

المستشار  
عبدالحليم الجندي

# نجوم المحاماة في مصر وأوروبا

الهلباوى      السنهورى  
مصطفى مرسى      مرشال هول  
هانى رويد



  
دار المعرف

بجزم المحاماة  
في مصر وأوروبا

المستشار  
عبدالحاميم الجندي

# نجوم المحاماة في مصر وأوروبا

الهلباوى      السنهورى  
مصطفى مرعى      مرشال هولـ  
هنرى روير



دارالمعارف

## المؤلف

الرئيس السابق لهيئة قضايا الدولة  
الجمهورية العربية المتحدة

رئيس لجنة التعريف بالإسلام  
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

عضو مجمع البحوث الإسلامية  
الأزهر

عضو مجمع الفقه الإسلامي بجدة  
(المؤتمر الإسلامي)

عضو مركز الدراسات الإسلامية  
(جامعة القاهرة)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

لهذا الكتاب إخوة كبار عن أئمة الفقه الإسلامي شهدنا فيهم جلال الفقيه إذ يبج حياته في سبيل العدل والحرية والعلم وفي الصفحات التالية بطولات أخرى في هذه السبيل، فالأهم لا تتقدم إلا بفيض من العدالة والعلم والحرية، ويستوى في ذلك أمر العمل الخاص أو العام أو الدولة.

وهذه دراسات في العظمة لمصريين وأجانب تظهرنا على ما في أمتنا العربية من القوة والفتوة، كلها دعتها الأحداث استجابات برجال من مستواها، وهي دراسات مقارنة تشهد أن نجوم العدالة فيها تجرى في فلك واحد مع أمثالها في أمم الغرب، وكثيراً ما تكون ألمع وأروع. ولقد أسقطنا من الحساب مالا يدخل من نهج هذا الكتاب كالعمل مع الأحزاب أو السياسة الدولية ولذلك كانت الإشارات إلى عبد العزيز فهمي وسعد زغلول كالفلتات، والأول كان رئيساً لحزب سياسي أدى دوره في النصف الأول من القرن، وسيبقى عمله كرئيس أول لمحكمة النقض في انتظار من يستظهره من رجال القانون، والثاني سيبقى عمله لمصر والشرق مثلاً كالنجوم التي يمشي الناس في هداها.

في سنة ١٩٢٣ وضعت مصر أول دساتيرها في هذا القرن واستبدلت به ثورة يوليو ١٩٥٢ دستوراً آخر.

وفي ١٥ مايو سنة ١٩٧١ بدأت مصر حركة تصحيح تنغيا سيادة القانون. واتخذت سمتها بإصدار الدستور في ١٣ سبتمبر ١٩٧١. وكان من مفاخره أن يتضمن بأباً من أبوابه الخمسة عنوانه «سيادة القانون». وأن يفتح الباب بنص ينبيء عن العصر الجديد يقول (سيادة القانون أساس الحكم في الدولة).

وهذا أصبح الخروج على القانون زعزعة لأساس الحكم وأمتت سيادة القانون مسئولية عامة تقع على رجل القانون في المقام الأول.

ولم يعد مطلوباً من رجال القانون أن يثوروا أو يقتتلوا، ليدافعوا عن الدولة والأمة. وإنما غدا عليهم أن يدرسوا، وأن يجتهدوا لخدموا دولتهم وأمتهم. وللمجتهد أجران إن أصاب وأجر

لو أخطأ. ولا تتريب عليه، إلا أن يفرط في الاجتهاد لبلاده، وهو ضحية من ضحايا التقاعس، وإن تخيل أنه بمنجاة من الخطر. ولقد طالما علمنا التاريخ ما في السلبية من ضرر وقصر نظر. لقد فتح الميادين أمام رجل القانون نصوص واضحة في أبواب الدستور لحماية الحقوق والحريات، صاغها رجال عمليون يطبون لأزمات التجارب الماضية التي عالجتها حركة التصحيح بنزاهة كاملة. فسيطر «مبدأ المشروعية» في كل أبواب الدستور لحماية الشعب والمؤسسات التي فوض إليها العمل في خدمته وتحقيق أهدافه.

وتتجلى قداسة الحقوق والحريات في كل أبعادها، وتمكين الناس من حمايتها، في نصوص تجعل ظرف الزمان كله، وظرف المكان كله، في خدمة الحقوق والحريات.

فالأول - (مادة ٥٦) - لا تسقط جريمة الاعتداء على الحقوق والحريات مهما طال الزمان ويوجب الضمان فيها على الدولة.

والثاني - (مادة ٧١) - يبيح الشكوى من العدوان لأى إنسان، أينما كان، ولو لم يقع الاعتداء عليه بذاته، وهذا أصبح الدفاع عن الحريات مسئولية عامة يتحملها كل إنسان في الداخل أو الخارج.

أما القضاء فقد صيره الدستور «سلطة قضائية» مستقلة وحاطها بكل الضمانات المطلوبة لها، يلوذ الناس بها، ويحملون مسئولية الدفاع عنها. يستوى في ذلك المحكومون والمحكام، فما الأخيرون إلا يد الشعب القابضة على السلطة عاملة ناصبة في خدمة الذين اختاروهم، والذين يدفعون لهم أجورهم، وتتفصد بالقرع جباههم في شق المجالات.

ولقد بدأ الدستور فخص الإدارة بنص مقطوع القرين في نظم الإدارة فحمى عمالها من العزل إلا بعد تأديب (المادة ١٤).

وأصبحت النقابات والاتحادات بحكم الدستور ملزمة بالدفاع عن حريات أعضائها وحقوقهم (مادة ٥٦).

وكذلك المشرعون من أعضاء مجلس الشعب خصهم الدستور بنص (١٣٦) يمنع حل مجلس الشعب إلا بعد استفتاء الشعب، فإن وافق على حل المجلس انحل... وإلا نزلت السلطة التنفيذية عند رأى الشعب.

بهذا النهج الدستوري المتكامل تحقق التوازن بين السلطات. وسدت أى ذريعة للعسف، وتفتحت الأبواب للأمن والنصفة وحق على القضاة أن يجملوها حقا مشاعا للناس، بالأحكام والقرارات، ويترخوها في إدارة الجلسات، وخارج الجلسات، ويسبقوا إليها رجال المحاماة. ولقد قلنا قبل ما نكرره اليوم «إنه لم يك مصادفة أن كانت التماثيل التي أقامها الشعب

لرجال قانون»<sup>(١)</sup> وقلنا «كان القضاء دائماً في المستوى الذي أردته منه أمته، والمحاماة العظيمة أو السليمة تجعل القضاء عظيماً وسليماً»<sup>(٢)</sup>.

والمحاماة والقضاء هما العجلتان اللتان تحملان موكب العدالة في الأمة. وهما وجهان لعملة واحدة يتداولها أصحاب الحقوق، ويتبادلها المحامون والقضاة، وكل منها مؤهل للأخرى. ومن طبيعة الأشياء كان أول رؤساء محكمة النقض ثانی النقباء. وكان أول وكلائها محامياً. وأن يعمل الاثنان - عبد العزيز باشا فهمي وعبد الرحمن سيد أحمد باشا - مع النقيب الأول إبراهيم الهلباوى بك سنوات طويلة. وكان محمد عبده - زعيم الإصلاح الديني - قاضياً، وقاسم أمين - زعيم الإصلاح الاجتماعي - محامياً عن الحكومة ثم قاضياً، وطلعت حرب - الزعيم الاقتصادي - محامياً، ومصطفى كامل زعيم الحزب الوطني محامياً، وخليفته محمد فريد محامياً ثم رئيساً للنقابة. أما سعد زغلول زعيم النهضة الوطنية في سنة ١٩١٩ فكان - كما يقول عن نفسه - أول إنسان في المحاماة بمصر انتخب قاضياً.

وفي ٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٠ افتتح رئيس محكمة النقض المصرية أولى جلساتها فقال «إن سرورى يا حضرات القضاة وافتخارى بكم ليس يعدله إلا افتخارى بحضرات إخوانى المحامين الذين اعتبرهم كما تعتبرونهم أنتم عماد القضاء وسناده. أليس عملهم هو غذاء القضاء الذى يحميه؟ ولئن كان على القضاء مشقة كبرى في البحث للمقارنة والمفاضلة فإن على المحامين مشقة كبرى في البحث للإبداع والتأسيس.

وليت شعرى أى المشتقين أبلغ عناء وأشد نصبا. لا شك أن عناء المحامين في عملهم عناء بالغ لا يقل البتة عن عناء القضاة في عملهم. بل اسمحو لى أن أقول إن عناء المحامى - ولا ينيثك مثل خبير - أشد في أحوال كثيرة من عناء القاضى لأن المبدع غير المرجح». وكان طبيعياً كذلك أن تبلغ إصلاحات الثورة بعد سنة ١٩٥٢ أوجها بالقانون، وأن يستفتح التصحيح في سنة ١٩٧١ بأن يعلن سيادة القانون واستقلال القضاء في الدستور.



ولئن ظهر من منهج الكتاب ومحتوياته أنه أعد ليسد فراغاً في أبواب الدفاع عن الحريات، إن ظهور الطبعة الحالية بعد أربعين عاماً ونيف من التجارب التي مرت بها أمتنا، هو في حقيقة أمره دعوة للتمسك «بالمشروعية» وللدفاع عنها والقضاء بها. فهذه هي صيحة التصحيح الذى أخذنا بأسبابه.

(١) تطوير التشريعات فقرة ١٤٢.

(٢) توحيد الأمة العربية فقرة ١٥٢.

والمشروعية كهيئة العقد الذى ينفرط إذا سقطت واحدة من حياته، سواء بالسكوت أو بالتهاون. فهي بحاجة إلى اليقظة الدائمة، من المحاكم، التى لا تنام، كىما تجعل السعب يصحو أو ينام، فى أمان واطمئنان، وهو الطالب بالسهر على حقوقه وحرياته ومنها استقلال القضاء. ولقد أتبع المؤلف أن يعمل فى خدمة القضاء، وفى خدمة الدولة، أكبر قدر من عمله فى ساحة العدالة، ومن واجبه أن ينبه على أمور:

١ - إن الدولة فى كل عصر من العصور تعمل لاستقلال القضاء ولتحقيق العدالة. فالقضاء هو السلطة التى تحفظ للسلمتين التنفيذىة والتشريعية اختصاصاتها وتكفل الردع لكل من يتعدى عليها.

٢ - إن الحالات التى يخرج فيها الإجراء الحكومى عن القانون مرده إما إلى خطأ فى الوقائع أو جهل فى الموضوع، وإما إلى انحراف بالسلطة يقع فيه عدد قليل جداً من الموظفين الكبار أو الصغار.

٣ - إن الدولة كانت وستبقى ترحب بكل تصحيح تصدر به الأحكام، فإذا حيل بين القضاء وبين التصحيح قامت الأمة بحركة التصحيح، فأعادت للقضاء سلطانه.

واستقلال القضاء أحد حريات الشعب وأكبر حقوقه الطبيعية وكل اعتداء عليه جريمة لا تسقط.

٤ - إن الشعب فى حاجة دائمة إلى أن يقوم القضاء بدوره فى حماية الحقوق، قدر ما يحتاج القضاء إلى الشعب فى ضمان استقلال القضاء، وإذا فرط القضاء فى حماية الأمة كان تفريطه وارداً على سبب وجوده.

٥ - إن دور المحاماة فى هذا المترك طليعى. فالمحامى أول قاض للقضية. وأول من يكتب فيها ورقة، وأول صوت يرتفع بطلب الحق. وإذا ضعف الطالب ضعف المطلوب. والقاضى بوظيفته وسنه وطبعه (محافظة). أما المحامى فهو بحكم مهنته ومهمته والشباب الغالب فى جماعته «منطلق ومبدع». ومن ذلك يمد إلى الجماهير بكل سبب. ويقود الطليعة فى التقدم، وبالتضحية والنزاهة كان للمحاماة مركزها فى كل مجتمع.

٦ - إن الترخص فى صدد إعارة القضاء وندبهم فى داخل البلاد للوزارات أو الإدارات أو المؤسسات والشركات يجعل القاضى يجعل سائر الموظفين، زمانا يطول أو يقصر، وتتسع فيه مخالطته للجمهور أو تضيق، فتعرو فكره أو فكر الناس عنه أثاره من أجواء أصحاب الحاجات وأرباب الوظائف، ولا تبقى له العزلة الواجبة والابتماد عن المتقاضين. وإذا ترك العنان للتوسع فقد يتأثر فكر القضاة وفكر الناس والموظفين فى صدد القضاء، فلا جرم إن الاستقلال الذى قرره الدستور لا يكون مصوناً قدر ما تتمنى أن يكون. والأصل سد الفرائع.



وليس البحث عن تخويل القضاة إضافات مالية مبرراً لحرمان الأمة والقضاء من تطبيق الدستور في كماله.



ولقد كان لزاماً أن تدفع مصر إلى الوجود رجلاً ذوى مواهب يسدون حاجتها للدفاع عن الحقوق والحريات. وأن يضاف إلى المحامين الثلاثة الذين ظهرت تراجهم في الطبعة الأولى من محامى النصف الأول لهذا القرن، محام رابع هو مصطفى مرعى برزى فى مصر فى الربع الثالث من القرن - فنالت فيه حاجة القضاة والمحامين إلى القدوة من محام رقا إلى الذروة فى الدفاع عن سيادة القانون، فكان قطعة من تاريخ جيله، جمعت بين الأمانة والقوة فى القضاء أو فى المحاماة. وصورت للناس جلالة العدالة، وبسالة المحاماة، وخصوبة الفكر القانونى، كلها اجتمعت النزاهة والاعتدال.

وفى الطبعة الحالية يبرز محام خامس هو السهنورى، خلف للمحاماة والقضاء والجامعات ترانا عالميا فى سيادة القانون وفى سدة القضاء، جمعت بالمحامين المصريين أصرة وثقى من العداة لقصر الملك.



ألا وإن النصر الذى كتبه الله لمصر فى أكتوبر سنة ١٩٧٣ ما كان إلا ثمرة واحدة من ثمرات الحرية والعدالة اللتين كفلها الدستور.  
فلنضع ما صنعنا من التمكين للدستور. ولنذكر أن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها، وأنها إذ تنتصر بالشجاعة، لا تحيا ولا تبقى إلا بالعدالة.  
والأهم لا تنهزم ما بقيت فيها «إرادة الانتصار»<sup>(١)</sup>.

(١) ظهر هذا الكتاب فى طبعته الأولى سنة ١٩٤٦، باسم المحامين الثلاثة (الهلبارى - مارشال هول - هنرى روبير فى جرائم واغتيالات القرن العشرين) وربما كان ظهوره باسمه الحال مطابقة لمقتضى الحال. وفى الأعوام الأخيرة ظهر جزءان من مذكرات سعد زغلول أضافا إلى تاريخ الهلبارى مواقف ستظهر بعض آثارها فى الطبعة الحالية.

## الفصل الأول

إبراهيم الهلباوى بك

٣٠ أبريل ١٨٥٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٤٠



« ليعلم المترافعون.. أن أسمى مراتب المحاماة وأعلى معانيها، هو أن يقفوا في جانب مظلوم تحالفت عليه القوى، وأن يتحملوا معه شطراً مما يقاسيه، فهذه هي حقيقة المحاماة»

الهلباوى

## مدرسة جمال الدين

فارس من فرسان القرون الوسطى ورجل كفاح؛ نشأ فلاحاً من صميم الشعب، وناله اضطرهاد الحكام كما نال أباه وجده، ووضع في يديه الحديد وهو في الثالثة والعشرين، ففتح ثغرة في قلبه وملأها بالتورة، وتلقى العلم على كبار علماء العهد، وأشرقت في أزهرته الصلبة أئمة الشمس التي نشرها في أرجاء الشرق ذلك الهدام الآسيوي العميق جمال الدين الأفغاني.

عمل في «الوقائع المصرية» مع محمد عبده وسعد زغلول وعبد الكريم سلمان واشتغل بالمحاماة ليكون اسمه أذيع الأسماء، وشارك في النهوض الاجتماعي أعلام التاريخ المصري الحديث، وأسهم في السياسة ليتجرع كنوس البأساء والضراء مترعة، وجمع من الذهب مئات الألوف ليحوت مديناً بأكثر من مليون...!

وكسب معارف ضخمة من منازلة الرجال، ومقارعة الأوهال، ومائة شهر غير متوالية في أوروبا وأمريكا، وخصام مع أصحاب التيجان، أو أصحاب الدولة، أو أصحاب المعالي، أو الإنجليز أو الأمة... مع كل أولئك، مجتمعين، أو منفردين...!

ولقد تراه وحيداً كأن رأسه رأس الصخرة في المحيط لكن كفته لا تنسيل، بل ينظر إلى خصومه من علٍ كأنما هو فوق رأس الجبل، فيراه صغاراً... صغاراً...  
ويحمل الأذى، ذلك الغداه اليومي للرجل السياسي، وتهتف ضده الجماهير فلا يتبرم، بل يعفو ويففر.

أو ليست هي التي صاحت بالمسيح بين يدي «بيلاطس» منذ عشرين قرناً،  
أو ليست هي التي أخذ «كرومول»، باسمها وعلل مشهد منها، رأس «شارل الأول» وهي تبكى «شارل» وتقول له: فلينقذ رأسك الله!.

ويخرج من الانتخابات مهزوماً مرة إثر مرة، ومع ذلك يضحك من كل قلبه...! تلك الانتخابات التي دخلها مرة وهو في العقد السابع فلم ينم أكثر من مائة ساعة في شهر! وركب سيارته بضع مائة ساعة. وقطع بضعة آلاف كيلومترا. حتى وهن الحديد، فتحطمت سيارتان ولم يتحطم ذلك الجسم البشري ولا وهي! بل كان يكافح الحكومة والمخوصم الكثير، وجهل الأنصار ونفاقهم، في قوة جسد كثوة المردة، وقوة جلد كثوة القديسين.

هنالك شهده الناس أقوى إيماناً باقه وبالناس من ذلك الذي لم يخلق أقوى منه في الناس.

«نابليون»، وهو في طريقه إلى «ألبا» إذ تنكر له العامة في هزيمته فيقول «لن أشتغل إلا بالعلوم ولن أفكر في تاج أوروبا بعد، ألم تر الشعب؟ أو لم يكن لي الحق في احتقار الرجال؟». لا يكل جسمه ولا يمل عقله. ولا تستطيع وأنت معه إلا أن تحسب أنك أنت الذى قطعت من مراحل الحياة خمسة وسبعين أو ثمانين أو تسعين.

وكلما حسبت أنه وهى خيب حسابك أن يقوم بعمل ضخماً!

ألقى إحدى خطبه الكبرى في سنة ١٩٣٠ بعد أن كان قد سافر ودرس وترافع عشرين ساعة من الأربع والعشرين ليطلق صرخة الشعب في سبيل الدستور وهو أب من آباء ذلك الدستور.

وكانت كلمة الساعة، قالها رجل من رجال الساعة. فما أعجب هذه الظاهرة في التاريخ أن يكون العمل الضخم في حياة أمة عملاً عادياً في حياة رجل!

كانت حرارة جسمه تزيد نصف درجة عن حرارة الناس، وكان يقول إنها حرارة الطير، ويقول آخرون إنها سر، وهى في الواقع علامة الدم الحار والطبع الفوار. بل الطابع غير العادى، تطبع به يد القدرة رجلاً غير عادى.

ماتت زوجته وكانت آخر شىء لديه من دنياه، وهو يدب نحو السبعين ومع ذلك راح بعد يومين يضرب بيده القوية منصة المستشارين في الإسكندرية...

ومن قبل ذلك بهام أهرق إلى صحبه في «شامونى» أنه قادم إليهم في المساء عن طريق «مرسيليا» حتى إذا ألفت الباخرة مراسيها كان القطار قد فصل، فلم يتردد، واستأجر سيارة ليقطع بها مئات الفراسخ في جناح الدجى، وأمر السائق بالإسراع، ما استطاع، وأخذ السائق يراجع، وراح هو يشجعه، حتى إذا خبت أنوار السيارة قال إن السيارة مع الطبيعة ضدنا! قال بل سرا.. قال نحن على ارتفاع ١٠٠٠ متراً قال بل سرا... قال إن الطريق جبليّة ضيقة والانحراف يزلقنا إلى الهاوية! قال بل سرا... قال السائق لا...

وكانا في فرنسا، ولو كانا في مصر لسار سائقه سماً وطاعة.

أما السائق فجعل يمتاح حتى لاذ بكوخ، فطلب الهلباوى إلى أهله مصباحاً، وقال للسائق هاهو النور... فكاد يمين جنونه، ورفض أن يضحى مع هذا الفرعون بحياته... وفيها هما يتجادلان أقبلت سيارة فاعترضها وطلب إلى صاحبها أن يتمهلا لتسير عربته في نورها فقبلا.. وعارض السائق فراح يمتقه... حتى جازف وسار... وقلبه مثله سرعة سير...

ووصل الهلباوى إلى «شامونى» كما كان قد وعد، ولو كان في منتصف الليل ولو كان فوق

القمم..

وفى تلك الحادثة كل فلسفة حياته.

كانت القوة فى أخلاقه تحجب شمائله ما عدا العاطفة بكل آتارها وقسطاً وافراً من الفن، فعند ما تتملكه عاطفة يندفع ويندفع، وهو كثير الخسائر فى هذا الباب، بل إن فيه جميع خسائره.

كانت فرص المجد السياسى الذى يقصر دونه أمجاد الوزراء والرؤساء مفتوحة أمامه، لما امتاز به بين مواطنيه وأنداده من عاطفة عارمة وشخصية تملأ الأفق، وبلاغة وشجاعة، وصلة بالشعب، وشهرة مدوية صانها تاريخ طويل، أنيل، وذكاء لم يتح إلا للأفلىن من معاصريه، لكنه أضعاف الفرص الجليلية من أجل رأيه وعاطفته، وضحى بالمستقبل من أجل الحاضر. كان رجلاً واقعياً، عبقرته فى العمل الحال، لا فى العمل المؤجل، أو فى وضع الخطط للمستقبل، إذا جرى شوطه لم يلحقه إنسان من عباقرة عصره لكنهم بعدئذ يفوقونه! ويسبقونه!!

رجل نهايات، تصافت فى راحتية المتناقضات، يقتصد الجنيهاً، ويسرف فى الآلاف، بل يهدر مئات الآلاف، لا يشجع فقط، ولا يوجب هوناً ما، ولا يبغض هوناً ما، كالبركان فى سورته، وكمطلع الشمس فى صباح الربيع فى إشراقه، يحب نفسه، وهو أجراً الناس فى تضحية نفسها شديدة المحال، شديد الانفعال، حتى إذا تكلم باسم موكلية قاس حركاته وسكناته، وإنكاره وإقراره بأدق مقياس عرفه العلم...! وواتته الدقة الهندسية مع ومضات العبقرية!

ترافق فى «دنشواى» عن الإنجليز، فلم تمض أربع سنوات حتى رأى الخديوى عباس إمكان حلوله محل محمد فريد فى رئاسة الحزب الوطنى، ثم راح فى العام التالى فى قضية «الوردانى» يسلط نار جهنم على «بريطانيا» كلها وعلى المحكمة نفسها بل وعلى نفسه!

وخطب فى «القناطر الخيرية» سنة ١٩٣٠ يشيد برئيس وزارة مصرى احتج على رئيس وزارة إنجلترا لتدخله فى شئون مصر ولم تمض أسابيع حتى كان يصب عليه الحمم دفاعاً عن الدستور...

ومن أجل ذلك كرهه كثيرون وأحبه كثيرون ولكنهم كلهم أجمعوا على الإعجاب به، وأعلنت مصر مرة بعد مرة حاجتها إليه وصنع ذلك سعد زغلول.

وكأنما أرادت له السهأ ألا يبرز إلا فى ذلك الميدان، الذى لم يقهره فيه إنسان، ميدان المحاماة.

هذا المحامى الذى قضى حياته يدفع من صميم نفسه غرامة فرضتها عليه زعامته فى صناعته ومرافعته فى بعض قضاياها.

هذا الشيخ الذى لا حدود لجرأته، ولا لحيويته، الذى يوضع اسمه مرات فى كشف الباستوات ولا يصبر باشا مع أن كثيرين من تلاميذه صاروا باشوات، ووزراء، هذا الرجل الذى تتلاقى عنده مصر القديمة ومصر الحديثة كما اجتمعت لديه القوتان، قوة النفس، وقوة البيان، فسان عظمته نصف قرن، وقضى حياته فى الدفاع عن مصر، والسودان، والمحامة، وحرية الفكر، وحرية الصحافة، وحقوق المرأة، وعن كل ما هو جليل وعظيم الشأن فى هذا الوطن.

هذا الرجل الذى هو أحد أحرف الهجاء فى تاريخنا الحديث هو المحامى الذى نتحدث عنه.



ولد إبراهيم الهلباوى فى ٥ رمضان سنة ١٢٧٤ الموافق ٣٠ من أبريل سنة ١٨٥٨ لأب وجدًّا كما دون فى مذكراته «من أصل عربى مغربى نشأ فى بلدة العطف بمديرية البحيرة ويظهر أن أبى ولد بتلك المدينة...»<sup>(١)</sup>. ولما بلغ أشده دخل الأزهر فدرس مذهب مالك على الشيخ «رزق اليرقانى» «... وكان يتكلم فى حياة مالك وذكر من مناقبه أنه مكتوب على فخذه الأيمن (مالك حجة آفة فى أرضه)...»<sup>(٢)</sup> فنارت نفسه فأخرجه الشيخ من الدرس، وفى العام التالى درس النحو والمنطق والبلاغة على شيخ الإسلام «الشيخ الجيزاوى» ثم الشيخ «المحلاوى» وشيخ الإسلام الشيخ «الإنبابى» والشيخ «أبى النجا».

وبقى بالأزهر سبع سنين بدأت فى الرابعة منها صلته «بجمال الدين» إذ فاده اندفاعه الغريزى إلى محاصمته حتى إذا سحره بمظلمته انقلب انقلابه الغريزى إلى التلمذة عليه، فحضر عليه كما يقول<sup>(٣)</sup> «شرح كتاب الهداية فى الفلسفة، وكان يقرؤه بعد الساعة الرابعة، فى منزله.. وبعد صلاة المغرب يلقى علينا درس المنطق فى كتاب المطالع وفى أيام الخميس والجمعة نحضر درساً فى العلوم الرياضية من فلك وحساب ومبادئ الهندسة والقواعد الأربعة من وضع «أرسطو»... وهكذا عشرة أشهر من كل سنة ابتداء من سنة ١٢٩٢ إلى ١٢٩٥ هجرية... وأفهمى - جمال الدين - أن كتب الفقه عبارة عن قوانين ومن العيب الاشتغال بها إذا لم يمكن تطبيقها عملياً...»

وانتقل منتصباً بنصحه إلى المذهب الحنفى المطبق فى المحاكم فدرس على شيخ الإسلام الشيخ «حسنونة التواوى» والشيخ المفتى «عبد القادر الراقى».

وفى أخريات عهد إسماعيل، كان فى حدود العشرين من عمره، يؤلف مع بضعة من الطلاب

(١) مذكرات هلباوى بك - مخطوط عند ورثته.

(٢) مذكرات هلباوى بك - مخطوط عند ورثته.

(٣) مذكرات هلباوى بك - مخطوط عند ورثته.

الوافدين من شمالى مديرية الغربية جماعة نيرة - لم تلبث بعد أن هبط مصر «جمال الدين» أن اتصلت أسبابها بأسبابه فكان «محمد عبده» أكبر تلاميذه. في حين كان «إبراهيم الهلباوى» من صغارهم، وكان «سعد زغلول» يصغر «الهلباوى» ببضع سنين.

ولم تكن تلمذة هؤلاء الطلاب على الفيلسوف العظيم إلا إرادة السماء. فالأقدار لا تقدر الرجال عمياناً، ولا تسوقهم عمياء. وفي حفظهم بعض الرجال والأشياء مصادفات يخالفها الشكاك خبط عشواء. ويراها الآخرون مواعيد تلاقت عندها مرامى القدر

إنما كان «إبراهيم الهلباوى» و«سعد زغلول» و«محمد عبده» وتلة من التابئين الأولين مدفوعين إلى التحلق حول جمال الدين، تضطرم فيهم جذوة إيمانهم بأنفسهم وبأمتهم كأنما انشق ضمير القريب عن هذه الجماعة، لتمد إلى العالم الإسلامى ومصر تنصده، أسباب الإصلاح والنجاح.

إنما هى العبقرية أم وضعت هؤلاء البنين في ذنك المكان والزمان لتطلقهم من بعد في كل مكان.

تخرج هؤلاء الرجال على جمال الدين وشهدوا «التصفية» الوهية التى حاول بها الإنجليز والفرنسيون تهديد السيادة المصرية، فانجلج كيديهم عن خلع إسماعيل في ٢٦ من يونيو سنة ١٨٧٩ وانفجر الحقد على ذلك الكيد في قلوب تلاميذ جمال الدين، لينقلوه إلينا وإلى الأجيال التى سبقتنا، ولتتزعوا حركات الإصلاح كل في أوانه، وفي ميدانه.

لم يكن التحلق حول «جمال الدين» متاحاً لكل شيخ أو تلميذ، فجمال الدين فيلسوف والأزهريون يومئذ لا يحتملون الفلسفة، وهو يدرس الجغرافيا والهندسة والعلوم المستحدثة فما أدناه في أوهامهم إلى الهرطقة والزندقة، وما أبعد عن رجال الدين إذا التف حوله أحد لم يلتفت إلا الطامحون الثائرون على ما تواضعت الكثرة الغالبة على الإخلاق إليه، وليس هؤلاء إلا الصفوة النابغين في الجماعة.

وهذا دفعت الكفايات صاحبها إلى حيث يضع قدمه في أولى درجات المجد، يفترق من كنوز الفيلسوف الثائر أسباب ثورة، هادمة، بانية. وغدت أبرز خصاله قوة انفعاله والتمسك باستقلاله وألا يدين إلا بما يمليه وجدانه.

يدنو - مثل سعد زغلول - من شهادة العالمية ولا يؤدي الامتحان ويثور العرابيون فيشايح الثورة ولا يشايح الثوار! فيقبضون عليه ويحكم مجلس عسكري في أغسطس سنة ١٨٨٢ بسجنه ثمانى سنوات، فلما استتب الأمر للخديو توفيق أبى رجال المعية أن يفكوا قيده لأنه إن كان مكروهاً عند العرابيين فهو مكروه عند الخديوي...!

وهكذا عرف الخصومات السياسية، ودخل بنفسه القفص العظيم للمتهمين السياسيين، وهو في حدود العشرين..!

فلما شكل المجلس المخصوص لمحاكمة عرابي باشا في ديسمبر سنة ١٨٨٢، وكان قد أطلق سراح الهلباوى، طلب إليه أن يكون سكرتيراً للمجلس فلم تفارقه طباع التمرد... ورفض. هو ذا في حداثته الباكراة: من الثوار، لكنه ليس مع الثوار ولا مع خصوم الثوار، ولكن مع نفسه!

وهو كذلك في العشرين.. وفي الأربعين، وفي الخمسين، وفي الستين، وفي الثالثة والثمانين يوم مات! ليس مع أحد، ولقد يكون معه كل أحد، أو يكون غرضاً للسهام من كل جانب.



وفي سنة ١٨٨٢ نفى «جمال الدين» بعد ولاية الخديو «توفيق»، ونفى «الشيخ محمد عبده»، وهجر الهلباوى الأزهر إلى بلده يتاجر في سوق القطن ويغامر في سبيل الثراء. وكان لناظر النظار أرض في «صا الحجر» طفى عليها الماء فسخر وكيل المديرية الناس لمقاومة الفيضان واقتصرها فرصة للانتقام من خصومه، فكتب الهلباوى مقالا في «جريدة التجارة» بالأسكندرية يتدد به وبصاحب الأرض اللذين يستسخران الناس، فسبق إلى مصر مصفوداً، وحشر إلى المدير في الطريق، فتهدهد في حديث طويل بقوله: إن لم تمتع خربت بيتك. قال: «إنك لن تستطيع ولا أكبر منك يستطيع!»

قال المدير محنقا: ولا أكبر مني؟ فأجابه بإحدى قضايا المنطق.

«... إنه لا بيت لى تخربه، والقدرة لا تتعلق بالمستحيل!»

ولما هبطوا به أرض مصر أمر بالثول بين يدى ناظر النظار وأخذ «رياض باشا» يجادل الفتى المتنرد، وأخذ الفتى يجادل ناظر النظار! وندد «رياض» بأستاذهم الذى علمهم الفرور وأرثهم الكبرياء باسم الحرية! فناضح الهلباوى عن «جمال الدين»، وردوه إلى السجن، ثم جرى به ليجادله الباشا من جديد فاستمسك بما كتب، وتداركته رحمة الله وإنصاف «رياض» فعاد إلى بلده طليقاً بعد أن أحدث في نفس «رياض» من نبوغه أثراً وذكراً.

وقف الفتى الصغير ذلك الموقف الكبير حيث تزيغ الأبصار فوضعت مواهبه في مكانة من العظمة لم يتزحزح عنها طوال حياته، واستثارت شجاعته وفصاحته الإعجاب عند الصدمة الأولى. والصبر عند الصدمة الأولى. وهكذا صنع العبقرى نفسه وفي أخطر الظروف. بل هكذا تهيأ بموقفه العظيم كمتهم، صاحب قلم، ليكون أكبر من وقف في مصر إلى جوار منتهم بجريرة من جرائم القلم، بل وبأى جريرة أخرى.



عُهد إلى الشيخ «محمد عبده» عقب عودته من منفاه في بلدته بإدارة «الوقائع الرسمية» فاختار لمعاونته عبد الكريم سلمان و«سعد زغلول» والشيخ «وفا زغلول». واختار «رياض باشا» إبراهيم الهلباوى فأبرقوا إليه بعد قليل من إطلاق سراحه ليتولى عمله الجديد وكان مصرحاً لهم بأن يتصلوا بأعمال مصر الإدارية والقضائية، وأن ينشروا الأحكام الهامة التي تصدرها المجالس المغاة وأن يعقبوا عليها بما يرونه من الملاحظات والنقد. وفي هذا العمل القضائي بدأ اتصال محمد عبده وسعد والهلباوى بالعمل القضائي وكان سعد أسبقهم إلى المحاماة فالقضاء وسيظل نحو قرن يفاخر بأنه (أول إنسان في المحاماة انتخب قاضياً في الاستئناف). وقد لفتت تعليقاته على الأحكام نظر رئيس الوزارة محمود سامي البارودي باشا فعينه في مايو سنة ١٨٨٢ معاوناً بوزارة الداخلية ورفق في سبتمبر إلى (رئيس قضايا الجيزة) واتصل بالبرابيين ولما فصله الإنجليز بعد احتلال مصر قيد نفسه محامياً. وظهر عليه الثراء من خطابهاته إلى محمد عبده وهو منفي في بيروت وفي أحدها يقول سنة ١٨٨٣: (والحمد لله عندنا فلوس كثيرة. فقد شرعنا نتوكل في بعض القضايا).

وتلا الهلباوى سعدا في المحاماة وقيد اسمه أمام المحاكم الوطنية سنة ١٨٨٦. وسيبقى هو الثاني في تاريخ المحاماة بعد سعد زغلول وإن كان هو النقيب الأول.

وفي السنوات الخمسة (١٨٨٣ إلى ١٨٨٨) برز اسم سعد كمحام كبير تستعين به دوائر الأمراء والحكومة. ووسط سعد الأميرة نازلي فاضل فعملت لإعادة الشيخ محمد عبده من منفاه سنة ١٨٨٨. وعينه الخديوى قاضياً حتى لا يجلس للتدريس ويتصل بالشباب في الأزهر، وفي سنة ١٨٩٢ عين سعد في محكمة الاستئناف وفي سنة ١٨٩٩ عين محمد عبده مفتياً للديار فأثرها على وظيفة المستشار مع ارتفاع مرتب المستشار. أما الشيخ عبد الكريم سلمان - المحرر الرابع بالوقائع الرسمية - فصار قاضياً شرعياً ومفتشاً بالمحاكم الشرعية.

جمعت عناية الله هؤلاء المجاهدين الأولين إلى جوار جمال الدين، وفي الوقائع الرسمية. فلا غرو وقد بدأت حياة الهلباوى في قمة المجد الفكرى أن كان هبة من الله لصناعة المحاماة. لم تزد السنون براعة ولا شجاعة، فالعبرية لا تولد ناقصة، وإنما زادت السنون تضحيات. وقضى حياته في خدمة الحقيقة ونشيدان الكمال حينما توقع أن توجد الحقيقة أو الكمال.

\* \* \*

لم يكد يتقدم للعمل في الوقائع حتى أخذته العزة فتساءل: كيف يعطى عبد الكريم سلمان عشرة جنيهات وسعد ورفا ثمانية جنيهات في الشهر ويعطى هو خمسة! وهو يكبر سعداً بأعوام أربعة ۱۱

ولقد ظلت هذه المناقشة النفسانية مشبوبة بين الهلباوى و«سعد» نصف قرن، وتمدى التشاكل بين الرجلين نشأتها، إلى سيرتها، وخصائصها، فسيطر «سعد» بجداله على عالم السياسيين كما سيطر الهلباوى ببيانه على بيئة المحامين.

ولم يلبث أن ثار على «الشيخ محمد عبده» فعزله، إذ سقطت وزارة (رياض) ثم عين في سنة ١٨٨٣ سكرتيراً «لمحمد سلطان باشا» رئيس مجلس النواب، فرتباً لكتاب اللجان بالمجلس سنة ١٨٨٥.

## بواكير المجد

في مارس سنة ١٨٨٥ عين الهلباوى سكرتيراً للبرنس «حسين كامل» - السلطان حسين. كامل فيها بعد - بمرتب أربعين جنيهاً شهرياً للسفر معه حين عين مأموراً عالياً لأعلى السودان فسافرا إلى حلفا وعادا دون أن تتم الرحلة - فكان الأمير يتظير من السكرتير! ولما رجع الهلباوى ألفت وظيفته فرفع دعوى تعويض عن إلغاء الوظيفة، ووكل محامياً رفعها له ثم كلفه شطبها.

غير أن تفكيره في المحكمة ذكره أن مكانه فيها، ليس في مقاعد المتقاضين السلبية التي يرين عليها قلق الانتظار، بل هو في مواقف المحامين العاملة، الناصبة التي تستثير الإعجاب بما يتجلى فيها من لمحات البلاغة والسمو، وما تنشره حولها من الرجاء والطمأنينة.

وهذا ساقط الطبيعة المكافحة صاحبها إلى الميدان الذي نظمته القوانين الجديدة للكفاح مثلاً ساقط إليه سعداً - فلم يكذب يحل يناير عام ١٨٨٦ حتى انخرط الهلباوى في سلك المحامين أمام المحاكم الأهلية بعد قيامها بهاميين.

لقد تميز مجرى التاريخ المصرى الحديث بعلامات بارزة كعلامات الطريق، ولعل أظهر ما فيها شق القناة وقيام النظام القضائى الحديث، فلقد قربت القناة بين أطراف الدنيا وفرضت علينا أن نكون ملتقى العالم كأنما تجتمع أمه عندنا على ميعاد، وعجلت باحتلال نصب الإنجليز شراكه في عهد الماليك، وحاولوا تحقيقه في عهد الحملة الفرنسية، ولم يفارقهم الحلم به في عهد محمد على.

أما الإصلاح القضائى فقد قرر للمصريين حقوق الإنسان بعد أن تقررت للفرنسيين من قبل ذلك بقرن، وأصبح في مصر قضاة، جهد المحتلون ومستشاروهم في التمكين لهم في حياطة الحقوق والحريات حتى ليقدم للمحاكمة كل من سولت له نفسه الاعتداء على القانون من المديرين والحكام، والباشوات، بل لم يك رجال الهنديو بمنجاة من سلطان القانون وتساوى الهنديو أمام المحكمة وأى فرد من أفراد رعاياه.

إلى هذا المترك الضخم للحرية، وللعدالة، نزل النوايع والبلغاء، فأصبح سعد محامياً، وأضحى الهلباوى محامياً، وأسمى محمد عبده قاضياً، ولنفس الأسباب نشأ المعلمون الأولون للأمة في المحكمة، وترعرع في ساحاتها من جرأ على غرارهم في الثورة الثانية في سنة ١٩١٨.

استأجر الملباوى غرفة وضع فيها مكتباً «بطنطا» فتألفت من أول شهر كواكبه، وازدحم بالقضايا مكتبه. وبدأ في أول قضية له يدفع «بشخصية العقوبة» وحجة «الأمر المقضى» و «عدم جواز المحاكمة مرتين» في أسلوبه القوي، السريع المتدفق، حتى أن الجمهور ليصفق، والقضاة ليجوبون، فيوجهون تهمة الإخلال بالنظام للمصنفين من الحاضرين! وهذه الدفوع التي ترفع بها في أول قضاياها أمور كليات، ستظل هي ونظائرها، دفعوه وأصول مرافعاته إلى أن يموت...

ونصحها القاضى البلجيكي «لوجريل» بأن يرح «طنطا» إلى آفاق أوسع وألمع، مثلما يصنع المحامون النابغون إذ يبرحون عواصم الأقاليم إلى العاصمة. فلم يكذب ينتهي العقد الثامن من القرن حتى جذبته أنوار القاهرة، وكان «لوجريل» قد أضحى نائباً عاماً في ٥ من يناير سنة ١٨٨٩ كما افتتحت محاكم الوجه القبلى.

حقاً إن عواصم الأقاليم طالما حفلت بالكفايات، لكن المركزية عندنا تسود وتتحكم والشهرة من صادرات العاصمة لا من وارداتها وإنما كذلك في باريس ولندرة، وفي كل مكان، والعاصمة دائماً مصدر السلطان وفيها الشخصيات الكبيرة والقضايا الخطيرة، والمحامون كالقضايا نفسها، يكبرون بالموكلين. وكما يقول الفرنسيون «ليس هنالك قضية صغيرة وقضية كبيرة، بل هنالك موكل كبير وموكل صغير» وكلما قلت القضايا عدداً أو كبرت شأناً زاد ما يكرسه المحامى من وقته لخدمتها واتخذ سبيله إلى التقدم العلمى بالدرس، والتقدم الفنى بالتدريب.

وكان قد تزوج وهو بطنطا. لكن الملباوى إذا تزوج لا يصنع كما يصنع القراء، بل يرنو ببصره إلى ما يحقق له أسباب الظهور والارتقاء ووسائل النعمة والرفاهة فيصطفى للزواج تركيات أو شركسيات. وإن هذه الخطوة الأولى ككثير من خطواته لتحمل طابع الأساطير، فلندع له عنان المقال حيث قال:

«تزوجت لأول مرة وأنا لا أزال محامياً شاباً في مدينة طنطا، وكان ذلك حوالى سنة ١٨٨٧ وكانت زوجتى «كلفا» من الجوارى الشركسيات اللاتي يعشن في السراى (الهندوية) ويبقن بين جدرانها لا يعرفن غير سادتهن ولا يحتلطن بأحد من العالم الخارجى عن السراى مطلقاً. عقدت على زوجتى ثم سافرت بها إلى مقر أعمال بطنطا وبقيت معى حيناً قبل أن تعود إلى القاهرة لتقوم بواجب الشكر لصاحبات السمو الأميرات سيداتها السابقات، وحدث أن علمت زميلات زوجتى في السراى أنها تزوجت وأنها سافرت مع زوجها، فسألن عن عساه يكون هذا الزوج وعلمن أن زوج هذه الزميلة (أبو كاتو) فلم يفهمن معنى هذه الكلمة، ولا زلن يستقصين حتى اتصلن بهاش أغا سراى القصر العالى فسألته: من عساه يكون صاحب مهنة الأبوكاتو؟

وكان جواب الباشا أغا (مزور أو نصاب)، وذهبت زوجتي بعدئذ إلى السراى تشكر صاحبات السمو الأميرات «نعمت مختار» و «أمانة هانم إسماعيل» فلما علمت الجوارى بمقدمها جنن إليها باكيات ناديات سوء طالعها معزيات فيما صادفها من نكد الطالع في تلك الزيجة. لماذا؟؟ لأنها تزوجت مزوراً نصاباً فأفهمتهن زوجتي حقيقة أمر «الأبوكاتو» وسرف مهنته ومكانتها استناداً لما رأيته بعينها فعدن يهتتها ميتهجات....»

مع ذلك لم يمت هذا «الأبوكاتو» حتى كان ممن حملوا لقب «الأبوكاتو» زعماء الأمة ورؤساء وزاراتها: سعد زغلول «مصطفى كامل» و «محمد فريد» و «مصطفى النحاس» و «على ماهر» و «حسن صبرى» و «أحمد ماهر» والوزراء والنواب والسيوخ ورؤساء النواب والسيوخ. وكأما بسطت المحاماة جناحها على كل نواحي المجد الحكومى فى سنة ١٩٤٠، فكان على رأس الوزارة محام، وعلى رأس مجلس الشيوخ محام، وعلى رأس مجلس النواب محام! ولو علم الباشا أغا أن «الأبوكاتو» «على ماهر» و «محمود شوقى» و «حسن نشأت» و «كامل البندارى» و «مراد محسن» و «إسماعيل تيمور» سيتولى الأول منهم رئاسة ديوان الملك والثانى سكرتارته، والثالث والرابع وكالة الديوان، والخامس نظارة الخاصة الملكية والسادس الأمانة الأولى للملك، لو علم ذلك لتغير جوابه، إن لم يزياله صوابه!

ولو علم أن «مراد محسن باشا» ناظر خاصة «الملك فاروق» فى العقد الرابع من القرن العشرين كان محامياً صغيراً، فى مكتب ذلك «الأبوكاتو» فى العقد الأول من القرن لحيا «الأبوكاتو» الفعل من أجل سكرتيره!

بل لو علم أن الأستاذ «يوسف ذو الفقار» المحامى سيكون من بعد مستشاراً فسفيراً وصهراً للملك فاروق لوقف لسان الباشا أغا فى حلقومه.



كان بالقاهرة أساطين الصناعة الناشئة: «سعد زغلول» حتى عام ١٨٩٢ و «الحسينى» و «اللقانى»<sup>(١)</sup> و «نقولا توما»، و «خليل إبراهيم»، وقليلون آخرون من هذه الطليعة النابئة الباحثة عن المجد والمال. عندها من الكفايات أضعاف ما عندها من الأمل... فلم يكذب يضع بينهم قدمه حتى تيمت فى الأرض، فبذ الكثيرين بشجاعته، وقوة عبارته، وفقهه وحيويته وسرعة خاطره، وفيض ذكائه، ففتحت له آلهة الحظ قلوبها...

وشاعت عنه فضيلة الأمانة، وأثره القضاة والنواب العموميون وبدأ اسمه يظهر فى الصحف المصرية والأجنبية.

(١) أشاد به سعد زغلول فى مذكراته كواحد من الهيا المس الوطنى - وقد شهدنا صورة مذكورة له فى قضية، و محفوظات المهلبوى من سنة ٢٨ - ١٩٣٧، وكانت مذكورة من صفحتين!

وأخذت الحمامة تحمى له مكان الصدرة في مواقعها ففارقتها «سعد» أسرع المحامين إلقاء، وأعذبهم صوتاً.

وتختلف «الحسيني» في قضية «الخانزدار» حيث تقدم الملباوى بديلاله، فكانت هي البداية المباشرة المنتظرة.

كانت قضية الخانزدار حادثاً جليلاً تاترت الشائعات فيه حول «الحسيني بك» كمحام «والشيخ البحرأوى» كرئيس لإحدى دوائر المحكمة العليا الشرعية، فاهتم بها رجال السراى، وناظر النظار، ونصح «الحسيني» بأن يمهده إلى الملباوى فى الدفاع عن «ممتاز». قال الملباوى وهو يكتب عن «حسن عاصم» فى الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية:

«لما توفى مصطفى باشا الخانزدار عن غير عقب وعن مال وفير تقدمت شكوى من سمو الأمير حلیم الوراث بالولاء ضد وصية ادعى تزويرها لمصلحة ممتاز معتوق المتوفى، وكان من بين شهود هذه الوصية المرحوم الشيخ البحرأوى، الذى كان رئيساً لإحدى دوائر المحكمة العليا الشرعية من قبل، وأخذت هذه القضية عناية فائقة من الملاء خصوصاً وقد قيل إن الذى أفتى ممتازاً وأصحابه بفتح خزائن الخانزدار هو أحد كبار المحامين فى ذلك العصر الأستاذ الحسيني بك، وأنه أخذ أنعاباً لهذه الفتوى أربعة آلاف جنيه كما قيل إن لممتاز أشياء عديدين لهم مناصب فى السراى يهمهم أمر ممتاز كما يهمهم ألا يكسب الأمير حلیم شيئاً من التركة، كل هذه الظروف دعت ناظر النظار (رياض باشا) إلى أن يطلب من وزير الحفانية انتداب حسن عاصم عندما كان رئيساً لنيابة طنطا لمباشرة تحقيق القضية، مع قاضى التحقيق المرحوم أحمد خيرى باشا. باشا. باشا حسن عاصم تحقيق هذه القضية وقد كان فيها هاتلاً. فمن يرجع إلى التحقيقات يشهد فيها تصرفات من حسن باشا كانت فى غاية الخطورة، وإنى لأعلم، وقد كنت محامياً عن ممتاز، أن حسن عاصم كان يعتزم الخطوة فى التحقيق وهو على يقين من أنه يستهدف للأذى من جرائنها فيخطوها غير هياب، بل ويتبعها بأخرى أشد منها خطورة ورجولة وجسارة، وأخيراً وصل هذا الربان الشجاع بقضيته إلى أن حصل على إدانة جميع المتهمين فى الابتدائى وفى الاستئناف.»

كان الملباوى والحسيني محامين عن ممتاز، وكان نقولا توما يتولى الدفاع عن الشيخ البحرأوى، ولما ارتاب المحقق فى أن يكون للحسيني ضلع فى التهديد، اكفى من المحامى الكبير برد ما أخذه من المال الكثير وانتهت القضية بحكم لا مساس فيه «بالحسيني بك».

وفى سنة ١٨٩١ روعت الأسكندرية، بحادث عاطفى، إذ قتل «ميشيل ناقوس» ابن قنصل البرازيل بالثرغ خطيباً لأخته غرر بها وذهب القاتل إلى البوليس، يسلمه مسدسه ويعترف بجريمته. ووكل الملباوى عن المتهم فسافر إلى الأسكندرية ليصل إلى حكم بالإدانة كأنه

البراعة فحكم على القاتل بثلاث سنوات واستأنفت النيابة وعدل المحكم في الاستئناف إلى سبع سنين كان قد قضى منها الثلاث الأولى عندما صدر عفو عن بقية العقوبة وفى هذه القضية لم يتردد في لفت نظر المستشار «عزيز باشا كحيل» إلى الامتناع عن نظر القضية، فتنحى.

ومن ذلك اليوم ظل مكتبه - على ما جاء في مذكراته - مكتباً من الدرجة الأولى. وترامت في عمله تلك الظاهرة التي تتراعى في نجاح رجال الأعمال إذ يفيض النجاح اليومي والفردى فيضاً يسيل من قطراته تيار من الحظ الموفق، وأخذ محيط الإعجاب بالمحامى الشاب ينسبط وينداح، كموجة من موجات الأمل، ومكنت له شهادة الزمن، كلما عادت إلى مصر بعثة من بعثات المحقوق، أو كلما دفعت مدرسة المحقوق إلى العالم القانونى خريجياً، فأحاط به المبعوثون والمفريجون يباركون خطواته، وترسمون آثاره. وغدت داره كمكتبه من الطبقة الأولى.. حتى ليدعو إليها الرجل الذى حمى خطواته الأولى (رياض باشا) فيعتب عليه استخدامه فتيات أوربيات في داره، فأجابه أن الفتيات اللاتي بدون له لم يكن إلا شركسيات أحسنت زوجه تأديبهن...!



كان على المحامى الكبير أن يتبع النصر النصر، ليتردد اسمه في الأذهان، ويتجلى رسمه للعيان، فالتاس إذا تكلموا عن المرافعة العظيمة أسبوعاً، ينسونها بعد أشهر، ويتكلمون عن الفلطة التي تقع طوال العمر. وليس كالمحاماة مكان، يتجاور فيه المخاطر، كما يتجاوز الذكر والنسيان، والابتسام والتجهم! ولو ترك المحامى المحكمة حيناً من الدهر، لكاد ينسى! وجاءت القضايا تترى، وراح الملباوى ينتقل من قضية رائعة إلى قضية رائعة حتى ليندر في تاريخ المحاماة في أمة من الأمم أن يظفر محام بهذا العدد من القضايا التي شغلت أمته وشرفت صناعته - فهو اليوم في قنا وغدًا في الأسكندرية أو فيا بينها، حتى كان عنده إلى سنة ١٩٣٠ اشتراك سنوى على جميع خطوط السكة الحديدية! وكان يقف القطار له حيث لا يقف لأحد... بل يحمله إلى جلسته في صيد مصر قطار خاص لتصحح المصلحة خطأ رجأها في بعض الأحيان. وفى سنة ١٨٩٥ سافر سفرته الأولى إلى أوروبا وظل يرتحل إليها كل عام تقريباً، ليبقى بها قرابة ثلاثة أشهر في الصيف.

وأخذت أفواج الموكلين سمتها نحوه تجهيزهم قوى خفية من سحر النبوغ، ولم تعد حياته ملكا له بل أصبحت للناس، وللأحداث، فكانت النزاعات تنحدر إليه في القضايا الجنائية والمدنية والسياسية والحسبية والمالية والشرعية والاقتصادية والزراعية والتجارية وما إليها، وفى

كلمة واحدة، أخذت النفس الإنسانية تلقى أفراسها وأتراها بين راحتها، فراح يقلب فيها بصره ليستبطن منها خلاصات التجارب، وليكون منها طرازه الفكرى العجيب.

وتقاظفته الأعاصير التى هبت على مصر فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى فاندفع من حادث جلل إلى حادث جلل كأنما كان يشب فوق القمم.

وأنت الإصلاحات الحكومية أكلها، وتوزعت الثروة، وشقت مجارى الماء، ومكن للأسر فى الريف، وتدفق على الوادى تيار من النهاء غير مألوف، أراد به المحتل أن يصرف الأمة عما سامها من الحسف، لكن فيوض التقدم حركت وعيها فلم يثنها الرخاء عن التطلع إلى الجلاء، وكأنما أسكت قوى العدو بزمام الزمن فجعل الاحتلال يعمل لتأخرنا وتفرقتنا، وجعل تأخرنا وتفرقتنا يعملان للاحتلال فى حلقة مفرغة لا تنتهى.

وكان طبيعياً أن تكون المحكمة ملتقى فضائل الأمة ومضطرب مواهبها، وأن تركض المحاماة نحو الكمال ركضاً حتى لا تودها تبعات التطور الجديد، فأضيفت إلى أسماء الرعيل الأول «سعد» و«الهلبارى» و«محمد عبده» وأسما «قاسم» و«على فخرى» و«حسن عاصم» و«حفي ناصف» ثم أسما «ثروت» و«رشدى» و«فتحي زغلول» و«مينا إبراهيم» و«يوسف وهبه» و«محمد فريد» و«حشمت» و«عبد العزيز فهمى» و«لطفى السيد» و«أحمد لطفى» و«عمر لطفى» و«أحمد عبد اللطيف» و«أبى شادى» و«أبى النصر» وبقية الجيل العظيم.

وكما سيطرت المحكمة فى عالم الفكر سيطرت فى دست الحكم، فإذا المستشارون فى المحكمة هم الوزراء فى الغد، حتى إذا صدر الدستور لم ينسخ الآية وإنما عدلها، فانقل المعين الذى لا ينضب من «غرفة المداولة» إلى «غرفة المحامين» ليسيتر المحامون على كراسى الوزارة ربع قرن بتمامه.

تلاقت فى المحكمة آمال الأمة، وآلامها، كما تلاقت فيها أموالها، وأثرى المحامى النابه أيما ثراء، وباب عبقريته هؤلاء، وحسبه بيعة فيها هؤلاء.



وفى نوفمبر سنة ١٨٩٢ جمعت يد الساء طائفة من الزعماء فى جمعية واحدة أنتووها لتكون ميداناً لنشاطهم القومى، وهى الجمعية الخيرية الإسلامية، فإذا بمنشئها هم زعماء الإصلاح الدينى والسياسى والقضائى والاجتماعى، ومفاخر الطب، ومنشئو الجامعة، حتى ليندر فى تاريخ أمة أن تكون مدينة بمثل هذا الدين الضخم لثل هذا العدد القليل من الأصدقاء! «محمد عبده» و«سعد زغلول» و«قاسم» و«حسن عاصم» و«الهلبارى» و«حشمت» و«علوى»، وإذا رؤساؤها «محمد عبده» إلى أن مات، «فالبرنس حسين كامل» إلى أن تولى العرش، وقد



استبقى رياستها مع رئاسة مجلس شورى القوانين، فالبرنس «يوسف كمال»، «فعدلى يكن»، «قمحمد محمود»، «فالراغى».

وظل الهلباوى مستشارها القضائى ثم وكيلها هو ومحمد محمود فى بضع عشرة سنة الأخيرة، ثم استقل بالوكالة فى رئاسة محمد محمود، وكان سكرتيرها «طلعت حرب» لكن الهلباوى كان يستأثر فى أغلب الأوقات بكل الاختصاصات.

ولم يشأ القرن التاسع عشر أن يزايل الوجود قبل أن يترافع الهلباوى فى قضية خطيرة: لقد أطلق الأمير أحمد سيف الدين على الأمير أحمد فؤاد (الملك فؤاد) لسوء معاملته لزوجته أخت الأمير رصاصات سلمه الله منها وحكم على المتهم ابتدائياً بالسجن ثمانى سنوات، فاستأنف. ومضت إحدى الأميرات تسعى لدى إحدى (الكلفوات) لترجو زوجها «إبراهيم الهلباوى» أن يقبل الدفاع عن المتهم، فقبل على شريطة أن يكون وحده، فقبلوا. ودفع بأن الأمير مريضة أعصابه فنار المتهم وعزله من المرافعة، فى أثناءها، فسجل الهلباوى هذا العزل دليلاً على صحة ذلك الدفاع!!

وصدر الحكم فى الاستئناف بإنزال العقوبة إلى ٥ سنين وانتهى الأمر بالأمير إلى أن قضى بقية حياته فى المصححات!

أما الهلباوى فدامت خصومة الأمير فؤاد له حتى مات وهو ملك فى سنة ١٩٣٦. فى هذه الآونة كان قاسم يكتب، وكان على يوسف يكتب، وكان محمد عبده يكتب، فراح الهلباوى يكتب مقالاته المشهورة فى ذلك العهد بعنوان «إلى أى طريق نحن مسوقون». وذاع اسمه فى كل مكان، وأصبح من النوادر التى يتناقلها المثقفون قول العامة إذا تخاصموا: «أفتلك وأجيب الهلباوى».

وهكذا نعتت الأمة بما كان ينعت به «لاشو» نفسه إذ يقول «أنا الدفاع» بل لم يكن يطول به المكث فى الطريق، أو فى السوق، حتى تحييه الجموع وتكبر بيانه ولسانه. دخل رجل يوماً يشتري «قطعة لسان» فأغلى بائع اللحوم الثمن، فصاح فى وجهه المشتري «هو لسان الهلباوى»!

وما نزال لليوم نسلم من «محطة الإذاعة المصرية» المنولوج الذى يباهى فيه صاحبه بأن له «فصاحة الهلباوى».



فى سنة ١٨٩٢ ولى الخديو عباس ورسم لنفسه سياسة الاستعانة بالتابعين يدفع بهم طفيان

الإنجليز فاتخذ الهلباوى منذ سنة ١٨٩٢ - مستشاراً للأوقاف المخصصة ومستشاراً لديوان عموم الأوقاف ومستشاراً للخاصة الخديوية.

وأصابته هذه الظاهرة التى تهاهى بها المحاماة كل المهنة، وهى أن نهاهه الذكر فيها بداية التبعات الثقال، فلا معدى عن التسلح اليومى لها بالعلم والكرامة، فإدبارها مر، وإقبالها مرهق! حتى ليكثر الهواة فيها من القدراء، يؤثرون التخفف من أعبائها على الإدبار عنها، ككثير من النوايح، للعمل فى وظائف الإدارة أو القضاء.

وكان إقبالها على الهلباوى فوق ما قدر ودبر، فلم يكن له بد من التعويل على جماعة من المرزبين كل فى ناحيته، ففى ديوان الأوقاف يعاونه وكيل قسم قضايا الأوقاف من سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩٠٣ «عبد العزيز فهمى» - الرئيس الأول، بل الأكبر، لمحكمة النقض، والنقيب الثانى للمحاميين إذ الهلباوى هو النقيب الأول، وثانى الثلاثة فى ١٣ نوفمبر، حيث كان سعد هو الزعيم الأول. وعبد العزيز فهمى أول واضح لمشروع دستور لمصر فى إبان مفاوضات الوفد المصرى فى باريس سنة ١٩١٩ وهو أكبر المشاركين فى دستور مصر ١٩٢٣ كما يظهر من أعمال لجنة الدستور ويليهِ فى ذلك عبد الحميد بدوى باشا رئيس هيئة قضايا الدولة.

كما كان يعاونه فى المكتب من بداية حياته طائفة من نوايح الجيل القضائى مثل «عبد الرحمن سيد أحمد باشا» أول وكيل لمحكمة النقض وصفوة من النابهين الآخرين ممن تعاونوا معه وأفادوا منه، وأفادوه.

وكان الاعتراف بمزايا مساعديه إحدى مزاياه، وبهذا الاعتراف بفضلهم، والاعتراف من علمهم، وصل ذهنه بالفقه المصرى والأجنبى، وعلوم شتى وأبحاث معدة فى كل شأن.

ومن قبل هذا الأستاذ كان «ريباز» و«بلنك» و«ديمون» و«كلافير» و«ديروفراى» يقدمون الأبحاث العظمى «لميراو» الذى «خصه الله - كما قال جيته - بوجهة الكشف عن الكفايات، وكانت الكفايات تلقى بنفسها بين يديه تأسرها طبيعته القوية المسيطرة، وبهذا حفت به جماعة من الأفاضل مألها بحارته ودفنها إلى الغاية العليا التى كان يتفهاها...» لكن صمت «ميراو» طوى أعوانه أربعين عاماً، أما الهلباوى فلم يكن يألو أعوانه إعلاناً. وليس المقام مقام سرد لأسمائهم فحسبنا أن نذكر بعضهم. «كأحمد بك قمحة» وكيل مدرسة الحقوق و«عبد الرحمن سيد أحمد باشا» و«مراد محسن باشا» ناظر الحفاصة الملكية و«حسن فريد بك» وكيل محكمة الاستئناف «وإسماعيل صالح بك».

وهكذا يلتقى الهلباوى كمحام، أو كرجل عام، بأضخم معالم التاريخ المصرى وكنوزه الفكرية، متعاونين معه، أو زملاء له، أو تلاميذ عليه.

وفي سنة ١٩٠٧ أنشئ حزب الأمة برئاسة «محمود باشا سليمان» وعضوية «الهلباوى» و«عل شعراوى» و«إبراهيم سعيد» و«عبد العزيز فهمى» و«لطفى السيد» و«حسن عبد الرازق» و«محمود عبد الفقار»، وغيرهم ممن أضحووا في القذ نواة «حزب الأحرار الدستوريين».



توثقت عرى الإكبار والإعجاب بين الخديو الشاب وبين مستشاره النابه، فغدا شأنه كشأن «لاشو» مع «نابليون الثالث»، يحضر اجتماعاته وحفلاته. ويندفع كبير المحامين - الهلباوى - كدأبه، فيقلد أمير الشعراء - شوقي - في تقليد الرتب، لرجال الأدب، مقترحاً أن تمنح الرتب للمتبرعين «للجمعية الخيرية»، فيخفق، ومع ذلك يظل محلاً لعطف الخديو، إذا حزبه الأمر في المحكمة عهد إليه بهمة الرأي أو مهمة الدفاع، كما حدث في قضية «التفرافات» - وسيأتى ذكرها - وفي قضية «المنساوى».

كان من الأغراض الخفية للقضية الأخيرة وضع حد لتدخل الخديو شخصياً في أداة الحكم، فاتهم «عل شلبى أفتدى» مأمور مركز طنطا بأنه حمل بعض المتهمين بسرقة مواشى للخاصة الخديوية إلى بلدة «المنشاوى باشا» حيث جلدوا، فقدم المأمور والمنشاوى محبوسين لمحكمة الجنائيات وعهد إلى «الحسينى» بالدفاع عن الباشا وإلى الهلباوى بالدفاع عن المأمور، وأشفق «حسن باشا عاصم» سر تشريفاتى الخديو على صديقه من تلك القسمة الضيزى إذ يتولى الدفاع في هذه القضية وفي قضية «التفرافات» وفي قضية «الحازندار» عن أسوأ المتهمين مصيراً، لكنه كعادته كان بطل المرافعة، إذ أثبت كما قال «أن المأمور كان عبد المأمور» وهنأه في الجلسة رئيس النيابة «أحمد طلعت بك»... الذى صار وزيراً ورئيساً لمحكمة الاستئناف.

ولما برىء موكله لم تصله كلمة شكر، ولا قيمة الأتعاب. فذهب إلى «الأسكندرية» ليقابل الخديو بعد صلاة الجمعة، فلم يقابله، كعادته؛ وضرب له موعداً بعد الظهر في القطار بمحطة «سيدى جابر»، فتأخر عن الميعاد خمس دقائق حتى إذا أقبل لامة الخديو لتأخره، فأجابه «لكننا انتظرنا سموكم ثلاث ساعات في الظهر» فتبسم الخديو وراح يلومه على مرافقته إذ حمل على الخاصة فرد الباشوات الحاضرون بأنهم سمعوا وقرءوا في الصحف أن مرافقته لم تكن سرقة له فحسب بل كانت تشريعاً للمحامة.

وقدرت أتعابه بثلاثمائة جنيه أرسلت إليه.

لم يفقد الهلباوى استقلاله حتى مع مولاه، لأنه لم يكن يمثل الولاء، ولا الوظيفة، وإنما كان يمثل المحامة مهنة النضال، والاستقلال.

ولقد دأب على تمجيد ذلك الاستقلال في كل مجال، فلم يتردد في أن يتراجع في قضية سرقة

أحجار من جزيرة الزبرجد، وكانت الخاصة الخديوية تعتبرها ملكا لها، فهدم نظريتها، مع اهتمام الخديوى الشخصى بالقضية.

ولقد كانت الخاصة بحاجة إليه مع ذلك..

كان يبرح العاصمة فى نهاية الأسبوع إلى مزارعه، وإنه لفى بعض أسفاره إذ ناب عنه زميل فى قضية للخاصة أمام محكمة الاستئناف برياسة «المستر بوند» وكان الخصم مكفوف البصر، فطعن فى عقد موقع عليه بختمه قائلا إنه كفيف لا يدرى محتوياته، وقررت المحكمة استجواب الموظف الذى استوقعه، وأجلت القضية أسبوعا فحضر الهلباوى ليتساءل أمام «المستر بوند»: ما الفارق بين هذا الكفيف الذى لا يرى ولا يقرأ وبين ملايين المصريين الذى يرون، ولكنهم مثله لا يقرءون، ولا يصدر من أجلمهم قرار بالاستجواب! أم أن المنطق العادى يتغير إذا كانت خاصة الخديوى هى خصم العميان!.. ولم تنفذ المحكمة قرارها..

## جلاد دنشواى

بلغ الهلباوى فى ذلك العهد قمة حظه من المجد، حتى ليكون درعاً يترج به الخديوى فى المحكمة، وحتى ليرد على الخديوى كما رأيت، ولكن الدنيا تدور، والليالى منقلات بالعجائب... وأنتقلها ذلك اللقب الذى كانت تدخره له غيوب القدر «جلاد دنشواى».

ففى يوم الأربعاء ١٣ من يونيه سنة ١٩٠٦، قام خمسة من الضباط الإنجليز من معسكرهم إلى «دنشواى» من أعمال «المنوفية» لصيد الحمام فأصابوا بعض الأهلين، فالتحموا، وأصيب بعض الضباط إصابات أفضت إلى الموت.

كان الهلباوى فى عزبته بالبحيرة إذ وقع الحادث فترامت إليه أنبازه فعزم أن يحضر التحقيق مع المتهمين وهو فى طريقه إلى القاهرة، ولما وصل إلى طنطا سأل ناظر المحطة عن مكان التحقيق فقيل إنه فى «البتانون» فرآه بعيداً، وكان اليوم قانظاً، فرآه غير صالح للسفر... واستأنف السفر مع القطار إلى القاهرة لأن السماء لم تكن تريد له أن يحضر فى ذلك الجانب.. وكان «مصطفى فهمى باشا» ناظر النظار قد علم أنه على سفر فأوفد مندوباً إلى المحطة يدعوه إليه فى الوزارة فقصد إليه حيث عرض عليه توكيله كمدع عمومى.

وكانت قد شكلت لمحاكمة المتهمين محكمة مخصوصة تنص المادة الرابعة من المرسوم الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيلها لمحاكمة المعتدين على جند الاحتلال على «أن ترفع الدعوى لجلسة علنية بمجرد إتمام التحقيق وتكون المرافعة شفاهية ويختار البوليس محامياً لإثبات التهمة» وقبل الأستاذ كمامه التوكيل دون تفكير فيها سيجره ذلك القبول.

وبدأ عمله فى الغداة فماز بين المتهمين وأخرج من التهمة كثيرين بعد خلاف مع أولى الشأن دونه فى مذكراته، ثم اجتمع بمحامى المتهمين الأساتذة «لطفى السيد، ومحمد يوسف، وإسماعيل عاصم» ليظهرهم على خطة دفاعه... وهذا إجراء لا يصنعه غيره.

انقدت المحكمة برياسة بطرس غالى باشا ناظر الحفانية بالنيابة وعضوية «المستر بوند» وكيل محكمة الاستئناف وتفتى زغلول رئيس محكمة مصر ونائب المستشار القضائى وهو إنجليزى وضابط إنجليزى عن الجيش الإنجليزى..

وترافع الهلباوى ثلاث ساعات فى ليلة ٢٦ من يونيو وفى صباح اليوم التالى، وكان فيها قاله للمحكمة إن سبق الإصرار غير متوفر إلا عند الزعماء وقضت المحكمة بإعدام أربعة وحكم

على اثني عشر من الباقين بالأشغال الشاقة أو الحبس و ٥٠ جلدة ويرى ٥٢ شخصاً... وكان يقول إنه خدم المتهمين بمرافعته.

ولما انفضت المحكمة، سأل بطرس باشا الهلباوى عن رأيه في الحكم فقال «.. إن مثل مثل الوالدة التي يصاب ابن عزيز عليها بداء في ساقه، ويرى الأطباء ألا سبيل إلى علاجها وأنه يجب برتها، فلا يسع الوالدة إلا أن تقابل ذلك القرار بالصباح والعيول..».

رفع «كرومر» راية الدم، بمجرد صدور الحكم - فكان تنفيذ الحكم بالشنق والجلد على أعين أهل المتهمين وقراياتهم بربرية هاجت المشاعر، أو كما قال «هيكلم باشا» في كلامه عن مصطفى كامل «... وغداة صدور الحكم نفذ على صورة يقشع من هوها البدن فكان كل محكوم عليه بالإعدام يعلق في المشنقة ويبقى معلقاً أمام أنظار أهله وأبنائه إلى أن يجلدوا اثنين من المحكوم عليهم بالجلد.

وكان هؤلاء يجلدون بكرابيج ذات ثمانية ألسن معقود طرف كل لسان منها بقطعة من الرصاص، ومن حول المشانق والمجالد وفوق أسطح المنازل وقف الناس من أهل هؤلاء التعمسا ونوهم يشهدون جلودهم تشوى بالكرباج وبجثتهم فارقتها أرواحها معلقة في المشانق، ومستشار الداخلية الإنجليزي واقف يحافظ على النظام لهذا المشهد الذي أبدعته إنجلترا في مطلع القرن العشرين...»

بل كما قال «مصطفى كامل» في تقريره الذي حمل به على «كرومر» في مصر وأوربا حملته القاضية «... نصبت المشانق ووضعت آلات الجلد والتعذيب في وسط دائرة مساحتها ٢٠٠٠ متر مربع وأحاطت «عساكر الدراجون» الإنجليزية بالمحكوم عليهم. والتفت الخيالة المصرية حول الإنجليزي وتولى «المستر متشل» مستشار الداخلية» ومعه مدير المتوفية، أمر التنفيذ! وقد تقدم إليهم ابن أول المحكوم عليهم بالشنق، سائلاً مقابلة والده لأخذ وصاياه الأخيرة فرفضوا قبول الرجاء الذي هو أعز ما يرجوه الإنسان ويحتمه الشرع والعدل... فشنق رجل، ولبت أعضاء عائلته وأقاربه وهم على بعد يملئون الفضاء بصراخهم الممزق للقلوب... وجلد اثنان أمام الجثة وتكرر هذا المنظر ثلاث مرات واستمر ساعة من الزمن...! منظر وحشى مهيج...

إني جئت اليوم... أسأل الإنجليزي الفيورين على سمعة بلادهم وكرامتها أن يقولوا لنا إذا كانوا يرون بسط النفوذ الأذى والمادى لإنجلترا على مصر بالظلم والصف وصور الهمجية...

جئت أسأل الذين يجاهرون في كل آن، ذاكرين الإنسانية، ماثلين الدنيا بعبارات الانفعال والسخط، إذا حدثت فظائع في بلاد أخرى دون فظيعة «دنشواى» ألف مرة أن يثبتوا صدقهم وإخلاصهم بالاحتجاج بكل قوة وشدة على عمل فظيع مثل حادثة «دنشواى»، يكفى وحده أن يسقط إلى الأبد المدنية الأوروبية في أعين العالم كافة... جئت أسأل الأمة الإنجليزية إذا كان

يليق بها أن تترك الممثلين لها في مصر يلجئون بعد احتلال دام أربعة وعشرين عامًا، إلى قوانين استثنائية ووسائل هجية. بل وأكثر من هجية...»

وحملت صحيفة «الحزب الوطني» (اللواء) على الحكم وعلى المدعى العمومي وسيطرت عوامل شتى على الحادث وكان الملباوى - كما جاء بمذكراته - قد ترافع ضد إخوة «الشيخ عبد العزيز جاويش» بحامياً عن «الكونت زيزينيا» في مارس سنة ١٩٠٦ فبرىء رجال الكونت وأدين أخوة الشيخ - فتربص الكاتب العظيم لفرطات المحامى العظيم.

وانتقل الأمر إلى مجلس العموم بإنجلترا وتداولته الصحافة في فرنسا فطاح «باللورد كرومر»... فاستقال في ٤ من مارس سنة ١٩٠٧ واضطرت إنجلترا إلى الموافقة على العفو عن المحكوم عليهم في «دنشوى» في ٨ من يناير سنة ١٩٠٨ بفضل مصطفى كامل. وبقي الملباوى بمصر يحمل وحده أوزار الحادث كله عند الكتاب من مواطنيه... يريدون أن يقتلوا كرامة رجل ليحيوا شعور أمة! فلم يمت لأن الأمة تريد له الحياة.

قال رحمه الله في مذكراته «وأسمى الملباوى معروفاً بعنوان لطيف وهبه له الشيخ جاويش وهو جلال دنشواى». بل إنه لبختم تعليقه على هذه القضية بقوله:

«ما أنص حظ المحامى وما أشقاه، يعرض نفسه لعداء كل شخص يدافع ضده لمصلحة موكله فإذا كسب قضية موكله، أسمى عدواً لخصمه دون أن ينال صداقة موكله».

وفي يوليو سنة ١٩٠٦، وجه حافظ إبراهيم للهلبارى، داليتيه المعروفة

أيها المدعى العمومى مهلا  
 قد ضمنا لك القضاء بمصر  
 وضمنا لنجلك الإسعادا  
 فإذا ما جلست للحكم فاذكر  
 عهد مصر، فقد شفيت الفؤادا  
 لا جرى النيل في نواحيك يا مصر  
 ولا جادك الحميا حيث جادا  
 أنت أنبت ذلك النبت يا مصر  
 فأضحى عليك شوكاً قناداً  
 أنت أنبت ناعماً قام بالأمسس  
 فأدمى القلوب والأكبادا  
 إيه يا مدره القضاء ويا من  
 ساد في غفلة الزمان وشادا  
 أنت «جلادنا» فلا تنس أنا  
 قد لبسنا على يدك الحدادا

أما عن الناحية السياسية فليست خطيئة الملباوى بالقدر الذى قدرته الصحافة المعادية، وأما عن الناحية القضائية، أو قبول المرافعة في القضية، فإن ذكريتو المحكمة أوجب حضور المحامى ووجود المدعى العام كما أوجب جلوس القضاة، وتقاليد المحاماة لا تنهى عنه، وبوجه خاص لم تكن تقاليد هذا المحامى الشخصية تأباه، فلقد قضى حياته يترافع عن كل المتقاضين، ومنهم خصومه السياسيون! وأما الأتعاب فكانت ٣٠٠ جنيه وهى أتعاب عادية بالنسبة له في ذلك

العهد... ولقد وصلت أتعابه قبل ذلك إلى ٥٠٠ جنيه في بعض القضايا.  
لكن الحملة أنتجت آثارها، فكانت درسًا قاسيًا من السماء، وإثباتًا لقوى الأمة. فإلى أى  
ذروة من الذرى، وعند أى من الحدود، كان هذا الرجل الجبار الخطى، سيظل مندفعًا في  
الصعود!!

حورب الهلباوى حرباً مدمرة، ونقص دخله في الأعوام الثلاثة التالية، وكادت تسبل نفسه في  
غمرات الأسى، وانطوى عليها يذاكرها ما فات وما هو آت...! فلما تكدر الأفق أمامه في  
الدنيا، تطرق الشك إليه في الحمامة، وكادت تقصف عوده سخطات الوطن.

وعرضت عليه في هذه الأثناء، وظيفة مستشار في محكمة الاستئناف، أو شك أن يقبلها، لولا  
أن جاءت المحكمة من صميم الريف على لسان سيدة مكفوفة البصر، عرضت عليه قضيتها  
وحدثته أنهم يروون في فناء المحكمة أنه سبلى قضاء الاستئناف، وذكرته بأن في مصر أربعين  
مستشارًا سيكون واحدًا منهم، ولكن في مصراعهم واحدًا لا مثيل له، هو الهلباوى، فتبسم  
ضاحكًا من قولها. وكأنما كانت كلمة القدر، فقبل القضية ولم يقبل القضاء، ورفض ما حملته إليه  
من الأتعاب قائلًا إننى مدين لك بكثير... ودافع عن بنتها القتيل دفاعًا أكسبها كرامتها  
ودعواها.

وراح يدفن آلامه في الثرى... بالعمل في سبيل الثراء، والعناية بزارعه الترامية الأطراف في  
شمالى الدلتا.

لكنه عرف الاضطهاد، أفضع ما يكون الاضطهاد، من القوى، ومن الجماعات ومن الأفراد،  
فكان أعظم صوت ارتفع بأنات المضطهدين...!  
وتألف من هذا الاضطهاد، ومن محاكماته الشخصية السابقة، ذلك المزاج التاريخى للمحامى  
الضخم الذى دخل به في ذمة التاريخ. مدافعًا ضد الظلم، من أجل نفسه، ولأجل الناس.



ولا غرو إذا قرأنا في مذكرات سعد زغلول

[في يوم الاثنين ٢٦ ابريل ١٩٠٩ انعقد مجلس النظار. وقال الخديوى:  
إن مركز محمد فريد في الحزب الوطنى متزعزع. ويراد حلول الهلباوى محله]  
وأى هذا كان فهو شهادة من الخديوى في مجلس نظاره، بالحزب الوطنى أو من الحزب  
الوطنى، بكتابة الهلباوى في الوطنية المصرية، تعضدها شهادات أخرى مثلها أو أقوى منها على  
ما سوف نرى. واسم الهلباوى يتردد في غير موضع من مذكرات سعد وكلها تشير إلى مكانته  
المرموقة وحاجة الأمة إليه.



## محامي القضايا الوطنية

١ - قضية أحمد حلمي ١٩٠٩

لم يطل على المهلباوي عهد الأسى والأسف، إذ جاءت التحايا سراعاً من معسكر الخصوم... ١  
فلقد أهرع إليه جماعة من شباب الحزب الوطني، موسطين الأستاذ «لطفى السيد بك»  
ليتولى الدفاع عن الأستاذ «أحمد حلمي»<sup>(١)</sup> أحد كتاب الحزب. وأحد واصفى يوم التنفيذ في  
دنشواى، وكان قد اتهم في قضية صحفية يمس الدفاع فيها ذات الحديو، وهم يخشون رفضه  
لما غمرته به أقلامهم ولا اتصاله بالحديو، فقبل المهلباوي القضية قاتلاً، «ليس قبولى لهذه القضية  
بحاجة إلى وساطة».

وانطلق ناظر الأوقاف، إلى مستشار الأوقاف، يستنكر منه وهو محامى الحديو، أن يحضر ضد  
الحديو

قال لست حاضرًا إلا عن متهم  
فجاءه ناظر الخارجية «حسين رشدى اش» فصم.  
فدعاه ناظر النظار فصم.

قالا لقد كنا نفكر في أن نستصدر عفواً عن أخيك المحكوم عليه بالأشغال الشاقة  
المؤبدة؛ لكن تصميمك يجعل الطريق شاقة...  
قال: الآن زال شكى وسأتراجع...

ترافع المهلباوي عن المتهم، وهو عليم بما سيفقد، لكنه لم يدخر كفاياته ومرتاباته واتصالاته،  
وحرية أخيه... من أجل حرية المتهم في جريمة رأى<sup>(٢)</sup>. وعلى ذلك قدم استقالته<sup>(٣)</sup> من وظائفه  
ليترافع.

(١) أبو زيلنا المرحوم السننار بهج حلمي وجد الصحفى صلاح جاهين.

(٢) وفي مذكرات سعد ما يوضح فزع الحديو من القضية [اجتمعنا يوم الجمعة ١٢ مارس سنة ١٩٠٩.... ثم سعدنا  
إلى الحديو ودار الكلام في القضية المرفوعة ضد صاحب القطر المصرى (أحمد حلمى) وما حصل من القاضى من  
تأخيرها إلى ٥ إبريل واستنكر ذلك]

ثم نقرأ في مذكرات سعد [٢٩ مارس ١٩٠٩.... وقد دعيتا للاجتماع بالقبعة أسى... وأظهر الحديو استيائه من  
المهلباوي وخطابته في حزب الأمة لكونه موظفاً بالأوقاف] فالمهلباوي يزوره مرتين في شهر واحد. ورفض بذلك إلى مجلس  
النظار

(٣) كان أعضاء اللجنة أصدقاء ثلاثة للمهلباوي وزميلاته في عضوية الجمعية الخيرية: رشدى باشا وزير الخارجية  
والنائب العام ثروت باشا وأحد فتحي زغلول باشا (أخو سعد الأصغر) وكان من قضاء محكمة دنشواى.

ولم تمض أسابيع حتى تشكلت لجنة لفحص قضايا الأوقاف، لمعرفة هل تستحق القضايا ما يدفع عنها من الأتعاب ثم ألغيت الوظائف أو كما ورد في كتاب عبد الخالق تروت ودوره في السياسة المصرية «لما كان قد تبين من أن ما يتقاضاه المحامون التابعون لقلم القضايا من أجر لا يتناسب مع الأعمال التي يؤديها».

## ٢ - قضية الورداني

ثم تناهت التحايا - وحتى الزمن هامته للرجل الذي لا يحى هامته... ففى ٢٠ من فبراير ١٩١٠ قتل الدكتور «إبراهيم ناصف الورداني» من الوطنيين المتطرفين «بطرس غالى باشا» ناظر النظار وكان من المتهمين بالانستراك معه الأستاذ «عبد الخالق عطية» المحامى ووكيل مجلس النواب فيما بعد، فوكل الهلباوى فى المرافعه عنه أمام قاضى الإحالة، ولما صدر القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى ضد الشركاء، بقى «الورداني» وحده، وكان قد راعه دفاع الهلباوى بجلسة الإحالة عن عبد الخالق، فبعث إليه كتاباً عن طريق رئيس النيابة يرجوه أن يتراجع عنه<sup>(١)</sup>.

ويقول الهلباوى عن ذلك الخطاب وهو يلى مذكراته سنة ١٩٢٩: «... ومع أنه مضى نحو العشرين عاماً لازلت أذكر ما اعترانى من الغبطة والسرور بهذا الحظ...»

وأى غبطة، وأى حظ!... لقد تولى خصومه أن يردوا على خصومه بل على أنفسهم...! إنها ظاهرة عظيمة، تلك التى تفرض فيها العبقريه نفسها على المحصوم وكأنما تضيق عليهم المسالك المتناحده، فلا يجدون لهم ملاذاً إلا العدو...! أم أنه ليس ضيقاً تضيقه الدنيا، وإنما هى الضخامة التى تزعم الوجود كله، وتقلأ الفراغ كله، فلا مهرب منها إلا إليها!

عندما نظرت القضية سأل الرئيس «المستر دلبر اوغلو» عن برنامج المحامين فقالوا: إن محمود بك أبو النصر سيتراجع فى سيق الإصرار، وأحمد لطفى بك فى أن الجرمية شروع أما الهلباوى بك فسيترافع فى الظروف المخففة.

ترافع لطفى «التقيب الرابع لسنة ١٩١٦» وأبو النصر «التقيب الثالث لسنة ١٩١٥» حتى إذا جاء دور الهلباوى «التقيب الأول» جاء كماداته آخر المترافعين، وكان قد أعد مذكرة مثلاً أعد النائب العمومى - ثروت باشا - مذكرة. فهو الذى حقق القضية ساعة وقوع القتل. وهو من أبلغ رجال القضاء فى العربية وأعظم نائب عام فى تاريخ القضاء. سأل الرئيس الهلباوى: هل ستكون مرافعتك من طراز مذكرتك؟ قال بلى، قال: «يا هلباوى بك، إن من واجباتى أن أنبهك أنك إذا خرجت فى مرافعتك عن الموضوع إلى السياسة تضطر المحكمة إلى جعل الجلسة سرية» فأجاب... بأنه مضطر بحكم الدفاع أن يتكلم فى السياسة لأن الجرمية

(١) وهذا وضمت شهادة الورداني مرافعه الهلباوى أمام قاضى الإحالة فى سفحة المرافعات الوطنبة.

سياسية، فأذن الرئيس بالكلام، حتى إذا وصل الهلباوى إلى الكلام عن اتفاقية السودان، وقفه وأمر بإخلاء القاعة.

وهكذا اقتضى نظام السرية أن يطوى عن جمهور الأمة ذلك الدفاع العظيم، لولا ما آل إلينا من مذكراته المكتوبة بالبرية والفرنسية.

استمر نظر القضية من ٢١ من أبريل سنة ١٩١٠ إلى ١٨ من مايو سنة ١٩١٠ بعد أن غمرت البلاد موجة من التوتر: فالمحتل في فزع من مضاعفات الوعى السياسى الجديد، والوزراء والحكام مروعون من الصدمة التى أصابت الرأس منهم، والأمة تحبس أنفاسها، هالتهما المفاجأة، قانطة بما روجه المرجفون من دعاة الاحتلال من أن التعصب الدينى سبب الحادث، مسألة ماذا عن المستقبل؟.

فلما تقدم الهلباوى بدفاعه تقدم في جلال المحاماة ليثبت أن في مصر رجالا ليسوا أقل بطولة من «شوفو لاجارد» و«بريه» و«مالزرب» و«دى سيز» وهو الهلباوى الذى يقول في مذكراته:

«أنا معتقد أن واجب المحاماة كثيراً ما يعرض صاحبه إلى الخطر وإني كنت ولازلت أعتقد بأن صناعتي شبيهة، إلى حد ما، بالعسكري المجاهد، وهو في الحندق يقدم نفسه ضحية لوطنه. ويكفى أن يراجع القارئ ما حدث لى من الأخطار....».

إن الهلباوى ليتحدى الخطر، فيحمل على الدولة المحتلة حملة هائلة، كما يتحدى في القيام بواجبه في كل مناسبة، سلطان الكبراء أو الوزراء أو سلطان الخديو، بل إنه ليتحدى الضعف البشرى، فيترافع عن المتهم ولو كان هو خصم المتهم، فتلك هى المحاماة: أداة العدل، والعدل أقوى من الضغينة، وهى صناعة الشجعان والشجاعة أول ما تكون، تكون ضد النفس. وآية المروءة والنجدة، والنجدة الحق نجدة الخوصوم.

المحامى في رداءه هو الجندى في شِكته، يدافع عن ترى الوطن حين يدافع عن وجود الوطن، وعن المعانى العالية التى اختص بها الناس، وهى الحرية أو الكرامة أو المال، بل الروح أحياناً. لكن المحامين في مكانهم الذى يظل عليه القضاة، جند في الحنادق مستهدفون للمهالك، ولا عليهم إذا لقوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب، أو خاصمتهم أقوى القوى في الوجود. إننا لا نستطيع أن نراجع - كما أهاب بنا - ما حدث له من أخطار وإن كنا نكاد نستشرفها. لقد بلغت المحاماة على يديه ذروتها، فهو الرجل القدوة الذى يحمل المشاعل، وينوق عذاب الحريق، لينير لمن بعده الطريق؛ فكان كما قال: «هنريون دى پانسى» «متحرراً من القيود التى تقيد سائر الرجال، تسمو نفسه عن الاحتيا بغيره، ويبلغ به إنكار الذات ألا يصطفى لنفسه المحسوبين والمعيب، لاسيد له، ولا عبد عنده».

وقف الهلباوى إلى جوار «الوردانى» كما وقف من قبل، وكما سيقف من بعد، إلى جوار الذين لا ناصر لهم والذين تغف القوى كلها ضدهم.



وقف الهلباوى فى فاتحة هذا القرن إلى جوار «الوردانى» وهو خصمه السياسى مثلما وقف «بريه» بفرنسا فى فاتحة القرن الماضى وهو ملكى، إلى جوار «كامرون» قائد الحرس الإمبراطورى، وقائل الكلمة المشهورة فى «ووترلو» «الحرس يموت ولا يستسلم»، فلم يخضع المحامى فى واجبه لذهبه، بل صاح «بريه» الملكى فى وجه الملكية بقولته العظمى «لا يلىق بالملك أن يجمع الجرحى من المعركة ليقتلهم بهم إلى المشتقة».

ولما قدم «لويس بونايرت» «لمجلس الأعيان» لمحاولته إحداث انقلاب فى الدولة، وكان الأعضاء قد شاركوا فى عدة انقلابات صاح فيهم مدافعاً عنه ضدهم «ضموأ أيديكم على ضمانتكم قبل أن تحكموا وقولوا: نشهد الله والوطن، أننا لم نكن لنشترك فى نظامه لو نجح انقلابه.. فلن يصلح للقضاء عليه إلا من كان يثور ضده إذا نجح!»

وهذا أبوه «بريه الكبير» يتقدم للدفاع عن «أشجع الشجعان» فى جيش نابليون المارशल «ناى» والصحافة الملكية تتوعده، والجماهير تتربص به. ولما نظر «شوفو لاجارد» إلى الملكة فى سجنها وجد أيام السجن قد شيبتها فى صباها، فبكى... فراحته هى تطمئنه! حتى إذا انتهى من مرافعته طلب النائب العمومى رأسه، فلم ينتج إلا لسرعة تغيير النظام... ولما استقبله «نابليون» بعد سنين قال له: أنت المدافع عن «مارى أنطوانيت»؟ قال أجل يا مولاي: أنا المدافع عن ملكة فرنسا...

بلى: تلك هى المحاماة وذلك «شوفو لاجارد» نفسه محامى «مدام رولان» القائلة «أيتها الحرية، كم من الدماء تراق باسمك!» ومحامى رئيس المجلس «بايى» ومحامى عنراء الثورة «شارلوت كورداي» قائلة زعيمها «مارا» كانت الرءوس تساقط من حوله، ومع ذلك يترافع عن هؤلاء الذين سفك القضاء الظالمون دمهم. وهو لا يخاف ولا يخشى... بل وهو يعلم منذ شهور أن «مالزرب» قال «لمجلس الوفاق» وهو يترافع عن الملك: «إنى أقدم إلى المجلس الحقيقية ورأسى فقتل الملك وقطع رأس المحامى!

أما «دى سيز» المحامى الثانى عن الملك فسيق إلى السجن فى انتظار الإعدام. لقد قهر المشرع المحاماة فى المجلس التشريعى فألقى نظامها، وألقى بنوها ألويتها وفيهم رئيس المجلس «توريه» وزعيم الثورة «روبسيير» وخطيب المثقفين «برناف» وكبار المشرعين «كيبورتاليس» و«ميران»، لكنها كانت تتحدى الطغيان خارج المجلس وداخله، فيتصدى بنوها

الدفاع متبرعين براءهوسهم على أكفهم دون أن يعرف الرعب سبيلا إلى قلوبهم !  
تلك مواقف المحامين إلى جوار رجال تنطير حول أعناقهم سهام السياسة. وإذا كانت  
مواقفهم الأخرى أقل روعة فهي أكثر عدداً، لكنها ليست أقل كرامة...

تلك صناعة الشجعان ! ولم يكن الهلباوى إلا واحداً من أنجع الشجعان، الذين شقوا  
الطريق إلى مجد الصناعة؛ كانت المحاماة عنده. موهبة، قبل أن تكون علماً أو تجربة، يهدر  
مصلحة محققة لنفسه في سبيل مصلحة محتملة لموكله، ويضحى بذاته وماله في سبيل رأيه وكرامته،  
وإن تعجب فاعجب له إذ يضحى كل شيء في سبيل أعدائه !

لكن العجب يزول، والإعجاب يزيد، إذ تدرك أن التضحيات ليست في سبيل العدو، وإنما  
هي سبيل المحاماة...! وهي ضمان العدالة الذى لا يفتى عنه أى ضمان وفيها من البطولة أكثر  
مما فيها من الصناعة.

إنه الهلباوى نفسه الذى يهيب بالمحامين «... أن يعلموا أن المارك لمحنة الوطن لن تصدق  
مبادئه أو غاياته إلا إذا عاهد القائم بها الشرف والوطن على أن حياته له، وليعلم المترافعون  
جيمياً وخصوصاً المحامون أن أسمى مراتب المحاماة وأعلى معانيها هو أن يقفوا في جانب مظلوم  
تحالفت عليه القوى، وأن يتحملوا! معه شظراً مما يفاسيه فتلك هي حقيقة المحاماة.»

أجل ! يالها من صناعة «تسمو - كما قال داجوسو - على القيود وترتفع بصاحبها دون أن  
تحد من حرته، تزرى بالزخرف الذى لا يفيد الفضيلة، وتجعل الرجال نبلاء، وإن لم يولدوا  
نبلاء، وتجعلهم سعداء، وأغنياء، دون أن تتوافر لديهم أسباب الثراء...»

وقف الهلباوى في هذه الأزقة مواقف الأبطال حين البأس، لا ينخلع قلبه، ولا تطرف عينه،  
لأن حضور ذهنه لم يكن يعوزه عند الفواجع بل كان يزداد. لم تحذله شجاعة النفس ولا شجاعة  
الجسد - أمام المحكمة وهو يسمع، ويبصر، السخط الممر، على المتهم ويمثل المتهم، وما يصدر  
عن رئيس الجلسة الإنجليزية من المعاني فيصيح بالرئيس إذ يقاطعه، لينتمه أن يقاطعه !  
ويستطرد ليخاطب المتهم بكلام ضخم كأنما يخاطب به التاريخ:

« خدمت نحو الخمسة وعشرين عاماً محامياً، ولم يحظر بيالى يوماً... سبب اختيار الرداء  
الأسود حلة رسمية للمحامى الذى يتشرف بالدفاع بين يدي القضاء، ولا سبب انتخاب اللون  
الأخضر للوسام الذى تزدان به صدور من عهد إليهم إصدار الأحكام النهائية. أما الآن وقد  
أبعدت عن قلبى هذه القضية كل راحة. وجعلتنى مرآة لتلك القلوب المنفطرة كأم المتهم  
وشقيقته وباقى أهله... قلت إن كان مختار هذه الألوان أراد باللون الأسود رمز الحداد والمصائب  
للمحامى الذى يمثل القائم بالدفاع عنه، وباللون الأخضر الذى يتحلى به صدر القاضى، الرمز  
إلى الطاووس ذى الريش الأخضر وهو مثال ملائكة الرحمة، فنعم الاختيار...»

كأنما نحن هنا في هذه القاعة، أمام أولئك القضاة المستهينين بلائكة الرحمة على سطح هذه الأرض، نقوم بأمورية شبيهة بأمورية أولئك الأحبار في هياكلهم الذين اتخذوا مثلنا تياب الحداد وهم يتضرعون إلى مبدع السموات والأرض بأن يفيض على الأرواح الذاهبة إلى دار الخلود سحب رحمته وغفرانه... فتقبلوا دعاءنا في طلب الرحمة للأحياء كما يتقبلها من أقامكم حكمًا في عياده، الذي علمنا أنه كما أن من صفاته العدل، فإن من صفاته الرحمة، وعلمنا فوق هذا أن الرحمة فوق العدل...»  
تم يقول...

«الآن لي كلمتان أوجهها إلى المتهم بين يدي القاضى: الأول، أنى إذا كنت قاسيًا عليه في نعته فلأنى خاضع لقانون ليس دائمًا.. ملتئبا في أحكامه مع ما توحى به النذمة والضمير، لأنه مضطر في أحوال كثيرة - رعاية لسلامة المجتمع البشرى وصيانه - أن ينظر نظرًا آخر في تعريف الحل والحرام، ونحن المحامين أحق الناس بالأدب والخضوع لهذا القانون.

فإذا قبل الدفاع عنك أيها المتهم وعرضه على قاضيك فعليك أنت أيضًا أن تتقبل قبولًا حسنًا عذر الدفاع فيما خالفك فيه من عقائدك السياسية. الثابتة: أنى إذا أنزلت منزلة المجرمين العاديين وطلبت لك الرحمة والغفران، فلأن ذلك واجب أيضًا يقتضيه الدفاع. ولكن إذا أبت نفسك أن تعيش بين السلاسل والأغلال، وأن تعيش معاملًا معاملة الأشقياء وقطاع الطريق، فارفع نفسك عن هذا السبيل، واقبل نبال الموت بقلب البواسل، فالموت آت لا راد له إن لم يكن اليوم فغدًا..

أذهب إلى لقاء الله الذى لا يرتبط إلا بعدلته المجردة عن ظروف الزمان والمكان.  
أذهب مودعًا منا بالقلوب والعبرات.  
أذهب فقد يكون في موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من حياتك.  
أذهب فإن قلوب العباد إذا ضاقت رحمتها عليك فرحة الله واسعة.»



وليس بدعًا أن تقرأ المذكرة المطبوعة أو محاضر الجلسات. في نظامنا القضائى الذى لا يعرف «الاختزال» فيهدر الفصاحة القضائية كلها وكثيرًا من الحقائق، ثم لا ترى إلا معالم لما قيل، أما الصيحات والوثبات واللففات، والألفاظ التى كان لها في فمه معان تضاف إلى معانيها، وقوة فوق القوة التى فيها، وفي كلمة واحدة «المرافعة»، فلا تلتقى بها على حقيقتها وكامل روعتها.

وهكذا تضافر الارتجال وانعدام الاختزال على ضياع أعظم آثاره.  
والفصاحة القضائية كالكتابة على الرمل أو على الماء «عمل» يبعثره الهواء ولا تحفظه

المضابط ولا المطابع. سأل رجال «الأكاديمي» النقيب «بتولو» عن كتاب يتقدم به لقبيل بينهم وفقاً للتقاليد فقال «ليس لدى شيء» قالوا «تجمع بعض المرافعات في مجموعة» قال «... ولا هذا أيضاً... إنني رجل كلام، لم يكتب مما قلته شيء، فخذوني كما أنا، أو دعوني...» فأخذوه..

وفي سنة ١٩٣٥ قصد مصطفى بك حنفي وكيل وزارة العدل السابق إلى المهلباوى في مكتبه يطلب مرافعة من مرافعاته لنشرها في الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية بمناسبة انقضاء خمسين عاماً على إنشائها - وكانت الخمسون عاماً قد انقضت على المهلباوى في المحاماة - فقال له: ليس عندي. فنقلوا بعض المرافعات من محاضر الجلسات.

أو كما قال «هنرى رويير» عن «جامبنا» «إن أسوأ ما يصيب الخطيب المرتجل أن تنشر خطبه - لأنها ستكون جافة خالية من الإشارات التي صحبتها عند الإلقاء ومن موسيقى الصوت الذي ألقاها».

ولا يصدق هذا المقال على أحد في مصر قدر ما يصدق على المهلباوى.



هاتان قضيتا «دنشواى» و«الوردانى»، بلغ المهلباوى في الثانية ذروة السمو الفنى، والشرف الوطنى، وتحمل المحنة في الأولى قيماً بواجبه كمحام...

كانت قضية «الوردانى» نهاية الانفجار الذى أعقب قضية «دنشواى» فكان صوت المحامى العظيم في سنة ١٩١٠، رجع الصوت لكلامه لبطرس باشا غالى في سنة ١٩٠٦ عندما سأله عن الحكم في قضية دنشواى، ليثبت أن المحاماة مرآة العصر تنعكس عليها علاماته وسماته، وليثبت أنه كان في الحالين صفحة المرأة، فكان رجل الساعة في الأولى وفي الثانية...

بل كانت قضية «دنشواى» عنصراً من عناصر قضية «الوردانى» فلقد قتل «الوردانى» «بطرس باشا» من أجل «اتفاقيه السودان»، وحكمه في قضية «دنشواى»، وتفكيره في «مد امتياز القناه» وإحياء «قانون المطبوعات»، رغم رفض سعد ومحمد سعيد زميليه في الوزارة إحياءه، حتى ليستعين بطرس عليها بتوسيط الخديو، فيحیی القانون في سنة ١٩٠٩، بل ويصدر معه قانون «النفي الإدارى» ١.

ومع أن «دنشواى» كانت سبباً للقتل فقد دعا الوردانى للدفاع عنه في قضيته الرجل الذى سموه «جلاد دنشواى».

واجه المهلباوى دنشواى مواجهة أبطال المحاماة، فأصاب المحكمة، والمحاكمة والحكم، وتنفيذ الحكم، وأصاب نفسه...! وفي كلمة واحدة: وقف «جلاد دنشواى»، «محكمة دنشواى» في قفص الاتهام، ولم يلتفت إلى منصة المحكمة قدر ما التفت إلى منصة التاريخ! ففارق نفسه.



فإذا رجعت إلى كلامه فأريت حكم المدعى العمومي في قضية دنشواى على قضاة دنشواى - والقتيل رئيسها - فإنك ستجد أرفع المعاني في المحاماة وهو تقديم المحامي نفسه قرباناً لموكليه...



بحسبنا أن نتلو الفقرات التالية مترجمة عن الأصل الفرنسى:

«لقد كانت دنشواى إحدى الفواجع الكبرى التي رزئت بها مصر من عهد الاحتلال البريطاني. كانت محكمة بلا قانون، بلا نصوص، تصدر ما تراه مناسباً من العقوبات، ولها أن تحكم أقسى الأحكام - حتى الإعدام - على من يرتكب أهون اعتداء على جندي بريطاني. ا كان إنشائها مخالفة صارخة للمدالة البشرية، لم يفتن منشئوها بأن يخلفوا محكمة بغير قوانين، ولكن جسارتهم دفعتهم إلى أن يشوهوا جديها بإجراءات بشعة غاشمة... كان الذكر يتوجب أن تكون أغلبية قضاها من الإنجليز...

فكيف يحاى أحد الطرفين...!

ولماذا يميز المدعون هذا التمييز؟ أليس ذلك زواية بحقوق الإنسان في عمومها، وحقوق المصريين على الخصوص!

«كره المصريون جميعاً هذه المحكمة من أجل هذه الأسباب، حتى ولو طابقت أحكامها العدالة. وليس غريباً أن يحتقروا من يشارك فيها من بينهم كقاض وكمدع عمومي ولو كان أكثر الناس وطنية وإخلاصاً، لأنه يعرض سمعته للشبهات والريب، إلى أن يتضح للناس، من بعد، أنه كان يهدف إلى غرض نبيل لاعيب فيه.

«ومن الناحية الأخرى فإن من يقبل من المصريين أن يشارك فيها يحمل على عاتقه أكبر المسئولية عن القسوة الفاضحة في أحكامها...»

هذه كلمات المهلباوى في دنشواى وهو يدافع عن الرجل الذى حاكم رئيس محكمة دنشواى، فقتضى بتركه ضده، وقتضى بيده عليه!

بل إليك كلماته عن نفسه «لقد كان الحكم في قضية دنشواى بإجماع المصريين حكماً قاسياً لا يستحقه المتهمون، وكان تنفيذه فوق ذلك أكثر استحقاقاً للسخط... لا فائدة في القول بأن جميع المصريين الذين شاركوا في هذه المحكمة قد كرههم مواطنوهم واحتقروهم - وربما استطاع أحد المدافعين في القضية الحالية أن يؤكد ذلك أكثر من غيره، لكننا لسنا هنا في مقام التوجع ولا الدفاع عن أنفسنا...

لقد جئنا إلى هذه القاعة للدفاع عن الوردانى، ومن أجل ذلك وجب علينا أن نترك ذواتنا، وأن نغفر كل ما وجهه إلينا مواطنونا».

« اللهم إنا نستغفر مواطنينا عما نكون قد وقعنا فيه من أخطأء...»

«إن الذين شاركوا في هذه المحكمة أو تولوا تمثيل النيابة فيها، قد اعتبرهم مواطنوهم قواد جيش الاستسلام للعدو - يميل الجمهور لاتهامهم بأنهم يخدمون العدو أكثر مما يخدمون مصالح الوطن دون أن يقدر مواطنوهم الظروف التي تصرفوا فيها تصرفاتهم...»  
نم يقول:

« كان بطرس باشا رئيس هذه المحكمة المشهورة فلم يتل غير قسطه من التهم - ومن العسير تصير الرأى العام بشأنه...».

ولم يفته أن يتكلم عن اتحاد العنصرين فيقول: «... حلت وزارة بطرس باشا محل وزارة مصطفى فهمى باشا التي أرهقت بجمودها الأمة خمسة عشر عاماً... فقابلت الأمة وزارة بطرس باشا بالفرح العام.

أليست هذه الحماسة الشاملة لوزارة يرأسها رئيس قبطى حل محل رئيس مسلم، دليلاً قاطعاً على أن مصر لا تخلط المسائل السياسية بالأمر الدينية وأنها تقدر من يخدمونها حق قدرهم أياً كانت ديانتهم!!

تلك كلمات الهلباوى عن دنشواى... لم يقل أقوى منها أحد ممن نقموا عليه موقفه في دنشواى..!!

بلى تلك مواقفه ومواقف زميليه تناقلها الشاهدون، وقرأ مذكرته القارئون، فكانت مجلى عظيماً من مجالى الوطنية عبر عنه «هيكىل باشا» بقوله فيها كتب عن «ثروت» «... تحركت النفوس ذاكرة دنشواى واتفاقية السودان ملتبهة غيرة بما سمعت في الدعوى من مرافعات الدفاع عن الوردانى مرافعات حارة تفيض تقديراً لوطنيته...»

ترى لو كان الذين خلغوا عليه لقب «جلاد دنشواى» أحياء، فماذا كان جوابهم لو سألتهم: أى القوانين يحكمون بها في قضيته: كتاب الله حيث «الحسنات يذهبن السيئات»، أم كلام «شكسبير» على لسان أنطونىوس في مريثته لقيصر «إنما تبقى سيئات الرجال بعد أن يموت الرجال، لكن حسناتهم تغيب في الثرى مع عظامهم».

أما نحن، بعد خمسة وثمانين عاماً تكفى للتحرر من الشخصيات والمثيرات، وبعد ما تحمل الهلباوى من أسى وأذى، وعذاب، فوق مقدور الرجال، فهلا نستطيع أن نسمى جلاذ دنشواى «شهيد دنشواى».

### ٣ - قضية سعد زغلول ضد إسماعيل أباطة لورد كتشنر والخديو

استمر نجم المهلباوى فى الصعود فرأيناه فى عام واحد أملاً لبلاده فى مواقف ثلاثة أولها قضية الزعيم سعد زغلول.

وأسهم فى عظمة المواقف، فزع الخديو واللورد كتشنر فى اثنين منها واختتم رجال المحاماة العام بانتخابه أول نقيب لهم.

أما الخديو ففزعته راجع إلى ترك المهلباوى وظائفه عنده من قريب لبترافع عن أحمد حلمى. وحضوره فى قضية الزعيم ضد واحد من صنائه هو اسم مستعار للخديو، للتنفيس عن غضبه على سعد، وبهذا أتاحت للمهلباوى فرصة يدوى فيها صوته بإعلان فضائع الخديو ذاته. وأما اللورد كتشنر فكان يهاب المهلباوى وسعداً معاً فقد سمعه العالم سنة ١٩١٠ يصب على إنجلترا جام غضبه فى قضية الوردانى، وكان اللورد يخشى لو دعاه للشهادة فتخلف أن تنهه صحافة إنجلترا بتهمة احتقار المحكمة، والخديو وكتشنر أهيب لسعد فقد أتاحت له الفرصة لينأر منها معاً لتحالفها على إحراجه ليترك الوزارة من أيام!

فصل وقائع القضية الأستاذ محسن محمد فى كتابه الحديث (سعد زغلول - مولد ثورة) ويمكن أن نجترى عن التفصيل بكلمات:

فسعد كان المصرى الكبير الذى اختاره اللورد كرومر ليضطلع المصريون الصميمون (لا الأتراك) بالمسئولية فى حكم بلادهم. ولما تولى الوزارة فى سنة ١٩٠٦ عارض الإنجليز والخديو من أول الأمر فهو - كمبدأ أستاذه محمد عبده - لا يترك وطنه يتداول أمره هذان العدوان بل يشترك فى الحكم ويستعمل كلا منهما ما استطاع لحساب الوطن. وفى أواخر سنة ١٩١١ استيقن اتفاقها معاً ضده فاستقال فى سنة ١٩١٢ وأطلق عليه الخديو واحداً من أذنايه بمقال قذف مجهول التوقيع حول سخائم الخديو نشره الأهرام فى ٦ أبريل وأتبعه آخر بعد أسبوع فكذب سعد المقالين ولبأ إلى القضاء واضطر المحقق رئيس تحرير الأهرام إلى الكشف عن ذلك «المجهول» الذى رمز لنفسه بتوقيع «عارف» فإذا المجهول العارف إسماعيل أباطة باشا الممثل الشخصى للخديو فى غير مجال. والقائم على أموال أخت الخديو والذى يرشحه الخديو مرات للوزارات ويرفضه الإنجليز.

قال المهلباوى للمحقق (أمرنى سعادة الباشا ألا أطالب الأهرام بشيء تشجيعاً لحرية

الصحافة] وهذا اقتصر التحقيق على العارف المجهول ولم يقدم أدلة فرغ سعد جنحة مباشرة نظرتها محكمة الجنايات برئاسة دليراوعلو - رئيس الجلسة في قضية الورداني - وأصبحت قضية المهدي بأطرافها الظاهرين وغير الظاهرين. وانضم اللورد كتنشر إلى كشف المدعورين فوسط الأميرة نازل فاضل، وفي صالونها كانت اجتماعات الشيخ محمد عبده وقاسم أمين وسعد زغلول من فاتحة القرن - ووسط الخديوي عمه الكبير الأمير (السلطان) حسين كامل. وقيل سعد الوساطة إذا اعتذر إسماعيل أباطة ونشر اعتذاره. وتولى الرجل كبره أو أوهمه الخديوي بشيء إذا رفض. فاستمر سعد في القضية. ونظرت في جلسة سرية ووقفت الجماهير على الأبواب، واستشهد المتهم بالوزراء والباشوات والصحفيين فلم يوافقوه على شيء إلا أن أحمد مظلوم باشا قال: [إن سعدًا ضرب المائدة بقبضة يده في اجتماع مجلس الوزراء في حضرة الخديوي عند نظر قانون مدرسة القضاء الشرعي] وقال شفيق باشا إن الخديوي كان مستاءً لهذا التصرف ويراه استخفافاً به.

ولنا أن تصور زراية الهلباوى بالخديوي الذي يعارض إنشاء مدرسة للقضاء الشرعي واحترام الجميع للوزير الذي يلزمه خطة احترام القضاء. ودلالة ذلك على سبب المقالين. وترافع عن إسماعيل أباطة محام له صلة بالخديوي (أبو شادى بك) ومما قاله: إن سعدًا عاكس الخديوي في كل فرصة، وإن سعدًا حُسيب في الثورة العراقية وإن سعدا عضو في حزب الأمة يحض على الثورة. وإن إسماعيل أباطة كتب ما كتب ليمنع الثورة ضد الخديوي وسنرى أبا شادى بعد بضع سنين «سعديا» عظيمًا ونقيبًا للمحاميين ا  
وصدر الحكم في ٣ يونيو بتفريم المتهم ١٠ جنهات وأن يدفع لسعد التعويض الذى طلبه (جنهيه مصرى واحد) وقامت أسباب الحكم على عجز أباطة باشا عن إثبات ما ادعاه وأمرت المحكمة بنشر الحكم في الصحف.

#### ٤ - قضية سرقة التلغرافات

وفي سنة ١٩١٢ كذلك ترافع الهلباوى عن توفيق كيرلس أمام محكمة جنح عابدين في القضية المشار إليها وكان موظفاً في التلغرافات وقد أهت الإنجليز لأن التلغراف كان يحوى أسراراً حربية مذ كان «كتشنر» قائداً للجيش المصرى في دنقله بالسودان وصار (المعتمد البريطانى) بعد جورست وكرومر، كما أهت الخديوي لأن المتهم الثانى الشيخ على يوسف (باشا) نشر التلغراف في صحيفته المؤيد - وكانت من صحف الخديوي وقد أشارت إلى القضية الأستاذة مشرفة محمد المليجى في كتابها (عبد الخالق ثروت ودوره في السياسة المصرية طبعة

سنة ١٩٨٩) فروت حضوره إذ كان نائباً عاماً في هذه القضية وتمثله للمستشار البريطاني ماكلريت.

وفي مذكرات الهلباوى أن المحكمة قضت ببراءة الشيخ على يوسف وحبس توفيق كيرلس ثلاثة أشهر. وفي هذه القضية أثنى محمد فريد على الحكم، وكان وكيلًا للنائب العام في نيابة الاستئناف، فنقل إلى بنى سويف - واستأنف توفيق كيرلس وترافع الهلباوى وقضى بالبراءة. وهذه القضية سنة ١٩٦٢، كقضية الوردانى سنة ١٩٦٠ هما أول قضية وثانى قضية يحضر فيها النائب العام في تاريخ القضاء المصرى وسنرى في سنة ١٩٢٥، القضية الثالثة التى يحضر فيها نائب عام آخر والهلباوى أشهر المحامين فيها، وسعد زغلول يثنى عليه من أجلها وإذا أضفنا إلى هاتين القضيتين قضية سعد ضد أباطة باشا في العام ذاته وجدنا الهلباوى فارس الحلبة تتلاقى على التسليم بعفريته الأمة والإنجليز وسعد زغلول والتدبير فلا عجب إذا استمر اسمه على كل لسان.

## ٥ - نقابة المحامين

وفي سنة ١٩١٢ أيضاً ظفر المحامون يقانون ينشئه نقابة المحامين بمجهود بذله الهلباوى وبقية الزملاء من آباء المحاماة في ظروف مواتية، إذ كان سعد زغلول وزيراً للعدل فأعد القانون ثم ترك الوزارة في ٣١ من مارس سنة ١٩١٢ فصدر في عهد رشدى باشا.

وكان أول ما صنعه المحامون أن اختاروا الهلباوى في ١١/١١/١٩١٢ بأغلبية ٣٠٧ من ٣٣٣ عضواً في النقابة وانتخبوه بما يشبه الإجماع ليكون أول نقيب في تاريخ المحاماة بمصر - وكان ثانى المرشحين أصواتاً عبد العزيز فهمى فنال ٢٦٩ صوتاً، ونال حسن صبرى «رئيس الوزارة نيا بعد» ١٤٨ صوتاً...

ولئن كانت المحاماة وما تزال معسكر التدريب في ميدان الكفاح الوطنى، إنها بهذا الانتخاب الأول، قدمت نقيتها الأول، إلى المركز الأول من مراكز الوطنية. وهى تحية أخرى بعد دنشواى من معسكر المجاهدين: معسكر المحامين.

وأنشأ المحامون له ذلك اللقب العظيم «شيخ المحامين» مثلاً أحيا المحامون في فرنسا لقب «شيخ المحامين» نفسه من أجل «برييه» العظيم.

وما أعظم التشابه بين الرجلين، كثرة مرافعات وعظم تضحيات في القضايا الوطنية، وما أكثر ما وقف كل منهما وحده، وتجمعت الكثرة ضده، سواء في البرلمان أو في الأمة.

## ٦ - المؤتمر الإسلامي

قامت الحرب الكبرى الأولى سنة ١٩١٤، وخلع الخديو، وارتقى العرش «السلطان حسين كامل» ففاجأ الانقلاب الجديد «أحمد خيرى باشا» و«حسن محرم باشا» وهما من خاصة الخديو، باتهام «محرم» بخيانة الأمانة كوصى على الأمير سيف الدين، واتهام «خيرى» بالتبديد، فوقف الهلباوى إلى جانبها، وكأنا احتميا به في حصن مشيد، وصدر الحكم ببراءتها<sup>(١)</sup>. وفي نفس العهد ترافع عن الأستاذ عبد العزيز فهميم... لاثامه بالتعدى على المحكمة أثناء المرافعة.

كان السلطان صديقاً شخصياً له، يعرفه مذ كان سكرتيره في مأورية «أعلى النيل» ومحامياً متبرعا بخدماته للجمعية الخيرية، وهو رئيسها، كما كانا شبه جارين في شمالى الدلتا، يزوره الهلباوى في «جبارس» كلما سحت الظروف. كان على مائدته يوماً في «جبارس» واستأذنه في الانصراف ليسافر لقضية، فسأله ما موضوعها؟ قال لم أقرأها بعد وأسأروها في القطار... وتعاقد الجديدان، وراح المحامون يطوفون بعرض السلطان، ليهنتوه. فقال لهم «ذاكروا قضاياكم، ولا تفرءوها كالهلباوى بك في القطار».

وكان الهلباوى يقول في ذلك «ليت أفتدنا كان يعرف أنى قرأت هذه القضية في طريقي من كفر الدوار إلى قنا مرات...».

وكان «المؤتمر الإسلامي» المصرى كما سماه الذين عقدوه في مصر الجديدة برئاسة «رياض باشا» ووكالة «محمود سليمان باشا» وسكرتارية «الهلباوى بك» قد جمع من الاكتتابات ١٨ ألف جنيه لم تنفق فيما جمعت له من الأغراض، فكافح الهلباوى في سبيل الحصول عليها «رشدى باشا» ناظر النظار إذ كان رسدى يريد أن تمنح للجامعة القديمة، لكن الهلباوى ظفر بها للجمعية الخيرية، وجمع بين الغايتين بشراء ارض باسمها، خصص ريعها لتعليم التلاميذ تعليماً عالياً.

وانطلق في سنى الحرب، بذرع مصر بين حدودها الشمالية والجنوبية طرداً وعسكاً في سبيل الدفاع عن موكلية، ويزرع ألوف الأقدنة في شمال الوادى، وكانت الأرض القضاء في «جاردن سيق» بالقاهرة قريبة من داره المواجهة «لدار السفارة البريطانية» فاستنكر منها ومن أرض

(١) أثبت سر اورى ورازه الخارجية البريطانية أن اتمام سعد لأحدها كان سبب خصومة بينه وبين الخديوى ومد أماته الخديوى فيما على أموال أخته. ولما عزل الإنجليز الخديو سنة ١٩١٤ أذنوا بإقامة الدعوى العمومية ضده بعد أن علس الإنجليز من الخديو.

الإصلاح بالبحيرة، وراح يعمر الأرض، وينفق عن سعة، كأن دائرته حكومة دولة، وماله مال مصرف، وجهده جهد شعب كامل!..

وأخذ مع سعد و«ستورس» «السكرتير الشرقي لدار الحماية - وكان يستأجر الطبقة العليا من دار الهلباوى في «جاردن سیتی» - يتدارسون مصير مصر بعد الحرب على تفصيل ورد في مذكراته.

في هذه الأثناء ترفع في عدد من القضايا ذات الشأن، وردت في مذكراته كقضية «أسرة المصرى باشا» بالبحيرة، وقضية الرشوة الكبيرة المعروفة «بقضية فليبيدس» (سنة ١٩١٧)، إذ كان جورج فليبيدس بك مأموراً لضبط العاصمة من قبل الحرب، قد اتهم بالرشوة وكان قاضى التحقيق محمود شكرى (باشا) - ويمثل النيابة محمد زكى الإبراشى (باسا).

أما دفاع المتهم فتولاه في التحقيق عبد العزيز فهمى باشا، ثم تنحى، فتولاه الهلباوى ومرقس حنا باشا في المرافعة...



وضعت الحرب أوزارها وكان اسم الهلباوى واحداً من بضعة أسماء هي أعذب الأسماء في الأسماع، يكاد ينفرد بشهرة شعبية مقطوعة القرنين، فلقد يصير الرجل شعبياً إذا هز مشاعر مواطنيه مرة أو مرات، في بضع سنوات، فكيف به وهو يخطف كل عام مائة مرة أو تزيد، من فوق أعواد المنبر الوحيد الذى تبيحه الأحكام العرفية، وهو في منصة الدفاع، فيسمع رسل الشعب من رواد الجلسات أهازيج العدالة ويوقع على أوتاره الحساسة أصوات الحرية والوطنية والآداب والرجولة والمروءة والدفاع عن النفس وعن العرض، مدافعاً عن أكبر الأسر، أو أعظم الرجال، أو أخطر المجرمين... أو مترافعاً ضدهم ولكنه دائماً مع الحرية!

لكنما كان له على كل عائلة يد، وبكل كبير عهد، وكأنما كانت كل قرية أو دسكرة تذكر له أثره! فأى رجل شعبى كان في ذلك الزمان!..

وفي سنة ١٩١٨ هبت مصر هبتها فتسلم المحامون قيادها وكان ١٣ نوفمبر يوماً من أيام المحامى الأول «سعد زغلول» والنقيب الثانى «عبد العزيز فهمى»، فأنتيحت للنقيب الأول - إبراهيم الهلباوى - فرص باهرة، من مجده العظيم، ومن زمالة سعد، في الشباب وفي الجمعية الخيرية، والحمامة عنه، والمشاركة معه في مباحثة «ستورس» وفي الظفر للمحاماة بتقابنها.

لكن الهلباوى إذا شارك في الثورة شارك فيها على طريقته وبوحى نفسه! فبينما يتهدد كبيراً من الأمراء ليخضعه لاتحاد الأمة، تجده يتشارك فيها بنصيب مالى ثم يجادل سعداً من البداية، وقبل تمام تأليف الوفد...!

فلم يكذب ينشعب اتحاد الأمة بعد تأليف عدلى باتسا وزارته الأولى في مارس سنة ١٩٢١ حتى كان الهلباوى في الفريق الذى ليس سعد فيه.

وإنك لتقرأ مذكراته، وتتابع خطواته، فلا تلقاه ينص على سعد قالة سوء فيه، ومع ذلك اتخذ من سعد موقف الخصومة وهذه ظاهرة لم تكن بدعاً منه... فلقد كان يقف مواقفه مخضماً نفسه لوجه نفسه لاجتهد مصلحته أو فرصته، فإذا وقف في المفرق، بين طريق تنتهى بالأمان في سره، والعافية في ماله وبدنه، وطريق أخرى فيها العذاب، والاسترهاب، في سبيل الفكرة أو النخوة أو الحرية أو الاستقلال، لا تلمس النجاة فيها إلا بسق النفس، انجذب بقوى خافية في غريزته، نحو طريق الخطر.

كأنما جبل على التضحية في سبيل موكله، ففدت روح الاستشهاد طبعاً فيه. وغدت أولى قواعده، أن المغامرة الكبرى، طريق للسلامة المثلث وأن الخسارة في سبيل الرأى هي بعض الكسب للحق، وكل الظفر بالكرامة.. وبألها من آداب وأسباب، لتتلف وللعذاب، تخرج منها النفوس جديرة بحمل رسالات المحاماة... بل يألها من مظاهر، تبدو متناقضة في أعين الناس، إذ يرون النعمة على الصانع هي النعمة على الصناعة لكنه قانون الإنسانية التي لا تمتاز إلا إذا أرخص نفوسهم بنو الإنسان. وهو قانون المحاماة، لأن المحاماة صناعة التضحيات.

لزم الهلباوى جانب «عدلى» و«رشدى» و«ثروت» و«حشمت» و«على شعراوى» و«محمود سليمان» و«عبدالعزیز فهمى» و«محمد محمود» و«إسماعيل صدقى» و«لطفى السيد» و«محمد على» أصدقائه القدماء في حزب الأمة... وشهدت مصر معسكرين يخطف في أحدهما سعد زغلول.. وفي ثانيها إبراهيم الهلباوى.

وصدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وعينت «لجنة الثلاثين» لوضع الدستور فكان في مقدمة واضعى الدستور.

## ٧ - دستور ١٩٢٣

كانت مشاركة الهلباوى في «لجنة الدستور» مناسبة أخرى، لتنزل به سخطات الجمهور فعمل نعتاً - بعد جلال دنتواى - لم يقلر له من الذبوع والانتشار مثل «لجنة الأشقياء» الذى خله الجمهور على واضعى دستوره...!

كان الهلباوى أول النقباء الثلاثة، الذين شاركوا في هذه اللجنة (هلباوى - عبد العزيز فهمى - محمود أبو النصر) وكان المولود الذى قدمته اللجنة للوجود، هو أجدد الانتصارات الوطنية؛ وأعلى الصروح القانونية، في مقاومة الملوك. وجهد عبدالعزیز فهمى في هذه اللجنة



كبير فقد سبق أن أعد مشروع دستور في إبان مفاوضات الوفد المصري سنة ١٩١٩-١٩٢٠. بحسبك أن تستعرض محاضر اللجنة لتشهد آيات القوة والحيوية في أمتنا، مؤيدة أو معارضة للجنة الدستور فتري سعداً منغياً في «سيشل»، والوفد - طبقة بعد طبقة - في المعتقل، وتري «رشدى» و«حشمت» و«الهلباوى» و«عبد العزيز فهمى» و«على ماهر» و«عبد الحميد بدوى» و«المكياتى» و«محمد على» وزملاءهم، تؤيدهم حكومة «ثروت» و«صدقى» وشخصية «عدلى يكن»، ينافون زعيم أغلبية الشعب - سعداً - في العمل لحساب الشعب، وكأنما قسمت الأمة نفسها، عن حكمة. بين أغلبية وأقلية، فكانت الأغلبية تكافح الغاصب، وتكافح الأقلية، على حين أن الأقلية تكافح الغاصب - على طريقتها - مستفلة كفافح الأغلبية... وهذا ظفرت لنا بدستور على أحدث المبادئ العصرية كما قال عنه سعد فيها بعد.

في هذا الأساس القانونى الضخم لبناء نهضتنا، كان للنقيب الأول أثر ضخم - فهو يجادل جداله الباهر في مواد وأبواب، هى أم الكتاب في الدستور، وإن تعجب فعجب أن تراه في ذلك المضمار التشريعى البحت، يكاد يصفق لبلاغته المشروعون... وإليك أمثالا:

في مناقشات المادة ٦٤ الخاصة بعدم جواز شراء الوزير أو استجاره ملكا للحكومة، أو قبوله عضوية شركة أو عمله عملاً تجارياً، وقف الهلباوى يقول: «... اطرحوا من أذهانكم أننا نريد بمثل هذا النص كف يد الوزير عن العبث بمال الحكومة، حاشا أن يمتد بنا الظن إلى ذلك، كل ما نريده للوزير، البعد عن الشبه، وتجنب مسالك التهم، فإذا قلت إن كل التصرفات، التى لها أساس بأشخاصهم، خير لهم ألا يعالجوها بأشخاصهم، ولا يحكم وظائفهم، فلا أكون قد أسأت الرأى فيهم، وإنما أردت تزيههم ورفع الشبهة عنهم» ثم يقول بعد كلام طويل «اللهم لا قانون العقوبات الذى نبغى بسلطة هذه المادة، ولا قانون محاكمة الوزراء... وإنما نريد أن نحول بين الوزير الطاهر وبين الشبهات. ذلك غرضنا الذى نبتغيه، فإذا قدر لهذا البلد وزير يعمل على الإضرار بالمصلحة فهذا الذى يمكن تطبيق العقوبات عليه». فلم يكده ينتهى من مقاله حتى سجلت محاضر اللجنة قول المكياتى بك - وكان قاضياً سابقاً شديد الحماسة: «لقد يصعب على الكلام بعد هذا البيان الذى فاه به حضرة إبراهيم الهلباوى بك...»

وجرى الأعضاء أشواطاً في مناقشات المادة ٦٥ فاقترح «المكياتى» أن يستقيل من الوزراء من يكون في درجتهم من الموظفين، في معية الملك كرئيس التشريعات... فقدم عضو آخر اقتراحاً بعدم سقوط وزير الأوقاف مع الوزارة إذا سقطت، معلناً أنه يرد بهذا على اقتراح «المكياتى»، فتدخل الهلباوى، فأدحض الاقتراح الأخير، وشرط لتسويد الاقتراح الأول: أن يسهى في الحكم مع الوزارة الموظف المطلوب سقوطه معها لأن كل واجب يقابله حق». ورفضت الاقتراحات الثلاثة.

ولما طلب المكابى إخراج طائفة - الأمراء - ممن يختار منهم أعضاء الشيوخ، دافع المهلباوى عن الأمراء ببيان طويل؛ وكما دافع عن الأمراء دافع عن النقباء، فجاء في النص جواز تعيين الشيوخ من الأمراء والنقباء، وظهر النقباء إلى جوار الأمراء.

وعندما أوفت اللجنة على ختام عملها في المادة ١٥٦ اقترح «عبد العزيز فهمى بك» أن كل تعديل أو تفسير لنص من النصوص لا يبيح إجراءاته إلا بموافقة ثلاثة أرباع المجلسين وهما مجتمعان هيئة جمعية وطنية، واقترح «على ماهر بك» ألا يصبح للدستور صفة القانون، إلا إذا صادق عليه البرلمان بصفة جمعية مؤسسة. فكانت آخر الكلمات الكبيرة للمهلباوى في اللجنة قوله: «أؤيد اقتراح حضرة عبد العزيز بك - إننا نملك لا نوجد سلطة الأمة ولكن ما كان لنا أن ننسى الطرف الخاص الذى نحن فيه الآن. نحن في ظرف فقدت فيه ثقة الناس بعضهم ببعض. نحن في دور التطور تسلط فيه حكم العاطفة، واستكان لها حكم العقل. يا طالما طارت الإنشاعات يوم شكلت هذه اللجنة، وتناثرت من حولها قالة السوء، وكنتم أول العالمين ببطلتها وسوء نية مذيعيها. ولا واقه ما كنتم لحظة عند ظن السفهاء بكم.

لقد اجتمعتم وعلمتم للمصلحة بصرف النظر عن كل اعتبار. حكمتكم العقل فلم يفتكم عن القيام بحق وطنكم أن كان الرأى صادراً من متطرف أو معتدل، فإذا عرضتم هذا الدستور على المجلسين وحالتا على ما نرى، نفوس ملتبهة وعواطف ثائرة، فماذا أعدتكم لتغلبوا عقول الناس على هواهم، وتحكموا مصالحهم على عواطفهم؟ من أجل ذلك أرى أنه في الدور الأول، حق تجوز هذه العاصفة - يجب أن يكون حق التعديل مقررًا بأغلبية الثلاثة الأرباع، على أنه بعد ذلك يصح أن ينظر فيما إذا كان يصلح التعديل بحكم الأغلبية المطلقة...».



في مارس سنة ١٩٢٢ مات صديقه «على شعراوى باناس» ثالث الثلاثة في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨، عن ثراء عريض فعهدت إليه «السيدة هدى هانم شعراوى» بالدفاع عن حقوقها وحقوق ولديها، فقدم لهم خدمات لم يقدم مثلها محام لموكله، وإن قدموا الجزاء العدل لتناعبه، لو عادل الجزاء مها جل ما يقدمه المحامى العظيم من بعض ذاته - لكن أهم مآثره عند السيدة هدى شعراوى كانت مؤازرته العظمى لها في كفاحها من أجل حرية المرأة وقد ظل مستشارا للاتحاد النسائى حتى وفاته.

وفي نفس العهد ألف مع صحبه حزب «الأحرار الدستوريين» - وصدرت جريدة السياسة لتكون لسان حال الحزب، وخاض الحزب انتخابات سنة ١٩٢٣ فانهمز، وظفر سعد باشا بالأغلبية الساحقة وتولى الوزارة وقدمت السياسة إلى محكمة الجنائيات سنة ١٩٢٤ ثم إلى

محكمة النقض، فكان يتقدم هيئة الدفاع عنها ولم يبرح يحضر عنها، وعن الأحرار وسائر صحف الأحرار، من دستوريين وغير دستوريين، أينما قدموا للمحاكمة.

وفي نفس العهد ترفع عن «هنرى سكاكينى» فى جناية اعتداء بإلقاء سائل حارق على المرحوم الشيخ المراعى وهو رئيس للمحكمة الشرعية العليا قبل أن يلى مشيخة الأزهر.

## ٨ - قضية مقتل حاكم السودان

(شفيق منصور - الباشوات أحمد ماهر - النقراسى - حسن الشيشيى)

وفى نوفمبر سنة ١٩٢٤ قتل «عبد الحميد عنایت» وآخرون بالاشتراك مع الدكتور «شفيق منصور»، المحامى وعضو مجلس النواب عن حزب الوفد، حاكم السودان «السرى ستاك باشا» - وهى جريمة لم يستفد منها أحد غير الملك فؤاد والإنجليز - فبطش الإنجليز بمصر جبارين، واستقالت وزارة سعد باشا زغلول بعد رفض الإنذار البريطانى، وأجلى الجيش المصرى عن السودان... فتم مشروع انجلترا العظيم فى ٤٠ عامًا... ففى سنة ١٨٨٤ أمرت مصر بإخلاء السودان فأخلته، وفى سنة ١٨٩٨ أمرتها بفتحته ففتحته... لتشاركها فيه فى العام التالى باتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وتطردها منه بعد ربع قرن فى سنة ١٩٢٤ ثم تضيف إلى ميزانية المملكة المتحدة التى لا تغرب عنها الشمس، من ميزانية الدولة التى استقرت فيها بحجة إصلاح ماليتها.. نصف مليون جنيه...!

وهنا أعاد التاريخ نفسه... وفرضت العقوبة نفسها من جديدًا وما أشبه سنة ١٩١٠ يوم كان جلال دنشواى مرجوا عند المتطرفين ممثلين فى الوردانى، بسنة ١٩٢٥ عندما طلب النائب الوردى «شفيق منصور» أن يتولى الدفاع عنه أعنف خصوم الوفد... محامى الأحرار... محامى القضايا الوطنية!

كان «شفيق» تلميذًا ممن ناقشهم سعد باشا فى مدرسة الحقوق سنة ١٩٠٩ كما سنرى فى الفصل الثالث وفيهم مصطفى التوربجى وأمين الرافعى (أخى عبد الرحمن) ونصحهم سعد بإرجاء جهادهم إلى ما بعد إكمال دراستهم وكان شفيق أحد المتهمين الذين قرر قاضى الإحالة فى قضية الوردانى ألا وجه لرفع الدعوى الجنائية ضدهم، فلم يبرح ذاكرته جلال الهلباوى فى الدفاع عن الوردانى، وعبدالخالق عطية فلما جاء دوره، لجأ إليه بدوره.

ترافع الهلباوى فأبعد الشبهة عن حزب الوفد المصرى، وعن صديقه القديم سعد، بل خصمه العظيم فى ذلك العهد، وبكى سعد لما علم، وأخذ يدنو من رفيق الصبا فى الكفاح ضد

أسرة محمد على والإنجليز، وكان بين المتهمين النقراشى وأحمد ماهر (رئيسا الوزارة فيما بعد) وكان الإنجليز يريدون أن يثبت باتهامها اشتراك حزب الوفد المصرى.

وجلس النائب العمومى فى كرسى الاتهام، وهكذا يلتقى الملباوى فى قاعة الجلسة ثلاث مرات بالنائب العمومى، الأولى وهو يترافع ضد «ثروت باشا» فى مقتل بطرس باشا، والثانية فى قضية التفرفقات والثالثة وهو يترافع ضد طاهر نور باشا فى مقتل السردار، وهى ظاهرة لم تتح لحمام فى تاريخنا القضائى.

إنما الظاهرة الأقوى أن يتاح لحصم سياسى أن يدافع عن متهمين، فى أعظم قضيتين فى تاريخنا الوطنى يفصل بينهما خمسة عشر عاماً: مقتل ناظر النظار ومقتل حاكم السودان ويكون فى القضيتين، رقى المهديين، بطلا مأمولا، وسيفاً مسلولا، فى ميدان الدفاع.

فلنستمع إليه وهو يختم، أمام محكمة عضو اليمين فيها، هو «المستر كرشو»: المستشار الإنجليزى الذى ختم حياته القضائية بالاستقالة والنزوح عن مصر إعلاناً منه لرأيه فى المداولة.

« عرضت على حضراتكم أنكم الآن تعالجون مرضى أصيبوا بجنون الوطنية - وأريد أن أتكلم عن شيوع هذه الجرائم، وهو يدعو أحياناً إلى التشدد فى العقوبة. وهو يدعو أحياناً إلى التلطف فيها فالجريمة التى وقعت والتى أخذ بعض المجراندى الإنجليزى يتندرد بها علينا - والتى أنتجت الإنذار البريطانى الذى يقول إننا لا نستحق من أجلها أن نكون بين الأمم المتحضرة - هذه الجريمة من واردات أوروبا. لقد أتى مرض القتل السياسى من الغرب مع مرض الزهرى تماماً.. يجب أن تقبل أوروبا هذا أيضاً فهى ملوثة فى جميع أرجائها بمثل هذه الجرائم وبأفطع منها».

وبعد أن تكلم فى حق المتهمين فى الرحمة، وبنون القتل الوطنى. وحسن نية المتهم السياسى عاد يقول: هناك سبب أتضرع إليكم أيضاً بأن يكون سبب رحمة، هذه الجريمة كان يرمى خطرها إلى إيداء العلاقة بين مصر وإنجلترا فكان ما لا بد منه، أن تتدخل السياسة الإنجليزى، وقد تدخلت واحتملت مصر طرأً أن تكفر عن هذه الجريمة. دفعت تمويصاً لا يقل عن نصف مليون جنيه... اتفقت كلمة الأئمة على أن دفع الدية ينفى توقيع العقوبة... وقد دفعت الدية...».

### الحريف العاصف

إنما العجب العجاب فى تاريخ الملباوى أنه حارب بعض هذه الحرب وما تلاها من حروب على حين كانت جراحة تتعب دماً!

كانت ديونه قد أربت على مئات الألوف، فنزل به عام ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وهو لا يملك من بضعة آلاف الأفدنة... فدائاً... ولا من بيته في جاردن سقى... حجراً...! لقد رسا مزاد هذه الآلاف على الدائنين.. ورسى مزاد السراى على الخاصة الملكية تشقيماً من الملك فؤاد فيه، وأراد «سعد» قبل مرسى المزاد أن يحفظ الدار له، فأوفد إليه «فتح الله باشا بركات» ابن خال سعد وعضو الوفد يرجوه أن يقبل تدخله في المزاد، ففكر لها وأصر على ألا يفعل، فلم يفعل.

أترى هذه الفاجعة، وما أعقبها من الفواجع المتتابعة، حنت هذه القامة المتطاولة! أتراها علمته التردد، أو الترفق، أو جعلته يكفر بالجمال، وبالحب، أو يتخلف عن جلسة من جلسات المحكمة في طول الوادى وعرضه.

أتراها غيرت طبعه في داره، أو معاملته لرجاله، أو للمحامين، أو للقضاة!

أم تراه فكر في أن يقضى بضعة عشرة عاماً الباقية من حياته كما قضى «لامرتين» العشرين من العشرين من سنه الأخيرة في محنة الدين والسقوط السياسى، يجتر ذكرياته، ويبنى حياته من الماضى كالبيت الذى تدخل في حجارته الانقراض، ينفس الحظ على المجذوبين من بنى الحظ إذ يوافقهم الردى وهم في عنفوان المجد أتراه يترقب أن يمين الحين فيلقاه شلوهاً هامداً، ليس فيه من آثار الحياة إلا ذمء؟ أم ترى موكله نزعوا تفتهم به فأضحى كما قالت «مدام رولان» عن زعيم الثورة الفرنسية «دانتون» «المحامى البائس المثقل بالدين، لا بالقضايا...»

الجواب عن ذلك كله، عرفه بنو العصر وسجله التاريخ له في سجل الرجال الشداد، الذين تغر الجبال ولا تخور عزائمهم، فلا تعيد ما يجرى على ألسنة الناس بجرى التواتر.

تلك مفخرة الهلباوى ولا مراة لما فات، ولأنه فوق ما فات من عوامل الإخفاق والإرهاق، كان يخاصم الأكترية السياسية خصومة جارفة وتحمل عليه صحفها حملات قاصمة.. ثم إن حفيدته التى عادت من دراستها بأوروبا كما تعود قطعة من الروح قد ماتت سنة ١٩٢٥، وهذه زوجته التى لازمتها ٢٦ عاماً فكانت سكنه الوحيد فى الوجود تومت سنة ١٩٢٩. بل إن حفيدته الأخرى، تعود من أوروبا فتومت هى الأخرى!! فصار وحيداً، في داره... وفي الدنيا...

حقاً: إنه لم يكن يحزن للموت ولا للفقد، لكنك لا تكاد تتخيل كيف جرى في إثره القدر، كأنما كان طريداً لانتقام الزمن، فلم يدع محنة متصورة إلا أنزلها به: فقد الجمهور، وفقد المال، وفقد الدار، وفقد الأسرة، وكانت بسنه تعبر السبعين إلى الثمانين، أى تدلف به نحو العالم الثانى..



أجل كان في ذلك كله مفخرته الكبرى لما فات من نكبات، ولأسباب أخرى زادت كل الذى فات. لقد كانت وفاة زوجته سهلاً أصمى كبده، فإذا به ليس وحده، وإذا الفاجعة

فاجعتان، وإذا الآخرة تتر له من الأولى... لقد انتقلت زوجته إلى الدار الباقية، وبقي هو في الدار الغائبة... ولكن بلا دار...

إن الدار الجديدة التي بناها «بنيل الروضة» في أثناء إجراءات مرسى مزاد داره بجاردن سقي، كانت قد سجلت باسم زوجته، فلما ماتت عن غير عقب، وكانت من معوقات الخديو إسماعيل، أبى الملك فؤاد، فطلبت الخاصة الملكية حقها في المرات عن نصف هذه الدار... حتى هذه الدار لم تعد له وأصبح سريكة فيها خصمه!. هكذا لم يكد يبقى له شيء إلا حُرِّمه، ومع ذلك كان في هوة الأسي كما كان في قمة نجاحه، في أقصى النهايتين، ولكن نفسه كانت في غاية توازنها، وبقيت، بل عظمت، رهبتة في أعين خصومه في الحزب، وفي الشعب، وفي المحكمة..! بقى يدافع عن «السياسة» وعن «الكشكول» وعن الأحرار وصحف الأحرار، من كل حزب إلا (حزب الملك فؤاد) ومخبط ضد سعد، والوفد، أو معها ضد حزب الاتحاد، ويتلقى التكريم من نصرائه وخصمائه، ويدافع عن نفسه وعن الموكلين، في صفاء ذهن لعله لم يبلغ مثلها بلغ حينئذ أصفى صفائه!!

لقد رحل إلى استامبول في سنة ١٩٢٥، ليقيم على ضفاف البوسفور، فلما رتحة الحزب في غيبته، دعوه بالبرق فخفف إلى مصر ليكافح وهو ما يزال يقطر دماً..

يعرف ذلك كله بنو العصر ويضيفون إليه أنه كان طوال حياته يسخر نفسه كمحام، لحزبه كحزب، ولا يسخر حزبيته لخدمة نفسه كمحام، بل كان حزبه يفيد لنفسه من كفاياته واسمه وماله، أما هو فلم يفد لنفسه من الحزب إلا الضيق والكفاح. لا رتبة ولا وزارة ولا شهرة ولا مال.. فنلك جيماً لم تكن عملة تتداولها أنامله.

وكانت الأحداث تجرد في طلبه.. فبينما حلت به وبالناس الضائقة المالية العالمية في سنة ١٩٣٠، حتى باع سندائه وماساته، وركب أصفر سيارات «أوستن»، إذا به قد تخلى عنه أعظم موكلية تأثيراً فيه، فانقطع إيراد لم يقل عن ثلاثة آلاف جنيه في العام تدرها عليه أخلاف الحمامة، ويفرقها في مشروعاته الزراعية، فلم يأس على شيء.. وقابل هذا الإدهار بالاستكبار...

وتتابعت الأحداث، وكانت الجاذبية التي اختصتها بها السهائم للمصاعب وللمتعاب ما تزال في ازدياد، فقتل أخوه في «منشأة الهلباوى» وهو إلى جواره، ورووا أنه هو الذى كان غرضاً للقاتل.

وتتابعت الفواجع وتحركت جراح نفسه، وشهدت الأرستقراطية العليا مشهداً كله طرافة، عندما رفع خصومه في وجهه أسلحة تطيش لها أحلام البواسل مكتمن منها بإهماله ذهبوا بها إلى عصر الملك..! فواجههم مواجهة رجل تمرس بالآفات، كأنما تصاب به ولا يصاب بها...

وجاءت بمن أخرى فالسيل لا يخف.. ولا يتوقف. وذلك أن نظارة «الأوقاف المخصصة» الملكية رفعت دعوى بطلب إقفال نوافذ فتحها الهلباوى على حقول وقف «المانيكلى» على نشاطى النيل، وصدر الحكم بإبصارها!!

وراح يسدها بتخريج من تخريجاته الفقهية !! بالبللور القوى الذى يمنح النور ويمنع الرؤية، ويحتمل احتمال الجدار، فلم تقبل النظارة ذلك النحو من تنفيذ الحكم. وقدم إشكال «لمحكمة السيدة» فترافع عنه فيه كامل البندارى باشا، وترافع عن الخاصة مستسارها أحمد نسات بك. وصدر الحكم بأن السد يجب أن يكون من نفس مادة الجدار...

يعرف ذلك كله بنو العصر، ويعرفون أنه اتخذ من نكبته غذاه لكفائياته. وكأنما كان مانعة صواعق تتلاقى فيه غضبات السماء لتزول.

فإذا سيطر اليأس على من حوله لم يعرف سوى الأمل، وعلا على الحاديات بمد زاخر من الإيمان، يسبح به فى محيط العذاب، كأنما كانت لديه حاسة أخرى يتطلع منها إلى المجهول، وكان من كثرة ما عالج المخاطر، يتوقع المفاجأة فى الساعة الأخيرة.. بل بعد الأوان!

بلى... عرف الهلباوى مد الحياة وجزرها، وعرف أن عليه أن يعمل فى مغرب حياته ليعيش، مثلما عمل فى مطالع نجمه ليعيش، وكان أمامه بضعة عشر خريفًا ملأى بالقضايا السياسية وغير السياسية، وكأنما تأبى السماء إلا أن يحضر فى كل قضايا الحرية، فلا تفوته منها قضية.

أجل: كان هذا المحامى العظيم آلة رصد لتسجيل الاتجاهات الوطنية والاجتماعية فى مطالع تاريخنا الحديث، وكانت أحداث حياته تكبر وتعظم لتكون فى مستوى هذه الحياة الافتتكر النصال إذا أصابته، تساعده ظاهرة غريبة، هى أنه لا المرض ولا الخور، ولا الضعف الجثمانى، ولا الضعف النفسانى، كانت تصيبه. فبقى صحيح الجسم فيه قوى الشباب حتى عام موته. تكاد تسمو فتوته البدنية والذهنية على الخيال!

لقد أحاطت به الجماهير لفتك به فى المحلة الكبرى بصوته مع... بعد، ومرافعته عن خصم الوفد، فصاحت وهو يبرح القطار، فليسقط الهلباوى! فسخر من المتظاهرين بقوله: متى ارتفع الهلباوى ليسقط...!! ومشى قُدماً يمترق صفوفهم، كالسهم فى قلوبهم، ففسحوا له ملبسين...!

بل إن الجموع لتحقق به فى دار السادة البكرية بالقاهرة سنة ١٩٢٠، فيخرج دون حماية البوليس، على أعين الجماهير وهم مشدوهون!

ومن قبل ذلك بنصف قرن ذهب لاشو يترافع عن «بيسون» كما ذهب يترافع عن «ترويمان» والجند تجرسه من سخط الجماهير..!

رحمه الله: لقد كان يستطيع إتقاء العواصف، إذا مال معها بعض الميل، ولكنها كانت تهب

على مبادئه وطباعه، فكان يعترضها، وكثيراً ما كانت تؤذيه، لكنها لا تطويه، وكان الناس يقولون إن هذا عيب في الإنسان، ولا يعلمون أن هذا شرف للإنسانية.

ولقد تقع الفاجعة فتساوى في الحساب مائة ألف، أو مئات الألوف، أو تكون فقد بنت أو زوج أو صديق عظيم، فتسمع من أعماقه، وهو يحاول الإخفاء جاهداً، تهدأ خفيفاً.. خافياً.. كأنه صوت ريح يعصف وراء جدر هائلة، وتراه أحياناً يرسل نظرات كأنها شرر، ويدفع صدره إلى الأمام ويرفع رأسه إلى السماء.. وكأنك أمام هذا الرجل الضخم، بإزاء فتال روماني ضخم، يجيش وينبض، فتعجب لهذا الشيخ الذي هدم السنين ولم ينهم، يبدو لك منتصراً حق إذا انهمز، وتجد في الرجال، ما تجده في الأمثال، فتحاول أن تقول له مقالة (كليب) لقاتده الأكبر (إنك كبير كاللدنيا) أو مقالة قصير الروسي له (إنك رجل قد قدرته السماء) لكثك كجمهور «تالما» الذي مثل في «تلتست» وفي البهو ملوك، وفي المقاصير قيصران، تسكت مأخوذاً بك من عجب ما ترى وتسمع، وتفرح نفسك لأن هذا الرجل مصرى.. ولأن فرصته أتاحت لك.

والذين قاربوا الملباوى في تلك الأيام التحسات يدركون كيف كانت تتهاوى على رأسه الكوارث، كما تتهاوى الكواكب، ومع ذلك يترافع مرافعته التي تكاد ترددها حجارة القاعات الكبرى لمحاكم الجنائيات.



في سنة ١٩٢٦ كان الملباوى عضواً في مؤتمر الأحزاب برياسة سعد، فتبادلا في جلسة المؤتمر كلمات ذكرتها بماضيها بعد ما أنساها الخلاف أن يذكرها. صاح في سعد وهو يناقشه «أنت تحبى برياستك لا بمنطقك» فتبسم سعد وسكت.. وتوثقت عرى الائتلاف، واستقال العمدة استقالتهم المشهورة فحوكموا وترافع الملباوى في قضيتهم.

ورشحه الائتلاف نائباً عن دائرة نكلا بإمبابة، ولم يدخر سعد وسعه في تزكيته، ونجح الملباوى كعادته في كل نجاح أحرزه بالجهد والكدح واللغوب.

ومات سعد، وأخفقت مفاوضات ثروت تشميرلن، وتصدع الائتلاف وتولى الأحرار الدستوريون الوزارة في سنة ١٩٢٨، وحل مجلس النواب، وداوت الأيام دورتها واستقالت وزارة الأحرار، وولى الحكم عدلى باشا أشهراً جرت بعدها الانتخابات وظفر الوفد بالأغلبية وعاد إلى الحكم.

في ذلك العهد ترافع الملباوى مرافعة عظيمة عن الفتاة إ. أ. ضد الضابط إ. ن. عند ما قذفته بجاه النار، إذ لم يف لها بوعده... كما ترافع في قضية عبد الله باشا للموم.. ضد الأستاذ هس... إذ قدم الباشا لمحكمة الجنح بتهمة التحريض على الاعتداء على الأستاذ من جراء نزاعاتها السياسية.



وفي أكتوبر سنة ١٩٢٩ شرع يلى مذكراته على كاتب كبير من كتابنا المعاصرين<sup>(١)</sup>. وأجريت - في وزارة عدلى - انتخابات لمجلس الشيوخ دخلها الهلباوى مرشحاً عن حزب الأحرار فلم ينتج في الانتخابات، بل لم ينل عشر الأصوات فلم يكره الشعب، وظل يقول إن الانتخابات مدرسة يعلم الشعب فيها معلميه أما الخذلان ومرارته، والكفاح وحرارته، فكانت أموراً ركبت في بنيانه يسيفها إذا تجرعها.

وفي غداة ظهور النتيجة وقع عقدا باسم الفريق أحمد زكى باشا «بقرص» كانت أتعابه منه معوضة نفقات الحركة الانتخابية جميعاً!

وفي سنة ١٩٣٠ تولى صدقى باشا الحكم في شبه ائتلاف مع الأحرار، لكنه لم يكد يسليخ أشهراً حتى تجهم لهم وتجهموا له، فأنشأ حزب الشعب وأبدل الدستور وأعلن الوفد والأحرار حرباً ضرورياً على النظام الجديد. والحرب يومئذ عند الأحرار، هى لسان الهلباوى، وقلم الدكتور محمد حسين هيكل.

واعتزم الزعماء السفر إلى طنطا فقاومهم البوليس بمحطة مصر، وكان الشيخ الذى ناهز الثمانين في طليعة المهاجرين لصفوف الجند، فأصيب «النحاس باشا» و«محمد محمود باشا» وأصيب «الهلباوى» في ذراعه إصابة أقمده في سريره.

وإنه لفى فراشه، إذ قدم «النحاس باشا» يعود، فاحتفت به فتيات الدار في شبه مظاهرة حتى دخل عليه، فداعب المريض زائرته بقوله: «حتى البنات في بيت الهلباوى يتظارهن لك!» وتضحك الحضور.

وفي نفس العام دار الزمن دورته، فكان شاعر النيل «حافظ إبراهيم» - الذى خلع عليه لقب جلال دنشواى - لا يكاد يقضى يوماً من أيامه الباقية بعد إحالته إلى المعاش في سنة ١٩٣٢ إلا في دار الهلباوى، أو دار محمد محمود. يسمع الناس شعره الجديد في الإنجليز:

لم يبق فينا من يبنى نفسه      بسودادكم فودادكم أحلام  
إننا جمعنا للجهاد صفوننا      لنموت أو نحيا ونحن كرام

وكما كان شاعر النيل لا يكاد يبرح داره كانت أهبج ليالى المرحوم السفير «فؤاد باشا سليم» ابن «لطيف باشا سليم» - قائد ثورة الضباط على نوبار - قسمة بين دار الهلباوى ودار «عزيز عزت باشا» الذى صار وصياً على العرش.

قعدت الحكومة للأحرار كل مرصد، وقدم «محمد محمود باشا» إلى محكمة الجنائيات من أجل خطبة خطبها فحضر معه الهلباوى، وظلت القضية توجل حتى شملها عفو عام.

وفي نفس العهد ترفع عن الأستاذ «عصام الدين حفي ناصف» أمام محكمة جنائيات الإسكندرية في قضية اتهامه بالترويج للمبادئ الشيوعية.

وقدمت النيابة إلى محكمة جنائيات أسبوط «م. باشا» من الأحرار الدستوريين القدماء، وكانت قضية الحزب وكان ميدان المعركة في المحكمة، فسافر إليها في مارس سنة ١٩٣٦ حين بنى أسبوعاً يسمع الشهود والنيابة وترافع، بينما يعنى به في مبيته أربعة باشوات. ١

وما أسعدنا إذ سمعنا يومئذ صحاحته باسم العدالة التي لا تسيغ التفريق بين فريق وفريق، ففتسو النيابة على متهم وتعفو عن متهم!

هنالك سجل على الشاهد الإنجليزي هذا التمزيق لأوصال العدالة في انقلاب صدقي باشا الذي حمل الإنجليز تبعاته، وسبا درجات في البلاغة وهو يصف «سعادة البك» - ١ - عضو النيابة - يتهادى في موكبه في دجاجير الظلام، وعلى رغم أنف المتهم، يبحث عن... عن دليل نفي للمتهم. ١ وهو لا يبتغى وجه الله باستجماع دليل ضد نفسه وإنما يبتغى الفضيحة لكرام الأسر. ١

وفي العام نفسه وكل في قضية إبراهيم بك راتب ضد زوجته النبيلة ماهوش عزيزة فيدل الموقف الذي سيطر اليأس عليه موقفاً كان النجاح مؤكداً له، لولا ما سبق من إقرارات واعترافات.

قضى المهلباوى في دراسة هذه القضية أشهرًا طوالاً، درس فيها حسابات بضعة عشر عامًا لدائرة ضخمة، وأدلى بمرافعة كبيرة، وتقدم بمذكرة بارعة جعلت من ضعف الموكل قوة ليست إلا فضلًا من قوى محاميه.

وفي هذه الآونة تزوج من سيدة تركية في نضارة الشباب، فلما جاء أجلها في سنة ١٩٣٧ كان في الثمانين، ومع ذلك لم تنقض أسابيع حتى تزوج من تركية أخرى، تصغر الأولى، ليموت عنها بعد ثلاث سنين وهو في الثالثة والثمانين.

في هذه الفترة من حياته وقف وقفيته فكان لخدمه نصيب، كما كان لابنه وبنته نصيب، وكان للجمعية الخيرية الإسلامية أكبر الأنصاء، إذ تتول إليها كل الأموال التي كان يملكها في أخريات أيامه، وهي ستمائة وعشرون فدناً.

أما نقابة المحامين فاختصت بأربعين فدناً.. ١ هي أول وقف وآخر وقف عليها حتى اليوم، لا عجب إذ يصدر لها من أول نقبائها.

قال له محام شاب عند تحرير الوقفية «ألا تكون هذه الأربعون فدأناً وفقاً على شباب المحامين...!»

فأجاب شيخ المحامين «... بل أجدر به شيوخهم!»  
وتصالح الرأيان على تركه للمحامين عمومًا ممثلين في نقابتهم  
هكذا استطاع الشيخ المعمر أن ينشئ من جديد ويعمر! ويحيل الفشل إلى نجاحه، كأفنا هو  
الذى عناه «كبلنج» في أبيات قصيده.

«إذا كنت تستطيع أن تحتفظ باتزانك حينما يفقد الناس من حولك انزاهتهم.  
«وإذا كنت تثق بنفسك حينما يسك الناس كلهم فيك...  
... وإذا كنت تلاقى الانتصار كما تلاقى الانكسار... .. وإذا كنت ترى أشياءك التى  
وهبتها حياتك قد تحطمت، فتتحنى لتبنيها من جديد. بأدوات واهنة.  
... فإن لك الأرض، وكل ما عليها  
بل، وهذا أعظم، إنك رجل...»



قبض على «محمود الأترى باشا» عضو الوفد «ومحمود عبد النبى بك» عضو مجلس  
الشيوخ من بعد، لتحقيق سياسى، وعلمت العاصمة بالخبر فى المزيغ الأول من الليل، فنهض  
الشيخ إلى سيارته ومعه الفراجل باشا «نقيب المحامين» إلى ميت غمر ليحضر التحقيق ويعود فى  
منتصف الليل...!

ووقعت وقائع القضية الشهيرة بقضية الخطابات المزورة، إذ زور فنية أوراقاً تدل على تلاعب  
الحكومة فى الانتخابات ونشر الدكتور «عزيز ميرهم» عضو مجلس الشيوخ بلاغاً كان قدم  
للنيابة وقدمته النيابة - هو - إلى محكمة الجنائيات، فتقدم شيخ المحامين كبار الوفديين فى  
الدفاع وكشف تحقيق المحكمة أستار الأمور، فظهر أن المزورين من معسكر الحكومة للإيقاع  
بالوفديين، وسقط فى أيديهم، وكانت قضية العهد، بما أتارت من شئون، حتى لتفلق الأبواب،  
والنوافذ، وتستهدف المحكمة الشهود، وتحقق، وترفع الدعوى بنفسها! ولا تعفى النيابة من  
تعليقاتها.

وقدم الأستاذ «حسن النحاس» إلى محكمة جنائيات مصر، وكان سعدى، لمشور اعتبرته  
النيابة طعناً فى نظام الحكم. فأدلى الهلباوى بدلوه وقدم - للزليل - المتهم خدماته أمام محكمة  
التقضى.

ثم جاءت قضية كبرى، كمثل قضية الخطابات المزورة، إذ اتهم عمال العناير «بوضع قنابل  
فى المباني العامة واتهم الدكتور «نجيب اسكندر» عضو الوفد بالتحريض، فترافع الهلباوى

عنه - وكان محامياً ضده من قبل في قضية ذات بال - وانجلت القضية عن برأته وآخرين. في إبان نظر القضية انسحب الأستاذ مكرم عبيد باشا، وطائفة من المحامين لخلاف مع رئيس الجلسة، فقدموا المحكمة النقض. منعقدة بهيئة مجلس تأديب، وتقدم الهلباوى للمرافعة عن مكرم وزملائه.

في تلك الجلسات التأديبية كت ترى عبد العزيز فهمى باشا - ثاني النقباء - رئيساً للمحكمة العليا. وتسرع الهلباوى بك أول النقباء، ومرقص فهمى بك بطل هذه الجلسات، وإلى جوارهما صبرى أبو علم باشا ومحمد يوسف بك تلميذ سعد باشا في مكتبه ونقيب المحامين فيها بعد ومحمود بسويوى بك، نقيب ذلك العام، يدافعون عن نقيب آخر. وكأنما كانت المحاماة تحبب عيها الذهبي<sup>(١)</sup> بمناسبة الدفاع عن نقيب آخر هو مكرم عبيد.

وفي نفس العهد ترافع عن الأستاذ محمود سليمان غنام إذ قدم للمحاكمة التأديبية لمقال كتبه في لفة النائب العمومي، وتقرر منشوراته، وتخرج وكلائه في فهمها... وكم كان في التحقيق من مضحكات! فلقد دعي للتحقيق معه فوجد على مكتب المحقق كتاباً، وإذا الكتاب ليس قانوناً، ولكنه كان قاموساً لتفويهاً لكك طلاسم منشورات النائب العمومي! فأثبت التهم في محضر التحقيق هذه الواقعة ضد المحقق وضد رئيس المحقق.

كما ترافع من قبل عن الأستاذ على الحلواني النائب الوفدى السابق في جنحة اعتداء على المحكمة في أثناء المرافعة.

وإنه ليرتافع يوماً أمام محكمة الجنابات في إبان الحرب الكبرى السابقة مع المرحوم حسين بك هلال وكان عضواً في الجمعية التشريعية ومن كبار الملاك عن محمود سعيد بك من مستخدمي الخاصة السلطانية إذ قال رئيس النيابة لحسين بك، مهنداً أو مندداً... «إنك تسيء إلى مقام عظمة السلطان...» وأربد الجو فصاح الهلباوى في وجه رئيس النيابة بصوته الجمهورى: «لو علم الذين لا يستطيعون أن يصلوا إلى عتبات السلطان، أن حسين هلال صديق شخصى لعظمة السلطان لو فروا على أنفسهم هذه الوقعة!».



(١) كانت الجلسة سرية إلا عن المحامين وعلق عبد العزيز باشا على المذكرات التي قدموها بأنه لا يجد فيها جديداً حتى جاء إلى مذكرة مرقص فهمى وقال، وهذا أيضاً مثل ما ينشر في الصحف. لجلس مرقص بك وبكى، وانزعج الرئيس وانطلق بقول كلاً ما يكرره (لقد مرت بدارك أسس وانتظرنك طويلاً... حتى تعود من مشوارك اليوم) وأنفذ الموقف مكرم باشا بطلب رفع الجلسة.. زار عبد العزيز باشا مرقص بك في المساء، وانتهى حديث المسألة. أما زيارات عبد العزيز باشا للهلباوى فكانت دائمة، وكتت أحرص على مصاحبة هلباوى بك إذا زاره أو زار لفضله السيد.

في هذه المواقف المخالفة في تاريخ المحاماة كان شيخ المحامين يضرب المثل الأعلى للمحامين على أن المحاماة ميدان المواخاة الكريم، وأنه إذا لم يمنع الخلف السياسي من أجل «دريغوس» النقيب «بلوييه» - أن يدافع عن زملائه في المحاماة ضد زملائه في الرأي... فإنه لم يمنع الهلباوى أن يتراجع عن «مكرم عبيد» و «محمود سليمان غنام» و «على الحلوانى» بل لم يمنعه أن يتراجع عن الأستاذ «ح ... ح ....» في مجلس التأديب، مع أنه كان نائياً عن حزب الشعب والهلباوى لم يكره في حياته حزباً قدر مآكره ذلك الحزب الذى ألقه صدقى باشا

لقد شهدت محكمة الجنائيات أروع كفاح عن الحريات في التاريخ القضائى لمصر الحديثة، كما شهدت آيات الزمالة الكبرى من دفاع «مكرم عبيد» عن «مصطفى النحاس» في سنة ١٩٢٩ إلى دموع «مصطفى النحاس» من أجل «أحمد ماهر» سنة ١٩٢٥ مثلاً بكى «فرديك لانتبه» في «قضية النياشين» من أجل زميله رئيس الجمهورية «جيل جريفى».

لقد قضى الهلباوى في المحاماة خمسة وخمسين عاماً، تخطلتها مذابح التنافر الحزبى في الأمة وفي المحكمة فلم يخاف محامياً، بل لم يصب محام بسوء إلا أخذ بيده في المحكمة أو في مجلس التأديب، أو في بحر الحياة.

إن من وراء القاعة الكبرى لمحكمة جنائيات مصر قاعة أخرى ليست أقل عظمة، هي أكبر قاعات المحكمة، وهي أكبر ندى في تاريخ مصر الحديث لأبطال الحرية وسادات البلاغة وعلماء القانون: نعنى بها قاعة المحامين.

كان الهلباوى يدخل قاعة المحامين تحيط به هالة المجد العظيم من أقطاب الصناعة ومن النجوم التى سيجعل منها الرداء الأسود، كواكب الغد، في المحكمة، أو مجلس الوزراء أو مجلس النواب، ناسين خلفات الأحزاب، ملتفتين حول أهمهم الكبرى «المحاماة» وهى أسمى المهن في هذا الوطن، لأنها الحقل الذى تنمو فيه كفاياته، ولأنها الدرع الواقية لحقوقه وحرياته. في ذلك العهد ترفع الهلباوى في قضية الأزهر، وما أدراك ما قضية الأزهر! العلماء الأعلام، أعضاء «هيئة كبار العلماء» و «مشايخ المعاهد» فيما بعد، كانوا هم العجزة، الجهلة تفصلهم حكومة ذلك الزمان لجهلهم وعجزهم إرضاءً للملك فؤادا

تحركت في المحامى الشيخ ذكريات نشأته، فطوى السنين القهقرى، وعاش في جو موكلية كما يعيش بين أهله وذويه.. وابتسم الزمان، وأعيد العلماء، فدخل إدارة الأزهر في صبيحة يوم من أيام سنة ١٩٣٥، ومن ورائه المرحوم «الزنكلونى» ثم «محمود شلتون» - شيخ الأزهر فيما بعد -، و «دراز» و «عبد الجليل عيسى» و «فكرى يسين»، و «حامد محيسن»، دخلوا الأزهر على شيخ الأزهر، دخول الفاتحين في موكب الظفر.

وق ليلة من الليالي، دعاه الأمير محمد علي، لينهى إليه أنباء قضية فذة ارفقت عليه - بإيعاز من الملك فؤاد - وقضى فيها بعزله من النظر على أوقاف والدته أم المحسنين! لتؤل إلى نظاره الملك.

كان الأمير والهللواى صديقين قديمين. يزور جاره بالمنيل بين الفينة والفينة، فلجأ الأمير إلى صديقه القديم، ليقف في وجه هذه الدعوى.

وكان الأمير معرضاً لكل شىء، فيذل الهللاوى لأجله كل شىء... كانت القضية قضية لا قضية الأمير، ومع أنه لم يكن مقبداً فى جدول المحامين الشرعيين، فقد سمعه القضاة! وكسب الأمير، بعد مجهود كبير<sup>(١)</sup>.

وقدمت «السياسة» إلى محكمة الجنائيات إذ نسرت تعليقات جارحة ضد المرحوم المستشار ع. بك س. حينها أعلن انضواءه تحت لواء حزب سياسى، فترافع الهللاوى «عن السياسة» مرافعة عجيبة ضد صديق قديم له، فقال فيها قال: «أنت تنضوى تحت اللواء؟ أنت تنضوى؟ تنضوى! تنضوى!!

يا حضرات المستشارين، قولوا للمستشار إن المستشار لا ينضوى ولا ينزوى أيًا كان المكان الذى يريد أن ينزوى فيه...».

وفى سنة ١٩٣٤ ترافع عن صحيفة «كوكب الشرق» وكانت صحيفة للوفد، كما ترافع عن «السياسة» من أجل مقالات ضد التبشير.

وجاءت إليه سيدة كريمة تسمى، وكأنها نجر خطاها من الأسى، أخوها رئيس عظيم بين عظماء رؤساء الوزارات، كانت أمًا لزهرة يانمة من زهرات الأرسقراطية العليا، هى السيدة... ف. ر. قتلها مطلقها فى المستشفى ختية أن تنزوج من سواه.

ترافع الهللاوى عن أم القتل، وعن حقوق المرأة التى كرس لها «الاتحاد النسائى» نشاطه بزعامته هدى شعراوى. وكان الجمال قد استولى على أكثر المقاعد، ليسمعه، فأسمعه روائعه. وأمتعته، وأمتع الناس معه... وإن كان قد عرف من بعد وجود الموكلين الأرسقراطيين عند الحساب، فى دفع الأتعاب...

كان شيخ المحامين، فكان أقدمهم علمًا بأن توكيلاتهم لا تولد إلا فى المحن، وكان الموكلين يدفعون الأتعاب - كالجزية - عن يد وهم صاغرون! فإذا ظفروا بغاياتهم، قطعوا ما يصل

(١) ترافع الهللاوى وحده، فى العفضه وإن كان اشترك مع الهللاوى فى تحرير المذكرة والمضرب الشيطان على عبدالرازق باننا ومحمود سلنوب وكانا قد فدا محامين شرعيين بعد فصلها وأعيد بعد ذلك الشيخ محمود شلتوت ليدير مكفاهاته شيخ الأزهر وهذا جمع الهللاوى والعضية خصوصًا لئلا للملك فؤاد يترافق عن خصم سبكون وصا على المرش بعد.

الماضى بالماض. وأغرقتهم آلاء الحمامة فيها يفرقون عن عمد من ذكريات آلامهم. ومن تمة يصدف بعض البررة عن المحامين بعد الانتهاء من عملهم، فيستوى البررة في نكرانهم، بالكفرة في كفراتهم، وإن تنوعت الأسباب.

لقد طلبت «مارى هرمان» إلى وكلائها، بعد أن أنقذ «مارشال هول» رأسها من المشتقة حساباً عما أنفقوه، فقدموا لوكيلها كشف حساب هذا نصه:

«ياسيدى لقد أنقذنا موكلتكم من المشتقة. امضاء: آرثر نيوتون».

لكن الخير والشر يتجاوران في الحمامة لأنها مرآة الحياة.

كان إلى جوار «مارى هرمان» في حياة «مارشال هول» ذلك المتهم الذى انطبق حذاؤه على الأثر الموجود بمجمل الحادث، لكن القرائن تضافرت على براءته، وقامت شبهات قوية ضد أخيه، فطلب المتهم إلى «مارشال هول» أن يقرر أنه (المتهم) هو الذى ارتكب الحادثة إن كان ذلك ينفع الآخرين.

ولما حكم عليه بالسجن قال: «إنه رجل متزوج»!

فلقد كان واقع الأمر، أن أخاه المتزوج استعار حذاءه ليلة ارتكب الحادث

فأى معرض للألم وللأمل هذه الحمامة! يشهد فيها المحامى مأساة الوجود البشرى يمثلها موكله وخصومه، في عراء تام تنجرد فيه الإنسانية من زيوف الأعطية والأستار والاستتلاء والاستكبار.



أخذت الريح تأتي بما يستهوى السفن، وأحس بثغر الحياة يبتسم. فرشف الشيخ رضاب الحياة، وعادت الليالى البهيجة، بعد انقطاع بضعة عشر عاماً، وتكاثرت الدعوات: تلك لأمر بعد أمير، أو أميرة بعد أميرة، وهذه لبنت الصدر الأعظم، وهذه لوزير سابق أو لاحق، أو سفير أو وزير مفوض لدى مصر أو لشيخ الإسلام - الذى ترافع ضده منذ أعوام - وهذه للمدير الكندى «لشركة سن لايف» أو للسير «كين لويد» أو لتنصل الصين، أو لغيرهم.

وبينا تتلألأ في حديقة داره ثريات الأضواء، احتفالا بمؤلف القانون الدولى العام، وكاتب الحزب الوطنى الذى طالما كتب ضده «الأستاذ أحمد وفتيق»، إذا بالكرائم فى الحديقة الكبيرة يجلسن إلى جوار الورود، حالات النحور، كالبدور.

وبينا نسمع مقرئ القرآن عنده، أو تجرد أعضاء هيئة كبار العلماء، إذا بك تجرد رجال الفن الفنائى فى داره. وفى سنة ١٩٢٩ تجرد عنده إسماعيل صدقى، وفى سنة ١٩٣٨ تجرد على ماهر. وفى سنة ١٩٣٦ تجرد مصطفى النحاس، ودائماً تجرد محمد محمود وكلهم متخاصمون إلا معه.

وبينا تجد نائباً فرنسيًا من باريس، ترى في الغداة الزعيم الثعالبي الذي نفته فرنسا من تونس! وبيننا تجد عازقات الكمان ولاعبات البيان إذا بك تجد الفقيه عبد الرحمن سيد أحمد باشا. وبيننا تجد الفيلسوف المصرى - لطفى السيد باشا - إذا بك تجد ملكة الجمال التركية: كريمة خالص..!

كان كالدنيا فيه من كل شئ، مع الترتيب لا الفوضى، ومع التوفيق الأنيق.

وكان يريد به هذا الطابع: فرسالة من محامية فرنسية في باريس أو من معارفه بانجلترا وفرنسا أو من موكلته - مدام فضلى - في اليابان أو من أصدقائه بالشام أو الهند أو توصية من قصور الملوك العرب بقضايا الأمراء العرب، إلى جوار رسائل موكله، ووكلاء زراعته، وكبار الكتاب والأدباء والساسة! كأنما كان سلطة من السلطات في البلاد..!

يدبر الجمعية الخيرية ورأس مالها أكثر من مليون وارتفاع متبرعا عن قضاياها وتحدث في شئوننا التعليمية، والزراعية والصحية، وبعثاتها التعليمية، ويدبر دائرة هدى شعراوى ورأس مالها أكثر من مليون بل يبعث على حسابها إلى الخارج ويعول عليه الرجال في أكثر من حزب. وتستفتيه جهات شتى، وتسأله كل الصحف، وترسمه في كل مناسبة صحف مصرية، وصحف أجنبية.

هو في الصباح في المحكمة، أو الوزارات يسمى للناس، أو في النقابة أو الحزب أو الجمعية، أو دائرة من الدوائر، وهو في الغداء داح أو مدعو، وفي العشاء داح أو مدعو. وهو بعد الظهر يلقي موكله وزواره، والمحامين من كل أرجاء البلاد، ويحضر جلسات المجلس التشريعى، أو الحزب، ليس لديه إلا ربع اليوم ليرتاح أو لينام أو يسهر مع السمار في داره

كانت حياة حافلة بالحوادث والأحداث أجهدت من يراقبها... فكم جهد صاحبها... كان من تعبيراته أن الحياة لا تقاس بالطول... وأنها تقاس بالعرض؛ وما كان أعرض ماحيى! وأعظم ما سعد وأفدح ماشقى...!

وكانت الدار كأكبر البيوت الأرستقراطية. في خدمتها دائما سيارتان.. وفي حديثها جنانان..! أما الآنية فمن «النمسا» و«فرنسا» والآثا من معارض «باريس» و«ومبلى».. تناهت إليها شتى مظاهر المال والجمال، والأنس والبهجة..! ولم يكن في البيت ديمقراطى إلا صاحب البيت، إذا لمح بادرة من بوابر الأرستقراطية عاجلها بنكاته وعالجها بضحكاته، ولما وقعت وقائع قضية نزاهة الحكم وقدم «حفتى باشا محمود» مدير صحيفة السياسة لمحكمة الجنايات بتهمة سب الوزراء، تولى الهللواوى الدفاع فيها مع بضعة عشر محامياً، ويومئذ سمعت القاعة الكبرى في محكمة جنايات مصر آخر كلمة عظيمة للتقريب العظيم وإن كان قد ظل يتراجع.



في هذه السنوات العشر من تاريخ مصر سنة ١٩٢٨ - ١٩٣٧، كانت المحكمة أبرز ميادين المارك، وكانت المحاماة هي الجندى المحارب وستبقى جهودها في تلك الأثناء مفخرة للأمة، كان المحامون يحاربون حرباً حقيقية بأنفسهم وأجسامهم، جماعات وأفراداً، ويرهقون الفضاة، فيخر المستشارون (رئيس الجلسة محمد نور بك) مرضى، ويخرج المحامون (مكرم عبید) متمهين.. ومع ذلك لم تنعن لهم هامة. بل زادوا وطنهم وصناعتهم عزة وكرامة.

وكان شيخ المحامين يتقدم المحامين، تتراعى في كفاحه تلك الظاهرة التي طالما تراءت في معارك القادة، فيوجد في كل مكان في وقت واحد! فتراه الأمة مع الوفديين والمحامين الوفديين ومع الصحف الوفدية، ومع الأمير محمد علي، ومع شيوخ الأزهر، كل أولئك وهو إلى جوار الدستوريين وجريدة السياسة والدكتور هيكل، وهي مظاهر ترجع إلى حقيقة واحدة، هي أن الرجل كان أمل أمته في حريها ضد القيد والظلم في كل مكان.

وفي سنة ١٩٣٦ توفي الملك فؤاد، وتقلد خصمه الأمير «محمد علي» رئاسة مجلس الوصاية. وعين الهلباوى عضواً في مجلس الشيوخ.

وفي أخريات سنة ١٩٣٧ ترفع أمام محكمة عابدين عن الأستاذ عثمان عبد الغفار ابن أحمد باشا عبد الغفار في قضية مظاهرة.

وفي ديسمبر سنة ١٩٣٧ تولى الحكم «محمد محمود باشا» رئيس حزب الأحرار وعُين الهلباوى نائباً لرئيس الحزب. هكذا لم ينجح كرجل سياسي في أن يرأس حق حزبه بل لعله لم يصل إلى مركز نائب رئيس إلا بالسن. أو لأنه لم يعين في الوزارة.

وكان عضواً بالمجلس التشريعي الأعلى فعم ينل رتبة...١

وكانت انتخابات النقابة لسنة ١٩٣٨ آخر انتخابات تجرى في حياته فرأى المحامون بإلهام عجب، أن يجيؤه في آخر فرصة تتاح لهم في حياة شيخهم، فانتخبوه نقيباً لذلك العام.

كأنما شاءت المحاماة أن نكرمها بأسمى مراكزها في أول حياتها، وأن تكرمه بذلك المركز الأسمى في آخر حياته.

وفي ختام ١٩٤٠ بلغ أواخر الثالثة والثمانين، وكانت عظامه تبدو من هزاله، لكنه كان يحضر مع أحمد ماهر باشا زعيم السعديين ضد مصطفى النحاس باشا في قضية العهد - «قضية البنك التجاري»، ويستحث مدير دار الكتب، الدكتور منصور فهمي باشا، لطبع مذكراته، فجمع بعضها في المطبعة ولكن لم يطبع، ومع ذلك لم يكف عن السفر الأسبوعي إلى مزارعه، حتى سعدت روحه إلى بارئها وهو نائم غداة عودته من سفر.

فكتب في غداة وفاته زميل<sup>(١)</sup> لم يكن في يوم من الأيام من حزبه. شكر له موقفه في الدفاع عن الصحافة وعنه وعن طه حسين وهيكل وحفي محمود، ثم قال:

«أيتها النقيب الراحل: دعني أتمسك لك رحمة الله وغفرانه - لقد مضيت عن الحياة بعد أن أخطأت، وبعد أن أصبت، ولقد لقيت من حياتك عننا. وظفرت من قومك بالتقدير، وظفرت من قومك بالحرب واقتعد كرسى الوزارة من حزبك من اقتعدها وقيل أين الهلباوى فقيل رجل أسن فما يقوى على جليل الأمور..»

أما نحن المحامين فإن صورتك قائمة في دارنا. تذكر بالمحامى الشهم والنقيب الأول، والمترافع الفذ. وأما المحاماة في التشرق فلن يفتح لها كتاب، إلا كنت صفحة باهرة من صفحاته...»

.....  
(١) الأستاذ عبد حسن الزيات في كتابه «من يوميات محام».

## فُتحت الجلسة

لقد شهدنا الملعب واللاعب. والميدان والمحارب، أترانا نستطيع أن نصوره لمن لم يره<sup>(١)</sup>؟ إن من يسمع المحامي العظيم في المحكمة لا يسمع كلام الناس عنه. وليس رآه كمن سمع. فهو في ساعة «العمل» يعمل، ويمثل، إشاراتة فصيحة كخباراته، يستعين بجوارحه جميعاً ليحدث في دقائق معدودة، آناراً غير محدودة، ويظفر في زمان قليل بفرض جليل، لفرد أو لجماعة أو لأمة. ترهقه التبعات، وبعضف بطمأنينته القلق على من يمثلهم بما طوى القدر، وإحساسه أن الحق الذي يجازف به ليس له، وإنما هو وديعة أودعها الناس بين يديه. وأن مجده ووجوده، رهن بالأحكام التي تصرف بها الأقدار مصائر المغامرات الكبرى المسماة بالقضايا. وهيهات أن يرسم القلم كل أولئك...

كان الهلباوى يجلس ساكن النفس إذ يدرس قضاياها، فإذا أحس الظلم أسلم عواطفه إلى المظلوم ولو كان خصمه! ولذلك كان يرقى إلى مستواه إذا اقتنع. فإذا لم يقتنع، قنع بعرض

---

(١) عمل المؤلف محامياً بمكتب الهلباوى بك عشر سنين من أواخر سنة ١٩٢٨ حتى أواخر سنة ١٩٣٧ عندما عين وكيلًا للنائب العام وتدرج في الوظائف القضائية حتى رأس هيئة قضايا الدولة منذ مارس سنة ١٩٥٦ إلى أبريل ١٩٦٨. ومن حق النقيب الأول علينا في هذا المقام أن أشيد بفضلته على، فالسنوات العشر المشار إليها في الكتاب الحالي وتدخل تحت عنوان (المهرف الماصف) قد قضيتها في جواره، وكانت بالنسبة لي سنوات «تحقيق الذات». ولا أحسبني نعمت بعدها بمثل ما مُنعت به في إبانها. فمن بعدها تغير الزمان والمكان والأشخاص، في وظائف لها مذاق خاص، في دولة حملت هوم حروب تدور رحاها على أرضها بين دول العالم أو بينها وبين إسرائيل، وفي خواتم نظام ملكي يريد أن يتنقض ويواكبر نظام جمهوري يريد أن يرفع بنيانه على أساس سيادة القانون وسيظهر في الفصلين التاليين بعض بيان عن هذا العهد.

ولقد كان الانتساب إلى مكتب النقيب الأول درجة للمنتسب. يهيوها له اسم الهلباوى وأسماه من عملوا معه، وكتب آخرهم. وهنالك اتصلت أسبابي بكثير من الكبراء في الدولة والمجتمع العلمي كانوا لي أضيواً على الطريق. وهنالك أدركت أن من أسباب امتياز الهلباوى وسعد زغلول ومحمد عبده وعبد العزيز فهمي واللقاق - وله عند سعد مكانة عالية - وغيرهم تبحُّرهم في الدراسات الشرعية، فأخذت نفسى بها وظهرت آثارها فيما بقى من أيام الحياة. وهنالك كانت القضايا الكبرى في العصر، سواء للأفراد أو الجماعات، هي الغذاء اليومي في المكتب. فأصبحت القضايا الكبرى على مستوى الدولة مأثلاً لي. وسأولت فيها بعد أن أنقل عن الهلباوى إلى جماعة من رجال القانون: أن لرجال القانون من «سيادة القانون واستقلال القضاء» درجة في الناس. ومن حقها عليهم أن يأخذوها بقوة واستغلال وإحساس وطني، وأن الجزاء على النورس بها هو فائدة الأداء ذاته، في نغمة الذات وتطورها أو ضمور الملكات وتدهورها. - وقد ظهرت الطبعة الأولى من الفصل الحالي في سنة ١٩٤٦ بعد انتقالى إلى هيئة قضايا الدولة. وسماها الفصلان الرابع والخامس. أما الفصل الثاني فظهر في السبعينات والثالث يظهر في الطبعة الحالية.

أوجه الضعف في مركز المنصم، وهنالك تحالف براعة العرض، ودقة الأداء، وإن خلا المكان من عباراته التي تنبض فيها الحياة.

فإذ تكلم وهو مقتنع بقضية موكله، كان هو الذي يتكلم لا موكله، فلقد كان يكره أن يتقيد بأى قيد.

وكان استقلاله عن موكله سر قوته عند موكله أو سامعيه، كأنما كان يسبق الموكلين إلى أهدافهم، إذ يتخلص من أمتاعهم، فيطمنن القضاة إلى أنه ليس صدى لأصوات المتقاضين، وإنما هو سفير العدالة إليهم، وسفيرهم إلى العدالة أو وكيل عن الحق، لا عن صاحب الحق...! ولقد ظهرنا من قبل على أمثال هذا الاستقلال في قضية «الأمير سيف الدين» وقضية «المنشاوي باشا» وقضية «دنشواي» وقضية «الورداني» وقضية «مقتل السرदार» وغيرها من القضايا.

جلس في أواخر شيخوخته، يدرس قضية السيدة ص. ز. عندما طلبت الحجر على أبيها في أواخر شيخوخته، فلم يقتنع بعدالتها فقال: «إن من سوء حظها أنها وكلتني». فأجابها محدته: «بل من حسن حظها». قال كيف قال «لأنها ضمنت ألا تكون عليها إن لم تكن لها...».

وإنه ليرتفع يوما عن «م» من كوميدي كبير من عائلة كبيرة في قضية مخدرات، في فصل الإجازات، فإذا بقاض منتدب، يت إلى المتهم بنسب فلما نودى على القضية علت قسما وجه القاضى علامات رغبته في تأجيلها، لكن الممثل الكبير انطلق في حركاته المسرحية. يستجير بقاضيه ويستعيد بحاميته، ألا يتأخر الفصل في القضية ساعة من نهار...!

وكان المتهم متلبسا، بل معترفا، ومن مصلحته أن يطول الحبس الاحتياطي! فتلفت الملباوى يسأل مساعده عن سر تلهف المتهم، وتصل القاضى، فلم يكذب يدرك السر حتى طلب - هو - التأجيل ليستعد في القضية...

وخاب أمل المتهم في تلك الجلسة، ولكنه ظفر بغاية ما يتمناه، وهو الحد الأدنى من العقوبة في الجلسة التالية... وكان قد استوفاه في حبسه!

وكان في مقدور الطارق أن يستأذن عليه، وهو يحضر قضاياها، فيحدثه ما شاء ويعاود قراءاته إذ يفصل عنه الزائر دون أن ينقطع سيل تفكيره.

تهبط عليه أفكاره على أقساط. في راحته وفي خلوته، ولم تكن تطير من ذهنه، مع أنه لم يكن يدونها، يقرأ قضيته في مكتبه مرتين، على الأقل، وفي الفطار مرة أو مرتين فإذا كانت في قنا أو أسيوط قرأها متى وثلاث.

لم يك مثل « نابليون » إذ يضع خطه - كما يقول لدفيج - كالحامل إذ تضع، بل تراه هادئا، مأخوذاً بما يقرأ، حتى إذا انتهى من دراسته بحثت في الملف الضخم عما أعد لدفاعه في قضية يدوى صوته فيها ساعات، أو يسلمخ في تحضيرها أسابيع أو شهوراً، فعلام تمر؟ إنك لا تلقي مرافعة محضرة، طويلة أو مختصرة، كما كان « لا بوري » يكتب ليجيد أن يتكلم، تأثراً لأب البيان عند الرومان « شيشرون ». « بل تلقي سبع جمل أو ستاً أو خساً « كالشفرة » لا يكاد يقرؤها إلا ذوو العلم، ممن يفكون خطه، مبشرة في ورقة بيضاء كأنها شوارع قرية لم تعرف بعد خط التنظيم حتى إذا ترافع أسعفته بالتفاصيل والأرقام ذاكرة واعية لم يتح مثلها لرجل من رجال المحاماة في العصر الحديث.

فإذا تهجم على عزلته متهمه قبل أن يترافع، دافعه بإجابات معجلة، تحس من اختصارها أنه ينزع نوبه منه ليهرب.

ويجلس في انتظار القضاة ولا.. ينتظره القضاة، ويرتدى رداء المحاماة خارج الجلسة لا داخلها؛ أدها في حق القضاة ويباهى بأنه لم يناد على قضية له في غيابه طول حياته... فإذا ترافع فهو آخر محام في القضية يقمّم غيره من المحامين تحية لهم، ودفعاً للحرص عنهم، واتفاقاً مع طبائع الأشياء، لأنه يوكل عادة بعدهم، ولأنه يقول ما لا يقولون...



هو ذا رجل عملاق؛ طويل القامة، عظيم الهامة، فارح العود، عريض الألواح، مفتول العضل، شديد المنة، قوى البنية، في وجهه القريب من البياض سمرة لطيفة، مشربة بحمرة خفيفة؛ يميل وجهه البياض إلى أن يستطيل.. ضيق العينين، نافذ النظر، طويل الشارب، طويل الذراعين، طويل الكفين، طويل الأنامل... في ظاهر يمينه وشم... من عهد الأزهر: أما هندامه فهندام فتى العصور أنيق غاية الأناقة. ألبسته في داره يد صناع ذواقة، ملابس قصت في «باريس» أو «لندرة» أو «نيويورك» أو «القاهرة». وكان يقضى إجازات الصيف خارج البلاد.

هو ذا ملء العين والأذن، بذاته وعباراته، ثابت الجأش كالجهاز الكبير إذ يدور، مسرع بعض السرعة، جملة قصيرة متتابعة؛ لا تكاد تنفصل، يهد كل منها للأخرى، وكأنما يطرق الحديد الساخن ليصهره فيلاحق طرقة مخافة أن يضع أثره، أو يستقل سامعه بمنطق غير منطقي. وليس كالعبارات السريعة المتلاحقة أخذاً بالباب السامعين، لما فيها من روعة الجواد المنطلق في وثباته نحو الغاية، ومن تأثير القذائف المتتابعة فوق الهدف الثابت. وينطلق الملباوى في وثباته، مشرقاً بقامته العليا على قضائه، مسيطراً بحجابه القوى.

وسمته المنحدرة من العظام، في تجاوب مع السامعين، وانفعال مستمر، يتجلى فيه اقتناعه، بما يقوله، واندماجه في دوره، معه صفو السامعين، وعليه أنظارهم، وفيهم كثير من إيمانه، إن لم يكن كل إيمانه. ويمضى غير محتفل بالزمن، مع قصده العظيم في إنفاقه في الحواشي أو الصور، همه فكر السامع، وميله إلى السماع وقربه من الاقتناع.

سأله رئيس الجلسة يوماً: كم من الزمن يكفيك؟ قال «لا أستطيع أن أضبط زمام عبارتي مالم أفرغ من التعبير عن أفكارى، فلا أعدك الآن بشيء»، فهو لا يبرح قضاته حتى يراهم لمسوا الحقائق بقلوبهم، وعقولهم، وأصابعهم... بل حتى تفيض أعينهم بالدمع أحياناً...

ترافع عن نفسه مرة في حياته ضد الخاصة الملكية مدافعاً عن مسكنه الذى بناه، فلم تبرد منه بادرة ضعف، ولا طلب عطف، ومع ذلك ترقرت في عين الرئيس العظيم عبد الهادى الجندى بانها دمة حارة لمأساة ذلك الذى يقول إنه «جاء بنفسه إلى المحكمة، لأنه يعرف أنه إذا انهزم في كل مكان، فقد تعود النصفة في المحكمة.. وأنه إذا لم تبق له دار... فإنه باقى في دار العدالة التى ساهم فيها أكثر مما ساهم أى إنسان، لا يلتمس أن يسكن، ولا يلتمس أن يرحم، ولكنه يطلب العدل من دار العدل».

ويمضى في مرافعته دقائق، أو ساعات لا يلجأ إلى الملف إلا اضطراراً ليتلو تاريخاً أو نصاً من سطراً أوسطرين، فلقد استوعب القضية استيعاباً، فأصبحت فكرة لا ملفاً، وحقائق لا أوراقاً وهو في الواقع لا يريد أن تبرح عيناه أعين القضاة.

لا يعرف المقدمات فيبدأ من صميم الدعوى، ويسير وكأنه يجرى، خفيف الظل، إلى حد عجيب، تراهى لذة سماعه في الوجوه الراضية، عظيم «الحضور» وكأن القضاة في المحكمة، هم السمار في الدار، سواء القضاة الشبان، أو قضاة الاستئناف، حيث تشتعل الرموس تيباً.



يكشف «العقدة» كما يعبر رجال القصص. ثم يعمد إلى «الحل» والحل لا يكون في الإلحاح بالتفاصيل، ولا في التطويل أو التمثيل، ولا في الفصاحة، وإنما هو في أمور كليات، كنوازع النفس الإنسانية ومتاعبها أو أصول القانون أو عرف الناس أو عظات التجارب، تميلها قوة الجدل إلى حقائق قضائية، والقضايا وقائع إنسانية صنعها الناس، فهى حقيقة بأن تطرح على المحكمة كما وقعت، وكما أرادها القدر، مع تلويها بألوان الدفاع وغاياته. وهو في بعض طباعه وأسلوبه «كما رمال هول»، «يخلق من الحقائق التى بين يديه ومن أحلام بعض الناس، جواً خاصاً» لكن التمثيل عنده أقل، فليس في مصر مجلفون، والظروف عندنا لا تأذن بالتمثيل. فإذا تم له التوفيق استحاله الجو الذى أهدعه إلى عالم من صنعه، يعيش فيه سامعوه، فيفكرون بفكره إذ يعيشون في دنياه...

ومن أجل ذلك كان أبلغ طلاب المرحلة وكان «محمى الظروف المخففة» بل «محمى القضايا اليائسة»، من فجر حياته القضائية، كما كان في قضية «ناقوس» وقضية «الحازندار»، وقضية على يوسف «التلغرافات»، وقضية «سيف الدين»، وقضية «المشارى»، وقضية «الوردانى»، وقضية «سعد زغلول» وقضية «السرदार»، وفي كل قضية سواها، كما كان دوره الدور المخوف من بين الأدوار.

وكنت تراه إذ يلبي النداء لهذه المعارك القضائية، جذلان متلهفا، فالمرضى المشرف يدعو إلى محمده نطس الأطباء كما قال «جرانولان» ليحى أو ليحارب «مليران»، وهو يتراعى في سنة ١٩١٣ عن شركة «هليوبوليس» ضد الحكومة المصرية في الاستئناف أمام المحكمة المختلطة بالأسكندرية

يعرض القضية مرة في استهلال الدفاع وفي دقيقة... ومرة أخرى في طول ما يتراعى! يبدأ في هدوء كأنه طائر لم يتم تحليقه، حتى إذا استوى في آفاقه راح يصنع كل شيء في أجواز الفضاء. لا يقسم المرافعة تسميها التقليديين: العرض والمناقشة، بل يسوق الوقائع ويجادل فيها معاً، حتى إذا انتهى من السرد كانت القضية قد انتهت، وسقطت أدلة الخصم من نفسها.

ولقد يستبقى للخاتمة وقائع القاهرة، تتحرك في النهاية، كالقلاع، تقذف أبراجها أقوى ما أعده من قانون وجميع، وكان هذه الوقائع الفاصلة في النزاع، المواقع الفاصلة في القتال فإذا وقع الهجوم على عظيم، أو جهة ذات خطر، تضافرت بلاغته وجسارته في التحدى، ويتفجر من معينه يتبوع من المعاني القوية حيث يحسب الناس أن لا معاني هنالك وتواتيه العبارات، وتسمفه التصويرات، وينطق الأرقام الصامتة بالمعاني الصادقة، كأنما عناه «شارل شنى» حين قال عن «باربو»: كانت الأرقام تتسم بين شفتيه، وكشوف الحسابات تحمل معاني كالشمر لا تحملها إلا بين يديه..!

لا يخضع لحظة خصمه، وإنما يفرض خطته عليه، وعلى المحكمة، فيترافع على الوجه الذى يراه، دون أن يقف من الخصم موقف التحديد لأقواله، ولا التردد لمجبه بعرضها، بل هو ينسأها لتنى، فإذا اضطر إلى مناقشتها ناقشها عرضاً لا عمداً، كيلا يعيد إليها الحياة. ولئن كان المحامى النابه هو الذى يتسأله عما يقوله لحساب خصمه، لو كان محامياً عنه، ليعد دفاعه على أساس دفاع الخصم، إن هذه لم تكن قاعدته، فإنه يغفل دفاع الخصم إذا قاله ويتفاضل عما قد يقوله إذا استطاع.

وفي الحالات القليلة التى يرد فيها على الخصم، تراه في رده كمرافعه يستفتح بصعاب الأمور، ويدل بأقوى الحجج، ثم يتركها قليلاً ليسرد مسألة ثانوية، ثم يعود إليها، ثم يتركها

لمسألة أخرى، ليست من الصميم لكنها جدية بأن تقال، ثم يرجع إلى الأصل وهكذا ودواليك، حتى إذا انتهى كانت الأصول والفروع قد عرضت ونوقشت، فإذا القضية كل لا يتجزأ وإذا هو قال كل شيء اتساعه حرته في الإدلاء بما يشاء وقوته في إسقاط كثير من العرَض أو من البهرج.

الاختصار ديدنه، إذا كتب كتاباً فكتوقيعات الخلفاء في إيجازه، وإذا ترفع تحمل المسئولية فحذف ما يحذف؛ الجناية العادية، كالقتل والسطو والخطف وأمتالها، مقياسها العادى ٦٠ دقيقة! وكم في هذه الدقائق القصار، من أفكار وأخبار، يسردها ذلك اللسان السريع كالقطار، يطوى في لحظات ما يطويه غيره في ساعات...

ولقد طالما اقترن إسراع المحامى بإحساس القاضى أنه يحرص على وقت المحكمة. ذهب إلى «بني سويف» يوماً ليعود بمأمور قسم متهم بالقتل برىء بعد مرافعة دامت ٤٠ دقيقة لكنه في القضايا الاستثنائية، لا يعترف بالساعات ولا بالأيام. لقد ترفع في قضية نزاهة الحكم أياماً متوالية في كل يوم أربع ساعات وكان في الثامنة والسبعين! وكان الأخير من بضعة عشر من المترافعين فلم يطرُق باباً طرقيه؛ ولم يترك شيئاً تركوه... وجمهور المحامين يستمعون المحامى الكبير ينظر النظرة الشاملة، إذ يبصر بقضيته كما يبصر بالمدينة الناظر إليها من الطائرة، يصدر حكمه من سماء النبوغ ونفاذ البصيرة. أما الإلحاح في الإثبات فمستكل، ومضلل، ولا يضيع الحق كالاتفات عن صميمه إلى تفاصيله، أو كما يقولون في الفرنسية: «ربما لم يثبت شيئاً من أراد التزيد في الإثبات».

وأما التفاصيل فما أكثر احتفاله بها إبان دراسته، مع أنه أكبر مضيق لها وهو يترفع، والتفاصيل كالفوى المبعثرة، أو كالعدو المجهول، والصدى المضيق، تبقى سبباً لدعر من يجهلها، ويفيد منها من أحاط بها، ولكم صادف المحامين منها أسباب الكشوف العظمى.

وإذا كان المحامى الحقيقي كما يقولون في فرنسا هو «القدير على تأييد كل دعوى وهدمها عند اللزوم»، فليس كالجدل جهاز لهذا الرجل.

امتاز الهلجوى بقوة الجدل، وهو العدة الأولى للمقل الفقهي، وبه تميز آباء المحاماة في مصر، أن كانت الدراسة الشرعية مصدر ثقافتهم، وهى تقوم على التأصيل والتفريع والقياس أى على المنطق - وآية ذلك الزعيم سعد زغلول خريج الأزهر العظيم ثم المرسوم «المسئى بك» الذى بدأت على يديه سيطرة الشريعة في عالم المحاماة، ومكتبته الفقهية تزددان بها دار الكتب المصرية<sup>(١)</sup>.

(١) أول طبعة من كتاب الأم للشافعى بمصر طبعها ونشرها المسئى بك. وفى «الأم» رسالة الشافعى التى تحوى أصول النتج العلمى المعاصر.



كان الهلباوى يعرف من تقاليد المحاماة أن خير ما تهاجم به دعوى الخصم أن يدور المحامى حول النقطة القوية أو يحاصرها، لكنه كان رجل مواجهة ليست من أسلوبه المداورة ولا المحاصرة، بل يجابه بالهجوم، أو يواجه بالسخرية، فإذا رأى جانباً من المتعة فى مداعبة الخصم، لم يجرم المحكمة من دعايته، وكم كان له فى ذلك من إبداع وإمتاع أو يأخذ فى إثارة الشكوك، وياله من مشكك! سخرته حجج، وشكوكه حجج، وروايته حجج، وينساب فى أمان واطمئنان خالفاً على دعواه مسوح الجبد والوقار وفيوضاً من عظام الأفكار، يرفع بها مستوى دعواه إلى مستواه.

ففى كل من قضاياها معنى من المعاني يسمو على الأشخاص والأشياء، كأن لم يكن شخص الموكل أو المتهم، هو الذى يصدر فى شأنه الحكم.



كانت قضية «الوردانى» محكمة لمحكمة محكمة دنشواى، وللشكاة من مد امتياز القناة، وقسوة قانون المطبوعات واغتصاب حقنا فى السودان. وفى قضية «أحمد حلمى» كانت حرية الكتابة ضد السلطة وحرية المحاماة المقدسة. وفى قضيتى «على يوسف» و«المنشاوى» كان وراهما ما وراهما (الخدوي والإنجليز). وفى قضية «سعد ضد إسماعيل أباطه باشا»، كان فى القضية سعد لكن الخديو كان ظهير ذلك الباشا.

وفى قضايا «السياسة»، لم يكن يدافع عن الدكتور هيكل، ولا الدكتور طه حسين، وإنما كان يدافع بحق النقد العظيم! وفى قضايا المحامين كانت قبلته هى المحاماة. وفى قضايا المرأة كانت مبادئ قاسم أمين منتهى غاياته. وفى قضية «السرदार» كان يكافح الاحتلال البريطانى. وفى قضية «العنابر» وقضية «الخطابات» وقضية «نزاهة الحكم» كان يهاجم انقلاب الملك سنة ١٩٣٠ على الدستور.



فإذا استطرنا فاستقرنا القضايا العادية نفسها، بدأ لنا وراء ذلك الطراز بعد شأوه، وجلال غاياته، ومقدار ما يحمل المحامى العظيم من تبعات، وكيف كان كفاح الهلباوى فى قضاياها كفاح المؤمنين الأولين يدركون ما أوجب عليهم القدر من واجبات، منذ قضى بنهوض هذا البلد على أيديهم.

من أجل ذلك سار من قضية كبرى إلى قضية كبرى، يجود فكره دائماً بالجديد والفرير، ويخرج عن العارج المطروقة، إلى الطرائق غير المطروقة، يسمع القضاء أشياء كأنما يخلقها من

لا أشياء، كفسلفة التشريع ورأى الشريعة في الموضوع. وقواعد الخلق، وعلان الإجراءات، وفساد أسلوب القاضي، وتحيز المحقق، ونقص إنسانيته، ومخالفة دعوى الخصم للبداهة أو لأصول المنطق، أو انخداع الهيئة الاجتماعية، أو مخالفة التهمة للتقدم الاجتماعي.

بل إنه ليوازن يوماً بين الله والقضاة! وبين النبي موسى والمتهم!

كل أولئك وغير أولئك من المقالات الكبار ينقض بها على الخصم فتأخذ عليه المفاجأة سالك الفكر فلا يرد، وتسحر أبواب القضاة بما فيها من جدة وروعة وإقناع.

ففي «قضية السردار» يتحدى القتل السياسي الوارد من أوروبا، كما ترد الأمراض الخبيثة «الزمرى» ويتقدم بفكرة الدية التي تعفى شرعاً من توقيع عقوبة القتل، لأننا دفعنا الدية ألف مرة يوم ابتلع الأسد البريطاني منا نصف وادى النيل.. ونصف مليوناً من أجل نفس السردار! وأي ظروف مخففة تلك، في مقتل ضابط وهب حياته لبلادنا منذ اليوم الأول لتكسب بلادنا.. كما كسبت انجلترا في ذلك الحادث - مالا وبلداناً!!

وفي قضية الورداني يغدى المتهم بذاته، بل يعده بعدل الله إذا فاته عدل القضاة!! ويصور اللوحة الخالدة للمحامين في هيكل العدالة مسربلين بالسواد كالأحبار.

وفي «قضية نزاهة الحكم» يواجه رد حفي محمود باشا لرئيس المحكمة فإذا في الرد كرامة للراء وللردود معاً بالموازنة الرائعة التي عقدها بين «حفي» و«موسى عليه السلام» وبين رئيس المستشارين، واه... جل شأن الله! فشرف حفي بهذه الموازنة في حين روع القضاة. عندما رد «حفي» رئيس محكمة جنابات مصر لشبهة عرضت له فرفض الرد، وأخذ الدفاع عن الخصم بعيره أن رده رفض، وأنه - وقد كان متهماً بالقذف - يقذف حتى في القضاة. قال: «... فلما عرضت له الشبهة في قاضيه، لم ينخلع فؤاده فرقاً، بل أقدم على أن يطلب الحقيقة عارية، والعدالة مجردة، ليطمئن قلبه وقديماً، وفي سبيل الاطمئنان، قال موسى:

«رب أرنى أنظر إليك، قال لن تراني، ولكن انظر إلى الجبل، فإن استقر مكانه فسوف تراني، فلما تجل ربه للجبل جعله دكا، وخر موسى صعقا، فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين».

فالاطمئنان الذي نشده موسى وظفر به هو الاطمئنان الذي نشده «حفي» وظفر به، والذي حدث من «حفي» حدث من إنسان أسمى منه ألف مرة، وبالنسبة لمن هو أسمى من سعادة المستشار لا مرة، ولا مليون مرة، ولكن بمقدار الفرق بين الإنسان وخالق الإنسان...!!»  
وفي قضية سرعية خطيرة، أمل مذكرة كبيرة على شاطئ النيل في «روض الفرج» في مشغل الاتحاد النسائي الذي تملكه السيدة هدى شعراوي، ووقفها محامون أربعة، فيهم نقيبان، ومحام

أكبر من التقيين، هاجم فيها القاضى الشرعى مهاجمة لم يقع مثلها في تاريخ القضاء، فلم يقف عند التصدى لكفائاته أو صدق مقولاته. وليقرأ القارئ ما كتبه عنه:

«ومن الصعب أن يدخل القاضى نفسه في زمرة الشهود... والذين لا يعرفون لأنفسهم هذه المكائنة ويباشرون في القضايا... أعمال الشهود إنما يعرضون ذاتهم إلى ما يتعرض له الشهود والخبراء وكل ما على الخصم الذى يطعن أن يقول. أنا أقدم القاضى «...» كقاض، وأطعن عليه من الناحية الأخرى التى يعمل فيها عمل الشاهد أو الحبير إلى حد الطعن على كفاءته، بل وعلى نزاهته إن مست الحاجة...».

بل كتب أيضاً: «أليس عجباً أن رجال القضاء وهم أقدر وأدرى الناس بما يعرض من العقد في كشف الحقائق المتنازع عليها بين أيديهم، نجد أحدهم سهل التصديق، قريب الإيمان، في مسألة لا تزال موضع الخلاف بين أهل الفن في مشارق الأرض ومقارها، ومن عجائب الصدق أن هذا اليقين - وقلها وجد له مثل - جاء في مصلحة المدعية ودليله عند القاضى فوق ما ذهب إليه في مذكرتها!».

بل قال: «... وقد يكون من غرائب الصدق أن جميع التحقيقات التى جرت في هذه القضية مدة الثلاث سنوات، وكلها كانت علنية وبالطريق القانونى وجاءت ضد مصلحة المدعية ولم يقض على أثرها للمدعى عليه.»

أما الذى جاء لمصلحتها فهو العمل الذى جرى بطريقة خفية وعلى غير علم من المدعى عليه، وهو الذى بنى عليه القاضى الحكم لمصلحة المدعية...».

وقد كان ما أراد أن يكون.. فأبطل الحكم الذى أنسخه الهلباوى بهذه الجراح.

وفي قضية النبيلة الدائنة ضد الوزير المفوض المدين (إ. ر.) يتحداها بأدق أسرارها كمدينة، ويطيّل الكلام عن الحرب العظمى الأولى ليستخرج منها حججاً لوكل كان خصماً لإنجلترا، وإذا القضية، وهى قضية مدنية تضحى قضية دولية، يظفر فيها موكله بمطف القضاء. وفي قضية حجر بالجلس الحسى يتحدى الباشا طالب الحجر للسفه بسفه هو، ثم ينشب فيه برائنه فيلتمس من المجلس أن يسمح له «بتلقيب الخصم باللقب الذى لا يزال يعشقه (مدير القليوبية سابقاً) الذى قلنا له أمام الجلسة... إنه غريب الأطوار في تصرفاته المالية، وضرربنا لذلك مثلاً أنه أنفق على مسترى الخيول آلاًفاً مؤلفة من الجنهيات، حتى يقال إنه اقتنى - من عهد خروجه من السجن - نحو الستمائة فرس وحصان، ويقال إن كل إيراده لا يفي بخدمة وعلف هذه الدواب.»

قال له سعادة رئيس المجلس... هل عندك هذا العدد من الخيول ! أجاب عندي خيول ولكنها هن مالى ولركوبى...».

ويتحدث عن موكلته بقوله: «قالوا إنها تزوجت وهى فى سن الستين. سلوا أيها الأخصام شريككم فى الدعوى... باشا... مدير القليوبية سابقاً ينبتكم عن عدد ما تزوج وما طلق. وسلوه فى أى سن تزوج هذه المرة الأخيرة بأرملة... باشا. ثم لا تنسوا أن هذه السيدة التى تزوج بها... لا تقل سناً ولا ثروة عن زوجها المرحوم... باشا، فهل يستطيع أحد أن يعيها لذلك أو يطلب الحجر عليها!

يقولون إن خطر الزواج يتضاعف لأنه كان بالأمر فاضل باشا... والحقيقة بعيدة عما يقولون»، فلنلاحظ تكاثر العيوب التى يستند بها إلى الباشا - ولكن بتسليم الباشا - وثمة أمور شخصية جداً صيرها حججاً قضائية.

ويستطرد فى مستواه الفكرى والبياني: يدلى بالقول البديع، تعلقى إليه صغوك فإذا به يشفمه بما هو أبداع، وتهبرك الروعة وتسمع... فإذا به يسوق ما هو أروع... بهدييات كأنها الاختراعات، تذهل سامعيه ببسرها وغزارتها يسراً وغزارة ليسا مما تعارفه الجيل من مألوف ناسه.

وهو أقوى ما تراه، حين يكون فى مستواه، فى البحار العالية، حيث يتطلع اليمّ صفار الربانة. فى هذه المواقف وأشبابها كان الهلباوى يأتي بالخوارق، ويحس أنه بلغ الأوج، فيحطم كل قيد، ويتور ويتمرد، ويرغى ويزيد، فنسمع كلاماً من سورة الجن ومن سحر السحرة، ومن الإلهام الملائكى ومن علوم العرب، وعلوم الغرب، بالعربية الفصحى والعامية والدارجة، أو كما قال أستاذ من معاصريه<sup>(١)</sup>:

«.. يوحوح ويولول ويبكى وقد يبكى بعد ما يضحك، ويضحك بعد ما يبكى».

هنالك يشعل عود الثقاب ليستنعر المستشارون ما يحيط بالقضية من ظلمات فى قضية فليبيس مثلها حمل «ديوجين» مصباحه... باحثاً عن الرجل... ويصيح فى قضية ملكية بيته ضد الملك صيحات ترتج لها جدر المحكمة لأنه تعود النصفة فى المحكمة وهناك يقول له الرئيس الإنجليزى «دلبر وغلو» فى قضية الوردانى إنك تحرض على الجريمة! فيصيح الهلباوى فى وجهه: «إبنى أمنعك من أن تقاطعنى».

ويتقدم بفصيح الإنجليز للسودان فى مقتل السردار الإنجليزى - حاكم السودان - باعتباره ظرفاً مخففاً مع أن «المستر كرشو» عضو اليمين فى المحكمة، وترافع عن أحمد حلمى ضد الخديو ليخسر الهلباوى كل شيء له عند الخديو وترافع لبييرى المأمور ولو أثبت أنه كان «عبد المأمور»، على الرغم من موكلية!

ويقف لترافع عن الأستاذ عبد العزيز فهمي، فلا يتكلم، فيدعوه الرئيس للكلام فلا يتكلم.

(١) الأستاذ عزيز بك خانكى فى مقدمة كتاب أشهر القضايا المصرية للأستاذ محمود كامل.

ثم يقول إن لسانه قد انعقد لأول مرة في حياته، لأنه يتراقع ضد قاض أمام قضاة، ثم يتلو عبارات شكوى القاضى «ويقذف بها إلى الثرى، لأنها عبارات «عرض حالى»». ١ حتى إذا انتهى قال له الأستاذ المحامى: ذلك أجد أيام حياقي، ولو توج بجهودك بتشطب اسمى... ١  
في هذه الوقفات كان المهلباوى يصدر عن فكرة عالية هي التي يصدر عنها أبطال السيف والبيان والمحاماة، وهي أنه عندما يلجأ إليه الضعيف، ولو كان خصمه، فقد أضحي في حماه...  
وفى سبيله يبذل كل شيء... ولو دمه... فهذه هي المحاماة.



في سنة ١٩٢٦ صوره الأستاذ عبد العزيز البشرى حين صور هو وحافظ إبراهيم في صحيفة السياسة الأسبوعية «في المرأة»، أبرز شخصيات العصر، فبدا بصورة الرئيس (سعد) وثنيا بزيور - وكرشه جذابا للكاريكاتير، فعدلى، فثروت رؤساء الوزارات الأحياء ثم أتبعاهم المهلباوى - قال البشرى عنه فيما قال:

«... شيخ يتزاحف على السبعين، إن لم يكن قد اقتحمها فعلا... عاش مدى عمره، يجه ناس أشد الحب، ويبغضه ناس أشد البغض إلا أن هؤلاء وهؤلاء لا يسعهم جميعاً، إلا التسليم بأنه رجل عبقرى...»

رأيتُه يخُطبُ الناسَ عصرَ يومِ قدمَ في صباحه من أعلى الصعيد، والمهلباوى إذا خُطبَ خطبَ بكلمة: بلسانه وبقلبه، وبخاعه وبعبصه، وبرأسه، وبيديه، وبرجليه أيضاً، وله صياح يقد أصفق الحناجر، ثم تدلى عن المثبر بعد أربع ساعات كاهلات في كل هذا البلاء، وهو أشد وأفنى من أكثر من سمعوه إن لم يكن أفنى ممن سمعوه جميعاً...

محم أتمى محام، وخطيب أى خطيب لقد يقف في الجمهرة والناس أكثرهم على غير رأيه فيما يقول فيه، فما يزال يدور على مواطن إحساسهم يحبسها من ههنا ومن ههنا في رشاقة وخفة قول، ولطف شاهد، وبراعة نكتة. حتى إذا أنس من الأذان تطامناً من جحاح واسترخاء بعد عصيان. هجم منها بكلمة على النفوس، فظل يهزها هزاً ويرجها رجاً. فما الفعل إذا هدر، ولا اللبث إذا زار، ولا البحر إذا زخر، بأشد صولة على الأسماع من المهلباوى يتدفق في الكلام، فما يروعك من هذه الجماهير الواجبة إلا أن تراها برغمها قد أرسلت حناجرها بالهتاف، وبعثت أكفها بالتصفيق!

والمهلباوى خطيباً يشتري هوى سامعيه بأى ثمن - فهو يجرد وهزل، ويشب ويحجل، ويضحك ويبكى، ويعلو ويسف، ويثقل ويخف، ويكتف ويشف، وينظم الدرر، ثم يرمى بالشرر، وبيننا تراه في وداعة العصفور، إذا به في شراسة النمر. كذلك يتشكل هذا الشيخ في خطبه، ويتلون لكل مواقع الكلام...



(نورة في رجل)

الملاوي في صورة مشهورة رسمها «ستتيز» سنة ١٩٢٦  
في صحيفة السياسة الاسبوعية

وإذا كان الهلباوى خطيباً عظيماً فهو ممثل أعظم...»



فإذا كان وحده إلى جوار موكله في القضايا التي يفرق منها سواء حمل العبه في نبالة، وقهولة، ووضع بين يدي موكله مواهب لا تعادلها الدنيا...

ولقد أراد ذلك مراراً فتم له، ولعل أول ذلك كان يوم اشترط للحضور عن الأمير سيف الدين أن يكون وحده، ليحمل على عاتقه مسئولية الدفاع ضد الأمير أحمد فؤاد (الملك فؤاد) في ظروف كان غيره حرياً أن يستكثر من الزملاء، ليكون لهم كفل من تبعاته التي ظل يعانى آثارها من النظام الملكى طول حياته.

ولئن قيل في العصور الوسطى «إن على المحامى أن يجب قاضيه»، إن الهلباوى كان أكبر الناس في العصور الحديثة حباً لقاضيه، وكان قاضيه أكثر الناس حباً لمحاميه تلك حياته جميعاً وهو المحامى الاستثنائى، وهذه قضاياه الاستثنائية كم خاصم فيها من أمة، أو حكومة، أو حزب، بل محكمة، ومع ذلك لا نعرف له معركة واحدة مع القضاة! ولقد يكون أمر النيابة فرطاً واهتماماً شططاً، ومع ذلك فوكيل النيابة هو: البك النائب... ولقد يتبع لتلاميذه ولاية القضاء، فإذا ترفع أمامهم قال: مولائى. أو ... يا سعادة الرئيس...!

كل أولئك عن سليقة مطبوعة، لا طريقة مصنوعة، يفهم بها القضاة إجلال هذا الرجل الجليل للقضاء.

لا يقطع الزملاء، فالمقاطعات إزراء بساحة القضاء، بل هو يلقي السمع وكأنه لا يسمع، فإذا شقت عليه أذنوبة أو أغلوطة تشابتكت أطراف أنامله، يداعب بعضها البعض في حالة عصبية ألغها عارفوه. وقدماً كان «لاشو» يستمع إلى التلخيص، أو إلى الاتهام، ورأسه بين يديه كأنه ينام، أو كما روى الزعيم «جامبنا» «يمد أذنه في سكون وفي يده حرارة الحمى، يرى قلباً، وهو في الواقع يتلقى ضربات الحصم في صدره، ليردها إليه وقد ازدادت بإضافات العبقرية».

فإذا أثيرت مسألة من مسائل القانون، لم يقل «كمارشال هول» لمساعدته، «أنتى بالك: هنا مسألة قانونية...» أو «هنا بعض الفقه...» ليتراجع فيها مساعده! بل هو يتكلم في القانون عن هدى وعلم بالأصول الفقهية، أو بما زوده به مساعده، فيفاجئ معارضيه بما لم يتوقعوه.

كان يعلم أن المرافعة لا تنسج إلا لعرض الأصول، وحاصل الدراسات، وتطبيقها على الوقائع، وأن القاضى مع لفته على حكم مماثل أو نص فاصل، لا يطبق البحوث، ولا الاستعراض الطويل للنصوص، وأن الفقه هو الفهم والهضم، لأنه كما يقول رجال الشرع «نور يضعه الله في القلب» وأن المحامى الفقيه يعمل عملياً، تكييف الواقعة، وتكييف الحقيقة

الفانونية مع الواقعة، وكلما تمكن منها كان أكثر اقتناعاً وإقناعاً، فلا يستطرد في التفصيل، إلا الذين لا يستطيعون التأصيل ليلقوا على سامعيهم نعمة تحصيل الحقيقة، إذ لا يستطيعون تحصيلها لأنفسهم ليعرضوها عليهم.

لقد سافر يتراعى في قضية محفوظ باشا، ومعه مساعده وحقيبتان من المراجع فلم يفتحها وإن كان عرض جملة ما في الكتب.

كان ذلك أسلوب رئيس جمهورية فرنسا «بوانكاريه» في قضية «جونكور»، وهي تتعلق بمبادئ الوصية، وفي قضية «مليران» رئيس جمهورية فرنسا من بعد بوانكاريه وهي تتعلق بما سماه إجارة أشخاص وبملاقة رئيس الجمهورية بالجمهورية وفي قضية «الكوميدى فرانسيز» وهي تتعلق بمسئولية المتلين عن ترك العمل.

وكان ذلك وما يزال أسلوب المحامين الفحول، فيها قرأ الناس لهم، أو سمعوا، من عهد «والدك روسو»، و«باربو»، و«بتولو» و«دى بوى»، و«لاهورى»، و«هنرى روبير»، وسبقي ذلك الشأن أبداً.

كان الهلباوى يفوق جهاذة القانون في البيان، وفي الأصول الشرعية، وإن ساواهم في علوم الفقه، فإذا هو أسأل المسألة صارت من قوة الجدل، كلاً ما سائفاً في فمه، وحديثاً عذباً في أسماع القضاة، تزييل أمامه السوايق، والمسلمات، وكفايات المحامين ذوى الكفايات، ممن ظفروا بأرفع الشهادات العلمية في مصر وفرنسا؛ وهذا هو الذى أجرى على لسان نقيب المحامين في المجلس التشريعى الأعلى حين تكلم في سنة ١٩٤٦ عن زاولوا مهنة الهندسة قبل صدور القانون معلنا أن «حكهم حكم المحامين الذين أدركهم قانون المحاماة، وهم غير حاصلين على ليسانس الحقوق. فقد أعفاهم القانون من شرط الحصول على الليسانس مكتفياً بما كسبوا من علم وبران، ونحن نعلم أن خيرة المحامين كانت من بين هؤلاء، كالمرحوم الهلباوى بك وغيره من أعلام المحاماة»<sup>(١)</sup>...

تراجع يوماً في قضية أب لم يسلم ولده لأم محكوم لها بحضانته، فظفر ببراهته من محكمة الاستئناف، وطعنت النيابة بالنقض في الحكم، فرفض الطعن وأبدت المحكمة العليا رغبتها في تعديل تشريعى، فصدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢ بإضافة المادة ٢٥٣ مكررة لقانون سنة ١٩٠٤

وهذه تحية نقيب، ورئيس للمجلس التشريعى الأعلى، وزعيم فيه للمعارضة التى طالما خالفها الهلباوى وخالفته<sup>(٢)</sup>، حياه فيها المجلس بقسميه، معارضين ومؤيدين، حين نهض عبدالسلام

(١) الاستاذ النقيب عبد الحميد عبد الحق، في جلسة مجلس الشيوخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٦.

(٢) الاستاذ النقيب محمود بسوى في جلسة مجلس الشيوخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٠.



عبد الغفار بك - من مؤيدي الحكومة - في صدد مناقشة حرية الصحافة بشيخ بذكرى زعماء الحرية المصرية فقال: «ولا يخفى على حضراتكم أن للصحافة المصرية ماضياً معروفاً في الجهاد الشريف، ومنذ سنة ١٩٠٨ وأنا أقرأ للمغفور له مصطفى باشا كامل، والشيخ على يوسف باشا، ولسعادة أحمد لطفى السيد باشا، ولحضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك وغيرهم. إذ كان هؤلاء جميعاً أتر خالد في تربية النثر. يجب أن نجد في مجلس الشيوخ الموقر». فنهض الأستاذ محمود بسيونى يقول: «أرجو ألا ينسى حضرة الشيخ المحترم أنه في سنة ١٨٧٨ قبض على الأستاذ المحترم إبراهيم الهلباوى بك المحامى لأنه كان يخدم حرية الرأي ويعجدها بالخطابة والكتابة في الصحف».



فلقد كان أسلوب الهلباوى هو الهلباوى الرجل: مزيجاً من القوى، فيه من السيطرة والاندفاع والمباغنة، أقدار متفاوتة، وفيه من الرفعة الذاتية والسعوى البلاغى مالا يشابه له إلا لدى الفحول، وفيه من البساطة الدارجة ما يتبدل إلى الطبقات الدنيا... فيه من تصورات الفرنجة، وفيه من تعبيرات الأزهر... يسبح سبحانه العليا فوق سحائب الفكر والبيان ويبسط هيوطه الممتع إلى عبارات أولاد البلدا.

فها أصدق كلمة «بوفون» فيه «الأسلوب هو الرجل»

إن الذين سمعوه في قاعة الجنايات بمصر، يدافع عن السيدة | . أ ضد الضابط | . ن، والنهاية العمومية ليذكرون يوماً عظيماً في تاريخ المحاماة...!

لقد سعدوا في ليلة من ليالى سنة ١٩٢٩ بمرافعة كأنهم ما يزالون يستمعون إليها لكأنما اتخذت البسالة والبلاغة شكلاً إنسانياً من لحم ودم، ولسان رجل يتكلم، تسعفه حنجرة رنانة كأعظم آلات النغم.!

كانت الآلة والماسات تتلأأ كالكراكب، على صدور الكواعب، في مقاعد المحكمة وفي السماء، تلوها أنفاسهن وتبهط، إشفاقاً على المتهمه. فتجلى جلاله...

كان الدفاع عن المجنى عليه يعيب عليها سفرها إلى السنبلوين ليلة قرانه، ورماها بأن رحلتها كانت للاعتداء عليه هنالك، قبل أن تعتدى عليه بالقاهرة، فلما فرغ الهلباوى من تفنيد ذلك الدفاع ذبل الكلام بقوله «... ذهبنا إلى السنبلوين، مع النيبيلة الجليلة (عين الحياة...) لا لنفسد عليكم مباهج العرس وأضواء المهرجان، ولكن لنرى كيف يصبح الحلم حقيقة... ونسكب الدموع إلى جوار الشموع المضيئة»!

وفي أواخر سنة ١٩٣٠، وقف يخطب في نادى الأحرار الدستوريين ضد رئيس وزارة في الحكم، فترددت في خطبته نكات لاذعة، على رقصة «التانجو» في الأضواء الحمراء...!

وبينا يعبر بهذه العبارات البارعة، تسمعه في اجتماع للأحرار الدستوريين سنة ١٩٢٥ يقول مندداً برحلة رحلها رئيس وزراء مصر، «بقا يا باشا نسيت أيام ماكنت تاكل في الشلية». ولعل ذلك التنقل الفكري والبياني هو الذي عناه أحد الزملاء عند ما قال<sup>(١)</sup>: «وهل يجب إقصاء العامية عن المرافعات؟ المسألة، شائكة حقاً وإنه ليكيفك أن تسمع واحدًا من شيوخ مدارنا المقاول لكي تأخذك الحيرة ويستعصى عليك الحكم.

أينما لم ير «الهلباوى» في أحد مواقفه الرائعة، إنه يتكلم الفصحى فيزرى بفقهاء اللغة، ولكن الرجل محام بطبعه وسليقته، فهو يعرف أن العربية الصحيحة ما تزال إلى اليوم لغة صنعة وأنها ما تزال تجهد المخاطب والمخاطب معاً، والإجهد إذا طال انتهى إلى الملل والسآمة. لهذا تراه وقد فرغ من التحليق في سماء البيان، وانتهى من قرع الأسماع في نقطة معينة بخطاب فخم، داوى الألفاظ، رنان العبارة، تراه بعد هذا وقد هبط من جوه الأعلى إلى سهل موطأ من كلام عامى يروى به لطيفة من لطائف السائفة أو يصوغ فيه ملحمة من ملحمة العذبة البارعة، أو يبرى منه سهبا من السخر الفتاك ينفذ به إلى مقاتل الخصم»

بلى. بلى. أى لوحة يرسمها الهلبارى للدموع، إذ تنسكب إلى جوار الشموع، وللشموع وهى الأخرى تسكب الدموع.. وهى تحترق..! بل للفتاة الوضيئة، كالشمعة المضيئة، تذيب نفسها من تباريح لظاها..!

تلك تصورات عبقرى من عباقرة الرومانسية كفكتور هيجو لاتعبيرات محام مصرى، أزهرى.

ولئن كانت المحاماة قد أسهمت في إحياء اللغة العربية بما أذاعته من الفصاحة القضائية في أقطار الديار، إن نصيب الهلبارى من ذلك ليتعادل مع منزلته في المحاماة.

\* \* \*

كانت السخرية من القبح طبعاً فيه، فكان تعبيره عنها جد طبيعى! ينقض بها على خصومه انقضاض الحرب الخاطفة، فتذللهم ضحكات الجمهور وابتسامات القضاة، ويرون الدنيا كلها تضحك منهم، ويرى القاضى أن الدنيا كلها مع الهلبارى.

وتنداح موجه الانشراح والفرح على كل الأسارير في القاعة، إلا أسارير مصدر المرح، يبقى في وقاره ولا يبتسم!

أما نكاته فكانت كحياته، أخلاطاً شتى؛ من أوروبى إلى أزهرى، ومن نكات الشيخ إلى نكات الفتى العصرى، ومن روايات في السياسة إلى حكايات في التاريخ، إلى نوادر في طباع أمم الغرب، والشرق من جنوب ومن شمال.

(١) الأستاذ زكى عربى في الكتاب النهى للمحاكم الأهلية.

وكانت السخرية من المتجبرين مفروضة في بيانه - ومن أجله كان الناس يهرعون لسماعه في قضايا بعينها لوجود خصوم بعينهم.

رأى في صدر شبابه عظيمًا يصعد سلم محكمة الاستئناف ويصدف عنه.. فحث إليه المخطئ يقول: «إنك لن تخمق الأرض ولن تبلغ الجبال طولاً» فانحنى الباشا يعتذر.

وفي ذات يوم سيق المأمور م . ط . بك إلى محكمة الجنح بالمحلة الكبرى متها بتعذيب الأهالي لأسباب سياسية، فلم يأله رئيس الجلسة إرهاقًا، وعرض للمتهم في إبان شهادة الشهود ما جعله يبتسم، فصاح فيه الرئيس «بتبتسم»!! وكأنا بهت الذي ابتسم، لكن الرئيس بهت أكثر عندما قال له الهلباوى فى هدوه «لا يساعد الرئيس.. ده مش بيتبسم ده بيتنفس!!».

فانسرحت صدور الجمهور، مع أنه كان ضد المتهم، لكنه كان يحس ضغط القاضى على أنفاس المأمور، وتذكر القاضى أن الجمهور هنالك، وأن الهلباوى يقف إلى جوار المتهم.

سأله رئيس الجلسة في إحدى جلسات المجلس الملى الأعلى في أثناء إحدى مرافعاته «هل لك في كوب ماء قال «شكراً.. فالأستاذ.. س، ن. محامى المخصم) هوالى نشف ريقه».

وفي قضية م . باشا تنكب رئيس النيابة المادة كل التنكب وانتفخت أوداجه صلفا وعتوا، وجانبه التوفيق في ختام مرافعته وهو يحاول التنكيت أو التبيكيت بالمثل العامي، «خير الشبة بيان على الضبة» وكثرت الباءات في أشداه الفلاظ مع اجتماع ظرفي التشديد والتكرار، فساه نطقًا وانحط على كرسيه مضطربًا. فتشبه الهلباوى بقوله «ياحلاوة.. ياحلاوة.. زدنا زادك اقه.. فانفجرت القاعة ضاحكة كالتذيق، حتى رئيس الجلسة لم يكتم انشراحه!!

وزهدت بدءًا تلك الساعات التي أنفقتها النيابة في الكلام. وبدأ الهلباوى مرافعته بعد هذه الحركة التي تسبق الهجوم، وتسمى في الفن الحربي «حركة التنعيم».

وإذا أخذ الهلباوى يتساءل خال سامعوه أن ثمة أشياء يريد أن يفضحها دون أن يشرحها، ليفيد شيئًا لموكله دون أن يكشف خطايا آخرين، فيكسب نقة السامعين كرجل رفيع لا يستغل متاعب المنكودين.

والتساؤل والتنكيت ضربان من ضروب التنوع في أسلوبه، وليس كالتنوع مشوق للآذان والأذنان، في حلقات الفصاحة. أما الأسلوب الذي لا يتغير، فهو أشكال بوسيقى الجنائز أو بالغان الكبرى.. وكان صاحبه يزحف على قضبان ممدودة.

وكانت موافقة تهب له تنويماً عجيباً في أصواته، فإذا ثار سمعت الدوى القوى، وإذا تساءل تنهى إلى حسك الهمس، وتكاد تلمس يدك الرنين، ينبعث من أعماق السكون كأنما يتردد بين جدران معبد. وهناك يكبح اندفاعه، ويملك زمام عباراته، فلا ينطلق معها، بل يقفها دون أن

يكبو، أو يسقطه القصور الذاتي - ليس كذلك النقيب (دى مورو جيافرى) عندما انطلق في خاتمة دفاع دام ثلاثة أيام أمام محكمة السين إلى مناجاة مؤثرة، تزايلت أمامها قائلة عشاقها الأحد عشر - موكلته - فقالت «رباه إننى أعترف».

وينتقل الملبارى ذهوبا وجينة، بين الهدوء والزوبعة، والتساؤل والاستنكار، والاستفهام والتعجب، والتثبيت والتبكيث، يعلو صوته ويهبط ويأسر سمع السامع في الموقف الدقيق، ثم يطلقه وقد يتوقف ليستلهم السهء الكلمة المناسبة، فتسعهف كأنها الانفجار المنتظر، ساهم فيها المحامى بقوله، والسامع بانتظاره.. كأن يقول: هذه الس... هذه الس... هذه المذبحة؟. أو يقول هذا الس... هذا الخراب الشامل!

وكانت له توفيقات في «التذليل» كأنما يدق به آخر دقة في مسمار يدقه من زمن طويل، فهو يشرح الفكرة، حتى إذا انتهى منها سكت هنيهة، ثم حصل الفكرة الكبيرة في كلمات قليلة، وهو في الواقع يدقق ليثبت المعنى في أذهان القضاة. مثل ذلك مراغمته عن ك. بك. ف في تهمة تبيد إذ راح يبين أن الدين كان قد سد في ٣ أكتوبر وأن المطالبة لم تقع إلا في ٦ أكتوبر، ثم صمت قليلا وقال في يسر وطلاقة... «و٣ أكتوبر قبل ٦ أكتوبر».

كان أسلوبه أسلوب تعاون بين القائل والسامع في ذلك «العمل» وهذه «الحركة» المسماة بالمرافعة، لكننا كان سامعوه يترافعون معه.

أما وجه القضاة، فما كان أجملها وهي تراه. أرأيت إلى عبد العزيز باشا فهمى، وعبد الرحمن سيد أحمد باشا، ولييب باشا عطية وإترى باشا أبو العز وكامل بك إبراهيم، وبهى الدين بركات باسا، وعبد الهادى الجندى باشا، ومحمود غالب باشا، ومحمد راغب عطية بك ومصطفى حنفى بك، ومحمد نور بك من كبار رؤساء الجلسات الذين كانت تجمل الدنيا به في أعينهم؟ لقد كان «الروتين» القضائى يزول بحضوره، تطلع الأفئدة فيه إلى الرجل الذى كان قوة كبرى في المحكمة، الوحيد الباقي من وضعا بأيديهم الأسس التى تقوم عليها نظم العدالة في أمتنا. وفي ذات يوم ألقى بحديث صحفى عن قضية سياسية تحدث فيها مع النائب العمومى فنحت دائرة محكمة جنابات مصر نفسها بنفسها.



فإذا وقعت الواقعة وقاطعه الحضم فكأنها زلزلة الساعة! هنالك تقدر عيناه الشرر، ويجيش جأشه، ويشير إشارات سريعة ويدفع صدره إلى الأمام وتتعالى هامته إلى السماء فتسمع زجرفة الأسد أو هزيم الرعد، وتراه يضرب المنصة ضربات قوية مطردة، ضربة وراء ضربة تعقبها فترات من التوقف، ثم تتوالى ضربتين ضربتين، ثم تتلاحق الضربات وتتعدد الحركات، وتبلغ المعركة ذروتها.

هنالك تتابع خواطره كأنها وحى مطرد، ويتوالى بريقها في منصة القضاة وفي سناء القاعة كأنها بروق تلاحق، ويخفق قلبك خفقاً دراكاً وترى دهشات جارك، وأضطراب محامي الخصم، واستجابات ناطقة في قسامات القضاة

ويبقى الجميع في نشوة الابداع الذى تجلى فيه، إلا ذلك الذى سفه نفسه، فأخذته الصاعقة بظلمه، لأنه قاطعه.

في سنة ١٩٢٩ وقف يترافع عن المستأنف ضد فقيل قيل بأنه زور على خاله سندا بـ ٧٨٠٠ جنيه وكانت نظرية المستأنف أن المستأنف عليه «أخذ من المورث توقيعاً بإمضائه على بياض على ورقة السند التى كان وضع فوقها المستأنف عليه ورقة أخرى كشهادة بحسن سلوك كان قد لصقها فوق ورقة السند بمادة لزجة ليخفى الورقة البيضاء. بعد أن وضع بخطه التاريخ وكلمة كاتبه التى فوق الإمضاء ليقيد يد المورث عند كتابة إمضائه بالأ ترتفع بقلمه عند كتابة إمضائه حتى لا يشعر المورث بوجود ورقة السند البيضاء.. بحيث أصبحت الورقة السفلى التى عليها الإمضاء والتاريخ هى السند المزور.

وأيد النظرية تقريران شرعيان، وناقضها تقريران آخران، ثم لوحظ أنر في مكان الالتصاق، إذ كان الحبر فيه سائلاً (مفرطش)، فكانت نظرية المستأنف أنه مكان مابقى من آثار المادة اللزجة وكانت نظرية الخصم أنه أثر عرق يده على الورقة.

وإنه ليترافع في حدته وشدته إذا بالمستأنف عليه يصيح أن يده تركت أنرها على الورقة لأن في طبيعتها أن تتضح العرق، وبسطها للمستشارين قائلاً: انظروا إن يدي الآن تسيل بالعرق وتطلع الحاضرون إلى وجوه المستشارين ليروا أثر المفاجأة، لكن المحامي العظيم تجمع كالأسد، ووثب على من قاطعه، بأعلى أصواته وأروع إنسارته، وراح يقول فيما يقول: بتعرق.. أجل... لأنك تعلم أن هذه الجلسات المدنية هى الجلسات التى تسبق جلسات محكمة الجنح.. أجل ولأنك تحس من وقع هذه الكلمات أنى أصبح فى وجهك بصحيفة الاتهام التى ستسمعها غدا.. بل ولأنك تحس بمقدار ما يتضافر عدل السماء مع عدل القضاء.. ولأنها حرارة الفزع الأكبر لاتطفئها بحار الندم. ولأنها.

وبينا هو يستطرد فى هذه الارتجالات الباهرة طرد الأستاذ وهيب بك دوس - وهو مترافع كبير - موكله من الجلسة، فلم يعد الهلباوى يرى غريمه.. وعاد يستأنف المرافعة.

## المرافعة

في سنة ١٩٣٣ سئل المهلباوى<sup>(١)</sup> بك كيف يترافع ، فأجاب: « اعزرنى إذا لاحظت عليك أن هذا السؤال يوجه إلى غيرى لا إلى »  
فلعلنا قد أصبنا فيها أسلفنا من محاولة..

فلندع له عنوان المقال حيث قال: « لا يحضرنى تعريف منطقى يحدد كنه المرافعة وأركانها التى تقوم عليها. وإنما تحددها عندى الصورة المنطبعة فى رأى عنها، تلك الصورة تمثلها بعدسة المنظار التى تكشف كل الدقائق التى تشتمل عليها الصورة.

فالمرافعة تؤدى هذه الوظيفة لدى القاضى، لتكشف له التعاريج والمنحنيات الدقيقة التى يعتمد عليها الخصوم فى تكييف المنازعة وتوجيهها نحو مصلحتهم، والقاضى مهما كان ذكيا فطنا، أو مهما توافر وقته لبحث الخصومة المعروضة عليه فى حاجة لذلك المنظار يساعده على ملاحظة تلك الوقائع، وقد تكون من أهم النقط التى توجه تقديره لمصلحة أحد المتخاصمين فيقضى له، ولولا اكتشافها لقضى للخصم الآخر، ومادام القاضى لا يتصل بأحد المتخاصمين فإن هناك ثقة فى عدم تحيزه.

ولكن غيرة الخصم على التعمق فى درس موضع الخصومة غيرة تدنو من غيرته على عرضه، وهذه الغيرة تتخذ مظهرها فى الاهتمام بمن يسهل له عرض دفاعه ودرس خصومته، وتكاد تدفعه إلى تقديسه. فالمرافعة التى تؤدى هذه الخدمة للخصم وللقاضى - أيا كانت لغتها - هى فخار المحاماة.

أما الأسلوب الذى تؤدى به المرافعة - فهو وإن كان من لوازمها - لا يعد ركنا من أركانها وإنما هو أحد المحسنات اللفظية أو المعنوية.

فى العهد الأول للمحاكم شاهدت محامين عرفوا بالفصاحة فرفعتهم درجات بين المحامين، كما شاهدت مترافعين تعلموا فى الخارج، وكانت بضاعتهم من اللغة العربية قليلة كقاسم بك أمين وحسن باشا عاصم وعلى بك فخرى وعزيز باشا كحيل، وكانت حجتهم تصل إلى صميم الاقتناع فى الغالب بأسرع مما إذا أدليت بلسان أولئك الذين يراعون البدع والبيان.  
فالمرافعة إذن هى البلاغة ولكنها ليست الفصاحة».

(١) كتاب المرافعة للأستاذ حسن الجدوى.

تم يقول:

«أما إعدادى للمرافعة فيبدأ بدراسة أوراق الدعوى ومعلوماتى التى أستقيها من أصحابها ومراجعة مايلزم من النصوص والمراجع وكتابة مذكرات تساعد الذاكرة وقت المرافعة لعرض النقط الخاصة بها. وكثيرا ماتستلزم الدراسة تكرار الاطلاع كما قد تكبر الأوراق ويروى عددها على الآلاف، ولكن مذكراتى لاتعدو الصفحة ولو أن مرافعتى على أساسها قد تستغرق عشر ساعات.

والمحامى وهو يدرس فى مكتبه مضطرا إلى استقبال نوى المصلحة، فى كل وقت، وأنا لايشوش دراسى استقبال الزوار ومقاطعتهم فى أثناء التحضير، ولذلك لأشعر بشيء من التثويش، وأنا أقرأ فى السكة الحديد وفى طريقى إلى محاكم الجهات، ومازلت مرتاحا لهذا النحو رغم التلميح الذى لمح به مرة فى التشريفات عظمة السلطان حسين.

أما استعدادى لها فأشعر أنه نتيجة الدراسة ذاتها وأنا أعتد فيه على ذاكرة أحمد اقه عليها. وإنى عند الدراسة أجد نفسى فى حالة استعداد للمرافعة دون مجهود جديد. وأكون مغررا بالقارئ إذا أديت أنى أحضر برنامجا خاصا تتحدد به مرافعتى.

ويقال لى أنى إذا سئلت «ماذا أقول أو ماذا أبدأ به مرافعتى وماذا أختتم» لأستطيع الجواب فأنا من أول كلمة أبدأ بها أمام القاضى أشعر بأنى مندفع فى تيار ذاكرتى وتحقيق غرضى حسبما تقتضيه الحال، وكثيرا ماشعرت بتحول فى تيار فكرى إلى نقط تصلح لموكل أستنبطها من طريقة الخصم أو ملاحظة المحكمة، وأعظم نعمة أشكر اقه عليها توفيقى فى انتهاز هذه الفرص فى لحظتها ثم فى التعبير عنها والاستفادة منها.

نصيحتى للمترافعين:

إنى وأنا أبدأ نصيحتى للمترافعين بأن يكونوا واسعى الاطلاع، شجعاناً فى إبداء الرأى والمرافعة لايسعنى إلا أن أذكر أن ميزان المترافع وأهليته عندى هو مقدرته على أن يدلى بأدلته ووجوه رأيه دون أن يبعد عن جو الرضاء وحسن إصغاء القاضى ومقدرته، كذلك، على تذليل العقبات التى تعترضه فى هذا السبيل، ولألا يُخشى أن تنتشر سحابة أمام القاضى فتصرف أذنه عن حسن الإصغاء وفى ذلك من الخطر ما لا يخفى. فإذا كان لسان الدفاع عن موكله فهو فى نفس الوقت وسيطه لدى القضاء فيجب ألا يفوته أن يظهر بمظهر الأستاذية، وهو يدلى بالحقائق والمعارف، وأن يكون فى نفس الوقت طالبا حسن السياسة، ومن الواجب عليه أن يجمع بين هذين لا أن يضع بينهما واجبه أو لباخته.

فأنا أنصح المترافعين، بأن يحتفظوا بالاستقلال فى الرأى، وفى تقديم الدفاع دون أن يتقيدوا

برأى يأتيهم من السامعين أمامهم، أو من ورائهم وألا يهتموا بالبحث عن عبارات، أكثر المصلحة فيها تملق الجماهير أو تملق نوى السلطان أو تملق السامع، ولا يتحقق هذا جميعه إلا إذا كان المحامى مستعدا عند قبول الوكالة لأن يلقى وهو يؤدي واجبه من العقبات والأخطار ما يلقى الجندى فى الميدان من طوارئ ومفاجآت.

كما يجب أن يعلموا أن المارك فى الحياة لخدمة الوطن لن تصدق مبادئها أو غايتها إلا إذا عاهد القائم بها الشرف والوطن أن حياته له، وليعلم المترافعون جميعا وخصوصا المحامين أن أسمى مراتب المحاماة وأعلى معانيها، هو أن يقفوا فى جانب مظلوم تحالفت عليه القوى وأن يتحملوا معه شطراً مما يقاسيه، فتلك هى حقيقة المحاماة».



## رُفعت الجلسة

فإذا صدر الحكم لم يتأثر لعداحة الحكم، وإذا المحامى الذى كان يخاف وقع الذهاب على موكله أصبح عنده الحكم بالإعدام سيرة من السير الغابرة! يجيء من أسيوط فيجلس إلى مائدته، ويسأله جلساؤه عن قضية قنا التى ترفع فيها في نفس الرحلة، فيقول إعدام، ويستطرد في الطعام، ويسألونه عن قضية أسيوط فيقول: الشركاء براءة والباقون مؤبد. ويفد السامرون، فيسهررون ويسمرون، كأن لم تزهد روح على يدى ذلك السامر الساحر!

لقد قام بواجبه فقيم يُراع ولقد تعود الأمر، وألف الخطر، فكان يضيف مآسى موكله إلى ماتعوده من دهره فلا يألم ولا يتبرم كأنما فقد حاسة الألم

ذهب بمهام ناشيء حكم على موكله بالاعدام يسائل «لاشو» ماذا تصنع إذا كنت مكافى؟ قال لاشو «أطلب من فورى مقابلة الإمبراطور فييجينى إليها - فى العادة - فالتمس العفو عن موكل، وهو يرفض - فى العادة - فأنتظر يوم التنفيذ.. فأصلى لروح موكل.. نم..» قال المحامى الناشيء «ثم؟» قال لاشو وهو يضحك من كل قلبه. «ثم يحكم على موكل لى جديد، بالإعدام، فأسير معه نفس السيرة».

ولقد جمع الهلباوى تراءه الضخم مع اعتدال أتعابه. طلب إليه موكل أن يرفع له نقضا واقترح عليه أن يطلب منه مائة جنيه مقدم أتعاب قال بل خمسين، ودعى الرجل ليدفع الخمسين، فقدم له ورقة ذات مائة ليرد إليه الخمسين الباقية!! فعلق صاحب الاقتراح على مارأى بأن الرجل كان يتوقع أنه سيدفع ١٠٠ جنيه فجاء بها كاملة! قال «صبرا.. فسيدفعها إذا كسب».

ولقد رجاه المدير عبدالحليم عاصم باشا فى فاتحة القرن أن يقبل ١٠٠٠ جنيه أتعابا، فأوجس خيفة أن يكون ثمة استغلال لنفوذه، وأخذ خمسة وعشرين من الجنيهات.

وكان يقول دائما «يجب أن تكون خدماتنا فى متناول الناس».

وبينما يشهده المسافرون فى محطات فرنسا وهو يماكس الحمالين «بالسننيمات» إذا بك تراه يقتسم فى إيثار عجيب خمسمائة من الجنيهات مع زميل حضر معه فى محكمة الجنائيات. وبينما تحل أزمة ١٩٣١ فيقطع إشتراكه فى «كلوب محمد على» إذا به يتبرع للجمعية الخيرية الإسلامية بمائة جنيه قدمها إليه (ى. بك. ع) أتعاباً عن عمل قام به له لمجرد أن ذلك العمل جاءه بمناسبة عمل خاص بها.

كان يعهد في شئون مكتبه الإدارية إلى وكلائه، ويتندر بأنه لا يدري منها شيئاً، ويشير إلى وكيل مكتبه «إبراهيم أفندي» على أنه إبراهيم بك صاحب المكتب وأنه - إبراهيم بك الهلباوى - موظف عنده...! وفي بضع سنين لم يكن إبراهيم الهلباوى يملك شيئاً، لكن إبراهيم أفندي كان من السراة ومن الأثرياء، له أصدقاء حميمون بين شيوخ المستشارين وكبار الموظفين.



تلك مواعظ الماضى للحاضر يلقيها علينا آباء المحاماة من منبر النجاح والكرامة... والمحامى الذى يقوم بواجبه مع اعتدال أتعابه، يصنع صنيعين، وكأما يقوم بواجبه مرتين ا جمع الهلباوى ذلك المال مع ذلك الاعتدال؛ لأن الفضل يربى، ومع ذلك لم تبق آلاف الأقدنة معه، ولا استطاعت الأحزاب التى رفعها أن ترفعه، وإنما الكفايات والتضحيات هى التى رفعت له ذكراً فى الصوف الأولى للمدافعين عن البشر.

ولقد طالما كانت اللفهة على المال من رجال ليس جمع المال غاية صناعتهم، سبباً فى ألا يصيبوا منه ما يصبون إليه: أجرى طبيب فى القرن الماضى جراحة لإحدى الدوقات بفرنسا، فزارته بعد أن أبلت، وقالت «إليك هذا الكيس الذى طرزته بيدي عرفاناً لصنيعك» وتسلمه فخف فى كفه، فقال «إن الهدايا الصغيرة تحفظ المودة، لكن الحساب الصحيح يستبقى الصداقة صحيحة». واستنرد يقول لها إن العملية أنقذت حياتها وإن عليها أن تدفع له ٢٥٠ جنيهها فافتقر نغرها وعالجت الكيس بيناتها، وأخرجت منه مائتين من الجنيهات ثم قالت: «أنت جم التواضع يا دكتورى العزيز، فالكيس ليس بفاىرغ وإن فيه الآن المبلغ الذى طلبته...».

إن تقاليد الأطباء لا تمنع طلب الأتعاب - ومع ذلك لم يوفق الطبيب فيما قاله ولا فيما ناله، وتقاليد المحاماة فى فرنسا تمنع الطلب فكيف بالغلواء وبالاستصفاة ا كان الهلباوى شديداً فى حقوق الناس وفى حق نفسه، يطبق النظام بحروفه، فى مكتبه وفى داره، يكاد يبكى إذا تأخر طعامه، ولقد انسحب من المحكمة مرة والقضية منظورة، معرضاً نفسه للمسئولية التأديبية، لتناول غدائه فى معاده ا وكان يقول إنه كالقطار ينتظر ولا يُنتظر، يسير قدماً إلى داره، أو أسفاره، لا يولى ولا ينعطف.

انتهى ذات ليلة من عزاء الأستاذ «محمد محمود جلال» فركب معه فى «الأوستن» الصغيرة محمود فهمى النقراشى بك فى طريقه إلى صهره المستشار صدقى باشا، وكان الباشا صديقاً حميماً

وزميلاً قديماً للهلباوى.. فلما صارت السيارة قبالة الشارع، ترجل الضيف يقطع المسافة الباقية دون أن تتعطف به السيارة!

لم يكن أحد أحرص منه على وقته.. فإذا أزف مواعده، أو الموعد الذى حدده؛ قام عن كرسية لينصرف زائرته. ذلك مختار باشا زوج بنت السلطان حسين يقوم إذ يقوم! وهذا الأمير محمد على (الوصى على العرش) يطيل الجلوس فى رمضان ويطلب الهلباوى محفظة قضاياه، استعداداً للقيام فلا يقوم الأمير... فيطلب الكاتب يسأله عن قضاي الغد... فلا يقوم... فيقول الهلباوى... «أفندينا... إنت رايح تفتّر عندنا والا إيه...»... فيقوم...!

وهو فى مكتبه فى ميعاده، وإلى مائدته فى ميعاده، وفى كل عدة وعدها يكون فى مواعده، لا يؤخر عمل يومه إلى غده، ولا يهدر لحظة من النهار... أو من الليل..

كان قد سلخ ثلاثة أرباع قرن، ولكنه يعمل ثلاثة أرباع اليوم..! ولقد يكون - كما كان يقول - قضى نصف عمره فى السكة الحديدية، ولكنه يقول إن ذلك من أسباب صحته.!

ويسافر أسفاره البعيدة بسيارات مكشوفة فى صميم الشتاء، والغيت ينهرا وينام فى شرفات داره المشرفة على النيل.. إلى قبيل مماته..!!

فإذا سافر حمل طعامه فى رحله، فعلنت الأوعية الأنيقة الواردة من أوروبا وأمريكا بزداد يكفى جماعة! فما أسعد من يقاسمه فى القطار زاده، يطعم مع هرون الرشيد ويرحل فى «صالون» شبه محجوز، لاهس فيه إذا كان قاصداً إلى المحكمة. لأن المسافر العظيم يقرأ، ولا صمت فيه إذا كان قافلاً إلى القاهرة لأن ينايع الحكمة والسياسة والتاريخ والدعابة قد تفجرت.



والهلباوى المحدث تيار غير منظم من صنع الطبيعة، صريح غير حريص، ومن ثمة بعض أسباب محنته، تجلس بين يديه فكأنك بين رهط من كبار الرواة، يستمتع بذاكرة مدهشة، فيقص على محدثه فى سنة ١٩٣٠ أنه فى يوم الأحد كذا يوليه سنة ١٨٩٣ صنع كيت وأنه فى الغداة صنع كيت وكيت وهكذا. فى حوادث كتار. تركب فى صحبته بين القاهرة والمنصورة، أو تصحبه إلى أسيوط أياماً وليالى، فلا يقطع حديثه إلا لحول مواعده، أو وشك سقوط السيارة فى النيل، وهى تهب الأرض، وكأنها أصابها مس من الإسراع وهيام صاحبها بأن تسير وكأنها تظير. يتحدثك عن «جمال الدين الأفغانى» عندما وقف إلى قوائم العرش العثمانى، فى يوم العيد، كأنما يبارك «السلطان عبد الحميد» وعن «إسماعيل»، وبذخ إسماعيل، وعن «الملك فؤاد» و«سعد زغلول»، ومع أن الخصومة بينها كانت فى عنفوانها مدة، فقد كان يقول «إنكم لم

نسمعوا سعدًا إلا في شبخوخته بعد أن هدّ مرض السكر قواه، لكنه في شبابه كان أسرع الحاميين إلقاءً وأعذبهم صوتًا، بل كان أعجوبة المحاكم!

ويروى أن قاضيًا تركي الأصول تناهت إليه أخباره فدعا الله أن يسعده بسماع «سعد» وتحققت أمنيته من بعد، فراح يفصح عن إعجابه لزميل له بقوله «يا سلام - حقيقة: لأن تسمع بالمعدي خير من أن تراه..!». ثم يضحك الهلليوي، ويضحك، ويقول «ألا تحمدون الله على ما قطعنا من أشواط التقدم، وعلى ما سجل النظام القضائي في مصر لنفسه من النجاح!!».

ويروى كذلك عن سعد أنه أول محام قال «بناء عليه أطلب البراءة» لكن رئيسًا تركي الأرومة في محكمة بنها صاح فيه «إيه ده يا سعد أفندى... إنت لازم تقول: أئتمس البراءة، المحامي لازم يئتمس يا سعد أفندى...» ولولا توسط قاسم أمين، وكان محاميا في هيئة قضايا الدولة حاضرا في الجلسة، في إفهام الرئيس أن الطلب هو الائتماس لذاق سعد بعض البأس... ولكن الله سلم.

يحدثك عن «الشيخ محمد عبده» مع الإنجليز، ومع الحديوي، وفي باريس، وفي عين شمس وفي محكمة عابدين، حيث كان يشفع أحكامه بحكم يدل بها للناس فيشعرون أنهم بحضرة المصلح لاجلسة القاضي، وكيف كان الشيخ يؤخر عمامته إلى مؤخر رأسه قبل النطق بالحكم الزاجر، فصاح المتهم مرة - إذ هم بتأخير عمامته - والنبي خليفها في مكانها...  
كان المجرمون يكبرونه ويرهبونه، فلم يعد إليه واحد سبق أن حكم عليه!

لم يكن منهم من يساجل قاضيه، كذلك الفتى الذي ترفع عنه «مارشال هول»... وكان يبتز أموال الأحداث في «كامبردج» مع غانية اصطنعها لإيقاعهم في حباله، وكان رسامًا بارع اليراع، فنجح «مارشال هول» في أن يظفر بتسعة أشهر، وناداه القاضي عقب الحكم، يحضه التصح:

أيها الشاب: إن فيك مواهب فلا تلتفها، وإنك لتستطيع النجاح.

قال المتهم: وما دخلك من عملك يا حضرة القاضي؟

قال القاضي وهو يبتسم: إن الدولة تأجرني ثمانية آلاف جنيه في العام.

قال المتهم: لكن دخل السنوي من هذه الحرفة ضعف هذه الأجرة!!

وتحدث الهلليوي طويلا في «حسن عاصم». وكيف انحدر على سلم القصر إذ رأى «اللورد كرومر» وقائد جيش الاحتلال يدخلان يعربتها لتقف أمام الباب الخاص بالحديوي، فطرد العربة بعد جدال، قائلا إن الحديوي سيد قصره، فعادت العربة إلى موقفها الطبيعي، أمام باب التشريعات العمومي...!

وكيف طرد «قنصل النمسا الجنرال» إذ حضر حفلة في قصر عابدين بدون بطاقة دعوة شخصية، لأن قنصل النمسا في القاهرة كان مدعوًا فحضر معه  
قال حسن عاصم: إن الدعوة لواحد. قال «القنصل الجنرال»: أحضر إذن بدلا من قنصل القاهرة.

قال حسن باشا: لكنه المدعوا والقصر لا يدخله إلا مدعوا!...  
وخرج «القنصل الجنرال» في كامل أهفته وعالي قبعته... أى أخرج...  
ويتنقل بك في خفة المخرج السينمائي وسرعته إلى أوروبا، فتسمع أشياء عن «الاتفاق الودي» بين إنجلترا وفرنسا في سنة ١٩٠٤، وعن «السلطان عبد العزيز» وسفيره في فرنسا، ويعود بك إلى «عبد الله نديم» عند ما ستم السلامة في المخبأ فسلم نفسه إلى رئيس نيابة طنطا «قاسم أمين» فقام له من كرسيه، وقام معه إلى القاهرة، ولم يعد قاسم إلى عمله بطنطا إلا بعد أن صدر العفو عنه. بل إن «رياض باشا» ليعمنحه ٥٠٠ جنيه لإصلاح باله وإصدار صحيفة «الأستاذ».

ثم يحدثك عن طباع قاسم وكيف كان الوحيد من طبقته الذي متى في جنازة عبده الحامولى... زعيم المغنين في مصر. ويحدثك عن «الورداني» - وكان يهوى الحديث في قضية الورداني - وكيف حيا الورداني مرافعته أمام الإحالة وكيف رد له التحية...

وتسيل دعابته في عبارته، فتجد روحًا، وتجد قوة.

يقول: «الإنجليزي إن وقفت له قعد لك... وإن قعدت له وقف لك»...  
ويحدث «السيركين بويد» بالعربية، لأنه يعرف أنه يجيد الحديث بالعربية.

وفي أعقاب خطبة له في سنة ١٩٣٠ بعث إليه المستر... مراسل صحيفة... عن طريق محاميه الإنجليزي يطلب اعتذارًا علنيًا عما نسب إليه، فكتب للمحامي من فوره إنه على استعداد للاعتذار، علنًا، إذا كذب المستر... علنًا، ما نسب إليه. فطوى الإنجليزي الخطاب، طى السجل للكتاب... وقضى الأمر الذي كانا فيه مختلفان.

ويروى لك عن سياسة الإنجليزي في تنويم المصريين بالحسن وباللين. نبأ الموظف الإنجليزي الذي أمهله «اللورد كرومر» في فاتحة القرن ثمانيًا وأربعين ساعة ليبرح القطر المصري إن لم يتنازل عن عقد شراء أطيان من الدومين (مصلحة الأملاك) قاتلا له: حسبنا أننا احتلنا أرض مصر فلندرج لسكانها ملكية أراضيها.. فأثر المستعمر الطامع وظيفته على صفحته...! وهو إنما يؤثر مسلك المرابين في استغلال الدينين... على مهل... هونا ما، ليظل له الزرع والضرع، والأرض والريع، والناس جميعًا.

ويعود بك ليحدثك عن سفارته باسم أصدقائه السياسيين عند الحديو لمعارضة الإنجليز في تعيين مستشارين أجاناب بمحكمة الاستئناف وخيبته في مهمته.

ثم يحدثك عن ذلك المستشار الذى نظم الشعر للشكر على تعيينه مستشاراً، ففكر رؤسأوه أن محله لم يعد في محكمة الاستئناف.

ويحدثك عن لطيف باشا سليم زميله في الحضور على جمال الدين، ورفيقه في الرحلة إلى أوروبا - ذلك الوطنى الذى يدين له مصطفى كامل بدين عظيم..

ويحدثك عن على فخرى مصلح القضاء الوطنى ويوسف وهبه وغيرهم وغيرهم... فإذا كتبنا على سفر، وكتبنا قد رجعتنا، تمثيت لو بدأت الرحلة من جديد.

أما هو فيقول: إنك رجعت رأسه، بكثرة كلامك. فتذكر النقيب «باربو»، عندما قطع نصف فرنسا في القطار، وهو يتدفق في محادثة الشاب «شفي» حتى إذا تفرقا في محطة باريس، قال له: «ما أكثر كلامك يا أستاذ!..»

فإذا كان في الصالون أو في الندى أخذ بأطراف الأحاديث فتتابعت الطرائف، وأمسك وحده بأزمة الحديث، وفي المجلس رؤساء وزارات، أو رؤساء جامعات (لطفى السيد وعلى إبراهيم) أو أساتذة تتفقوا بهجامعات مصر أو أوروبا، أو شاعر النيل حافظ إبراهيم، وهو المحدث الأشهر، فلقد كان حقاً «إماماً في غريب الأخبار، وغريب الملح التاريخية»<sup>(١)</sup>، فيه من التحرك والتجدد ما يسبق العصر ويتخلف دونه شبانه.

فإذا ازدان المجلس بالكواعب لم يسلمن من لدعاته ونكاته يمللن لها ويتناقلنها.

كان عليها بتقاليد «الصالون» وأساليب السلوك، لكنه كان يخترع... فبينها يقبل أيدى السيدات ولا يقبل أيدى الأنسات إذا به يلثم راحة ملكة الجمال العالمى الأنسة «كريميان خالص»، لكنه يلثم على الوجوه علامات كعلامات الاستفهام أو علامات التعجب، فتسغفه الهدية السريعة، بالهجة البديعة، وهمس في أذن جاره: «إنها ملكة، والمملكات تقبل أيديهن». وكانت تركية دعنتها زوجته التركية وكرّمها بدعوة محمد محمود باشا وجعفر ولى باشا ويونس صالح باشا وكان أعزب

ويسترسل في انسجامه كالزامر الهندى يستخرج الأفاعى إذ يحددها بمزماره، ويطلق الحسان قعدهن إلى جواره - تماماً مثلما كان الحسان يحطن كالسوار «بلاشو»، وكان نابغة القرن التاسع عشر، ومفخرة البلاط الإمبراطورى لا يعفيهن من قوارصه.

(١) الأستاذ عزيز بك خاتكى في مقدمة كتاب أشهر القضاة المصرية.

سألته يوماً إحداهن «أفتنا يا أستاذ. ما الفارق بين النائب العمومي والنائب الإمبراطوري...».

فأجاب: ياسيدتي.. إن قتلت زوجك فالنائب العمومي هو الذى يتراجع ضدك. فإذا اقتصر الأمر على أن تخدعيه مع غيره، فالنائب الإمبراطوري هو الذى يتراجع - هذا يا سيدتي هو الفارق.. أى أن الأولى جنائية والثانية جنحة

في صيف سنة ١٩٣٠ كانت المحامية «سولانج موكلير» بنت الجراح الفرنسى الشهير «موكلير» تتشظى مع «الأستاذ على أيوب»<sup>(١)</sup>. في جامع باريس فتجارياً في مفاخر المحاماة فحدثته عن محاميه «هنرى روبر»، وحدثها عن محامينا «الهلباوى» - وإنما ليتحاوران، إذا بالهلباوى يظهر من أحد أبواب الجامع.. فأشار المحامى الشاب، إلى زميلته الصغيرة أن هاهنا «رجلنا».

قالت: أو تقدمنى إليه؟

قال: كمحامية أو كآنسة؟

قالت: بل محامية.

قال: هلمى إذن إلى النقيب.

وحدثه الهلباوى وحدثها، فخلبها، وهر لبها، وجرت البرد بين مصر وفرنسا نحوًا من عشرة أعوام حتى نشبت الحرب الكبرى الثانية فلما توقفت البرد بعثت المحامية الفرنسية تسأل زميلها المصرى ما أسكت صوت النقيب العظيم... فأنبأها أنه انتهى.

جلست إلى مائدته يوماً الآنسة ع إثر عودتها من أوروبا، وكانت قد لقيت على الباخرة رئيس وزارة مصرياً أطلال مكته في وسط القارة يترقب وزير خارجية إنجلترا ليفاوضه وقفل راجعاً دون مفاوضة. فسألها الهلباوى هل سيرجع إلى أوروبا؟ - يريد ليستبظ ما إذا كانت المفاوضات ستقع، أو أن حبلها قد انقطع - فأجابته: «ما اعرفش يا عمى، هو قال لى يمكن ارجع يمكن ما ارجعشى، وإذا رجعت يمكن أبقى طويلا أو أبقى قليلا».

فلم تكذب حديتها حتى قال لها «إيه ده يا عمى... أرجع ما ارجعشى أقعد ما اقعديشى، هو دا كلام باشوات! ده كلام العجايز اللى بيضربوا الرمل في سوق الزلطة».

لم يكن يعترف للمحاميين بأنهم زملاؤه بل كانوا جميعاً أبناءه.. قال القاضى «حمدى محبوب باشا» بمحكمة السيدة لمحامى خصمه المرحوم «محمد خالد باشا» قبل أن يلى القضاء: انظر كلمة والدك هلباوى بك. فقال الهلباوى بك... دا أنا جده - وأنا اللى جوزت أبوه...

(١) وزير تربية سابق.



دهليارى بهك زوتقى رقت باها. زار انقرون : كامل عهاب الدين القانىى بالمهاكم المخططة بونىس باها  
صالح الستار المللى وعصود الارجونى باها القانىى المام وعهد زنگول باها رئيس المحكمة والأستاذة أمل دروس.



يا سيدنا...» فذكر «باشات» أن الهلباوى بك كان حقاً من شهود عقد زواج أبيه. جاءه يوماً كتاب من المرحوم «يونس باشا صالح» وكان مستشاراً ملكياً في هيئة قضايا الدولة قبل أن يكون وزيراً للدفاع، كما كان من قبل محامياً يعتز بالمحاماة وفيه (حضرة صاحب السعادة الزميل الجليل إبراهيم الهلباوى بك)، فكان خطنا كبيراً... الزميل!!!  
وألح الزميل في الاعتذار، وجاء في اليوم التالى لشرب الشاي.



كان ضمنا للحرية في هذه الأمة الظمأى إلى الحرية، وكان سكتنا للأحرار من كل دار، سواء من جمعهم به الأسباب أو من كانوا خصومه، وعلى هذا درج طيلة حياته، مكرراً دائما نفسه، كالعطاء كافة...

هو في خاتمة حياته، كما نشأ في بواكير حياته، مع الأحرار، ومع الثوار - الدكتور طه حسين وعائلته أصدقاء دائمون له ولعائلته، والدكتور هيكل أقرب الرجال إلى قلبه، تفتتح أبواب داره على مصاريعها للأمر الذى يلقي من أمر الملك نصبا، كما يفتتح قلبه للدكتور السنهورى عند ما تضيّق به الجامعة، زعماء الأزهر عنده في الليل والنهار إذ حاربتهم إدارة الأزهر، وعبد القادر حمزة باشا في غرفة مكتبه، بل غرفة نومه، إذ النيابة تجرد في آثاره، وكذلك الزعيم الثمالي، وهو منفى من تونس. وكذلك الأستاذ محمود عزمى ولأستاذ أحمد وفيق - مثلما بدأ حياته مع قاسم ومحمد عبده وسعد وحسن عاصم. وعلى يوسف ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى.  
أجل، كانت نفسه المكافحة - طول حياته - كما كان مكتبه، معقلا للأحرار، وواحة بغي إليها المجاهدون من شتى ميادين الكفاح.



وبعد... فإذا تألف بنیان الحضارة من العامل السلبى، عامل الجريمة والشقاق، والعامل الإيجابى عامل الخير والرفاق، فإن المحاماة، بما تسهم به في العاملين، عن كلا الخصمين، تيار دافق بفيوض النشاط البشرى، المادى والفكرى.

والمحامي الكبير قوة من قوى ذلك التيار، وظاهرة من الظواهر في الدنيا، تتجلى فيها صور الحياة الخاصة والعامة، بما فيها من معارك العلم والرأى والسياسة والاجتماع والاقتصاد. وما حياة الهلباوى إلا مرحلة من تاريخ أمتنا، تتجلى فيها نبضاتها، بل نهضاتها، ضد الترك في سنة ١٨٨١، وضد الإنجليز في سنة ١٩١٨، ويتعالى فيها نظام القضاء، ما دامت المحاماة إحدى العجلتين اللتين يسير بهما موكب العدالة!

لم ينفرد رجل في نظامى القضاء والمحاماة بأسطورة العظيمة كما تفرّد، وكأما عناء «هيجو» حينما قال في «التأملات» عن دانت «ذلك الجبل العالى الذى يملأ الأفق».

لكأنا أنطقته العناية بمنطق حياته يوم كتب في كتاب اليبويل الذهبى للمحاكم عن صديقه «حسن عاصم» «هذه الإمامة موجزة جدًّا عن تاريخ هذا الرجل الضخم وإن فيها لصورة لتلك الشخصية النادرة في تاريخ مصر تعطيك فكرة عما يحتمله الرجل البار في سبيل وطنه، سواء في الأعمال الحرة أو في أعمال الوظيفة من مصاعب وأحداث لا تقل عما يحتمله الجندى في حومة الرغى هذا يتعرض للقدائف والنيران، وهذا يتعرض لألوان لاعداد لها ولا وصف لها من الدس ومن النفاق ومن الطغيان».

ثم يقول - كأنا يهينا العذر عما أغفلنا من دقائق في حياته وخصوصياته - «ومن الغريب في حياة حسن عاصم أن تكون جلائل أعماله مما لا يمكن تدوينه أو تفصيله لمخطوطة تدوينه أو ما عداها».

بلى: فالمحامى الكبير أكبر حملة الأسرار في العصر، ولكم وعت جوانحه من أسرار، وجوانب مكتبه من أخبارا

إن الموزح لا يستطيع أن يسرد من شئون الهلباوى الشخصية أو قضايا موكلية إلا الجانب المباح.. أما العالم الخفى، الحفى بأسرار العطاء والأمراء، والأحزاب، والوزراء، والرجال والنساء، والحب والبغض، والقضاة والمحامين، فدونه ستر نسده بالسكوت.

لقد أبن سعد زغلول حسن عاصم في سنة ١٩٠٧ فقال: «إن مكانه في الأمة سيظل شاغراً».

ولما كتب الهلباوى عن «حسن عاصم» بعد ثلاثين عاما ما خطب به «سعد» وكان يعنى نفسه مرة أخرى قال «إن من واجبي أن أقر إنصافا لحسن عاصم أن مصر في الستين عاما الماضية أنجبت رجالا ممن تفاخر بهم الأمم، ولكنى أعتقد أن الفراغ الذى خلفه موت هذا الرجل الذى كان بينى الأمة، وبينى الحكومة. وبينى الديوان الحدوى، هذا الفراغ الذى خلفه من يوم وفاته في نوفمبر سنة ١٩٠٧ لا يزال شاغرا إلى اليوم».

لقد شفر مكان الهلباوى.. ولن يملأه إنسان إلا إذا أتبع له ما أتبع لذلك البناء العظيم من بناء مجد المحاماة.. وهيهات..

لقد تظفر الومضة الواحدة من ومضات العبقرية بالرجل إلى السماء، لكن المجد الحقيقى ليس في بلوغ القمة، وإنما هو في الاستقرار فيها.

بلغ الهلباوى القمة في الخامسة والثلاثين مذ كان مستشارا للخدوي سنة ١٨٩٣ حتى سنة

١٩٠٩ لكنه استقر هنالك، واستمر كذلك، نصف قرن طويل، يعيش في اطمئنان عجيب واتزان أعجب، وسيطرة على الأشخاص والأشياء تسمو على المؤلف في تواريخ الرجال، فكان أكبر من رجل ضخم وأكثر من عظيم واحدا سواء بين المصريين أو بين الأجانب، وبين المعامين أو بين السياسيين<sup>١</sup>

والناس إذا أحبوا الحياة للمال أو للجاه، أو للرفاهة أو لمجرد البقاء، لم تصف لهم إلا في أكناف الاطمئنان.

ولقد يكون للرجل المفرد في أمته من المكانة الملعن من المعاني بتعامه، من أجل ذلك كان المحامي الكبير في الأمة متقالا عظيما في كفة المعدلة، كم له عند الناس من فضل، وكم للناس فيه من أمل.

جمع الهلباوى من زينة الحياة الدنيا بضعة آلاف فدان، لكن ديونه زادت على المليون<sup>١</sup> في أوائل القرن وعمل في خدمة أمته في الصف الأول من زعماء السياسة ستين عاما..

لكنه استوى في سموات المحاماة كالكوكب الفرد، لم ينافسه في زعامته أحد. تمثلت فيه جلائل المحاماة فخدم هذا الرجل الواحد رجالا لاحصر لهم، وانقذ أرواحا، واسترد ثروات، وأتمع بالحريمة والكرامة كثيرين ودافع عن القيم العليا للوطن. لا يخاصم مألوف الخصام ولا يعادى إلا في غرض عام.. يكافح القوى، لا الرجال.. فتراه ضد أمه.. أو ضد جيش احتلال.. أو ضد حكومة.. أو ضد خديو..

ليت شعري إلى أى الحدود تنطبق عليه بعد ستة أعوام من وفاته<sup>(١)</sup> عبارات محام في صدر شبابه، عن محام كان قد فارق عالم الغرور، حين ختم «هنرى روبير» في سنة ١٨٨٨ دراسته عن «لاشو» بعد سنوات ست من وفاته بقوله «كان له أعداء؛ كما يكون لكل العظماء أعداء، وكان له حسادا ألداء.. لكن أشد خصومه لندأ لم ينازع في أمور ثلاثة كانت تتجلى فيه: مقدورته، وحبه للخير، وغرامه بصناعته، وبحسبه هذه المزايا لترفع له ذكرا لا يمحى في عقول الرجال».

أجل - سيتكفل التاريخ بالحكم على نجاح الهلباوى باعتباره رجلا سياسيا، وقد يبرز في ذلك قول «لكتور هيجور» حين قال: «الظلام الكثيف هو وحده الذى يجلب الإشراق البديع، وأشرف مافي الدنيا هو الإخفاق الظاهرى، يقبله المرء في سبيل السمو النفسانى» أو قول الرئيس «بارتو» في كتابه عن الزعيم «ميرابو»: «لقد خلف أسبا تحيط به هالة من الأساطير، لكن حظه كان أقل من عبقريته».



(١) عندما ظهرت الطبعة الأولى للكتاب سنة ١٩٤٦

تلك حياة النقيب الأول تعلمنا أنه ليس هناك مهن رفيعة إلا إذا رفع الرجال شأنها طاقماً وباستمرار.

ومن التضحيات في المحاماة ما يعدل الظفر، الجليل الخطر، وإذا كان فيها من اللبس مثل ما في الحياة من جحود، فإن فيها من الجمال ما لا يتوافر إلا في أبهج مجالها.

المحاماة رسالة لا لتجارة، السعيد من فهمها على غير أسس المال. والكثير من حركات المحامي الكبير غير مأجورة. وإذا قام المحامي بواجبه في سبيل المصلحة العامة تتدفق عليه المجد والثراء. وكلما أعرض عن المال انحدر إليه المال. والنجاح في المحاماة كالنجاح في الحياة، لمن صبر وثابر. فما أسعد الأولى ملأوا نفوسهم بالقناعة وأذهابهم بالعلم، وفراغهم الإيجالي، أو الاختياري، بالسعى المطرد نحو الكمال.

إن المحاماة في مصر لم تصل إلى أزهى عصورها بعد، والشباب أملها المرموق بالعلوية. لقد كان أكبر نصر أحرزته المحاماة منذ قيام النقابة على يد سعد زغلول هو تقرير الصلابة للمحامي في الجلسات، فاجتمع له الجلالان: جلال الكرامة، وجلال البيان؛ فلذا ذكر المحللون أن خير ما علمهم أسانديتهم هو أن احترام القضاة من احترام المحاماة، وأن الصوت ينشئ، إذا ألقى به في جو بارد، أو إلى شعور جامد، والعمل الجميل يحتاج إلى الجو الجميل، ولا فضل للقاتلي أو المحامي وهذا يتداولان العدل إعطاء وطلباً، إلا بالعلم وبالنصفة، فإذا تعاونوا سمت العدالة في مظهرها وبخبرها إلى مستواها أو كما قال لا بوري: «القضاء لا يكون عظيماً إلا إذا كانت المحاماة عظيمة ولا تكون المحاماة عظيمة إلا إذا كان القضاء عظيماً»

بل كما قال «عبد العزيز فهمي» للمستشارين وهو يرأس المحكمة العليا يوم افتتاح محكمة النقض في ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦: «إن سروري يا حضرات القضاة وافتخاري بكم ليس يعد له إلا إعجابي وافتخاري بحضرات إخواني المحامين الذي اعتبرتهم محكمة النقض والإبرام اللدنية كما تعتبرتهم أتم عماد القضاء وسناده، أليس عملهم هو غذاء القضاء الذي يحميه؟ ولئن كللت على القضاء مشقة في البحث للمقارنة والمفاضلة والترجيح، فإن على المحامين مشقة كبرى في البحث بالإبداع والإبداء والتأسيس، وليت شمري أية المشتقين أبلغ عناء وأشد تعيلاً.

لا شك أن عناء المحامين في عملهم عناء بالغ جداً لا يقل البتة عن عناء القضاة في عملهم. بل اسمحو لي أن أقول إن عناء المحامي - ولا ينبتك مثل خبير - أشد في أحوال كثيرة من عناء القاضي لأن المبدع غير المرجح».

تلك كلمات نقيبتنا في الثلث الأول من القرن العشرين يوجهها للقضاة ليس من استحوطها إلا كلمات «داجوسو» أكبر قضاة القرن الثامن عشر وجهها لرجال المحاماة:

«لا تحسبوا أنه يكفيكم أن تضيفوا إلى النبالة ونزاهة الغايات ووفرة المواهب الطبيعية، واعلموا أن أعمق جراح المحاماة وأقلها هو الرعونة العمياء، التي تدفع المحامي إلى الانخراط في سلكها قبل أن يتنبأ له بالتحضير الشاق الطويل.

ألمى كنوز من العلم، وصنوف من المعرفة، وأى لقانة وفتانة ونجابة وذوق، واجبة الاجتماع للتأليق في سماء المحاماة.

إن من يجسر على أن يضع لعلم المحامي حدودا، لا يدرك حقيقة المدى الذي تترامى إليه صلتكم.

التقد يدرس رجال المهن الأخرى أجزاء خاصة من نواحي الإنسان، لكن المترافع لا يرقى إلى الكمال، إذا لم يوفق بالدرس المتصل للجانب الخلفي، إلى التغلغل في صميم الإنسان والإحاطة بنواحيه كافة.

.....

.....

كان الأساطين من أسلافكم يعلمون أن خير النفوس بحاجة إلى العمل والدأب المستمر كلها تتكون، وأن المواهب الكبرى حرية أن تستحيل إلى نقائص كبرى، إذا هي أهملت، وأن كل ما أبدعته السماء من جمال يتزايل ويتدهور إذا لم ترضعه المعرفة وهي الأم الثانية بلبانها بعد أن عهدت فيه الطبيعة، الأم الأولى، إلى الموهوبين.

.....

.....

أين اليوم هؤلاء المحامون الجديرون بالتمثل بحكمة المشرع القديم الذي ينظر إلى الحياة على أنها درس متصل، يطمئن فيه المحامي في السن وفي العلم معا، فما أكثر من يقنعون الآن بالعارف التي جاموا يدقون بها أبواب المحاماة إن معارفهم ستبقى في طور الطفولة أبدا، ولن تصل مواهبهم عند الشيخوخة إلا إلى إثارة الشكوك.

وتخبو الشهرة اللامعة إذ يخفت رنين أصواتهم.. ويدركون مبلغ ماتسمو صناعة المحاماة على سواهب الخطابة. حسبكم جزاء على آلاتكم التي تسدوننا إلى الناس، هذان السمو والجلال، وأنكم لستم مدينين بها إلا إلى أنفسكم.

حسبكم أن يتخذ منكم مواطنوكم قاداتهم وهداتهم والملائكة الحراس لهم وأن ترتفعوا إلى ظلكم المكانة العليا بين الناس فتتلوا القضاء الفعلي بينهم، كما يتولاه القضاء الموظفون، بما فيكم من النزاهة والسمو والاحترام العام، ونفوذ الكلمة وبلاغة التأثير وجمال العبارة.

ترى هل تصيح المصاعب التي تعترضكم حوافز على الجد والدأب، وأدوات للسمو بدلا من أن تستحيل إلى عقبات؟

هل ستكون هذه المحاماة التي طالما عملت لمجد الأمة وتستعمل كثيرا في سبيلها، عند رجائنا فيها، فتحتفظ لنفسها بمنزلتها الرفيعة بين المهن، بالفقه وبالبيان، ولكن بالعدل والنزاهة أيضا؟»



تذرعوا بالعلم والتشجاعة أيها الزملاء.. لقد أتيج لمصر في الماضي رجال على قدر الأحداث، فحمت المحاماة الأفراد وحامت عن الوطن، لكن أحداث الماضي ليست إلا نزرا يسيرا من مصائرنا غدا.

لقد طرقت الأسماع أصوات تنادى ألا يدخل المحامي جدول المحاماة بعد أن يخرج من دست الوزارة، وهي في الواقع توجس خيفة على القضاة لامن المحاماة.

إن حجارة المحاكم المصرية والمجالس التشريعية وغيابها السجن ما تزال تنطق بأن المحاماة أول طائفة وضعت عن الأمة إصرها والأغلال التي كانت عليها وإذا حيل بين المحامين والمحاماة بعد ولايتهم للوزارة نكبت المحاماة ونكبت الوزارة لأن الوزارة مهمة موقوته لن يتولاها تحت شرط النع إلا المفقدون أو المتقاعدون ليجمعوا منها «ختم حياة».

وأى إهدار للمحاماة أن يضربوا سدا بينها وبين أعظم تكاليف الحياة النيابية وهو الحكم. وأي تأخير لها وحدها بين المهن. بل أى خسارة للديموقراطية إذا حيل بين السلطة التنفيذية وهذه الفئة العالية الكفايات!

وأى وزارات تلك التي ستؤلف من دونهم؟.. أوزارات موظفين كوزارات الحماية والاستعمار؟ أم وزارات المولين الكبار؟

ولئن دخل الوزير الوزارة ليحمل بعدها على التقاعد، إنه ليعض على كرسيه بالنواجذ، ويتوخى الزلفى. لكن الشجاعة تواتيه في عنفوانها كلما تذكر أن خروجه من الوزارة لن يمنع دخوله في معترك المجد، والحرية، والاستغناء عن الناس

لقد حارب «المجلس التشريعي الفرنسي» في القرن الثامن عشر المحاماة وكان يسفك الدم، وحاربها، نابليون» في القرن التاسع عشر، وهو لا يطبق أن يرى في باريس بضع مئات من الرجال الأحرار. بل حاربها «الدوتشى موسوليني» في هذا القرن، لكنها كانت تنتصر لأن قضيتها كانت، وما زالت، قضية الديمقراطية.

إن الديمقراطية إذا هيأت للمحامين كراسى الحكم، لا تختار رجالا أسعفهم شرف المحتد، أو فاضت بالنصار خزائنتهم، وإنما تختار رجالا قضوا أعمارهم في سبيل الكرامة والاستقلال.

فلنستمع إلى صوت المحامي العظيم، والرئيس الأعظم للجمهورية الفرنسية في الحرب العالمية الأولى، رئيس الوزارة مرة، بعد مرة وفي المرة الأخيرة رئيس وزارة من رؤساء الوزارات.. لنستمع إليه يترافع عن زميله ونظيره كما قال - في خطابه الثلاثة، وقصوره الثلاثة - قصر العدالة (المحكمة)، وقصر بوربون (مجلس النواب) وقصر الإليزيه (قصر رئيس الجمهورية).

وقف «بوانكاريه» في نوفمبر سنة ١٩٢٤ يترافع عن «مليران» إذ أرغمه مجلس النواب الاشتراكي على اعتزال رئاسة الجمهورية فرفع دعوى يطلب التمييز عن إزمائه بالاستقالة. وكان يترافع عن الحكومة محام آخر صار رئيسا للوزارة هو «بول يونكور».

قال «بوانكاريه» فيها قال: «لقد استدعى الرومان «سنسيتوس» (وكان دكتاتوراً مرتين) ليحمل أعباء الخدمة العامة، فلما انتهت مدة حكمه رجع إلى قريته فوجد محاربه في نفس الخط الذي كان قد بدأ يشقه عندما جاءوا يستدعونه ووجد داره في انتظاره.

ألا ما أسعد الزراع!

لكن «مليران» كان أقل سعادة من «سنسيتوس» فلقد عاد إلى حياته الأولى ولم يجد المحرث.. ولم يجد الدار.

نتحدث أولاً عن المحرث.. عن المعاش! لقد أحسن الظن بالدولة فوزع قضايا موكله على سكرتيريه - وكان ذلك واجبا من الواجبات التي فرضتها عليه الوظيفة، وترك كرسبه في البرلمان إلى سواء.

أما اسمه فكان ما يزال مقيدا بجدول المحامين، لكنه عند ما عاد بعد هذه الغيبة عن المحكمة لم يكن إلا مبتدئاً ولستم بحاجة إلى أن أشرح لكم ما يعالجه المبتدئون من مصاعب.

هاهو ذا بغير موكلين، مضطرب - وهذا شرف رفيع له - إلى المرافعة في قضايا المعافاة، وأن يحضر. أمام الخبراء، وأمام قضاء الأمور المستعجلة في منابرة أبناء اللورين، هذه المقاطعة التي يسعدني أنني استطعت أن أعيدها إلى حمى الوطن.

وهكذا خاض معركة مرة في البحث عن العمل الذي يكفل له الغنى عن الناس، ولسوف يتوج عمله بالظفر، غداً، لكنه اليوم، وجل له حاجاته، ومن أجل ذلك تترافع.

وفي عهد «سنسيتوس» كان لكل إنسان بيت، ومن قبل «الإليزيه» كانت «لمليران» شقة، وكان له خدم، فجداد بالشقة على صديق، ولما بارح «الإليزيه» صار بلا دار... فراح وزوجته إلى جواره، يرتادان كل مكان، يبحثان عن دار...».

أولئك عظماء الديمقراطية زعماء المحاماة، فما أشرف الديمقراطية وما أسمى المحاماة.

## الفصل الثاني

مصطفى مرعى

يونيه ١٩٠٢ - نوفمبر ١٩٨٧



« إلى المحاماة مهنة الكرامة والحرية والكفاح »

مصطفى مرعى



## المحاماة مهمة حياة

مثل مصطفى مرعى في تاريخ بلاده، شجاعة المثقفين الذين عملوا لمجد مصر في ساحات القضاء وفي المجلس التشريعى وفى الصحافة حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. ومثل فى القضاء خصائص المحاماة كما أعلنها وهى «الكرامة والحرية والكفاح». ومثل فى المحاماة خصائص القضاء التى بلغ فيها القمة وهى تقديس «المشروعية» والكفاح من أجل «الحرية». وهذا المزاج المطلوب فى عصره، وفى كل عصر، والذى ما يزال غرضاً مطلوباً من القضاء بمصر، بلغ مصطفى مرعى أوجه. وما يزال مكانه فى انتظار من يشغله.

بين محنة الفزع من أجل أبيه وذويه، ونعمة الرجاء فى عدل السماء، نبتت فى قلبه وهو حدث غريزة «المحاماة عن العدالة» - فكانت المحاماة والعدالة تنموان معه، حتى صارتا طبيعاً فيه. وأسى يقيناً عنده، أن الظلم سحابة تنقشع، وأن العدل فى آثارها ينهمر كالفيث المنتظر. ومن هذا الطبع المزودج دارت المحاماة والقضاء معه فى فلك واحد. فقضى حياته بينها جيتة وذهوياً، حتى إذا استوى فى آفاقه فى منتصف القرن العشرين صار نجم المحاماة غير منازع، ورجل القضاء الذى تضيق عليه كراسى القضاء، وتتسع له ساحاته، وتتعالى فيها صحافته، منادياً بالعدل، معادياً للظلم والجهل، حتى إذا كان عضواً فى مجلس الشيوخ صاح أعلى الصيحات باسم الشعب فى وجه الملك حتى خلع..

وهو صنيع لم يصنعه أحد فى تاريخ مصر.

ولئن كان من الحوادث الفردية ما تتجلى آثاره فى تاريخ أمة، أو كان منها ما يغيره، إن من أحداث الصبا ما تدخل آثارها القبر مع الشيخ الهرم.

والذى ألهم مصطفى مرعى فى حداثته «مهمة حياته» كان أقطع اتهام يتهم به رجل. يتراعى فيه أعظم محام عرفته مصر، فى يوم مجموع له الناس من قربتين على مشارف البحر الأبيض المتوسط. وهى مناسبات جمعتها إرادة السماء لميلاد موهبة.



كان أبوه فى فاتحة هذا القرن عمدة الجزيرة الخضراء، مركز قوة من أعمال محافظة الغربية. وهو الإقليم الذى نشأ فيه سعد زغلول ومحمد عبده. تذايح أهلها وأهل قرية مجاورة. وصمم أهل القرية - على مألوف المتنازعين - أن يتهموا الروس فى دم قتلهم. وحشر الشيخ مصطفى مرعى وأهل قريته متهمين بالقتل. وتداولت محكمة الجنايات القضية أياما.

وكان الصدة من الجاه والثراء بحيث يتولى الدفاع عنه إبراهيم الهلباوى نفسه. وكان في أسفل القفص صبي صغير لم يحفل به الشرط من صفه، فتركوه يتعلق بأذيال العمدة ساعات وساعات، والمحامى العظيم يتراقع، فتنعكس آثاره المؤكدة على وجدان الصبي وقمه، حتى إذا انتهت المرافعة كان قد قرض جزءاً من جبة أبيه بأستانه.

ولما قضى بالبراءة بقيت صورة اليوم العظيم في خيال الفتى الناشئ. وتوثقت صلته الفكرية بالمحامى العظيم، وكان هذا حسبه لتصير المحكمة مغدى أماله، ومراح أحلامه... وليخرج من مدرسة الحقوق فيؤثر القامة العالية للمحامين على المجالس المريحة للقضاة، وينصرف ب كله إلى صناعته، فيكون أقوى أصوات المحامين في سنة ١٩٥٠، بعد أن سكت صوت إبراهيم الهلباوى في سنة ١٩٤٠. وازدادت علاقتها وثيقة في إبان صعود نجمه. وبارك شيخ المحامين خطواته وهو في مطالع حياته.

وفي مدرسة الحقوق برزت مواهبه وشخصيته. يقول شاهد عيان<sup>(١)</sup>: «كان مقهى مدرسة الحقوق ندوة للطلبة، يأتمرون فيه ويتشاورون. وذات صباح كان جالساً بهذا المقهى وعلى قيد خطوتين منى جلس زعماء الطلبة يذرون بينهم الأحاديث ويتناقلون الخطط والتدابير. وإذا بواحد منهم يشير إلى بإيماءة طرف لم يخفها احترسوا. فإن إلى جوارنا خصبا لنا... ولعل بعض الحاضرين قد وافقوا على هذا الرأي ولكن واحداً منهم اعترت طلاقه وجهه مسحة من العيوس... ثم بدأ يتحدث في هدوء وخفوت وتحدثت عاتياً ثم لاتباً. ثم أخذ يتناول حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الإنسان في اختيار الطريق الذى يتلام مع نفسه يتدافعاً عن ذلك الذى وجهت إليه تلك الإشارة النابية. وحين عورض اندفع في صوت متهدج يؤيد آراءه ويقول: إن اختلاف الآراء دليل على حيوية الأمة، وبرهان على محاولات كريمة تنشده الوصول إلى الحق... فليؤمن كل منا بما آمن به وهذا خير. أما عبادة الأشخاص والتسابق على ما يقولون وتقديس ما يصنعون فإنها علامة إسفاف متهاقت يصيب الأمم والشعوب.. إنه مصطفى مرعى».



وفي سنة ١٩٢٣ بلغ الواحدة والعشرين - فهو من مواليد ١٩٠٢/٦/١٨ - تخرج ثم قيد اسمه في جدول المحامين فبدأ بالأسكندرية، في مكتب المرحوم الدكتور مرسى محمود. وكان محامياً تخرج في مصر وسافر إلى أوروبا فحصل على الدكتوراه في الحقوق. واقترب المحامى الكبير باسم محاميه الصغير تحت التمرين من أكثر من ناحية... فلقد خرج المحامى الصغير من تمرينه بزواجه من بنت أستاذه.

(١) المرحوم الشاعر عزيز أباطة في استقبال الأستاذ مصطفى مرعى عضواً في مجمع اللغة العربية.

إبراهيم هلباوي

Le Caire, le..... 193

تلغراف نمره ١٠١٥٨

مصر ١١ يونيو سنة ١٩٢٢

*Shahum El-Helbawi Bey*

ولنا السيد مطلق اوف مرعي  
 لما علمت من الجرائد تفنن قاضيا في الحكم بمراني  
 احاساه شناقضه احمها الفقه والسور لعل  
 هذا العيب جاء لهما الرغبتكم . والارض هاس كد  
 لمرمان الممامه من شباب بد احمية وله وهو مال الارب  
 والاشقامه والاهلية  
 وانعتقه ام الممامه بها لثرددها سيني مطامع الف  
 كنت نشط وله خالبا الى ذمه طويل . واني اعتقد  
 انتم ستونه بيه رجال القضاء علمانه بعلوم اشراف  
 والاشقامه . الموسييه بروح الاستقلال والفاؤده  
 ادام الله لك التوفيق والسلام  
 الهلباوي

ثم استقل بمكتبه لم يلبث إلا خمس سنوات حتى كان مكتبه في سنة ١٩٢٨ - بعد مكتب المرحوم الأستاذ عبد الفتاح الطويل - بالإسكندرية أكبر مكتب محام يشترى دوسيهات قضايا الجنايات حسبها شهد رجال قلم النسخ بمحكمة استئناف القاهرة.

لكنه لا يلبث أشهراً في سنة ١٩٣٢ حتى يجد نفسه مدعوًا من وزير العدل - علي ماهر - ليل القضاء في الإسكندرية ذاتها، قاضيًا لنظام جديد من أدق أجهزة القضاء وأحوجها إلى الدربة والفقهاء العميق وأفضلها في إقامة العدل ولذلك بدأ بقضاة صاروا أساطين رجال القضاء هو القضاء المستعجل، يومئذ بعث إليه شيخ المحامين التهنة التالية.

ولدنا الأستاذ مصطفى مرعى

«لما علمت من الجرائد بتعيينكم قاضيًا في المحاكم اعتراني إحساسان متناقضان أحدهما الغبطة والسرور لعلمي أن هذا التعيين جاء طبقاً لرغبتكم. والآخر إحساس الأسف لحرمان المحاماة من شاب بدأ حياته فيها وهو مثال الأدب والاستقامة والأهلية. واعتقد أن المحاماة مها كثر عددها سيبقى مكانك الذي كنت تشغله فيها خالياً إلى زمن طويل. وإني أعتقد أنك ستكون بين رجال القضاء علمياً من أعلام النزاهة والاستقامة المتوجين بروح الاستقلال والكفاءة أدام الله لك التوفيق.»

وحسب قاضٍ أو محامٍ شاب أن يقول له شيخ المحامين: إن مكانك سيظل خالياً مها كثر عدد المحامين، أو يقول له إنك ستكون بين رجال القضاء علمياً من أعلام النزاهة والاستقامة المتوجين بروح الاستقلال والكفاءة.

ومن عظمة الفكر، واستقرار شخصية مصطفى مرعى ووحدتها في كل الظروف، أن يعلن الملباوى في سنة ١٩٣٢، بعد بضع سنين من عمل مصطفى في المحاماة، حقائق ستشهد بصحتها الأمة كلها طوال نيف وخمسين عاماً بعد ذلك ويسجلها لحسابه - وهو في السبعين - بجمع اللغة العربية إذ يدعو لعضويته.

لكن من يقبل - بكلمة - على القضاء لا يكفي لأهله نبوغ المحاماة. فالقضاء كله يدور حول المسؤولية المدنية أو جنائية. وإذا كانت المسؤولية الجنائية بحرًا هادئًا يؤمن السبح فيه، فالمسؤولية المدنية جماع القانون المدني، وأساس القضاء. ولهذا كان من الأمانة في احتمال المسؤولية، ومن الشجاعة التي ركبت في طباع مصطفى مرعى، أن يتزود للأمر بزاده اللازم له فينكب انكباً على الدراسات المدنية، ثم لا يلبث أن يتصدى للتأليف في المسؤولية المدنية ذاتها.

وهذا التصدى للتأليف يشير إلى صميم مناجاه: وهو اتخاذ الأهبة لكل عمل والتقدم فيه

بأدواته. وهذا النهج «التكنولوجي» بمنزلة الإفصاح السلوكي عن حقيقة نفسه. فهي مؤلفة من تطرين هما القوة والصدق وإن ظللها الحياء أو الأدب.

ومن التعبير الصادق عن نفسه تذكر المحاماة وهو قاض ومؤلف وأشار إلى معزة الزملاء. ومن القوة في نفسه اقتحم عالم التأليف في أدق المواضيع وأشاد في الناس يومذاك بخصائص المحاماة. فلقد استفتح الكتاب بإهدائه (إلى المحاماة مهنة الحرية والكرامة والكفاح. ذكرى عهد سعيد بين رفاق أعزاء) وما هي تحية القاضي وهو في كرسيه، ولا تحية المؤلف وهو يقدم كتابه لقراء متعطشين، ففى هاتين التحيتين مظنة كبرياء أو استعلاء. وإنما هي تحية نفس صادقة تتطلع إلى أعلى حيث زمالة السلاح التي تمضى عليها السنون وتتجدد بالعودة إلى السلاح، ونفس قوية قادرة على الإبداع في كل معترك نزلت إليه.

وما كان أفق هذه الزمالة أعلى من غيرها، إلا لآمال الأمة التي تفرض على أفرادها أن يتكلموا ولو سكت الناس، وأن يرفعوا عاليًا أعلام العدالة إذا تقامًا الناس، ويقفوا مواقف الشجاعة إلى جوار المنصة التي يجلس عليها القضاة، يمدون إليهم عونهم، أو يشدون أزهرهم، بالجهد العقلي حينا، والبدني أحيانا، ويمدوا التضحية على الدوام... فهم بهذا وحده حماة الحرية والكرامة والكفاح.

ومن وحدة الشخصية واستقامة الطريقة كذلك ما شهد به زميل حياته - في القضاء وفي مجمع اللغة العربية - الرئيس عبد العزيز محمد إذ قال يوم تأبين مجمع اللغة لمصطفى مرعى:

أوما كاد يتولى القضاء حتى أحس ما ينسكو منه القضاء. فدعا لعقد مؤتمر لتأييد مطالبهم وكان أهمها وجوب استقلال القضاء ومدّ الحصانة المقصورة إذ ذاك على المستشارين إلى القضاء بجميع درجاتهم؛ ونشرت الصحف أمر المؤتمر. فدعا وزير العدل - وكان إذ ذاك أمين أنيس باشا - دعا الفقيه ولقيفاً ممن أيدوه، وكنت واحداً منهم، ولما قابلنا الوزير واجهنا بأنه لا داعي لعقد المؤتمر قائلاً إن الحكومة غير مستعدة - بتانا - لمناقشة مدّ حصانة المستشارين إلى القضاء. فناقشه الفقيه دون جدوى. وعلى ذلك رؤى العدول عن عقد المؤتمر. ورجا من ذلك قررت وزارة العدل نقل الفقيه من الإسكندرية إلى الفيوم وندبته للعمل في محكمة جزئية صغيرة مما عدّه القضاء إجراءً تأديبياً مقنناً. لكن لم ينل ذلك منه شيئاً. فقد قالوا قديماً إن الرجل العظيم كالشملة تضربها فترداد اشتعالاً]

وهذه الواقعة في ثلاثينيات حياته تريكه رأى العين في طول حياته: مطالبا باستقلال القضاء، سباقاً إلى استصدار قانونه الذي ستصدره حكومة شعبية فيما بعد، ومدافعاً عنه، ومضحياً في سبيله براحتة في داره بالإسكندرية وقد كان يقاؤه فيها شرطاً منه على وزارة العدل عند تعيينه.

وضع هذا الكتاب (المسئولية المدنية) وهو قاض في الدرجة الثانية، في الثلاثينات من القرن ومن العمر، فنقله كتابه بين رجال القانون، من قاض عادى في القضاء الابتدائى إلى رجل القانون غير العادى، في كل مستويات القانون والقضاء. وصيره جد له وتعمقه في استعراض آراء الشراح وأحكام محكمة النقض الفرنسية وعشرات الكتب والرسائل بين فرنسية ومصرية. وأحدًا ممن ترجع إليهم الكتب والأحكام.

وحسبك أن تستعرض الأقوال في صلب الكتاب والأساء في الهوامش واحتجاجه عليهم، واحتجاجه بهم، لتعرف مكانه ومكان من كان يسير أغوارهم ويدير حوارهم القانونى معهم: بلانيول وريبير - إسمان - لالو - الأخوان مازو - جاردنا - كولان وكابتان - بودوان - سورد - جوسران - بودرى وبارد - فاهل - ديوج - جارسونيه - جيني إلخ.. وإلى حوارهم أساء كامل مرسى - السهورى - أبو هيف - حامد فهمى - أحمد نشأت - فتحى زغلول - حلمى بهجت بدوى - وإلى حوار هؤلاء كبار الكتاب الأجانب العاملين بمصر مثل دى هلس ومسينا.

لكن الذى يبده قارئ كتاب «المسئولية المدنية» لمصطفى مرعى هو الانعكاس الصادق لنفسه: القوة والصدق.

فهو من القوة يتخذ دائماً موقفه الخاص من كل فقه، ويعلن أسبابه، ولا يمتحن للنصوص إذا نافض منهاها، فينحى عليها باللائمة.

وهو من الصدق لا يملك أن يخفى ما في دخيلة نفسه فيميل، من خلال التزامه القانونى، إلى الذين لا حيلة لهم، أو المستضعفين، في مسئولية المدرسة، والحكومة أو الدولة، وإلى تقييد الحقوق حتى لا يضرب أصحابها بالآخرين، كتقييد فسخ الخطبة، أو الملكية. كل أولئك مع الأمانة العلمية التى يترامى مصداقها في مراجعته الأحكام الأخيرة في سنة ١٩٣٤ إذ يقدم كتابه للمطبعة سنة ١٩٣٥.

أما أسلوب الكتابة ففى طبعة الأساليب التى كتب بها أساطين القانون فى الأمة العربية «عبد العزيز فهمى - عبد الرزاق السهورى - أحمد أمين المستشار وأستاذ القانون الجنائى - مصطفى مرعى»

ولقد انقضت على ظهور هذا الكتاب أربعون عاماً فلم يجله عن مكانه مرجع بعده، مع تتابع التأليف وتعاطف أقدار المؤلفين.

وكان طبيعياً أن تنتقص الأعوام الثلاثة التى أنفقها فى القضاء الابتدائى كل مذكراته من المحاماة. وأن يضطر عند تقديم كتابه إلى المطبعة إلى عقد سلفة فى بنك مصر. يوقمها - بحسب قانون البنك - اثنان. وكان الثانى صديقه ورفيق حياته القاضى محمد أحمد غنيم.

بل قد يبدو أن اشتغاله بتأليف هذا الكتاب هو الذى أبقاه فى القضاء حتى سنة ١٩٣٦. فهو لم يطق أن يبقى بعد دخولها شهراً فاستقال، مع أن الوزارة عينته عضواً فى التفتيش القضائى ليقدر جهود الزملاء، وهو - بعد - فى بداية سلم القضاء.

والذين يعرفون حرص وزارة العدل فى صد التفتيش على أعضائها يعلمون أن ذلك كان سيقا غير عادى، لقاض غير عادى.

ذلك ما عبر عنه بعد نحو أربعين عاما زميله فى المجمع الأستاذ عبد العزيز محمد الرئيس السابق بمحكمة النقض بقوله (كان هذا التقدير عظيماً لم يسبق إليه).



استقال مصطفى مرعى من القضاء كأن القضاء لم يسع جهده. واتخذ مكتباً للمحاماة فى القاهرة لأن الإسكندرية لم تعد تتسع لنشاطه وهى العاصمة الثانية للدولة.

فى هذه الفترة تولى التدريس فى كلية الحقوق فافتتن به الشباب. كما عرفته محاكم مصر، من أقصاها إلى أقصاها، وعرفه كل صنوف الموكلين حتى عرف الثراء العريض فى فترة قصيرة نسبياً<sup>(١)</sup>.

ولا يتسع المقام للتفصيل إلا أن يكون حقاً للكاتبته الشهيرة «مى زيادة»<sup>(٢)</sup> أن نخص قضيتها بكلمات: فهى حقيقة مؤلمة صورتها الإذاعة البريطانية سنة ١٩٧٤ فى الاسم الذى أطلقته على مسلسلتها الطويلة (الطمع المجنون).

(١) فى هذه الفترة قصد إلى عبد العزيز فهمى فى قريته - وكان قد بلغ سن التقاعد - وبعد المشاء أخرج ملفاً واستمر يعرض وقامه على صاحب الدار حتى استيفن وأبه، فعرض عليه ثلاثة آلاف جنيه (فى الثلاثينات من القرن العشرين) أنساباً لقبول المرافعة فى القضية. قال عبد العزيز باشا: إنك تعرف ما قلته عن مكانة المحاماة لدى افتتاح محكمة النقض. كذلك سترافقنى على أن عدم رجوعى للمحاماة أجدى على النظام القضائى قال مصطفى مرعى: أين لى بأن تتداول. لا أن تتجادل.

قال عبد العزيز باشا: لا أدن

وسيرة عبد العزيز فهمى فى «سجادة القانون» مضرب الأمثال. ومنها حكمه فى أواخر سنة ١٩٣٢ برفض الطعن بالنقض فيها اشتهر (بقضية البدارى) لعدم وجود مخالفة للقانون فى الحكم المطعون فيه لكنه أمر بتبليغ وزارة العدل بوقائع التصديب الذى وصفه حكمه بأنه (إجرام فى إجرام) وجرى التحقيق فى البلاغ وانتهى أمره بتخفيف الحكم على الطاعن واستقالة رئيس الوزارة ليتخلص من وزير العدل ثم تشرت محاولات رئيس الوزارة للبقاء بوزارة جديدة فسقطت وزارته.

وكان هذا الرئيس إسماعيل صدقى باشا الذى أنشأ محكمة النقض وعين عبد العزيز فهمى رئيساً لها. (٢) (١٨٨٥ - ١٩٤١) بنت الصحفى اللبناكى الهاس زيادة صاحب صحيفة المحررة التى كانت تصدر بالقاهرة فى أوائل القرن العشرين. يطلقون عليها (ملهمة الأدهاء) كان لها صالون أدبى. من رواده لطفى السيد - شبل شميل - الشيخ مصطفى عبد الرزاق - صادق الرائى - عباس العقاد - أمين الريحانى - أهداها لطفى السيد مصحفاً سنة ١٩١٣ لتبدأ تصحيح لهجتها العربية فصارت من خطباتها. كما أنقذت الفرنسية والإنجليزية والإيطالية وترجمت كثيراً منها.

أما القضية فحاصلها أن الذين طمعوا في أموالها أدخلوها مستشفى العصفورية بلتان ثم وصلوا إلى الحجر عليها. لكن كبار المفكرين هناك استطاعوا إخراجها من المستشفى والحرب بها إلى مصر. ثم الالتجاء إلى مصطفى مرعى. فأفتى المتحدثين معه باسم الكاتبة الكبيرة بأن تلقى محاضرة في الجامعة الأمريكية بقاعة إيوارت التذكارية - دون أن تعرف عن سبب إلقاء المحاضرة إلا أنه طلب من الجامعة الأمريكية - فإنها لو عرفت أنها طريقة للدفاع في القضية كانت ستمتنع - فاختارت فلسفة نشه وما أعقدها واختارت منها أصعب مواضيعها وهو (عش في خطر)

وفي اليوم التالي لإلقاء المحاضرة ازدحمت أعمدة الصحف، بالتعليق على الموضوع وخطره. وعلى عودة الكاتبة الكبيرة إلى مكانتها بين الأمة. واستعرضت مؤلفاتها (باحثة البادية - عائشة التيمورية - أزهار الحلم بالفرنسية - إلخ.. إلخ) وكان استئناف الحجر قد تحددت له جلسة، وظهر أن شيخا من مسيخة القضاء قد حضر المحاضرة دون أن يعرف أن قضية الأئمة من ستظن عنده هو المرحوم الشيخ محمد بك مروان.

ولما قضى المجلس الحسبي الأعلى برفع الحجر قال: إنها أعقل من أكبر العقلاء... وكتب لطفى السيد، وجبران خليل جبران وأمين الريحاني وأمثالهم إلى مى مشهورة. ورتاء العقاد لها أبلغ مرائية - أما رثاؤها للزعيم سعد زغلول فيعتبر آية في الشعر المنشور بين شعر شوقى وحافظ.

لكن مصطفى مرعى ظفر بتقدير وتعبير لم يظفر ببعضه أحد من زملائها الأدباء: أنها، هي، كتبت إليه بخطها، الكتاب المنشورة صورته في الصفحة التالية.

سيدى الأستاذ العزيز،

للعطف الكريم الذى أهديتموه نحوى في هذه المرحلة العسيرة من حياتى، للعناية النافذة التى هى أقرب إلى حمية الصديق النبيل منها إلى اهتمام المحامى، للكلمة اللوذعية التى ردت إلى الحرية السلبية - كيف أجد ألفاظاً مليئة حياة تعرب عيا أشعر به من عواطف الشكر والوفاء. اقبلوا تبيان شكرى وإن كان التبيان ضئيلا وامتنوا على بتقبل هذه الورقة الصغيرة التى أودعها خطاى بكل خجل مع تحية الإكرام

\*\*\*

وكأنما كانت وزارة العدل له بالمرصاد فأغرته في سنة ١٩٣٩ بتعيينه محامياً عاماً ليرافع في القضايا الكبيرة في ذلك العهد، فكان شريكا للنائب العام في سلطانه. وأنشأ قسماً للرافعة في



الناشرة في ١٧ مارس ١٩٢٩

شعبي الاكثاف العزيز .

للعطف الكريم الذي أبدته في هذه الورقة  
العشيرة من حياتي ، للمعاني النافذة التي هي أقرب الي  
ميتة العديت النبيل مني الي اهتمام الحايح ، للكلمة اللدوية  
التي ردت الي الرتبة السليمة - كيف أجد النافذة  
بعينها حياة تُعربُ عما أشعر به من عواطف الشكر والوفاء .  
أقبلوا ببيان شكري وذن كان البيان فنيلا  
واستفوا علي بتقبل هذه الورقة الصغيرة التي أودعها  
مطايي بجان فجل  
مع نعمة الأرام  
، شيخ .

القضايا<sup>(١)</sup>، والمراقبات قليلة في وسط النيابة العامة - لكنه لم يلبث إلا شهورا ثم عين مستشارا بالاستئناف فمستشارا بحكمة النقض في سنة ١٩٤٦، وكان معقد إجماع لكفائاته، لكن تحيينه كان مثار نقد فالمستشار لا يصل إلى محكمة النقض إلا في خواتيم عمله، وكان محل حسد لصغر سنة.

ومن قديم سمي وليم بت حدائه السن جريمة يرتكبها المحسودون.  
وفي محكمة النقض تألقت نجمة وإلى جواره صديقه المحميم سليمان حافظ<sup>(٢)</sup> وزملاؤه المفتي الجزائري وأحمد حلمي وأحمد حسن وحسن المضيبي وأحمد علوبة وأحمد حسني وكامل مرسي وسيد مصطفى والأربعة الأخيرون صاروا وزراء للعدل.

وإذا كان الأخير منهم قد كتب في القانون الجنائي أو تولى تدريسه، وكان زميله في المحاماة كامل مرسي عميدا عظيما في الجامعة قد درس القانون المدني، فإن كتاب «المسئولية المدنية» كان يسبق مصطفى مرعي إلى محكمة النقض باعتباره المرجع الأساسي في موضوعه ولم يكن قد ظهر كتاب يقاربه ولم يظهر بعده كتاب يجلبه عن مكانه.

وليس من أغراض هذه الدراسة الكلام عن عمله في القضاء، فكل كلام عن حكم بذاته حديث عن المداولة - فهو ممنوع بالقانون - والأحكام من عمل جماعة ولكن أحداً من مرعونا على قراءة الأحكام لا يعجز عن تمييز أسلوب مصطفى مرعي وسليمان حافظ في حيثيات الأحكام من بين شتى الأساليب، كما أن إصرار مصطفى مرعي على أن يكون مجليا بين الأقران من مشيخة القضاء دفعه لدراسات جديدة تذكر منها، أيامنا كتاب المنطق لإيساغوجي.

يقول الرئيس عبد العزيز محمد:

(في سنة ١٩٤٥ زاملته في العمل في دائرة واحدة بحكمة استئناف القاهرة. وأشهد أنه كان مثال القاضى الذى يؤدى الأمانة حتى الأداء. فلا يترك صغيرة في الدعوى إلا ألم بها وقدرها قدرها. فإذا كانت المداولة فهو لا ينفك يناقش ويجادل حتى يقنع أو يقتنع. ولا يكف إلا إذا تملى وجه الحق، باعنا في النفس كمال الطمأنينة. مثال رائع للتفاني في أداء الواجب).

وبشهادة عيان منا الآن - وقد عملنا جنبا جنب مع الرجلين - كرئيسين - قبل الثورة وبعدها مباشرة إن تعاقب الرئيسين على هيئة القضايا كان بالغ الأثر إذ يمكن لإصلاحات مصطفى مرعي فيها فأتت ثمارها في أيد أمينه وقلوب مطمئنة أمكنتها من النهوض بما ألقته عليها الثورة من تبعات جسام.

(١) نقلت إلى هذا القسم من نيابة الاسماعيلية تأليف من محمد شكرى كبره شاه ومنى

(٢) راجع مقال الأستاذ زكى عريسي في كتاب البديل النهي للمحاكم الأهلية في سنة ١٩٣٤ وكلامه عن أسلوب

سليمان حافظ عندما كان محاميا.

وفي محكمة النقض أصابه إجهاده بما يشبه الذهبة، ومع ذلك استطرد لسباق الإلتقان والإنتصاف في المحكمة، وكان يتجارى معه سليمان حافظ وعبد العزيز محمد وعبد الرحيم غنيم ومحمد علي رشدي وكلهم أصدقاء.

وما يزال أصحاب مصطفى وسليمان وعارفو صنيعهما يذكرون سعيهما - وهما مستشاران في الاستئناف والنقض - لدى الحكام العسكريين للإفراج عن أصدقائهما من السياسيين كالأستاذ فتحي رضوان، والمرحوم يوسف حلمي. وكانا يصدران صحيفة اللواء الجديد - صحيفة الحزب الوطني الجديد - وما يزال مشكوراً إقتناعه بعض الناهيين من شباب الحزب الوطني بالعمل في هيئة قضايا الدولة كالأستاذ المستشار برهان حسن سعيد.

## في هيئة قضايا الدولة

أنشئت هيئة قضايا الدولة سنة ١٨٧٥ للدفاع عن الحكومة أمام القضاء المختلط وكان في سبيل الظهور بمصر، بقضاة وإفنديين من أوروبا وأمريكا، قبودا على استقلال مصر، فاستدعى الحدوي اسماعيل أساطين رجال القانون من الدول الأربعة الكبرى في ذلك العصر فرنسا وانجلترا والنمسا وإيطاليا للدفاع عن الحكومة أمام هذا القضاء. ومنهم كانت نواة هيئة قضايا الدولة

تكرر الوضع بعد سبعين عاما في سنة ١٩٤٦ إذ أنشئ مجلس الدولة، فلم تعد القرارات الإدارية محصنة من الإلغاء أو التأويل فكان أعظم إصلاح دستوري بعد دستور سنة ١٩٢٣. واحتاجت الحكومة إلى حماية قراراتها بدفاع قوى أمام هذا القضاء الجديد.. ولم يكن بد من أن يدعى لذلك مصطفى مرعى سنة ١٩٤٨. وأن يسن قانون يرفع مرتب رئيس الهيئة فوق مرتب النائب العام.

وفي المحاماة عن الحكومة إغراء له بالمحاماة ذاتها.. عن ذلك الجانب من النشاط. وسعد زغلول كان أول مصرى بالمحاماة عين قاضيا، لكنه كان قبل المحاماة أول مصرى عمل بهيئة قضايا الدولة إذ أنس فيه الكفايات محمود سامي البارودي باشا وهو رئيس وزارة فنقله إلى معاون إدارة الجيزة حيث صار باشمعاون القضايا ومنها استقال ليحصل بالمحاماة قبل إنشاء المحاكم الوطنية سنة ١٨٨٣. أما النقيب الأول والثاني الهلواوي وعبدالعزيز فهمي فقد مارسا فيها العمل في قسم قضايا الأوقاف في فاتحة القرن الحالي - وصلة مصطفى مرعى بها وثيقة - كما عمل بها من الزعماء قاسم أمين ومحمد فريد رئيس الحزب الوطني بعد مصطفى كامل ومن رؤساء الوزارات حسين رشدي وعبد الخالق ثروت ويوسف وهبه ونجيب الهلال. ولا ريب كان يجذب انتباه مصطفى مرعى اسم أول رؤسائها المصريين وناهضة العلوم القانونية في جيله عبد الحميد بدوي، واسم أمين أنيس وزير العدل الذي نقل مصطفى مرعى إلى الفيوم وصار بعد ذلك رئيسا لهيئة قضايا الدولة. أما الذين تولوا هذه الوظيفة من الوزراء فقد يستمعون على الإحصاء.

وأما اتساع آفاقها وإعدادها رجل القانون الذي محتاج إليه مصر فقد يدل عليه أن تجد في

الخمسينات من القرن رؤساء أربعة للهيئات القضائية الأربعة كانوا من أعضائها<sup>(١١)</sup> وأن يلي رئاسة مجلس الدولة سبعة منهم<sup>(١٢)</sup>

تغلغل النشاط الحكومي في كل ضروب الاقتصاد والإدارة، فتتويع اختصاص هذه الهيئة فهي تمثل الحكومة في مئات آلاف من القضايا في العام، فيها كثرة القضايا الهامة في المحاكم - وأرقام الطلبات فيها تبلغ مئات الملايين من الجنيهات - أما من الناحية الفنية فهي تمثل الحكومة في جميع قضايا القضاء الإداري ولها في قضايا النقض المدنى أكثر من نصف عددها.. ولأمراء أنه النصف الأهم، في القدر أو النزاع أو العلم، وهى مطالبة بفقته طليعى، عالمى، كلما جد تشايط للدولة تظهر آثاره بمصر أو في الخارج في ساحة القضاء الادارى والدستورى والضرائبى أو المرفقى أو المدنى أو الجنائى.

ورئيس هذه الهيئة حقيق بأن يكون حجة فقهية وقضائية ذا بصيرة بفتون السياسة والإدارة في المنازعات الدولية، والدستورية، والإدارية، والضرائبية، والمدنية والجنائية، وغير ذلك - مجتمعاً - كحيا تحسب الحكومة حساباً لرأيه. وتقبل تصحيحه لأخطائها، وتطمئن جهاتها القانونية إلى كمال وفائه بالدفاع عنها. مطلوب منه أن يسبق. زملاءه وموكليه بالابتكار لهم وإنصاف خصومهم منهم.

وهو شريك في إدارة القضاء بوزارة العدل. ومرجع لمئات من رجال القانون في شتى الجهات الإدارية.. وكأنما كان مصطفى مرعى قد أعد لكل ذلك.

بل كان فوق ما توقع الجميع. إذ أضاف شيئاً جديداً ليس مألوفاً في رجال القضاء: فن قيادة الرجال.

ولم يكن يستطيع ذلك إلا أن يكون قدوة في نزاهة الفكر والنفس وفي التصدى للمشاكل. وتحمل مسئولياتها، ثم في تكليف نفسه بمثل ما يكلف غيره به، فإذا به أول رئيس لهيئة قضايا الدولة يتراعى أمام القضاء، ويدرس القضايا الخطيرة بنفسه مع العضو المختص ومنها مظام رهن من هيئة القضايا أزالها بفظانة الرئيس المفطور فغير بهم الفجوة بينهم وبين حكومة مدت إليهم جفوتها لمجلس الدولة مع أنه قاضيهما الإدارى الوحيد، وأنهم ممثلوها الوحيدون أمام القضاء كله.

وهو في إدارته وجه النهار وزلفاً من الليل. يجعلها دائبة ناصبة كخليفة النحل. ومن لا يعمل يستقيل. لا يجاسب إلا على الكباثر ويوجه ويشارك ويعطى الفرصة للمحاولة والخطأ. ويقف

(١١) المستشارون عبد العزيز محمد - عبد الرزاق السهورى - السيد على السيد - عبد الحليم الجنيدى  
(١٢) محمد كامل مرسى - عبد الرزاق السهورى - السيد على السيد - عبد العزيز البيلاوى - ضياء الدين صالح - على محسن - أحمد كمال أبو الفضل.

وراء الرجال عند الحاجة، ويعلم.. ويتعلم. ويجرى الخبر على المرئيين. بالمعارف التي يقدمها والتجارب التي يتيحها، والكتب المجلوبة من الخارج والداخل والدرجات والترقيات التي تجعلهم يتذوقون جدوى العمل ومعنى العلم ويسعون للتقدم.

وهو ليس رئيساً وإنما زميل كبير. يلزم المرئوس أن يضع اسمه إلى جوار اسمه إذا شاركه في مذكرة. وليس بينه وبين أحد بروتوكول، وإنما البروتوكول بينه وبين الوزارة مرة بعد مرة فهناك يأخذ للصغير حقه، من الكبير، وهناك يعلن لرئيس الوزراء أن العمل القانوني الذي يتق عليه من جرائه ليس عمله وإنما هو عمل فلان الذي كان بينه وبين النقراشي باشا رئيس الوزراء أشياء<sup>(١)</sup> ويعلن أن من حق محامي الحكومة ألا يتراجع في قضية يرى فيها حرجاً. وأنه هذا يتحرج تخرج القضاة.. ويخضع رئيس الوزراء وكان صهره خصماً فيها<sup>(٢)</sup>

وذات يوم أبدى رئيس المحكمة المختلطة بالمنصورة سنة ١٩٤٨ - وكان أوروبياً - رأيه ضد الحكومة في قضية تعويض لأجنبي عن مظاهرة. فمزّم رده لولا أن رجاء وزير العدل أن يترك المحكمة المختلطة تلفظ آخر أنفاسها في ههنا بعد عام.

وذات صباح جاءته سيدة من ذوات قصر الملك كان أبوها.. باشا مديراً في عهد الخديوي فوزيراً للمالية في عهد الملك فؤاد - فجابها - مع حياته المنطور - بأن دعواها على باطل. فرجعت تخر أنبأها إلى أم الملك وتشكو أنه يشرب القهوة في رمضان في مكتبه! وترامت إليه الأنباء. فقال لحسن باشا السكرتير الخاص للملك: (تشكو مقررًا يعذر إلى مقررين غير معذورين)!

ومن غرامه بقيادة الرجال، وإحساسه بما يخلفه في أنفسهم وعقولهم من تأثيره ومن اقتلاره على تحقيق الإصلاح الإداري والقانوني، ومساعدة الأفراد، والإبداع في معارك فنية ليس لها نظير في كل المستويات، وقد جرب القضاء، والتدريس بالجامعة، والتأليف، والمحاماة، أغرم بيته القضايا غراماً، حتى ليذكرها لنا بمقهى (الروبنون) في الشاتلزليه بباريس في سنة ١٩٥٠ قاتلاً إنها «أعظم عمل أحبه».

والعمل المخلص نعمة للناس ولصاحبه. فلقد أفاد مصطفى مرعي لنفسه مثل ما أفاد هيئة القضايا إذ غلغل النظر في كبريات نزاعات المؤسسات، وقوانين التزام المراق العامة والمنازعات الإدارية، ثم أطل على إدارات الحكومة من عل. وعرف أخطاءها ومتاعب الوزرله ووجوه إصلاح الوزارات وستظهر آثار ذلك في مرافعاته. وستابع عليها هيئة القضايا فيما بعد وربما أجزأ عن التفصيل قول رئيس الهيئة وهو يقدمه لحشد من كبار المثقفين بعد انقضاء

(١) المذكرة المشار إليها واردة بين المذكرات المشار إليها في الفصل الثالث

(٢) القضية مشار إليها في الفصل الثالث.

بضعة عشر عاماً على اعتزاله العمل إذ أقامت هيئة قضايا الدولة قاعة محاضراتها الكبيرة. واهتمت بأن يكون أول المحاضرين في ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩. وكان قد اعتزل العمل في المحاماة نهائياً من أشهر. فجهه إليه السامعون من أقصى الشمال في الاسكندرية ومن الجنوب من أسوط ومن قنا يسمعون الصوت الذي انقطع صاحبه عن أن يتكلم فكانت شبه مظاهرة له.

يومئذ قدمناه للحاضرين بما يلي :

« باسم الله الرحمن الرحيم أفتتح برنامج المحاضرات الذي تبدأ به هيئة قضايا الدولة. أيتها السادة :

إن اجتماع هذه المجموعة التي يندر أن اجتمع مثلها في مناسبة علمية، من رؤساء النقض والاستئناف ومجلس الدولة والقضاة، والوزراء، والعلماء والمحامين، ورجال الدولة والفكر والاجتماع، قادمين من الشمال، ومن الجنوب، للاستماع للسيد المحاضر في هذه الليلة، فيه من التكريم ما يميزه به بين الأساطين من رجال القانون. وإني لأستأذنه في أن أضيف إلى ما طاملا قدمه من جهده وجهه لهيئتنا - وقد كان أول رؤسائها في عصرها الحديث<sup>(١)</sup> - أستأذنه في أن نستعير من التحية لشخصه تشجيماً لبرنامج محاضراتنا في ذاته، وقد كان من بين مقترحاته، ولا جرم إن الإصلاحات التي ظفرت بها هيئة القضايا في السنوات الخمس عشرة الأخيرة قامت على أسس أرساها.

والموضوع الذي سيحاضرنا الليلة فيه لا يقدر عليه أحد كمثل اقتداره وهو موضوع الفلسفة والعلم<sup>(٢)</sup>.

ولا ريب كان اختيار الموضوع إبعادا له من الكلام في السياسة.



في ديسمبر سنة ١٩٤٨ قتل النعراشي وولى الحكم إبراهيم عبد الهادي، وعين مصطفى مرعى وزيراً للدولة. والكل يعرف أنه وضع في هذا المكان ليكون نقطة ثبات. فلقد كانت الدولة أحوج إليه هناك وهو الوزير غير الحزبي في وزلة يتقاسمها الأحزاب وولى مصطفى مرعى الوزلة ثلاث مرات مع إبراهيم عبد الهادي، وحسين سرى، فبادر يوم ولايتها بإعلان استقلاله عن الأحزاب.

(١) أول رؤسائها المصريون بعد ثورة سنة ١٩١٩ عبد الحميد بدوي باشا وأثره في الدولة المصرية بعد سنة ١٩١٩ وبعد دستور سنة ١٩٢٣ عظيم

(٢) وظهر بعد الموضوع من السياسة. وسيتكرر بعد الموضوع في السياسة من محاضراته بعد ربع قرن بمرکز تدريب للهن القضائية كما تمتعت محاضراته في نقابة المحامين ونادى القضاة في موضوعات سيادة القانون واستقلال القضاء.

ولكنه إذ ترك رئاسة هيئة القضاة فتح الطريق إليها - كما صنع إذ ولى قضاء النقض - لأصدقائه فتعاقب عليها: عبد الرحيم غنيم، فعيد العزيز محمد، فعيد الحميد الوشاحي ومحمد غنيم<sup>(١)</sup> فعيد الحلبي الجندى.

وكما لم نتكلم عن عمله في القضاء لانتكلم عن عمله في الوزارة. وإنما يتعين أن ننقل نص استقالته من الوزارة الأخيرة لأنه اختتم بها عهده في خدمة الحكومة. واستفتح بها عمله في السنوات العشر العظيمة له في المحاماة ابتداء من نوفمبر سنة ١٩٤٩. ولأن في نصها مالا يقدر عليه إلا العظماء من رجال المحاماة والقضاء والسياسة:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

تحية: وبعد فأنت تعلم، كما يعلم غيرك، أنني إنما اشتركت في حكومتك على أمل فيك، أن لك غاية هي جمع الكلمة، وضم الصفوف. وأن لك هدفا هو جمع القوى المتولفة على مواجهة الخطر من مشاكلنا الخارجية والداخلية، وقد تبين لي أنك لا تتقيا هذه الغاية. ولا تتوسل بوسائلها. بل إنك لتبدو كما لو كنت مسلطاً لتجعل من كل حزب حزين وكل فرقة فرقتين. وقد رأيتك بنفسى ترى الرأي للحق وتنقضه للباطل وتقول الكلمة وتنكرها. ولم يقع ذلك مرة واحدة في تافه من الأمر بل وقع مراراً. وفي الخطير من شئون الدولة.

أما لفظك. وأما عبارتك. وأما أسلوبك في إدارة مناقشات مجلس الوزراء فقد أصبح هذا كله مضرب الأمثال وموضع التنذر في كل مكان.

لهذا أحيطك علماً باعتزالي للعمل في الوزارة، وانه المسئول أن يدفع عن بلادنا السوء وأن يقيها غوائل الفساد - مصطفى مرعى».

إنه يعتزل - ولا يستقبل - حتى لا يعطى فرصة لأحد (الملك) أن يقبل أو يرفض. وهو يتهم رئيس الوزراء بأنه «مسلط ليجعل من كل حزب حزين». فلقد كانت هذه طريقة الملك في الأمة: يفرقها ليحكمها.

. وهو يعتزل. لأنه تعود الاعتزال. ولم يحدث في حياته أن طلب لنفسه أى عمل. فهو يعين في كل عمل تولاها لمصلحة أمته لا لمصلحته، ومن هنا تظهر إحدى خصائصه كرجل عام: إنه يعتبر نفسه - تحت الطلب - من جراء أى غرض عام، وفي إجابة الطلب يضحى آماله المنتظرة.

(١) الأول ترك هيئة قضايا الحكومة رئيساً لمحكمة استئناف مصر والثاني ترك هيئة القضاة رئيساً لمحكمة النقض. أما محمد غنيم فنزحها وكلا هيئة قضايا الدولة. وأما الأخير فتولى الرئاسة من سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٦٨ تاريخ الإحالة إلى المعاش.



وينفق أمواله المدخرة، ويقذف في الهواء بكل فرصة. حتى إذ عضته الفاقة في وظيفته، رجع يلتبس الكفاية في المحاماة وإنما يلتبس الحرية الكاملة والاستقلال في العمل.



ولقد يمكن أن يشار في عمله بالوزارة، إلى ما يتصل بالمحاماة والقضاء: من ذلك مساعدته في تخفيف الأحكام العسكرية في قضايا الرأى (الشيوعيين المحكوم عليهم)، وخلافه فيها مع القصر، ومع رئيس الديوان. ومن ذلك ما يتعلق بقضية كبرى في تاريخ الحكومة.

فلقد طالما وقفت شركة السكر من الحكومة مواقف محرجة لتظفر منها بالملايين وهى راغمة، بدعوى الحاجة لتجديد آلاتها، فاضطرت وزارة إبراهيم عبد الهادى إلى أن تمنحها بضعة ملايين من الجنيهات لذلك. وكانت المفاوضات على يد مصطفى مرعى. ومع أن سمعة بعض المتعاملين من الحكام والوزراء ورؤساء الوزارات مع شركة السكر لم تغل من الاتهام من أجل نفوذ رئيسها أحمد عبود أو ذهبه - إلا أن مصطفى مرعى أعطى هذه الملايين بشجاعة ولم يقل حزب من الأحزاب كلمة في الصحف، أو في المجلسين التشريعيين، أو في الدهاليز والأروقة مع حدة الخصومات بين الأحزاب ثم لم تمض خمس سنين حتى استردت الحكومة هذه الملايين وملايين أخرى في قضية التحكيم التى ترافعت فيها هيئة قضايا الدولة.

ومن حق المحاماة - في المقام الأول - أن نشير هنا إلى أننا أشدنا ونحن نمثل الحكومة في هذا التحكيم سنة ١٩٥٤ باثنين ممن وردت أسماؤهم في القضية كانا من بين الوزراء السابقين هما رئيس هيئة قضايا الدولة السابق مصطفى مرعى ونقيب المحامين السابق عبد الرحمن الرافعى، اللذين تداولوا شركة السكر.

وبتطبيق حكم التحكيم، أعطيت الحكومة نصف رأسمال الشركة. نحو عشرة ملايين. كما رفضت دعاوى الشركة بملايين أخرى<sup>(١)</sup>.

(١) والمذكرة الخاصة بهذه القضية واردة بالجزء الثانى من المذكرات الخاصة بجهة قضايا الدولة والمشار إليها في التفصيل الثانى والثالث من هذا الكتاب.

## إلى المحاماة ومعركة الملك فاروق

رجع مصطفى مرعى إلى المحاماة وهى تحمل على عاتقها الكثير من متاعب بلاده، أفراداً وجماعات، وكانت مصر تزخر في هذه الفترة بإرهاصات الثورة على الملك، تجرى بها أقلام كبار الكتاب، وهو في الطليعة منهم، ومظاهرات الطلاب، وهم قرآؤه. له المقالات الرنانة في صحيفة اللواء الجديد صحيفة الحزب الوطنى الجديد يحفظها المثقفون عن ظهر قلب لما فيها من البيان، ويردها الأحرار في ندواتهم إذ تتابع في مهاجمة الملك: مثل مقاله عن (اليخت الملكى فخر البحار) ومقاله (ولاء الأحرار وولاء الصبيد)<sup>(١)</sup> وهى مقالات لم يسمع بمثلهما من قبل ولا من بعد حتى خلع الملك.

وربما كان أوفى للبيان عن كفاحه في هذه الفترة وموقفه التاريخى للدفاع عن حرية مصر واستقلالها كلمات موجزة نقلها عن كتابنا (من أجل مصر البطل أحمد عصمت) الذى ظهر في شتاء سنة ١٩٥٣.<sup>(٢)</sup>

(كان الملك يعلن للشعب جهرة أنه يريد أن تتوازن الأحزاب في مجلس النواب. وفهم

(١) وفيها يقوله:

(إننا لا نتجر في السياسة، ولا نسامد عليها، ولا نبيع أقداننا ولا نؤجرها. إننا لا نخشى في الحق لومة لائم منها يمكن مقامه. ولا غضية غضوب منها تكن سطوته. وإننا لنترف أن الشر راصد للأحرار في مصر. فأغرفاه ولو استطاع أن يبتلعهم واحداً بعد الآخر. لكننا نعرف مع ذلك أن الكلمة الحرة الصريحة هى أزم ما يلزم مصر اليوم. ولقد قال اللواء - ولا يزال يقول - كلمات لها هذه السمات. وفيها هذه الخصائص إن لم تكن قد هزت ضمائر الطغاة، فإنها من غير شك قد فرعت منهم الأسباع ولقت الأنظار ومن بدوى: لعل الذى نعد له غداً أو بعد غد قد يكون أبعد غوراً وأشد وقفاً من كل ما قلناه حتى الآن. فقد يلزم أن تتضاعف جرعة الدواء إذا لم تحسّر موجة الداء وأن تردد قرة المقاومة كلما ازدادت قوة الاعتداء. فأدولنا نغوى مع الزمن ولا تضعف وتتسع دائرتها ولا تضيق قبضتها ولا تتراخى. وإنها - على اختلاف أنواعها - لتساند وتتأخى - كما يتساند الأشرار في ظل الشيطان وحيث يتنادلون النفع ويصاطلون المرام.

وهاهى نوى الدكتاتورية البغيضة الطاغية تكن للحكم الفاسد وتعينه ولده بأسباب البقاء وها هوذا الحكم الفاسد بدوره يعمى للدكتاتورية الباغية ويصاغر أمامها ويقاماً وإنه ليقل لها ويخلص. ويلين ثم ينحق. ومن عل ينظر الإنجليز بل العالم كله إلى شئنا المسكين محصوراً بين هذين الأخرين نظرة استخفاف وازدراء. هذه هى مصر اليوم، ما أحوجها إلى الكلام المر الجريء عسى أن يهز ضمائر ساداتها فيجودوا إلى الرشد ويتوبوا إلى الصواب. أو يهز شعور الأمة المنزلة على أمرها فتثور لتسترد حقوقها المنصوبة وسلطانها. وإن يوماً يتحقق فيه هذا الأمر أو ذاك ليكون لمصر مطلع فجر جديد).

هذا قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بأشهر معدودات.

(٢) من أجل مصر - البطل أحمد عصمت - للمؤلف ١٩٥٣ الطبعة الثانية من ٦٦ - ٦٧

الشعب قصده. وهو إضاعاف القوة البرلمانية فرد عليه كيده... فكان يوم ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ يوم ثورة شرعية في صناديق الانتخاب على ماضى الملك وأماله باللغة الدستورية التى يخاطب بها الشعب حكامه. ولم يكد البرلمان يعقد الأولى من جلساته حتى كشفت خطبة العرش عن حقيقة الانتخابات الجديدة وهى أنها حركة شعبية كبرى ذات اتجاه مجيد كاسح كالفيضان نحو تغيير جوهرى شامل. وأخضع الملك لها - بآدى الرأى - وإن كان فى دخيلة نفسه يستجم ليهجم. ومضت الوزارة لطيتها يحملها تيار شعبى جارف للنهوض بتبعاتها وتحقيق وعودها. والحق أنها كانت أمانى الشعب فى السنوات العشر الماضية فكان كل تأخير لها تأخيراً مضافاً إلى عشر سنين.

واستفاضت التحقيقات والاستجوابات عن الفساد الذى حاق بالبلاد وكان أخطرها استجواب الأستاذ مصطفى مرعى عن مغامم حاشية الملك وجرائم الأسلحة الفاسدة التى خانت الجيش المصرى فى حرب فلسطين، وكان الملك وراء حاشيته يبعث للمستجوب فى كل ليلة رسولا ليتنازل عن استجوابه.

شهد «أحمد عصمت» جلسة الاستجواب عشية ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ متابعاً منه لمواقف الشجاعة من أجل مصر، ولكفاح رجل له به عهد، وأصرة وثقى من الود، فوق كونه محاميه. فسمعت أذنه وبصرت عينه فى المجلس الأعلى للبرلمان ما لم يكن أحد يجسر على الهمس به إلا إذا عمس الليل أو أسدلت الحجب.

راع المستجوب بهجومه القوى مجلس الشيوخ ورواده خمس ساعات سوياً. وكان تعليق أحمد عصمت على ما رأى نشوة انشراح غامرة، وكلاماً قليلاً، كدأبه، مثل قوله (إن مصطفى مرعى دخل التاريخ) وإن (مصر بخير وفيها مثل هذا الرجل)....

والحق أن الاستجواب كان الموقعة المظفرة بين مواقع الثورة الدستورية سنة ١٩٥٠<sup>(١)</sup>. واتخذت وقائع الاستجواب سبيلها إلى النيابة العامة فى تحقيقها مع صحيفة روز اليوسف. فعرف الشعب فضائع الأسلحة مفصلة، ونصيب الملك منها. وأسباب ما أصاب الجيش المصرى فى فلسطين. ومدت العدالة يدها بتحقيقات ضخمة أجرتها النيابة العامة مع المسؤولين: فكانت بداية النهاية.

وتابع صاحب الاستجواب معركته بمقالات من نار فى صحيفة اللواء الجديد منها (ولاء الأحرار وولاء العبيد) ثم أخرج مصطفى مرعى بعد بضعة عشر يوماً (فى ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٠) وأخرج من ظاهره من مجلس الشيوخ باتتراح ملكى أحيا به الملك نزاعاً قديماً بين

(١) من شهادة التاريخ لرجال القانون أن يتزعم مقاومة الملك على منابر الصحف والمجلس التشريعى الأعلى ومجلس الدولة محاميان هما الواردان فى الفصلين الثانى والثالث فى هذا الكتاب.

الأحزاب على تعيينات الشيخوخ. فأصيب النظام البرلماني بقاصمة الظهر... ثم جاء يوم القضاء، حين جاء دور الهاشمية أمام القضاء، فلم تصل أيدي القضاة إلى الجنادة... وقامت تورة الجيش في العام التالي وفي طلبعة أسبابها فضيحة الأسلحة ذاتها. فخلع الملك وأدبل من نظامه بتمامه. وقدمت بعض التهم التي حوaha الاستجواب وتهمة إخراج المستجوب وأضياعه في مجلس الشيخوخ في أول قضية لمحكمة القدر في عهد النورة).

وفي أكتوبر رفع مصطفى مرعى وسبعة عشر من زعماء في الأحزاب عريضة إلى الملك يقولون له [يا صاحب الجلالة. إن احتمال الشعب مها يظل فإنه منتبه إلى حد. وإنما لنخشى أن تقوم في البلاد فتنة لا تصيب الذين ظلموا وحدهم. بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلفى] ولم يجتمهوا بالولاء له. فالشكوى إليه كانت شكوى منه وليس أسلوبها ببعيد من أسلوب مصطفى مرعى.

والذى قاله شوقى في وصفه لسعد زغلول وهو يقذف عصاه في وجه (فرعون) أى الامبراطورية البريطانية سنة ١٩١٨ وهى منتصرة على العالم جدير بأن يقال عن مصطفى مرعى وملك مصر.

أعلمتم قبل موسى من يد قذفت في وجه فرعون عصاه  
وطأت ناديه صارخة شاه وجه الظلم يا قوم وشاه

وفي إعلان البطل «أحمد عصمت» عن الخير الذى تصيبه مصر لوجود مثل هذا الرجل، تحية له ولزعمائها من المحامين الذين أقامت التماثيل لهم: سعد زغلول - مصطفى كامل - محمد فريد - أحمد ماهر - طلعت حرب.

وإضافة اسم مصطفى مرعى إلى أصحاب هذه الأسماء الذين جابهوا الخطر بشجاعة بدنية وفكرية: من أجل مصر... هى في المقام الأول تحية للمحاماة... مهنة الحرية والكرامة والكفاح كما عبر عنها مصطفى مرعى.



اتخذ الموكلون - من جديد - طريقهم إلى مكتب المحامى العظيم في القضايا الكبرى في ذلك العصر، بمقدارها أو خطرها وبوجه خاص بالخصائص الفنية، سواء كانت قضايا إدارية أو جنائية. مدنية أو ضرائبية، وسواء أكان أصحابها من الأجانب أم من المصريين. أم من الشركات والتقايات والمتقنين وكبار رجال القانون. كلهم يلتمسون عونه. لا يملكون إلا أن يبابعوا لعلمه وفهمه ويخضعوا له: كمثل زميله المستشار محمود عبد الرحمن عندما اتهم في الشروع في قتل رجل من الشرطة بعبارة نارى فترافع عنه ضد إنكاره، وبني مرافقته على أساس صحة الواقعة، وقساد التهمة، للدفاع الشرعى.

ورفضت المحكمة أقوال المستشار وأخذت بأقوال المحامي. فبرأته

ومن ذلك قضايا مدنية نجد لكل كلمة يكتبها فيها مكانتها في أبحاث القضاة، إلى قضايا يدافع فيها عن المفكرين المتهمين ومنها قضية رئيس الوزارة إبراهيم عبد الهادي أمام محكمة الثورة.

ومن ذلك قضية أصحاب حصص التأسيس في شركة السكر وحققهم في الاطلاع على الحساب وتصحيحه والاعتراض على الإدارة وانحرافاتهما في الشركات المساهمة (قضية الأستاذ أحمد الديواني بك - ضد شركة السكر).

أو قضية محلات جروبي الشهيرة ضد الضرائب يعهد إليه بها نقيب المحامين المختلط: شارل شالوم، وهي تدور حول شهرة المنشأة وخضوعها لرسم الأيلولة).

أو قضية محمود زكي بك ضد وزير التموين ورياسة مجلس الوزراء وسننقل مقتطفات من الدفاع فيها فيما بعد.

أو قضية شركة شرينج الألمانية ضد شركة شرينج الإنجليزية...

حيث أغرت الشركة الإنجليزية الحارس المصرى على أموال الأعداء - كما يقول - (فنزل على إغرائها وأخطأ في حق بلده قبل أن يحطى في حقها حين أنن لها أن تستعمل علاماتها التجارية وهو لا يملك هذا الإذن كما لا تملكه وزارة المالية التي يتبعها. وبحس الحارس حين يتعاقد معها أنه يلعب لعبة خطيرة فيتعاقد معها ساقط الضمان. وترضى هي بالعقد، مشروطاً بهذا الشرط...)

أو قضية شركة ماركوني راديو التلغرافية المصرية ضد الحكومة المصرية، وهي تدور حول (القواعد المقررة دولياً لتنظيم التراسل الدولي بطريق البرق، ومشروعية شرط الذهب وحق الحكومة في أن تقتضى من الشركة عدداً من ستيجمات الذهب عن كل كلمة وتحديد مقدار هذه الإتاوة بالعملة المصرية).

أو قضية كبار الأطباء في تاريخ مصر (نجيب محفوظ، أحمد شفيق، إبراهيم مجدى، عبد العزيز حلمي، أحمد عمار) ضد نقابة الأطباء بطلب إيقاف قرار إحالتهم إلى المحكمة التأديبية وإلغاء هذا القرار وفيها صدر قرار بوقف التنفيذ وحكم بإلغاء الإحالة إلى التأديب واعتباره كأن لم يكن.

وكان محامو الطرفين في هذه القضية عن الخصمين ثلاثة من الأصدقاء: مصطفى مرعى وأحمد رشدى ومحمد على رشدى.

هكذا قضى السنوات العشرة بعد سنة ١٩٤٩ دون أن يتوقف أو يتخفف. فليست المحاماة ملكا للمحامى يستطيع أن يتخفف من عبئه أو يتصرف فيه، وإنما المحامى ملك لموكله. لا يستطيع أن يتفلسف به أو أن يقتل جهده. وهى كما قلنا - قبل - «إدبارها مر وإقبالها مرهق».

وظاهر أن عمله فى المحاماة فى كل مدة من المديتين السابقتين لم يزد عن بضع سنوات، وأن عمله هذه المرة الثالثة كان طويلا نسبيا، مقدقا ماليا، منهكا بدنيا. فكيف أصر على العمل طوال هذه السنين - وهو يعطى عمله كل حياته وجهده - ويأخذ كل ما أوتيته بقوة - ولا يجه المال إلا بقدر ما يستره؟.. وكان مستورا.

ربما كان الجواب أن ضربا من تنويع العمل كان يخفف عليه العبء الضخم فى أعمال المحاماة، فلقد كان يجوب بحاره السياسية الهائجة إذ يكتب فى صحيفة الحزب الوطنى، ويخلق فى آفاق الاقتصاد العالية وهو يعمل رئيسا لمجلس إدارة شركتين مختلفتين من أكثر من وجه من أكبر شركات مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ اختير لرياستها لنزاهته واقتداره على بعث الحياة فيها يسلك به:

- الأولى ميدانها الزراعة واستصلاح الأراضى (شركة كوم أمبو) وفيها الخيال الحصبى والابتكار المنجب.

والثانية شركة النحاس وميدانها صناعى غير مألوف له. ولذلك كان فرصة متاحة له ليضيف إلى نفسه بعض المعارف.

وهو فى سباق طلب المعرفة لا يتخلف. وبخاصة وهو قد تولاهما بعد جماعة من الأجانب المتخصصين فى إدارة أمثال هذه الشركات. فأحسن القيام عليها إحسانه فى قيادة الرجال والتمكين لنزاهة الإدارة والانضباط القانونى كل أولئك، مع شعوره فى كل عمل يتولاه أنه يؤدى خدمة عامة. فنجح نجاحا تنطق به الأرقام: فهاتان الشركتان تفخران بأن أسعار أسهمهما بعد التأميم قدرت بسرهما فى سوق الأوراق المالية عند التأميم، للثقة فى إدارتهما وسمعة القائمين عليها وتحقيقها أرباحا باهرة مع سلامة رأس المال ووفرة الاحتياطات... وهو بهذا يقدم للتجارة والصناعة وللزراعة ولرجال القانون برهاناً على أن النزاهة القضائية تحقق الأرباح لرأس المال، وللعامل، وتحفظ لرجل القانون المكانة العليا بين المديرين وتجعل سيادة القانون، حيثما يطلب القانون، مفتاح النجاح.

كان قد انقضت عليه سنة ١٩٥٩ عشرة أعوام منذ عاد إلى المحاماة فى سنة ١٩٤٩، وأنى له أن يستريح، على طريقته، ليعتزل العمل وهو فى عنفوان مجده وقدراته. وهذا مبدأ طالما أعلنه بين خاصة أصحابه، فلقد كان يلوم استمرار الهلباوى فى العمل وهو فى الثمانين.

## في مجمع اللغة العربية

في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ استقبل مجمع اللغة العربية الأستاذ مصطفى مرعى استقبالا جديرا به لكنه شدَّ عن سوابقه - فلقد تكلم في استقباله ثلاثة من أعضاء المجمع أولهم نائب الرئيس الأستاذ زكى المهندس وثانيهم الرئيس السابق لمحكمة النقض ولهيئة قضايا الدولة الأستاذ عبد العزيز محمد، أما الثالث فهو الكاتب القصصى المعروف الأستاذ ثروت أباطة يلقي كلمة الاستقبال بالنيابة عن شاعر الفصحى المرحوم عزيز أباطة التي أعدها قبل رحيله عن هذه الدنيا.

وكان تلخيص «عبد العزيز محمد» جامعا. كنصوص القوانين وصادقا كشهادة العيان (أشعر بسعادة غامرة إذ أقدم اليوم كبيرا من أساطين رجال القانون. جال في جميع ميادين القانون وتقم القمم فيها جميعا من محاماة وقضاء وفقه. حتى إذا بلغ ذلك المدى تصدى للشئون العامة فحمل أعباءها وكافح في سبيلها وكان له في ذلك مقام معلوم... وبعد فهو من صفوة رجال الفكر المعاصرين).

وقال عزيز أباطة فيها قال: (توجت باستجوابك عن مأساة الأسلحة الفاسدة ما أدى بأخرة إلى طردك من مجلس الشيوخ مع تسعة عشر من إخوانك فكانت جريمة دستورية طاغية. هبطت بالعهد إلى الهاوية، وسهلت على الثائرين مهمة إنتهائه والإجهاز على أشلائه).

ووجه الكلام إلى أعضاء المجمع فقال: (إن في زميلكم مصطفى مزايا ساحقة قلما تجتمع متكاملة إلا للموهوبين وقليل من هم...

إنه يعرف أو يكاد لكل معضل حلوله، ولكل حق دليله، ولكن الذى لا يعرفه مصطفى كثير...

إنه لا يعرف للرجل وجهين ولا للحق ميزانين ولا للكرامة صورتين ولا لقيمة الإنسان معيارين...

إنه من القتال الذين لا يعرفون للمال قدرا عند الخدمة العامة، فهي عنده قيمة وخلق وضمير...

إن المقاييس التي يقاس بها مصطفى تتعدد تعدد جوانب النبوغ فيه، وهيئات لهذه أو تلك أن يلم بها حديث مها يطل هذا الحديث...

أيها الخالدون:

لقد أضفتم عليه بالغ التقدير والتوقير. وآية ذلك أنكم لم تفقوه كمدادكم عند بابكم. وطال ما وقفتموني وغيرى دورات ودورات عند بابكم. ولكنكم عند أول دقة دقها عارفو فضله فتحتم له مصاريع محرابكم وكنتم، أعزكم الله، عند دعوتنا الجواب، صيغ في بالغ التأهيل وخالص الترحاب).

وهذه تحية له، سبق بنتها الدكتور طه حسين لمثله في فقهه ومكانته ووظيفته الدكتور عبد الحميد بدوى. قال (إن هذا المجمع هو الذى دعاك إلى أن تشرفه بالمشاركة في عمله الخطير، لم تسع إليه ولم تفكر في السعى إليه... فأنت في رأى نفسك فقيه، وأنت في رأى نفسك صاحب قانون واقتصاد وسياسة، وأنتك توافقى على أن أحداً لم يخدم اللغة العربية في تاريخها القديم كما خدمها الفقهاء. فهم الذين مهدوا هذه اللغة ويسروها وجعلوها حقا لفة علم وفلسفة وتفكير دقيق عميق).

ولما دخل مصطفى مرعى المجمع كان صاحب قانون واقتصاد وسياسة، وكان - بوجه خاص - من أمراء البلاغة القضائية وخطباء المجالس التشريعية وكبار الكتاب في القانون والحرية. وكانت عباراته وكتابهاته إعلانا صادقا عن حقيقة ذاته.

وأجاب العضو الجديد بخطاب سمته مضابط المجمع (الكلمة المرجحلة) فكانت خطبة لم تبلغ شأوها الخطب المحضرة. وساعد على إحداث الأثر على مشيخة المجمع بظه الإلقاء في قاعة تزدهم بالمهللين له. وفي ظروف تشرح نفسها على لسانه (وقد سألت نفسى... هل البقية الباقية منى قادرة على أن تحملنى لألحق بركبكم... وقيل أن أصل إلى جواب عن هذا السؤال سمعت صوت السبعين يحد من جهة وينذر من جهة أخرى، لا لأن السبعين عليها بأس في ذاتها ولكن لأن العشرين الأخيرة منها كانت بالنسبة لى فترة تشتت وتمزق وضياح. كنت مغتربا بالجدس بين الحين والحين، مغتربا بالروح في كل الأحيان. كنت مغتربا بالمعنى الذى أراده أبو حيان التوحيدي حين قال «أغرب الغرباء من صار غربيا في وطنه، وأبعد البعداء من كان بعيدا في محل قربه...» وانطلق يؤصل فحوى الاغتراب ويفصل الأسباب.

وإذا لاحظنا أن المجمع سعى إليه دون أن يتقدم هو بطلب، وأن القرار الجمهورى بتعيينه صدر فى سنة ١٩٧٣، فمن البداية أن انتخابه كان فى آثار حركة التصحيح فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ إقرارا من المجمع بأثره وإضافة لجهده فى خدمة اللغة وخدمة الأمة.

وإذا لاحظنا أنه هو أكبر داعية للثورة من رجال العهد السابق على قيامها بمهاجته للملك ذاته، وأنه الوحيد بين رجال العهد السابق الذى دعا الأمة للثورة جهرة، من ذلك قوله الذى نقلناه من قبل (فتثور لتسترد حقوقها المقصوبة وسلطانها الضائع وإن يوما يتحقق فيه هذا الأمر أو ذاك ليكون لمصر مطلع فجر جديد) فمن البداية أنه كان من كبار المقربين للثورة



والمؤولين منها حتى يوم اعتزاله المحاماة.. ففيم خلع المحامى العظيم رداءه، والرداء الأسود ملك للمتقاضين كلما احتاجوا إلى صاحبه. والرجل العظيم ينفع بمجرد أن يمشى على الأرض بين مواطنيه أو على أعين شائتيه، أو في وسط تلاميذه أو زملائه أو محبيه، وكانوا كثيرين؟ ثم هو رجل قانونه العمل، وجسمه لا يصح إلا بالعمل. إذا توقف عنه مرضت نفسه وضاق صدره وهزل جسده. بل يمكن التشثيل لدأبه ونشاط ذهنه لمعبة الأطفال التي يدفعونها أمامهم فتدور ويجرون وراءها فإذا توقفت عن الدوران سقطت.

ربما كان الجواب عن هذا السؤال ناهياً من طبيعة الرجل - فلقد طالما اعتزل. وكان يحتمل أن يعود للعمل. ولقد سأله سائل، بعد تأميم السندات والأسهم، وكان لديه منها الكثير، عما يصنع إذا ضاقت به السبل؟ فأجاب: أعود للمحاماة.

وكان قد تعود أن يكون مقعبا في كرسى القضاء، عودته ببلاده الاحتفال بأرأته. ولم يكن واحدا من السياسيين المحترفين، أو الهواة الصابرين الذين يحملون شعار (قل كلمتك وامض). ولذلك لم يشك واحد من معارفه يومذاك في أنه سيرجع للعمل. وكان الجميع يتمنون أن تقوم في مصر قضية كبرى يدعى لها فيجيب.

لكن الذى حدث أن هذه القضية لم توجد. وأن موانع سماع الدعاوى تناهت فكانت سبباً في منع القضايا العظيمة من أن ترفع أو عودة المحامى العظيم أن تتم. فعمل فترة رئيساً لإحدى الشركات الكبيرة في خارج مصر فنفع الله به غير المصريين من العرب، فلما أزلت حركة التصحيح مراكز القوى من معارقلها، وصدر الدستور معلنا سيادة القانون، كانت عودة مصطفى مرعى إلى خدمة بلاده مواكبة لسيادة القانون ومعلنة عودة الغريب إلى وطنه.

وراقت حياة مجمع اللغة العربية للخطيب الكبير، وانخرط في جلسات اللجان دمويا عليها بالغ الاحترام للنظام فاستغرقت نشاطه وأخذ في مجالسه يتكلم في كل ما يشغل بنى العصر ويشير إذ يستتار، عازفاً عن ولاية محددة لعمل، وهو العليم بأن لكل عهد رجاله، ونجلى في صلانه بالجماعة مبدأ الأبوة لعارفيه ومحبيه لا يتردد في إبداء النصح بصدق وإخلاص وبوجه خاص دأب على محاضرة المحامين والقضاة، فلقد كانوا يدركون أنه آخر الرجال العظماء في دار العدالة وكان تسليمهم بعظمته إجماعاً على رجل ينذر أن تجود الأيام بنظير له.

ولقد أوصى - على فراش موته - ألا تنعاه أسرته بعد الوفاة. واحتفل مجمع اللغة العربية بتأنيبه فكان كفاءه له أن يؤبته رئيس المجمع إبراهيم مذكور فهو شريكه في مواقفه بمجلس الشيوخ وعبد العزيز محمد رئيس محكمة النقض العليم بأقداره في كل باب. وهذان شاهدا عيان جاءت السهام بها إلى ذلك الموقع في ذلك اليوم لتسطر على أكثر من لسان الصفحة الأخيرة في السجل الخالد للمصرى العظيم: مصطفى مرعى

## الرجل - والمحامي

وبعد فهذا فارس من فرسان نتجتهم ثورة ١٩١٩ وابن عمدة من صميم الشعب. أرستقراطي الفكر، يميل للرفاه إذا أمكنه، وإن كان طعامه قليلا جدا. وكان لباسه الغالي الثمن، يبدو، عن عمد، كلباس نظرائه:

أما أرستقراطية الفكر فمردها إلى أسباب تجمع بين طبيعته، وبين حاجة الجماعة إليه، وتقدير الصفة له. لكنها لاتعوقه عن التجديد الكامل أو ابتكار الوسائل أو تلزمه الترهل بالتزام القوالب. فهو دائم الاتجاه إلى الأمام. صوب الحرية، والتجديد العلمي والمضارى؛ يساعد المحكوم عليهم من الشيوعيين وهو وزير دولة على رأسها ملك. ويتراجع عن المتهمين منهم وهو محام - مرافعاته الأخيرة - ويعين وكيل النيابة منهم في هيئة قضايا الدولة، وهو مع ذلك رئيس مجلس إدارة لشركتين كبيرين يختاره لها أصحاب رأس المال ليجدد ويبتكر وينفخ فيها من روحه ما يلائم العصر.

وإنما يدفعه إلى الأستقراء لفكرية امتيازه الذهني بين جماعته منذ كان في مدرسة الحقوق، وامتيازه الفني، منذ برز بين الأقران في ميعة الصبا، ثم جلس بين القضاة فسبقهم ولم تمنع سته الصغيرة بينهم تقدمه الكبير عليهم.

وإلى جوار امتيازه الذهني تجدد تخصصه الفني الذي جذب الأنظار إليه في كل موقع شغله. ولما كتب عن الحرية بعد اعتزاله - وإن كان كثير مما كتبه قد ضاع - دل على أنه يحمل تبعات أمته، إن عاملا، وإن معتزلا. وأنه واحد من هذه القلة التي تحمل هموم المجتمع وإن اغتربت عنه وتعمل لخدمته ولو لم يطلب مملوه ذلك، وهي عندئذ تنعب نفسها حشرات من جرائه. لقد كنت تراه في أيام إعتزاله، فنلمس إحساس الحمايم على الأيك تقول الكثير وإن كانت لاتصح.

والذين يفكرون للجماعات يعتزلون مواضع الضوضاء:

سئل لامرتين في سنة ١٨٣٠ عن مكان جلوسه بين أحزاب مجلس النواب الفرنسي فأجاب: «في السقف». وإن في مصطفى مرعى كثيرا من لامرتين. رجل سياسة - في السقف - بيني أمته وإن لم تحفل الجماهير به أو يحفل بها. وقلب كله حب. وخطيب أي خطيب.. أما الشعر فلا ينظمه كلامرتين. وإن كان يتنوقه كالفن الكلاسيكي الذي تغطي لوحاته جدران داره. ويتراعى في أثنائه ورياشه ورحلاته في إجازاته. وهو يقضى ثلاثة أشهر في كل عام في الخارج.

أما الرفاه فترات ورثه من عمدة الجزيرة الخضراء. فإذا نفذت أمواله في وظيفة القضاء نكشف ماوسعه، لكنه إذا عاد إلى المحاماة استمتع بالترام الذي يتساقط بين يديه من عرى جيبينه.

وهو إذ يأخذ كل ما أوتي به بجد وسلامة قصد، ليس سهلاً أن يخدعه بخادع. وهو - بعد - غاية في النظام في الطعام والهندام، وفي الصحو والنوم. وفي مآدبه، ومحاسنه ومواعيده. وإذا لم ينم ولو دقائق في وسط النهار اختل ميزانه. وله ساعتان في كل صباح إلى مكتبه.

أما الدار فهي دائماً على النيل، وهي قصر بما تحويه وإن كانت طابقاً من أربعة في قصر، لكن وجودها على شاطئ النيل يطلق العنان لبصره ليكون في مصاحبة فكره.

تساعده في حياته وفي الاحتفاظ بزيائه زوجة تخرجت من مدارس الأسكندرية الأجنبية فشاركته بكفاية وأناقاة ووفاء كفاحه الذي لا يهدأ. وسبقته في التنظيم والترتيب. واضطلعت بمسئوليات الاستقبال الذي لا يتوقف على مدار الليل والنهار، في داره هي مثابة للصفوة المتأزاة من المصريين أو العرب أو الأجانب للمحاماة ولسواها.

لا يهتم بالمال إلا أن يكون مال رجل. آخر وكله في الحصول عليه. ويعطى المستحق وغير المستحق وإعطاء المستحق أداء واجب خلقى أو قانونى. أما عطاء غير المستحق فأية سماحة.

كان سخاء يده يعادل سخاء نفسه: رشحه بجمع اللغة العربية لجائزة الدولة التقديرية فتنال شاكراً مع علمه بأنه إذا تقدم اسمه يسبق إلى الفوز. والعطاء ديدنه للمستحق، ولو لم يوجد مستحق فالدولة به أحق. وكم أعطاهما من نفسه وكم أعطى مواطنيه من ماله.

والحب فطرة فيه تنبى من فجر شبابه. فهو شامل للأشياء والأشخاص الذين يعرفهم والذين لا يعرفهم. ويظهر ذلك من كتاباته وأسلوب حياته، ومعاملاته للزملاء وللأصدقاء كأنهم أبناء - ومنهم من يكبرونه في السن - والبعض يعلل ذلك بأنه ليس له أولاد وبذلك يصيرهم أصدقاءه أو أبناءه لكن كثيراً ممن لم ينجبوا منقبضون، بخلاء بأنفسهم ومودتهم. فلا تعليل إلا بتدفق الحب من ينبوع يفيض بالثقة في الله والنفس والناس

أما الشجاعة فيه فيقسمها الجبناء أو المتسلبون اندفاعاً، إذ يضع مايشاء في رئيس الوزراء، وفي الملك، أو في الظالمين. لكنها - في الحقيقة - أتر من آثار القوة والصدق اللذين ركبت منها طباعة. ومن ثمة كانت شجاعته تتحدى الخطر.

ومن مقولاته: إن الجبن لا يكسب الجبان ضمانات بل يضيف إلى الموتة الواحدة موتات.

قيل له إذ أريد منه ترك وظيفته في محكمة النقص إلى هيئة القضاة: أنت رجل معارك فلا تترك وظيفة غير قابلة للعزل إلى وظيفة قابلة للعزل! قال: هذه ميزة الوظيفة الجديدة.

وهو من فرط احترامه للآخرين كثير الحياء صبور على الضعف الإنساني، واسع الصدر، وبخاصة لمن يعرف، وبالأخص لمن يجب.

وهو عفو عن زلات الصغار وفرطات الأصدقاء. - لكنه يثور على المستهترين إذا استخفوا بالمصلحة العامة أو اقتحموا حماه، سواء كانوا وزراء أو رؤساء وزارات، إذا استهانوا بالأمة، بل ولو كانوا ملوكا.

وهو يزدري تصاغر الكبار. ولا يهدره إذا أصاب النوق العام. نشرت له جريدة الأهرام مقالا صغيرا ينتقد بيانا وزاريا يخالف إجماع الناس. وتوقع الناس أن يستقبل صاحب البيان وصدقوا فيما توقعوه..

وهو يعف عن المارك إذا لم يكن فيها نزال كالأسد يعف عن الجيف، جاءه موكل يقول إنه اتصل بالقاضى. فقال له: إليك عفى إني لا أدخل المحكمة من الباب الخلفى. رواها الرئيس عبد العزيز محمد.

وهو قارئ من الدرجة الأولى بالعربية والفرنسية والإنجليزية - وزوجته كمثل - فهذا المفكر الطليعى لا يمكن إلا أن يكون عالمى المدى ومن هنا إطلاله على الفكر العالمى وسببه فيه.

ومن الطبيعى أن يكون له أعداء من الذين يكرهون الشعب، أو لا يحسبون فى الدنيا إلا أنفسهم، أو يقدون على الناجحين، أو يفارون من لمان النجوم، أو من أخسرهم دعاوهم أو ردهم إلى الحق.

والذى له أعداء - من هؤلاء - كثير الأصدقاء والأمة معه.

\* \* \*

ولكن ماهى خصائصه كمحام يترافع بالكلام أو بالكتابة؟

الخصيصة الأولى: أنه يترافع بالفقه. وكلامه فيه حجة. فهو بهذا أمل القضاء. أن كان فيها يقوله حل لمشاكل عليهم أن يقولوا فيها كلمتهم. وهو من قوته وصدقه يعرض رأى الخصم ورأيه. فيضع بين يدى القاضى كل ماقتناه والذين شهدوه يترافع أمام كبار الرؤساء - وكأنه يتداول معهم - وقد يناديهم باسمهم كما يتنادى الزملاء فى غرفة المداولة يا باشا. أو القضاة الآخرين إذ يستمعون إليه. شهدوا أسارير وجوههم وقد جعلها إقبالهم عليه وإحساسهم بما يستفيدونه. ولقد تراه من استرساله فى عرض آرائه كالصانع يستغرقه طريقه ودقه وينساب عرقه؛ أو تحيد قاضيه غضبان أسفا إذ تنتهى مراقبته.

والدفاع بالفقه أول واجبات الصناعة. فهو لذلك عصرى أبدا. وبخاصة فى زمن لم يبق فيه

لدى القضاة وقت يضيعونه في المرافعات الطويلة، مهما كبرت القضايا، والمحامي الكبير قادر على أن يضع في الإطار الفقهى ما يفيد من دفاعه.

وأكبر شأن هذه الحصصة فيه أن السنوات العشرة التي بلغ فيها أوجه كانت كفاها من المحاماة لتثبيت «المشروعية الإدارية» في قاعات المحاكم. وكان قد أوفى في الفقه الإداري على الغاية؛ وما هو إلا الفقه الذي يلزم السلطة أن تدور في دائرة العدالة. وهو فقه يحتاج للابتكار والعمق في الفهم الدستوري وأصول القانون المدني. وكل أولئك على طرف ثمامه.

**الخصيصة الثانية:** هي الإيجاز الشديد إذا تكلم أو كتب لا يتكلم بالدفع إلا اضطرارا ولا يذكر من التفاصيل إلا قليلا وإنما يتكلم في مقطع النزاع سواء في الدفع أو الموضوع أو كبريات المسائل. ولقد يطيل، ولكن في مواضع كالمصايح للقضاة وكأنهم يتسلمونها من يديه ليروا حلول المشكلات وهو يستوى في ذلك مع المحامين الكبار. لكنه يمتاز بأنه الفقيه المدني الذي لا يشق له غبار، وبأنه إذ يسلط الفقه الإداري على مقطع النزاع تتضافر في خدمته التخصصان وكأنهما راحتان مبسوطتان للقاضي بالمساعدة.

**الخصيصة الثالثة:** أداؤه الممتاز: القامة الفارعة ككبار الرياضيين. والوجه المزهري. على كفتين عريضين. والأنف الأشم، والقم الذي ينفرج عن الكلمات كالبلسم للجراحات. بالعربية الفصحى التي لا تعرف للحن ساعات وساعات. والتي تعيد إلى الذهن مواقف سادات البلاغة. لقد سمعه أعضاء المجمع اللغوي في سنة ١٩٧٣ - وقد تخطى السبعين - فنذكروا أن البلاغة الفقهية صنعت للبلاغة العربية ما لم تصنعه روافد الفصحى في أي مجال. يومئذ دافع عن الفصحى دفاعه الموضوعي. كما عرض النموذج الرفيع لما بإلقائه الفصحح وسموه على اللحن أو استعمال العبارات الدارجة. فأمتع المجمع بما طالما نعم به القضاء.

وربما قرب طريقته إلى فهم القارئ أن يقرأ بصوت عال الكلمات التي نقلناها من مقاله الصحفي. فهكذا تكون مرافعات مصطفى مرعي: عبارات منتقاة، وارتباد لمجالات متتابعة، وترسل في الفكر والقول، حتى إذا أدرك أنه أتم التعبير عن رأيه توقف الجرس المبدع الذي يتابع فيه سامعوه زين الذهب وتوهج الجواهر.

وكمثل هذا المقال العبارات التي سنتطفها من المذكرات. فلفحة هذه المذكرات هي لفته إذ يرتجى. لأنه يملئ المذكرات ولا يراجعها. وإذا كتب لم يشطب ولم يعد لما كتب. ولقد يصحب معه محاميا يكتب ما يقوله ليقدم به مذكراته. وهي شهادة لارتجاله ومستواه البلاغي الرفيع.

**الخصيصة الرابعة:** شخصيته في الجلسة وهو ما يسمى باللغة الأجنبية Presence «الحضور» ولقد يستوى في ذلك مع كبار رجال المحاماة، لكنه في السنوات العشرين الأخيرة لم يكن يوجد

بالمحاكم من يعادله في قوة شخصيته وسيطرته. وتعلق العيون بقسمات وجهه وتطلع المحاضرين إلى ذاته، وعياراته، والذين شهدوه وهو يتعدى السبعين في مجمع اللغة العربية كالذين شاهدوه قبل أن يبلغ الخمسين وهو يتحدى الملك في مجلس الشيوخ شهدوا الشيوخ من حوله في تنبه فتنه.

والذين يهونون من شخصية المحامي بالجلسة وهمون. فما دامت الشخصية محل تقدير عام فهي شهادة بالنزاهة، والعلانية تجعل الجمهور والقضاة شركاء في الجلسة. ومن أجل ذلك نص عليها الدستور. ولقد طالما أجمع على مصطفى مرعى الشركاء.

وهو، مع ذلك، لم يكن الرجل غير المألوف كالمهاوى أو المتحدى كمارشال هول بل كان ألهماً ما لولفا تقرأ في وجوه القضاة أنهم يتمنون أن يكونوا يوماً من أيامهم في مستواه، أو أن يبلغ أنباؤهم مبالغه لكنه بنبوغه في العلم والقضاء والمحاماة والبلاغة القضائية - مجتمعة - يعتبر شهادة لنظامنا التعليمي في دراسة الحقوق إذ ينتج رجل القانون العالمي. ومن أجل ذلك كان كثير من موكله شركات أجنبية وأشخاصاً أجنبياً.

الخصيصة الخاصة: هي التوازن البالغ في الكلام مع ضخامة العبء الذي يحمله ودقة الهدف الذي يريد إصابته.

اقرأ ما كتبه في اللواء الجديد عن الملك، وهو يعلم من ولاية الوزارة ثلاث مرات أن يقصر الملك لجنة تراجع ما يكتب عن السلطة لتقدم الكتاب الذين يحسب لهم حساب إلى محكمة الجنابات، بعد أن يظهر لهم عدد من المقالات يكفي للإفصاح عما يفكرون فيه ويسوقونه للناس. فيقدمون متهمين بمجموع هذه المقالات وقرأ توعدده لهذه السلطة بيزيد من الكتابات. ومع ذلك لا يقع ما يكتبه تحت طائلة لجنة الملك.

واقرأ مذكرته التي سننقل منها شيئاً بعد. فهي كانت مقدمة لمجلس الدولة باتهامات ليس لها آخر ضد رئيس وزارة جاء وسيجيء للحكم وفيها أقسى هجوم ضده وضد وزير كان - من بضع شهور - رئيساً لإحدى دوائر هذا المجلس.



ويمكن لهذه الخصائص خصيصتان أخريان لنظامنا القضائي الذي نما في أحضانه:  
الأولى: أنه إذا كانت المحاماة العظيمة تصنع القضاء العظيم، وآية ذلك مانجده في الأحكام من آثارها، فالقضاء العظيم يتيح للمحاماة أن تخدمه، وأن تفتح الأبواب له، بالبحث الدموب عن العدالة. وكان من آثار ثورة سنة ١٩١٩ أن ولى القضاء كله أبناء مصر. فلم يبق فيه أوروبيون أو أتراك أو إقطاعيون ابتداء من سنة ١٩٣٠. أما الباشوات فكانوا يحملون رتباً من

أجل وظانفهم، وأما الوجيهاء فيه فلم يتعدوا أن يكونوا أبناء عمدة قرية، كقرية الجزيرة الخضراء.

والثانية: أن الانفتاح القانوني في مصر اكان عالميا. فكان السباق يجري في الميدان العالمي للمعارف القانونية بين المصريين والأوربيين محامين كانوا أم قضاة أى بين المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة.

وإنما ساد القضاء المصرى بالطلائع التي شقت له الطريق: سعد زغلول، قاسم أمين، وحسن عاصم، على فخرى، والشيخ محمد عبده، ومن بعدهم عبد العزيز فهمى ومدرسته، فذلك الجيل الذي أرسل فيه وزير العدل إلى رئيس محكمة استئناف أسيوط خطاب تناء فرده إليه قائلا: إن من يملك التناء بفير نص قانوني يعطيه ذلك الحق، يملك اللوم بفير نص يعطيه ذلك الحق. وكانت مصر وراء قضائها تحميه بدمها. فيوم اعتدى عليه النظام الملكي بالهيلولة بين المتهمين وبين القضاء أديل من النظام بتامه، بعد عام واحد، في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. في هذه الساحة العظيمة للعدل وللبلافة، حمل مصطفى مرعى سلاحه ضد الظلم من أجل بلاده، كمثل ما عمله في المجلس التشريعي، ضد الملك من أجل بلاده.

وبعد - فلنستعرض ومضات البقرية في كلمات الهلبارى لمصطفى مرعى سنة ١٩٣٢ «إن الحمامة مها كثر عددها سيقى مكانك الذى كنت تشغله فيها غالبا إلى زمن طويل» - وهاهى ذى أعوام ستون مضت تدل على أن انتظار من يحل محله سيكون أطول.

### (المذكرة الأنموذج)

مذكرة مقدمة لمحكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة من محمود زكى بك ضد وزارة التميمين ورناسة مجلس الوزراء فى القضية المحدد النطق فيها جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ وحكم فيها بإلغاء قرار الفصل.

ترافع عن الدولة فيها المستشار زكى بدوى عضو قسم القضاء الإدارى

على صدر المذكرة وضعت آية من القرآن الكريم ﴿واصبر وما صبرك إلا بالله ولا تحزن عليهم ولا تك فى ضيق مما يمكرون، إن الله مع الذين اتقوا، والذين هم محسنون﴾.

وفيا بلى فقرات منها:

١- دعوانا هذه هى دعوى على الحكومة بأنها انحرفت عن الغاية القوية واستعملت سلطتها فى غير ما أعدت له هذه السلطة. وهى تشبه من حيث المبنى القانونى دعاوى أخرى سبقتها إلى محكمة القضاء الإدارى فقالت فيها كلمة الحق وأعلت فيها منارة القانون. وهى مع

ذلك تختلف من حيث المبنى الواقعي عن هذه الدعاوى من ناحيتين خطيرتين:

أما الناحية الأولى فتتصل بالباعث الذى بعث الحكومة على الانحراف وتكذب السبيل السوى. هذا الباعث فى دعوانا غيره فى الدعاوى الأخرى إذ فى الدعاوى الأخرى يغلب أن يكون هذا الباعث شخصيا أو حزبيا يحمل الحكومة على أن تتحرف فتتحرف وهى تعمل لحسابها. أما فى دعوانا فقد انحرفت الحكومة لا لحسابها ولكن لحساب رب من أرباب المال تمكن منها وتسلط عليها فنزلت على إرادته وهبطت إلى مستوى تفكيره. وإذا تسلطت دولة المال على دولة الحكم فسدت الدولتان معا. وإذا فسدت الدولتان فقل على البلد السلام.

وأما الناحية الثانية فهى تتمثل فيها كان من الحكومة بعد أن أحالت المدعى على المعاش فقد قدرت أنه ماض إلى القضاء وأن قرارها سيساق منها إلى ساحة العدل ليقام له الميزان. فإذا بها تصطنع أداة للتحقيق تسخرها وتتحكم فيها لتبلغ بها مأمنا، وما مأمنا الحكومة إلا شهادة بأن المدعى لم يكن على الجادة حين كان فى ولاية الحكم. وبلغت الحكومة هذه الغاية وحصلت على شهادة زور من شاهد كاذب هو التحقيق الذى سخرته لهذه الشهادة. فكانت هذه ناحية أخرى تميز مع الناحية التى سبقتها هذه الدعوى عن غيرها من الدعاوى. وإذا كانت الناحيتان كلتاهما متصلان بواقع الدعوى فهنا نحن نورد هذا الواقع كما أوردته الأوراق لكشف عن الناحيتين الواحدة بعد الأخرى.

من هو رب المال، وكيف تسلط على الحكومة؟

وكيف انتهى من تسلطه إلى إحالة المدعى على المعاش؟

٢ - هو عيود باشا<sup>(١)</sup> لا سواه إذ ليس فى مصر من أرباب المال من يملك أن يقيم الحكومات وأن يسقطها غير عيود. وليس فيها من أعانته ظروف السياسة على توجيه بعض الحكومات والتسلط عليها غير عيود.

وهو باسم شركة السكر وحسابها له مصلحة تتعارض مع سياسة وزارة التموين، فكان دأبه - وما يزال - أن يقابل هذه السياسة وأن يقاومها فإن كان فى الحكم رجل أمين لا يرهبه ولا يخشاه ساقه بمصا القانون فما يسهه إلا أن يذعن ويطيع. وإن كان العكس تورد عيود واستبد بالناس واستعلى على القانون.

وإليك تفصيل هذا الإجمال:

(١) كان يملك الملايين ويسخر من شركات تدبر مرافق عامة أو احتكارات ولا يزدى حقوق الحكومة ويفض عن ذلك حكام ذلك الزمان، وقد كان فى شركاته وزراء ورئيس مجلس وزراء. والقضية المقدمة فيها هذه المذكرة فيها بيان ذلك.. وقد كسبت الحكومة لمحكيها فيه الملايين. كانت مستحقة على شركة السكر سبق ذكرها فى احدى المذكرات المشار إليها فى الفصل الثالث من هذا الكتاب والخاصة بالمؤلف.



## سلوك الشركة وكيف انطوى على مغالبة نظام التموين

٩ - بناء على هذا التعارض بين مصلحة الشركة وبين نظام التموين سارت الشركة على سنة مغالبة هذا النظام ومقاومته فإن وجدت حكومة قوية قادرة لان ت وأذعنت وسأيرت هذا النظام وإن وجدت العكس عصت وتمردت. وإن شئت أدلة على ذلك فإليك هذه الأدلة مستقاة كلها من وثائق وضعناها تحت نظر المحكمة.

١٢ - على هذا النحو لوح بدر باشا بعض القانون فما أن رآها عبود حتى انكمش وتراجع وصرف المقررات كما أرادتها وزارة التموين. وانقضت سنة روى بعدها رفع المقررات لتصير ٢٠٤ آلاف طن في السنة بدلا من ١٨٠ ألفا، فإذا بالشركة تعود إلى الالتواء وكان وزير التجارة حينذاك ممدوح بك رباح فأبلغ النيابة وأخذ وكلاهما يحققون مع رجال الشركة وهؤلاء أحالوا على عبود. وسئل عبود فإذا به يقر في شبه تحد بأنه الأمر بالصيان. وكان لهذا السلوك من جانب الشركة أثره البالغ في نشاط السوق السوداء فما كادت وزارة إبراهيم عبد الهادي باشا تلى الحكم في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ حتى كانت أزمة السكر في مقدمة الأزمات التي واجهتها وعرفت هذه الحكومة وعلى الخصوص عرف وزير التموين فيها عبد الحميد عبد الحق باشا كيف يرد عبوداً إلى صوابه فاستدعاه إلى مكتبه وأفهمه أنه إن لم يستجيب لمطالب التموين فلا معدى عن الاستيلاء على مصانع الشركة.

١٣ - وكان المدعى مع وزيره حين صدر عنه هذا التهديد. فإذا بعبود يوجه الحديث للمدعى قائلاً «هكذا تطلب على كل وزير يا محمود بك» وما كان عبود ليقول هذه الكلمة للمدعى في حضرة الوزير لو لا أنه مملوء. وما يملؤه إلا السخط والمقت. وكيف لا يسخط على المدعى ولا يفتته إذا كان الوزراء يتغيرون وسياسة الوزارة في خصوص السكر ثابتة لا تتغير أفلا يعثر بعد هذا إذا اعتقد أن الوكيل الدائم للوزارة هو الساهر على هذه السياسة وهو الممارس الأمين عليها وهو الذى يبسطها ويتركها عند كل وزير.

لكن شدة عبد الحق لم تذهب عبثاً على كل حال فقد أذعن عبود وصرف المقررات كما حددتها الوزارة. وحدث أن رأت الحكومة تشكيل لجنة وزارية لتسوية وجوه الخلاف القائم بين

الحكومة وبين شركة السكر في خصوص الضرائب وغيرها مما كان معروضاً حينذاك على القضاء المختلط وانتهت هذه اللجنة من هذه التسوية إلى اتفاق رضى به عبود وطابت به نفسه فسهل عليه أن يعرض بناء على طلب الحكومة ابتداء من شهر مارس سنة ١٩٤٩ فوق سكر المقررات ستة آلاف طن من السكر الأحمر غير المكرر كل شهر ليكون هذا المقدار تحت تصرف المستهلكين يأخذونه حراً من قيود البطاقات بثمان السكر الأبيض وجاء هذا التعاون بين الحكومة والشركة في هذه الفترة علاجاً شافياً من أزمة السكر فتراجعت سوقه السوداء وما أن وافى شهر يولييه سنة ١٩٤٩ حتى كادت هذه السوق أن تزول.

١٦ - وذهبت وزارة إبراهيم عبد الهادي بأسا في ٢٨ يولييه ١٩٤٩ وجاءت بعدها وزارة.. باشا الانتلافية. ... باشا تعرفه شركة السكر كما يعرف عبود باشا رئيس مجلس إدارة هذه الشركة. تعرفه شركة السكر لأنه عضو مجلس إدارتها منذ سنة ١٩٤٤. ويعرفه عبود باشا لأنه ما كان ليظفر بهذه العضوية إذا لم يكن محل ثقة عبود باشا وموضع تقديره. ثم هو لم يظفر بعضوية شركة السكر وحدها بل ظفر إلى جوارها بالعضوية في شركتين جديدتين أنشأها عبود باشا هما الشركة المصرية للأسمدة وشركة التقطير المصرية. وإنك لترجع إلى الشهادات الثلاث التي استخرجناها من السجل التجارى (حافظتنا الأولى مستند رقم ١ وحافظتنا الثانية مستند ١٥، ١٦) فترى أن.. باشا هو الرجل الوحيد الذى يشترك في عضوية هذه الشركات كلها. بينما غيره من أمثال شريف صبرى باشا ومحمد محمود خليل بك وعبد الحميد باشا بدوى ليسوا أعضاء إلا في شركة واحدة من الشركات الثلاث. وما كان.. باشا ليظفر بهذه المكانة عند عبود المنصرف في هذه الشركات لو لم يكن له عنده مقام مخصوص.

١٧ - فإذا كانت شركة السكر تمت لـ ... باشا بهذه المكانة القوية وكان عبود باشا رئيس مجلس إدارتها له على... باشا (رئيس الوزارة) أياد سابقة فهل ترضى الشركة أن تنزل على مطالب التامين في عهد... كما كانت تنزل عليها في عهد عبد الهادي؟ اللهم لا...

٢١ - وفيها كانت هذه الرسائل تتردد بين الوزارة وشركة السكر. كانت السوق السوداء تمضى في طريقها نشطة قوية وسجلت مراقبة المباحث بوزارة التامين هذه الظاهرة الخطيرة في تقرير قالت فيه:

« منذ شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ توقفت الشركة عن صرف السكر الخام وفى الوقت ذاته عمدت إلى التباطؤ فى شحن مقررات شهر سبتمبر حتى إنها لم تنته من شحن مقررات هذا الشهر إلا فى السادس عشر منه، وقد أنبى على هذه العوامل أن استأنفت السوق السوداء نشاطها من جديد فعادت أسعار السكر إلى الارتفاع ثانية حتى بلغت فى القاهرة ١١ قرشاً للأقة فى أواخر شهر أغسطس.

وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ خطت شركة السكر خطوة أخرى وذلك بأن توقفت عن صرف مقررات مصانع الحلوى التي تزيد على طن كامل بل أبت أن تصرف هذه المصانع إلا في حدود ٥٠ في المائة.

من هذا يتبين أن الوضع الحالي للسكر تكثفه ثلاثة عوامل خطيرة الشأن ستؤدي حتما إلى ارتفاع أسعاره في السوق السوداء والعودة إلى حال شبيهة بتلك التي كانت موجودة في شهر ديسمبر إن لم تكن أشد منها. أما هذه العوامل فهي:

- (أ) امتناع الشركة عن صرف السكر الخام.
- (ب) امتناعها عن صرف مقررات مصانع الحلوى كاملة.
- (ج) تباطؤها في شحن مقررات السكر إلى مناطق الاستهلاك.

لهذه الأسباب اتصلت المراقبة ببعض أصحاب مصانع الحلوى للوقوف منهم على حقيقة الأمر وعلى الأسباب التي دعت الشركة إلى عدم صرف مقرراتهم بالكامل وقد تبين من سؤال كل من على حسن الرشيدى وإبراهيم بك شرين وقويدر وخطيب و... أنه على الرغم من أنهم عرضوا على الشركة جميعاً ثمن السكر المقرر لهم إلا أن الشركة أبت الصرف لهم إلا في حدود ٥٠ في المائة من المقرر لهم كما أوضح أحد أصحاب هذه المصانع (على حسن الرشيدى) أنه في الوقت الذي أبت الشركة فيه إلا صرف نصف مقطوعته فإنها سمحت له بالحصول على ١٢٠٠ كيلو من سكر البودرة بواقع ٨٠ جنيهاً للطن الواحد. ويبدو أن الشركة لجأت إلى هذا الإجراء الغريب أى التوقف عن صرف مقررات المصانع كاملة لتحمل أصحاب هذه المصانع على شراء حاجتهم من السكر منها مباشرة بهذا السعر المرتفع بغية تحقيق أقصى ربح ممكن» (حافظتنا الأولى مستند رقم ١١).

٢٢ - وعرض هذا التقرير على المدعى فذيله بما يأتي:

«مراقب الأغذية

لا أستطيع صبراً على هذه الحالة فقد استعملت الشركة على القانون واستبدت بالناس فتعد مذكرة إيضاحية مع مشروع القرار الذى أعدناه بالأسكندرية وترسل إلى مجلس الدولة تمهيداً لاصداره.

ويكتب اليوم خطاب للشركة تنبه فيه إلى كل هذه المخالفات وإلى إزالتها فوراً بصرف «المقررات كاملة» (حافظتنا الأولى مستند رقم ١١).

إنه لا يستطيع صبراً على هذه الحال. هكذا قال المدعى كلمته مدوية. وهو لم يقلها كلمة ضغوية تجرى على اللسان فما ترك أتراً يشهد على قائلها وإنما قالها كلمة مكتوبة تشهد كتابتها عليه. وتشهد له. تشهد عليه عند الشركة وأعوانها وتشهد له عند الناس كافة بالجرأة البالغة في

الحق. فما يسهل على موظف كائنًا ما كان مركزه أن يلوح بعصا القانون لشركة على رأسها عبود باشا في حكومة على رأسها باشا.

وقد قرن المدعى قوله بفعله. فأنذر الشركة حتى إذا لم تأبه لإنذاره مضى في طريقه غير هياب ولا وجل. وكان على رأس الوزارة وزير عادل منصف هو عبد الرحمن الرافعي بك<sup>(١)</sup> فأيد المدعى وشجعه وما وافى يوم ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلا وقد صدر قرار وزاري يلزم الشركة فيها يلزمها هي وعبود باشا نفسه ومن عداه من مديريها وموظفيها وعمالها كل فيها يخصه أولاً بإنتاج السكر الخام وإرساله لمصانع التكرير بالحوامدية. ثانياً بتكرير السكر الخام. ثالثاً بشحن مقررات السكر الشهرية إلى جميع مناطق الاستهلاك طبقاً لما تحدده وزارة التموين وعليهم أن يصدروا ما يلزم من الأوامر والتعليمات لكي يتم شحن جميع تلك المقررات للجهات المختصة لها في مياد لا يتجاوز الخامس والعشرين من الشهر السابق للشهر المخصصة له. وألزم القرار عبود باشا ومن عداه من موظفي الشركة ألا يتصرفوا في أصناف السكر الخام والمكرر التي تنتجها الشركة سواء منها الأصناف المسعرة تسعيراً جبرياً أو غير الخاضعة للتسعير الجبري بتغير ترخيص من وزارة التموين (حافظتنا الثانية مستند رقم ٢).

٢٣ - وفوجئت الشركة بهذا القرار بل فوجيء به.... باشا نفسه.

أما شركة السكر فقد ثارت ثائرتها وهاج هائجها فالقرار نافذ في عنقها وإن هي خالفته حوكت جنائياً. والقرار يلزمها أن تكون أداة طيعة أمام مطالب التموين. والأنكى من هذا كله أن القرار يقبض يدها عن التصرف في السكر البودرة فما تملك أن تتصرف فيه بغير إذن من وزارة التموين والسكر البودرة هو كما سلف البيان ذلك الذهب الأبيض الذي تصيب الشركة من ورائه وافر الكسب. وما كان ينفع الشركة إزاء هذا القرار أن تلوذ برئيس الحكومة أو تستنجده. فما يملك رئيس الحكومة للقرار دفعاً ولا تعطيلًا وكان على الشركة أن تنفس عن نفسها فمضت على مضض منها إلى مجلس الدولة وفي عريضة دعاها التي أودعتها سكرتارية المجلس في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ نعت على وزارة التموين سياستها من حيث زيادة مقررات الاستهلاك. ومن حيث الاتجاه إلى الاستيراد، كأن الشركة دولة فوق الدولة وكان القوامين عليها قوامون على مصائر الدولة.

٢٤ - إنه نزاع سافر بين شركة السكر وبين المدعى.. فالشركة تعصى القانون وتتمرد عليه. والمدعى يغالبا فيغلها بقوة من حقه وقوة من سند وزيره المتفق معه على رأيه. وكان على... باشا أمام نفسه وأمام غيره ألا يجيب الرجاء فيه وأن لا يقف مكتوف اليد في هذا الصراع.

(١) غير وزارته ولم يدخل الرافعي بك الوزارة الجديدة...

والحق أن... باشا ليعنذر. فقد ظل خمس سنوات قبل أن يلى الحكم عضواً في مجلس إدارة شركة السكر يعطيها من جهده وتعميه من مالها وخمس سنوات ليست بالفترة القصيرة في عمر الإنسان.

وللبينة أثرها في النفس. وبينة شركة السكر بيته تجارية يهها الكسب فإذا حال دون هذا الكسب حائل فهو مكروه ولو كان موظفاً على حق فيها يفعل وما يدع. وللقرين أثر في قرينه. و... باشا قرين عبود. وعبود رجل مال. ورجال المال رجال غاية. وغايتهم هي كل شيء عندهم فما يرضيهم أن يعترض عليهم معترض بل يفضيهم ويشيرهم فما يذكرونه إلا بشر. ومن يدري ماذا قال عبود باشا في حق المدعى وهو دائب على اعتراضه كلما التوت شركة السكر وما أكثر ما تلتوى. وإذا قال عبود فمن أولى بتصديق ما يقول من قرينه... .

إن... باشا ليعنذر حقاً. والذنب ليس ذنبه وإنما ذنب النظام الذى يسوغ لرجال المال أن يديروا دفة الحكومات ويا ويل الموظف الجريء الأمين من هذا النظام. إن جرأته وأمانته قد تحملانه يوماً على أن يواجه عملاقاً من عمالقة المال بما لا يجب بل قد تحملانه على أن يسمعه ما يكره فماذا يكون إذا دارت دورة الفلك وصار هذا العملاق وزيراً أو أكثر من وزير.

أتراه يعدل عدل عمر فينصف الناس من نفسه قبل أن ينصفهم من سواه. أتراه يطرح ماضيه فلا تجيش نفسه بما كانت تجيش به من سخط على من صده أو رده وقتاً ما. اللهم لا وإلا ماجرت الشركات وراء المستورزين تحوزهم فتحوز الجاه سعياً وراء حاجاتها في الدواوين.

٢٥ - لا عجب بعد هذا إذا ولى... باشا الحكم وفي نفسه ما فيها نحو المدعى. ولا عجب إذا لم يستطع... باشا بعد أن ولى الحكم أن يتجرد مما كان في نفسه قبل أن يحكم. وإذن فما بقاء المدعى في الحكومة يشغل فيها مركزاً من أخطر المراكز. إن هذا ليبدو أمراً غير مألوف ولو تصاغر المدعى وضعف وهان فما بالك وهو لم يتصاغر ولم يضعف ولم يهن. فما بالك وقد بقى إزاء شركة السكر في عهد... باشا كما كان إزاءها في عهد غيره حازماً معها جريئاً عليها. إنه بهذا قد أهدر دمه فما بقى إلا أن ينال جزاءه لكن حبذا لو ألقى السهم القاتل من الوزير المختص. فما يجوز أن يعزل وكيل وزارة بغير رأى وزيره ولهذا انتهن... باشا فرصة حديث له مع الرافعى بك وزعم أنه قد أتيح له وهو خارج الحكم أن يعرف عن المدعى ما يشينه من جهة أمانته في عمله وأدرك الرافعى بك المراد بهذا الزعم كما أدرك الباعث عليه وعرف كيف يتخلص مما حاول رئيس الحكومة أن يورطه فيه فكان على الرئيس أن يتربص حتى تواتيه الفرصة فيلين الرافعى بك إذا جاز أن يلين أو يأتيه بدلا منه وزير آخر يسبق الرئيس إلى ما يهوى.

٢٦ - ولو قد سكت الأحداث لجاز أن يسكت... باشا على مفض وأن يسكت عبود باشا

أيضاً لكن الأحداث لم تسكت ففى قضية مجلس الدولة التى أقامها عبود بطلب إلغاء القرار الوزارى الصادر فى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ أبى المدعى إلا أن يعد بنفسه دفاع الحكومة ضد شركة السكر وأرسل هذا الدفاع مذيلاً بتوقيمه إلى هيئة قضايا الدولة وهو دفاع لا يخلو من حماس لحق الدولة وندة على باطل الشركة (حافظتنا الثانية مستند ٦) وهذه من المدعى غيرة يحسد عليها حقاً لكنها غيرة لها ثمنها الذى يجب أن يدفعه وإلى أن يدفع هذا الثمن هل يسكت .... باشا؟

اللهم لا. فقد انتهز فرصة استجواب قدم لوزير التموين فى شأن من شئون السكر لا يمت للمقررات ولا للاستيراد بأى سبب فإذا به يسبق وزير التموين إلى منبر مجلس الشيوخ فى جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وإذا به يترك موضوع الاستجواب ليتحدث عن سياسة وزارة التموين من حيث زيادة المقررات ومن حيث الاستيراد فنعى على هذه السياسة ما يتعاه عبود باشا عليها فى دعواه أمام مجلس الدولة ويندد بها كما ندد بها عبود باشا سواء بسواء. (صحيفة ١٣ من مضبطة مجلس الشيوخ حافظتنا الأولى مستند رقم ١٥). وبأبى الرافعى بك الوزير فى وزارة.... يأبى هذا الرجل النبيل أن يساير... فإذا به يحتل المنبر ثم يقول:

«اسمحوا لى أن أقول أننى لست من هذا رأى، فأنا أرى أن زيادة مقطوعة السكر مسألة ترجع إلى ازدياد الرخاء. وارتفاع مستوى المعيشة فى البلاد. ويسرنا أن نرى مظاهر ارتفاع المعيشة فى أن الناس يستهلكون سكرًا أكثر مما مضى. ولكن الواجب يقضى أن ندير الأمر. فإن كان السكر الذى لدينا يكفى لهذه الزيادة فيها وإن لم يكن يكفى فعلينا أن نبادر باستيراد ما يسد هذا النقص (ص ١٧ من المضبطة نفسها).

٢٧ - وكان عبود بعد أن رفع دعواه أمام مجلس الدولة قد أرسل فى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ شكوى... باشا ضد وزارة التموين. وكان على... باشا أن يفعل شيئاً. فإذا به يدعو اللجنة العليا للتموين. وإذا به يحضر بنفسه ويرأع هذه اللجنة على غير عادته وعلى غير عادة غيره من رؤساء الحكومات فى مختلف العهود. ويعرض... باشا بنفسه على اللجنة شكوى عبود لتقرر اللجنة تأليف لجنة فرعية للنظر فيها آثاره هذه الشكوى من الخلف بين عبود وبين وزارة التموين ومن بين هذه المواضع ببل وعلى رأسها كمية المقررات من السكر (محضر جلسة لجنة التموين العليا فى ٢٠/١٠/١٩٤٩ برئاسة... باشا مستند ٧ حافظتنا الثانية) وتجتمع اللجنة الفرعية بعد يومين اثنين فتقرر وقف زيادة المقررات وبقاها كما هى خلافاً لما كانت تريده وزارة التموين (محضر جلسة اللجنة الفرعية فى ٢٢/١٠/١٩٤٩ مستند رقم ٩ حافظتنا الثانية).

٢٨ - هاتان حركتان صدرتا عن رئيس الحكومة إحداها فى مجلس الشيوخ والأخرى فى

لجنة التموين العليا وفيها معا أعطى الرئيس المذكور صديقه عبود حججاً تعينه على الحكومة فى الدعوى المرفوعة بينها أمام مجلس الدولة وما أسرع ما تلقف عبود هذه الحجج وراح يسند بها دعواه على الحكومة. وإليك ما ورد فى تقرير حضرة المستشار الذى نيط به تلخيص هذه الدعوى وقد جاء فيه:

وفى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ عقب المدعية (شركة السكر) على رد الحكومة بمذكرة أرفقت بها حافظة مستندات وقالت أن لجنة التموين العليا قد اجتمعت بعد رفع الدعوى وواجهت مشكلة السكر مواجهة صريحة وحددت مقدار استهلاك السكر بما لا يزيد على تسعة عشر ألف طن لكافة حاجات المعيشة والصناعة وبهذا أصاحت الوزارة لتحذير الشركة من سوء مغبة سياسة الإسراف التى جرت عليها واقترن قرار اللجنة ببيان ألفاه رئيس الحكومة فى مجلس الشيوخ بجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ صرح فيه بخطأ سياسة تضخيم مقررات السكر على نحو أسفر عن أزمة السكر التى اضطرت الحكومة إلى استيراد السكر من الخارج... (نرجو الرجوع إلى تقرير حضرة المستشار الملخص للقضية المضمومة).

٢٩ - وكانت لجنة السكر الفرعية التى شكلت بقرار من لجنة التموين العليا يوم أن ترأسها... باشا كانت هذه اللجنة الفرعية قد قررت أن تتولى شركة السكر تكرير السكر الوارد من الخارج على أن تراعى فى حالة عدم كفاية الناتج من السكر المكرر للوفاء بكامل حاجات الاستهلاك استكمال النقص من السكر الخام الوارد من الخارج ويكون تسليم السكر الخام وتوزيعه وتكريره وفقاً لسروط يتفق عليها بين وزارة التموين وشركة السكر. وبناء على هذا القرار طلبت وزارة التموين من شركة السكر أن توفىها ببيان عن وجوه نفقة توزيع هذا السكر وتكريره وأجابته الشركة فإذا بها تطلب ٦٩٥ قرشاً لكل طن. وأوفدت وزارة التموين بعض خبرائها إلى الشركة للتحقق من دقة هذا الرقم الذى يبدو مبالغاً فيه فأبته الشركة أن تتمكن هؤلاء الخبراء من الاطلاع على دفاترها وسجلت وزارة التموين هذا السلوك على الشركة فى مذكرة أعدها المدعى ووقعها الرافعى بك فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقد استطلعت نظر الوزارة أن الشركة كانت قد وزعت فى عهد إبراهيم عبد الهادى باشا نحو ٢٥ ألف طن من السكر الخام وكان توزيعها بنمن السكر الأبيض وبهذا تكون قد حصلت فى خصوص هذا المقدار على نفقة تكريره دون أن يكرر. وعلى هذا رأت الوزارة أن تكرر الشركة مقداراً مما تلا من السكر المستورد دون أن تستوفى عن تكريره أى نفقة وإليك بعض ما جاء فى هذه المذكرة:

«هذا ولم تتمكن الشركة خبراء الإدارة من الاطلاع على الدفاتر لمعرفة حقيقة هذه المبالغ إلا فيها يتعلق بمصاريف التكرير وحده التى تبين أنها فى المتوسط تبلغ ثلاثة جنيهات فى الطن على أن أول ما يسترعى النظر فى المبالغ التى تطالب بها الشركة هو المبلغ الخاص بعملية

التكرير ذاتها إذ أن الشركة سبق لها أن قامت بتوزيع ٢٥٤٢٠ طاً من السكر الخام المحل بناء على تكليف الوزارة وكان توزيعها بسعر السكر المكرر فترتب على ذلك توفير نفقات تكرير هذه الكمية التي تبلغ ٧٦٣٦٠ جنيهها وأن تتكبد الشركة أية مصروفات إضافية دون أن يتوقف مصنع التكرير بالموادية مما يستلزم أن تقوم الشركة بتكرير كمية ماثلة من السكر الخام المستورد من غير أن يكون لها حق المطالبة بنفقات عملية التكرير. أما بقية النفقات الخاصة بالتفريغ والتحميل ونولون الشحن الداخلى ومصاريف التوزيع فترى الوزارة أن تكون المخاسبة على أساس المصاريف الفعلية بعد إتمام العملية طبقاً للمستندات التي يتعين أن تقدمها الشركة للوزارة عن كل مبلغ تصرفه في هذا السبيل».

٣٠ - كانت هذه هي آخر مذكرة وقعها الراجعى بك لأن وزارة... الائتلافية انحلت في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وبانحلالها ترك الراجعى بك وزارة التموين وحل محله فيها .... باتنا وزير التموين في وزارة... التي تشكلت في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٩.

وكانت المذكرة في مكتب الوزير تنتظر عرضها على لجنة التموين العليا لكنها مذكرة تضيع على شركة السكر مبلغ ٧٦ ألف جنيه. وهي إلى ذلك تسد على الشركة باب الحصول على ٦٩ قرشا عن كل طن من السكر يرد من الخارج إذ المذكرة قد أطرحت التقدير الذى قدرته الشركة وجعلت العبء فيها يدفع إليها بقيمة ما تنفقه فعلا نفقة مؤيدة بالدليل.

ونزل الوحى على الوزير الجديد فإذا به يجبس هذه المذكرة ولا يقمها للجنة التموين العليا بل إنه ليبادر فيسأل عن الصور التي كانت تحت يد الموظفين المختصين من هذه المذكرة فيجمعها ليحبسها هي الأخرى حتى لا ترى النور ولا يراها النور.

ويأتيك دليل هذه الواقعة الخطيرة فيها جاء استطراداً على لسان الأستاذ أحمد عبد اللطيف مراقب الحبوب حين كان يسأل أمام النيابة في تحقيق صفقة الذرة السودانية حيث قال:

«أذكر أيضاً أنى سمعت أن معاليه (يقصد معالي ... باتنا) في الأسرع الأول أو في اليوم الأول لوجوده بالوزارة طلب مذكرة خاصة بتكرير السكر كان قد وقع عليها معالي الراجعى بك لعرضها على لجنة التموين العليا في اليوم الذى سقطت فيه الوزارة - علمت أن معاليه جمع الموظفين الذين ينتظر أن تكون قد وصلت إلى أيديهم نسخ من هذه المذكرة وطلب إليهم تقديم كل ما لديهم منها وهددهم إذا تحدث إنسان في هذه الواقعة وقد أنتج التهديد فعله» (فواجب الرجوع إلى صفحة ٩٧ من تحقيق النيابة في الذرة السودانية).

٣١ - ودلت هذه البداية من الوزير الفقيه على الدور الذى اختير له. فقد كان يملك أن يتصرف في المذكرة التصرف الشرعى فيحفظها إذا لم يكن من رأيه أن يقدمها، لكنه لم يشأ أن يلتزم الشرع لأن الشرع فيه كلفة وهو لا يريد أن يتكلف.



ومضت الأيام ولا شيء يبدو على سطح الماء، فالوزير راض عن وكيله والوكيل يغالط نفسه وينتظر من وزيره الجديد خيراً كالذى رآه من وزيره القديم. ويلتقى الانان صباح يوم الأحد ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ كما تعودا أن يلتقيا، فيتبادلان المعونة في ظل من الأمن والثقة، ويذهب الوزير إلى مجلس الوزراء في هذا اليوم نفسه، فإذا به يطلب إحالة وكيل وزارة على المعاش، ويستجيب المجلس لهذا الطلب وتنقر الإحالة، والوكيل كالمعهد به غارق في عمله فان فيه دائب عليه. فلا يرفع رأسه إلا على صوت مكالمة تليفونية من صحفى ينبئه بالنبا فلا يصدق تم توافر الأنباء فيرى وجه الحياة ويحس خنجر الغدر، ويظن في أذنه صوت ضحكة عالية يتبينها فإذا بها دولة المال تسخر من دولة الحكم ودولة الباطل تهزأ بدولة الحق ودولة الرذيلة تشمت في دولة الفضيلة.

## التحقيق الإدارى

٣٢ - ولو سكت المدعى لسكت الطفافة الذين أحالوه على المعاش فما أحالوه إلا ليخلو الجور لشركة السكر، وهذه غاية يكفيتها أن تقع الإحالة على المعاش وقد وقعت، لكن المدعى لم يسكت لأن يقلانه في حقه لا يعادله إلا تقتته في عدل القضاء. وعلى هذا ما أن أذيع مرسوم إحالته على المعاش حتى أعلن أنه في طريقه إلى ساحة مجلس الدولة (أهرام ٤٩/١١/٢٤ مقدم منا). وكان على الطفافة أن يواجهوا الرأى العام وأن يعدوا أنفسهم ليوم يقع فيه الحساب وعلى صدا رأوا أن يجربى تحقيق يراه الناس فيظنون أن شيئاً وراه. وقد يوجه التحقيق فيتجه وقد يقاد فينقاد وعندئذ قد ينكشف عن عورات للمدعى أو سوءات وهذا هو المطلوب. وتمنوا لو تولت النيابة هذا التحقيق ليبود أنه يتناول جرائم إذ النيابة هى وحدها التى تحقق الجرائم. لكن تحقيق النيابة بحسب الأصل رهن بأن يرد لها بلاغ عن جريمة أو شبه جريمة. وهو ما كانت أيديهم خالية منه. ومن هنا امتنع عليهم أن يدخلوا النيابة من بابها المشروع. وبقي أن يدخلوها من باب آخر خلفى وقد كان. فإذا بهم يستعمرون رجلين من رجال النيابة. وإذا بهذين الرجلين يغادران دار النيابة ويتزلان ضيفين كريمين على دار وزارة التموين ليعينا وزيرها الهمام على الفساد الذى استشرى والاضطراب الذى عم.

٣٣ - ويهد لهذا التحقيق بضجة يفتعلها الوزير الفقيه إذ يأمر بحصار من رجال البوليس يضرب على مبنى الوزارة. وتنتشر الصحف - ومنها ما قدمناه للمحكمة - أنباء هذا الحصار تحت عناوين مثيرة. وتنتشر أيضاً في بداية التحقيق أن الوزير الهمام قد اعترم أن يرى رأيه في الموظفين وأنه موشك أن يجربى حركتى نقل وعزل بينهم. وتحرك هذه الأنباء موجة من الفزع يستولى على الموظفين كبارهم قبل صغارهم وكلها أذنت هذه الموجة بتراجع أو انحسار دفعها

بطل النزاهة بما كان يتورط فيه من تدخل سافر في التحقيق وتهجم مكشوف عليه. وإليك وصف بعض هذا الحال كما ورد على لسان ثلاثة من كبار موظفي الوزارة:

قال الأستاذ مصطفى مكارم الذى كان مراقباً لتكوين الاسكندرية وقتذاك وهو اليوم مراقب تكوين القاهرة. قال هذا الموظف الذى يشغل وظيفة فى الدرجة الثانية ما يأتى ردّاً على أسئلة وجهها إليه محمود بك زكى فى التحقيق الذى أجرته النيابة فى خصوص مخالفات مضارب الأرز:

س - هل قبل أدائك شهادتك بوزارة التكوين استدعاك سعادة .... باشا وخاطبك فى شأن هذا الموضوع؟

ج - أيوه طلبنى فى مكتبه

س - هل تذكر ما حصل بينك وبينه فى شأن هذا الموضوع قبل إدلائك بشهادتك فى تحقيقات التكوين أو بعد إدلائك بها؟

ج - اعتاد معالى الوزير .... باشا فى ذلك الحين أن يطلبنى ويتحدث إلى فى المواضيع التى أنا مطلوب للشهادة فيها فكنت أفهم سعادته الحقيقة وأفهمه إن كنت أتذكر شيئاً أولاً أتذكره فكان يتكلم بشدة وعنف طالباً منى أن أتذكر بشكل إيجابى لما يرغبه فكنت أحياناً أتور لكرامتى وأخرج من مكتبه فيعاود طلبى ويتكلم معى فى نفس الموضوع مفهياً إياى أن إخوانى الموظفين يساعدونه بهذه الشهادات بما نصه «إخوانك يشهدوا ويساعدونا».

وفى هذا الموضوع بالذات قال لى إن مهمتك أن تثبت لنا علاقة الشامى باشا بمحمود بك زكى فلما قلت له يا معالى الوزير العلاقة عادية ويظهر أن الذى أفهم معالك غير ذلك هو رجل سىء القصد فقال لى إن مهمتك إثبات العلاقة بس ويبقى كتر خيرك وكان معاليه قد أمر بنقلى إلى شبين الكوم وأصدر أمره يوم ٥ ديسمبر على أن ينفذ يوم ٦ ديسمبر واستبقانى بالقاهرة بدون عمل لا أدرى رافة بى أم ليبقى هذا السيف مسلطاً على رقبتي وكانت حالتنا مضنية ميكية مخجلة فعلمنا أن نحضر من الثامنة صباحاً إلى الثانية مساء ثم من الرابعة إلى منتصف الليل ثم نقرأ فى الجرائد أخباراً مثيرة مهدمة للأعصاب وأذكر أننى قرأت مرة بإحدى الجرائد أن معالى الوزير يبحث فى إحالة ستة من كبار موظفى التكوين على المعاش وأنه يجرى حركة تنقلات وقد بلغتنى أنه يبحث فى رفت أحد كبار الموظفين وطلب ملفه فها هى الأعصاب التى تتحمل كل هذا..» (وردت هذه الأقوال فى التحقيق الذى أجرته النيابة عن مخالفات مضارب الأرز ردّاً على أسئلة وجهها محمود بك زكى للشاهد صفحة ٣٣، ٣٤، ٣٥).

٣٤ - وفى التحقيق الذى دار فى النيابة حول صفقة الصفيح الخاصة بسمير بشارة قال الأستاذ شريف حسن مراقب الاستيلاء ما يأتى:

« أرجو أن يؤخذ في الاعتبار أن التحقيق الإداري الذي كان يجري تحت إشراف معالي وزير التكوين السابق وفي الظروف الاستثنائية التي لا يسته إنفا كان مجالاً ضيقاً جداً لا يوضح حقيقة المسائل وأن معالي باشا كان شديد الرغبة في أن تكون الإجابات في التحقيق في أضيق الحدود الممكنة وأنه كان يعتبر كل تفسير وإيضاح للمسائل هو مجرد دفاع عن سعادة الوكيل. وأنه في هذا الموضوع بالذات حدث بيني وبين معاليه مشادة سببها أنني أردت أن أوضح في التحقيق حقيقة موضوع التوصية المقول أنها صدرت من سعادة وكيل الوزارة لإصدار الترخيص وأنه لم يكن هناك مفر من أن تكون الإجابات مختصرة حتى لا يعتبر الإيضاح هو مجرد دفاع عن وكيل الوزارة لهذا أرجو التحويل على ما يقرر الآن من أقوال تتيح لي فيها الفرصة كاملة لتأييدها بالمستندات» (ص ١٩ من تحقيق النيابة للضفيح).

وقد سألت المدعى هذا الشاهد: هل طلب منك معالي الوزير أن تدلي بأقوال غير صحيحة في التحقيق؟ فكان جوابه:

«الوزير كان دائماً يبدى السخط على كل كلام يمكن أن يوصل إلى الاقتناع بسلامة التصرفات وكان الإصرار من ناحيتي على إيضاح جميع المسائل الغامضة سيرضى حتى إجراء تسفي من قبله ولذلك راعيت دائماً الاكتفاء بالإحالة على سعادة وكيل الوزارة في أمور كان يمكنني إيضاها لو كان سلطان الوزير بعيداً كل البعد عن الموضوعات التي تحقق ورغبته كانت ظاهرة في الأظهر الحقيقة.

٣٥ - وسئل الأستاذ أحمد عبد اللطيف مراقب الحبوب عن التحقيق الإداري وملاساته حين كان يسأل في النيابة عن صفقة الذرة السوداني فقص أموراً يندى لها الجبين. وبكى الشاهد مرتين وهو يذكر هذه الأمور، ولم يشأ رئيس النيابة أن يسجل في محضره واقعة بكاء الشاهد مرتين أثناء شهادته على ما لهذه الواقعة من أهمية. وأنهى الشاهد شهادته وجاء دور المدعى ليسأله عن علته بكائه وإليك السؤال والجواب:

س - لاحظت أمس مع الأسف الشديد أنك أثناء إجابتك غلبك البكاء مرتين فما هو تفسير ذلك؟

ج - هذه مسألة تخصني وأرجو إعفائي من الإجابة.

س - ذكرت أمس أنك كنت في حالة نفسية شديدة أثناء قيام التحقيق الإداري بسبب اضطهاد سعادة .... باشا لك فهل شكوت ذلك لحضرة رئيس النيابة المنتدب؟

ج - حضرة رئيس النيابة أثناء التحقيق الإداري لم يكن يباشره بصفته رئيساً للنيابة وإنما كان يباشره بصفته محققاً إدارياً ولم أمس من جانب حضرته أثناء التحقيق ما يكون محلاً

للكوى ولذلك لم أبدأ أن أنير شكواى رسمياً إلى حضرته أثناء التحقيق إذ أن الظروف وحدها كانت ناطقة فقوات البوليس تحاصر الوزارة في الداخل والخارج وحملة الصحف مستمرة ليلاً ونهاراً كأنما تضم الوزارة عصابات من اللصوص وقطاع الطرق. ولا شك أن حضرات المحققين كانوا أشد الناس لمسا لحقيقة الحال بالنسبة للإجراءات التي كانت متبعة ولو كانوا يباشرون عملهم بصفتهم وكلاء النائب العام ما ترددت لحظة في الشكوى إليهم.

٣٦ - بمنجى هذه اللغة صرح هؤلاء الموظفون الثلاثة رئيس النيابة بالعيوب التي كانت تتورتحقيقه الذى أجراه فى الوزارة. ولا شك أنهم كانوا مخرجين إذ حملتهم أمانة الشهادة على هذه المصارحة ولا شك أيضاً أنهم كانوا يكونون أكثر صراحة لو كان المحقق فى النيابة شخصاً آخر غير المحقق الإدارى.

ومع ذلك فليست العيوب التي كشف عنها هؤلاء الشهود هى وحدها التي تعيب التحقيق الإدارى وتزرى به وتقضى عليه. فهناك عيب آخر تصغر أمامه كل هذه العيوب وتهون. ذلك أن هذا التحقيق كله قد تم فى غيبة المدعى. فلما دعى إليه وكان الحق أن يدعى. ولا يداخلنا شك فى أن الرؤوس المشرفة على التحقيق والمشاركة فيه كانت تعرف أن استدعاء المدعى أمر لايد منه للوصول إلى الحقيقة. لكن القوم ما كانوا يريدون بتحقيقهم حقاً. وإنما كانوا يريدون طراداً وصيداً. ولا عجب بعد هذا إذا كانت هذه الرؤوس قد أدارت التحقيق على النحو الذى تراه لا على النحو الذى يراه العدل وتقتضيه الأمانة والذمة. ولا عجب أيضاً إذا تربت هذه الرؤوس التحقيق حتى إذا ما تم على الوجه المطلوب راحت تنشر نتائجها على الناس وتعلنها فى الصحف كأنها الحقائق التي دل عليها البحث وانتهى إليها التمحيص !!

## تحقيق النيابة

٣٧ - وكان على «الوزير الفقيه بطل الأمانة والنزاهة والإصلاح» أن يبلغ النيابة لأنه زعم فى التقرير الذى نشره على الناس أن التحقيق الإدارى قد كشف عن جرائم تقع تحت نصوص قانون العقوبات. وما كان يتأق وقد زعم هذا الزعم أن تطوى صحف التحقيق الإدارى كأن شيئاً لم يكن.

ودعى المدعى إلى النيابة فعلا لكنه دعى ليحضر أمام ..... و ..... وهما عضوا النيابة اللذان أجريا التحقيق الإدارى.

وكانت هذه بداية سيئة. لأن هذين العضوين كانا قد خلاصا من التحقيق الإدارى إلى آراء معينة سجلها فى تقارير رفعها إلى وزير التموين. وهذه التقارير كانت هى الأساس الذى قام

عليه تقرير الوزير. بل كانت هي المصدر الذي استقى منه الوزير كل الذي جرى به قلمه في تقريره. ثم أنها إلى ذلك قد تورط فيها كان يجعل بها أن يترفا عنه فسائرا شهوة الوزير. أو لها على الأقل لم يكفها هذه الشهوة ولم يكبحها جماحها. وقد كانا على بينة من الشواذب التي شابت جو التحقيق الإداري ومع ذلك رضيا أن يعيشا في هذا الجو وأن يستنشقا هواءه الفاسد. وإذا كان الأمر كذلك وكان المقصود بتحقيق النيابة أن يكون تحقيقاً سلبياً تتولاه يد بعيدة عن المظنة فكيف يعهد به إلى هذين العضوين؟.

٣٨ - بناء على هذه الاعتبارات تقدم محامي المدعى إلى النائب العام في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٠ يسأله أن يضح التحقيق في يد محايدة لم تنقيد برأى سابق عرفت به وعرف بها فإذا بالنائب العام يتخلى عن ولايته بل عن وظيفته ويعرض هذا الطلب على وزير العدل فيشير الوزير بحفظه. ولا يستحى النائب العام ولا ينجبل ويأتى في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ ويقول في ذيل الطلب «عرضنا هذا الطلب على معالي وزير العدل صباح اليوم فأمر معاليه بحفظه وعلى حضرتي عبد الحميد بك لطفى وأحمد بك موافق الاستمرار في التحقيق».

وكان النائب العام نفسه قد أمر بحظر إذاعة أى شيء عن تحقيق النيابة وأصدر أمره هذا على ذيل البلاغ الذي تلقاه من وزير التمييز. هذا في حين أن الصحف كانت قد ظلت أياماً بل أسابيع ترتع في كرامة المدعى وفي شرفه بما نشرته من أكاذيب التحقيق الإداري. بحيث لا يفهم الحظر الجديد إلا على أنه منع لنشر الحقائق التي قد يتكشف عنها تحقيق النيابة. ولا مصلحة في هذا المنع إلا للذي ضلل الرأي العام بما نشره من نتائج التحقيق الإداري فكان حظه في أن يبقى هذا الضلال وألا يتزحزح.

٣٩ - وهنا أدرك محامي المدعى أن شراً يراود بوكله. بأن تحقيق النيابة سوف لا يكون خيراً من التحقيق الإداري. وكان لمحامي المدعى رأى فيه عنف وخشونة. لكنه كان من الممكن أن يؤدي إلى كف عضوى النيابة اللذين أجريا التحقيق الإداري عن السير في تحقيق النيابة لكن المدعى - سامحه الله - لم يرامأه محاميه وقال له إنه سيواجه التحقيق ولو تولاه راتب باشا نفسه لأنه على حق وحقه أقوى من أن يقهر أو يقلب. وعند هذا اختلف المحامي مع موكله. أما المحامي فقد انصرف على ألا يحضر التحقيق وأما الموكل فقد ذهب ليضع شرفه وكرامته أمانة في يد عضوى النيابة.

وجاءت الأيام مصدقة لما توقعه محامي المدعى. فقد كان العضوان المحترمان مدفوعين بدافع لا شعوري نحو إدانة المدعى حتى لا ينقض صرح هذه الأدانة وهما اللذان أقاماه ووضعاه أسسه فحال هذا الدافع دون تحريها الحق ودون التزامها حدود النصفة وقامت على ذلك شواهد كثيرة منها:

أولاً - أن المدعى طلب في بداية التحقيق في صفقة الذرة السودانية استبعاد أوراق التحقيق الإدارى أو التصريح له بالإطلاع عليها إذا لم تستبعد فإذا ب... يتبت في محضر التحقيق بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٠ ما يأتى:

«لما كان اطلاع حضرته على أوراق التحقيق الإدارى مقدما يضر التحقيق من حيث الكشف عن عناصره قبل السير فيه لذلك رأينا ارجاء الاطلاع لحين الفراغ منه». وعضى التحقيق حتى يصل إلى نهايته ولا يمكن المدعى من الاطلاع. حتى إذا ما جاء وقت استجوابه بعد أن تم التحقيق تقدم لرئيس النيابة بطلب مكتوب في ٢/٥/١٩٥٠ التمس فيه أن يمكنه من الاطلاع على تقرير وزير التموين وعلى تقارير المحققين الإداريين على اعتبار أن هذه التقارير قد تضمنت خلاصة التحقيق الإدارى. وأن المدعى يلزمه أن يحيط علماً بما جاء فيها ليستطيع أن يرد عليها فإذا برئيس النيابة الذى عرض عليه هذا الطلب يتوارى ويتنحى عن الفصل فيه. ثم يذهب إلى النائب العام ليعود وفي يده الطلب مؤشراً عليه من النائب العام بالعبارة الآتية:

«بما أن التقرير المشار إليه في الطلب غير مضموم بملف التحقيق الذى تجر به النيابة وهو ليس من عملها ولا شأن لها به فيحفظ هذا الطلب» (نرجو الرجوع إلى محضرى جلستى ٢ مايو و٣ مايو سنة ١٩٥٠ من تحقيق صفقة الذرة صفحة ٣٠٧، ٣٠٨).

ثانياً - ويسأل محمود زكى بك في صفقة صفيح سمر بشارة فيقول:

«يؤسفنى أن أقرر أن موضوع استيراد الصفيح فيها يختص بى ليس إلا إحدى الصور العديدة التى يزرخ بها تقرير سعادة... باشا التى تنطوى على المغالطة والافتراء وتسيبه الحقائق رغبة فى المساس بموظف برىء بعد إحالته على المعاش وكانت تلك الرغبة مقصوداً بها تصيد الهفوات وتجسيما مما دعاه لأن يتدخل فى التحقيق الإدارى».

وما أن محمود بك زكى قال هذا القول معتزماً الاستمرار فيه للتدليل على فساد ما عزى إليه من تهم فى خصوص استيراد الصفيح وهذا حقه إذا برئيس النيابة يستوقفه ويثبت فى محضره:

«ملحوظة - طلبنا من محمود بك زكى أن يتكلم عن موضوع الصفيح إن كانت لديه معلومات عنه وألاً يسترسل فى الكلام عن تقرير .... باشا لأنه غير مرفق بالأوراق ولا تعلم النيابة عنه شيئاً. ورفض محمود بك زكى أن يتكلم ثم عاد وقال أما وقد منعت عن الكلام أمام حضرتكم فى التقرير المقدم من سعادة .... باشا وأنا أرى من مصلحتى الكلام والرد عليه فإنى خضوعاً لأمر سعادتكم سأتكلم عن التحقيق وأبين ظروفه».

ثالثاً - أراد محمود بك زكى حين كان يناقش موضوع النزرة السودانية أن يتناول بلاغ راتب باشا ليثبت أن هذا البلاغ ليس كاذباً فحسب بل هو إلى ذلك كيدى صرف أريد به تغطية مسئولية إحالة المدعى على المعاش، وفيما كان المدعى يبدأ الكلام في هذا الوجه من وجوه دفاعه إذا برئيس النيابة يمنعه ويرى محمود بك زكى في هذا حجراً على حريته فيذهب إلى النائب العام ويشكو له هذا الحجر فإذا بالنائب العام يقر هذا الحجر (محضر جلسة تحقيق ١١ / ٥ / ١٩٥٠ صحيفة ٣٩٥).

٤٠ - هذا قليل من كثير مما شاب تحقيق النيابة واعتوره حتى أخذ القلق يدب في نفس المدعى وحتى أخذ يدرك مقدار المغامرة التي أقدم عليها حين خالف بحاميته. وأخذ هذا القلق يتجسم مع الزمن حتى أجاز المدعى لنفسه وهو يشكو للنائب العام تصرفاً خاطئاً كان قد تورط فيه المحقق إذ سمع في صفقة النزرة شاهداً في غير حضور المدعى فإذا بالمدعى يوجه الحديث إلى النائب العام قائلًا:

« ما كنت أود أن يتخذ حضرة الأستاذ رئيس النيابة المحقق مثل هذا الاجراء الشاذ المنافي لروح العدالة والضرر بسلامة التحقيق»..

«إني أخشى أن يكون تقييد حضرته بما كتبه في تقريره الإدارى عن هذا الموضوع مع دوام اتصالة بالوزير قد جعله يخلو إلى آرائه الحاططة واستنتاجاته الجائرة التي دونها عنى في ذلك التقرير ونشرتها عنه الصحف فعرف بها وعرفت به. ذلك التقرير الذى رمانى فيه بكل كرهية دون أن يسمع كلمة منى.

«أخشى أنه لهذا السبب وجد نفسه منساقاً إنسياقاً لا شعورياً إلى دعم ما ورد بتقريره الإدارى فاستدعى هذا الشاهد وسمعه في غيبتي وفي موضوع ليس من اختصاصه التثبت فيه. وهل تفسير هذا الاجراء الشاذ أن يكون حضرة المحقق بعد أن زالت عنه صفة المحقق الإدارى وترعب في كرسى القضاء ولبس شعار القاضى المحقق بقى في قرارة نفسه وحقيقة أمره ذلك المحقق الإدارى الذى يتمنى ولو بجدح الأنف أن يثبت التحقيق القضائى صحة آرائه القدية الحاططة».

وفي مذكرة قدمها المدعى للنائب العام في خصوص صفقة النزرة السودانية أيضاً وجد المدعى نفسه مضطراً لأن يصرح النائب العام بما يأتي:

لقد كانت بين يديه (أى بين يدي ذات المحقق) المستندات الرسمية القاطعة التي كان يجب أن تلفته إلى الحق وأن ترشده إلى الحقيقة لكنه أغضى عنها وتجاهل وجودها. ومن أجل ذلك كنت اعتبره خصاً شخصياً لى فلم يكن يجوز أن يجلس منى مجلس القاضى ولم يكن يجوز أن

يستمع إليه في أى شأن من شئون التحقيق ولكن لثقتى وتقديرى بل وتقديسى لهيئة النيابة العمومية قبلت هذا الوضع الشاذ على مريض. غير أنى علمت أن حضرته كان دائم الاتصال بـ ... باشا أثناء التحقيق وبعد التحقيق. وأخشى أن يكون ما أسمعه صحيحا من أنه لهذا الاختلاط صلة بالتحقيق وبالتصرف فيه وأن يكون لهذا السعى من قبل .... باشا أثره الضار بى. لذلك أطلب من سعادة النائب العام أن يقرأ مذكراتى بنفسه ليتحقق من صدق ما فيها ولينصرف بعد ذلك بما يراه محققا للعدالة»..

٤١ - وكان النائب العام فى شغل عن هذه الصيحات التى تفتت القلب وتذيب الفؤاد. لأن التصرف فى تحقيق الجيش كان قد أجهده ونال منه فاعتكف وأخذ يودى عمله وهو فى منزله وبقيناً أنه لم يقرأ بنفسه، وبقيناً أنه لم ير إلا بعينى زميليه اللذين أجريا التحقيق ولم يسمع إلا بأذنيها. فلا عجب إذا جاء تصرفه بعد ذلك فذاً فى تصرفات النيابة. بل فى تصرفات الهيئات المسئولة كلها.

فأول مرة فى تاريخ النيابة يصدر قرار بحفظ فإذا به يثبت التهم المحفوظة ولا ينفيها. وهو إذ يشتها بوجودها وينشئها لأول مرة. إذ لم يدر التحقيق نفسه حول إثباتها أو نفيها. ومن باب أولى لم يتناول التحقيق كله سؤال المتهم عنها.

وأول مرة فى تاريخ النيابة يقوم قرار من قراراتها على تجاهل مقصود لحقائق ثابتة فى الأوراق. ثم يقوم على تحريف حقائق أخرى وتسيوها أو مسخها. بل ويقوم إلى ذلك على اقتراء لا يصدر إلا عن سوء قصد وفساد غاية.

وما أن يوقع النائب العام قراره حتى يبادر إلى إذاعته بنفسه. فتجمع الصحف على نشره ونشر أسبابه فى عشرات من الأنهر تحت أضخم العناوين. وذلك مع مخالفة هذا النشاط لتعليمات النيابة نفسها تلك التعليمات التى تمنع تسليم صور من أسباب قرار الحفظ حتى بإذن من القضاء. بناء على أن هذه القرارات ليست لها حجية الأحكام وأسبابها من أعمال النيابة الداخلية التى تخصصها وحدها. وبناء على أن نشرها قد يسىء وقد تكون فيه جريمة يعاقب عليها القانون. والنيابة يجب أن تترفع عن ذلك.

ويلاحظ أحد الصحفيين على النيابة أنها لم تنشر قرار الحفظ فى قضية الجيش فيسأل النائب العام فى ذلك وفى سبب التفرقة بين تصرفها فى قضية الجيش وتصرفها فى قضية التموين فيكون جواب النائب العام كما نشرته جريدة الجمهور المصرى فى عدد أول أكتوبر سنة ١٩٥١ هو الآتى:

« قضية التموين لها ظروفها الخاصة التى قضت بنشر حيثيات قرار الحفظ لكى يطلع الرأى



العام على حقيقة الموقف فيها فربما فهم الحفظ على غير حقيقته وكان من المهم أيضًا وضع أسباب مفصلة من الجهة التي باشرت التحقيق حتى يوضع الأمر في نصابه فيما يختص بتصرف الحكومة مع المسؤولين».

٤٢ - إذن فما نشرت النيابة قرارها الذي يدين المدعى إلا لتثبت للناس أن تصرف الحكومة التي أحالته على المعاش كان تصرفًا سلبياً.

بهذه الحقيقة المؤلمة يقر النائب العام السابق فيقر في الوقت نفسه بأن النيابة لم تكن النيابة العمومية التي يعرفها الناس وإنما كانت أداة مسخرة لغاية هي تغطية الحكومة ودفع مسئوليتها، وهذا هو ما قلناه وما لا نزال نقوله وهو ما يقوله معنا كل منصف.

أنها أعارت رجلين من رجالها لوزارة التموين ليجريا فيها تحقيقاً ليس فيه كفالات التحقيق القانوني ولا ضماناته. وهذه عاريّة لا يرضاها للنيابة من يعرف قدرها وقدر رجالها وهناك في وزارة التموين تورط رجالها العاران فأجريا تحقيقاً مجرد من كل مقومات التحقيق الذي يراد به وجه الحق وفي مقدمة هذه المقومات وعلى رأسها استدعاء المتهم وسؤاله فضلاً عن مواجهته بما هو مأخوذ عليه.

وهناك في وزارة التموين أيضاً تورط هذان الرجلان فشاركوا الوزير فيها فأعلنه على الناس منبئاً بإدانة المدعى في عديد من التهم الجنائية والإدارية الخطيرة التي لم يواجه بها ولم يسأل عنها.

ويعود الأمر إلى النيابة العمومية لتجرى تحقيقاً في الجرائم المقول إن التحقيق الإداري قد تكشف عنها، ويبدو لكل ذي عينين أن هذا التحقيق يلزم أن يتولاه غير العضوين اللذين تورطوا فيها تورطاً فيه، فإذا بالنائب العام يتوارى فلا يواجه هذه الحقيقة، ويترك الكلمة فيها لوزير العدل وهذا الوزير يأمر بأن يجرى التحقيق على يد العضوين المذكورين.

ويجرى التحقيق فيحرم المدعى من حقوقه الأولية وفي مقدمتها حقه في الاطلاع فضلاً عن حقه في الكلام، ويأتي يوم الفصل فتفتق النهاية مع البداية، وتتلاقى النتيجة مع المقدمات وإذا بقرار يحفظ في النهاية ويدين في الأسباب، وما أن يوقع القرار حتى ينتشر، ولا يكون الباعث على نشره إلا تغطية المسئولية، وعند هذا تقف المأساة، تقف ولا تنتهي لأن لها بقية ستأتيك عندما تقرأ دفاعنا الذي خصصناه لمناقشة كل تهمة من التهم التي أثبتتها قرار الحفظ، لترى من واقع هذا الدفاع كيف أن قرار الحفظ قد تجاهل حقائق كانت تسعى بين يديه كما يسعى النور بين يدي الظلام وكيف أنه شوه حقائق أخرى وحرفها عن وجهها، وكيف أنه افترى واختلق، كما لو كان خصماً كذباً ولم يكن حكماً منصفاً.

٤٣ - على أن لنا كلمة نقولها قبل أن نورد دفاعنا الموضوعي، هي أن العبرة في تعرف

حقيقة الباعث الذى حمل الحكومة على فصل المدعى، هى بما كان فى يدها يوم أن أحالته على المعاش فى نوفمبر سنة ١٩٤٩، لا بالذى قد يتكشف عنه البحث بعد هذا التاريخ إذا صح أن البحث قد تكشف عن شىء.

والذى تؤكده أن يد الحكومة كانت خالية من كل سبب يتصل بالصالح العام حين أقصت المدعى عن عمله. فقد كان وزير التموين حديث عهد بالوزارة بل كان حديث عهد بدنيا الحكم. فما كان قد قضى فى وزارته إلا أقل من عشرين يوماً، وهى لا تكفى لتلقى التبهات فضلاً عن تحقيقها، وهو على غير العادة لم يقدم بطلبه عزل المدعى مذكرة مسببة لمجلس الوزراء، ثم هو لم يقف المدعى عن عمله ولا هو أقصاه عنه ولا فكر فى محاكمته محاكمة إدارية، وكان له فى هذا مندوحة عن الفصل بغير محاكمة، وإن قبل إنها أسرار الدولة أريد لها أن تصان أو أعداد كبار الموظفين أريد لها أن ترتفع عن جو المحاكمات فهذا مردود بأن الحكومة نفسها ما لبثت بعد الفصل حتى سعت إلى تحقيق دقت له الطبول، وسخرت لأنبائه كل سبل الإذاعة والإعلان، هذا ثم أن الحكومة إذ شاءت التحقيق، لم تسلك إليه السبيل القويم الذى يسلكه القابض على الشبهة أو المسك بالتهمة التى يوردها تحت مسؤوليته ثم يطلب تحقيقها، وإنما سلكت سبيلاً آخر معوجاً دالا بذاته على أنها إذ سعت إلى التحقيق لم تكن تريد حقاً ولا حقيقة وإنما كانت تريد ضلالاً ووهماً، أو تريد طراداً وصيداً، وما كان للحكومة أن + - ٣ آ لم تكن يدها خالية من الشبهة فضلاً عن التهمة. وإذا كان ذلك فلا عجب إذا ظلت الحكومة إلى اليوم معقودة اللسان مقلقة الفم، تسأل عن سبب الفصل فتجيب وكأنها لا تجيب، ودلالة هذا الصوت المريب المريب لا تغيب على فطنة القضاء.

بناء عليه وعلى ما هو وارد فى مذكراتنا الملحقة نصمم على الطلبات.



وصدر الحكم بإجابة هذه الطلبات قبل أن تقوم الثورة بعدة أشهر وانهار النظام الملكى الذى جمع مصطفى مرعى فى مقاومته الأسلحة الثلاثة: الاستجواب فى مجلس الشيوخ. والتتديد فى مجلة اللواء الجديد. وهذا الحكم من مجلس الدولة، وهى أسلحة ثلاثة لم تجتمع لأحد غيره.

## الفصل الثالث

عبد الرازق أحمد السنهورى

١٢ أغسطس ١٨٩٥ - ٢١ يوليو ١٩٧١



«وِدِدْتُ لو خدِمت القضاء فى شىء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمَةً على السلطين الأخرين بعد وضع الضمانات الكافية للقضاء ونزاهته»

(السنهورى فى ٢ يناير ١٩٢٣)

## تقديم

جمعتى بالدكتور السنهورى أيامَ الطلب في مدرسة الحقوق، وهو يكابد متاعب العام الأول بالجامعة، وزادت العلاقة وثيقة يوم فصلته الجامعة وعمل بالمحاماة وكان يتردد على مكتب النقيب الأول إبراهيم الملباوى بك، ولما هنأته برياسة مجلس الدولة كنت رئيسا لقسم القضاء الإدارى بهيئة قضايا الدولة فقدمت له كتابين عن الحريات (أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام) و(الملباوى - مارشال هول - هنرى روبر) وفى الأخير ذكر للسنهورى بين الأحرار من رواد دار الملباوى بك. فتصفح الكتابين ملياً ثم قلت له (الحمد لله الذى جمعنا فى أحسن أيامى وأحسن أيامك يامعالى الرئيس).. وكان الكلام سره، وتقبل التحية بقبول حسن، وردها بأحسن منها بعد أشهر حين أهدى إلى الجزء الأول من كتابه (الوسيط) وعليه عبارة غالية لصدورها من ذلك المصدر.

وكنّا فى هيئة قضايا الدولة - وهو من أعضائها السابقين - فرحين بمجلس الدولة بعد أن شهدنا ولادته العسرة، نعتبره أكبر نصر للأمة بعد دستور سنة ١٩٢٣ ولهيئتنا التى ظفرت به بعد محاولات أربعة رجال سابقين من رجالها<sup>(١)</sup> كللت الأخيرة منها بالنجاح. وكنّا منسحقين عليه من أن تخسره مصر فى إحدى نكسات النظام الملكى بعد أن انتزعتة انتزاعاً بيد وزارة غير حزبية من مجلس نياى تولفه أقلية حزبية.

من أجل ذلك تعاقبت على المجلس أيام طيبة وأخرى عصيبة، وكانت فترة السنهورى فيه أشق فترة فى حياته وحياة من عملوا فى المحكمة معه، وفى هيئة قضايا الدولة أمامه، ولم تلبث الوزارة التى عينته إلا شهوراً أربعة وتناهت بعدها وزارات تسعة تغاضب مجلس الدولة أو توجس خيفة منه، لكن رئيسه كان على هيئة من أمره فول وجهه شطره... وكانت عنده أصول القوانين وروحها وأصول الفقه والقانون الأعلى وهو سلطة الأمة.

كان قد رجع من عامين من الأمم المتحدة مع رئيس وزارة يتحدى الإنجليز بأنه سيبنى مصر الحديثة القوية، وكان للسنهورى فى هذا البناء أكثر من دور واحد.

فلا عجب إذا رأينا عندما يؤصل مسألة من مسائل حريات الشعب، يخلق على جناحى نسر فى الأفق ليبلغ الغاية العليا للأمة.

(١) عبد الحميد بدوى - محمود محمد محمود - محمد كامل مرسى - محمد سامى مازن.

ولا غرو، فقد أظهرت أوراقه الشخصية في سنة ١٩٨٨ أن كفاحه بلغ الغاية، ومجده بلغ أوجه فأصبح يزيد ولا ينقص، في سنة ١٩٥٢، عندما قررت دوائر مجلس الدولة مجتمعه هيمنة السلطة القضائية على السلطين الأخرين التنفيذية والتشريعية - وكانت تلك واحدة من أمانى سطرها في يناير سنة ١٩٢٣ - ثم متى قُدِّمًا لتحقيق باقبيها.. حتى إذا فارق الدنيا فارق الأمة العربية وكأنه ملك غير متوج.

وبعد.. فالصفحات التالية دراسة في « السنهوري - الرجل » وهي جهد المقل، فالكلام في صدد القضايا والقاضى قد يكون توسعا في عرف أو مجانبة لأصل.

وهي دعوة للسعداء الذين أضاعت مصابيحهم ليكافئوا فضله بصحف قيِّمة تنتظر كتَّابها، وقد قدم لهم مفاتيحها في كثير من الأبواب: الفقه القانوني أو الإسلامى والتشريع والتعليم والقضاء الإدارى وتوحيد الأمة العربية أو الإسلامية والحرية والحقوق الطبيعية وسيادة القانون واستقلال القضاء أو (السنهوري من أوراقه الشخصية).

## عروس البحر المتوسط

هذا فقيه من بناه مصر الحديثة، وضع نفسه - وهو صبي مميز - موضعاً يرجوه بين وطنية مصطفى كامل وعظمة سعد زغلول، قبل سنوات تسعة من تفرد سعد بزعامة مصر في سنة ١٩١٩. وسار على دربه في العلم والفقه والعمل اللدوب الدائم لسيادة القانون ونجيب في مدرسة القضاء الشرعي التي أنشأها سعد، وبعث منها مزوداً بتراتها إلى أوربة، يتأمله، ويرتبط به مستقبله، حتى إذا بلغ شأوه العالی في أمته كان شعاره شعار سعد (الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة).

وكان هو الوحيد من فرسان الثورة السياسية في سنة ١٩١٩ الذي خبّ ووضع في الثورة الاجتماعية سنة ١٩٥٢ وصاغ لها قانون الإصلاح الزراعي.

أما المحاماة فقد دخلها متكارها ولكنه ترك لها ميراثاً أغنى به كل محام أوقاض أو أستاذ في الحقوق، أو صحفي أو وزير أو رئيس.

ولم تكن له صلة بالصحافة ولكنه تقمّم قممها إذ صار رئيساً لتحرير مجلة مجلس الدولة حيث ابتكارات الفقه لشرق الطريق أمام أساتذة القانون والمدافعين عن سيادته في عصر سيطر عليه (ملك يأخذ كل سفينة غصبا). وفيها قاوم انحراف السلطة وفي المحكمة قضى للصحافة أنها سباج الحرية ودعامة الديمقراطية.

كان يسرا كله، حين قدم لنا نفسه في أوراقه الشخصية بخواطره، بعيدا من أعماله أو معاركه أو مفاخرة، وكألما كان يوثقه إذ يكتبه على ورقه من أوراق مجلس الدولة:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

«والضحى والليل إذا سجي. ما ودعك ربك وما قلى. وللآخرة خير لك من الأولى. وسوف يعطيك ربك فترضى. ألم يجدهك يتيها فأوى. ووجدك ضالاً فهدى. ووجدك عائلاً فأغنى. فأما اليتيم فلا تقهر. وأما السائل فلا تنهر. وأما بنعمة ربك فحدث» « صدق الله العظيم ». وأستطيع مع إحترامى العميق لمقام الرسول الكريم الذى وجهت إليه هذه الآيات الشريفة أن أقول مع القائلين: نعم لقد وجدنى ربى يتيهاً فأوانى ووجدنى ضالاً فهدانى. ووجدنى عائلاً فأغنانى. وإنى لباذل جهدى فى ألا أقهر اليتيم وألا أنهر السائل. وهأنذا فى هذه المذكرات أحدث بنعمة ربى.

طفولتي.. متى وأين ولدت: ١١ أغسطس ١٨٩٥ في مدينة الإسكندرية:

أبوأي.. مات أبي وأنا في السادسة من عمري. ما أعرفه عنه: موظف صغير في مجلس بلدي الإسكندرية. وكان على شيء من التراء قبل ذلك. فبدد ماله وانتهى به المطاف إلى هذه الوظيفة، ثم اهتدى إلى أرض بناء في وسط الإسكندرية لأبأس بقيمتها موروثة له ولتشيخته. ما أذكره عنه: كان يشجعني على متابعة الكتاب. ويعدني بجائزة إذا عرفت الحروف الهجائية. كنت أذهب إليه في مكتبه بصحة البلدية وأنا طفل في الخامسة أو السادسة من عمري. مات وأنا في هذه السن، وكنت مريضا، ولم أعلم ظروف وفاته.

أمي.. امرأة طيبة القلب. تزوجت من أبي وترملت وهي صغيرة. بعد أن ولدت له سبعة أولاد. أختي الكبيرة فأخني فأختي فأنا فأختي وقد ماتت الأخيرة فتحية وهي طفلة صغيرة، سريعة الاندفاع وقد ورثت منها هذا الطبع، وثد أورتني طيبة قلبها. بقيت تربي أولادها منقطعة لهم. إلى أن ماتت وأنا في سن الأربعين بعد أن عدت من العراق، وبعد أن ولدت لي «نادية» وكانت في السنة الأولى من عمرها عندما توفيت جدتها إلى رحمة الله).

١ - ولانجد في أوراقه الشخصية ذكراً لهنته الوحيدة إلا مرتين:

الأولى وهو مغترب يحمي ما خلفه وراءه فينظم فيها الشعر، ويتحف نفسه بنكتة عليها منه، ومنها عليه، فيدلنا على أنه كان يستملح النكتة ويقبلها على نفسه<sup>(١)</sup> وهاتان علامتان على ما في طبعه من عطف وتلطّف وهما جواز قبول لدى القلوب. المرة الأخيرة عندما أضاف لها ولداً (هو القانون المدني الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٩٤٨) فنظم فيها وفي ذلك «الأخ» أبياتا أربعة من الشعر كتبها في ١٥/١١/١٩٤٨<sup>(٢)</sup> فيها رصانة النصوص

(١) دمشق في ٦ مايو ١٩٤٤.

بنسبي نادبة بنية غالية  
رأيتها مرة لاعبة لاهية  
ولها رفيقة عمرها ثمانية  
سألها مرة كم الفرق لي السن ينادية  
فأجابت أنا أصغر سنتين عما هي  
قلت إن بعد عامين أنتما سواسية  
فأجابت وهزل تراها على أنها باقية؟

(٢) القاهرة في ١٧/٥/١٩٤٨

خلفت بنتا في حياق ثم خلفت الولد  
فألنت نادبة أختي بعد ياس وكسد  
فلذا سألت عن الوليد أباه لم يحوزك رد  
ولدي هو «القانون» لم أرزقه إلا بعد جهد

واعتراز يدرك المرء قدره إذ براه يحمى عظميا من مشيخة القانون الإدارى فى تاريخ مصر، فينسب إليه «أبوة» مجلس الدولة المصرى (عبد الحميد بدوى باشا) فى أول عدد من أعداد مجلة المجلس.

بل يورث اعترازه بأبوة القانون بنته الدكتورة نادية عبد الرزاق أحمد السنهورى فتنافخ «بأخوتها» لهذا القانون، ثم «تستلحق» كما يعبر الفقه السرى «أخوة» أربعة آخرين هم: قوانين العراق وسوريا والكويت وليبيا على التتابع، ثم «تستلحق» إخوة جددا أولهم كتابه الجامع (الوسيط) بأجزائه العشرة<sup>(١)</sup> وثانيهم (مصادر الحق فى الفقه الإسلامى) بأجزائه الستة وثالثهم كتاب (الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم إسلامية) قضى بهم أبوهم عن جيله من عظماء رجال القانون الذين لا يتكرورون، ديونا عليهم للفقه الإسلامى الخاص والعام.

٢ - وأما والده وقد نَجَلَه فى بيت «بورجوازى» صغير من بيوت الطبقة المتوسطة - وهى واسطة العقد فى المجتمع - لموظف فى «المجلس البلدى بالأسكندرية» وما أدراك ما هو؟ دولة داخل الدولة. ودولة مختلطة كالمحكمة المختلطة - ذات امتيازات - بجبى ضرائب! وفيه أزجال خلدها شعراء العامية عن سطوته. ويكفى هنا القول بأنه هو الذى أهدى البحر الأبيض عروساً هى الأسكندرية. وجلاها بين موانيه فى إيطاليا وفرنسا وأسبانيا وتركيا، فالموظف الصغير فيه كبيرٌ به، راقى برقيه دقيق دمو ب أنيق تبعاً لإدارته<sup>(٢)</sup>.

ومن آثار ذلك ستجد فى الصبى: احتراماً للوظيفة الحكومية، وتفوقاً فى الدراسة على مستوى الأمة، إذ يدخل امتحان الدراسة الثانوية فى الثامنة عشرة من عمره فيكون (الثانى فى ألف من تلاميذ مصر)، وفى الثانية والعشرين من عمره فيكون (أول المنتسبين) وتأتى الدفعة ١٩١٧ فى خريجهى مدرسة الحقوق، وهى المدرسة الأولى فى الأهمية من مدارس نظارة المعارف فى مصر. وهذه الدفعة هى التى ولى خريجوها إدارة مصر فى هضة سنة ١٩١٩ حتى قاربوا منتصف القرن. وكان تلاميذها أمل أمة جهادها كله بالقانون، لمقاومة جيش احتلال لا قبل لمصر به. وسيتراى فيه من آثار أبيه وتشجيعه على متابعة الكتاب حفظ الكتاب العزيز، واصطحاب البسمة التى يستفتح بها أمره وسورة الضحى

(١) كان يراجع البروفات بنفسه فى دار المعارف. ولقد راجع بروفات الجزء الأول تلميذ له شكره فى تقديم كتابه ثم رآه وزيراً للعدل فى الستينات من القرن.

(٢) يقول إسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء عن عمله فى المجلس البلدى عشر سنين بعد عمله فى النيابة العامة (أنفادى الشىء الكثير وسأغنى على شق طريقى بعد ذلك. فها البلدية إلا حكومة مصفرة تشمل كل فروع الإدارة التى لها نظائر فى الحكومة).



التي أوجز فيها حاله عندما قدم لنا أسرته، والقدرة على نظم الشعر، وهو تلميذ يمارس فيه ضبط العبارة ووجازتها في اللغة التي لم ينافس أسلوبه فيها مؤلف فقهي طول حياته. وتتسامى آثار مراجعة الكتاب لتصبح درة في جبين الزمان، بالأحكام التي أصدرها في حماية الحريات وسيادة القانون، وبالسمت الكريم للحُفَظَة النجيب ووقاره، إذ هو بين مشيخة القضاء رئيس، وإذ هو في مجمع اللغة العربية لغوى في الصدارة وسنراه ينظم الشعر ويستحب المعاني الشعرية حيث تكون.

٣ - وأسلم الكتابُ الصبِّي إلى حيث تسلمه السماء هبة تسخو بها على السعداء هي عالم المثل العليا من يبيح رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه لأمتهم، تقتدى بها أنفس هيأتها السماء للاعتبار والافتداء - محمد عبده - سعد زغلول - قاسم أمين وبقية الرهط العظيم الذين أنشأوا الجمعية الخيرية الإسلامية لمقاومة الإحتلال البريطاني ومفاسده وأقاموا المدارس ومنها مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية الابتدائية بالأسكندرية فكانت دراسته فيها مرحلة عميقة الأثر في حياته حيث ولى وجهه شطر العلوم الإسلامية وهو يتلقى علومه الابتدائية.

وكان من الأغراض الأساسية لإنشاء هذه المدارس وإدارتها:

- ١ - العناية بالتربية الينية ومقاومة مدارس التبشير.
  - ٢ - العناية باللغة العربية وتصحيح عيوب التعليم الذي فرضه الإنجليز.
- لذلك نقرأ في التقارير السنوية المقدمة للجمعية مافي الامتحانات والتعليم من قرآن وحديث وسيرة وأدب.. وانضافت للمرحلة الابتدائية سنة إعدادية. وكان على التلاميذ حفظ ثلاثة الأجزاء الأخيرة من القرآن. وأكبر قدر من الحديث والسيرة والشعر والأنشيد والوطنية كما يؤدون الصلاة عند الظهر.

وكان حقاً لحسن باشا عاصم أن يكون مديراً للتعليم طول حياته (١٩٠٧) وقد آتته سعد زغلول وتحدث عنه ابراهيم بك الهلباوى سنة ١٩٣٣ فقالا: إن مكانه بين رجالات مصر سيظل شاعراً. وكان حقاً لعبد الخالق ثروت باشا<sup>(١)</sup> أن يخلفه ويبقى في وظيفته وهو وزير ورئيس وزارة، كما كان حقاً أن يبقى عدلى يكن باشا في رئاسة الجمعية وهو وزير ورئيس للوزارة<sup>(٢)</sup>.

(١) أول المصريين في سنة ١٨٩٣ عبد الخالق ثروت وثانى المصريين في سنة ١٨٩٤ اسماعيل صدقي وأول المصريين في سنة ١٩٠٠ مصطفى النحاس. والحكومات الثلاث التي رأسوها فاضت إنجلترا. وثروت هو بطل الاستقلال سنة ١٩٢٢ والنحاس هو الذى عقد المعاهدة مع الإنجليز سنة ١٩٣٦ فاستكملت إستقلالها وهو الذى أنفاها سنة ١٩٥١ لتحرر من ربتها والأول سنة ١٩١٢ نجيب الحلال والأول سنة ١٩٠٨ أحمد ماهر وللثلاثة أثر في حياة السنهورى.

(٢) الإمام محمد عبده المؤلف مطبعة دار المعارف الطبعة الثانية.

وكان حقا على سعد زغلول أن يبقى عضوا في الجمعية وهو زعيم الأمة ورئيس الوزارة ورئيس مجلس النواب. فإنما كانت أعمالهم فيها قُرَبات إلى الله ومستوليات عن النهضة التي بدؤها وقد خرّجت مدارس الجمعية أجيالا من أبرز الرجال في سائر معاهد العلم العليا بمصر. وهنالك بدأ الصبي يفهم القرآن والحديث واللغة ويفصح لسانه وقلمه.

وفي البيئة القرآنية نُجِب، لنراه بعد بضع سنين يعلن أنه اتخذ من سعد زغلول مثلا أعلى له. حتى إذا صلب عوده وهو وكيل للنائب العام راح يدق بيديه القويتين أبواب المدرسة التي استصدر قانونها محمد عبده وغاضب سعد زغلول خديوى مصر حتى أقام بنيانها «مدرسة القضاء الشرعى» ولما احتل السنهورى مكانه بين أساتذتها العظام وجد فيها «مهمة حياته». ٤ - وأما أمه فقد طالت حياتها معه وأورثته ماكان أعلق بذاته: فالدأب والتحمل، وتكريس الحياة للهدف النبيل، والاستمرار في العطاء الجليل والصبر الجميل، قد آل إليه منها. وهى شَيْئَة يسجلها التاريخ لأمهات الأنبياء والأئمة الأربعة لأهل السنة، ومثلُه العال الذى يتشبث به وهو سعد زغلول: مات عنه «عمدة إبيانه» وهو فى الخامسة من عمره، فكرس حياته للزعامة فكان له ماأراد، وكان شقيقه فتحى باشا أصغر منه. كما كان السنهورى أصبر الصبر على المجادلين، والمترافين، ولما شاهدناه فى العمل لم نتشهد فيه ماقال إنه أخذه عنها من سرعة الاندفاع - وربما كانت صفة مستخفية - تتفجر إذا عيل صبره ككل الناس. بل لعل الأناة كانت أمضى أسلحته، أو لعل فى قوله هذا مراجعة منه لنفسه عن قُرَطات بدرت، لاعن سجية موروثه.

٥ - أما عروس البحر الأبيض - الأسكندرية - فقد أورثته خلتين إذا اجتمعنا لرجل صار ذهبة حراما. تعنى بها الثقة بالنفس والوفاء للأجلاء.

والثقة بالنفس مولد دائم للإقدام والافتحام. ولذلك نجد كل (اسكندرانى) يعتز بمدينةته وانتسابه إليها:

بناها الأسكندر الأكبر وفيها «الفنار» مثل «أهرام» العاصمة إحدى المجانب السبع فى العالم. ومكتبة الأسكندرية التى تسبق الإسلام بألف عام، وفيها درج أفلاطون وفيثاغورس وأرسيميدس. وعاش قيصر وأنطونيوس وكليو بطره، ولما استولى عليها عمرو بن العاص دانت له أفريقية، وفى العصر الحديث وعلى سواطئها، دمر الأسطول الإنجليزى أسطول نابليون ودمرت مصر الأسطول الإنجليزى نفسه سنة ١٨٠٧. وعلى حدود الأسكندرية هزمت مصر الجيش البريطانى سنة ١٨٨٢ عند كفر الدوار من بضعة عشر عاما فكانت أقرب أحداث تاريخها الأثيل قبل ميلاد السنهورى

والأسكندرايون لذلك «عصبة» حيث يكونون: يصطحب منهم السنهورى سليمان

حافظ طول حياته حتى يوقع آخر ملوك أسرة محمد على تنازله عن الملك في حضرة سليمان حافظ وبقلمه وهو وكيل مجلس الدولة والسنهورى رئيسه، كما يصطحب محمد عبد السلام إلى مجلس الدولة - وهذان زعيما للمحاميين لها صورتان في قاعتهم بالأسكندرية - والثلاثة في نسق واحد استعانوا بالوظيفة الحكومية وهم يدرسون الحقوق، كما استعان اسكندرانى رابع هو عبد الفتاح السيد باشا رئيس محكمة النقض وآخرون كثيرون.

وستبقى فيهم من تقدير مسئوليات العمل الحكومى أقدار متفاوتة في احترام الأداة الحكومية، وللسنهورى في ذلك الصدارة لسبق أبيه إليه وأستاذية النقراشى له، وللانضباط والتكريس الذى نشيء عليه. أما سليمان حافظ فنشأ ثائراً حتى لاقى ربه وأما محمد عبد السلام فكانت فيه مَسَاهِب من طباع الملائكة. والسنهورى بينهما - كالفضيلة - وسط بين طرفين. أما عبد الفتاح السيد فكان أقرب إلى المساهلة.

وسترى السنهورى أحفظ الناس لترات الأسكندرية وستقرأ في أوراقه الشخصية أقوالاً يكتبها في ليون سنة ١٩٢٣ عن فنانها سيد درويش وألحانه وأثرها في الأمة لم يقلها أحد قبله إذ تعتبر «المؤلف الموسيقى العظيم شاعراً من صفوة الشعراء» كما يسبق من جاء وأبعده يقولون إن من الشعر نثراً. فهو يقول ذلك عن «الزجل» أيضاً ويرى فيها (يؤلفه المرحوم من الأدوار.. كثيرا من الشعرورقى العواطف وسمو الخيال) ويرجو أن يوفق «مصرى» ممن يشتغل بفن الموسيقى ومن يقدر الشعر قدره أن يجمع «ماكتبه» المرحوم ولحنه في كتاب وأن يتناول الشعراء والكتاب تحليل المعاني السامية والعواطف الساحرة التى أحسب أنها موجودة في شعر الرجل منذ قرأت شيئاً قليلاً جداً منها وإنى لأحسب أن الرجل لم يكن موسيقياً فحسب بل كان شاعراً من صفوة الشعراء).

فلنلاحظ الحس الوطنى والأدبى والفتى، يتفجر في الغربة من قريحة رائدٍ يقدم قومه وقد أجمعوا بعد ستين أن ألحان سيد درويش لمصر ولطوائفها المختلفة تمثل نهضتها في ثورتها سنة ١٩١٩ وما تزال صدّاحة في الليل والنهار، ترانيم للريف والحضر، ودروسا في المعاهد، وتحققاً تتقرب بها إلى العالم العربى إذاعات العالم، ومن تلحينه الشيد الوطنى «بلادى بلادى»

## بين سعد زغلول ومصطفى كامل

وتفاجئنا الأوراق الخصوصية للدكتور السنهورى بمذكرة مؤرخة في ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ في ليون يختار فيها المكان الذى «أراد» لنفسه مذ كان صبيا:

«لا أنسى وأنا في سن الخامسة عشرة وقد قلت لصديق إن أملى في الحياة قد تعين بين مصطفى كامل وسعد زغلول. والفرق بينهما جاء من أن مصطفى بدأ أن يكون وطنيا قبل أن يكون عظيمًا فجاءت عظمته من الوطنية. أما سعد فبدأ أن يكون عظيمًا قبل أن يكون وطنيا فجاءت وطنيته من عظمته».

فالإقرار بعظمة سعد وما أنتجته في سنة ١٩١٠ دليل على معارف جمة لدى صبى، لم تكن لتتكشف يومئذ إلا لصفوة معدودة من المثقفين من أبناء جيله، وانكشف بعضها لكثيرين سنة ١٩١٣ عندما تولى زعامة الجمعية التشريعية ثم أخذت تتكشف للأمة بعد ثلاثة أرباع قرن سنة ١٩٨٨ إذ نُشر جزءان من المذكرات الشخصية لسعد ينتهيان قبل بدء الجمعية التشريعية ويعلمان بكل المقاييس جدارته بتمثيل مصر وحده حتى بدأت الجمعية التشريعية وعظمت سنة ١٩١٤ لكنه استمر في الكفاح ضد بريطانيا وضد الخديوى دفاعًا عن مقومات الأمة: التعليم، واللغة العربية، والوحدة الوطنية، وحرية الصحافة ونزاهة الحكم وسيادة القانون، وكان وزيراً يعمل تحت إمرة الإنجليز هو والخديوى معا، على مدى سنوات خمسة، عبر عن تفردِه (بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٠٨) فأسّرَ إلى مذكراته

(إني ملئ حزنا، الأمة ضدى، والخديوى ضدى، والجراند ضدى، والإنجليز ضدى، وضميرى لا يساعدى على ممالأة واحدة من هذه القوى بغير الحق، غير أنى سأناثر على الجبد والكفاح حتى يتفدَّ جهدى، فلا يُسمع بعد أن سعدا تحرك لغير الحق). ثم أسّر في الشهر ذاته إلى مذكراته في صدد الجراند (والأمة لا تصدق إلا الكذب، اللهم إلا قليلا من أفرادها. حالة ليس لها إلا الله كاشفا. فعليه أعتمد)<sup>(١)</sup>.

(١) ومن قبل ذلك بأشهر كتب في يناير (وقد أمضيت الليلة في أرقى.. من جهة أشعر أن الإنجليز غير راضين لأنى شديد الرطة عليهم. مخالف لهم في أسياهم جبار على مبادئى وما لا تتفق مع مقاصدم. ومن جهة المناب العال (الخديوى) فإنه غير واثق من لأنى من أصدقائه الشيخ عبد الذى كان يكرهه أشد الكراهية.. وزاد كراهته.. - وإن كان ميتا - كتابان أهدا كراهه الخديوى عند الشعب للشيخ عبده وأثارا في نفسه بغض أصدقائه المرحوم خصوصا وقد ورد فيها أنه استشار فيها نضناه كثيرا من الفضلاء. وما أنى أصدق أصدقائه فمن الطبعي أن أكون أول ما يجتر بهال سموه والمثقفين حوله) والمخطبان خاصان باقتراح نظام يقيد سلطات الخديوى.

وإذا كان الجندي يؤدي واجبه في كل الظروف فأدأؤه تحت نيران حامية من الجهات الأربع بطولته تفوق العظمة، واعتماده على الله وحده هو الذي قضى من أجله ألا يُستشهد لأنه يعدّه للعدو.. وسعد يردد الكلمة الشهيرة لأستاذه محمد عبده عن مجلس النظار (جمعية الصم البكم). في حين يكتب اللورد كرومر من مصر إلى وزير خارجية بريطانيا في ١٩٠٧/٣/٣ قبل أن يتم سعد أشهراً ستة في الوزارة (سعد زغلول هو أقوى الوزراء الذين اشتغلت معهم. نصف وقتي الذي أقضيه معه يضيع في تهدئتي له وإقناعه بالصبر.. لن أدهش إذا استقال قبل وقت طويل وقد تحدث معي في ذلك).

ولا ريب أن الصبي - في سنة ١٩١٠ - كانت تترامى إليه في الثغر الذي خاض أول المعارك ضد الأسطول البريطاني من بضعة عشر عاماً، أنباء النزاع المستمر بين الوزير وبين المستشار الإنجليزي دنلوب من أجل العدوان المستمر (من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩١٠) على القيم التي يدافع عنها سعد بعظمة تنبيك عنها مذكراته. والأسكندرية حصن من حصون المقاومة المستمرة.

ولا ريب أيضاً في أن تاريخ سعد منذ الخامسة عشرة من عمره يدور في فلك لم يُتج إلا له: جمال الدين الأفغاني فمحمد عبده ومقالات الحرية في الوقائع المصرية وتعيينه ناظر قلم قضايا الجزيرة قبل إنشاء المحاكم واتهام الإنجليز له بتأليف جمعية الانتقام والحبس شهوراً سنة ١٨٨٣ والبراهمة ثم المحاماة التي كان فيها أعظم محام في تاريخ مصر، والقضاء الذي رأس في دوائره الأستاذ الإمام نفسه. ومثله القاضي البلجيكي الذي حقق في الاتهام السابق معه. وقد يُجزئ في الدلالة على العظمة في القضاء مثل واحد نختاره من أقضيته: فسعد هو الذي قضى بإهدار القرار الإداري الاستبدادي قبل أن يخلق الله لمصر مجلس الدولة بنصف قرن. ولم يستطع قاض أن يصنع مثله!



لا ريب كان السنهوري يعرف ذلك كله أو بعضه وإلا لما وصف سعداً سنة ١٩١٠ بأن وطنيته سبقتها «عظمته»

ولقد آل إلينا أثر بليغ الدلالة على مستواه التعليمي في ذلك العام الدراسي (١٩١٠/١٩١١) سجلته كراسة محفوظات تحمل اسم مدرسة محرم بك الثانوية بخطه الذي لم تغيره السنون في أوراقه الشخصية. فنشهد صيباً يافعا يتهلل على النهوض ببلاده سابقاً بين الأقران في زمان كانت مستويات التعليم فيه ذروة عالية، وهو شعلة توهج بالوطنية والنزوع إلى التضحية، حرى بأن يستقبل رسالة العظمة من سعد زغلول كاستقبال الأشياء لطاقة الكهرباء، أو كالإدراك تحدته الموجات بلا أسلاك.

نظارة المعارف العمومية

مدرسة ..... كدم ٥٥ الاميرية .....  
اسم التلميذ ..... عمارنا محمد .....  
السنة الدراسية ..... الثانية انازة .....  
المادة ..... محفظات .....  
السنة المكتوبة ..... ١٩١٠ - ١٩١١ .....

والكراسة تبدأ يوم ١٧/١٠/١٩١٠ بخبطة طويلة لأكتف بن صيفى التميمى<sup>(١)</sup>. وقوله لقومه:

(.. أعلى الرجال ملوكها. وأفضل الملوك أعمها نفعاً. شر الملوك من خافه البرئ - الصمت حُكْمٌ وقليل فاعله. خير الزاد ما بَلَغك المحل..) وهى علامات طريق ستنبر فيها أنفاس السنهورى، حتى يُسهم بأحكامه فى خلق آخر الملوك لمصر. ويسلوك يزدان بالقناعة والنُصْفَة، يقدّم به قومه فى كرسى الجامعة بما يعلمهم، وفى منصة القضاء بما يحميهم. وكل ذلك من معاني ذلك الدرس الأول من المحفوظات

وتتابع العلامات: فهذه عشرون بيتاً لأبى الحسن الأنبارى فى الوزير أبى طاهر أولها:  
علو فى الحياة وفى المسات لَحَقَّ تلك إحدى المعجزات

وهاتان مقامتا الحريرى الرّازية ثم الصنعانية.. ثم أشعار لآخرين  
ثم تجد أشعاراً بعضها من مستوى أشعار المستوى التعليمى تنم عن أفكاره فى «المولد النبوى» فى العامين التاليين وفيها هوم للتباب المسلم يشكوها لرسول الله ﷺ، وفيها شعر لى صديق

وهذه معارضة لشعر حافظ إبراهيم  
إلى غير ذلك...

فلا عجب إذا خرّج النظام التعليمى فى تلك الأيام أمثاله. وقد بذل فيه سعدُ وسعه، كما كان إسهام محمد عبده فى امتحانات دار العلوم أسوة حسنة، وفى المدرّسين حنفى ناصف وحمزة فتح الله وسيد المرصفى، وفى الشعراء شوقى وحافظ، وفى المحاكم أمراء البلاغة القضائية تتردد أسماؤهم فى المحاكم كما تتردد أسماء قاسم والمهلباوى وعبد العزيز فهمى ثانى النقباء وعبد الحفائق ثروت<sup>(٢)</sup> أبلغ النواب العموميين، والمستشار أو المحافظ الشاعر إسماعيل صبرى.



ولا ريب كان اختيار السنهورى موضعاً لنفسه بين الوطنية التى أدت إلى العظمة والعظمة

(١) عرفته الكراسه بأنه كبير المحكمين فى بنى قومه على الإيمان برسول الله عند مجته ﷺ.  
(٢) فى العشرة الأخيرة من القرن الماضى تخرج ثروت باشا سنة ١٨٩٣ من مدرسة الحقوق وكانت الدراسة فيها ٥ سنين وهو فى العشرين، وكان أول دفعته كما كان الأول فى امتحان الثانوية العامة للتلاميذ مصر. وللسنهورى فى ثروت مثل ستيكر (فى الأولية) وكان ثروت لا يفرقه أحد ولم يبرز فى اللغة أو القانون إلا سعد زغلول، وقد ساعده ليكون نائباً عاماً، فكان أول نائب عام مصرى وسعد هو الذى عينه رئيساً للوزارة سنة ١٩٢٧ فأثره بذلك على حزبه (الوفد) وتخرج إسماعيل صدقى فى العام التالى وكان ثانى دفعته فى مدرسة الحقوق وهو فى التاسعة عشرة سنة ١٨٩٤ وقد أدخله ثروت فى وزارته سنة ١٩٢٢ وهى التى أعلنت استقلال مصر. واستاز صدقى بلفته الفرنسية. وهو منسبه مجلس الدولة المصرى. وسيرد علينا حديث السنهورى فى رياسته.

التي أدت إلى الوطنية، رجاحة عقلٍ حفظت أماناً الشباب بعيداً عن المجازفة. فالوطنية وصف فطري فيمن لا يضلله الهوى عن فضل بلاده. وستبت السنوات العشرون التالية دقة نظر السنهوري إلى زعيم سيقول فيه شوقى بعد أن ختم الموت حياته وحقق أهداف ثورة سنة ١٩١٩ على الإنجليز وفرض سيادة القانون على الملك: أنه قذف عصاه في وجه الإنجليز وهم منتصرون مثلما قذف موسى عليه السلام عصاه في وجه فرعون<sup>(١)</sup>.

لامراء إذن في أن الصبي المميز حين وضع نفسه ذلك الوضع كان صبيّاً مُلهماً: إنه الشاب ذو النظر الثاقب تترامى بصيرته إلى بعيد فتحيط بالشرق كله فيكتب في ليون في ١٧ إبريل سنة ١٩٢٣: (أرى أن الأمم الشرقية أمامها أمران لا يحصى عنها: إما أن تجرى مع المدنية الغربية وهذا الطريق ليس مأموناً. وإما أن تختطف لنفسها مدينة تصل فيها الماضي بالماض... فتحفظ لنفسها شخصيتها وتستطيع أن تجارى (تسابق) الغرب بدلا من أن تجرى وراءه).

إنه الشاب الذى تنفذ بصائرهِ إلى حقائق النظامين الاقتصاديين اللذين يتنازعان العالم كله فيكتب في ١٨ يوليو ١٩٢٣:

(١) من زعامة سعد زغلول وتأثير وجودها في الداخل والخارج وإفادة أوليائه منها بل وأعدائه، أنه كان معلماً وملهماً لمعارضيه من التلاميذ، ومن الدول، ومن صنّاع السياسة العلماء، تظهر لنا مذكراته أن ذهابه إلى مدرسة الحقوق يناقش الفاضلين من التلاميذ سنة ١٩٠٨ كان بالغ الأثر في المدرسه والتلاميذ فقد صاروا من الأعلام بعد عشر سنين ومنهم الذين جاء عنهم في مذكراته في ذلك العام (اجتمعت الأدلة عندى على أنهم ذوو تأثير على إخوانهم وهم مصطفى الشوربجي وأمين الرافعي... وشفيق منصور... فألفت عليهم كثيرا من النصح. إنكم إن كنتم رجال الفد فليكنتم رجال اليوم.. وما رأيكم كتبتم في مسألة حقوقية كتابة تستلقت نظري ولا محاضرات كت أشجعكم عليها وأشترك معكم فيها) (كنت أظنكم.. أقرب الناس إلى معرفة الروح التي تعمل في نظارة المعارف لصالحكم وصالح بلادكم..). وكأنما كان يدخر الرجال ليكونوا معه عندما يجئ الجد. فسرى مصطفى الشوربجي هو الذى يسمى بيت سعد سنة ١٩١٩ «بيت الأمة» ووزيراً للعمل فيها بعد اجتماع مع السنهوري في لجنة مراجعة القانون المدنى. وأمين الرافعي (أخا عبد الرحمن) أكتب كتاب ثورة سنة ١٩١٩ وشفيق منصور متهاً في قضية الورداني سنة ١٩١٠ وتانياً من حزب سعد محكوما عليه بالإعدام في سنة ١٩٢٥ في القضية التي اتهم فيها رئيسا الوزارة (فيها بعد) أحمد ماهر والنقراش بل سترى من سياسة عدلى يكن - وكان سعد يمرض على تميله للأمة في مقارضة الإنجليز - أن يخلق في المفاوضات ويطالب الإنجليز بأن يصرحوا تصريحاً لمصر بما يمسكونه للأمة وهو الاستقلال ويحفظوا لأنفسهم بما لا يسلمون به حتى تهدأ الثورة التي يزعجها سعد، ثم يرفض ثروت ولاية الوزارة حتى تصدر إنجلترا التصريح، وتقبل إنجلترا، فيعلن استقلال مصر وتبقى ما سمته «تحفظات» للمفاوضة. وفي وزارة ثروت وُضع دستور سنة ١٩٢٣ ولولا سعد وزعامته للأمة ما صدر التصريح ولا الدستور. وهو صانع الائتلاف في سنوات ١٩٢٦ - ٢٧ - ٢٨ وهي أزهى عصور الحياة البرلمانية في مصر.

وربما كان وصف صدقي باشا لشخصيته أوضح في فهم تأثيره في جيله وفيها بعد - وسدقي أجزأ المحصم على سعد في حياته - قال (كان شخصية جبارة وفي الوقت نفسه جذابة، غمرت البلاد بقوتها وشدة تأثيرها، وأصبح الاعتقاد فيها يشبه الاعتقاد في الأنبياء).

ومن زعامة سعد زغلول تأثيره في السنهوري وإن لم يره..



(إذا تقدم أعداد الاشتراكية بحجبتهم المشهورة من أن الاشتراك في الأموال يعدم النشاط الفردي فيمكن أن يقال إن تربية الثروة للأولاد يعدم في هؤلاء النشاط والقوة على العمل).

### مدرسة القضاء الشرعى

عين أول المنتسبين لدفعة سنة ١٩١٧ وكيلا للنيابة بالمنصورة حتى نشبت ثورة ١٩١٩ يقودها سعد زغلول. زعيم الأمة المنتخب من سنة ١٩١٣ نائباً عن دائرتين من دوائر القاهرة بمساعدة الحزب الوطنى (حزب مصطفى كامل) فوكيلا للجمعية التشريعية. وفيها قاد المعارضة ضد الإنجليز والمخديوى بجدارة واقتدار سلم بها الجميع بما فيهم الوزراء.

وانضم السنهورى إلى الثورة ونقله الإنجليز إلى أسبوط تأديباً له

ولم يمض عليه عام حتى استعادته القاهرة أو أعاد هو نفسه إليها مدرساً في مدرسة القضاء الشرعى التى أنشأها سعد زغلول تنفيذا لقانون طالب محمد عبده به قبل وفاته سنة ١٩٠٥ لإصلاح القضاء الشرعى. وفي هذه المدرسة نبت بذور سيتولاها السنهورى بأسباب النهاء في تربة طاهرة تنفَس أنفاس سعد زغلول<sup>(١)</sup> ومحمد عبده بمنهجها التعليمى الذى يفتح اسمها عنه، وينظرها وأساذتها وكما ورد في كتاب (عبد الرزاق أحمد السنهورى من خلال أوراقه الشخصية):

(كان ذلك في سنة ١٩٢٠.. فتركت وظيفتى إلى وظيفة بمدرسة القضاء الشرعى. فقد كنت شغوفاً بالفقه القانونى ولم تكن لى إليه إلا هذا السبيل. وأشهد أنه كان سبباً رجباً كريم الوفاة وقد استقبلنى منذ بدايتى فيه الأستاذ عاطف بركات<sup>(٢)</sup> ناظر المدرسة استقبالاً ينطوى على كثير من العطف والود، تم عرفت في المدرسة كثيراً من أساذتها<sup>(٣)</sup> وأولهم أحمد أمين<sup>(٤)</sup>.

(١) في مذكرات سعد زغلول اجتمعنا اليوم الجمعة ١٧ مارس ١٩٠٩ وقبل الصعود (لرأس المخديوى الجلسة) قال لى بطرس غالى (ناظر النظار) إن العلماء المدرسين بمدرسة القضاء يجتمعون بمنزل أحدهم الشيخ مصطفى عبد الرازى (وزير الأوقاف فيما بعد ثم شيخ الأزهر) لتدبير المشاغبات الأزهرية ويستعملون اسمك.. فصرفت الحديث.. ثم سمعنا إلى المخديوى.

(٢) ابن أخت سعد زغلول وابن أخ فتح الله بركات باشا ابن خال سعد. وعاطف باشا من أشهر رجال التريه بوزارة المعارف. وقد أثر سعد به المدرسة لتحقيق الغرض من إنشائها.

(٣) الشيخ أحمد إبراهيم نلميذ محمد عبده وكيل كلية الحقوق، والشيخ عبد الوهاب خلاف والدكتور عبد الوهاب عزام والدكتور أحمد عبده خير الدين. وكل هؤلاء سمديون. وكان الشيخ محمد الخضرى وكيل المدرسة وهو من تلاميذ محمد عبده الذى اختاره للتدريس بكلية جوردون بالسودان كما اختار السج المرائى للمعاضة به، وما تزال كتب الفقه الإسلامى المعاصرة وكتب السيرة عالة على مؤلفات الشيخ الخضرى فى أصول الفقه والسيرة.

(٤) صاحب ضحى الإسلام وفتح الإسلام وغيرهما وسفراء صديق الحماية للسنهورى وهو غير أحمد بك أمين أستاذ القانون الجنائى الذى تخرج سنة ١٩٠٧ بمدرسة الحقوق والمستشار بمحكمة النقض فى تشكيلها الأول وهو الذى حل السنهورى محله فى تدريس القانون بمدرسة القضاء الشرعى

كانت مصر في أوائل سنة ١٩٢١ وقديّة خالصة. وكان توفيق نسيم رئيساً للوزارة. فعزل عاطف بركات ناظر مدرسة القضاء الشرعي من منصبه، إذ حسبه وحسب مدرسة القضاء الشرعي بؤرة تعشش فيها الوطنية، هذه الوطنية التي لم يتلوث بها توفيق نسيم باشا فيها روى عنه، فقامت مدرسة القضاء الشرعي أسانذةً وطلبةً يمتحنون على هذا التصف. ثم زادت المسألة تعقيداً بعد أن انقسمت البلد إلى فريقين. أغلبية مع سعد وأقلية مع عدلي على رأس الوزارة وكان عاطف في الأغلبية مع سعد.

فقمعت حركة مدرسة القضاء الشرعي في قسوة عنيفة وتناول القمع الطلبة والأسانذة جميعاً. وتفرق الأسانذة وانعزل كل في عمله. وعين الحكومة على الجميع. وانقسم الأسانذة إلى فريقين فريق انصرف إلى عمله لا يتكلم إلا همساً ومن وراء حجاب وهذا هو الفريق الأكثر شجاعة والأقوى قلباً. وفريق آخر أخذ جانب الحكومة وتنكر لعاطف بركات وانقلب حرباً عليه وعلى شيعته. ووقف إلى جانبه اثنان أو ثلاثة أذكر منهم رجلاً قوى الإيمان نبيل الخلق هو المرحوم الأستاذ عبد الوهاب خير الدين<sup>(١)</sup> ولا أنسى له هذا الموقف طول حياتي.

وأضيت بقية العام في هم وتكد، وبقي أحمد أمين على جهاده لا تخور عزيمته ولا تهن قوته يحتسب في سبيل الله وفي سبيل الجهاد والمبدأ ما يلاقي من ضغط، وما يحيط به من عنف وقسوة حتى إذا انقضى العام قبض الله لي الخلاص وأرسلت في بعثة القانون إلى فرنسا. أما أحمد أمين فقد اقتلعت أعاصير الظلم من مدرسة القضاء الشرعي التي نشأ فيها طالباً وعاش أستاذاً وقذفت به إلى وظيفة قاضٍ شرعي في بلدٍ ريفي).

بهذا البيان يتكشف لنا أمران: (١) أن مدرسة القضاء الشرعي كانت «رباطاً» للدفاع عن الوطن وأهله، (٢) وأن السنهوري أثر تدريس (الفقه القانوني) فيها أو الفقه المقارن على الفقه الذي تعلمه أول وأكثر ما تعلم في مدرسة الحقوق وتولى لتطبيقه وظيفته القضائية وهي أقصد الطرق وأقصها إلى الدرجات العليا، وسنراه بعد سنوات أربعة فارساً من فرسان الفقه العام في الشريعة برسالة استلقت الأنظار (في الخلافة وتطورها) سبقتها بعام رسالة أخرى تمت إلى منهج فقه المعاملات في الإسلام بالأسباب، بل سنرى الرسلتين تضاماناً إلى ثالثة سبق بها مصرى نابه بجامعة ليون<sup>(٢)</sup> ويفتح أستاذها «لامير» هذه الرسائل (مطبوعات معهد الفقه المقارن) سنة ١٩٢٦ وسنرى هذا الأستاذ بعد سنوات أخرى يشيد بمساهمات السنهوري ويبحث في الشريعة تشارك فيه الشيخ أحمد إبراهيم والأستاذ على بدوي في القانون المقارن.

(١) عين أستاذاً للمنطق في مدرسة الحقوق بعد إلغاء مدرسة القضاء الشرعي.

(٢) نظرية التصف في استعمال الحقوق في الشريعة الإسلامية للدكتور محمود فتحي وكتاب الأحكام الدلالية م ٢٦ -

والشيخ من زملاء السنهورى السابقين فى مدرسة القضاء الشرعى واللاحقين فى جامعة القاهرة، وهذه المشاركة أعلن المؤتمر العالمى فى لاهى سنة ١٩٣٠ وفيها بعدها أن السريعة مصدر عالمى للتشريع.

هكذا حمل المبعوث إلى فرنسا نباتاً حسناً من مدرسة القضاء الشرعى، وذكريات فقهايتها الذين أسهموا فى نهضة الفقه الإسلامى فى تاريخه الحديث بأعظم نصيب، ولم مواقف شرح بعضها الدكتور السنهورى بما وقر فى نفسه حتى اقتلعها هى الأخرى تيار آخر من الجهل بمصادر الإصلاح فى الأمة.

ولقد قرأنا وسوف نقرأ أصداءً تتردد فى مذكراته بأوربة. من منهج المدرسة ومواقف الأساتذة. ولكل واحد منهم تاريخ مذكور فى جامعات مصر والمؤلفات المتداولة الآن فيها.. حتى الشيخ محمد أبو زهرة كان تلميذاً لهؤلاء فصار فى آثارهم وفدياً قحاً، وصيرته مواقفه إماماً للحرية الفكرية.

أما السنهورى فسيحفظ له التاريخ نداهه أمام لجنة القانون المدنى سنة ١٩٤٥ بوجود «قضاء حق الشريعة» واستجابتها لطلبه وجعلها مصدرًا من مصادر القانون، كما سنرى السنهورى بمؤلفاته وتشريعاته، ثم فى أحكامه بمجلس الدولة، أميناً على تراث القضاء الشرعى فى العلم ومحاربة الظلم، ترفهه أمانته درجات فى «الفقه القانونى» بمعنى الذى أسلفناه من الإحاطة بالفقه الإسلامى والفقه المعاصر وتحقيق سيادة القانون، وقد جلى فى ذلك التراث سعد ومحمد عبده، وصلّى فيه اللاحقون.

والسنهورى يمتاز بين اللاحقين بأشياء يهمنها منها معنى نستصحيه وهو أنه أراد الاقتداء بسعد فى يقاعه وثابر على ذلك فى مطالع حياته. وسنرى سائر خطواته على الصراط المستقيم ذاته.

### السنهورى من خلال أوراقه الشخصية:

احتفل العالم العربى فى عام ١٩٨٨ بالعمل العلمى الدقيق الذى أسهمت به الدكتورة نادية عبد الرزاق السنهورى والدكتور توفيق الشاوى فى التأريخ لأبيها بنشر أوراقه الشخصية، وتلازم تاريخ هذا النشر لأوراق لم يعدّها كاتبها للنشر مع تاريخ نشر أوراق مثلها كان سعد زغلول يمس إليها بشجونه دون أن يعدّها للنشر! فتلقى عمل العالم الكبير وعمل المبل الأعلى الذى اتخذته لنفسه فى صباه. وهو لقاء محدثه فطرتان متشابهتان لاصدفتان.

ودلنا أوراق السنهورى على أنه كان جيلاً ثالثاً فى مدرسة محمد عبده. وأن منهج نهضة مصر على أساس العلم قد باركها الله على يديه وأنه طعمه وأطعم منه فى مدرسة الحقوق ومدرسة القضاء الشرعى. والأولى من عمل الشيخ رفاعة رافع والثانية من عمل الإمام محمد عبده

وتنفيذ سعد، إذ صارت إليه وزارة المعارف. فهذا ينبوع تتفجر دُفَقُه للناس منذ نيف وقرن لتعيد إلى مصر مكائنها وللسهورى فيه نصيب.

ودلتنا الأوراق على أن الفقه الإسلامى كان مادة الصحوة التى نصحو عليها الأمة منذ أنشأ الشيخ مجلس إدارة الأزهر، إلى المدرسة التى استصدر قانونها فى مجلس الشورى، إلى أوراق السنهورى فى الثلث الأول فى القرن العشرين. ودامت إشارات هذا الفقه وتعليمه للناس حتى لاقى ربه فى الثلث الأخير من القرن.

والأوراق قسمان متساويان. قسم فى عهد الطلب فى مصر وفى ليون بفرنسا، وآخر يبدأ من سنة ١٩٢٦، حيث جدّ فى وضع ما تصوره فى القسم الأول موضع التنفيذ، وواتته نهضة مصر بالجامعات الجديدة وبمؤسساتها الدستورية والسلطات التى تولاها فيها بعد إذ بايعه العالم القانونى فى مصر والدول العربية.

فى هذا الكتاب تمهد لسائر المذكرات بواحدة فى سنة ١٩١٦ يعلن فيها وهو طالب بمدرسة الحقوق وجوب الرجوع إلى التاريخ الإسلامى واعتزازه تقوية إرادته. وهاتان عَزَمَتان تمان عن شخصيته. يقول: (ولا أدرى لم لا أعرف تاريخ ميلادى فى التقويم العربى) ويختم بقوله (أريد تقوية إرادتى فهل أستطيع؟ سأرى).

وكذلك ترد فى فاتحة القسم الأول المذكرة رقم «٨» وفيها إرخاص بمهمة الحياة إذ يكتب فى يناير ١٩٢٢ فى ليون: (وددت لو استطعت عند رجوعى إلى مصر أن أجتهد فى إنشاء دراسة خاصة يكون الغرض منها إيجاد طريقة جديدة لدراسة الشريعة ومقارنتها حتى يتيسر فتح باب الاجتهاد.. وحتى يتيسر أيضا.. أن تؤثر جديا فى القوانين المستقبلية للأمة المصرية...) ويقول بعد أيام (رجعت الليلة من اجتماع عقدته جماعة من العمال... وقد تعرفت إلى الشاب... ووعدتنى أن يدعونى فى اجتماعاتهم وهى اشتراكية شيوعية)...

وبعد يومين يكتب (... اعتقال سعد زغلول يدل على أن مصر تمر على وقت عصيب يعجم فيه عودها. وإن كانت الحياة دبت فيها فلن تموت).

وسنراه اشتراكيا «سعديا» حتى آخر حياته بمعنى ثمار تعلقه بسعد. كما سيتجرع غضاضة الصاب من أجل ذلك. ثم يصير وزيرا مع «السعديين» مرات أربعة ثم يتولى أعلى مناصبه رئيسا لمجلس الدولة.

وفى مذكرة فى الشهر التالى (فبراير).. يقول:

(وددت لو وفقنى الله فى خدمة بلادى فى الوجوه الآتية:

١ - أن أشرتك في عمل لإنهاض الشريعة الإسلامية وجعلها صالحة للثقتين في الوقت الحاضر.

٢ - أشرتك في نهضة اقتصادية ومالية في مصر.

٣ - أشرتك في نهضة لإصلاح طرق التربية والتعليم وما يدخل في ذلك من تربية المرأة.

٤ - أشرتك في نهضة لإصلاح اللغة العربية.

.. وفقى الله أن أخذ نصيبى في ذلك).

وسياخذ أعظم الأنصبة في ذلك:

أما النهضة الاقتصادية ففتح لها الأبواب طلعت حرب وأما النهضات الثلاثة الأخرى فقد كان للسنبورى في كل منها كِفَل زاجر. وما أسعد المرء إذا حققت له الأيام ثلاثة أرباع أماله! وكان الربع الرابع يتعارض معها فلم يكن من فرسانه.

ولقد تولى تحقيق الثلاثة بنفسه، وبعمله، ثم تولى الوزارة التي كان أول وزرائها في العهد الحديث سعد زغلول نفسه! ولما تولى إصلاح اللغة كمؤلف جعل التأليف القانونى بها ذروة الأسلوب، وخدمها كعضو في المجمع اللغوى.

وأما الشريعة فقد أبدأ فيها وأعاد: كتب كتبه الضخمة وأنشأ قسماً لها بالجامعة المصرية يعطى دبلومات وأنشأ معهداً لها بتمامه في الجامعة العربية، وأصدر أجزاء ستة عن مصادر الحق في الفقه الإسلامى ووضعها مصدرًا من مصادر الحكم في القانون المدنى.

وإذا لاحظنا أنه كتب هذه المذكرات كلها في الشهور الستة الأولى للبعثة زدنا يقينا باستقامة فكره وطريقته «وظاهرة الاستمرار» ورعاية السبأ له.

ولنلاحظ أن ما تسرده عينه من سائر مذكرات القسم الأول.. ونخص بالذكر عينة أخرى تدل على جوهر فكره في أول عام ١٩٢٣

- ووددت لو خدمت القضاء في شينين؟ أن أصل في الشريعة حبل الماضى بالحاضر وأن أضع شرحاً للقانون المصرى.

- ووددت لو خدمت القضاء في شىء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهينة على السلطتين الأخرين بعد وضع الضمانات الكافية للقضاء ونزاهته.

ولسوف يصل الماضى بالحاضر في الشريعة وشرح القانون، بقلمه وفكره، وبأعمال أعلى أثرًا وذكرًا من الأقوال.

أما سيطرة القضاء على السلطتين فاحتاجت إلى دستور ليصنعها، ثم إلى قانون بإنشاء مجلس الدولة، ثم إلى مرسوم ملكى يعينه للرياسة من بين الجميع.. وبكل ذلك سعت مصر

وفي هذا كله دلالات، ستنى من جهات مختلفة وبجتمعة، تدل على بصيرة وفقها الله إلى أن تطب لهاجات الأمة بالدواء الشافي وعلى إرادة خالصة لمصالحها، وعلى اختيار الله لتحقيقها ذلك الرائد الذى لا يكذب أهله السائر على منهج لا يخلفه والدعوى فى سعيه، الصدوق فى تفكيره، فى صحوه وفى نومه:

ففى فاتحة أوراقه السخصة حلمه الكبير (رأيت فيها يرى النائم أن الغرب تشرق عليه شمس ساطعة.. ثم أدت وجهى نحو الشرق فخيلى لى أنى أنقل شمساً أوسع مدى وأسطع نوراً إلى أرجاء الأرض الواسعة.. وكأنى سمعت لفظ «العلم» يمس ثم أفقت من نومي). ومضى عامان إلا شيئاً فأعلن بتاريخ ١٨/١/١٩٢٤ أن (الإسلام قوى لا يتضمه الجنسية ولا الاستعمار، ومحاول الغربيون أن يحولوا الإسلام إلى مجرد عقيدة حتى يسهل عليهم تفريق الأمم الإسلامية وهضم ما استمروه منها - وهذا هو الذى يجب مقاومته).

ومضى قدما بعد نفسه لهذه المقاومة لئرى النصف الأول من أوراقه الشخصية طوال سنوات دراسته، قد تقاسمته بالتساوى، مواضيع ثلاثة تظفر بأعلى قدر من اهتمامه: ١ - الفقه الإسلامى وإبرازه فى ثوب عصرى، ٢ - ووحدة الشرق الإسلامى، ٣ - والوطنية المصرية والاشتراكية.

وينتهى هذا الجزء من المذكرات بانتهاء دراسته فى فرنسا وحصوله على الدكتوراه فى (الحلاقة وتطورها) وتقديم أستاذه لاميير<sup>(١)</sup> لكتابه فيها.

#### رسالتان للدكتوراه ودبلوم:

ولا غرو أن يرتبط فكره فى الفقه الإسلامى برسالتين للدكتوراه سنة ١٩٢٥ و١٩٢٦. والأولى فى حرية العمل فى القانون المدنى الإنجليزى والثانية فى القانون الدولى، هلا لها الأستاذ لاميير فى مقدمة ثنائيتها بقوله:

(لقد قررت منذ مدة طويلة استئناف نشر سلسلة الأبحاث التى بدأتها عام ١٩١٢ - ١٩١٣ وذلك بجمع ونشر مؤلفات تلاميذى المصريين.. ولكنى انتظرت حتى أجد لها بداية جديدة تتوفر لها المزايما التى توفر فى الكتاب الأول الذى تكفل بنجاحها فى عام ١٩١٢ وهو الكتاب القيم

(١) لاميير (إدوار) زعيم مدرسة القانون المقارن فى فرنسا وهو من قبل ذلك ناظر سابق بمدرسة الحقوق بمصر تسبب الإنجليز - بافتراءات سجلتها مذكرات سعد زغلول - فى استقالته لهجتوا ناظرًا إنجليزيا، فعاد إلى جامعته فى ليون بفرنسا سنة ١٩٠٧، وأنشأ قسم القانون المقارن الذى عمت مؤتمراته العالم وقال فى أكثر من مكان إن هذا القسم نواته دراسات جبل المصريين فى جامعة ليون فى العقد الأول من القرن، وإن أعمال السنهورى استئناف لجهوده هذا القسم فى العشرينات من القرن.

للمرحوم محمود فتحى حول نظرية التعسف فى استعمال الحقوق فى الفقه الإسلامى<sup>(١)</sup>.  
 لقد وجدت ضالتي المنتودة أخيراً على يد السنهورى وهو من أنبغ تلاميذى.  
 وهذا المؤلف الضخم الذى أقدمه ليس أول أبحاثه. لقد نشر السنهورى فى عام ١٩٢٥ ضمن  
 مجموعة مكتبة معهد القانون المقارن بحثاً ممتازاً حول « القيود التعاقدية على حرية العمل  
 بالقانون الإنجليزى » وهو البحث الذى منحه كلية الحقوق بجامعة ليون جائزة أحسن رسائل  
 الدكتوراه<sup>(٢)</sup>..

لقد قام بفحص القضاء المدنى والتجارى بأسلوب علمى دقيق فى إطار تتخلله أبحاث  
 اجتماعية قانونية حول دور ومزايا كل من « القاعدة القانونية » و « المستوى القانونى ».. وهذا  
 الأسلوب.. هو الذى لفت إليه أنظار الأستاذ الكبير موريس هوربو<sup>(٣)</sup> وجعله يفرض نفسه  
 عليه حتى أنه ناقش وجهة نظر السنهورى حول « القاعدة » و « المستوى » مناقشة تتم عن  
 تعاطف وتقدير كبير. ولقد جعل « هوربو » من هذه المناقشة حجر الزاوية فى نظريته حول  
 « النظام القانونى »..

وانتقل لاميير<sup>(٤)</sup> من الإشادة بهذا المؤلف فى القانون المدنى إلى الكتاب الذى يقدم له وهو  
 رسالة (الخلافه وتطورها لتصبح عصبه أم شرقية). وما جاء فيه ملاحظته على مراجعه (أنه قد  
 استطاع أن يفتخر بنهم من المؤلفات المكتوبة باللغة العربية) ليذكر القراء بأن البحث الإسلامى  
 وقوله (ولقد أجاد فى الإشارة إلى آثار مبدأ الضرورة فى تطور النظرية القانونية للخلافه).  
 وترى بادئ الرأى وصف لاميير لأبحاث الرسالة الأولى بأنها « اجتماعية قانونية ». فهى  
 جولة فى تأصيل حق العمل وحقوق العمال والمد الذى يعلو بها من أول القرن هنا وهناك. وفى  
 العام الذى تقدمت فيه الرسالة كان « رامزى ماكدونالد » يرأس وزارة للعمال تفاوض « سعد  
 زغلول » وهو رئيس وزارة.

(١) هذا المؤلف أول مراجع مشروع القانون المدنى المصرى فى المادة الخامسة التى تحكم النشاط القانونى كله وهى  
 الخاصة بحدود استعمال الحقوق، وقد قال عنه السنهورى فى أوراقه بتاريخ ١٩٢٣/١٠/٥ (وقد عزمت بون الله تعالى أن  
 أبدأ بترجمة كتاب لمصرى وضعه باللغة الفرنسية فى سوء استعمال الحقوق فى الشريعة الإسلامية) والكتاب طبعة تطور  
 قانونى فى اللغة العالمى المعاصر، وقد أذاعت به أعمال معهد القانون المقارن الذى أنشأه لاميير فى جامعة ليون.  
 (٢) اسم الرسالة الكامل (القيود التعاقدية على حرية العمل بالقانون الإنجليزى - العيار المرن والقاعدة الثابتة).  
 (٣) هو عاهل القانون الإدارى إذا استعملنا تمهيد السنهورى عن عبد العزيز فهمى بمصر. وهوربو راند مجلس  
 الدولة الفرنسى فى هذا القرن. وخدمت هيئة قضايا الدولة بمصر ففقهه إلى مجلس الدولة المصرى فى مستهل عمله (تراجع  
 مذكرات قضائية فى جزأين من مطبوعات مجلة هيئة قضايا الدولة لعبد المليم الجندى).  
 (٤) وسرى السنهورى بعد ثبوت وعشرين عاماً يميزه الجزء الأوفى ويستمره لصالح مصر فيشركه وحده مع بدلا  
 من مجموعة الأجانب عند وضع القانون المدنى المصرى.

ولنلاحظ أن لمبدأ الضرورة أحكاماً واردة في القرآن والسنة فصلها الفقه الإسلامي في غير موضع وتضاف إليه قواعد المشتقة التي تجلب التيسير والحاجة التي تنزل منزلة الضرورة والاستثناء أو أصل الاستحسان وسرى السنهورى من فرسانها في مؤلفاته وتقنيناته وأحكامه. وأن ميوله الشخصية وعلاماته المنهجية تنبئ في اختيار هذا العمل العلمى ليكون أول رسائله فيه من مسائل أمهاتٍ عنده (العمل والعمال<sup>(١)</sup>) الحرية وقيودها. (الإنجليزية).

ولئن كان الإنجليز عدوا له ولبلاده من قبل ميلاده وسينازلم في مجلس الأمن بعد ربع قرن (١٩٤٧)، إن قضاءهم يمتاز بأمرين يمد الفقه الإسلامى إلى كل منها بأسباب، وهما: ١ - العدالة النموذجية، والعدالة ركن الإسلام وآية الإيمان، ٢ - تحرر القضاء الإنجليزي في «ديناميكيته» من قيود النصوص، حيث «قواعد» مستخلصة من «الأفضية السابقة» التي تعالج الواقع لا النظريات

وقد علمنا من تقديم لامبير لكتابه أن تعقيد «القواعد» والمستوى القانونى، والمعياري المرن والقاعدة الثابتة» كانت باكورة اجتهاده في تلك الرسالة التي أجله من أجلها «هوربو» وجورها يمت بسبب وثيق إلى الفقه الإسلامى المبني على قواعد ثابتة في القرآن والسنة والإجماع وعلى حرية الاجتهاد عند عدم وجود النص، وهى حرية لازمة للفقه ومن أدواتها القياس والمصلحة والاستصحاب وأصل الإباحة وتحكيم دليل على دليل وسد الذرائع وغير ذلك من قواعد تستنبط منها أو تهدي إليها الأقيسة التي ينسهر بها المذهب الحنفى المعول به في القضاء الشرعى - وقد انبعت السنهورى من مدرسته - تبنتها كتب الأنساب والنظائر أو القواعد التسعة والتسعون بالمادة الثانية من مجلة الأحكام العدلية (القانون المدنى لتركيا حتى أوائل هذا القرن) وقد حوت التقنين المدنى وتقنين المرافعات من الفقه الإسلامى وأتاحت للقضاء في الدولة العثمانية أقدارا كافية من المرونة في فقه المذهب الحنفى ليبلغ الفقه أو القضاء غاياته.

وما تزال «مرونة النصوص» صيحة التقدم الفقى في التقنين والقضاء المعاصرين.

وأثر هذه الرسالة الخاصة بالقضاء الإنجليزي في مصر كبير وإن لم تترجم إلى العربية. فهى العمل الأول للمؤلف الأكبر في القانون المدنى يردد فحواها في مؤلفاته كافة بتقعيد «القواعد» واختيار «المعياري المرن» و«المستوى القانونى» الذى حاول ماوسعه أن يفسح مدهاء للقاضى في حدود موضوعية، وله في ذلك أسوة سابقة من الطريقة السابقة للفقه الإسلامى سواء في المعاملات أو المرافعات أو الإثبات حيث «للعرف في الشرع اعتبار» والحاجة تنزل منزلة الضرورة والضرورات تبيح المحظورات والضرورة تقدر بقدرها وأمثال ذلك.

(١) عبد الرزاق أحمد السنهورى من خلال أوراقه الشخصية - المذكرة العاشره في يناير سنة ١٩٢٢ وكثير بعدها.



وكما تأثر «هوريو» نفسه بالسنهوى أثر «هوريو» في مصر. فهو إلى جوار سيطرته على الفقه الإدارى في الجامعات كان في باكورة المراجع لمجلس الدولة المصرى عند إنشائه.

والدكتور حسن أحمد بغدادى - تلميذ السنهوى وصاحبه في أعمال التقنين وفى مجلس الدولة قبل أن يلى الوزارة - يرى رسالة «القيود التعاقدية لحرية العمل فى القانون الإنجليزى» من أحسن ما كتب وإن كانت أول ما كتب.

أما دبلوم معهد القانون الدولى فى باريس فحصل عليه بعد العام الدراسى (أكتوبر سنة ١٩٢٣ - يونيو سنة ١٩٢٤) وكافأ نفسه بإجازة نحو شهرين قضاهما بين سان جانجليف وبروكسل ولاهاى وفى الأخيرة كتب نيفاً وعشرين مذكرة تدل على انشغاله بدينه وقوانينه وتاريخ أمته فهى تدور حول القدرة الإلهية والعدل الاجتماعى والجمال، وسعد زغلول وأحمد عرابى وإنشاء جامعة لدول الشرق الإسلامى ومرونة الشريعة والإيمان والحب.



ويلتزم السنهوى منهجه فى كتاب (فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية) حيث يقول عن تطوير الفقه الإسلامى (فى حالة وضع الفقه الإسلامى فى صورة تقنين حديث يحسن استعمال صياغة تشريعية مرنة تسمح للقضاء بمراعاة الملاءمة بين النصوص الثابتة وبين الحاجات المتطورة.. ولا يجوز أن يكون هنا اعتراض على موضوع استبدال الفقه الإسلامى بالقوانين الأجنبية.. لأن التغيير سيتم بعد دراسة عميقة للفقه الإسلامى تبرز روحه المصرية).

ولقد خطط للأداة التى تعمل لهذا الفقه خطة عالمية فى مذكرة بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٢٣ (والجامع الأزهر يحتاج إلى كثير من الإصلاح. فلو جعل على ثلاثة أقسام: القسم الابتدائى والقسم الثانوى.. منه ما يعد لقسم الدين والعقائد.. ومنه ما يعد لقسم الآداب. ومنه ما يعد لقسم الفقه الإسلامى.. وهو القسم الثانوى بمدرسة القضاء.. ومع إدخال لغة أجنبية شرقية (الفارسية أو التركية) ولغة أجنبية غربية (فرنسية أو إنجليزية).. ثم يأتي بعد ذلك الأقسام التالية، وهى قسم الدين والعقائد وهو القسم العالى بالأزهر الحالى (ويراعى فيه دراسة تاريخ الأديان الكتابية) وقسم الآداب. ويراعى فيه دراسة اللغة العبرية.. وقسم الفقه والقانون وهو القسم العالى بمدرسة القضاء الشرعى. ويراعى فيه دراسة اللغة الفرنسية. وتكون هذه الأقسام مكونة لأكبر جامعة إسلامية شرقية يبقى لها اسمها القديم وهو الجامع الأزهر).

وسنقرأ بعد «نيف» وربع قرن قوله فى أوراقه الشخصية وهو يستقبل العام السابع والخمسين وبعد أن قدم للأمة العربية قوانينها المدنية (إن متروك الفقه الإسلامى وما يبنى لهذا الفقه المجيد من دراسة علمية.. قد انفرس فى نفسى وأصبح جزءاً من حياتى يكبر معها ولكنه

لا يشيب. فإذا ما استطعت أن أحقق أملاً يبشئ في نفسى فأحمل جامعة الدول العربية على أن تنشئ جامعة علمية.. أمكننا دراسة الفقه الإسلامى والقانون المدنى).

وبعد عامين تقول أوراقه الخاصة (لقد شاء الله أن يكون هذا العام هو الذى يفتتح معهد الدراسات العربية العالية فاللهم وفقنى إلى خدمة الفقه الإسلامى فى هذا المعهد) وقد وفقه الله فى ذلك فقضى سنوات طويلات فى هذه الخدمة ثم جمع دراسته فى مؤلفه الشهير (مصادر الحق فى الفقه الإسلامى).

وما كان ذلك التوفيق الذى جمع آمال أمته من فاتحة القرن إلى منتصفه، فى حياة رجل بذاته وعلمه، إلا بركاتٍ من الله فى تلك الحياة، فتضافت فى خدمتها ظروف الزمان والمكان مع ملكات الرجل وآماله.

ومن توفيق الدكتوراة نادية عبد الرزاق السنهورى فى الكتاب سالف الذكر أن تكشف لنا من ملاحظتها لأعمال أبيها صفته كواحد من بناء مصر العظماء إذ يضع فى أساس البناء حجر الزاوية له وهو الفقه الإسلامى، وإذ يتسيد المؤسسات على هذا الأساس الوطيد. وهو ما اختارت التعبير عنه «جهازة التخطيط للمستقبل». وماهى إلا شعور قاهر بالمسئولية عن بناء الأمة يجرى فى عقل بناء نادر الطراز هياها الله لبلاده. وعملت مدرسة القضاء الشرعى الكثير فى إعداده، بعد أن تحول إليها من عالم القانون الفرنسى المترجم فى القانون المصرى ليعمل به القضاء.. قالت:

(الذى أعجبنى وأدهشنى بين كل ذلك هو أن اهتمامه بمستقبل الفقه الإسلامى والشريعة الإسلامىة قد شغل الحيز الأكبر من هذه المذكرات الشخصية. وهو ما لمسته قبل ذلك خلال اطلاعى على كتابه «الحلافة» أثناء عملى فى ترجمته. واستخلصت من ذلك أن النهوض بالفقه الإسلامى كان هدفاً أساسياً فى نظره وأنه رأى إعداد تلك الرسالة فور وصوله إلى فرنسا. وأن كثيراً من خواطره الشخصية كان صدى للآراء التى اطلع عليها وتوصل إليها أثناء دراسته لموضوع «الحلافة فى الفقه الإسلامى» الذى لم ينقطع عن التفكير فيه ودراسته طول سنوات دراسته فى فرنسا).

وأضافت (لذلك أيقنت أن أهم مميزات شخصية والدى كانت هويته للتخطيط للمستقبل وقدرته الفائقة على الالتزام بالخطة التى رسمها والعمل للأهداف التى فكر فيها).

وهو يقين تشهد لها بصدقه عشرات المذكرات فى أوراق السنهورى الشخصية وشهده المعاصرون فى إنجازاته على مدى عشرات السنين فى معاهد العلم ومؤسسات الدولة ووزاراتها بل فى الجامعة العربية يكفى الإنجاز الواحد منها ليدخل من شارك فيه التاريخ من باهه الواسع، ثم يضيف لها سنوات الخمسة المنقلبات بالعطاء الكبير فى مجلس الدولة، ويستمر ليضيف بالقانون

المدنى الذى يحكم دولا خمسة، سبب «الوحدة» بينها على قواعد الجامعة من تصرفات أفرادها اليومية، ووحدة النظم القضائية الموجودة والجامعات التى تجرى دماؤها فى قلب العالم العربى دون أن يتماهى بتلك الآلاء شركاء.



وأعماله فى وزارة المعارف دليل صدق له: جاء فى المذكرات بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٦ (أُسجل لنفسى أن.. جامعة فاروق وجامعة محمد على كنت مساهما فى إنشائها إلى حد بعيد.. فجامعة فاروق (الإسكندرية) وضعت مشروع قانونها فى سنة ١٩٤٢ وكان وزير المعارف آن ذاك محمد حسين هيكل باشا. وجامعة محمد على «عين شمس» قررت إنشائها وأنا وزير فى سنة ١٩٤٨ منتهزا مناسبة الاحتفال بالعيد المئتين لوفاة محمد على الكبير وقد أعددت مشروع قانون إنشائها قبل أن أترك وزارة المعارف إلى مجلس الدولة).

ولن أسهم فى مدرسة أجر عظيم فما بالك بمن وضع الأساس لجامعة.. بل جامعتين اتخذمان الملايين فى العالم العربى.

وإذا كانت الإسكندرية قد أزال اسم فاروق وأعدت اسمها فى جامعتها وأحيت اسم مكتبة الإسكندرية العريقة، أو كانت جامعة عين شمس قد استبدلت اسمها باسم جامعة محمد على فهاتان ذكريان تميذان إلى الأذهان مجد أول جامعة فى العاصمة الثانية لمصر الحديثة وأقدم جامعة عرفها التاريخ لبني الإنسان.. وإن للسهنورى مع المدينتين والجامعتين نصيبه من عطر ذلك التاريخ.

أما تاريخه فى جامعة القاهرة فأعلى حجة على صلابته معدنه واستجابته للتحدى والاقتدار على الانتصار. ومن آفاقها العالية كانت نقطة انطلاقه.

## جامعة القاهرة - والقانون المدنى

من يقرأ أوراق السنهورى الشخصية يدرك سر قوته: شاب يتزعم دفعة من رجال القانون فى ثورة ١٩١٩ يتأخى تحريك الركود فى مصر والشرق والإسلام والفقه والفكر أبنا كان، وفى ذهنه دائما مثل سعد زغلول ومصطفى كامل، لكنه يشمر بضعفه عن زلزلة الدنيا فيسر خواطره إلى أرواقه فتبقى سرا حتى وفاته، ومن الثورة والضيق وصدق الإرادة للإصلاح تولد عنده مزاج التحدى أو قبول التحدى فصار طابعا له جملة خلق رفيع وسلوك كريم وامتياز علمى تفرضه سنوات دأب متواصل.

وكان من قدره أن تشخذ عزمته مفاجأة الجامعة له بتحديها الكبير له من أول يوم قدم نفسه إليها. ولما انتصر عليها تناهت انتصاراته.

فلقد تحدته الجامعة بأن عليه أن يدرس القانون المدنى المصرى لا القانون الدولى الذى يحمل شهادة الدكتوراه فيه، لانشغال كرسيه فى الجامعة بغيره. وزاد تحديها أن يحل فى التدريس محل عَلم من أفضاذ القانون المدنى انتقل من الجامعة إلى السلك القضائى هو الأستاذ أحمد نجيب الهلالى صاحب كتاب (البيع) وأن ينافس فى المادة أساطين رجال القانون المدنى المسيطرين ورئيسهم العميد الأول للكلية محمد كامل مرسى بك.

وقبل الدكتور الشاب التحدى فدرس - لدفعتنا - المادة فى العام الدراسى ٢٦ / ١٩٢٧ وخرج ظافراً بتقدير كبير آيته أن يكون كتاب (عقد الإيجار) الذى درسه فى ذلك العام من أحسن مؤلفاته للآن.

وفى عام ٢٧/١٩٢٨ درس الملكية والحقوق العينية كامل مرسى بك لنفس الدفعة، وكانت آخر دفعة لمدرسة الحقوق التى دخلت فى كليات الجامعة. ومنها الوزراء ورؤساء الجامعات ورؤساء الهيئات القضائية الثلاث والسفراء ورجال المحاماة الكبار وفى صدارتهم التقيب مصطفى البرادعى يدينون جميعا للعميد وللمدرس الشاب بالتقدير الكبير.

وسيزال من تلك الدفعة بعض منهم فى التدريس بالجامعة وسيستعين بواحد منهم فى التدريس فى معهد الدراسات بالجامعة العربية.

ولما خرج منتصراً من التحدى فى سنة ١٩٢٧ كافأ نفسه بالزواج فى آخر العام الدراسى بتاريخ ٥/٥/١٩٢٧.

واغتلبته دراسات الجامعة حتى أعادته العراق إلى دراسة الفقه الإسلامى. ولم تصرفه التزاماته الجامعية عن البوح بمشاعره إلى مذكراته.

يقول فى ١٤ يوليو سنة ١٩٢٨:

(اليوم يوم عيد ١٤ يوليو عند الفرنسيين وقد رأيت فى سوارع القاهرة الكبرى.. الزينات الفخمة.. أما أنا، المصرى الذى يشعر بأنه غريب فى وسط الزينات.. وقد كاد الدمع يقطر فى عيني.

وقد مررت على زينة مكتوب فى أعلاها (لتحىي فرنسا). فحاولت أن أهس فى نفسى (لتحىي مصر) ولكن لم أستطع فقد كنت أفكر فى هذه اللحظة فى أن مصر ليست تحيا الآن..).

فسنقرأ بعد أيام أن الملك فؤاد جاء بوزارة لتوقف الدستور. كتب السنهورى فى ٢٠ يوليو (أذيع بالأمس الأمر الملكى بوقف الدستور وإلغاء حرية الصحافة. الواقع أن الحرية لا تعطى ولكنها تؤخذ فإذا كانت هذه الأمة جديرة بالحياة فإن أمامها متسعاً لأخذ حريتها من الغاصبين).

وفي العام الدراسي التالي اتخذ سمته في هدوء وتؤدة إلى جوار أسناء وأسائذة عظماء  
عبد الحميد أبو هيف - أحمد أمين - محمد كامل مرسى - محمد العشماوى - على الزينى،  
وسينضم إليهم الشيخ أحمد إبراهيم (الأستاذ السابق بمدرسة القضاء الشرعى) فيكون الشيخ  
أول كتاب العدد الأول سنة ١٩٣٦ لمجلة الكلية (مجلة القانون والاقتصاد) العميد محمد كامل  
مرسى بك الذى دام الكتابة فيها.

وفي عندها الثانى يكتب الشيخ عن مصادر الفقه الإسلامى وفيها قوله:

(٥) - وهنا كلمة قلتها مرارًا. وأقولها. ولا أزال أقولها. وهى أن أدلة الأحكام الشرعية  
متوافرة الآن وموجودة بجميع تفاصيلها. وما قاله المفكرون وعلماء الحديث وأئمة الفقه فيها.  
فالسبيل ميسرة جدا لوضع شرع محكم يؤخذ من هذه الأصول والمستندات العتيبة مع القواعد  
والضوابط.. مع عدم المساس بالنصوص القطعية الثبوت والدلالة.

وقد يتغير الأمر فتعير بدل أن نستعير. وعلى هذا يجب أن تتوجه الدراسة فى المعاهد الدينية  
الإسلامية وغيرها من معاهد العلم العالية إلى هذه الوجهة).

فالدعوة لتقنين فقه الشريعة قد بدأها فى عصرنا الحالى واحد من تلاميذ محمد عبده<sup>(١)</sup> هو  
شيخنا - الشيخ أحمد إبراهيم - فى سنة ١٩٣٦ بمجلة القانون والاقتصاد وبدأها السهورى فى  
أوراقه الشخصية - فى ليون بفرنسا.



وفي العام الثانى للمجلة (١٩٣٢) ظهر بالقسم الفرنسى منها مقال بعنوان (الجامعة المصرية  
فى المؤتمر الدولى للقانون المقارن بقلم الأستاذ السهورى مع مستخرج من مداولات القسم العام  
للمؤتمر بقلم الأستاذ/ أدوار لامبير) ومثل الجامعة فى المؤتمر وفد من شبابها فيه الاستاذ على  
بدوى - العميد فيها بعد- ببحث شرعى شاركه فيه الشيخ أحمد إبراهيم. وفيه أستاذان غير  
مسلمين، والدكتور السهورى.

وفي هذا المؤتمر صدر قرار أشرنا إليه من قبل يشيد بالشريعة كقانون مقارن وبمشاركة  
المصريين وإنشاء قسم القانون المقارن (قسم لامبير) فى جامعة ليون، ابتداء من سنة ١٩٠٧  
حتى سنة ١٩١٤ ثم حتى سنة ١٩٢٦.

وفي سنة ١٩٣٦ نشرت مجلة القانون والاقتصاد المقال الأشهر للدكتور السهورى عن

(١) قدم الشيخ محمد عبده لوزير العدل فى ١٨٩٩/١١/٥ تقريرا فيه طلبان واحد عام وآخر خاص. قال بعد سرد  
طويل كل ذلك يجب أن يوضع بين يدي لجنة من العلماء لستخرجوا من الأحكام الشرعية ما فيه شفاء لتلك الأمة فى  
جميع أبواب المعاملات خصوصا ما لا يمكن النظر فيه لغير المحاكم الشرعية.. راجع كتاب الامام محمد عبده المؤلف ص  
٨٢ - الطبعة الثانية - دار المعارف.

تنقيح القانون المدنى. وهو وليد تفكير قديم عنده أفضى به مراراً إلى أوراقه الشخصية واختار لإعلانه على الملأ العلمى «مناسبة ذهبية» هى اليوبيل الذهبى للمحاكم الوطنية والقانون المدنى المطلوب تنقيحه، فأذاعت به مناسبات اليوبيل فى كل مكان واقرن اسمه بدعوة جديدة من دعوات الإصلاح ينشرح لها صدر المجتمع وأهل القانون خاصة، وكان من أخصهم به تلامذته. يقاربه منهم جماعة سميت «الشبان المصريين» فسلبت عليهم زبانية الملك أعين الرقباء، وحسبوا عليه اتصاله بالأستاذ/ محمود فهمى النقراشى أحد زعماء حزب الوفد. وأستاذه فى المدرسة الثانوية بالإسكندرية.

وكانت إحدى الوزارات الخاضعة للملك فؤاد قد حملت وزر فصل الأستاذ السنهورى سنة ١٩٣٤/ ١٩٣٥ وستحملة بعد ذلك أو تحاوله وزارتان من وزارات الوفد.

وفى هذه الفترة من حياته أسرَّ إلى مذكراته:

القاهرة فى ٢٠ أغسطس ١٩٣٤.

(أشد ما أثر فى نفسى - فيما أنا فيه من أمر - وفاء الصديق وكنود الصديق)

وكتب بعد عشرة أيام:

(وعلمت أن بعض الطلبة قد بكى.. دموع إخلاص طاهرة كان لها أبلغ وقع فى نفسى.. إذا لم

تكن شجاعاً فلا تكن جباناً).

#### إلى المحاماة:

وكانت المحاماة مثابةً له، وهى أمل أفضى به إلى مذكراته فى ليون منذ بضعة عشر عاماً فى

١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ (.. ولو تم لى أن أشتغل فى الأعمال الحرة لاشتغلت بالصحافة والمحاماة).

وليس غريباً أن يتلاقى على الغيب فى ذلك التوق (إلى المحاماة والصحافة) مع سعد زغلول.

وإن لم يطلع أحد على مذكرات كل منها إلا بعد أن نشرت فى الثمانينات. قال الزعيم فى مذكراته (... ويرد على خاطرى أنى إذ استرددت حريقى (بالاستقالة من الوزارة) اشتغلت بالمحاماة والصحافة).

والمحاماة كما قال مصطفى مرعى مهنة الحرية والكرامة والكفاح والصحافة كانت من

الأسلحة التى قاوم بها الملك.

لكن عمل السنهورى فيها لم يتحقق باختيار كامل منه بل كان ضرورةً تقدر بقدرها وتزول

بزوالها. وعلى هذا تحقق أمله فيها بقدر. وسيحمل بالصحافة رئيساً لتحرير مجلة مجلس الدولة

لكن العمل جاء تبعاً لرياسته للمجلس. والرياسة «التبعية» كالمحاماة «للضرورة» يشيران إلى

أن الله سبحانه يؤتیه من كل ما سأله. وهاتان شهادتان للتصميم المنجیح كلما أتحت الوسائل له. واستعضى به الأيام في إنجازات كثيرة تتاح له وسائلها فلا يعضها.

كان المحامي الجديد يدق أبواب الأربعمین من عمره، وكان لا يخالط المحامین في قاعاتهم بل يدلف إلى قاعة المحكمة مباشرة، ويؤثر تقديم مذكرة بدفاعه، فلم يعرف له أنه ترافع في جنایة أو حمل موم منهم في جريمة ولكن كانت تسبقه سمعته كأستاذ للقانون المدنی الذي يتزعم تغييره.

وأقبل عليه المحامون يطلبون منه المذكرات والاستشارات، في مكتب زامل فيه شريكه السابق في كتابها (أصول القانون) الدكتور أحمد حشمت أبو ستیت - مدّ الله في عمره - وهو محام كبير، يحمل الدكتوراه من باريس وخريج دفعة ١٩٢٨. فكانت زمالتهما في الجامعة وفي المحاماة زمالة تحلوها الدنيا، قصر مدتها انقطاع بطش الملك بوزارة جديدة وعودة الأستاذ بعد شهور إلى كرسبه في الجامعة سنة ١٩٣٥. وسيعود إلى المحاماة بعد فصله سنة ١٩٤٢. وسيبقى من عهد عمله في المحاماة المذكرة الشهيرة المقدمة لمحكمة النقض في (وصية غير المسلم وخضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية).

أما عن عمله بالصحافة فيسكون فيه مشابه باهرة من عمل سعد زغلول في الوقائع الرسمية ونمائه نزعة الحرية عند سعد حتى ليستصدر عند بدء اشتغاله بالمحاماة تصريحاً بمجلة قانونية تسمى (العدالة) وهو في عشريناته واستصبح مجلة مجلس الدولة بمجل من مجالى سيادة القانون يشرف على أداها وأداء فرسانها أستاذ لا يباريه إلا الأقلون من قرنائه أو أبناء جيله. وحسبها منه مقاله في عدد سنة ١٩٥٢ عن (الانحراف في استعمال السلطة التشريعية) ومقالان في أول أعوامها (١٩٥٠) من وكيل مجلس الدولة المستشار السيد على وعبد السلام ذهني بك عن (رقابة القضاء لدستورية القوانين).

وأذاع طلاب العراق بمصر اضطرهاد الحكومة لأستاذ القانون اسم السنهورى خارج الحدود. فدعته العراق ليتولى عمادة كلية الحقوق فأنشأها، وأخرج مجلتها، وشرع في إعداد قانون للعراق يحل محل مجلة الأحكام العدلية، فازداد تعمقاً في المذهب الحنفى الذى كان مطبقاً في العراق بمجلة الأحكام العدلية. وسبح في بحار الفقه الإسلامى بمذاهبه الأربعة وقارن بين القانون والشريعة من جديد.

وثمة ترعرعت صداقة وطيدة مع الأستاذ ضياء شيت خطاب نائب رئيس محكمة النقض بالعراق.. ثم رجع إلى مصر يلاقى أمه اللقاء الأخير سنة ١٩٣٦. وإلى جامعة القاهرة يتولى عمادة كلية الحقوق فيها ويعدّ عشرة من تلامذة العراق فيها ليتولوا أمانة القضاء والتدريس في العراق بعد إتمام الدراسة.

وفي ديسمبر سنة ١٩٤٥ نراه وزيرا للمعارف يستقبل في جامعة القاهرة الملكين فؤادا وعبد العزيز آل سعود. وروى الاستقبال مؤرخ صدوق للسنهوري في مجلة المحاماة بمصر سنة ١٩٨٨ هو الأستاذ عثمان حسين عبد الله النائب السابق لمحكمة النقض المصرية رواية شاهد عيان:

(كان سمته على المنصة سمتا رفيعا ترى فيه شموخ العلم والكرامة. حيا الملكين بمجرد إيماءة من رأسه. وألح في خطابه إلى ماضى المسلمين العظيم الزاهر وإلى علم علمائهم وسبقهم في مجالات الحضارة. ودعا إلى اتحادهم وأخذهم بأسباب التقدم والعزة حتى يعودوا إلى سالف الأجداد. يومها لم أصفق للملكين بقدر ما صفت لكرامة العلم والعلماء).

ولقد كان طبيعياً أن صبياً مميّزاً وضع نفسه بين «الوطنية العظيمة» لمصطفى كامل «والعظمة الوطنية» لسعد زغلول وفتحها أعلن في رسالته عن الخلافة أن «أولى العلم» في الإسلام لهم في محل الاجتهاد «سلطة التشريع» أن يمثل شموخ هذه السلطة. - وهو عميد سابق لكلية الحقوق، - أمام ملكين من ملوك الدنيا.

مشرّع مصر وموحد العالم العربي - (١٩٣٦ فما بعدها)

١ - ألحّت حكومة العراق في طلب عودته إليها وآثر هو البقاء في مصر، ربما ليرقب عمل لجنة ثانية ألفتها حكومة الوفد بتاريخ ٢٠/١١/١٩٣٦ لتنقيح القانون ولم تدخله فيها، مع أنه كان قد انضم إلى لجنة أولى مؤلفة في فبراير من العام ذاته ولم يشهد جلساتها، كان يرأسها مراد سيد أحمد باشا<sup>(١)</sup>. وكان مستشارا سابقا بهيئة قضايا الدولة ووزيرا سابقا للمعارف.

وسينقسم حزب الوفد (١٩٣٧) في عهد هذه الوزارة قسمين «سعديين» بزعامة أحمد ماهر والنقراشي، و«وفديين» هم الأغلبية برياسة مصطفى النحاس.

(١) لهذه اللجنة ورئيسها خاصة صفحتان تكتبان بجاه الذهب.

فهى قد شكلت سنة ١٩٣٦ من تسعة أربعة مصريين وخمسة يمثلون المحاكم المختلطة أو الأجانب وحُلّت قبل عقد المعاهدة مع إنجلترا سنة ١٩٣٦ وقبل مؤتمر مرتزبه الذى تعهدت فيه الحكومة المصرية بالألتقى التشريعات بمصالح الأجانب.

١ - وقد جال رئيسها مراد باشا جولة مستشار عظيم في الفقه المعاصر والفقه الشرعى في جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٣٦ انتهت فيها المناقشة مع العلماء الأجانب بأن جعل مراد باشا «السيو لتيان دى بلغون» المستشار بهيئة قضايا الدولة يضع بيده مشروعاً للنص الأول للمادة الأولى في القانون المدق كالاتى:

(إذا لم يوجد نص في القانون يمكن تطبيقه حكم الغاضى طبقاً للمبادئ العامة التى يتضمنها القانون المصرى بما في ذلك الشريعة الإسلامية.



وعينت الوزارة السنهورى قاضيًا بالمحاكم المختلطة. وهى وظيفة أكبر رتبةً وأعلى فى السلم الإدارى من وظائف الجامعة. وظهر أن التعيين كان حلاً لحلاف. فالسنهورى عميد لا يرتاح إليه الرقباء لصلته السابقة «بالشبان المصريين»، ولا الوفديون لصلته الوثيقة بالقراشى، وسيظهر فيها بعد أن الرقباء يدرجون اسمه بين كشوف جمعية أنصار السلام وينسبون إليها ميولاً شيوعية. ثم عين مستشاراً مساعداً يهتة قضايا الدولة.

ولم تقدم لجنة تنقيح القانون فى عملها، وتغيرت الوزارة وجاءت الانتخابات - الملكية - بعد إقالة الوزارة الوفدية وقاطمها الوفد فجاءت - بأغلبية برلمانية للسعديين والدستوريين وتولوا الحكم.

وطلبت وزارة العدل تعيين لجنة من رجلين هما السنهورى «ولامبير» (ممثلًا للأجانب بدلًا من قضاة المحاكم المختلطة أو أساتذة أجانب) وصدر بذلك قرار مجلس الوزراء فى يونيو ١٩٣٨ تعاونها لجنة من قضاة مشهود لهم<sup>(١)</sup>، وأنجز الفريق العظيم مهمته وعرض مشروع القانون

- وإذا لم يجد القاضى فى القانون العصى فاعند تنطبق على النزاع طبق المبادئ المشتركة بين الدول). وهذا النص صريح فى أن الشريعة تطبق مع النصوص. وليس أبعد من ذلك غرض أنصار الشريعة. وصريح فى أن المبادئ المشتركة بين الدول لا تطبق إلا عند عدم وجود نص فى الشريعة. والشريعة - كما أنزهاه - صريح فى أنها تحكم كل شيء. والاجتهاد أصل فيها. من أجل ذلك. وكما يقول الشافى فى رسالته (كل ما نزل بمسلم فيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة...) وعلى المجتهد طلبه.

٢ - وأنتج مراد باشا هذه الجولة بأخرى فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٦ فى صدد المادة الخامسة الخاصة بإسامة استعمال الحق وتعدد مداه.

(تراجع مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى).

وهذان النصان يحملان القانون المدنى جميعه..

٣ - ويصح بين مراد باشا والسنهورى وبين لامبير - أستاذ الأخير - أن لامبير كان ناظر مدرسة الحقوق الخديوية عندما راود دتلوب سنة ١٩٠٧ لامبير على أن يغير تقدير مراد سيد أحمد من درجة ممتاز إلى أقل منها، حتى لا يهين مصرى أستاذًا فى مدرسة الحقوق. وحقق سعد زغلول الموضوع وأنصف مراد باشا من دتلوب وأنصف لامبير. وكان مراد راجعًا من دراسة الحقوق فى سويسرا بدرجة الدكتوراه. (برامج الجزء الثانى من مذكرات سعد زغلول) وقد عين مستشارًا يهتة قضايا الدولة ثم وزيرًا، فسفيرًا، وكان امتيازته فى اللغة الفرنسية مشهورًا من عهد سعد زغلول فى وزارة المعارف وكذلك كان امتياز أخيه عبد الرحمن باشا سيد أحمد الوكيل الأول لمحكمة النقض - ورئيسها عبد العزيز فهى - وعبد الرحمن باشا - وقد درس الشريعة بالأزهر - وقد درس فى سويسرا وعاد مشهودًا له هو الآخر.

(١) واختير أيضا الدكتور حلمى هجيت بدوى من هيئة قضايا الدولة ليمان اللجنة ثم اختير الدكتور زهير جراته والدكتور سليمان مرقس والدكتور شفيق شحاته المدرسين بكلية الحقوق سكرتيرين فنيين (وسيتولى الأخيران التدريس فى معهد الجامعة العربية).

كما استعانت اللجنة بحضرات القضاة بمحكمة مصر الوطنية عبد العزيز محمد (رئيس محكمة النقض فيها بعد) ومحمد عزمى (القائم الموسوم فيها بعد) ومحمد نجيب صدقى (المستشار بمحكمة النقض فيها بعد) وأحمد زيد (ابن الشيخ محمد زيد الأبهان الأستاذ بمدرسة الحقوق).

ومذكرته الإيضاحية على استفتاء عام ١٩٤٢ دام ثلاث سنين استفتحتها الدكتور السنهوري بحضورها عنها في الجمعية الجغرافية في ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٢.

وفي ٢٩/٣/١٩٤٥ شكلت «لجنة للمراجعة» برأسها السنهوري باشا، وقد أصبح وزيراً للمعارف وفي عضويتها ثلاثة سيكوتون وزراء منهم مصطفى الشوربجي وقد أسلفنا اسمه تلميذاً ناقشه سعد، وعلى أيوب وزير التربية في ذلك العهد، وكامل مرسى بك العميد السابق والمستشار عندئذ بحكمة النقض ورايع سيصطحيه السنهوري وكيلاً لمجلس الدولة هو سليمان حافظ<sup>(١)</sup>.

(١) قبلت عقب الأمم عشرون مبرمعة موثرة سنة ١٩٣٧ وفيها تمهدت براءة مبادئ القانون الدول في التشريع الذي سيرى على الأجنبي وألا يتناقى مع المبادئ المعمول بها في التشريع الحديث. وتعد ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أجلاً لانتهاء المحاكم المخططة، وفي سنة ١٩٤٢ - أنجزت لجنة السنهوري - لامير مشروع القانون المدني ونصت المادة الأولى منه على مصادر الأحكام وهي (نصوص القانون وإلا فالعرف وإلا فمبادئ القانون الطبيعي وإلا فقواعد العدالة) وأضافت في فقرة ثالثة (وستلهم في ذلك الأحكام التي أقرها القضاء مصرياً أو أجنبياً وكذلك يستلهم مبادئ الشريعة الإسلامية)، وفي سنة ١٩٤٥ بعد انتهاء مدة استفتاء الأمة على القانون اقترح معالي السنهوري باشا في لجنة المراجعة (تعديلاً يجعل مبادئ الشريعة مصدراً رسمياً ملزماً ويوضع في الترتيب قبل مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة حتى يجيد مجالاً عند التطبيق فوافقت اللجنة) وأصبح نص المادة كما يلي:

مادة ١ - تسمى النصوص التشريعية على جميع المسائل..

٢ - فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية (الأكثر ملامة لنصوص هذا القانون دون تعيد بذهب معين). فإذا لم توجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

٣ - وستلهم القاضي في ذلك كله الأحكام التي أقرها القضاء مصرياً كان أو أجنبياً).

وألفت لجنة مجلس السرخ قديماً (الأكثر ملامة ودون تعيد بذهب معين) وألفت الفقرة ٣ لأن القواعد العامة تخفى عنها ولا شائشة لي أن المقصود من لفظي مبادئ الشريعة «هو فقه الفقهاء» فيها. ولقد طالما دعا الدكتور السنهوري إلى الاجتهاد وأعلن وفاة «الشريعة» يشهد بذلك أوراؤه الشخصية بالمشترت ثم مقالات في السياسة الأسبوعية عن الإسلام والشرق وفي المحاماة الشريعة سنة ١٩٢٩ عن الدين والدولة، وفي المجموعة المهداة إلى (جنى) سنة ١٩٣٧ عن المصاير القانون - وقد سلف تليفنا على منتهج فيه - وفي المجموعة المهداة إلى لامير سنة ١٩٣٨ عن الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع وفي مؤتمر لاهاي سنة ١٩٣٧ عن المسئولية التقصيرية في الشريعة الإسلامية، وقد نذر نفسه للاجتهاد في الفقه الإسلامي بعد صدور القانون، ووفى، ودعا المجتهدين باستمرار ليدلوا بدلائلهم.

ولقد قال في مقاله عن الدين والدولة (إن الشريعة الإسلامية إذا صادفت من بعني بأمرها تستطيع أن تجاري القانون الحديث دون تقصير) وهو يقصد فقه الفقهاء ولما قدم كتاب الوسيط في أبريل سنة ١٩٥٢ قال: (قد حان الوقت ليتعاون الفقهاء المصريون من زملائهم، فقهاء سوريا والعراق ويتكاتفوا جميعاً لإرساء أساس قوى للقانون المدني يمكن قوام قانون المستقبل).

وفي سائر كتبه أشاد بانضباط الفقه الإسلامي ودعا إلى أن تقوم نهضة علمية لدراسة الشريعة ورجا (أن يكون من وراء ذلك جعل الفقه الإسلامي مصدراً رسمياً للقانون الجديد ويأون على قيام هذه النهضة).

وأعقب ذلك بأعماله في مصر في المهدي بالجامعة العربية وفي كتابه الضمخ عن مصادر الحق في الفقه الإسلامي وبقوانين الكويت والبحرين والإمارات العربية وغيرها حيث كان يدخل فيها من الفقه الإسلامي ما رآه.

وقد سجلنا فضله في ذلك الباب في كتاب (نحو تقنين للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامي سنة ١٩٧٣) وما جاء فيه (كان الدكتور/ عبدالرزاق السنهوري أكبر أنصار الفقه الإسلامي من رجال القانون والقضاء من أبناء جيله...).

٢ - كان الدكتور السنهوري قد عين وكيلاً لوزارة المعارف سنة ١٩٣٩. ولما وليت وزارة الوجد في فبراير سنة ١٩٤٢ أحالته على المعاش فرقع الاضطهاد الجديد<sup>(١)</sup> ذكره من جديد في المحيط الدولي ومدت إليه الدول العربية بالأسباب.

روى الأستاذ ضياء الدين شيت خطاب أن الحكومة العراقية طلبت من السنهوري وضع قانونها المدني وبدأت ذلك العمل لجنة برياسته (فوضع القانون المطبق الآن. وهو أول قانون حديث يتلاقى فيه الفقه الإسلامي والقانون الغربي وتميز بطابع الاعتدال والتوسط بين الاستقرار والتطور وبين حماية الفرد وحماية المجتمع.

وفي هذه الأثناء طلبت الحكومة المصرية طرد السنهوري من العراق. ولم توافق الحكومة العراقية. وهددت الحكومة المصرية بقطع العلاقات إذا تدخل السيد سعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا.. لكي يسمح له بالإقامة في دمشق، في ذلك الوقت وضع هناك القانونين السوري والعراقي. سافر فعلاً إلى دمشق وغضبت الحكومة المصرية... وهددت الحكومة السورية لوجوب إخراجه فسافر إلى الإسكندرية. والتحق به هناك بعض الأساتذة العراقيين لإكمال وضع القانون المدني العراقي).

وفي هذه الفترة كتب في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ (يتمنى أن تتوحد في مصر المحكمة والمدرسة وأن تقوم الصناعات الكبيرة وأن يؤخذ من التركات ما يكفي لتربية جميع أبناء الأمة لا فرق بين غني وفقير حسب حاجاتنا).

والذي فصله الأستاذ ضياء الدين يُعجمله السنهوري في تسامح عفيف وشكره سبحانه: في بغداد في ١٢ أغسطس ١٩٤٣:

= ودأب عليه الأزهر وأساتذة الجامعات على إعلاء كلمة الشريعة في المؤتمرات العالمية وتناهت إفرانها بمكانة فقه الشريعة كنظام قانوني مستقل قادر على التطور. وفي سنة ١٩٤٥ مثل مصر في مؤتمر واشنطن لوضع نظام محكمة العدل الدولية حافظ باشا برنشان وكان وزيراً للعدل ومن أقواله للمؤتمر (إن الشريعة الإسلامية يخضع لها قسم هام من سكان الكرة الأرضية وإنما تمثل مدينة الإسلام وإنها واحدة من المذاهب الكبرى...) فاحتفظ المؤتمر لذلك القسم الهام من سكان الكرة الأرضية بمقدد قاض. بين فضائنا كان عبد الحميد بدوي باشا من كبار شاعليه.

(١) وهذا انحراف لم يقفره المؤرخون، جاء في كتاب (في أعقاب الثورة المصرية) لعبد الرحمن الرافعي (أحالت هذه الوزارة... الدكتور عبد الرزاق السنهوري وكيل وزارة المعارف إلى المعاش ولم يكن لهذه الإحالة مبرر ولا سوغ سوى أنه ليس وقدياً. ومع أن الحديث كان قد استغض بأنه سينقل إلى محيط القانون بتعيينه مستشاراً ملكياً (في هيئة قضايا الحكومة) لوزارة العدل لكي ينقطع إلى الحياة التشريعية...).

وكان وزير المعارف في هذه الوزارة أحمد نجيب الهلال باشا..

اليوم أتمت الثامنة والأربعين من عمري وقد وصلت في هذا اليوم نفسه إلى بغداد، بعد سمي دام طويلاً وقد وفق الله المسعى. فحمدًا لله وشكراً.

ونظم الشعر - في بغداد - في ١٢ سبتمبر ١٩٤٣:

أبا حنيفة هذا فقهكم بقيت منه الأصول وقامت أفرع جدد  
ماذا على الدوحة الشفاء إن ذهب منها الفروع وظل الجذع والورث

وكتب في دمشق - في ٢٤ يناير ١٩٤٤:

«العروبة» هي الغاية العليا التي تسعى لتحقيقها البلاد العربية في الوقت الحاضر. ولا شك في أنها غاية سامية وقابلة للتحقيق»..

وفي دمشق في ١٠ فبراير ١٩٤٤:

(أجل هنا الخطوط الرئيسية «للاتحاد العربي»<sup>(١)</sup>.)

يقعد ميثاق عربي فيها بين مصر وسوريا (بعد أن يضم لها شرق الأردن والعراق ويكون الميثاق مفتوحاً لانضمام الدول العربية الأخرى... وأتوقع أن ينضم له في مستقبل بعيد بلاد المغرب (تونس - الجزائر - مراکش).)

والسنهوري إذ يحیی أبا حنيفة فيعلن خلود أصوله يتأدب بأدب الأئمة، فلقد حياه الشافعي فلم يظهر خلافه معه وهو يصل إلى جوار قبره فلم يرفع يديه.

وفي دمشق يحدثنا عن قيام «الجامعة العربية» وستقام بعد عام ١ ثم يحدثنا عما سوف يقع بعد أربعة عشر عاماً بين مصر وسورية من «وحدة» ١ وبعد نيف وأربعين عاماً بين مصر والعراق والأردن واليمن من «مجلس التعاون العربي» ١ وعن توقع انضمام المغرب إليه بعد وقت ١ وكلها آمال عصره حققتها الشعوب في حياته أو بعدها وهي منتصرة.

فلنتذكر أنه وضع خططاً لذلك في القسم الأول من أوراقه الخصوصية وهي تنتهي تقريباً من الربع الأول من القرن العشرين للميلاد. ويحمل قضايا القرن الذي ولد فيه إلى القرن الذي ولدنا فيه - لكنه يبقين وحد الأمة العربية (بتوحيد قوانينها المدنية) فأصبحت تلتزم في حياتها اليومية نصوص قانون واحد في أقطار خمسة بعد سنوات وهي خطوات على الطريق سيتبعها الآخرون من بعده.

(١) تزخر أوراق السنهوري بذكراته عن الوحدة العربية حتى سنة ١٩٢٦ كما أشرنا من قبل وفي مقال له في «السياسة الأسبوعية» سنة ١٩٣٢ وأتبع ذلك بمقالات ثلاثة في مجلة الرابطة العربية سنة ١٩٣٦ وفي عام تقديم مشروع القانون المدني لمجلس النواب كتب مقالاً في المجلة المصرية للقانون الدول سنة ١٩٤٦ عن (الروابط الثقافية والقانونية بين البلاد العربية) ناهيك «بالقانون المدني» الذي تناقلته الدول العربية.

ولما كرر الملك فاروق لعبة الانتخابات لتزوير إرادة الشعب ولتشكيل حكومة يسيطر عليها، جاءت الانتخابات إلى الحكم بحزب السعديين والأحرار الدستوريين ودخل السنهورى الوزارة ممثلاً للسعديين سنة ١٩٤٥ كوزير للمعارف وتناوب تعيينه في وزارة أحمد ماهر ووزارة النقراسى ثم صدقى (وزيراً للدولة) ثم في وزارة إبراهيم عبد الهادى ثم رئيساً لمجلس الدولة.

### في مجمع اللغة العربية:

في ديسمبر سنة ١٩٤٦ رحب لطفى السيد رئيس مجمع اللغة العربية بعشرة صدر بهم مرسوم ملكى استجابة لطلب المجمع لإنجاز مهامه ثم قال (وسيتولى الزميل المحترم الأستاذ أحمد أمين تقديم الزملاء. وإنهم لأهل للتكريم من الترحيب ونحن في حاجة إليهم ليعاونونا في بلوغ المقاصد التي نيطت بالمجمع).

وتولى الأستاذ السابق في مدرسة القضاء الشرعى تقديمهم وفيهم ثلاثة سابقون من زملائه فيها. (السنهورى وعبد الوهاب عزام وعبد الوهاب خلاف) وفي وجود الأربعة بالمجمع بعد ربع قرن، وبعد إلغاء المدرسة، شهادة على مكانتها من ضمير الأمة. قال أحمد أمين فيها قال: (عشق الغرض هو روح المجمع، بل روح كل جمعية. إن وجد العشق تحقق الغرض... وقد كنت أقرأ أحياناً لكندى فصلاً في شروط الفيلسوف فجعل من أهم شروطه عشق الحقيقة. ) ويذكر المؤرخون أن أول مجمع بهذا المعنى إنما كان في مصر. شهدته الأسكندرية في أول القرن الثالث قبل الميلاد على يد بطليموس الأول.. وكان ذلك نواة لمدرسة الأسكندرية ومكتبة الأسكندرية.

لو أنا ورتنا هذا المجمع من هذا التاريخ وطورناه من هذا التاريخ لكان لنا الآن خير مجمع وخير لغة وخير علم...

وفي ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ صدر المرسوم بتعيين هؤلاء العشرة.. والحق أنه لم يراع في اختيارهم إلا وجه اقه والعلم فكل منهم له مقام محمود في علمه وجدده.

فعيد الرزاق السنهورى رجل ضليع في القانون. له عزيمة لا تكل ولا تمل. ألف في القانون تأليف كثيرة.. ووضع مشروع القانون المدنى لمصر ورمى إلى توحيد القوانين بالممالك العربية فوضع أيضاً مشروع القانون المدنى للعراق وهو يعمل في وضع مثل ذلك لسوريا واهتم بالفقه الإسلامى يشجع على دراسة عصرية للانتفاع بكنوزه).

وأعطى أحمد أمين الباقيين حقوقهم يتصدرهم إبراهيم مذكور - وسيرأس المجمع بعد طه حسين - وتتابعت أسماء عبد الوهاب عزام وزكى المهندس وأحمد زكى والشيخ محمود شلتوت

ومحمد شرف ومصطفى نظيف ومحمد فريد أبي حديد وعبد الوهاب خلاف ثم قال (هذا أيها السادة عرض سريع لهذه العشرة الطيبة)<sup>(١١)</sup>.

وإذا لوحظت الوجازة المحيطة في تعبير أحمد أمين فإن ما تفتى به هو وضع القانون وابتغاء التوحيد والتشجيع على دراسة الفقه الإسلامي دراسة عصرية. وهو يبرز جهد حياة كاملة في الجهاد لهذه الأغراض العظيمة. ثم هو يكاد يتفتى بفضائل «العشرة الطيبة» وإن في تأليف كشف واحد منهم لأنشودة في سمع الزمن. لا تكرر.

ولم يدخر السنهوري وسعه في المجمع. وواجه عقدة الخوف من تطوير اللغة ببيان في مؤتمر المجمع سنة ١٩٤٨ أرجع الأصول في تطور اللغة إلى أصول الفقه. وهي أصول التزامها في كتاب الخلافة (النص القرآني والسنة والإجماع أو الاجتهاد) وما جاء في بيانه قوله (لا نستطيع أن ننكر على أي جيل حقه في أن يساهم في صنع لغته وهي أن يبتدع من الألفاظ ما يفى بحاجاته.... فإن الألفاظ التي يبتدعها تكسب مكاناً في اللغة مشروطاً لا يجوز إنكاره) وقال: (ذلك مصدر يفرض نفسه ويحتتمه سنن الوجود ويقتضيه القانون الطبيعي).

---

(١١) ولا ريب أن عبارة «العشرة الطيبة» مناجاة موجهة منه إلى صديقه ودقيقه. فالسنهوري من كبار عشاق الحقيقة في فن سيد درويش كما مر بنا. والعشرة الطيبة اسم «أوبريت» شهيرة لسيد درويش جارية على الألسن، وكم ناجى الصديق صديقه في كتابه حياتي. قال أحمد أمين فيما قال عن رحلتها أياماً عشرة في باريس سنة ١٩٣٢. (وضع لي صديقي برنامجاً دقيقاً طويلاً رتبته بإمعان وبعد تفكير طويل ليريني أهم ما في باريس من جد وافر. وعلمون وفنون وأبنية ضخمة وأثار رائعة. ويريني المدينة والريف والمعاصرة والضواحي وكان برنامجاً شاقاً وصعباً.. ولم يسمح لي أن أستريح ولو قليلاً. كان ذلك في عشرة أيام. وقد أتخمت خلال هذه الأيام العشرة بالمعلومات والمناظر والمعارض والأحداث حتى لكأن أشاهد رواية شريطها عشرة أيام واحتجت إلى سنين بعد ذلك لأهضم ما أتخمت به..). فلقد كان السنهوري يأخذ الأمور بقوة حتى في الفسحة. أو الهجعة في معاهد باريس أو في الريف الفرنسي.

## مجلس الدولة

أكتوبر ١٩٤٦ - أبريل ١٩٥٤

السنوات الثمانية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) من القرن العشرين بمصر عدسة صغيرة تريك خمسين عاماً سبقت وأخرى ستجىء... وتريك القضاء المصرى فى النصف الأول من القرن وهو يلقى السلم إلى النصف الثانى منه، فى يد جيل فى صدارته رجل وضع نفسه وهو صدى بين عظيمين لسعد زغلول ومصطفى كامل فلما بلغ شأوه كان - بحقه - رئيس مجلس الدولة، وتريك النصف الثانى وهو يد يده إليه ليتلقى منه الأعتة، وكان قاضياً نتج فى فقه الشريعة، ووضّع فى حجره القانون المدنى للوطن العربى ليوحده على القاعدة القانونية. وتلاقت آماله فى شعار سعد زغلول «الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة» معلنة أن السلاح فى يد القادة ينحنى للشواح على صدور القضاء، ولم يأبه بأن الثورات تأكل بينها مثل ربة الخصب والنهائ فى الأساطير (ساتيرن)، ومن ثمة كان مجده والابتلاء الذى أصابه.

ولّى الملك إسماعيل صدقى سنة ١٩٤٦ رئاسة الوزارة لىفاوض الإنجليز وأيده مجلس نواب ممن كانوا ألد خصومه، وأخفق، لكنه قدم للبلاد مجلساً كانت ترجميه من نيّف وسبعين عاماً هو مجلس الدولة.. وفيه قول عبد الرحمن الرافعى:

(من أعظم الإصلاحات القضائية بعد إنشاء المحاكم الوطنية وجاء مكملاً لصرح العدالة فى البلاد ومبيناً لحقوق الأفراد وحرىاتهم)،

فلقد ألغى قيّداً على القضاء فى لائحة ترتيب المحاكم تمنع التصدى للأمر الإدارى بالإلغاء وأنشأ نظاماً متكاملأً مختصاً بذلك، لم ير الأباه المؤسسون سنة ١٩٢٣ أن يضعوه لأن مصر لم تكن مهياًة له. لكن إسماعيل صدقى - ولم يكن من أعضاء لجنة الدستور - رأى بناء على مبادأة من وزيره للعدل كامل مرسى أن النظام الجزى الذى أفلح الملك فى إفساده، صير مصر أحق البلاد به، وكان الوزير عميدا للحقوق وافدا إلى الوزارة من محكمة النقض، فوزن أعضائه إلا قليلين عند اختيارهم من مستشارى الاستئناف بموازن الذهب، وتولى بعد إنشاء المجلس رياسته وافتتح الملك داره فى فبراير ١٩٤٧.

وهكذا ولد مجلس الدولة المصرى عملاً نفوق على السلطة التشريعية بامتياز الفنى، وسبق القضاء المدنى باقتداره على رد المظالم وحماية الحريات وسيادة القانون، حتى إذا قامت الثورة

سنة ١٩٥٢ كان أقدر أجهزة الدولة على ملاحقتها وإصدار تشريعاتها، وكان السنهوري هنالك ومعه سليمان حافظ.

كان لمصر مجلس دولة سنة ١٨٧٩ عطل الإنجليز عمله، ولما خلس مصر استقلالها في الثقتين والتنظيم القضائي بعد مؤتمر مونترية أعد عبد الحميد بدوي<sup>(١)</sup> - رئيس هيئة قضايا الدولة - مشروع قانون لمجلس الدولة عام ١٩٣٩ تم آخر سنة ١٩٤٦. لم تكن ترتاح له الأحزاب حتى قدمه لمجلس النواب<sup>(٢)</sup> نائب كان عضواً سابقاً بهيئة قضايا الدولة<sup>(٣)</sup> باعتباره اقتراحاً منه وفي مستهل مذكرته الإيضاحية ما يعبر عن فلسفته أنه (إعلان عن تقدم الأمة وتمتعها بالحرية والتزامها بسيادة القانون).

ولما وليت وزارة إسماعيل صدقي أدخلت عليه تعديلات وصدرت مذكرتها الإيضاحية بأنه (إصلاح في الإدارة) لييسر قبوله لدى النواب الذين تتألف منهم الوزارات.

والسنهوري قد هيأته دراساته ووظائفه ليدر هذا الجهاز الضخم بقوة. فهو قد تلقى دبلوم القانون العام سنة ١٩٢٤ فأصاب طرفاً من العلوم الإدارية وأحكام مجلس الدولة الفرنسي ودرس قواعد العدالة الإنجليزية في شئون العمال وظفر فيها بشهادة الدكتوراه سنة ١٩٢٥ وسير أغوار الفقه العام الإسلامي سنوات طويلة أظفرته بشهادة الدكتوراه في الشريعة عن الخلافة سنة ١٩٢٦ وهي قمة النظام الحكومي في تاريخ الحكومة الإسلامية. وقد مارس الإدارة القضائية كوكيل للنيابة سنوات وتولى عمادة كليات الحقوق، وعمل عضواً في هيئة قضايا الدولة وهو وزير مخضرم في وزارة المعارف أكبر وزارات مصر وأحوجها إلى إصلاح حال الموظفين - تسبقه إلى مجلس الدولة ظلاماتهم وكان قد فتح لها الأبواب فبلغت الآلاف.

(١) يقول عنه الدكتور السنهوري في تقديم مجلة مجلس الدولة «الذرة اللامعة في جبين القانون والعقل القوي الشامل المحيط.. عرفته مصر وهو بسلك فيها زمام الإدارة والسياسة حقبة طويلة من عهدها الأخيرة فيحلق بها إلى مستوى رفيع يلقق بأمة عريقة الحضارة.. ثم ما لبث أن فاضت جهوده الجبارة فتدفقت في الميدان اللؤلؤ حيث يرفغ الآن رأس مصر غالباً بين قضاة محكمة العدل الدولية..» وهو أول رؤساء هيئة قضايا الدولة في عهدها الحديث. ويقول عنه «وإذاً كان صحيحاً أنه لم يشهد مولد مجلس الدولة فصحيح أيضاً أن المجلس ليس إلا ولداً أنجبته، إذا هو لم يشهد مولده فإن هذا لا ينتقص من أبوته لهذا الولد البار..»

(٢) هو الأستاذ محمود محمد محمود وفيه قول بدوي باشا في العدد الأول من مجلة مجلس الدولة عن «تحول لجنة قضايا الحكومة إلى مجلس الدولة» - «ولعلنا كنا ننتظر طويلاً لو لم يتقضى الله لمشروع ١٩٤٦ فاضلاً من أفاضل النواب ممن صح إيمانهم بالمصلحة العامة ووجب الشجاعة والقدرة على الدفاع عن رأيه. فنتباه وقدمه على أنه اقتراح من أحد أعضاء البرلمان. حينذاك رأت الحكومة من الآلئ أن يكون الأمر بهذا..»

وكانت آخره وظائفه ورئاسة ديوان المحاسبة حيث قدم تقريراً عن انحرافات القصر الملكي ويجري من جرائها الاستجواب الشهير في مجلس الشيوخ على لسان مصطفى مرعي وكان أكبر صدمة أصابت الملكية في أيامها الأخيرة، وأبوه محمد محمود باشا رئيس الوزارة مرات وجده محمود سليمان باشا رئيس حزب الأمة ووكيل الوفد المصري برئاسة سعد زغلول.



لكن تأهيله الأصل لمنصبه ينبع من عزمه على تغليب القضاء على غيره من السلطات، وهي رغبة طالما ردها في أوراقه الشخصية في شبابه، وينبع من فقهه المدني في المقام الأول، وهو حاصل دراسات في الطبيعة الإنسانية وممارستها اليومية بين مواطنيه في إطار تفرضه عليهم أنظمة إدارية بالية وعادات وأعراف ترسخي العنان للانحرافات من حكومات أمرها عليهم جيش العدو من عشرات السنين. على رأسها ملك يعمل لحساب الإنجليز وحساب نفسه، أشاعت في طوائف منهم أخلاق المهزيمين من التدابر والتباغض.

ولما ظفرت مصر بالاستقلال سنة ١٩٢٢ لم تمض سنتان حتى تأمر الملك والإنجليز على الحكم الوطني وتحول الجهاد الوطني إلى مدافعة الملك عن الدستور ووقف مؤامراته لتفتيت وحدة الأمة لتستسلم له. ولم تستسلم الأمة وإنما استسلمت الإدارة.

وكانت - على الجملة - بقايا إدارة إنجليزية تركية مملوكية تنمى في الشعب نقائصه وتستصفي الخيرات لنفسها بخدمة جميع الأحزاب بإخلاص أو بغير إخلاص على مدى أعوام عشرين من ثورة ١٩١٩ وأصبح إصلاحها لها لكل ذى بصيرة.

وكان من بصيرة السنهوري أن يفتن إلى رأس الفساد في النظام مذ هو شاب في فرنسا ويكتب: (يون في ٥ مارس ١٩٢٣: إذا كان لابد من نظام ملكي يُتوارث فيه العرش فلا أقل من أن يكون من حق الأمة تربية ولي عهد عرشها.. تربية صحيحة يراعى فيها صالح الأمة قبل كل شيء).

فالحق أن الفساد الملكي بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) كان أس الفساد في الحكم وأن إنشاء مجلس الدولة سنة ١٩٤٦ كان محاولة كبرى لإصلاح الحكومة وتقليم أظافر الملك وإدخال روح جديد في جهاز الإدارة وكفّ غرب الأحزاب بخضوع الجميع لسيادة القانون وابتغاء المصلحة العامة للأمة. وهي مهمة ندب لها أنفسهم رجال معدودون في مجلس الدولة الجديد على رأسهم كامل مرسى سنة ١٩٤٦. وسيخلفه السنهوري سنة ١٩٤٩. ولقد تعلم السنهوري على رؤساء الحزب الذين عمل معهم أشياء: والأول مقتحم، والأخير مندفع، ولكن أهمها هو ما تعلمه على أستاذه كما قال وهو النقراشي، من العمل اللؤب ليلاده والتزام الشعارات التي أفصح عنها وهو يعرض قضية مصر على مجلس الأمن في ١٩٤٧/٧/٣١ وفيها هو راجع أدراجه:

«إن المعاهدة بين مصر وإنجلترا مجرد شيع وإنها أتر من آثار القرصنة» وإن مصر في خصومة سافرة مع إنجلترا» «وإنها ستقوى جيشها وتعيد بناء نفسها».

وسيكون للسنهوري في هذا البناء دوران: بصور «القانون المدني» في العام التالي سنة

١٩٤٨ بعد معارك جديدة سيشار إلى بعضها فيما بعد، ويولاية رياسة مجلس الدولة ليتمحل تبعات «سيادة القانون» فيه ابتداء من العام التالى فى سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٥٤.

وما كان أنفذ تعبيره إلى أبواب السماء وقلوب مواطنيه بشكر الله لعيد ميلاده وشكره على أنه قضى يوم عيده فى خدمة بلاده.

نيويورك فى ١٢ أغسطس ١٩٤٧:

(بالأمس ختمت السنة الثانية والخمسين من عمرى واليوم أفتتح الثالثة والخمسين.. وأحمد الله على أنى فى هذا اليوم أتمون مع زملائى فى وقد مصر لدى مجلس الأمن. نطالب بحقوق البلاد العادلة المقدسة. وفقنا الله إلى تحقيق مطالب الوطن).

مجلس الدولة من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩:

انتقلت شجون مصر إلى مجلس الدولة<sup>(١)</sup> من أول يوم. إذ هو بعبارة عامة «ديوان المظالم» فى جوار المحاكم وقد تعاقبت القرون فى انتظاره. ولما أنشئ تقاسم بحق النصف مع هيئة قضايا الدولة أعضاها سنة ١٩٤٦ وانتقل منها إليه أعضاء قسمى الرأى والتشريع فيها وأنشئت فيه محكمة «القضاء الإدارى» لتختص بإلغاء قرارات الحكومة إذا تجاوزت سلطتها فبدأت بحسرة مستشارين من محكمة الاستئناف يرأسهم رئيس المجلس.

وعاونت هيئة قضايا الدولة المحكمة الجديدة معاونة صادقة فهى تمثل الحكومة فى كل قضية بالمحكمة. والقضايا تعلن إليها وتبلغ بها الحكومة وتقدم ما تراه دفاعاً صالحاً عنها.

وكان أول المعاونة تمكين المحكمة من أوراق القضايا فى الملف الحكومى بتمامه. كما نقلت إلى إدارات الحكومة اتجاهات المحكمة فى قضائها، وتدرجت فى إمداد «قسم القضاء الإدارى» فيها

(١) قدم كامل باشا لرئيس الوزارة صفى باشا مشروع القانون الجديد وشاركه فى إعداده وتنفيذه المستشار محمد سامى مازن وكان رئيساً لأحد فروع هيئة قضايا الدولة فى «قسم القضايا الوطنية بالقاهرة» وهو الذى مثل الحكومة فى مناقشة القانون فى المجلسين التشريعيين. وكان المؤلف يعمل فى هذا القسم بعد انتقاله إلى هيئة القضايا بناء على بدل بينها وبين النهاية العامة سنة ١٩٤٠.

وكان المستشار محمد سامى مازن الركيزة الأساسية لقسم القضايا الوطنية من عهد رياسة يونس باشا صالح (١٩٤٠) ثم محمد رياض باشا (١٩٤٥) وله أبحاث مشهورة منها ما نشرته الحكومة فى كتاب البويبيل الذهبى للمحاكم الوطنية. وله مؤلف فى الالتزامات - وهو طالب - وهو الذى أجرى القسمة بين مجلس الدولة وهيئة القضايا سنة ١٩٤٦ - وكنت حاضرًا - وحرص كامل باشا على تعيينه عضواً بمحكمة القضاء الإدارى فى تشكيلها الأول. ثم رأس الدائرة الثالثة ثم اختاره حسين سرى باشا سنة ١٩٥٢ وزيراً للمعارف. وللدائرة الثالثة برياسته حكم شهر لحماية كتابة المصحف الشريف. وقد نشأت صداقتنا فى المحكمة وهو الذى اقترح انتقالى إلى هيئة القضايا سنة ١٩٤٠.

وكانت الأحزاب التى تشكل مجلس النواب أحزاب أقلية فطلت إلى أن مجلس الدولة يسجد من إنطلاقتها بإلغاء القرارات الإدارية فكانت تامل فى بحث القانون حتى نسقط وزارة صفى باشا وكان حريصاً على صدوره. بل قدم للملك مذكرة جاء فيها أن هذا القانون من مفاخر وزارته ومفاخر عهد الملك.

بالمترافعين المتحرسين باختصاصه<sup>(١)</sup> - واهتم ذلك القسم بمراجع القانون الإدارى الفرنسى وهى صدى لصوت مجلس الدولة الفرنسى المعروف باتجاهه المطلق لحماية الحقوق والحريات، ثم دعا القسم للتدريس لأعضائه علماء القانون الإدارى بفرنسا منهم (ريغرو وجليان وفالين) ممن كانوا يمحاضرون فى جامعة القاهرة واستدعى مدرسين للفتن الفرنسية والإنجليزية، يدرسونها للأعضاء فى نادهم.

ومن جراء المساعدة الفقهية والنزاهة فى عرض الآراء لتسديد القضاء الجديد وتوسيع اختصاصه بلغت رئيس الحكومة (النقراشى) شكاوى مجهولة التوقيع عن طريقة القسم فى الدفاع (ومنها قضية كانت مرفوعة ضد مجلس الوزراء وضد رئيسه) وكان رد مصطفى مرعى أن كل قضية عرضت بحرية ونزاهة فكر ترتب على عرضها كذلك، أن كسبتها الحكومة. وأرسل لرئيس الوزارة بعض المذكرات وشكره النقراشى على عمله فيها، وأجابها أنها من عمل غيره وقد أومأنا إلى ذلك فى الفصل السابق.

كان مجلس الدولة ملحقاً بوزارة العدل لكن رئيسه كان حريصاً على الفصل بين الحكومة وبين محكمة القضاء الإدارى، وبلغ المدى فى ذلك يوم دعا وزير العدل، وكان رئيساً سابقاً لهيئة قضايا الدولة، المستشارين الجدد بمحكمة القضاء الإدارى إلى حفلة شاي بفتاه وزارة العدل وهدرت منه كلمة من معناها أن محكمة القضاء الإدارى مطالبة بأن تعرف خصائص نشاط الإدارة.. فطلع الأهرام فى اليوم التالى بملاحظة - من إملأه كامل باشا - ارتاع لها الوزير والرأى العام، كما عزف أعضاء المحكمة عن وزارة العدل. ولما تغير الوزير جاء بعده وزير حزبي بادل المجلس صدوده بمثله. وظل المزوف تآمراً حتى زار جماعة من محكمة القضاء الإدارى وزيراً جديداً للعدل ينهونه على وجوب وجود دفاع قوى للحكومة يساعد المحكمة على إدراك الحقائق أينما تكون، فعرض الأستاذ / أحمد مرسى بدر على مصطفى مرعى وهو مستشار بمحكمة النقض أن يلى رئاسة هيئة قضايا الدولة على أن يرفع القانون مرتبه فوق مرتب النائب العام<sup>(٢)</sup>، فآثرها على منصبه فى محكمة النقض على ما شرحنا فى الفصل السابق.

وبولاية مصطفى مرعى هذه الوظيفة فى أبريل ١٩٤٨ صيرها عاملة ناصبة ليل نهار. وجمع فى يده خيوط النشاط الحكومى المروض على مجلس الدولة وصار المحامى الأول للدولة. وارتفعت الهيئة درجات تظهر فى الفصل الخاص بهذا المحامى الضخم فى تاريخ مصر. ولما تركها بعد أشهر

(١) تراعى المؤلف فى قضايا هذا القسم منذ إنشائه ونولى رئاسته عندما تولى الأستاذ مصطفى مرعى رئاسة الهيئة فى أبريل سنة ١٩٤٨ وطبعت هيئة القضايا بعضاً من مذكراته، وجمعتها وأعدت طبعها فى الستينات - فى جزئين ومن قضاياها ما أشير إليه فى هذا الكتاب.

(٢) عمل هيئة قضايا الدولة أمام القضاء الإدارى أشكل بمثل النهاية العامة أمام القضاء المدنى والمجنازى. والرؤساء الثلاثة الأولون لمجلس الدولة كانوا أعضاء هيئة قضايا الدولة. ومثلهم ثلاثة لاحقون كانوا من أعضائها.

ثمانية (أبريل - ديسمبر ١٩٤٨) كانت هذه التهور أجدى على النظام القضائي المصرى من إصیحات سنوات ثمان. ولما أصبح وزير دولة فى وزارة إبراهيم عبدالهادى تبادرت إلى تعيين السنهورى وسليمان حافظ فى رئاسة مجلس الدولة ووكالتہ.

وبهذا فرضت الكفایات القانونية نفسها على غفلات النظام الملكى، فسیتولى مصطفى مرعى اتهام الملك أمام مجلس الشيوخ ویقضى السنهورى ضده فى مجلس الدولة وسیتنازل عن العرش أمام سليمان حافظ ویقدم له قلمه لیوقع به، وكان إبراهيم عبدالهادى رئیس الديوان الملكى عندما تعین الأول ثم رئیساً للحكومة عند تعین الأخيرین.

### قضايا الأفراد:

سن مصطفى مرعى للجهاز الحكومى سنة احترام الأحكام من قریب أو بعيد. وسن لرئیس هیئة القضايا أن یترافع بنفسه لا بمستشاریه فى قضية لوزارة الصحة رفعها وکیل الوزارة طالبا إلغاء قرار نذب له، نظرتها الدائرة الأولى بالمجلس بریاسة رئیس، وهى قضية من مئات قضايا الموظفين أصافت إليها مرافعة قيمة فنية مثلها كان لاجتهاد المحكمة ببدأ جدید لحماية الموظفين قیمته الفنية إذ حکمت لصالح الطاعن باعتبار نذبه نوعاً من النقل غیر جائز، لكن مصطفى مرعى أصاف قيمة أخرى من القيم العليا للدولة هى سیادة القانون وأحكام القضاء حين سألته الحكومة - بعد الحكم - عن جواز فصل الطاعن أو إحالته إلى التأديب من جراء ما ارتكبه من أعمال كانت سبباً للنذب فأجاب: هذان جائزان لكن لا أراها بعد صدور حکم المحكمة احتراماً للأحكام<sup>(١)</sup>، فبقى الوکیل وعاد إلى وظيفته. وبقى مصطفى مرعى ساهراً على علاقات مجلس الدولة بالوزارة طوال مدة عمله وسیبقى كذلك بعد أن ولى الوزارة، وبعد أن أقال نفسه منها. فخاصم الملك أعنف الخصام فى مجلس الشيوخ ذوداً عن الأمة، وخاصم نظامه فى قضية كبيرة بمجلس الدولة أوردنا دفاعه فيها فى الفصل السابق، ثم ألقى المحاضرات على القضاة والمحامین دفاعاً عن سیادة القانون وإعلاء كلمة القضاء<sup>(٢)</sup>.

(١) هذا الاحترام للأحكام مبدأ وزارة العدل منذ نشأت من نيف ومائة عام عندما قدم الإنجليز سنة ١٨٨٢ سعد زغلول وزميلاً له بهمة تألیف جمیة الانتقام لظرد الإنجليز وشكلت لجنة منطلقة بریاسة قاضى بلجىكى وعضوية المسیر دى هلس وثلاثة مصريین وبرت اللجنة المتهمین ولم تفرج عنها الحكومة مدة ثلاثة أشهر وكتب محافظ القاهرة بطلب تنهبها إلى السودان ورفض وزير العدل (حسین فخرى باشا) بذكره عرضها على مجلس الوزراء محتجاً بأن ذلك (بعد تحدياً للقضاة الأجانب الذين جیه بهم لتنظيم القضاء فى البلد) وتأخر النفى وبهى السجنان فترة. ثم أفرج عنها.

(٢) ومن أجل هذا: رأینا رئیساً لاحقاً لهیئة قضايا الدولة هو المستشار محمد عب: العزیز بلوخية - مد الله فى عمره - یصفق له بمجلس الشعب بأحزابه مجتمعة وهو یشيد بما جاء فى تقرير لجنة الرد على بیان الحكومة بجلسته ٢٢ يناير ١٩٨٩ (من أن قوة أى نظام سیاسى تستند إلى مجموعة الضمانات القانونية والاقتصادية والدستورية التى یكفلها لكل المواطنين تأكيداً لمحربة الرأى والتعبیر) ویضيف [إن القضاء هو الذى یراقب السلطة التنفيذية ولكن لا یمیز أن تراقب السلطة التنفيذية القضاء] ویطلب أن [یقصر اختصاص محاکم أمن الدولة على الأمن السیاسى].

اشتهر حرص مجلس الدولة على الحرية الشخصية بعد قضية وحيد يسرى باشا (ابن سيف الله يسرى باشا وكان في مقدمة أعوان ثروت باشا لاستصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وبه أعلن استقلال مصر وصار السلطان فؤاد ملكاً).

ومن نزق الملك فاروق وأوامه أمر بلاحقة سيارة وحيد باشا إذ يخرج من داره بسيارات تسبق سيارته أو تلحقها. فشكا للوزارة فتصلت فرفع الأمر إلى محكمة القضاء الإداري. وأنكرت وزارة الداخلية هذه الملاحقة وبنت هيئة القضايا<sup>(١)</sup> على هذا الإنكار الوصف القانوني: أن الملاحقة لو صح حدوثها تكون « عملاً مادياً » لا قراراً إدارياً. ويكون منعه من اختصاص النائب العام.

وأدرك كامل باشا - وهو رئيس سابق لقضايا الخاصة الملكية - وجه الصدق في الشكوى وأجل الدعوى مرة بعد أخرى، وكان محامى المدعى الأستاذ مصطفى الشوربجي - وقد سلف علينا شأنه في الدفاع عن الحرية وهو تلميذ بالحقوق وسعد زغلول وزير للمعارف - كان يعلن أن موكله أصبح في حماية المحكمة، وفهم المسئولون في الحكومة ما في التأجيل وتكرار التأجيل إلى أجل قريب من إشارة ذات معنى.. وأخيراً جاء الأستاذ المحامى يقول إن الملاحقة زالت.

وذاع دفاع المجلس عن الحرية الشخصية في كل وجه حتى ليرفع شاويش في شرطة الإسكندرية قضية يطلب التعويض عن أمر أصدره إليه حكمدار الإسكندرية ونفذه بحلق شاره الطويل فعوضته المحكمة بجنيهاً كانت كافية لتقرير المبدأ.

ومن القضايا التي تكرر التأجيل فيها قضية الأستاذ / محمد كامل النحاس - من أسرة النحاس باشا - رفعها على مجلس الوزراء إذ أحاله إلى المعاش وعين بدلا منه صهر رئيس الوزراء نفسه. واقتصر دفاع الحكومة على التمسك بقضاء مستقر للمحاكم من أن على رافع الدعوى إثبات ما يدعيه من تعسف واستعرضت المحكمة في مداولاتها « ملف الموظف » ولم يظهر لها « منه » مسوغ للفصل، وأجلت القضية أجلاً بعد أجل، وأخيراً وجدت بقراءة جديدة طلباً من المدعى بالإحالة إلى المعاش لضعف نظره مع ضم سنتين لخدمته، ورأته قد بقى بعد ذلك أكثر من سنتين فقطت برفض الدعوى. وهى القضية التي ترتب عليها تعيين الأستاذ مصطفى مرعى رئيساً لهيئة قضايا الدولة.



على أن المحكمة اختارت أن تبدأ عملها بقضية من القضايا السياسية هي القضية رقم ٥

(١) توافقت في هذه القضية. واستعمال ضمير المتكلم فيها بـ «د». من بيانات يجمل لها قيمة شهادة العمان ويغنى عن بناء الفعل للمجهول في أخبار حدثت أداء لوظيفة بما يسوغ الإخبار به.

للسنة الأولى. فهي قضية صحفية رفعها سكرتير حزب الوفد ضد صدقي باشا باعتباره وزيراً للدخالية إذ اعترض على طلب إصدار الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين صحيفةً وطلب إلغاء هذا القرار الإداري والتعويض عنه.. وفي هذه القضية دفعت الحكومة بعدم سريان القانون الخاص بمجلس الدولة على ما سبقه من وقائع. وصدر الحكم موضعاً ذلك المبدأ ورفض الدعوى<sup>(١)</sup>.

ومن قضايا السنة الأولى كذلك قضية شركة قناة السويس ٣٥٥ سنة ١ قى بطلب إلغاء قرار لجنة التوفيق لصالح عمال الشركة. وقد رأى دفاع الحكومة أن يعرض كيف يتداول مجلس الدولة الفرنسي نظر قضايا «الجهات ذات الاختصاص القضائي» ومهد لذلك الدفاع بانحياز الحكومة إلى العمال - ولم يكن ذلك مألوفاً - قال:

(العمال - قبل الأموال - عصب المشاريع في الحضارة المعاصرة. والدولة في حياطتها لشئونهم تهدف إلى تمكين أرباب الأعمال والعمال من النهوض بمشاريعهم في آفاق صافية وظروف مواتية، وكلما صلح بالعمال ربا المال عند أصحاب الأعمال وتواصل النهاء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعى وسلمت الأمة مما تعالجه أمم أخرى من زلازل النظام..) ورفضت دعوى الشركة..

أما السنة الثانية فمن قضاياها القضية ١٢٩ المرفوعة من السيدة / أنجي أفلاطون وكانت مدرسة بمدرسة اللبسيه بطلب تعويض عن تأخير سفرها لحضور مهرجان الشباب في «براج» بتشيكوسلوفاكيا ولما سافرت أخلت بتعهداتها للوزارة فحضرته. ودفعت الحكومة بحقتها في السيادة في شئون الأمن. وهى تسوغ لها منعها ومن باب أولى تأخيرها، وقدمت مستندا يفيد أن أمريكا صنعت مثل ذلك في صدد عضو بمجلس النواب الأمريكى.. ورفضت الدعوى. ومن قضايا السنة الثانية أيضا قضية ورثة عمدة ادعوا حقا في الاستمرار في دعواه ولم يكن أحد منهم يصلح للترشيح واهتمت الحكومة بتحديد الصفة والمصلحة للمدعين ورفضت الدعوى..

ومن قضايا ذلك العام قضية بطلب إلغاء مصادرة كتاب ططن مؤلفه في قراءات القرآن ورسم المصحف استناداً إلى كفاالة الدستور (حرية الرأي) ورفضت الدعوى..

ومنها القضية ٣٢٠ سنة ٢ قى عن تفسير معاهدة فرساي استفتحت فيها الحكومة بقول غير مؤلف في ذلك العهد، (وقعت وقائع هذه القضية في فاتحة القرن الحالى وما تزال آمال صاحبها تترامى في منتصفه. كانت الحرب التى يشكوها صراعاً بين عدوين جعل مصر ميدان معاركها و دأ أحدهما لو تدفع مصر التعويض عند الاعتداء عليها! فلما أذن لمصر أن يكون لها قضاء إدارى لاح له قيس من الأمل في القضاء الجديد فلجأ إليه مخالفاً كل أوضاعه). ورفضت الدعوى.

(١) المذكرات المشار إليها في هامش سابق تحوى في أول الجزء الأول مذكرة الحكومة في هذه القضية.

ومن القضايا قضية رفعت بالظعن في قرار رئيس مجلس الشيوخ في صدد «علاوة» بذلت فيها جهداً كبيراً في الدفاع عن مبدأ الفصل بين السلطات وكف محكمة القضاء الإداري عن التصدى لقرار في علاقة المجلس بموظفيه.. وصدر الحكم باختصاص المحكمة لصالح الموظف. (ومذكرات الحكومة في القضايا السبعة السابقة واردة في مجموعة المذكرات المشار إليها من قبل).

### قضايا الموظفين:

انتزعت الأمة دستوراً انتزاعاً من الملك فكان يعطله أو يستبدل غيره به حسبما يأذن له الإنجليز. وبعد أن أرغمته الأمة على إعادته كان ابنه أسوأ منه: قسم الأغلبية الشعبية أفراراً يغلب واحداً منها على آخر فأصبحت مدة الحكم الشعبي الحقيقي (أقلية ضئيلة) بين مدد الحكم البرلماني. فلا تكاد حكومة تنصف الموظفين حتى تقال من مناصبها. ودانت أداة الحكم للملك وداهنته من الخوف والعجز والطمع، ولما انتهت الحرب العالمية الثانية ظهر عجزها عن الوفاء بحاجات الأمة في العصر الحديث.

وبدا لمجلس الدولة من فور إنشائه أن إنصاف الموظفين هم الكبير، سواء في المحكمة الإدارية أو في قسسى الفتوى والتشريع. فأخذت القضايا الخاصة بهم في التكاثر. وظهر الإحباط أو اليأس الذى تعانیه أجهزة الحكم لانعدام القدوة الصالحة واستقلال الرأى منهم، وتعلق نيلهم حقوقهم برضاء الرؤساء، وجهل هؤلاء بلوائح الموظفين، واحتفاظ قلة ضئيلة فيهم بمفاتيح الطلسمات فى اللوائح والتعليمات. لإيتاء أصحاب الحقوق حقوقهم. فلم يكن للمجلس معدى عن اقتحام العقبات ليبلغ بإنصاف الموظفين غرضه.

وللهولة الأولى ظهر فهم قضائى جديد لهذه القوانين لحمته الرحمة وسداه فقه أبدأ فيه رجال المحاماة وأعادوا. وبدأت أفضية المحكمة وفتاوى المجلس تأخذ سبيلها إلى قوانين جديدة للموظفين وتأييدهم وإلى تأليف قانونية فى حقوق الموظفين وإلى قضايا فردية أو جماعية للدفاع عن هذه الحقوق أمام مجلس الدولة. حتى ازدادت أرقام قضاياهم فى المجلس زيادة كبيرة عن قضايا العمال أمام المحاكم العادية.

وتأمين الموظفين كما نصت مذكرة القانون [يقتضى شمولهم بالحماية فى كل الصور والمناسبات التى يقعون فيها تحت سلطان الحكومة].

وفى حين كان للعمال نقابات تدافع عن حقوقهم ويمكن لهم سعد زغلول فى وزارته سنة ١٩٢٤ بإصلاح فى لجان التوفيق والتحكيم فى نزاعات العمال وأرباب الأعمال، وكان للمحامين

نقابة أعد قانونها وهو وزير للعدل سنة ١٩١٢، لم يكن للموظفين - ومنذ منتصف القرن فقط - إلا مجلس الدولة.

وما يزال أداء الموظفين في أواخر القرن أضعف حلقات النظام الإدارى بمصر. ومن النماذج التى أسفلناها يظهر انتصار المجلس للموظفين ويتجلى منه المعنى الكبير للمقولة التى كانت تتردد على الأفواه عند إعداد قانون مجلس الدولة وهى أن إنشائه كان إصلاحاً دستورياً، فهو فى قضية العلاوة التى حرّمها مجلس الشيوخ موظفيه كان يقتحم عقبة الفصل بين السلطات بقوة، وفى قضية النقل النوعى كان يمد جناحه بعين باصرة إلى كل ما يتعلق بالموظفين، وفى قضية اللواء م.ع.س أصيب الملك بما يشبه اللونة من جراء إلغاء الأمر الملكى بإحالة لواء إلى المعاش وإعادته إلى الجيش، والملك قائده الأعلى، يريد ليتخفف من هموم الضباط بعد حرب فلسطين سنة ١٩٤٨. وهى هموم فجرتها الثورة سنة ١٩٥٢ ثم عالجتها الاختصاص بشئون الضباط فى قانون خاص بالجيش شاركت هيئة قضايا الدولة فى إعداده.

#### قضية مجلس الدولة:

على أن القضية الكبرى فى ذلك العهد، كانت قضية المجلس نفسه - وهى قضية للأمة - مع حكومة أقلية ذات أغلبية فى مجلس لإلنواب فرض عليها صدقياً باشا إنشاء مجلس الدولة وكانت تتحين الفرصة لانتقاص شأنه، وكان الدفاع فيها من كامل مرسى خالدا فى تاريخ القضاء، أخذت به حكومة الثورة فى قانون ٥٥ لسنة ١٩٥٥. ويظهر لنا ذلك من تقرير الرئيس كامل مرسى عن أعمال المجلس فى عامه الثانى (سبتمبر ١٩٤٧ - سبتمبر ١٩٤٨) تنفيذاً لنص المادة ١٨ فى قانونه، وهو آخر تقرير قدمه رئيسه الأول، وهذه القضية تعرضها الصفحات من ٢٢ إلى ٢٥ من التقرير تحت عنوان تعديل قانون المجلس ومما جاء فيها:

(ذكرت فى تقريرى عن أعمال المجلس فى عامه الأول أن ثمة أموراً كشف عنها العمل يقتضى تنفيذها تعديل القانون...

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد لوحظ أن القانون الحالى لا يشتمل على نص يجعل محكمة القضاء الإدارى صاحبة الولاية العامة فى المنازعات الإدارية كافة كما هى الحال فى جميع التشريعات الخاصة بمجلس الدولة فى البلاد الأخرى.

وتحقيقاً لأوجه الإصلاح المتقدمة اقترحت الجمعية العمومية لمجلس الدولة فى مشروع أرسلته إلى وزير العدل فى ٢١ من مايو ١٩٤٧، النص على أن يكون لمحكمة القضاء الإدارى الولاية العامة فى جميع المنازعات الإدارية وكذلك..



هذه التعديلات التي اقترحها المجلس إنما كان الباعث عليها شمول اختصاصه منازعات لم تناوها النصوص الحالية فيكون ذلك أكفَل في صياغة الحقوق وأمنَك في تأدية رسالته، ولكن الحكومة في التعديل الذي اقترحته وتقدمت به إلى البرلمان عاجلت الأمر على نحو يس استقلال المجلس، فلم تقر الحكومة اقتراح جعل محكمة القضاء الإداري صاحبة الولاية العامة في المنازعات الإدارية كما هي الحال في جميع التشريعات المماثلة قديمها وحديثها (الفرنسي والبلجيكي واليوناني والسوري) بل كما هو الحال في التشريع الذي وضعه الشارع المصري لمجلس الدولة منذ نَيْف وستين عاماً بالأمر الصادر في ٢٣ أبريل ١٨٧٩.

ولم يقتصر مشروع الحكومة على عدم إقرار هذا النص...

ثم لم يقف مشروع الحكومة عند الحد من اختصاص المجلس على هذا النحو في بعض المنازعات الإدارية بل إنه تناول تشكيل المجلس وطريقة تعيين مستشاريه بما فيه «هدم» لاستقلاله وإنقاص من ضمانات المتقاضين لديه». فلم يستلزم المشروع موافقة الجمعية العمومية على تعيين المستشارين كما هو الأمر في التشريع الحالي بل اكتفى بأخذ رأيها بالنسبة إلى رئيس المجلس ووكيله ومستشاري الرأي والتشريع واستنبط طريقة تنتهي آخر الأمر بإعلاء كلمة السلطة التنفيذية إذا ما اختلفت مع الجمعية العمومية للمجلس في شأن من يعينون بمحكمة القضاء الإداري. وليس أَمَس باستقلال المجلس من أن يرى أعضاء يدخلون في جمعيته العمومية دون موافقتها ومن أن يرى رئيساً أو وكيلاً له مفروضاً عليه...).

واستطرد التقرير في بيان دواعي استقلال المجلس بتعيين الرئيس والوكيل والمستشارين وإلحاقهم بالأقسام من «دفع كل مظنة»..

وأضاف (وإذا كان كل ما تقدم صحيحاً بالنسبة إلى الرئيس والوكيل ومستشاري المحكمة.. فهو قائم بالنسبة لمستشاري الرأي.. ولكن مشروع الحكومة جعل تعيين الرئيس والوكيل ومستشاري الرأي والتشريع بعد أخذ رأي الجمعية العمومية للمجلس فيمن يرشحهم الوزير لهذا التعيين وأما بالنسبة لمستشاري المحكمة فقد جعل التعيين عن طريق ترشيح الوزير ضعف المناصب الحالية لتختار الجمعية العمومية من بينهم، فإذا لم يقع اختيارها على أحد المرشحين عرض الأمر على مجلس الوزراء ليعين من يرى تعيينه من بين المرشحين، ولم تكشف المذكرة الإيضاحية للمشروع المقدم من الحكومة عن علة هذا التعديل.

ولا وجه للتحدى بالمسئولية الوزارية في هذا المقام لأنه من المعلوم أن هذه المسئولية إنما تكون في حدود القوانين، فحينما يجعل القانون لحكمة خاصة زمام التعيين في يد هيئة غير الوزير فإنه لا يكون مسئولاً عن هذا التعيين الذي قطعت فيه هذه الهيئة ما دام المرجع في الأمر إلى

حكم القانون وهو من وضع البرلمان الذى يسأل الوزير أمامه...<sup>(١)</sup>. واستطرد التقرير بهاجم الحكومة فيها تسامح به الجميع. قال:

(ولعله من المناسب أن أتعرض لما قد يراه بعض الباحثين أن من الخير بقاء مجلس الدولة شاملاً لمحكمة القضاء الإدارى وقسمى الرأى والتشريع، أو من الأولى قصره على محكمة القضاء الإدارى وضم قسم الرأى والتشريع لإدارة قضايا الحكومة...). فأدحض فى جواب هذا السؤال فكرة قصره بما قرره للجنة التشريعية بمجلس النواب ذاته عند وضع التشريع، وبمصلحة القسمين ومحكمة القضاء الإدارى وهيئة قضايا الدولة، وأضاف فى جوابه جواهاً عن سؤال آخر وضعه ببيان أن أقسام هيئة القضايا كانت منذ ١٩٤٣ تابعة لمجلس الوزراء، لا لوزارة العدل.

وكل ما جاء فى ذلك التقرير ستقبله حكومة الثورة وتحدث بقبوله إصلاحاً فى نظام مجلس الدولة وتضيف إليه إنشاء محكمة إدارية عليا كمحكمة النقض - ونظاماً للمفوضين تمكيناً لاستقلاله. بل إن الدولة ستضيف تقديراً لعمل كامل مرسى باشا بتعيينه - وهو فى العاش - رئيساً لجامعة القاهرة.

(١) فى الملة من أبريل إلى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ كان مصطفى مرعى رئيساً لهيئة قضايا الدولة. وطلب إليه بحث فكرة إضافة اختصاص محكمة القضاء الإدارى إلى دائرة فى محكمة النقض فكلف اثنين من مساعديه بحث الفكرة (الضم أو عدمه) دون أن يعرف أحدهما ما كلف به الآخر. وأهدت وأبى بمذكرة قدمت على الأسس التالية:

١- أن إنشاء مجلس الدولة كان إصلاحاً دستورياً وليس الرجوع فيه إلا نزاعاً لمكاسب الأمة.  
٢- أن حاجة محكمة القضاء الإدارى للبقاء فى قمة فئس الرأى والتشريع مؤكدة، (أ) ففيها يترى رجالها فى المدرسة العملية للقانون الإدارى، (ب) مصلحة محكمة النقض أكثر تأكيداً من القضاء الإدارى. فقضاياها، فى ازدياد واستغراق عدد قضايا النقض، (ج) ومن الحفاظ على استقلالها هى أن تبقى بعيدة عن النشاط اليومي للإدارة. وحدته عن مذكرة باقتراح قدمته لصبرى أبو علم وهو وزير للعدل سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٤ بإنشاء دائرة فى محكمة مصر للقضاء الإدارى قدمت يوم ذلك لأنى لم أكن أعرف حاجة القضاة المنفى والإدارى لاستقلال كل منهما عن الآخر ولم تكن مصر ظفرت بمجلس الدولة. واقتنع تمام الإقناع، ولا شك فى أنه أقتنع الحكومة به. فقد تؤدت هذه الفكرة إلى الأبد، وكانت صلته الشخصية بكامل مرسى طول مدة عمل كل منهما فى الحكومة وثيقة حتى لينبالان الأعضاء بين الهيئتين لمدة هؤلاء الأعضاء، وتقدير مصطفى مرعى لمجلس الدولة يبرز فى مسارعة الحكومة - ومصطفى وزير دولة - بتعيين السنهورى رئيساً للمجلس خلفاً لكامل مرسى.

وزادت العلاقة الجديدة بالمجلس وثيقة بتعيين سليمان حافظ. وصلة مصطفى مرعى بسليمان حافظ أقرب إلى أن تكون عائلية، وهى يومية، ناهيك عن مبادئ الحزب الوطنى قديمه وجديده، ولا يحسب عاروقها أن أعودها بكم سر - ولو شخصياً - عن الآخر.

## السنهوى فى مجلس الدولة

ركبت حكومة إبراهيم عبد الهادى ومجلس النواب رأسبها ونشر القانون الذى حذرنا منه كامل باشا فى ٣ فبراير ١٩٤٩.

وفى أول مارس سنة ١٩٤٩ دُون الدكتور السنهوى فى أوراقه الشخصية (اليوم حلفت اليمين لتولى منصب رئيس مجلس الدولة. اللهم تولى بهداك وتوفيقك فى هذا العمل الجديد).

وهذا أول وآخر تدوين منه لتاريخ استلامه وظيفةً تولاها، وإبناؤه لما على منصبه كوزير للمعارف دليل على أنها كانت منتهى آماله، ولقد كان بها حفياء، إذ ترك الوزارات التى يُقتل رؤساؤها (أحمد ماهر سنة ١٩٤٥ وبعده النقراسى سنة ١٩٤٨ وسوف يُشرع فى قتل الثالث إبراهيم عبد الهادى بعد أشهر سنة ١٩٤٩).  
وخواطره عن الامتياز وعن المؤهلات وعن المجد والإيمان والصحة والسعادة تفصح عن ذلك.

قال فى المذكرة التالية لمذكرة حلف اليمين:

(القاهرة فى ٨ أبريل ١٩٤٩: يبدو أن الأناىة المفروسة فى الطبىعة البشرىة هى التى تفسر الظواهر النفسىة الآتىة:

أولاً: لا يكاد يعترف الناس للرجل الممتاز بصفاته الممتازة إلا إذا اطلعوا على مواطن النقص فىه..

ثانىاً: لا يعترف المتنافسون للرجل الممتاز بامتيازه حتى يزول هذا الامتياز أو يضعف..

ثالثاً: الناس أسرع للاعتراف بجزايا الميت عن الحى...

وقال فى المذكرة التالية فى ١٢ أغسطس (..) تنقضى الأيام سراعاً ولا تنقضى الآمال وهأنذا

أنتقل من «أمل بتحقق» إلى أمل أدعو الله أن يتحقق...

وخالجت ذكريات المجد فأفضى إلى المذكرة التالية بشعوره عن إنجازاته فى بيتين من الشعر

بالأسكندرىة فى أغسطس:

(فى ختمت بذلك «القانو ن» عهداً قد مضى وبدأت عهدا

وأقيمت للوطن العز يز مفاخرًا وبنيت مجداً<sup>(١)</sup>

وأفضى إلى المذكرة التالية يتعر في الإيمان باقه وفي التالية لها ذكر منحافرنسا وسام (اللجبون دونير) له لتنظيمه، إذ كان وزيراً، تعليم اللغة الفرنسية بالمدارس. وأضاف (ويعلم الله إلى لم أعين بتعليم هذه اللغة إلا أن التلاميذ المصريين في حاجة إليها. ولو أن وساما مصرياً مُنح لي لقاء هذه الخدمة الوطنية لاستحسنست ذلك، فالحمد لله الذي أراد ألا أمنح وساماً أجنبياً إلا بسبب خدمة وطنية).

وفي ١٩ ديسمبر أخذ يسبح في البحار العالية في السياسة العربية فدون لنا قراءة ملهمة لصفحة الجامعة العربية (فهى إما أن تنكص إلى الوراء فتتحلل الجامعة وإما أن تتحول الجامعة إلى دولة اتحادية ثم إلى دولة متحدة).

ولقد كان من حقه على تاريخ القانون وعلى الوطن أن ينظم الشعر في انتهاء عهد وإبتداء عهد، لينظم من هذه المفاخر ومن الوظيفة الجديدة عقداً هي فيه واسطة العقد، وأن يسجل على ورقة من أوراقها بيان زمان ميلاده ومكانه، وأبويه وبواكير دراساته لتبدأ منها دراسة تاريخ حياته.. هناك بلغ ذروة البلاغة فبدأ بسورة الضحى. وأضاف «وهأنذا أحدث بنعمة ربى».



أقبل الرئيس الجديد لمجلس الدولة على العمل بجهد فتى في العشرين من العمر: فهو رئيس الدائرة الأولى حيث تنظر طعون الأفراد بطلب إلغاء القرارات الإدارية يوم الثلاثاء، ولرئيس المجلس اختصاص القاضى المستعجل في الأمور التى يخشى قوات الوقت فيها، وقد تكاثرت. وفي كل أسبوع تعرض عليه أهم مسائل قسم التشريع يوم الأحد، وهو رئيس الجمعية العمومية لشعرات المستشارين وإليها تنتهى كبرى مشكلات أقسام الفتوى لكل الهيئات الحكومية والوزارات ومن رؤساء الدوائر أو الأقسام زملاء يسبقه بعضهم في السن أو في القضاء أو الخبرة بالتزاعات الإدارية، فلم ينقض العام حتى لحق بهم ليفوقهم من بعد كرئيس لا يعرف الكلل، والحواظ تذهب إلى داره وتجيء منها، ومن العجيب أن الجزء الأول من كتابه «الوسيط» قد ظهر في هذه الفترة.

وكانت الأجواء مشحونة برائحة القتل الذى ينتاب الزعماء من أحد ماهر إلى النقراشى إلى قتل رئيس محكمة الجنائيات المخازندار بك وبعد ولاية إبراهيم عبد الهادى للحكم بستة أسابيع

(١) وأى مجد كتحيد الأمة العربية على قانون من مصادره الشريعة الإسلامية تتعامل بقتضاء شعوبها في حياتها اليومية فتصوغ وحدتها صياغة ذاتية، إلا أن يكون ذلك المجد ترمى لله والوطن. روى زميله محمد مصطفى القللى أن الحكومة عرضت عليه [وقتنه مبلغاً ضخماً لقاء الجهد المضى الذى بذله... وألح عليه وزير العدل إلحاحاً شديداً فرفض بكل إباء، وأنا أعلم في يقين مدى حاجته وقتنشد... واه عونه ورازقه فهاهو عبد الرزاق كما كان داتها..]

قتل الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين وارتعدت فرائص الحكام من معقبات الانتقام، وأجاب الإخوان بالسروع في قتل إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء نفسه في مايو. وقد شرع واحد منهم قبيل ذلك في حريق محكمة القاهرة وحكم عليه في مارس. ثم استقال إبراهيم عبد الهادي وجاء الملك بوزارة ائتلافية لإجراء انتخابات فكانت هدنة على دخن. كان سليمان حافظ وكيلاً لوزارة العدل<sup>(١)</sup> فمُنَّ وكيلاً للمجلس ورئيساً لأقسام الفتوى والتشريع. واجتمع الصديقان على سياسة واحدة يعاونها رجال كبراء من منيخة القضاء: السيد على السيد ومحمد عفت وبدوي حمودة وسامي مازن ومحمد على راتب ووحيد رأفت، وكلهم ولى رئاسة المجلس أو الوزارة أوها ممًا، إلا وحيد رأفت إذ انتقل إلى عمل خارج المجلس وكذلك عبد النعم رياض وحلمى بهجت بدوي فارقا المجلس مبكرين: الأول بالوفاة والثاني إلى عمل آخر. أما طاهر محمد باشا قبيل سنّ المعاش في رئاسة كامل باشا. وتبارت دوائر القضاء الإداري وأقسام الفتوى والتشريع بروح جديدة ينفثها سليمان حافظ في أقسامه حيث كثرة الأعضاء والسنهورى معه<sup>(٢)</sup>. والأول يكره الأحزاب جميعا إلا الحزب الوطنى القديم والجديد - والثاني خلع رداء السعديين منذ ولى رئاسة المجلس، لكنه لم يتخلع مما سطره منذ ربيع قرن بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٢٣ في مذكراته في ليون:

(وإذا لو خدمت الضاء في شيء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهمة على السلطتين الأخرين وبعد وضع الضمانات الكافية للقضاء ونزاهته)<sup>(٣)</sup>.

(١) في إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) كان سليمان حافظ ومصطفى مرعى مستشارين بمحكمة النقض هما أكثر رجال القضاء اهتمامًا بمصير مصر بعد انتهاء الحرب وكانت كراهة سليمان حافظ للملك والأحزاب - إلا الحزب الوطنى - معروفة لكثيرين وإن كان يتقن الصمت ويجيد الكلام. وله أثر في لجان القانون المدنى وفي مواده وله ومصطفى مرعى مفاصلات دائمة بالفريق عزيز المصرى بزورانه في داره وبين شمس في سنوات الحرب وكان يهدما (بقية الناس). جاء في بحثنا الخاص بالأستاذ مصطفى مرعى سنة ١٩٧٥ الإشارة بسميه وسليمان حافظ وهما مستشاران لدى المحاكم العسكرية للإفراج عن أصدقائهما من السياسيين كالأستاذ فتحي رضوان والمرحوم يوسف حلمى وكانا يصدران صحيفة اللواء الجديد. وكان فتحي رضوان كثير التردد على عزيز المصرى وسرى سليمان حافظ في سنة ١٩٥٢ يتولى بنفسه التمهيد للإفراج عن فتحي رضوان من اعتقال جديد.

(٢) أخذ السنهورى ألواح القانون الإدارى بقوة وهاج شجونه - لأول وهلة، عشق الغرض من مجلس الدولة - كما أعلن أحمد أمين قيمة «عشق الغرض» في استقباله وكما قد طالما تنمى السنهورى في شهابه فأندش في روعته في أول تقرير منه عن المجلس (٤٨ - ١٩٤٩) هولاً من الشرر النثور.

(إن مجلس الدولة له رسالة جليلة سامية. فهو يقف إلى جانب الإدارة المصرية يعاونها فيما تحمل من ثغرات وأعباء. ولأول مرة في تاريخ مصر الحديث يقوم مجلس الدولة ويصح حقيقة واقعة بل لعله أن يكون حقيقة راتمة - روعته أن الإدارة المصرية أعلنت بقيامه أنها تقف إلى جانب الحق والقانون لا تنظم ولا تتصفد.. وأن صدرها يتسع للشاكي يناقشها الحساب تتصفه أو تتصفه منه، وروعته أن الأفراد والجماعات يرون فيه غوثا للملحوف وملذا للعائذ ومولنا للمحبات).

ولا ريب في أن لإسماعيل صدقى وكامل مرسى والمستشار محمد سامى مازن من هذا الشرر النثور نصيبا.

وسوف نقرأ له بعد أسابيع من اصطدامه بحكومة تؤيدها الأمة بأغلبيتها الساحقة همسه إلى نفسه (القاهرة في ٢٣/٣/١٩٥٠: نظام الحكم في مصر في أشد الحاجة إلى الإصلاح والاستقرار. ويبدو لي أنه يصعب إصلاح السلطة التشريعية أو إصلاح السلطة التنفيذية، على أهمية هاتين السلطتين. فيجب إذن البدء بإصلاح السلطة القضائية. ويكون الإصلاح في النظم بحيث تكفل استقلال هذه السلطة استقلالاً تاماً وبحيث تستطيع السلطة أن تقوم بوظيفتها بما ينبغي من النزاهة والحيدة ثم يكون هذا الإصلاح في رجال القضاء أنفسهم..).



والقارئ يلاحظ أنه مدرك للصعوبات، وأنه يحرص تفكيره في القضاء وحده، ولا ريب كان ما همس به إلى نفسه راجعاً إلى الخلاف الذي اشتعل فجأة بينه شخصياً وبين الحكومة. ففي يناير من العام الجديد حدث تغيير في الدولة كبير. عبرنا عنه في فاتحة سنة ١٩٥٣ بما يلي<sup>(١)</sup>:

(كانت صيحات الشعب في التماس الإصلاح كهزيم الردع أو أشد... وكان الملك يعالن الشعب جهرة بأنه يريد أن تتوازن «الأحزاب» في مجلس النواب. وفهم الشعب قصده وهو إضعاف القوة البرلمانية، فرد عليه كيداً، وأحرز الوفد - حزب الكثرة الشعبية - أغلبية ساحقة مكنته من ولاية الحكم وحده. وكان يوم ٣ يناير ١٩٥٠ يوم «تورة شرعية» في صناديق الانتخاب..)

ولم يكد البرلمان يعقد الأولى من جلساته حتى كشفت خطبة العرش عن حقيقة الانتخابات، أنها حركة شعبية كبرى ذات إتجاه كاسح كالفيضان نحو تغيير جوهرى شامل.

واستفاضت التحقيقات والاستجوابات عن الفساد الذى حاق بالبلاد..

ثم شرع البرلمان القوانين الجديدة التى وعدت بها الحكومة...

لكنه وهو وليد الثورة الدستورية - والوزارة وليدته - رضى أن يكون من الوزارة بمثابة وليدها. فلم يقدر أن يكون قائداً لها لتبلغ بالثورة غرضها، فتكف غرب الملك. فدار النظام الحكومى حول ذاته مرة أخرى لمدارة ملك تمادى فبطر ولم يفتن لمخطر..).



وفي ٢٦ يناير سنة ١٩٥٠ كررت حكومة الوفد موافقها سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٢ مع السنهورى مرة أخرى قبل أن يمضى على تأليفها أسابيع ثلاثة فناجزته حيث كان. وفاتها أنه كان في ذلك

(١) كتاب من أجل مصر - البطل أحمد عصمت ص ٦٧ - ٦٩ الطبعة الثانية.

اليوم في أضع مكان، غير قابل للزل، فطلبت إليه أن يعتزل منصبه إلى غيره بدعوى أنه كان وزيراً حزبياً، وحقيقة الأمر لا تستفى إلا من مصادره: السنهورى ومجلس الدولة وجمعيته العمومية رواها تقرير من السنهورى عن أعمال مجلس الدولة في عامه الرابع تحت عنوان (د - حادث جلل في تاريخ مجلس الدولة) جاء فيه ما يلي:

(والآن أنتقل إلى حادث وقع في مجلس الدولة في عامه الرابع، ولعله أخطر حادث وقع للمجلس منذ إنشائه إلى اليوم، فقد اعتدى على المجلس في استقلاله وكرامته، ولما كان هذا الحادث الخطير وقع على المجلس في شخصي فسأرد الحوادث سرداً موضوعياً، وأذكرها كما وقعت حتى يكون هذا التقرير سجلاً أميناً لما يقع في المجلس من حوادث وما يلم به من أحداث.

في يوم الخميس ٢٦ من شهر يناير سنة ١٩٥٠ كنت على موعد مع وزير المالية السابق<sup>(١)</sup> لأحدثت معه في شئون ميزانية المجلس، بناء على طلب وزير العدل. فلما انتهيت من الحديث في الميزانية قال وزير المالية إنه يريد التحدث إلى في موضوع دقيق يتعلق برياسة مجلس الدولة، فتولاني شيء من الدهشة، ولكنه أسرع إلى القول إنه يتكلم باسم الحكومة، وقد اختاره زملاؤه الوزراء لمخاطبتي في هذا الشأن، وذكر أنني كنت منتمياً إلى حزب سياسى وفي رأى الحكومة أنه لا يجوز لوزير متتم إلى حزب سياسى أن يتولى منصباً قضائياً، فزادت دهشتي إذ لم أكن من جهتي أتوقع أن يتحدث إلى وزير المالية في شيء من ذلك.. فأجبت الوزير أنني لا أرى ما يمنع من أن وزيراً سابقاً يعين رئيساً لمجلس الدولة حتى لو كان هذا الوزير قد انتمى إلى أحد الأحزاب السياسية وقت أن كان وزيراً.. وما دمت قد استقلت من الحزب الذى انتمى إليه وقطعت صلتي بجميع الأحزاب السياسية منذ توليت القضاء، فلا يجوز أن يقوم أى اعتراض على شغلي لمنصبى الحالى.

- فقال الوزير: ولكنك اشتركت في انتخاب رئيس هيئة حزبية ومرسوم تعيينك في طريقه إلى القصر.

- فأجبت: وهل كان المرسوم قد صدر وقت أن فعلت ذلك؟ ألم أكن وقتئذ عضواً في هذه الهيئة وكان من واجبي أن أشترك في انتخاب رئيسها؟ ثم بعد أن صدر المرسوم، أوقع منى - وقد حلفت اليمين - تصرف قضائى يدل على أنني رجل حزبي؟.

- فأجاب الوزير: فيما أعلم لم يصدر منك تصرف حزبي.

(١) كان الأستاذ الدكتور محمد زكى عبدالمتعال أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة القاهرة وقد عمه الوفد وزيراً مع زميله بالجامعة الدكتور حامد زكى أستاذ القانون الدول الخاص ولم يكونا عضوين في الوفد ولا في مجلس النواب أو الشيوخ.

- قلت: وفيها لا تعلم تستطيع أن تسأل.  
 - ثم قال الوزير كلاماً فهمت منه أن رفعة رئيس الديوان الملكي إذ ذاك - حسين سرى باشا - وافق الحكومة على رأيها هذا.  
 - فأجبت أنه يدهشني أن يكون رفعة حسين باشا سرى من هذا الرأي وقد زرتة عندما تولى رئاسة الوزارة أخيراً<sup>(١)</sup> فرحب بي ترحيباً بالغاً، وقال إنه يعرف أنى لست برجل حزبي..  
 - وانتهى الوزير إلى أن يقول: إذا شئت فاختر منصباً آخر.  
 - فقلت: وأى منصب آخر تريدني على أن أختاره. ألم أكن وزيراً وفضلت مع ذلك رئاسة مجلس الدولة على منصب الوزير.

ثم قلت إن الحكومة إذ تتقدم إلى أن أنتهى عن منصبى بدعوى الحزبية هي التي تصرف تصرفاً حزبياً معيياً، وإن واجبى هو أن أدفع اعتدائها على كرامة المجلس وعلى استقلال القضاء وسأبقى في منصبى لأقوم بهذا الواجب.. وإن بينى وبينكم دستور البلاد وقانون مجلس الدولة. ثم سلمت وانصرفت.

وأعقب ذلك أن صدرت جرائد الحكومة في الأيام التالية تهاجمني في عنف شديد وتطلب خروجي من رئاسة المجلس.

فأرسلت في يوم ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٠ كتاباً إلى وزير العدل بسطت فيه الحديث الذي دار بيني وبين وزير المالية، وفي اليوم ذاته أرسلت صورة من هذا الكتاب إلى رئيس الديوان الملكي راجياً رفعه إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك.. وانتظرت رد وزير العدل فلم أتلق شيئاً، وزادت جرائد الحكومة عنفاً في مهاجمتي تحت عناوين ضخمة نشرت في أظهر صفحاتها. فرأيت من واجبي أن أدعو الجمعية العمومية للمجلس للاجتماع فاجتمعت في أول فبراير سنة ١٩٥٠ وعادوا للاجتماع فتولى الرئاسة أقدم الوكيلين حضرة صاحب العزة سليمان بك حافظ.. وبحسبي أن أسجل القرار الذي انتهت إليه الجمعية وهذا هو:

(.. ولما كانت الجمعية ترى أن تعيين رئيس سابق لرئاسة مجلس الدولة ولو كان هذا الوزير منتصباً إلى أحد الأحزاب السياسية جائز قانوناً مادام الوزير السابق قد استقال من حزبه.. ولذلك كان في مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتناهي عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداء على استقلال المجلس لا تقره الجمعية العمومية وتعهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله).  
 أبلغتُ قرار الجمعية إلى وزير العدل كما طلبت الجمعية..



ولكن وزيراً آخر عضواً في الوزارة القائمة أخذ ينشر في الصحف أحاديث تمس شخصي كرئيس المجلس بما لا يتفق مع كرامة هيئة قضائية..).



الحق أن عرض الواقعة على الجمعية كان خير وسيلة للدفاع وأن الجمعية سجلت على الحكومة مخالفتها للقانون واعتدائها على استقلال المجلس، ولم يشذ أحد عن الإجماع وأن الحكومة تراجعت من فورها عن متابعة ما نسبته لرئيس المجلس بأى إجراء، وحكومة الوفد هى التى أصدرت قانون استقلال القضاء وكان وزير العدل صبرى أبو علم سنة ١٩٤٢. ولقد يلاحظ أن تقرير رئيس المجلس فى آخره أشار إلى عضو آخر ينشر فى الصحف أحاديث تمس شخص رئيس المجلس.

ولعل الأزمة كانت بقايا خصومات نشأت بين أساتذة الجامعة منذ كان السهورى بينهم. وأتى هذا كان «فالحكومة الشعبية» بدأت أساليبها الأولى بمخالفة أغرت بها أعداءها ولم ترض أصدقائها.



ولا يرد لهذه الأزمة ذكر فى أوراقه، لكنه كتب (القاهرة فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠: ١ - قيمة المرء ليست فيها يقول بل فيها يفعل.

٢ - صاحب الحق الذى يعطف الناس عليه يكون شجاعاً، وأشجع منه صاحب الحق الذى لا يبالي عطفت الناس عليه أو لم تعطف ما دام يعتقد أنه على الحق).

وبعد أيام كتب (القاهرة فبراير سنة ١٩٥٠): لا يذل بلداً عسف الحكام بل استخذاء المحكومين، ولو أن كل محكوم شجعت نفسه فقاوم العسف لكان العنف الذى يصيبه من المقاومة أيسر من العنف الذى يصيبه من الضيم).

ثم أخذ فى ١٤ مارس يكفكف الدمع على صفحات أوراقه الشخصية.. فكتب:

أُكفكف الدمع فى صمت وتأسية من بعد أن أخلف المحبوب ما وعدا  
وألم النفس صبراً لست أملكه وفاقد الشيء لا يعطى الذى فقدنا

وفى ٢٣ مارس كتب مذكرته التى أسلفناها عن إصلاح القضاء والسلطين الآخرين.

وفى ١٤ أبريل سجل تقديره للرأى العام. فكتب (يوجد رأى عام فى مصر تخشاه الحكومة ومخشاه البرلمان وتخشاه كل السلطات مها علت، ويكفى للاستيثاق من ذلك أن تُثار مسألة تحرك هذا الرأى العام فإذا به يتحرك وإذا به يقف وقفة لا تستطيع أية سلطة إلا أن تنحنى أمامها..).

وفي ٢٠ أبريل وازن بين أرباحه وخسائره في أخطائه فكتب: (أضع جنباً إلى جنب ما قاله شاعران عربيان:

قال الأول:

وزهدني في الناس معرفتي بهم وطول اختباري صاحباً بعد صاحب  
فلم تُرني الأيام خلا تسرني مبادئه إلا ساءني في العواقب  
وقال الآخر:

هي الكف مضرّ قطعها بعد دائها وإن قطعت شانت ذراعاً وممصا  
إذا العضو لم يؤلك إلا قطعت على مريضٍ لم تبق لحماً ولا دماً  
ولا يتطامن إلى الأيام فيكتب:  
(القاهرة في ٢٢ مايو ١٩٥٠):

(ستضئ بنا الأيام هوناً وتارة سراعاً وما ندرى إلى أين نذهب)

وهذه المذكرات تفصح عن سريرة الفقيه الصادق الذي كانه. وأهمها تعويله على الرأي العام، وهو لم يكن وجهاً مألوفاً للرأي العام، بل هو مشرّع ذو مقام بين العلية من قلة من الرجال في أحزاب الأقلية، وإنما الذي تحرك له الرأي العام، هو وصف رئيس مجلس الدولة، في حين لم يتحرك من أعوام طويلة سابقة في الثلاثينات يوم أساء عضو من الحزب نفسه في مجلس النواب بكلمات إلى رئيس محكمة النقض، وصاح عبد العزيز فهمي في قصر الملك معلناً اهتزاز كرسی القضاء وسويت المسألة.

ولكن الرأي العام في منتصف القرن كان قد ظفر في المحكمة الإدارية بكسب شعبي أغناه عن نص دستوري فحرص عليه وعلى الرجل الذي لا يعلم فيه إلا خيراً، ومن نعمة كان فوز رئيس المجلس بهذا الكسب الشعبي فوزاً له وللمجلس وللأمة معه. وشاركت حكومة الأغلبية نفسها في ذلك الفوز<sup>(١)</sup>. بتراجعها عن المساس باستقلال المجلس<sup>(٢)</sup>. وكان الملك في بداية حكمها مشغولاً بأمره تلقاه اتجاهات الأغلبية الشعبية.

(١) مجد السهري موقعا عبد العزيز فهمي في تأييده المنشور في مجلة المجلس سنة ١٩٥١ فأعاد إلى الأذهان ذكرى فوزه منذ عام فقال في تأييد عبد العزيز فهمي (إذا كان التقيد قد أدى للقضاء كل هذه الخدمات الجليلة فإنه قد أدى له فوق ذلك خدمة أجل وأضخم.. هي المحافظة على كرامة القضاء.. حتى إذا شعر بهذا الكرسي يهتز وهو يجالس فوفقه وضع منصبه العالي في كفة وكرامة القضاء في كفة أخرى. وخرج القضاء من هذه المعركة.. رافع الرأس مغفور الكرامة (والوصفان من عبارات سعد زغلول).. وسنها للقضاء سنة ألا يطأطئه رأسه..) وقال عنه (كان يمثل جيلاً مباركاً على مصر: باكورته محمد عبد زعيم النهضة الدينية وسعد زغلول زعيم النهضة الوطنية وقاسم أمين زعيم النهضة الاجتماعية. وكان هو من خواتم هذا الجيل زعيم النهضة القانونية).

(٢) حياً عبد العزيز فهمي كامل مرسى وحياً الدكتور السهري وزملاءهما جيماً بكلمته المنشورة في العدد=

ثم أخرج الوفد د. زكي عبد المتعال من الوزارة في نوفمبر ونقل وزير الدولة د. حامد زكي إلى وزارة الاقتصاد وأحلّ وزير دولة جديداً محله ونقل كذلك وزير العدل وأحلّ محله محمد الوكيل وهو الرئيس السابق للجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ وتقديره للسنبوري كبير. والذين قاربوا هذه الوقائع لا يذكرون أن رئيس الحكومة أو واحداً من كبار الوزراء أعلن رأياً في المسألة فهم أعلم الناس بأن العمل في الأحزاب لا يمنع ولاية القضاء. والوفد قد عين المئات من أتباعه في القضاء، كباراً وصغاراً بل إن رئيس حزب الأحرار الدستوريين (عبد العزيز فهمي) كان أول رئيس لمحكمة النقض. وسليمان حافظ ومحمد زكي علي ومصطفى الشوربجي ومحمد شكرى كيرشاه محامون أو خطباء مشهورون في الحزب الوطنى عينت وزارة على ماهر ثلاثة منهم في محكمة الاستئناف ومنهم اثنان وليا قضاء النقض وواحد صار وزيراً للعدل. وحكومة الوفد هي صاحبة قانون استقلال القضاء.

وحاصل ما فات أن مجلس الدولة استقر في ضمير الأمة من أول نشأته وكان إقبالها<sup>(٣)</sup> عليه في ازدياد، وأن الحكومة الوفدية على ما فيها من قوة خفضت جناحها لمجلس الدولة في حين نقلت النائب العام الذى أظهر فضائح الملك وحاشيته في الأسلحة الفاسدة للجيش سنة ١٩٥١ إرضاءً للملك وحاشيته بل إنها شرعت بعد ذلك في إصدار القوانين لتكجيم الصحف لولا أن عاجلها أعداء مصر بحريق القاهرة، لتقلّ الوزارة ويقف الجهاد الوطنى وسُاق المجاهدون إلى المعتقلات ويبقى الحكم وجراجة بين أيدي الملك والإنجليز.

= الأول من مجلة مجلس الدولة فقال (القضاء الإدارى من ناحية، وولاية الصيدين كامل مرسى ثم السنبوري يؤازرها صفوة من الزملاء الأجلاء، نعمتان تمنا لنا فكانتا دينارين بدرهم). وأضاف بيان ما يعنيه بالدرهم = أنه تحديد لائحة المحاكم المدنية اختصاص القضاء المدنى بعدم الترضى للقرار الإدارى بالإلغاء وتصرفها القضاء في صيدهِ على التصويض (وله في التصويض من الحكومة قضاء شهر من محكمة النقض) وقال عن الدينارين:

(وشاءت المقادير أن بل ذلك القضاء الكامل الصيدين كامل مرسى ومن بعده الصيدين السنبوري. وهما نعمة أخرى تمت لنا. فلست إذن متجاوزاً حد الواقع في قولى إن درهما - وهو القضاء الناقص - قد استبدلنا به دينارين هما، هذا القضاء كاملاً مستقلاً ثم تعاقب هذين الفقهيين الجليلين في رياسته موحطاً بهالة من الزملاء الفقهاء الأجلاء) وهى شهادة من (عاهل القانون) كما سماه الدكتور السنبوري، للتشكيل الأول لأعضاء المجلس فذكر القراء بالتشكيل الأول لمحكمة النقض ومن حقه أن يشهد لكفايات هؤلاء وهؤلاء.

(٣) أشادت مجلة مجلس الدولة بقرار الجمعية العمومية فقالت (وستبقى هذه الصفحة خالدة على وجه الدهر بقرؤها من يهوى، بعدنا فيسب أن هؤلاء الذين سبقوه كانوا في مستوى الموقف التاريخى الذى كان عليهم أن يفتقوه فلم يتخاذلوا ولم يترددوا بل هبوا جميعاً إلى القيام بواجبهم وأرسوا بقرارهم المتيد الحجر الأساسى في استقلال المجلس. عندئذ سيطم أن السلف قد ترك له تراثاً هو أثنى ما ترك سلف الخلف. تراثاً عماده الحق والعدل وقوامه العزة والكرامة). (٤) بلغت قضايا العام الأول ٣٦٧ قضية ثم أخذ العدد يتصاعد مع تعاقب السنين إلى ٨٦٥ في العام الثانى ثم إلى ٥٦٨ في الثالث ثم إلى ٧٠٦ في الرابع ثم أخذ يتضاعف كالتواليات الهندسية فصار ١٦٦٨ في العام الخامس ثم صار ١٨٨٣ في العام السادس ثم بلغ ٤٤٤ في العام السابع حتى بلغ في العام الثامن ١٤٩٩ قضية، دعه من عشرات آلاف الآراء في أقسام الفتوى والتشريع.

## في الجلسة

هو ذا رجل يألفه الناظر إليه. لا هائن الطول ولا قصير. معتدل القامة، عظيم الهامة، مكث - رضى الطبع، مأمون البقّات، تعلن قسّات وجهه وتواضعه وإقباله على المترافعين إليه، وقد يجلس وفي جفونه آثار سهر طويل مع القانون الإدارى ومشاكل الوزارات والتشريعات، أو شروح القانون المدنى، تسبقه إلى الناس سيرته كأستاذ في الجامعة كبير، وإلى الجالسين عن يمينه وشماله أنه علمهم أو أنهم رجعوا إليه في مراجعهم، وأنه لا يكون رأيه إلا بعد المداولة معهم، ويحبّه إلى المترافعين أنه قد يستعيدهم أو يستزيدهم أو قد يجادلهم بل قد يثنى عليهم<sup>(١)</sup>... وقد يستحب محامياً ناشئاً في هيئة القضايا يطبق «مبدأ الضرورة» في الاستيلاء على مصرف فيطلب إليه أن ينتقل إلى العمل بمجلس الدولة<sup>(٢)</sup>.

وإذا استعصت مسألة في القانون عهد إلى مستشار لبحثها، ويظهر البحث في مجلة المجلس فيها بعد.

ولم يكن رئيس جلسة تقليدياً، نعى في مقاله الشهير عن تنفيح القانون المدنى، على ناظر النظار نوبار أنه تسبب في استقالة رئيس محكمة الاستئناف الوطنية لأنه رفض سماع مرافعة باللغة الفرنسية فالمرافعة يجب أن تكون بالعربية - ومع ذلك أذن السنهورى لشارل بك أيوب أن يترافع بالفرنسية ليتمتع له الإلتقان في عرض آرائه - وكان مستشاراً في هيئة قضايا الدولة (بالإسكندرية) يترافع في القضايا المختلطة - وهو صاحب كتاب من مراجع السنهورى في رسالة الدكتوراه سنة ١٩٢٦.

(١) قال له الأستاذ / زكى عربى صاحب مقال أسلوب المرافعات في كتاب البويل النهى الذى أشاد فيه بأسلوب سليمان حافظ وكلاهما مشهور في أدب المرافعة - (كانك ستقتضى ضدى؟ قال كيف؟ قال: إن القاضى لا يثنى على مرافعة المحامى إلا بطوبى خاطره عما سيحكم به).

(٢) هو الأستاذ المستشار عمر حافظ شريف. ولم يلبث إلا شهراً حتى نُدب لمكتب رئيس المجلس ثم مكتب رئيس الوزراء ثم مديراً لمكتب رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر. وفي سنة ١٩٦٦ شكل وزير الأوقاف لجنة لجمعية مبادئ الشريعة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية فأسهم بتصويب كبير في المشروع الذى أعدته اللجنة لقانون المعاملات المدنية وقد صار نواة لشروع القانون الذى وافق عليه الأزهر والموجود بمجلس الشعب وكاناً ممّاً في اللجنين وكانت آخرة وظائفه نائب رئيس للمحكمة الدستورية العليا.

وكانت له إشارات تنفذ إلى القلب، فالمرافعة عملان هما الأداء والتلقى.. وهى تبعد من الغرض إذا أقيمت بدم بارد أو استقبلت بوجه جامد<sup>(١)</sup>.



وسرعان ما تغير إيقاع الحوادث بولاية الوزارة الوفدية.. وقد شرحنا ذلك سنة ١٩٥٣ فى المرجع السابق (من أجل مصر) وبما جاء فيه..  
(..) شرع البرلمان الجديد القوانين التقدمية التى وعدت بها الحكومة وكان أهمها إلغاء الأحكام العرفية التى استبقتها وزارات الأقلية لتحكم بسلطانها بعد الحرب، وبجانية التعليم والضمان الاجتماعى...

أما الشعب فلم يعرف المداراة. بل شرع فى وجه الملك أمضى أسلحته وهو سلاح الحرية الذى تسلمه من البرلمان يوم إلغاء الأحكام العرفية..

وجرت الأقلام وأقيمت الاجتماعات والمظاهرات.. وهوجم فيها الإنجليز والملك فى أسرته وتروته.. وثارت الجماعات والأفراد وبخاصة (الاشتراكيون) وفرسان (اللواء الجديد) للحزب الوطنى و(الإخوان المسلمون) تتيارى أعلامها فى نشاط جبّار له صريف وجرس).  
وكان أخطرها مقالات مصطفى مرعى....

وترددت أمام مجلس الدولة وفى الصحف هذه الأصوات بعنف، وتلقاها رئيسه بنزاهة، ونصّفة ومازه من بين أعضاء المجلس أن القضايا المستعجلة كانت تنتظر أمامه وحده طبقاً للقانون حتى عدل البرلمان هذا النص وصار الاختصاص للدائرة لا لرئيسها.

وفى قضايا الطعون فى قرارات مصادرة الصحف أو قضايا منع الاجتماعات حرص الرئيس على تمكين الحكومة من إبداء كل ذرائعها، وذات يوم أشارت الأوراق إلى «جماعة أنصار السلام»، وهى جماعة متهمه بالميل اليسارية فبدا له أن تقدم الحكومة إليه أوراقها، ورأت هيئة قضايا الدولة أن تحجبها عنه مراعاة لمكانته، إذ كان معروفاً أن فيها اسمه..

(١) فى مناسبة انتهاء أجل الحاكم المختلطة (أكتوبر ١٩٤٩) شتمها المحامون فذكروا مظالمها. وكتبت فى الجلسة فقعت باسم الحكومة بكلام فيه حياذ لم أنس أن رئيس الجلسة كان قاضياً بها. وانصرفت. فأرسلت بالجلسة منقذة بسدسى. وطلب إلى أن أمل ما خلفه على كاتب الجلسة فأخذت أمل كلاً ما يشبه معناه ما سبق قوله. فقد كان مرجحاً.  
قال الرئيس: لا. إنك قلت شيئاً آخر.

قلت: ماذا قلت يا محالى الرئيس!

قال: قلت أسمن كلام، قلت إنها مثلت مرحلة فى تاريخ مصر لا فى تاريخ مجلس الدولة وبجلسنا نشأ خالصاً من قيودها، مستقلاً بالاختصاص فى القضاء الإدارى للمصريين وغيرهم، وفذا يبتكم إليه الأجانب والمصريون.

قلت: فليدون هذا الكلام الجميل.

قال: «يلون بإملاكك»..

وفهمت أن تحيى له بلفته.. وأملت.

وأعطت الصحافة قضايا الحريات حقها من النشر وكانت الوزارة حريصة على ألا تُفقد الملك البقية الباقية من سمعته، ثم أصدر في يونيو سنة ١٩٥٠ مرسوماً ملكياً بإبطال تعيين الأستاذ مصطفى مرعى في بضة عشر عضواً معينين من الشيوخ بما فيهم رئيس مجلس الشيوخ بعد استنجاب مصطفى مرعى الشهير عن الأسلحة الفاسدة وارتشاء أعوان الملك. وقد أشرنا إلى ذلك فيما كتبناه عنه.

ومع الأسف الشعبي بدت الوزارة في صف واحد مع الملك وحملت وزر هذا الإجراء. وفي أكتوبر منعت نشر عريضة ضد الحكومة رفعها إلى الملك أقطاب المعارضة والمستقلون يظهر فيها توقيع مصطفى مرعى وأسلوبه.

مع ذلك لم يكن الوزراء شخصياً يضيّقون صدرًا بأحكام حماية الحريات التي تتتابع من المحكمة. فقد كانوا يحسمون بأن الملك يتربص بهم، ومنهم من بدت البغضاء من أقواهم في المجالس الخاصة.

واليك أمثالا من نزاعات ذلك العهد.

#### قضيتا مصر الفتاة أو الاشتراكية:

١ - قدم الأستاذ أحمد حسين طعناً ضد قرار إلغاء جريدة مصر الفتاة وطلب فيه طلباً مستعجلاً بالإيقاف حتى يفصل في الموضوع. وكان الدكتور السنهوري يستعمل اختصاص رئيس المجلس به فينظرها بمكتبه. ومن التعليقات عليه في ذلك قيل عنه نكتة: إنه كان يمتحن التلاميذ بنفسه! وكثيراً ما أدخل الامتحانات من حرماؤها، إلا أنه في القضايا التي يمتحدها الناس كان ينظر الطلب في قاعة الجمعية العمومية لمستشاري المجلس. وفيها نظرت قضية جريدة مصر الفتاة حيث احتشد شباب الحزب الاشتراكي.

ودخلت نقابة الصحفيين خصماً منضماً للمدعى:

ترافع بحامي المدعى الأستاذ على الخشنجاني وكان من خطبائه الحزب السعدي مدرّكاً أن رئيس المجلس يجب أن يسمعه فأتمتع السامعين..

وترافع عن الحكومة رئيس قسم القضاء الإداري<sup>(١)</sup>. فبدأ بهجوم على (معلمى الاشتراكية)

(١) ١ - قسم القضاء الإداري: يرأسه واحد من نواب رئيس هيئة قضايا الدولة مؤلف من مستشارين ومساعدين لهم لمواجهة القضايا أمام مجلس الدولة وفروعه ويتنازل بالتحخصص في القضايا الإدارية. وقد درج رئيسه (المؤلف) على أن يحضر بنفسه في القضايا التي تهم الدولة ودرئها أو رئيس الوزراء إذا كان بما مبادئ تسرى على سواها. وقد عمل به تم رأسه من سنة ١٩٤٨ حتى خروج الدكتور السنهوري سنة ١٩٥٤ ومن أعضاء هذا القسم اثنان انتقلا إلى مجلس الدولة وصار كل منهما رئيساً له وثلاثة رأسوا هيئة قضايا الدولة، كما رأس بعضهم دوائر محكمة الاستئناف.

٢ - ورأس المؤلف هيئة قضايا الدولة ابتداءً من مارس ١٩٥٦ إلى أبريل ١٩٦٨.

الذين ليس لهم منها إلا الادعاء، وأناد بجهد السابقين الذين أسسوا الاشتراكية الحققة. وقرر أن مصر تنصير الدول المتعدنية «بقانونها الاشتراكي» المتغلغل في معاملات الشعب اليومية وفي أحكام المحاكم الوطنية.

وصفى قلب الرئيس:

وأصفت أفئدة الحضور لأقوال تُسمع لأول مرة في الجلسات، واستمرت المرافعة: فمصر دولة يحكمها قانون مدنى اشتراكي النزعات يطبق من عامين ومن واجبتنا أن ندافع عنه، وأن نعطيه فرصة التطبيق.

وأخذ الرئيس يستمع بكله. فهذا قانونه.

واستمرت المرافعة بطراز خطابي يتجارى وخطبة محامى المدعى:

هذا القانون الذى تباع به الأمة وتشتري به صباح مساء. تقرر مادته الأولى أن الشريعة الإسلامية مصدره. وتقرر المادة الخامسة أن الحقوق تستعمل في حدود حددها. فقه الشريعة دون إطلاق الحقوق كما ورد في قانون نابليون.

واستمرت المرافعة تعدد مزايا القانون من حماية المدين والفقير والضعيف والمضطرب والمذعن، وعند حدوث طارئ لم يدخل في حسابان العاقدين. وأطالت المرافعة في إشراك القاضى في تفسير إرادة العاقدين وتكميل العقد وتكييفه (وقد سبقت مناقشات علمية في هذا الموضوع بمكتب الرئيس في مناسبة سابقة).

واشتراك القاضى هو اشتراك للمجتمع وفرض لأعرافه، وهو تطبيق عميق للاشتراكى ليس بالكلام كما تنادى «الصحف». ولكن بالفعل الذى يجعل القول حقيقة واقعة وسلوكاً بالقانون.

وانتقلت المرافعة إلى أن مشروع القانون كان يجد من «إطلاق الملكية» وما يزال في المذكرة الإيضاحية أن للملكية «وظيفة اجتماعية».

وساير الرئيس مرافعة تنحو هذا النحو من الاحتجاج بالقانون الذى وضع مشروع، وسأل: متى ستنظر القضية الموضوعية؟

وأجبت بعد أسابيع.

وقضى الرئيس بأن تؤجل لنظرها مع قضية الموضوع.

وخرج أنصار «الاشتراكية» بيرطمون.

٢ - وكان الأستاذ إبراهيم شكرى قد أخطر وزارة الداخلية بعزمه على إصدار صحيفة جديدة هي «الاشتراكي» وأعلنته الوزارة باعتراضها فظمن في هذا القرار طلباً بإلغاء. ونظر الطمن في مكتب الرئيس: وفي أثناء المرافعات سأل الرئيس - دون أن يقصد تأجيل القضية - ما الذى تم في قضية صحيفة مصر الفتاة؟.

وانفجر محامى المدعى الأستاذ أحمد حسين - محامى المدعى وصاحب مصر الفتاة وزعيم الاشتراكية - بمبارات غير مألوفة في الجلسات يقول له ما في هذا المعنى: إني متنازل عن قضية مصر الفتاة ومتنازل عن هذه القضية: إنك... وإنك... وإنك... وخرجنا من مكتب الرئيس حتى لا يطول المشهد ويزداد المرحج.. وكان الرئيس صبوراً عفواً... وفي الغداة قدمت الحكومة طلباً بإثبات تنازل الأستاذ أحمد حسين عن الحق في دعواه.



ولما نظرت القضية بعد أشهر قضت المحكمة في يونيو ١٩٥١ برفض دفع الحكومة وحكمت لصالح الأستاذ أحمد حسين بإلغاء القرار الصادر بإلغاء جريدة مصر الفتاة تطبيقاً لنص المادة ١٥ من الدستور التى تحمى حرية الصحافة ونهت - في مواجهة نقابة الصحفيين - إلى أن الدستور، بحمايته تلك، يفترض الصحافة رشيدة لا تميل مع هوى ولا تتجه إلا لمصلحة عامة.

#### قضيتا بورصة القطن:

ونذكر عنها ما يدخل في أغراض هذا الكتاب وسيرد للقضية ذكر فيها بعد. لم يُرَ السنهورى في الجلسات ضاحكاً قط بعد أن رده بخصم في هذه القضية كان في صف الحكومة. ولم تبرح ذكراها فكره في أدق المناسبات.

دارت هذه القضية حول إلغاء قرار لوزير المالية خاص ببورصة القطن طلب المدعون وقف تنفيذه. وقرر رئيس هيئة قضايا الدولة المستشار عبد الرحيم غنيم أن يترافع في القضية بنفسه. وكان جمهور الحاضرين من تجار الأسكندرية أصحاب الملايين فنظر الطلب المستعجل في قاعة الجمعية العامة للمستشارين. وكنا في رمضان. فاتفق المترافعون مع الرئيس على أن تكون المرافعة بعد الإفطار، وأن تبدأ في التاسعة مساءً.

ولما جاء دور رئيس هيئة قضايا الدولة بدأ من تطرقه للتفصيلات أنه سيصل بمرافعته إلى موعد السحور، وبعد نحو ساعة قاطعه الرئيس بكلمات يفهم منها أنه ينه على أن الكلام من أول الليل (غلط) فتوقف المترافع عن المرافعة ثوابى كافية ليدرك السامعون أنه غير راض عن



رئيس الجلسة. ثم استأنف الكلام بهدوء بطيء إلى أن قارب موعد السحور وتوقف على أن يعود في اليوم التالي لاستكمال الكلام.

وفي الطريق إلى منزله بمصر الجديدة سأل زميل لنا وهو يبرح السيارة: هل ستمر كلمة السنهوري بلا رد؟ ولم نسمع جوابا.

وفي الصباح قيل لنا إن الباشا تاجر القطن قد رد الرئيس وكان أول رد في تاريخ مجلس الدولة وتوقفت القضية حتى فصل في قضية الرد بعد أيام برفضة.

وفيهما بين الموعدين جرى سليمان حافظ بالصلح بين صديقيه. واتفقا على أن يدخل عبد الرحيم غنيم على السنهوري في غرفة المداولة فيعتذر السنهوري له. ودخل الرجل وخرج معجلا. وسألناه وأجاب: «قال لي معدق بتوجهني».

أما الحكومة فست قانوناً يسوى في المرتب بين الرئيسين..

والحق أن الرجلين كان بينهما «شيء» منذ عامين سجله محضر جلسة لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ وكان سليمان حافظ أحد مستشاري محكمة النقض الحاضرين فيها ومن الحاضرين أيضاً أساتذة كلية الحقوق منهم من صار وزيراً في الوزارة الوفدية سنة ١٩٥٠ شديد الخصام للسنهوري - وقد أشار إليه في تقريره الذي قدمه عن العام الرابع ولم يذكر اسمه كما سلف علينا - أما المستشارون فكانوا ثمانية حضر الجلسة السادسة والخمسين في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ منهم ستة فيهم عبد الرحيم غنيم وسليمان حافظ وحسن الهضيبي والمفتي الجزائري.

أما الهضيبي فقال (إن التشريع في بلادنا كلها وفي حياتنا جميعاً يجب أن يكون قائماً على أحكام القرآن.. وإني أعنى كذلك بطبيعة الحال سنة الرسول صلى الله عليه وسلم.. (من أجل ذلك لم أشترك في مناقشة مشروع القانون المدني موضوعاً. ومن رأيي أن يصدر كيفما يكون.. فنخطوه وصوابه عندي سيان.

وإني أعلم تمام العلم أنكم غير مستعدين لقبول هذا الرأي)

وأما السنهوري فكان ممثلاً للحكومة - وهو وزير للمعارف - يعترض على أي تأجيل (وإلا فلن ينتهي مشروع القانون المدني خلال عشرين عاماً) كما قال في الجلسة، وللتعبير عن اعتراضه على انسحاب المفتي الجزائري بك استعمل كلمات (تحمل مسئولية هذا الكلام).

فقال عبد الرحيم بك (بعد أن سمعت أن المطلوب هو محاكمة أصحاب هذا الرأي فلا أستطيع البقاء).

فقال السنهوري (أية محاكمة تقصدون؟ هذا كلام لا يجوز أن يقال)

وقال عبد الرحيم بك (إني أشعر تماما أن الروح المقصودة هي محاكمة المستشارين) وانصرف المستشاران واستمر الدكتور السنهوري يقول:

(أريد أن أقرر أنني لا أستطيع أن «أحاسب» عبد الرحيم بك على انصرافه. وأريد أن أقرر أيضا أن الجزائري بك رئيس الدائرة المدنية ورئيس المستشارين.. وقد «تحديته» قبل أن ينصرف أن أناقشه قبل خروجه فأبى ذلك)

وفي آخر الجلسة قال السنهوري باشا (إني على استعداد لمناقشة كل من له ملاحظات على النصوص في أى وقت يشاء خصوصا وأن عبد الرحيم بك غنيم له ملاحظات) وهذا القول الأخير قيل في آخر الجلسة الطويلة التي خرج في أولها عبد الرحيم بك.. ولاريب في أن المستشارين قرأوا محضر الجلسة لأنهم قدموا مذكرة بعد أن جاء في المحضر كلمات (محاسبة عبد الرحيم بك على انصرافه) و(تحدى الجزائري بك بمناقشته قبل خروجه)<sup>(١)</sup>.

#### قضية الاجتماعات والمظاهرات:

كان مجيء الأغلبية الشعبية ثورة على الملك في صناديق الانتخابات، وفي حين كان الأحرار الدستوريون والسعديون في سبات عميق وكانت الوزارة تقف مع المفاوضين الإنجليز في طريق مسدود، نهدت قوى المثقفين ودعا ممثلو الإخوان المسلمين والاشتراكيين والحزب الوطني إلى عقد اجتماع بمناسبة ذكرى ١١ يوليو ١٨٨٢ يوم ضرب الأسطول البريطاني بمدفعه نغر الإسكندرية ليبدأ منها أعماله الحربية لاحتلال البلاد، وتقدم الممثلون للهيئات الثلاثة بطلب إلى وزارة الداخلية. ورفض الوزير فطلبوا إلى محكمة القضاء الإداري إلغاء ذلك القرار بالرفض ووقفه، وفي الشهر ذاته قضت المحكمة بتاريخ ١٩٥١/٧/٣١ بوقف قرار الرفض لأن سلطة الحكومة في هذا المنع قيد استثنائي وارد على أصل حق هو إحدى الحريات العامة. فلا تستعمله

(١) تفاصيل هذه المساجلة بين المستشارين وبين الدكتور السنهوري ولودة في الجزء الأول من الأعمال التحضيرية

للقانون المدني.

وهي تزيد مآذركناه عن اهتمامه بالشريعة في كتابنا (نحو تفكير للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامي طبعة سنة ١٩٧٢ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) وما تنطق به أوراقه المخصوصة التي ظهرت في سنة ١٩٨٨ أو رسالته عن الخلافة في سنة ١٩٢٦ وأنا أكتفى السنهوري بما ورد من نصوص في القانون لسبب سياسي هو تعهد مصر في مؤتمر مونترية سنة ١٩٢٧ بالألمس القوانين مصالح الأجانب ولذلك كانت لجان التقنين شركة بين المصريين وعدد مساو من الأجانب.

الحكومة إلا للضرورة القصوى وعندما يقوم لديها أسباب حقيقية لها سند من الواقع ويخضع تقديرها لها إلى رقابة المحكمة<sup>(١)</sup>.

ثم نهت المحكمة إلى أن حق الاجتماع ليس منحة من الإدارة تمنحها أو تمنعها كما تشاء، وهي أسباب تفصح عن قوة ذلك الحق وملاءمة استعماله في تلك الأيام.

ولم تلبث جماعة أنصار السلام أن تقدمت بطلب إقامة مظاهرة بمناسبة ذكرى توقيع المعاهدة مع الانجليز في أغسطس سنة ١٩٣٦ فرفضته الوزارة وطمنت الجماعة في القرار طالبة الغاء وتقدم الوزير للمحكمة بأسباب الرفض ولم تقبل المحكمة وقف تنفيذ القرار لأن مخاوف الوزير على الأمن العام إذا قامت المظاهرة كانت تقوم على سند حقيقي يرر منع المظاهرة.

### إلغاء المعاهدة:

طفت جلسات السهنورى بمجلس الدولة تشي بالأسى طوال مايقى من عامى الحكومة الوقدية، وران على القلوب أن تلك الأيام لامناس من أن تكون نهاية نظام، بعد أن استسلمت وزارة الأغلبية للملك ولم تتفق مع الإنجليز، واستيقن الإنجليز أن حزب الأغلبية أصبح حزباً بلا مستقبل فلم يمسعوا أمراً في المفاوضات معه، وهذا انتهت سياسة المفاوضات التي تمخض عنها قرار مجلس الأمن سنة ١٩٤٧.

وبادر النحاس باشا الإنجليز بعمل عظيم في أكتوبر ١٩٥١ فألغى المعاهدة التي وقعها معهم عام ١٩٣٦ واستصدر قانوناً بذلك - وقعه الملك بعد أن استشار نجيب الهلال باشا - وكان بحاميا - فأشار عليه بالموافقة.

وانطلق «الفدائيون» إلى معسكرات الجيش البريطاني يصيرونه في مقاتله ونظمت الجامعات صفوفها، وانضم إليهم بعض الموظفين.

وبارك النحاس باشا هذا الجهاد.. واعتمدت الوزارة ميزانية للتدريب الشعبي.

---

(١) أعد ثروت باشا مشروع الدستور سنة ١٩٢٢ وعطل الملك فؤاد إصداره أكثر من عام ثم أقره الإنجليز على إصداره في ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ وفي الشهر التالي صدر قانون الاجتماعات ثم صدر قانون الأحكام العرفية ثم قانون التضيقات.

وفي سنة ١٩٢٨ أعد البرلمان قانوناً جديداً للاجتماعات فأصدر اللورد لويد (المنسوب الساسي) إنذاراً للنحاس باشا بسحبه من البرلمان. فاكثف بالتأجيل. وران القانون القديم على القلوب، ينفذه (البوليس السياسي) بترات الرياضات الإنجليزية. وكان حكمدرا العاصمة والإسكندرية آخر من ترك منهم وغانف الحكومة. وفي عهدا أطلق البوليس النار على طلبة الجامعة في مظاهرة ولصر جامعتان في البلدين في ذلك العهد.

وبقى ذلك الرئيس يدين بالولاء للسلطة الدائمة التي تغير الوزارات وهي الملك. حتى قامت الثورة سنة ١٩٥٢.

وفى جنازة الشهيد الطيار أحمد عصمت أناب النحاس باشا<sup>(١)</sup> عنه وزير الدولة عبد المجيد عبد الحق، وهكذا أصبحت الحكومة «حكومة مجاهدين».

وأخذ الجيش البريطاني بغير على القرى المجاورة وكانت لوزير الداخلية محمد فؤاد سراج الدين مواقف مشهودة إذ حاكم لواء شرطة استسلم للجيش البريطاني بعد احتلال الجيش البريطاني مواقفه. وبارك استشهاد العشرات من رجال الشرطة الذين قاوموا للنهاية في محافظة الاسماعيلية. وكان استشهادهم شهادة بميلاد روح جديدة في الموظفين أعادت الأيام العظيمة من أيام الجهاد في ١٩١٩ وفى الحكم زعيم يقود شعبه.



وفى حين كان الملك يترصد الدوائر بالحكومة ويمجلس النواب، كانت أوراق الدكتور السنهورى الشخصية تشمل نزرًا يسيرًا من الخواطر عن العمل والصبر والتفاؤل، أو دعاء اقه ليشد أزره، ولا يخلو بعضها من نفور أو استنفار، مثل أن يقول فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ (الصبر إذا تدرع به الفرد فهو ثبات وقدرة على التحمل أما إذا تدرعت به الأمة فهو خنوع أو استسلام)

بل هو يضع مشروع قصة أو هيكل قصة على لسان موسى والسامرى وعجل له خوار، لكنه فى ٣ يونيو سنة ١٩٥١ يضمن أوراقه الشخصية فلسفته الشخصية ويحمل النظامين الشيوعى والرأسمالى مسئولية الفساد.. فى العالم: (إن الشيوعية داء وبيل، والرأسمالية هى أيضا داء وبيل. ومن أشد عيوب الرأسمالية أنها، بما تنطوى عليه من مفاسد، هى التى ولدت الشيوعية لتناهضها).

وكان أيامئذ فى بسطة وسعة من المال والجاه ومع ذلك لا يتطامن لصفو الحياة ا فيرد فى ٣ يونيو سنة ١٩٥١ بيتين للمتنبى عن صفو الحياة للجأهل أو الناقل أو المغالط لنفسه، ثم يعود إلى أعماله العظيمة فى ١٢ أغسطس ١٩٥١ فيسجل فكرة استخلاص «قانون عربى موحد» ويتمنى إنشاء الجامعة العربية معهدًا خاصًا يظطلع بذلك الذى يتمناه من فجر الشباب.

(١) دخلت عليه فى مجلس الوزراء ومضى اللواء سعيد حلمى الهاور بمجلس الوزراء من عائلة الشهيد الطيار أحمد عصمت الذى استشهد بمدافع الجيش البريطانى فى أهن حاد شرقية يوم ١٤ يناير ١٩٥٢ بعد أن قتل ضابطًا إنجليزياً كبيراً وياوره وجندياً إنجليزياً، ومضى فى جنازته ربع مليون من أهل القاهرة، وكان مكتب رئيس الوزراء هو المكتب الحالى لرئيس الوزراء فشكرناه واقفين فقال لنا (لو كان عندى ثلاثة مثله لأخرجت الإنجليز من مصر) وهى عبارة لم أضمنها كتابى سنة ١٩٥٣ عن الشهيد حذر أن تثير مطالب للإنجليز.

وأرسل الملك إلى عائلته مندوباً فى دارها بين شمس قدم لنته مصحفاً وأطلقت الحكومة التى ولت بعد إقالة النحاس اسطه على الشارع الكبير والمى المنسوب إليه بين مصر الجديدة وعين شمس. وقد ذكر الراضى استشهاد وتاريخ حياته وجنازته فى ص ١٠٢ ومابعدها من كتابه (مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢).

ثم هز أعماقه حريق القاهرة وإقالة النحاس وإعلان الأحكام العرفية فيلود بالله في أول فبراير سنة ١٩٥٢:

(اللهم لا قوة إلا منك ولا حول إلا بك).. ويسأله التسييد والتثبيت.  
 ويسأل ويحيب (ماذا أفعل إذن؟ أتجه إلى الله. منه أتيت وإليه أرجع)  
 وسيأتيه الله بالجواب. وبالمجد، بالجلسات المباركة التي كان فيها رجلاً واحداً يستمد  
 العشرات - إلا قلة من الأولين - توازنهم منه لا من الحصانة القضائية.. أجهاته السباه في ذلك  
 الموقع ليكون معقد آمال أمة وبشيراً بالثورة المنتظرة.

## مصر تحت الأحكام العرفية

اندلع الحريق في القاهرة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، وكان الملك قد أعد لذلك اليوم وليمة لضباط الجيش فتقاطروا إلى قصره فطعموا والحريق يلتهم العاصمة! وأعلن النحاس الأحكام العرفية لمواجهة الكارثة وأقاله الملك بعد ساعة من إعلانها. ليبدأ «الحكم الملكي المطلق» ويجرى فيه أشواطه الخمسة في الأشهر الستة من سنة ١٩٥٢، يعود في كل منها إلى نقطة البداية وتتحطم أدواته عند نقطة النهاية، فيعود ليبدأ من جديد:<sup>(١)</sup>

طلب إلى أحمد نجيب الهملاي أن يلى الوزارة فاعتذر، وأشار بعلي ماهر. واستقال على ماهر بعد نيّف وشهر، فولاهها رئيس ديوانه حسين سرى فبقى شهراً واستقال، ورجع الملك إلى الهملاي فقبل!!

ولم يكن أحد ممن قاربوا الهملاي في الأشهر الأخيرة يتصور أنه يقبل، لسوء رأيه في فساد الملك ويأسه من الإنجليز، وكان عمال الملك ضائقي الصدر به لما يرفعه من شعار الطهارة والتطهير. وهو باب مغلق، في أيديهم مفاتحه، وبادل الهملاي قصر الملك كراهية بجهلها. وأُنف لجاناً لتطهير الحكم تغلب على تشكيلها عناصر من مجلس الدولة - فوزير العدل في وزارته كامل مرسى، وآماله في المجلس عظيمة.

وعلت الوزارة مجلس النواب وحددت أجلاً للانتخابات ثم أطالته. وازداد تدخل القصر في الحكم واستقال الهملاي، وتمسر تأليف وزارة لعدة أيام فرجع الملك إلى رئيس ديوانه حسين سرى، فألف الوزارة في يوليو لتبقى بضعة عشر يوماً، وفي عضويتها رئيسان لداثرتين من مجلس الدولة وعميد سابق لكلية الحقوق لكن كريم ثابت صار وزيراً أيضاً، وهو صحفي من رفاق الملك بالليل!

(١) بقا المستولية عن هذا الحريق دون تحديد مجازفة كبيرة. والمستفيد من الحريق جهتان تدور حولها دائرة الاتهام هما الجيش البريطاني وقصر الملك. فلقد انتهت به هجمات الفدائيين وول الحكم وزارة تدبيل للملك بوجودها أنتت حكم الأغلبية الشعبية التي أعلنت حولة الجهاد. وللأسطول البريطاني سابقة إذ احتل البلاد بعد مذهبة الإسكندرية، كما استقل العدو بالسودان بعد مصرع السردار وبخلص من حكم سعد زغلول. وللصبر الملكي موافق مشاركة للجيش البريطاني في آثار المذهبة واستقالة سعد زغلول واستتار الملك بالحكم دون البرلمان. فهاتان سابقتان تشترك فيهما الجهتان كل وفق ماجوى.

وفي هاتين السابقتين. خلفنا لنا زعبا الجليلين حكميها: كتب محمد عبده في مذكراته. [لا ريب أن استقراء الحوادث يظهر أنه ظهور أن الحديو بالاشترك مع عمر لطفي (محافظة الإسكندرية) كان سبب الفتنة] وفي الغرض من قتل السردار [قائد الجيش وكان إنجليزيا] وأعلن سعد زغلول في خطبة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أن إسقاط وزارته كان مقصودا منه. وفي التحقيق ورد اسم موظف كبير في سراى الملك وأجبره الإنجليز على إخراجه فأخرجه منها ورقة. فكسبوا بإسقاط الوزارة إخراج الجيش المصرى من السودان وتسليم واحة جيوب للطلبان وكسب الملك فتعيش بشيش في بدل مقابل قصر الزعفران. كما كسب استعادة الحكم الدكتاتورى.

قضايا الأساتذة فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن وفتحى رضوان:

كان الحاكم العسكري رئيس الوزراء لكن السلطة الفعلية كانت في يد الملك وأعوانه ثم في وزارة الداخلية. وقد وليها الأستاذ أحمد مرتضى المراعى في وزارى على ماهر والهلالي، واعتقلت هذه السلطة. وزير داخلية الوفد الأستاذ عبد الفتاح حسن والأستاذ فتحى رضوان والأستاذ محمد فؤاد سراج الدين السكرتير العام للوفد.

ورفع الثلاثة قضاياهم إلى مجلس الدولة بإلغاء قرار الاعتقال مع طلب مستعجل بالإفراج عنهم.

وكان طبيعياً أن يتولى المرافعة عن الحكومة رئيس قسم القضاء الإدارى في هيئة قضايا الدولة، وأثرت - لأسباب خاصة - ألا أترافع ضد الأستاذ فتحى رضوان.

وكنت أحسب أن الحكومة لا تهتم بفتحى رضوان اهتمامها بالمخمين الكبيرين في حزب الأغلبية.

أقمنا دفاعنا في القضيتين على أن المحكمة غير مختصة بنظر الخصومات في نظام الأحكام العرفية أو بالمنازعات الدستورية وإنما تختص بالأخيرة محكمة دستورية عليا حين تنشأ. وأسعفت ذلك الدفاع نصوص دستورية وقانونية وآراء شراحها في فرنسا ومصر.

وأمر رئيس الهيئة بطبع المذكرتين في المطبعة الأميرية وبعثت نسخة من كل منها إلى كامل باشا مرسى وزير العدل وأخرى إلى محمد سامى مازن وكان قد انتدب وكيل وزارة العدل مع كامل باشا. وكنا نزور الهلالي باشا معاً في مكتبه قبل الوزارة كما زرناه بعد خروجه من المعتقل إثر قيام الثورة.

وفي جلسة دوائر محكمة القضاء الإدارى المجتمعة - فقد أحييت القضية على دوائر المحكمة الخمسة بقرار من دائرة الوكيل - وحضرها عن المدعى بضعة عشر محامياً يتصدرهم الأستاذ محمود سليمان غنام (من تلاميذ سعد زغلول) ووزراء النحاس وقررت الدوائر المجتمعة إلزام الحكومة بتقديم أسباب الاعتقال.

وطلبى كامل باشا. لمقابلة رئيس الوزارة وسافرت إليه في الفد بالإسكندرية<sup>(١)</sup>.

(١) الوقائع التالية لم يعرفها أحد منى إلا من بعض سنين حين تلاقيت في الطريق مع الأستاذ فريد زغلول ومعهم آخران فتذاكرتها معه والآن أرى من رئيس الوزراء وزملائه أن يدرك المؤرخون ربه - وهو على كرسي رئيس الوزراء - وقد أقيمت هذه الوقائع سرا بحسبانها من أسرار عملنا الداخل. وكنا نتردد عليه في مكتبه للمحاماة أنا وسامى مازن أما كامل باشا فصلنا به قديمة مسترة من عهد الطلب وعمله محامياً وعودته لمحكمة النقض ثم في وزارة العدل وفي إعداد قانون مجلس الدولة وفى رئاسة المجلس.

وهبطنا (الوزير ووكيله وأنا) إلى مكتب الرئيس فكان معه الوزيران عبد الخالق حسونة ومحمد فريد زغولوك فأمسك الرئيس بالمذكرتين اللتين بعثت بهما إلى وزير العدل وقال كلمة طيبة عنها وعن كتابي الذى صدر سنة ١٩٤٥ عن الإمام أبي حنيفة فشكرته - وكان يبدو عليه الهزال - مع أنى قابلته من بضع شهور وكان أحسن حالا.

وبعد دقائق قليلة استطرده يشكو من عمله موجهها إلى كلامه وكانت له ألفاظ قاسية تعودناها منه فاستعملها وقال (أنا هنا حيث يجب ألا أوجد) وضرب مثلا بما يعرض عليه من تسجيلات المحادثات التليفونية، وعاب الملك بعبارات شديدة وعاب السياسيين بوجه عام. وهو كلام ألفناه منه من قبل الوزارة بشهور.

ولم ينيس أحد بكلمة. وبعد نحو ربع ساعة طويلة فى مثل هذا الكلام سأئى:

ما رأيك فى قرار محكمة القضاء الإدارى؟

قلت: للحكومة الحق فى عدم تقديم أسباب الاعتقال - إن رأت لذلك وجهها - وأنا أرى فى حالتنا تقديم الأسباب لأن الدائرة المختصة أحالت القضية على الدوائر الخمسة للمحكمة فهى تستعين بالمستشارين مجتمعين ولا يتم ذلك إلا عن أمر تريد أن يتحملوا مسئوليته معها. ولم يعقب كامل مرسى أو سامى مازن..

ولهذا شعرت - بعد خروجى - باحتمال أن يكون الرئيس فهم من دخولى معها أن هذا رأيها أيضا.

ولقد كنت عليا - والباقون يطمون - أن الهلالى هو الوزير الذى أحال السنهورى إلى المعاش وهو وكيل وزارة المعارف وأن السنهورى بينه وبين كامل مرسى ما يسمى بتنازع الأقران فهى أستاذان للقانون المدنى وعميدان متعاقبان فى الجامعة ورئيسان متعاقبان للمجلس.

طلب الرئيس وزير الداخلية الأستاذ أحمد مرتضى المرغى بالتليفون فحضر من مكتبه وأخبره برأى، فلم يعقب.. بل قال لى: نلتقى بالقاهرة. واتفقنا على صباح يوم تال فى بيته

بالزمالك. وكان واحدًا من أعضاء هيئة القضايا السابقين سرتنى سرعة استجابته - وهو وزير الداخلية والحربية معا وصلته بالأحكام العسكرية أقوى من الجميع - وحمدت الله على أن الخمسة الذين تداولوا الموضوع كانوا أعضاء فى هيئة القضايا (الرئيس ووزير العدل ووكيله ووزير الداخلية ورئيس قسم القضاء الإدارى).

واستأذنا.. وفيما كان مرتضى المرغى عند الباب لحقت به وقلت: مادام الرئيس وافق على تقديم الأسباب فى قضية الأستاذ فؤاد سراج الدين فلماذا لانقدمها فى قضايا فتحى رضوان.



قال: نلتقى يوم كذا بالقاهرة لأخبرك عن شأن فتحي رضوان<sup>(١)</sup>.

وفي القاهرة قصدت إليه في الصباح فنلت منه مذكرة بالأسباب الخاصة بالقضية. ولما ذهبت بها إلى مجلس الدولة كان الرئيس في غرفة المداولة. فدعوته إلى نافذة بالرفقة وسلمته مطروف وزارة الداخلية وقلت له: هذه هي الأسباب. فتصفحها. وكانت متهافتة. ثم قال: لقد خدمتنا كثيراً.

وقبل أن أستأذنه في الانصراف قال - في إقبال - لماذا لا تصالحون في قضية البورصة؟ وابتسمت. فسأل. وأجبته. هي قضية ملايين سوف أكسبها مائة في المائة (وقد رفضتها المحكمة بعد الثورة).

وخرجت وبقيت حريصاً على حديثه معي كسر من أسراره حتى لا يحدث له من جرائه رد آخر..

قصّدت في الموعد المحدد إلى وزير الحربية في مكتبه وفي حديثه أخبرني: أن فتحي رضوان شخصية أخرى غير فؤاد سراج الدين؟ قلت كيف؟ قال: «مولانا» يعتبره ضالماً في كل قضايا القتل السياسي من سنة ١٩٤٠.

ولم أعقب..

وقضت المحكمة في آخر أيام العام القضائي بوقف تنفيذ قرار الاعتقال لعدم استناده إلى أسباب ظاهرة الجديّة. ومن بضعة أيام رفضت دفوع الحكومة كافة في القضية الأخرى.



كانت أحكام المحكمة وأسبابها أحكاماً تكاد تنفي المشروعية عن نظام شوهه الملك بانحرافاته. كما كان آية شكر لله من الأمة ومن قاضٍ صدقت أعماله وهو في سنة القضاء أحواله وهو يطلب العلم في السابعة والعشرين من عمره بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٣ (وددت لو خدمت القضاء في شيء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمنة على السلطين الآخرين). ومنذئذ أصبح السنهوري علماً يرتفع بالعدل، وبأثره في الأمة والدولة، درجة لم يبلغها أحد

(١) بقي فتحي رضوان معتقلاً حتى قامت الثورة وحمل مستولية الإفراج عنه سليمان حافظ كما هي عادتها منذ الحرب العالمية الثانية، ثم صار من وزراء الثورة الكبار وأثبت وجوده في مجالس الوزراء كما وضع أسساً جديدة ثابتة لوزارة الثقافة، ثم استقال وبقي مجاهداً في الأعرام الثلاثين التالية، لتراه بعد ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ هو والأستاذين فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن من الذين أخرج عنهم من المعتقل الرئيس محمد حسن مبارك وهو إلى جوار زعامته في الحزب الوطني وكفاحه فيه وتحمله المسئوليات في (اللواء الجديد) مؤلف إسلامي مجيد له في الدراسات الإسلامية كتب ستة كبيرة. وله في الدراسات السياسية كتب وتراجم شتى تجلّت فيها ثقافتان يندر اجتماعهما في السياسيين.

قبله، إلا سعد زغلول وضع نفسه فيها - بالقول والفعل - دون حاجة لمجلس دولة، منها حكمة المشار إليه من قبل بعدم الاعتداد بالقرار الإداري الاستبدادي، ومثل هذا موقفه يوم احتكم الملك معه في قضية دستورية (تعيين أعضاء مجلس الشيوخ) فقضى الحكم<sup>(١)</sup> لصالح سعد في مجلس التحكيم. ومثلها خروجه بكفاح مصر إلى قارات العالم الخمس ليكون نموذجاً يحذوه المجاهدون في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وارتفع السنهوري درجة أخرى إذ قضى ذلك القضاء التاريخي لصالح حزب أصابه إصابات مباشرة كانت الأخيرة منها في ٢٦ يناير ١٩٥٠ يوم طلبت الوزارة منه أن يتنحى عن وظيفته لشكها في نزاهتها.

وارتفع إلى حيث شاء، من تيف وأربعين عاماً، مكان بين مصطفى كامل وسعد زغلول. ولا جرم كان النظام الملكي في النزاع الأخير من بضع سنين، ولما عجزت الأغلبية الشعبية عن ردع الملك وجدت الأمة نفسها بين حاكم غشوم وحكام محكومين تسلفهم بالسنة حداد جماعات المثقفين وصحف الاشتراكيين وصحيفة اللواء الجديد للحزب الوطني وترددت النذر في مقالات مصطفى مرعي تملن آخرة عهد بئيس وبداية عهد تفترق فيه الطرق.

(هي ذى الدكتاتورية البيضاء تمكن للحكم الفاسد وتعيته وقده بأسباب البقاء...  
وها هو ذا الحكم الفاسد بدوره يهيء للدكتاتورية الباغية ويتصاغر أمامها ويتقأماً...)

(١) يقول البارون فان دن بوش النائب العمومي المختلط الذي احتكم إليه الملك وسعد (...وعندما دخلت في اليوم التالي إلى مكتب الملك.. كان كل حركاته تدل على التأثر... أما زغلول باشا فكان جالساً أمامه متمكناً حواسه يتحدث بهدوء وسكينة. ولحت من خلال العبارات الرقيقة أن تافراً يوشك أن ينقلب إلى كارثة. وسعدت زغلول باشا أثناء المناقشة بقول (إن استير الشعب)... ثم قلت لنفسي: كلمة واحدة من هذا الرجل السياسي الذي يملك اليوم مصر كلها - روحاً وجسداً - تكفي لتحويل تلك الحياة المادنة إلى منظر رهيب من غضب الشعب. وفي تلك اللحظة انتهت إلى صوت زغلول باشا وهو يقول: «انتقل يا مولاي أن يفصل جناب النائب العام في الموضوع وأن يكون حكمه غير قابل للمناقشة؟ ففكر الملك حينها ثم قال في لهجة تشف عن الإذعان «لا بأس»... (وفي الحال قدم الملك يده وصادفني قائلاً «إنني موافق على رأي يدي بهذا الشكل» فصب زغلول باشا على ذلك بقوله «وأنا أيضاً» ... وضيف البارون فان دن بوش (وعندما راقت رئيس الوزراء في السيارة أخذ يدي بين يديه بعطف شديد ثم شكرني قائلاً: لقد أنقذت مصر من أزمة شديدة. وشديدة جداً).

كان تقويم اعوجاج الملك من أسرة محمد على أمانة توأسي بها السابقون الأولون وأدوها خير أداء: خطب الحديدي كبار العلماء فلام مجلس إدارة الأزهر لرفضه منح إمام الهانسية كسوة التشريفية لجهابه محمد عبده بقوله [إن للمجلس قانوناً لمنح كساوي التشريفية فإذا أراد الحديدي أن يكون منحها بإرادته الشخصية فليصدر قانوناً بذلك] فاحار وجه الحديدي وقام ليهي المجلس.

ولما أعطى الملك فؤاد مشروع قانون لثروت باشا وأمر أن (ينفذ بسرعة ودون تغيير) قال ثروت: أظن أن جلالتك تسمح لي - على الأقل - بقرائه ١ ولما خرج ذهب إلى كبير الأبناء وطلب إليه أن يبلغ جلالته أنني رئيس وزارة ولست موظفاً. وانني أتيت هنا لإبداء النصيحة لا لتلقي الأوامر.

ومن عل ينظر الإنجليز، بل العالم كله إلى شعبنا المسكين.. عسى أن يبرز ضماير سادتها.. أو يبرز ضمير الأمة المظلومة على أمرها فتثور لتسترد حقوقها المنصوبة وسلطانها، وإن يوما يتحقق فيه هذا الأمر أو ذلك ليكون مطلع فجر جديد...

«وثارت» مصر وطلع «الفجر الجديد» في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليوقظ السادرين في غفلاتهم وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا:

بحريق القاهرة، أو إعلان الأحكام العرفية، أو الخلاص من الحكم الشمعي، أو خشوع الأصوات، أو إخفاء العورات، أو إسقاط الوزارات الخمسة في الأشهر الستة كأنها «لمبات» تكسرها وتتكسر بها أصابع جمتون يسخره ويسخر منه الجيش البريطاني على ضفاف قناة السويس.

ولقد كان لزاما أن يقوم الجيش المصري اعوجاجه فناوشه بإشارات لم يقدرها تقديرها الصحيح منذ نجاح مرشح الضباط اللواء محمد نجيب، وسقط سقوطاً مزرياً مرشح الملك في انتخابات نادى الضباط. وهي انتخابات أعقبت إلغاء المعاهدة وإعلان الجهاد. ولم يكن شباب الضباط غافلين عما يرتكبه من آثام أعجزت النظام البرلماني عن بلوغ غرضه. وحاول حسين سرى في وزارته الأخيرة أن يترضى الجيش بتعيين محمد نجيب وزيراً للحربية فرفض الملك. واستقال حسين سرى وقيل الهلال أن يعود للحكم - ومعه وزير حربية هو صهر الملك. وقامت الثورة على الملك ونظامه كله في الغداة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فخلعته. ثم خلعت ابنة بعد أشهر وأعلنت النظام الجمهوري. ولم نبق للإنجليز أداة يسخرونها ضد الأمة فسارعوا إلى المفاوضات التي كانوا يتناقلون عنها<sup>(١)</sup>.

## مع الثورة

للسهوري مع الثورة يومان..

اليوم الأول: وهو يوم بأيام لكثرة ما جرت فيه الأمور:

- كان من تقدير العزيز الحكيم للسهوري أن تطيب نفسه وأنفس الناس إذا لاحظ أو

(١) في تسعة أيام (أبريل - مايو ١٩٥٣) انعقدت ست جلسات طويلة للمباحثات مثل مصر فيها رئيس الوزارة محمد نجيب يوفد فيه وزير الخارجية (محمود فوزي) والكباشي جمال عبد الناصر أما الاتفاق فتأخر توقيعه ١٧ شهرا ووقمه جمال عبد الناصر رئيس الوزارة في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وبعد عامين قاد الانجليز جيوشا ثلاثة [إنجليزية وفرنسية وإسرائيلية] لغزو مصر. وانتهزوا عنها. ومعتقد بدأ أقول شمس الامبراطورية.

لاحظ غيره أن وزارة الوفد هي التي أزيلت عن مراكزها، وأن يقع ذلك في يوم ٢٦ يناير نفسه، بعد عامين من ٢٦ يناير سنة ١٩٥٠.. لعل البشر يعتبر بما كان في الموقفين في هذين اليومين.

- وكان من تقديره - سبحانه - أن يشهد السنهورى وهو في قمة السلطة القضائية في يوم ٢٣ يوليو من العام ذاته سقوط نجيب الهلالي.

لكن السنهورى، كما شهده الناس في تلك الأيام، بدا برىء القلب من أى حقد. يحمل هموم وطنه - وكأنه يحملها وحده - ويفرقها في العمل له. تحمله نزاهة نفسه إلى آفاق إنجازات عظيمة من مجلس الدولة.

يقول جمال عبد الناصر:

(إن مجلس الدولة، منذ إنشائه، وهو يقوم على رسالته كما ينبغي، فلم تلن قناته في سبيل الحق في عهد الطفيلان البائد حتى وقر بحق في قلب الشعب وإن لم يقر في ضمير الطفلة. ولقد قدرت الثورة للمجلس ذلك كله منذ قيامها).

- وكان من تقدير العزيز الحكيم كذلك أن يرفع راية العدل على يد السنهورى نفسه، مع الثوار، وأن يسجل لنفسه مشاركته الخاصة في المذكرة الأولى التي يكتبها بعد قيام الثورة، لا نشوةً بالانتصار أو مشاركة الثوار، وإنما قوله في ١٢ أغسطس (هذا عام آخر.. واستقبل اليوم عامًا جديدًا. ويسعدنى أن أحضر اليوم أول جلسة لبحث تحديد الملكية الزراعية في مصر..).

- فلسوف يصوغ مبدأ الثورة في الإصلاح الزراعى في القانون الذى جعل «الفلاح شريكًا في الملك» للأرض التي يزرعها. وبه صار للعمال والفلاحين نصف عدد أعضاء مجلس الشعب. وكان هذا القانون قوامًا ثوريا بين طرفين يقول عنها السنهورى منذ عامين (الثبوية داء وبيل والرأسمالية هي أيضا داء وبيل) وسدادًا لحاجة يقول عنها من ثلاثين عاما:

(ليون في ٨ سبتمبر ١٩٢٣: أظن أنه إذا استقرت الحياة البرلمانية في مصر توجد حاجة لإنشاء حزب للفلاحين والعمال يكون غرضه اشتراك الفلاحين بقدر ما يمكن في حكم أنفسهم...) ثم يكتب بعد شهر في ذلك العهد:

(ليون ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣ - حزب الفلاحين والعمال حزب يستمد مبادئه من تجارب الأمم الغربية ومن التعاليم النقية الصحيحة التي أتى بها الإسلام والمسيحية وهو الحزب الذى أرى مصر في حاجة إليه بعد أن تظفر ببغيتها من الاستقلال التام.. وأهم أغراض هذا الحزب على ما أرى:

١ - تعليم الفلاحين والعمال (تعليمًا إجباريًا مجانيًا).

٢ - تأليف التفاهات.

٣ - تحسين الحالة الصحية في مساكن الفلاحين والعمال.

٤ - اشتراك الفلاحين والعمال اشتراكاً فعلياً بعد أن يتم تعليمهم في إدارة الحياة الاقتصادية للبلاد على مبادئ بعيدة عن التطرف.

٥ - مقاومة الاستعمار الأوروبي.. والتفاهم في ذلك مع عمال وفلاحى الأمم الغربية وأقصد بالفلاحين هنا.. عمال الزراعة وصغار الملاك من المزارعين.

- وتتابع عليه آلام السماء فنقرأ أنباء توفيقه ودعائه لمزيد من التوفيق:  
(الإسكندرية في ١١ أغسطس سنة ١٩٥٣: اليوم استقبال العام التاسع والخمسين من عمري.. وقد شاء الله أن يكون هذا العام هو العام الذى يفتتح فيه معهد الدراسات العربية العالمية فاللهم وفقنى إلى خدمة الفقه الإسلامى في هذا المعهد..).

بهذه السعادات واحدة بعد أخرى كان يتقدم إلى مجد أكبر.. ذكره بيوم ثقيف حيث القدوة والأسوة الحسنه لكل مسلم.

اليوم الثانى - يوم ثقيف:

وفى انتظاره تنقضى أشهر عشرة من العام بلا مذكرات - فقد اغتلبته سياسة الثوار وخلافات الرئيسين محمد نجيب وعبد الناصر - فنقرأ شكواه بما كرتبه به الدهاء، فى يوم مجموع له الناس هو يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ بعد أن جرى شوطه - كدأه - بقوة مع الثوار، وأبقى بسقوط النظام الملكى ودستور سنة ١٩٢٣.. ووضَّع النظام الثورى على طريق القانون.

(القاهرة فى ١٥ مايو سنة ١٩٥٤: يقول شوقى فى رثاء المرحوم أحمد أبو الفتوح:

يا أحمد القانونُ بعدك غامضٌ قلقُ البنود مجلَّلٌ بسواد

لما خرج النبى عليه السلام من الطائف وقد أصمَّ من فيها آذانهم عن دعوته وقذفته الأولاد بالحجارة قال يخاطب ربه: اللهم إليك أشكو ضعف قوتي وقلة حيلتي وهواني على الناس يا أرحم الراحمين: أنت رب المستضعفين وأنت ربي. إلى من تكلني؟ إلى بعيد يتجهمني أم إلى عدو ملكته أمري؟ إن لم يكن بك عليَّ غضب فلا أبالي. ولكن عافيتك هي أوسع لي. أعوذ بنور وجهك الذى أشرقت له الظلمات، وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة، من أن تنزل بي غضبك أو يحل عليَّ سخطك. لك العقبى حتى ترضى. ولا حول ولا قوة إلا بك).

فلقد وقع الحادث الجدير بالرجوع إلى يوم ثقيف وبدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد فصلته الجمعية العمومية لمجلس الدولة وبيانات الرئيس الجديد للمجلس، وجواب رئيس الوزراء جمال عبد الناصر ثم أنزلت المحكمة العسكرية العليا العقاب على مرتكبيه.

جاء في تقرير رئيس مجلس الدولة عن أعمال المجلس في عامه الثامن (أكتوبر ١٩٥٣ إلى سبتمبر ١٩٥٤).

حادث الاعتداء على رئيس مجلس الدولة السابق :

في يوم ٢٩ من مارس ١٩٥٤ اقتحمت جموع من المتظاهرين دار مجلس الدولة واعتدت على رئيسه السابق الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري فاجتمعت الجمعية العمومية للنظر في هذا الاعتداء وفيها يلى نص القرار الذى انتهت إليه:

مجلس الدولة

السيد رئيس مجلس الوزراء

ومجلس الدولة منذ إنشائه يقوم على رسالة بالغة الخطر...

ومجلس الدولة منذ إنشائه قد أدى واجبه كما يبنى فتعرض في عهد الطغيان السابق لما تعرض له من كيد على ما هو معلوم فلم تلت قناة رجاله حتى وقر في قلب الشعب وإن لم يقر في ضمير الطغاة. وجاءت الثورة فكان من بواكير أعمالها أن عملت على تدعيم استقلال المجلس بما يذكره لها بالحمد.

لهذا رُوع سدنة العدالة وهم في محرابهم يؤدون واجبههم بجموع تتف بهتافات عدائية ضد المجلس ورئيسه. وتقتحم حرمة دار القضاء لفتك برئيسه. ولا ندرى لذلك سببا سوى فرية أذاعها المفرضون. وهي فرية ظالمة إذ لم يجتمع المجلس إلا لأمر مصلحي هو تعيين مستشار بالمحكمة... وما كان رجال المجلس ليجتمعوا أبدا لإصدار قرارات لا شأن لها في أعمالهم وبوجه خاص ماله صبغة سياسية...

وقد بادر رئيس المجلس للاتصال بالجهات المستولة عن الأمن عندما نهى إلى الخطر. وكان ممن نهى إلى ذلك أحد ضباط المخابرات وأطلعه على روح المجلس التي كانت تنجيه نحو المجلس. فأفهمه الرئيس أن الاجتماع كان للأمر المصلحي المشار إليه. فليطلع الضابط المتظاهرين. أو أن يستقدم بعض قادتهم ليطلعهم الرئيس بنفسه. فعاد الضابط ونصح بأن يخرج الرئيس إلى فناء المجلس حيث احتشد المتظاهرون وحولهم رجال الأمن وما كاد رئيس المجلس يخرج إليهم حتى اعتدوا عليه اعتداء منكرا مروعا داميا...

وقد قررت الجمعية العمومية اعتبار اجتماعها مستمرا حتى توافى بتصرف الحكومة في هذا الشأن...

وهذا نص الكتاب السرى الذى أبلغتُ به قرار الجمعية.

مجلس الدولة

مكتب الرئيس

السيد رئيس مجلس الوزراء...

وقد تلقيت<sup>(١)</sup> منه الكتاب التالى:

الراسل: بكباشى أ.ح. جمال عبد الناصر

مجلس قيادة الثورة

السيد وكيل مجلس الدولة.

ردا على كتابكم المؤرخ فى ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ بما انتهى إليه قرار الجمعية العمومية لمجلس الدولة فى ٣٠ منه فى شأن الاعتداء الأتيم الذى وقع على رئيسه وهو يؤدى عمله بدار المجلس أود أن أنهى إليكم أننا جميعا أنا وإخوانى أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء قد تألمنا لهذا الحادث الذى تستنكره كل الاستنكار. ذلك لأننا نؤمن بأن القضاء من أعز مقدسات الأمة فينبغى أن يتوافر له كل استقلال وتوقير وكرامة.

(١) تلقى هذا الرد المستشار السيد على السيد وكان رئيس الجمعية العمومية لتخلف الدكتور السهورى عن الجلسة إذ كان يعالج بالمستشفى من جراحة. وبمقدور قانون يجرم الوزراء السابقين من الوظائف. صار المستشار السيد على السيد هو الرئيس الثالث فى تاريخ مجلس الدولة. والثلاثة يتبادلون ولا يتفاضلون. وبمدة رئاسته حتى ١٩٦٦ أتاحت السيادة لمصر خمسة عشر عاما كاملة من القضاء الإدارى من أعلى المستويات فى العالم. وقد كانت «سيادة القانون» و«حماية الحقوق والحرمان» و«بهدنة منذ كان قاضيا جزئيا فى الثلاثينات من القرن الحالى، ثم رئيس محكمة بمجلس الوزراء برأس مكتب مراجعة الأحكام العسكرية فى فترة الحرب العالمية ثم قاضيا وحيدا للأمور المستعجلة مدة طويلة فى محكمة القاهرة الابتدائية. ولعله القاضى الوحيد الذى ولى وظيفة المستشار دون أن يشركه فى مجلس القضاء قاضيان فى مدة عمله بالمحاكم الابتدائية. وذاعت اتجاهاته فى العدالة وحماية الحرمان فى وزارة العدل فكان «أول» من طلب إليهم كامل مرسى المشاركة فى مجلس الدولة الجديد وكان «أول» من قبل ذلك فى حين تردد كثير من زملائه فى القبول خيفة أن لا ينجح القضاء الجديد من جراء مقارفة الأحزاب المشتركة فى الحكومة له وفى فترة رئاسته السهورى للمجلس رأس الدائرة الثانية للمحكمة وعين وكبلا للمجلس وناقست أحكام دائرته أحكام دائرة الرئيس بقوة أسبابها وصياغتها واتجاهاتها لتصحيح «سيادة القانون» فى الأمة والحكومة والقضاء الإدارى.

وقد حافظ على ذلك كله فى مدة رئاسته للمجلس.

وبمعه فى أول أعداد مجلة مجلس الدولة سنة ١٩٥٠ عن رقابة دستورية القانون يكشف تأثره فى اتجاهات المجلس منذ نشأ المجلس. دخول فيه الدكتور السهورى وفى زميله سليمان حافظ (ودخل المجلس خلال العام الماضى... سليمان حافظ بك... فكسب المجلس به ذفرا غنيا من المواهب الممتازة وقيمة عليا من قيم الأخلاق والكفاية يعز بها المجلس ويفخر.

وأختار المجلس لوكالته فى محكمة القضاء الإدارى مستشارا من أساطين رجال القانون وحسبة تبتا فى القضاء الإدارى اشتهر بكتائبه الممتازة فى جميع المناصب القانونية التى تولاها هو حضرة صاحب العزة السيد على السيد) تخرج من أوائل مدرسة الحقوق سنة ١٩٢٢ وكان عضواً مشهوراً باختياره فى هيئة قضايا الدولة بوزارة الأوقاف وكذلك كان الرئيس الأول للمجلس (كامل مرسى) رئيسا لقسم قضايا الخاصة الملكية. وبإضافة السهورى إليها نجد الرؤساء الثلاثة الأوائل للمجلس أعضاءً، وفى هيئة قضايا الدولة وللمستشار السيد على السيد باع طويل فى الحفاظ على الحقوق والحرمان.

ولأننا نوقن بأن مجلس الدولة منذ إنشائه وهو يقوم على رسالته كما ينبغي فلم تلتن قناته في سبيل الحق في عهد الطغيان البائد حتى وقر بحق في قلب الشعب وإن لم يقر في ضمير الطغاة. ولقد قدرت الثورة ذلك كله للمجلس عند قيامها فكان من بواكير أعمالها أن عملت على تدعيم استقلال المجلس. وقد كان هو «ورئيسه» ساعد الدولة في الفتيا والتشريع ومستشارها الناصح الأمين لتحقيق الأهداف المشتركة في محاربة الطغيان وتحقيق الصالح العام.

يقيننا جميعاً أن كل مصري مخلص لوطنه يستنكر ذلك الحادث إذ لا يمكن أن يجترأ على حرمة القضاء إلا عدو للوطن أو خائن له. وستعمل الحكومة جاهدة على القصاص من العابثين ومحكمة المقصرين، وسيكون عهدنا للمجلس أن تعمل دائماً على ما يزيد في تدعيم استقلاله ويوطد سلطته في القيام بأداء رسالته للتعاون على تحقيق أهداف الثورة. وأود أن تبلغوا كتابنا هذا إلى الجمعية العمومية للمجلس وإلى سائر موظفيه.. وتفضلوا بقبول وافر الاحترام.

بكباشى أ.ح.

نائب رئيس مجلس قيادة الثورة

ومجلس الوزراء

إمضاء (جمال عبد الناصر)

ولما تلقيت هذا الرد دعوت الجمعية العمومية وانتهت إلى القرار الذي أبلغته بالكتاب التالي:

السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء

أتشرف بأن أنهى إلى سيادتكم أنى إذ تسلمت كتابكم.. تلوته على الجمعية العمومية فوراً وقد رأيت أن تسجل - مع الشكر - للحكومة استنكارها الشديد للحادث الأليم، وأنها جاهدة على القصاص من العابثين.... وتود الجمعية العمومية للصالح العام العمل على نشر كتاب المجلس ورد الحكومة عليه.

= ومن أحكامه في عام ١٩٣٣ «أول حكم» قضى ببطان التفتيش إذا لم يصدر الإنذار به من النيابة العامة سنة ١٩٣٣ وكان إعلاناً «لسيادة القانون» في عهد دكتاتورى باطنس أقرته محكمة النقض فأضيف النص بوجوب ذلك إلى قانون الإجراءات الجنائية - وكنت محامياً في القضية أعمل بمكتب النقيب الأول إبراهيم الملباوى (١٩٢٨ - ١٩٣٧) - دفعت بهذا الدفع ونشرت «مجلة المحاماة» بحثي فيه مع الحكم في سنة ١٩٣٣ وأبنته في ستة نالته ببحث نشرته المجلة عن تصرفات السفهاء قبل المجرى، ولما ولي وزارة العدل رئيس التحرير الأستاذ صبرى أبو علم باشا اختارنى - بالبحثين - وكيلاً للنائب العام في نوفمبر سنة ١٩٣٧.



وبناء على طلبكم قد أبلغنا كتابكم إلى سائر موظفي المجلس...  
تحريرا في ٤ من أبريل ١٩٥٤.

وكيل مجلس الدولة

إمضاء (السيد على السيد)

ولا يفوتني أن أسجل أن الحكومة فت بما وعدت من القصاص من العابئين فقدمتهم  
للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية العليا ونالوا جزاءهم العادل).

\*\*\*

واعتمادات الغوغاء على التائبين كصدمات الجمادات للأحياء تسيل الدماء ولكنها ترفع  
لصاحبها ذكرا لا يبلى بعد أن نال من دهره ما تنفى - كما كان السنهورى يقول - ولم يكن  
ينقصه إلا محنة الإيذاء فقدمتها له الغوغاء. والدهاء هى التى طالبت الحاكم الرومانى بإعدام  
السيد المسيح.. والأذى هو الذى أذاع فى الأمة مجد أئمة الفقه الأربعة.

ولقد كان السنهورى من يضع سنين أقرب الناس من النقراشى وأحمد ماهر وهما  
يُستشهدان. ولولا الاستشهاد ما اجتمعت رفاتهما فى مسجد عظيم بالقاهرة. وفى سنة ١٩٥٤  
كان أقرب الناس من محمد نجيب. ومحمد نجيب أول رؤساء الجمهورية وأكبر من أصابته  
حكومة الثورة إصابات مباشرة.

بصدور قانون فى ١٥ أبريل ١٩٥٤ بمنع الوزراء السابقين من ولاية الوظائف انقضى عهد  
السنهورى بالوظائف، وحق له أن يكتب فى ١٩ أغسطس (الحرية كالصحة من أكبر نعم الله.  
ولكن الإنسان لا يقدرها حق قدرها إلا بعد أن تزول).

\*\*\*

وفى سنة ١٩٥٥ صدر القانون الذى كان يرتجبه كامل مرسى لمجلس الدولة وأضيف فى  
آخره نص وقتى نُقل بنام عليه ثمانية عشر عضوا ممن لهم صلة وثيقة بالسنهورى إلى جهات  
قضائية أخرى نالوا فيها حُظوظًا مثل ترقيات مجلس الدولة، وكانت الحكومة فى غنى عن أن  
تسهم وتسىء لنفسها بهذا الإجراء الذى أجمع على نقده الأعداء والأصدقاء. مثلما اجتمعوا على  
نقد إجراء فصل القضاة فى سنة ١٩٦٩<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) فصل القضاة سنة ١٩٦٩:

يُجمع مقال الدكتور عثمان حسين عبد الله عن الدكتور السنهورى المشار إليه من قبل، ومثله كتاب آخرون أرخوا  
لحكم الرئيس جمال عبد الناصر، بين هذا النقل بمناسبة إصدار قانون مجلس الدولة سنة ١٩٥٥ وبين فصل نحو مائتين من  
رجال القضاء بمناسبة إصدار قانون خاص بالقضاء وإنشاء المحكمة «العليا» سنة ١٩٦٩ «به لم يعد وصف «العليا» قاصرا  
على محكمة النقض.

= وربما يفيد في هذا الصدد ذكر الوقائع التالية:

١ - في ٢٤ - ٢٥ أغسطس ١٩٦٩ دعاه الوزير شراوى جمعة من مرسى مطروح لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر وسافرت واجتمعت في مكتب الرئيس بالوزيرين أمين هويدي - مد الله في عمره - وشراوى جمعة والسيد سامي شرف سكرتير الرئيس حتى قاربنا مطلع الفجر نتداول بشكوى الرئيس من الشغب الحادث في نادي القضاة وشكوى بعضهم بعضا إليه. ويمكن إجمال رأيي ليلتذ في أن القضاء نفذ قوانين الثورة أحسن تنفيذ وإقبال ملحوظ. وأن كتابات مجلة القضاة يمكن التفاوض عنها. وأن ساءلة القضاة جائزة أمام اللجنة المختصة بذلك طبقا لقانونهم. وأن رئيس محكمة النقض «المستشار عادل يونس» واحد من أحسن الرؤساء في التنازع الحديث للقضاة ومعاونته مؤكدة. وذكرت شاهدا على ذلك. وأعدت ذلك مرتين ووجدتهم يستبعدونه. فنقلت الكلام إلى خلاف الوزير معه من قبل، وأن الوزير اعتذر له - على ما علمت - قالوا: لم يفتنر. بل الوزير مستقبل لمجزه!

ولما استأذنت لمفارقة طلب الوزيران إلى أن أمل رأيي على السيد سامي شرف ليقراء الرئيس. فأمليته في فقرات. وافترقتنا على أن نجتمع في الظهر واجتمعنا لمدة ساعة دون تغيير رأيي إلا في تفصيل صغير خاص بحد من يقدمون للجنة الصلاحية كل مرة.

وطلب الوزيران أن أنتظر يومين حتى أعرف رأي الرئيس. وانصرفت. وبعد يومين اتصل بي السيد شراوى جمعة وأنبأني بشكر الرئيس وقوله (أنا عارفة) ولم أعقب. ودعوت له بالترقيق. بعد ستة أيام قرأت بالصحف ما يفيد «عجنيد» رئيس مجلس الدولة بومذاك لوزارة العدل ووافق التعيين فصل القضاة وقانون وإنشاء (المحكمة العليا) وهي التي صارت نواة للمحكمة الدستورية العليا - وكان أول المفصولين عادل يونس.

٢ - أطلت التفكير - منذ عودتي للمصيف - في أسباب القلق المفاجيء الذي تفتشت في شأنه. واستبعدت أي صلة لعادل يونس بما يحدث بالنادي لأنه لا يتردد عليه. واستبعدت أن يكون الرئيس راحياً عما اصططنه وزير العدل من خلاف خاص بمراسلات جرت بين عادل يونس ووزير العدل (سرى لانكا) لأن عادل يونس في ذلك الوقت كان قد نفذ مهمة رسمية باختيار الرئيس له جواباً لطلب دولة سرى لانكا قاضياً مصرغاً لإجراء تحقيق، وليس في مصر أصلح لهذا منه ونجاحه في أداء تلك المهمة محسوب له لا عليه.

وأخذت أستعرض الأفاق البعيدة فتذكرت أن انفصال سورية عن مصر سنة ١٩٦٦ نفذه وزير عدل في سورية ونقيب للمحاميين ووكيل هيئة قضايا الدولة (إبان رئاستي لها) ومستشار من مجلس الدولة الذي انشأه أيام الوحدة في سوريا. لكني توقفت طويلاً أمام انقلاب حدث في السودان أخيراً ومنذ ثلاثة أشهر (مايو ١٩٦٩) قام به النميري ونفذه له بإكبر عرض الله وكان كبيراً للقضاة بالسودان. فلمله لفت النظر إلى كبير القضاة بمصر وإلى جبهة نادي القضاة أيضاً - والله أعلم.

٣ - وكنت أعرف أن الوزير المستقبل منذ ولي الوزارة كان يراجع كشوف الهيئات القضائية لضم أعضائها للاتحاد الاشتراكي وأن الكشوف بقيت دائماً على مكتب الوزير يتداولها مع أصدقاء له في داره. ولقد فوجئت عند وضع الدستور الحال سنة ١٩٧١ وكنت مقرراً للجنة (نظام الحكم) بوجود مشروع مطبوع لدستور أعده الوزير وآخرون على نسق دساتير الكتلة الشرقية وورد على ذهني عندئذ أن فصل القضاء سنة ١٩٦٩ عجل به التمهيد لفرض هذا الدستور بإسكات مصدر محتمل من مصادر الاعتراض عليه.

٤ - وكان الوزير رئيساً لما سمي لجنة استماع قبل إعداد ذلك المشروع وحضرت جلسيتي لما طالبت فيها مرتين بتضمين الدستور نصاً على أن تكون الشريعة مصدراً للتشريع. ولم أجد لذلك صدى في المشروع. فقدمت عند وضع الدستور الجديد سنة ١٩٧١ مذكرة لمجلس الأمة نشرتها مجلة هيئة قضايا الدولة عند تقديمها طلبت فيها النص على الشريعة في المادة الثانية من الدستور. كما وضعت في مقترحاتي لمواد الدستور نصاً يمنع سقوط جريمة الاعتداء

وفي هذا المقام نعرض لما جاء في هامش المذكرة المؤرخة ١٥ مايو سنة ١٩٥٤ في كتاب (عبد الرزاق أحمد السنهوري من خلال أوراقه الشخصية):

(كُتب كثير عن حادث الاعتداء.. في مظاهرة خرجت من مبنى هيئة التحرير....)

ذكر الدكتور أحمد زكي (باشا)... بجريدة الأخبار ١٩٧٥/٩/٨ أن الاعتداء على السنهوري وقع بعد لقائه بالإخوان بمنزلي. وذكر الأستاذ أحمد فوزي في كتاب نشره... أنه في يوم ٢٦ مارس جرى اللقاء بين الدكتور السنهوري وعبدالحكيم عابدين في منزل الدكتور أحمد زكي حيث عرض السنهوري عليه الإشتراك في الحكم. ومثل هذا اللقاء وما جرى فيه لم يكن ليخفى على المخابرات المصرية.. ومعنى ذلك أنه كان جاداً في إنهاء الحكم العسكري وإعادة الحكم المدني وهو ما أغضب العسكريين الطامعين في إقامة دكتاتورية عسكرية.

أما الدكتور عبد العظيم رمضان فإنه قال:

رأينا أن السنهوري كان يقف موقف التأييد لاستمرار الثورة حتى أنه سارع في صبيحة اليوم التالي لقرارات ٢٢ مارس إلى محاولة تدعيم الثورة عن طريق إشراك الثوار في الحكم. وكانت حاجته أن مصلحة البلاد العليا لا تتحقق إلا بالتعاون بين الثورة والقوى الصالحة للحكم في البلاد وفي طليعتها الإخوان المسلمون.

أما ما يتعلق بالمستولين عن الاعتداء فقد ذكر الأستاذ أحمد فوزي في كتابه أن السنهوري في أقواله أمام النيابة اتهم جمال عبد الناصر في تدبير الحادث كما أنه رفض مقابله عندما زاره بعد الاعتداء عليه.

ويشير الأستاذ أحمد حمروش في كتابه (شهود ثورة يوليو) عن هذا الاعتداء إلى أن البكباشي الذي فتح الباب للمتظاهرين قال إن رئيس البوليس الحربي كلفه بمنع اجتماع مجلس الدولة بالعنف أو بالمسنى لإذنه أعد خطة المظاهرة بالتعاون مع رئيسين في هيئة التحرير. ولما توجه للسنهوري في مكتبه رفض مقابله. فأرسل إلى الرئيسين المذكورين فتدفقت المظاهرات وكان فيها بعض جنود المباحث الجنائية في ملابس مدنية وهم يتفنون (الموت للخنونة).. فتدفقوا

٥ - على الحريات والحقوقي الطهيمية. وهو نص يتسع قدر ما تتسع الحريات والحقوقي الطبيعية للأمة وأولها استقلال القضاء.

٥ - كان الرئيس السادات نائباً لرئيس الجمهورية عند فصل القضاة سنة ١٩٦٩. ولما قام بثورة التصحيح في مايو ١٩٧١ قام بإعادة نحو ستين منهم: أولهم عادل يونس. وحتمت على صليق بوزير العدل أنتد المستشار محمد سلامة أن أخبره بأن الرئيس السادات علم بتفاصيل فصل القضاة ولم أحدثه عما دار في ٢٤ - ٢٥ أغسطس في مكتب رئيس الجمهورية السابق وقد سلف ذكر بعضه. وكان الوزير داتها على العمل لإعادتهم أجمعين حتى صدر حكم القضاء ببطلان الفصل فأعيدوا وصححت أوضاعهم وفق القانون.

يعتدون على أعضاء الجمعية العمومية.. هاتفين (تحيا الثورة) و(تسقط الرجعية).. ثم حضر صلاح سالم.. وأيد اللواء محمد نجيب نفسه في مذكراته بعنوان (كلمتى للتاريخ) تدبير المظاهرة واستقلالها لفرض المحكم العسكري ومنع إقامة حكم مدنى).

وأول ما نلاحظه على ما قيل هنا عن أسباب الحادث أنه غير مقبول بعد إذ قال مجلس الدولة قوله فيها وأثبتت للحكومة الشكر على موافقتها ومحكمة العاشرين أمام المحكمة العسكرية العليا وحكمها بالجزاء العادل.

وغير مقبول أن ينسب إلى السنهورى تدخل فى سياسات الفرق المتصارعة على الحكم وهو المختص بالفصل بينها فى هذا الصراع أو بعض وجوهه أو نتائجه إذا اتصل بقضية، أو أن يطلب إدخال جماعة فى الحكم مع أخرى تتولاه بالفعل، ولا تقبل بطبيعتها أن يكون لها شركاء. بل كان الدكتور السنهورى آخر من يتصور العقل أن يتدخل عند الإخوان، أو يقبل الإخوان تدخله، لما كان بينهم وبين وزارات السعديين من دم لا يظلم.

والقول باجتماعه مع بعضهم لا يثبت زعما خاصا بما دار فيه لم يزعمه الدكتور أحمد زكى نفسه.

ولما كان النزاع على السلطة قائما بين فريقين لجمال عبد الناصر ومحمد نجيب. وقيل يومئذ إن الدكتور السنهورى اجتمع مع على ماهر فى نادى محمد على (نادى وزارة الخارجية الآن) وتكلما فى ترشيح محمد نجيب لرياسة الجمهورية - ومعلوم أن سليمان حافظ كان من هذا الرأى ولذلك خرج من الوزارة عند تعديلها.

ولا يكفى الزعم بأن الدكتور السنهورى اتهم جمال عبد الناصر بتدبير حادث الاعتداء ليثبت اتهامه بتدبيره.

ومع كل ذلك لم يذكر أحد ماتم فى تحقيقات النيابة أو المحكمة العسكرية أو الجمعية العمومية لمجلس الدولة وفيها مقطع النزاع فيما حدث للدكتور السنهورى.

ولقد زار جمال عبد الناصر مجلس الدولة فى يوم تالٍ ومعه د. حسن بغدادى وهو ممن خرّجه السنهورى وزاملوه فى الجامعة ثم فى مجلس الدولة، وكان وزيراً، فاجتمعا بالمستشارين وبوكيلى المجلس وكانوا غضابا للحادث لكن أحدا منهم لم يردّ على ذهنه اشتراك جمال عبد الناصر فى تدبيره بل طيبت زيارته خواطر المستشارين.

وكان الجميع حزاني لما أصابت به الدهماء رئيس القضاء فى مجلس الدولة وقد أجزل جمال عبد الناصر الثناء عليه وعلى وقوفه ضد الطغيان.

ولا يمتارى أحد بأن الحادث أساء إلى جمال عبد الناصر وفريقه فى أيام عصيبة.

قبضت السباه للقضاء على النظام الملكي رجالاً حاسبوا الملك على نزواته. يتصدرهم رجالان هاجمه أولهما في المجلس التشريعي الأعلى سنة ١٩٥٠ وأنذره بزواله على الملأ وفي الصحف، وكان رئيسا سابقا لهيئة من الهيئات القضائية وعاقبه الثاني بأحكام أصدرها وهو على رأس الهيئة القضائية المختصة بعدم المشروعية في تصرفه فكان ذخراً تذخره الأمة ودرسا تستذكره: أن الانحراف عن القانون كالتأرجح على شفير الهاوية. وأن في «سيادة القانون» نجاة للحكام والمحكومين. وبهذا أدى الرجلان عن جيلهما فرض عين كانا مطالبين به، ويجمع بينهما مقولة سبقت في صدد مصطفى مرعي أنه كان (بنوعه في العلم والقضاء والمحاماة والبلافة القضائية مجتمعة يعتبر شهادة لنظامنا التعليمي في دراسة الحقوق إذ ينتج رجل القانون العالمي).

ولا جرم أن لسيرة السنهوري زينياً خاصا في الأذن ترق له مشاعر السامع:  
لصنوف الاضطهاد التي ابتلى بها على مدى نيف وعشرين عاما وللمحن، تنزل به تترى في زمن بعد زمن، وهو دؤب عُفُو يرى الجزاء الحق لذاته في خدمة بلاده ويذيب نفسه حبة حبة في المصلحة العامة.

ولأعماله في سبيل الشريعة الإسلامية وخدمة الوطن العربي والوطن المصري وتوحيدها وإن غاضبته السلطة التي تنتفع من عمله  
وكانت أحوج إليه منه إليها.

ولما جاءه خصومه مظلومين رفع الظلم عنهم بشجاعة لا تعرف التردد.  
ولما كتب عن انحراف السلطة التشريعية حسب بعض أنه يدافع عن رأيه ضد سلطة تناجزه. وما كان إلا عقيدةً سيطرت على ضميره سطرها من ثلاثين عاما وهو يطلب العلم في فرنسا، ونفذها بشجاعة في أحكامه عندما أتاحت له الفرصة لحساب مصر وحساب العدالة. وكل حكم أصدره كانت مصر تنتظره. والأيام دول. وكم دالبت دول أو حكومات في تلك السنوات

ولاريب في أن أحكامه في تلك السنوات كانت تسبق التقدم. كالشريات بالأيام العظيمة التي قدرها الله لبلاده.



أحدثت إصلاحات الثورة آثارها في نشاط مجلس الدولة فاتسع بمسئوليات الإصلاح الزراعي ومحاكمه وبقضايا دائرة العقود الادارية ثم تراخى بعض الأثر في الطمون ضد القرارات التي رأت الحكومة عدم سماع الطمون فيها لما تتضمنه من دواع ثورية. وولت الحكومة وجهها نظر الشركات القائمة على الامتيازات العامة والاحتكارات (شركة

السكر - شركة مياه القاهرة - شركة ترام القاهرة) واقتضت دواعى السرعة للفصل فيها أن تحال على التحكيم باتفاق الخصوم (والمذكرتان الحاصتان بالأولين منها وإردة في المذكرات المشار إليها من قبل ورأس هيئة التحكيم فيها المستشار طاهر ياشا محمد الوكيل الأول في تشكيل مجلس الدولة، وأخذت الجهات المعنية بسبيل تشريعات اقتضتها الثورة، من إعداد دستور سنة ١٩٥٦ إلى وضع قانون للجيش (خول اختصاص محكمة القضاء الإدارى بشئون الضباط إلى لجنة الضباط) إلى قانون جديد يستجيب لآمال مجلس الدولة أنشأ محكمة إدارية عليا ونظاما للمفوضين لكفالة استقلاله الكامل ثم شرعت الحكومة في تنفيذ قانون كانت قد أعدته لتصير الشركات الأجنبية

وفي إبان هذه الفترة دُرس نظام حصص التأسيس في شركة قناة السويس قبل تأميمها. فظهر لنا أنه تزييف خارج على القانون وتكفل بأمره وفد المفاوضات بعد تأميم قناة السويس وكنا من أعضائه - كما صدر قانون تمصير الشركات وتنتهى هذه الفترة عند قيام الوحدة بين سورية ومصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة ودستورها وكان توحيد الجهات القضائية (القضاء المدنى وبمجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة) ركنًا من أركانها يتفانى المصريون والسوريون لإرسائه.



في هذا المعترك نبه ذكر أعمال تاريخية نجب فيها رجال كبراء على المستوى العالمى ومنهم ضباط في الجيش أدوا أمانة العمل الوطنى الضخم دون أن تعرف فيه مخالفة واحدة للقانون أو العدل من واحد منهم بل سبحوا في تيارات السياسة العالمية بنزاهة وعدالة وإعلاء لمبدأ سيادة القانون. مما يعتبر شهادة عملية من حكومة الثورة، بإمكان تحقيق الأهداف الكبيرة مع التزام «سيادة القانون».

- ففي أعمال التحكيم برز المهندس محمود يونس ليحتل من بعد مكانه التاريخى الفريد في إدارة قناة السويس بعد التأميم، بكفاية ويسر حبا للتأميم وإدارته إلى العالم<sup>(١)</sup>.  
- وفي وزارة الثقافة لفت الأنظار إلى آفاق جديدة الدكتور ثروت عكاشة كوزير فنان صاحب مبادرات في روافد الثقافة.

- وكان الأستاذ أمين هويدى أخوف الناس أن يحمل ظلها. ذهبت إليه في إدارة المخبرات اعترض على تدخلها في قضية لقناة السويس ونهت على رأى رئيس الجمهورية فقال لى: نحن قضاة. فاعترضت بقولى: أنتم قضاة؟.. والحق أنه كان أشبه بالقضاة إذ ولى الوزارة.

(١) ولا نشرت مجلة هيئة قضايا الدولة عددًا خاصًا بالتأميم ووثائقه وصحيفة دعوى الحكومة بسويسرا في صده بتغير بناما يتشويه فأهدبناه أكثر من عدد.

- وفي تنفيذ التصير برز اقتدار المهندس محمد صدقي سليمان في إدارة المؤسسة الاقتصادية، ليلعب الأوج في بناء «السد العالي» على النيل بأيدى المصريين<sup>(١)</sup> وكذلك برز كرئيس للوزارة.

وفي مقام إحسان الأداء لا يمكن نسيان اسم المستشار نهاد القاسم كوزير للعدل في حكومة الجمهورية العربية المتحدة. لم يقر الانقلاب الذي أحدث انفصال القطرين. وبقى بمصر على الولاء للجمهورية المتحدة حتى أذن له في العودة إلى سورية ليتوفاه الله بعد أن يعود تاركا للوحدة العربية مثلاً خالداً على النجاح وكان لا يفتأ يشيد بالسهنوري وصدافته له كما كان يحدثنا عن مجادلاته لمبد الناصر في مجلس الوزراء وقد أعلن ذلك عبد الناصر بعد الانفصال.

١ - بهذه الأمثال ونظائرها أظهرت حكومة الثورة للعالم أن من أظهر أعمالها في تاريخ مصر ما قام أحسن قيام على قواعد العدالة ونفذ في كنف «سيادة القانون».. وهي شهادات على الموظفين الذين يخالفون القانون .

٢ - ومن بحث التصرفات الحكومية السابقة وتصرفات الأجانب قبل قيام الثورة سنة ١٩٥٢ ظهر أنهم يختلفون في كثير من الاتجاهات ويلتقون عند هدف واحد هو استصاف الثورة المصرية.

٣ - أن اعتماد الخديوي اسماعيل وابنه توفيق على نوبار - أو نظرائه - أطلق له العنان في وظيفة السمسار فباع نفسه ثم باع مصر متقى وثلاث وربع إلى الأجانب وإلى نفسه<sup>(٢)</sup>. كتب عنه الشيخ محمد عبده [الرجل ليس بمصري ولا عربي ولا مسلم: فإذا باع مصر بأرخص الأثمان فهو الرابع].

٤ - وأن من وصمات ذلك العصر خدمة الموظفين في الحكومة للشركات خفية وهم في وظائفهم ثم خدمتهم في هذه الشركات جهرة بعد ترك وظائفهم.

(١) قلت له يكتبه - مد الله في عمره - وكان رئيساً للوزارة، إن الأمة كلها تتى على بيانك أمام مجلس الأمة. فتعجب. فقلت: لأنك مارستها - لأول مرة من عشر سنين - بحقيقة الموقف الاقتصادي. وقد أثبتت محاضر مجلس الوزراء أنه اعترض على حرب سنة ١٩٦٧.

(٢) هو مؤسس المحاكم المختلطة التي أخرت استقلال مصر ثلاثة أرباع قرن ومؤسس شركة مياه القاهرة بامتياز منحه لها وهو وزير الاضلال لتبني مياه النيل لأهل القاهرة بشمن فادح ويقي وأهله فيها ثلاثة أرباع القرن، روى الدكتور السهنوري نقلاً عن كتاب (القاهرة والقضاء الدولي) للمستشار البلجيكي مينار: أنه لو لم تكن المحاكم الوطنية حقيقة واقعة عند توليه الوزارة لحال دون افتتاحها مجاملة للإنجليز. وأنه عين حاجبه مستشاراً فيها؛ لتبجس عليها؛ وأنه نقل رئيس دائرة فيها بناء على شكوى أرمض - مثل نوبار - إلى المحاكم المختلطة ورفضت المحاكم المختلطة تعيينه وقد المستشار وظيفته؛ وأنه اضطر رئيس محكمة الاستئناف بسرى باشا للاستقالة لأنه رفض سماع مندوب الحكومة الذي جاء يتكلم بالفرنسية أمام محكمة لثنا العربية ١- ونوبار هو الوزير الذي قبل جلاء الجيش المصري عن السودان سعد ورفض شريف باشا لذلك وقوله (إن تركنا السودان فهو لا يتركنا) وقدم استقالته.

٥ - أن القضاء والإدارة ولايتان لا يصدق أداؤهما إلا بإحساس وطني. وأن الإحساس الوطني في القضاء هو التزام العدالة.

### العربي الكبير:

إذا كان حسناً أن يخدم الرجل الكبير أفكاره الكبيرة بعمله في مواقفه فأحسن منه أن يجعل الدولة تخدمها. فتلك قوة لها وله ويد الله مع الجماعة..

وتعاطف الحسينان إذا عمل صاحب الفكرة لها في خدمة الدولة. فهو عندئذ يستخدمها ويخدمها ويخدم فكره، وما أسعده إذ يعلم القيام بمصلحة عامة أو يعلم قومه جماعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهو درس آل إلى السنهوري من محمد عبده فعمل به لإحياء الفقه الإسلامي والتزام الشريعة.

وما كان إلا هبة من الساء لرجل حسب بعض معاصريه أنه زال عن سمت السلطة فرفعه الله إلى سمت أعلى ذكراً وأبقى أثراً. وأبقى مع الشريعة مابقى من عمره، ويسره ليسرى فجعل أعماله الماضية جميعاً توطئه للعمل الكبير الذي سيدل فيه بدلوه. وبايعت له طبقات المثقفين من جرائه. فبدا للأمة العربية وخاصة للمثقفين كأنه ملك غير متوج، وضع في حجارة الأساس لدولتين عربيتين ناشتتين قوانينها ونظامها القضائي الدائم وأضاف إلى الفقه الإسلامي في معهد الجامعة العربية دروسه التي ضمنها كتاب (مصادر الحق في الفقه الإسلامي) وإلى العالم القانوني الواسع بقية الأجزاء العشرة في موسوعته الكبرى (الوسيط) ولها شموخ تمثال عظيم لذكوره جزى الله به وفاءه لعهد عاهد أمته عليه إذ بلغ الستين. فكتب:

(فالوقت الذي أستطيع فيه الإنتاج محدود. ويجب أن أذكر هذه الحقيقة فأعمل لديناى كأني أعيش أبداً وأعمل لآخرتي كأني أموت غداً) وقد عمل، وساعدته الجهات القضائية المصرية كافة<sup>(١)</sup> في عمله وباستمرار، مدركة مقدار ما يخدم الأمة بتوجيهها على قواعد الشريعة ومنها العدالة والمشروعية.

١ - وهذا المزاج الموفق قدم للدولة الوليدة - في الكويت - قانونها المدني (قانون التجارة) وأبقى لها قواعد الشريعة من مجلة الأحكام العدلية - وقد صنع بعض ذلك منذ

(١) حرصت الجهات القضائية على الاستجابة لطلباته وقد طالما كتب في إبانها عن الوحدة العربية والحريه وخدمة الاشتراكية وكان من أسبق الناس إليها. وكانت هيئة قضاها الدولة أسبق إلى معاونته برجال على درجة عالية من الكفاية اختارهم وبقي بعضهم في الكويت بقسم التشريع بضعة عشر عاماً بعد وفاته، وكانوا ممن شلهم النقل بين الثمانية عشر عضواً المنتقلين من مجلس الدولة عام ١٩٥٥. وكان يعجبه أنهم كانوا في هيئة قضاها الدولة موضع تفتتها وثقة الحكومة، ولقد كانوا أعضاء منها نقلوا إلى مجلس الدولة عند إنشائه ولم تغير تفتتها فيهم.



سنوات للعراق، كما قدم للكويت دستورها ونظاماً قضائياً مصرياً (القضاء - قسم الفتوى والتشريع) فيه السمات الكويتية وهو نظام أثبت قوته وصلابته على مدى نيف وأعوام أربعين ومن حقه أن تباهى الأمة العربية كافة به كما تباهى مصر بنبوغ قضاتها في تشكيلاتة، وعليها أن تدرس أسباب ذلك لتسلك بها سبيل الإصلاح.

بهذا العمل العظيم في تاريخ الأمة العربية والعداى في حياة الرجل، قدم السنهورى شهادة جديدة للشريعة الإسلامية وله تأيدت بأخرى مثلها عندما عدلت الكويت قانونها فأضافت مزيداً من أحكام الشريعة زاوجت به بين الفقه الإسلامى حديثه وقديمه على النحو الذى طالما تغياها السنهورى منذ وطأت قدماه أرض فرنسا سنة ١٩٢٢.

٢ - ثم كرر السنهورى مَثَل سوريا في الجمهورية العربية الليبية، بقانون هو القانون المصرى الذى صدر في سنة ١٩٤٨. وبنظام قضائى مازال تنفياً ظلالة.

وهاتان دولتان تضافان إلى الأخذ بالقاعدة القانونية والنظم المطبقة لها والتي تأخذ بها مصر والعراق وسورية.

وفي ليبيا بدأ تلاميذه وضع قانون كامل من الفقه الإسلامى للدولة وستعاقب قرارات الدول العربية بذلك.

٣ - ووضع دستوراً للسودان.. ومشروع دستور للإمارات العربية المتحدة ومجموعة قوانين للبحرين منها قانون التجارة.

وفي أول العام الخامس والسبعين من عمره دعا السنهورى ربه ليكفل حياته (بالنجاح والتوفيق في خدمة بلدى خدمة تنفق مع الحق والعدل وأجعل هذا العام والأعوام التالية أعواماً مباركة ميمونة للوطن المصرى والوطن العربى وللإنسانية جمعاء).  
وفي ١٩٧١/٧/٢١ توقفت عن أن تدق نبضات القلب الكبير.

٤ - وتبادرت السماء والأرض إلى تكريمه. فصدر الدستور المصرى بعد أسابيع يعلن أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع وأن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وأن استقلال القضاء ركيزة النظام. وهذه شهادة من التاريخ ترفع قدره قدر مايقترن اسمه بشريعة الله وسيادة القانون واستقلال القضاء، فطوى له.

\* \* \*

رثاه مجمع اللغة العربية في ٥ ديسمبر وعبر فيه عن مشاعر الأمة زميله محمد عزيز أباطة. وهو رجل قانون صحيح القياس. وما قاله:

رَغِبَ الموت شافعى زمانه وأصاب القانون فى برهانه

جمع الشرق وحده فتلا قمى فى دباييج علمه وبيانه  
من أقاصى خليجه لدمشق من طرابلسه إلى بقدانه  
رب ومضى مضى لاح فى الـ أفق سنبلو غدا مدى لمعانه

وسيستقبل عزيز أباطة وهو فى قبره مصطفى مرعى بعد عامين فىلقى خطابه الكاتب الكبير  
ثروت أباطة فى مجمع اللغة العربية.

\* \* \*

وبعد ففى الصفحات السابقة إشارات عجلى لأعمال مصرى عظيم، تشهد لمصر باقتدارها  
على سداد حاجتها وحاجات الوطن العربى من الرجال. مهدت له ثورات ثلاث تطالبُ بسيادة  
القانون هما: ثورة الضباط على الخديوى اسماعيل والثورة العرابية على الخديوى توفيق وفيها  
ظفرت مصر والسودان بدستور سنة ١٨٨٢. واحتلتها الجيش البريطانى بدعوى الدفاع عن  
مصالح الأجانب، ففصلوا شطرى الوادى ليقتصبوا من مصر دولا كثيرة فى وسط أفريقية  
وألقوا الدستور. وعطلوا آلة الزمن وتيار الحضارة عن أن يحدث آثاره. وأحلوا محلها هموم  
الجوع والخوف وأدواء اليأس والتباغض، لولا طليعة من رجال القانون نذرت نفسها لتكوين  
«رأى عام» يقاوم العدو. ألقوا «الجمعية الخيرية الإسلامية» يقدمهم محمد عبده وسعد زغلول  
وقاسم أمين والمهلباوى وآخرون من زملائهم. وحمل المشعل معهم مصطفى كامل ومحمد فريد  
والأخير عضو بارز فى الجمعية الخيرية الإسلامية.

وانضم إلى الركب العظيم من رجال القانون عبد العزيز فهمى ورشدى وثروت ومحمد  
طلعت حرب وبزعامة سعد زغلول للثورة الثالثة سنة ١٩١٩ أعلنوا استقلال مصر سنة ١٩٢٢  
ووضعوا لها دستورها الأول فى هذا القرن، وعطل الإنجليز والملك نعمة الله عليها به حتى قامت  
الثورة الرابعة سنة ١٩٥٢ فأدالت مصرَ على العدوين معا.. وأصبحت مصر لنا.

\* \* \*

فى هذه الثورة كان جمال عبد الناصر زعيماً عالمياً احتاجت إليه مصر فنتجتة وكان أنور  
السادات خلفاً له احتاجت إليه فنتجتة.

وبالأمان والاطمئنان وإعلان سيادة القانون فى دستور سنة ١٩٧١ عبر الجيش المصرى  
البحر إلى النصر سنة ١٩٧٣. وانفتحت مصر على العالم.

ومصر فى هذا البرزخ الذى تلتقى فيه الحضارات والقارات أو تفترق عنده، «دولة قانون»  
من نيف وخمسة آلاف عام. لها اليوم، كما كان لها على الدوام، دورها التاريخى فى أمتها العربية  
وقارتها الأفريقية وفى العالم، بأفوذجها الحضارى والدستور الذى تتأخاه وبالعادلة التى تفجر

الخير كالنبوع الطبيعي، لكل فيه مايكفيه، وبالعلم الذي يفجر الطاقات والملكات ويرفع أصحابه في الدنيا والآخرة - وهي في هذا رائد لا يكذب أهله.

هي «ذولة قانون» من عهد مينا (٣٣٠٠ ق.م) إلى ستوسرت (١٩١٨ ق.م) إلى حور محب (١٣٣٠ ق.م) نقل عنها اليونان الأولون شرائعهم الأولى<sup>(١)</sup> وعلومها من فجر التاريخ المدون، وصحا عليها الرومان.

وإلى اليونان والرومان تنتسب أوروبا وأمريكا. وفي كل مدرسة في دولة من دولها اليوم درس أول هو «تاريخ مصر القديمة» باعتباره فجر الحضارة.

وفي كل معهد للعلم اليوم تترامك شهادات «المنهج العلمي المعاصر» للإمام الشافعي الذي أعلن أسسه في «رسالته» العالية في جوار الكعبة وحرره في جامع عمرو بمصر في القرن التاسع الميلادي وتبعته أوربة فيها ترجمت من علوم العرب<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

ولزام علينا في ختام ما أسلفناه من ذكريات أيام شهيرة في تاريخنا القضائي أن نسجل شهادة عيان:

أولاً: أن من العلامات غير الصحية حدوث محاولات وصل القضاة بجهاز حزبي كما حاول بعض في سنوات سابقة على سنة ١٩٦٩. فتلك بداية لا تعرف نهايتها تصيب النظام القضائي في طبيعته وطريقته.

ثانياً: أن دخول القضاة في السياسة هو وجه أول لورقة، وجهها الثاني تدخل السياسة في القضاء. وإذا كان تدخل القضاة محدود الأثر فتدخل السياسة ليس لآثاره حدود. وقد يحتاج إصلاح الفساد في عام إلى مائة عام.

ثالثاً: أن القضاء القوي أو العدل الحقيقي يهب الدولة من قوته أسباب بقاء وغماء بالأمان والاطمئنان، وبخاصة في دولة دينها الإسلام<sup>(٣)</sup>.

(١) شرائع صولون ٥٥٥ ق.م.

(٢) (القرآن والمنهج العلمي المعاصر/الباب الرابع) - المؤلف مطبعة دار المعارف.

(٣) من أبقى مقولات عمر بن الخطاب للمسلمين إذ لقي قاتل أخيه زيد بعد العفو عن المرتدين فقال له:

- والله لا أحبك حتى تحب الأرض الدم المنفوح.

- قال الرجل: أتمنى لذلك حقاً!

- قال عمر: لا

- قال الرجل: إنما يأسى على الحب النساء

وفي القرن التالي كانت أوروبا غارقة في بحر الظلمات لانحرف نظاماً للقضاء. في حين كان أبو جعفر المنصور بولس دولة تبقى في عقبه قرونًا خمسة: أصدر قاضيهِ سوار بن عبد الله حكماً على غير هواه وشفع الحكم بأمره لتنفيذه. فصاح الخليفة صباح الفرح.

(ملأتهما عدلاً فأصبحت قضائهما تزدن إلى الحق).

رابعا: أن القاضي يقبل العمل ويرضى عنه تحت أشد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية مادامت «سيادة القانون» مسلمة. ففيها وجه كريم «لسيادة القضاء».

وفي ختام هذه العجالة أكرر كلاما ظهر سنة ١٩٥٣ (في كتاب من أجل مصر) (واقه - ومن صفاته العدل جلت صفاته - لن يرضى أن يتصدى أحد لتوزيع العدل إلا أن يكون خالصاً لوجهه صادراً عن حكمه. وما المساس بالقضاء إلا زعزعة للوجود الشرعي للحكم).

وتجارب مصر على طول تاريخها تثبت أن الاعتداء على القضاء لا يقع من حكومة إلا في أيامها الأخيرة..

«إن الله بالغ أمره»

## الفصل الرابع

### مارشال هول

١٦ سبتمبر ١٨٥٨ - ٢٣ فبراير ١٩٢٦



«إن عملي وعمل الممثل صنوان، غير أني لا أستعين بمنظري،  
ولا بكلمات محضرة، ولا بأسنار، وإنما أخلق من الحقائق والأحلام  
في حياة بعض الناس جوًّا صالحًا، لأن هذه هي المحاماة»

مارشال هول

## المحامى الموهوب

هذا رجل إنجليزي كأنه فرنسي، ليس فيه الدم البارد الذى يمتاز به العنصر السكسوني من بين العناصر، ناقض قومه، فأتبعهم وأتبعوه، ولكنهم أحبه... واختلف مع القضاة ومع الناس ومع مصلحته، فلم يفشل ولم تذهب ربحه، وتحالفت روعة منظره وتورة عاطفته وقدرته على الارتجال على أن تجعل منه أعجوبة في الإنجليز.

ما أصدق قولهم إذ أطلقوا عليه أنه «لابورى إنجلترا» لما كان بين المحامين العظميين من أسباب التشابه.

كان «فرنان لابورى» في فرنسا بطل قضايا «فايان» و«ديفوس» و«إميل زولا» التى شغلت الفكر العالمى فى خاتمة القرن الماضى وفتاحة هذا القرن. فى إهابه كل خصائص الجنس الفرنسى، واللاتينى، من استجابة للمواطن وقوة إنفعال وسرعة تعبير وقوة تصوير. وهى عروض لا تتفق فى أسواق الجزر المنعزلة فى غربى القارة... كأنما استقلت عنها لتتصرف فيها، وفى الدنيا.

لكن نبوغه الخارق، فى أمة تصدف عن كل ما هو استثنائى، وتطوى كشحاً، عما يروى ويهره، جعل منه محامياً عالمياً، كما جعل من ذاته ومن خطوات حياته، حقائق جديرة بالتعجب.

وفى سنة ١٩٢٣ ظفر بالبراءة لمرجريت ف... بعد إقرارها بقتل شاب من «ذوات» مصر هو المرحوم عـ.. ف.. وحملت أسلاك البرق من كل أرجاء المصورة تهاقء الناس لمارشال هول ومنها تلك البرقية التى وجهها إليه باعتها على أنه «أكبر محام على وجه الأرض»...

لقد كان ألمع نجوم المحاماة فى أعلى أسمى الأرض حضارة. فلم يك بدعاً أن يقترن بمجده بسؤدها وجلالها بجلاله.

بدأ حياته القضائية - كما قال لورد «بركنهد» - «رجلاً يحكم الغريب عنه لو رآه فى أى فترة من فترات حياته - حتى فى أحلك ساعاته - أنه مقدور له النجاح». حبه العناية الإلهية بسجية هى المحاماة فى صميمها، أعنى بها الشجاعة. واختصته بنظرة نافذة إلى الأعماق مكنته من فهم الطبيعة الإنسانية والتغفل فى أغوارها، ونفس طبعها الفن بالجميل العالى من مزاياه.

فكان رجل الساعة فى أفدح القضايا خطراً. وثمة وجده مواطنوه كما قال «هنرى روبير» فى ريبته «لفرنان لابورى» «قوة من قوى الطبيعة، ومارداً فى الدفاع» بل كما قال: «لورد

بركته» عن «مارشال هول» فاجتمع الرأيان وتوافق المصوران كما تطابقت صورتان «ماردا بين الرجال، في مخبره وفي مظهره».

ويمكن هذه الشهرة الباهرة طول العمر، وعظم الأحداث وتنوعها، من يمن شخصية إلى يمن غير شخصية، ومن جروح في المحاماة إلى قروح في مجلس العموم، ومن محام يروع الناس ببوارد القوة التي يجارب بها في قضاياها، إلى محام أكبر روعة وهو يجارب بعد إذ حطمت السنون، قعيداً على كرسي تحيط به أسباب العلاج؛ أفرطت الصحافة في تمجيده، وأغرقت في التثريب عليه، حتى أوشك الدولار القوي للرجل العبقري أن يتوقف.

ولما مسه القرح جاءت المحن تثرى، جيماً، كأنها على ميعاد، فاجتمعت عليه مأس عائلية كأساطير «راسين» و«كورني» و«شكسبير» وهجوم مدير من السلطة الرابعة وهي الصحافة، وخصومات مع السلطة الثالثة التي هي القضاء. وفقدان كرسيه في السلطة الثانية التي هي مجلس العموم. في ظروف خال فيها أعداؤه وأولياؤه أن هامته العالية، وقامت المتطاولة، ستنتحيان: أن كانت لا تتحطمان، لكن ثغره كان يفتر عن بسمه مشرقة بالأمل، واثقة بالظفر، كما تنفرج السحب عن شمس الساء، وكانت ثقته بذاته تجتذب قلوب الأعداء والأصدقاء، على السواء، فكانت محنته أكبر أسباب محبته.

ولما خاصم القضاء خاصمه لحساب موكله وعلى حساب نفسه، فحمل وحده سخط العالم القضائي مضحياً كل شيء في سبيل المحاماة.

ولما بويغ له في «المملكة المتحدة» على أنه كبير محامي العصر لم تكن تلك البيعة لقاء مواهبه القانونية قدر ما كانت جزاء ما فيه من فيوض الإنسانية.

كان جيلاً يحب الجمال، في الزهر، وفي الحلى، وفي لوحات الفن، ملئت حياته كأغلب الفنانين بالعوارض، وبالتناقض، وبالأساء، فلم تنطفئ جذوته، ولما حان حينه دعاه داعى الردى في إبان نظر الأخيرة من قضاياها، فمات مدججاً بسلاحه.



ولد السير «إدوارد مارشال هول» في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٥٨ لأب طبيب. كان أبوه محامياً، فورث من أبيه قريحة مستنيرة في الطب والعقارات أدت له أجل الخدمات وهو في أوج عمله في قضايا السموم، وورث من أمه جمالها فكان رائع المنظر حسن السم، بانن الطول (ست أقدام وثلاث بوصات).

وتبدت عجائبه منذ حدثته، فهو يذهب إلى مدرسة قسيس فيهوى أخت القسيس، قبل أن يعرف الهوى؛ ويهوى الأسلحة النارية، فتظل درايته بأسرارها عوناً له في قضاياها حتى يموت.

بدأت معرفته بالمحكمة يوم خطا إليها خطواته الأولى في الرابعة من عمره ليشهد مع أبيه قضية سم خطيرة ففتح قلبه منذ ذلك اليوم للوقوف إلى جوار المتهم.

اجتمع في تلك القضية أمران كانا ميدانا لمعاركة طول حياته وهما السم والجنون: فتاة عزمت أن تدس السم لزوجة طبيب تبغى الزواج منه فمزجت «الاستركتين» بمقادير من الشيكولاتة في محل معروف، كانت تبغى في طلبها فتسمحها ثم تعيدها معتلة بعدم موافقتها حتى إذا اشتراها المشترون شاع أذاها في الناس فبعدت عنها الشبهة.

لكن سماها أودت بولد صغير فقدمت للمحاكمة ودانها المحلفون، فادعت الحمل حتى لا تعدم، ودعى لفحصها محلقات فيهن طبيب للكشف عليها منظراً مكبراً فذهب ضابط فشرى له... منظراً بحرياً...! معتذراً بأنه أصغر ما وجد في السوق!

ولما ثبت كذبها انفجرت باكياً وانفجر المحلفات في مقاعدهن باكيات!! وخار ما كانت تحتفظ به في إبان المحاكمة من هدوء وغنيتها غاشية من الهذيان إنتهت بإيداعها مستشفى الأمراض العقلية.

وتعلمت طبيعة «مارشال هول» كرجل كفاح في براعته في لعبة «الكركت» فصار زعيماً للفرق أينما حل، وفي الثامنة عشرة وظفه أبوه كاتباً في شركة. فمكث غير بعيد ثم عاد إلى مدرسته فلم يكده يدرس سنوات حتى إنصرف عنها وراح يهيم في مدن العالم، ف قضى نحو عام في الحمى اللاتيفي بباريس يدرس في مدرسة الدنيا، ويتجر في المجوهرات، يشتريها من باريس ويبيعها في لندن. أو يشتريها من لندن ويبيعها في باريس، واتخذها هواية غدت من بعد دراية، طالما أفاد منها في قضاياها.

وشد رحله إلى سفر بعيد... إلى أستراليا... وعاد عن طريق السويس وجبل طارق، ملآن الذهن بالمعارف، معمور الفؤاد بالتجارب.

ثم عمد إلى دراسة القانون بكمبردج، ف قضى عامين وتخرج سنة ١٨٨٢ في الرابعة والعشرين ليبدأ فترة التمرين كمحام مترافع Barrister.

والمحامى المترافع، في هذه الأمة التي تمتص بتقاليدها من أن تشرك العالم، كما تمتص بأموال المحيط من الإختلاط بالأمم، لا يتصل بالموكلين، وإنما يتصل بهم المحامى غير المترافع Solicitor. فهذا الأخير يتخذ الإجراءات ويجمع المستندات، أما الأول فهو يصدر الفتوى ويترافع.

وإذا كانت التقاليد القضائية توجب إنتخاب القضاة من المترافعين. فإن القضاة يسهرون على صيانة كل ما يميز المترافعين من غير المترافعين.



وبيننا نجد المحامي غير المترافع في غالب الأمر شريكا لجماعة من زملائه في مكتب، نرى المترافعين أرفع من أن يكون لهم شركاء.

المحاماة المترافعة إذن تعتمد كل الإعتماد على المحاماة غير المترافعة، ما دام غير المترافعين هم سبيل المترافعين إلى التقاضين.

وكثيراً ما تنتهي القضايا في مكاتب الأولين فلا يبقى للمترافعين إلا ما يصل إلى الجلسات، والإنجليز بطبيعتهم أمة «تسويات» كأفراد وكأمة. وهم أكثر الناس قسداً ونصفة فيما بينهم... فهم يصالحون خضوعاً لأحكام المحامين مخافة الإجراءات القضائية وما أطولها، بل ما أقصر العقل عن التثبت من عواقبها.

سأل محام شاب رئيس محكمة في فرنسا عن الصلح في الخصومات فأجاب «إن كان حق موكلك قوياً فصالح عليه خصمك، وإن كان ضعيفاً فترافع...» كأنما يقول إن الدعوى المضمونة الكسب قد تخسر. فالصلح خير فلا تجازف، والمضمونة الخسار قد تكسب والفضاء مقامرة ففهم لا تجازف... فالصلح للأولى دره للاحتمال السيء والمرافعة في الثانية مجازفة قد لا تنتهي بتحقيقه...!

وقديماً اتهم الخصوم أخطب الخطباء «ديموستين» وهم له ظالمون فلاذ بالفرار من سجنه حتى لا يتعرض للمحاكمة، فمن ذا يضمن عواقب المحاكمة؟

قال دورمسون Dormesson وقد طالما حكم بين الناس بالقسطاس «لو اتهمت بسرقة قبة كنيسة نورتردام وسمعت الناس من خلفي ينادون أقبضوا على اللص، لكان أول ما أفعله أن ألوذ بأذيال الفرار...».

تلك سلطات المحامين غير المترافعين على القضايا قبل أن تصل إلى يد المترافعين فإذا وصلتهم لم تتحضر كل الخسوف لتصرفهم، إذ هي تصل إليهم بعد أن يجمع المستندات والأوراق المحامي الذي لا يترافع، فترتبط بخط سيره... فهو لا يعدو أن يكون زميلاً... وإن لم يكن هو الذي سيتكلم..

ولقد تكون حقيقة الواقع، أن موكل المحامي المترافع، هو المحامي غير المترافع. ولا يصير المحامي مترافعاً إلا إذا نجح في إمتحان أمام مجلس للدراسات القانونية، مؤلف من أعضاء منتخبين من دور المحاكم الأربع التي يقيد المحامي في جدول واحدة منها، ويحضر دراساتها ثلاث سنين للتمرس بالبحوث العملية في كنف أستاذ مترافع، ولا تمنع التقاليد غير الإنجليز أن يدرسوا هذه الدراسات، أو يجوزوا تلك الإمتحانات أو يجترفوا المحاماة. فإذا نجح المحامي الشاب في الإمتحان صار مستشاراً ناشئاً J.C. أي: Junior Council

حتى إذا برزت كفاياته في الوسط القضائي سمي مستشار الملك King's Council أو K, C أى محامياً كبيراً.

وللمحامين المترافعين جماعات ينضون تحت لوانها.

وللمحامي الإنجليزي كبرياء تقليدية فترى كاتبه يحدد مواعيده، وصلاته بالناس، وتراه لا يتحدث عن الأتعاب وإنما يتحدث الكاتب.

بل إن في ظهر ردايه جيباً صغيراً يرمز إلى عادة درج المحامون المترافعون عليها من قديم الزمان أيام كان الموكلون يضعون الأتعاب في ظهر المحامي دون أن يراها... أو يراهم... أما الكاتب فلا يرقى إلى درجة محام مترافع ولا محام غير مترافع... وإنما يترقى إلى كاتب قاض.. وهي وظيفة ذات شأن هناك.



بدأ المحامي الناشئ أعماله في المحاماة... ولبت غير قليل لا يحيط عليه ذلك الإنسان اللاتكى الذى يترامى للمحامي، بعد قيد اسمه، في شكل موكل، تحت جناحه قضية... ثم إذا بقضيتين يوكل في كل منها في مقابل جنيه واحد وانشرح القاضى صدرًا بمواجهه المباشرة، وجاد عليه بكلمة من الكلمات التي لا تكلف القاضى شيئاً وتصنع للمحامي كل شيء، فلم يكذب يرح قاعة الجلسة حتى وكل في نفس اليوم، في قضية بعد ظهر اليوم... بثمانية جنيهات. واختص بالقضايا الجنائية، فكان يترافع في كل قضية، ولكل موكل وفي كل محكمة، فأتاه التنوع في القضايا أعظم الثمرات، وأتيحت له قضية فتى قتل حبيبته بعد أن أسلمت الكرى أجفانها في غرفة استأجرها لبيبتا فيها ليلة القتل، فلما أرداها قصد إلى دار عمته للإعتراف بجريمته وتحرير وصيته.

كانت نظرية «مارشال هول» أنه قتلها في ساعة جنون، لكن المحكمة قضت بإدائه فلم يكذب يسمع الحكم حتى مسه طائف من الخبل لم يتخل عنه حتى ألقى الحكم. وترافع ضد امرأة يقال ولود، قدمت أحد عشر طفلاً للوجود، في سبع عشرة سنة، لكنها ذهبت منهم ذات يوم ثلاث بنات وهن نائمات.

وظفر زميله عنها بالحكم المشود - وهو عقوبة القتل مع الجنون.

وتعدد ظهوره في مواقف الإتهام في تلك الأيام، مع أن تمثيل الإتهام كان ضد طباعه. ولقد طالما حمد الله إذا جعله يقضى حياته في مواقف الدفاع.

أو كما كتب لأحد أصدقائه «أن الوقوف دائماً ضد المتهم، مها قبحت التهم، ينتهى بإهدار

العاطفة الإنسانية في الإنسان، ولقد نصحنى الأصدقاء بذلك قديماً فانتصحت وعدلت عن تمثيل الإتهام».

وأدرت الصحافة من ذلك الحين خصائص مرافعته فكتب كاتب أنه «يقاثل بتدّة في قضاياها، ويقف أحياناً دون مبالاة، أمام القضاة» وكم كلفه ذلك من العناء...  
عنف قاض شاهداً لم يتذكر واقعة من الوقائع فصاح «مارشال هول»: «عندما أرى أعضاء من الهيئة القضائية يصنعون هذا الصنيع أظنه فاضحاً».  
بل هو لا يرحم المشرع فيقول عن بعض القوانين «لقد شرعت هذا القانون أغلبية لم توفق إلى نصح».  
انتقد قاض سؤالاً له، فأمر بعدم توجيهه قاتلاً: أنت تعلم أن توجيه سؤال كهذا عمل معيب جداً...

فأجاب «عندما يرى الرجل رأياً ليس من السهل أن يعدل عنه».

قال القاضي: لا تترافع.

قال الأستاذ: سأترافع لأنني أوتيت أجراً على أن أترافع.

وترافع. وكسب.

وكان القاضي «ماتيو» لا يطيقه - روى «مارشال» أن صديقاً لها، عرض أن يجمع بينها، فقصداً إليه في النادي ولبت «مارشال» في الخارج ريثما يتحدث الصديق إلى القاضي ويعود فيصحبه إليه، لكن الصديق كر بعد دقيقة على عقبيه وهو يقول: (لا، لا فائدة. إنه يكرهك).  
ترافع يوماً عن فتاة في جريمة حريق فبني دفاعه على أن اشتعال النار كان «عوارض» لا يفعل فاعل وأنها شبت من «مكواة»، وكان «ماتيو» رئيس الجلسة فعارضه، قال مارشال هول: إني رأيت بعيني رأسى ناراً اشتعلت على هذا النحو وأسهمت في إخمادها.  
ولقد استبان بعد وجود أعواد تقاب في مكان الحادث، فقال «ماتيو» ترى هل سيقول المستر «مارشال» إن أعواد التقاب اشتعلت من نفسها...؟ فلعله يعرف أعواد تقاب تشتعل من نفسها إذا نادى عليها وهو في مخدعه!



ولكن ما لهذا الوجود الإنساني يعلن الحرب شعواء على نوابه...  
لقد كانت مأساة «مارشال هول» في داره أفدح وأهول من أروع المأسى في قضاياها...  
وإذا كان الرجل لا يستطيع أن يكافح في الدنيا العريضة إلا إذا كان مطمئناً في دنياه

الصغيرة، وهى داره، فلقد كانت آية التجاعة عند هذا الرجل العظيم الشجاعة، أنه وهو يتجرع غصص حياته العائلية، كان يكافح فى الخارج ببطولة تسمو على الإطراء.  
قال للشبان يوماً، وما كان يتحدث إلا عن نفسه «افتحوا دفترًا للحسنات والسينات فى الحياة. وسجلوا الحسنات بحروف كبيرة فى صفحة الدائن. أما المتاعب فقيدها بحروف صغيرة، وأصفر ما تستطيعون، فى صفحة المدين، فالحياة لا تزداد سعادة بإدامة التفكير فى المحن».

والحق أنه أخذ نفسه بهذه النصيحة أكثر مما أخذ بها أى إنسان سواه.  
سمع «مارشال هول» من زوجته - يوم جلوتها - أنها لا تحبها وأذاقته المر من شهر العسل، تتركه فى باريس يذرع الشوارع بحثاً عنها، وتهدأ لتغضب، فيتخطبه الشيطان، ومع ذلك يتجر فى المجوهرات ليستوفى نفقات رحلتها.

كانت مرهقة الحس محطمة الأعصاب، فلم تكن لفتى قلق، حساس، يكسب نفقات حياته بالجهد والغوب، يأوى إلى سكنه بعد معارك النهار، ينشد الرغد أو الراحة فلا يلقى إلا نفحات العذاب! وإن الاضطراب لينتقل من داره إلى أعصابه ثم إلى أعماله فيتخلى عن القضايا ويحيلها على زملائه - وقد عرفوا ما جاءه من البأس - ليرافعوا فيها بدلاً منه متساندين فى ميدان الإخاء العظيم الذى هو المحاماة.

ولم يك بد مما ليس منه بد فتاركا... وحاول أن يدفن آثار شقوقه فى آخر الدنيا، ولاحت فى الأفق بوارق الأمل أن شغرت وظيفته المدعى العمومى فى «جاميكا» سنة ١٨٨٨.

أما هى - فرحلت إلى إستراليا فمكثت غير بعيد ثم قفلت راجعة وتلقاها ضابط حدث فتحاها، فاستزها الشيطان، فأحسنت بالمجنين يضطرب فى أحشائها...! وأهرعت إلى طبيب للإجهاض ورأت شبح المنية، فأبرقت فى ساعة المسرة إلى «مارشال» بباريس، فخفف الفتى المسماح فرأها فارقت الحياة بين يدى الطبيب بعد ستة أعوام نحسات من ذلك الزواج.

وسيق الطبيب إلى قاعة المحكمة التى طالما جلجل فيها، من بعد، صوت «مارشال هول» لتسجل دفاترها عار أكبر محاميتها وخمسة أعوام للطبيب...  
وعاش «مارشال» يجتر تعاسته بالذكريات.

لكنها يد الساء على الأرض، فقد شاركت المحن فى تأليف مزاجه، فصارت مأسى موكلية مأسية، وكأما قذفت نفسه فى النار، فخرج منها كما يخرج المعدن الحر بعد الإختبار، ففرط أنداده وفاق أترابه.

وإنه ليرتفع في إحدى قضاياها بعد حين من الدهر، فيصبح في مرارة تقد الصخر «قد يكون الزواج في بعض الحالات أبعد العلاقات الإنسانية عن الفضائل».

بل هو بعد بضعة عشر عاماً في قضية «آنى داير» المتهمه بقتل طفل لها من سفاح ينفجر تلك الانفجارات الباهرة فيقول: «... إن قوانين الطبيعة تلقى الصبء كله - جائرة - على عاتق المرأة في هذا الشأن دون الرجل ومع أن الجريرة جريرة اثنين فالعقوبة كلها تقع على واحد...».

وفي قضية «مارى هرمان» يصيح والدمع ينهمر على خديه: «اجعلوا الناس يتذكرون أن النساء لسن إلا ما يصنع منهن الرجال، حتى هذه المرأة كانت في يوم من الأيام طفلاً بريئاً..» ثم أدار وجهه فبصر بها تنتحب فصرخ في وجوه المحلفين صرخة مدوية تذيب الفؤاد: «.. انظروا أيها السادة، إن السماء لم تمنحها فرصة فامنحوها..».



وشفت الحياة نفسها، وإن بقيت فيها آثار تدوب، وتلألأ النجم في آفاقه، فلم يكذب يبلغ الأربعين حتى تجل في سماء الحياة القضائية على أنه «معبود المحاماة» The Apollo of the Bar بما اجتمع له من مران واسع في الصناعة وتجارب كبرى من صروف الزمان، وحيا مشرق ناطق القسمات، وأعصاب مستجيبة لما يوجهها من الفؤاد، وعبارات سريعة، مندفة، وأسلوب لا تستوقفه الصغائر ولكنه يضرب دائماً في الصميم، وبأقوى قواه.

كان من عقيدته أن المحامى ملك الناس لا لنفسه، وفي حضوره عون للمعدلة أيًا كانت الحال.

لم يك مثل «بتولو» يباهى في خريف العمر بأنه لم يتول الدفاع في قضية لم يكن ليحكم فيها ضد موكله لو كان في كرسى القضاء...!

وفي الحق إن المحامى الجنائى غير المحامى المدنى، وحضور المحامى في الجنائيات واجب أوجبته القانون. وكان أكثر قضاياها قضايا جنائية.

لم يعرف عنه في خلال عمره الطويل أنه تردد في قبول الدفاع إلا في قضيتين، ومع ذلك فقد أبى القدر إلا أن يحضر فيها ليتلقى في كل منها درساً على يد القضاء...

ففى الأولى: استشار «السير رتشارد وبستر» فقال له: رأيت لو كنت طبيباً، أكنت ترفض أن تعالج سيدة ختم اليأس على علتها؟

فقبل، ودرس، وظهرت له البراءة فأظهر عليها المحلفين فبرؤوها. فصار يقول: لقد تلقيت درساً لا أنساه أبداً.

وفي الثانية: جاءه وزير سابق متهم في جريمة خلقية، فحاول الخلاص منه واعتل عليه بطلب فادح في الألعاب فدفعها من فوره فلم يك بد له من المرافعة، ولاحت له في شهادة الشاهد الأساسي في القضية نغرات نفذ منها إلى البراءة.

ولما جاء يشكر له قال: ألم أقل لك إني برىء...!

فأجابه: إني لم أعد أن أقتعت المحكمة بأن التهمة غير ثابتة !! فقبض الرجل يدًا كان بسطها لمصالحته... ومضى...

ودار «مارشال» على عقبيه يقول:

لا دخل لذلك في الأتعاب ولا في آداب المحاماة.



وفي مارس سنة ١٨٩٤ قدمت إلى محكمة الجنايات قضية عاطفية أجرت ذكر المحامي الشاب على ألسن الناس.

تناهت إلى أسماع الجيران ذات مساء من غرفة «مارى هرمان» أصداء عراك، وصوت يقول: تكلم، تكلم، وآخر يقول: قتل! وعرف المحققون بعد ذلك أنها بارحت مسكنها وقت الحادث واشترت «براندى» ثم نقلت أثنائها بعد أيام من مسكنها وراقبها البوليس، وفتش المسكن الجديد، فكشف في أحد صناديقها جثة رجل عجوز.

لم تكذب تستجوب حتى قالت إنها التقطته مخمورًا بالطريق العام فلما هم بها امتنعت عليه، إذ لم يكن معه مال، فضربها وضربته، وغشى عليه وصاحت به «تكلم»... ثم خرجت فاشترت زجاجة الخمر «البراندى» وضامادات لجراحه... وسقته، وضمدته، فنام، ولم يقف منذ نام... وسيقت إلى المحكمة متهمة بالقتل والسرقة.

كان هم «مارشال هول» أن يثبت أن جراح القتل من جراء اشتباكها.

وتناول وضع الإصابات ووضع القاتلة من القتل. إذ أمسك بعنقها فدافعت عن نفسها بأن ضربته، وهو عجوز مخمور... واستغل خلافات الأطباء في كلمات بارعة كقوله: «إذا قضيتم بسبق هذه السيدة فستشبقونها برأى طبيب واحد بين أطباء»!!

واستطرد يبين لماذا قالت «تكلم» فلقد كانت مروعة إذ سكت، لأنها لم تكن تريد أن تسكت أنفسها بالوفاة! وإلا فلماذا أسعفته بالبراندى والضامادات.

وإن وظيفة المرأة التي فطرها عليها فاطر السموات والأرض هي التطبيب!

وصاح والدمع ينهل على خديه «اجعلوا الناس يتذكرون أن النساء لسن إلا ما يصنع منهن الرجال، حتى هذه المرأة كانت في يوم من الأيام طفلاً جميلاً وبرياً»!

وجلس بلا أمل بعد ثلاثة أيام من الكفاح ولكنه ألقى وهو يجلس بصره على القفص فيصر بالمتهمة تنتحب في دعر، فانبعثت منه الأنة العالية «انظروا أيها السادة! إن السماء لم تمنحها فرصة فامنحوها...»

ورأى المحلفون إدانتها ولكنهم طلبوا لها الرأفة، ليمنحوها الفرصة...  
وقضى بسجنها ست سنين.



وفي خاتمة القرن وقعت فضيحة «بالفور» فقدم للمحاكمة مع آخرين وتولى «مارشال هول» الدفاع عن الشريك «بروك» فاهتزت باسمه أسلاك البرق في مهاب الرياح الأربع. كان «بالفور» عضواً في البرلمان وعمدة «لكريدون» فتقدم للشعب بمشروعات شركات لبناء المساكن يربح السهم فيها ٨٪، فسالت إليه أموال الأمة، واستخدم «جورج بروك» في القيام على شركاته، من شركة بناء، إلى شركة تأمين، إلى شركة أراضي، إلى بنك لخدمة هذه الشركات...

وأباح للمديرين أن يتعاملوا مع امشركات التي يديرونها بأرباح، فربط مصايرهم بمصايرها، وخزائنها بمخزائنها، وازداد الكسب أكل سبب، ولم يمض طويل وقت حتى كانت أرباح المديرين وأرباح المكتتبين تأتي من اغتيال رموس الأموال!

ومع ذلك فقد استمر إقبال الناس على الاكتتاب معتمدين على اسم «بالفور». فلما أذنت الشركات بالانهيار، فر إلى أمريكا الجنوبية بما استطاع الفرار به، وضبط بعد قليل فسيق إلى إنجلترا، وكان قد استوطن البلاد وغزا قلوب أهلها، حتى يسابق الفرسان القطار لينتزعه من قبضة البوليس.

وفي سنة ١٨٩٥ قدم للمحاكمة مع شركائه يتصدرهم «جورج بروك»، متنبهاً بتزوير أوراق لموازنة حسابات الشركات، وتقدم لتمثيل الاتهام وللدفاع عن «بالفور» أساطين الفقه الجنائي في إنجلترا.

كان «بروك» - كالأوراق التي يصطنعونها - تحت أمر وإذن «بالفور»! لكنه لم يكن يحلم بأن شركائه ستتهار ذلك الاتييار حتى ليودعها كل مدخرات زوجته. بل إنه ليودع إحدى الشركات ٣٥٠٠ جنيه قبيل افتضاح الأمر...!

ولقد كان ذلك العصر عصر امتحان النظم البرلمانية، ففي فرنسا اتهم النواب في ١٨٩١ رئيس المجلس «فلوكيه» بأنه ارتشى من شركة قناة «بناما» بثلاثمائة ألف من الفرنكات! وتداولت الصحف اعترافاته، فراح المسكين يقول للمجلس الذي يرأسه: إننى أخذت ذلك

المبلغ من أجل صيانة النظام الجمهورى!! وقبض على الشيوخ والنواب والوزراء واتهم «كلمنصو» نفسه، فدافع عن نفسه ببيانه وعبدسه!! ضد النائب العظيم أو الشاعر العظيم «دروليد» وحكم بالحبس على «شارل دلسبس» ونجا الأب «فرديثان» من محكمة الجنائيات لمضى المدّة.

وفى نفس العهد كان النائب «ولسن» صهر «جيل جريفى» رئيس الجمهورية يتجر فى أوسمة الجمهورية، وهو مقيم فى قصر رئيس الجمهورية فحكم عليه بالحبس عامين... ولم ينبج إلا بدفاع قانونى فى الاستئناف.

واستقال رئيس الجمهورية المسكين، وأضاف الفرنسيون - وكل شىء عندهم ينتهى بأثوثة - وأضافوا إلى أغانيهم تلك الأغنية «كم كانت العصور الخالية عسراً قاسية! كانوا يعلقون اللصوص على الصليب - يشنقونهم - أما الآن فهم يعلقون الصليب «النشان» على اللصوص».

وفى نفس العصر كانت فضائح شركات «روكفلر» فى أمريكا، من رشوة النواب والشيوخ والوزراء، فلما حوكت شركاتها قضى عليها بأكبر غرامة عرفها التاريخ القضائى فى العالم «تسعة وعشرون مليون دولاراً» وقال له القاضى «لانديس» (إنى لآسف إذ لا أستطيع الحكم بأكثر من ذلك حتى تساوى الغرامة فظاعة الجريمة، وإنه «روكفلر» أصاب الهيئة الاجتماعية بأفدح مما يصيها به المزورون والمختلسون).

ترافع مارشال هول كما قالت جريدة معاصرة «مرافمة بليقة العبارة متزنة الأداء، صادقة، مختصة، تلائم الظروف إلى أهد الحدود». قال: عرفت بروك لثلاثة أعوام خلت وإنى لأجزم من ملاحظتى الشخصية له أنه رجل شريف برى، لقد فقد كل شىء. وإنه لينفق على دفاعه من عطف أصدقائه إن من الحقائق المسلمة أن رجالات يغالون فى تقدير رجال آخرين فيسيرون وراءهم بكما، عمياً، دون أن يفكروا فى التحقق من أمرهم على استقلال.

وأشاد بتحملة المسؤولية عن سواء من المحاسبين، وكان خصيفاً لم تفارقه الفطانة، حتى إنه ليوجه سؤالاً ويعتذر عنه فى إسماع يحلب الألباب قائلاً: إنى أعتذر عنه لأنى لا أراه منتجاً... فهنض المدعى العام يعتذر له عن اعتذاره، قائلاً: ليس فى الإمكان أهدع مما كان!!

ولما انتهى من دفاعه هنا السير «وبستر» - وكان من هيئة الاتهام بقوله: إنى لم أسمع خيراً من ذلك فى طول ما حييت لا شكلاً ولا موضوعاً...!

ذاعت فى هذه القضية مقدرة مارشال هول على تحريك القلوب فى القضايا العاطفية، فوضع قدمه فى سلم المجد ولم يتوقف عن الصعود.



وقبل النطق بالحكم قال رئيس الجلسة «لبالفور»: «لقد قيل إن الأيام لوواتك لنجحت شركائك، أى استمرت زلاتك. لكن نجاحها لم يكن ليمحو الغش الذى سودت به وجه الدنيا فى أعين المساكين من محدوعيك. إن قضبان الحديد لن ترد عن أذنك أنات النكالى والأرامل اللاتى جلبت الخراب عليهن».

وأدار وجهه إلى «بروك» يقول «لقد وقفت إلى جانب «بالفور» وأسهمت فى انهياره لأنك مدين له فى كثير مسوق إلى تأييده بعاطفة لا تقاوم - وكان لزاماً عليك أن تتذكر أنه ليس من المشرف أن يكون الرجل غير أمين».

وحكم على «بروك» بتسعة أشهر، وعلى «بالفور» بأربعة عشر عاماً ولم يكده «بروك» ببرح السجن إلا إلى القبر.

وأما «بالفور» فاستوفى أعوامه الأربعة عشر، وخرج يبحث عن عمل.

\* \* \*

وفى سنة ١٩٠٠ ترافع عن «أنى داير»: فتاة عاملة، خدعها رجل من الطبقة الراقية، متزوج، فرحلت إلى حيث وضعت حملها. وفى ذات يوم قالت للفتاة التى تقوم على خدمتها «كيف يمكن التخلص من طفل كهذا».

ونام الطفل فى مخدعه ثم لم يعثر له على أثر. ورحلت فى الغداة إلى أخت لها.

وجدّ البوليس فى آثارها ودارت عجلة التحقيق فأجابت «سأقول لك الحق لقد قتلته - إننى لم أعرف كيف أتصرف فيه - لقد وضعته فى صندوق - ستجده هنالك».

وعثر البوليس على الصندوق حيث دلت عليه.

ووجه إليها البوليس تهمة القتل فاعترفت - وكان أفدح الأدلة عليها قولها «كيف يمكن التخلص من طفل كهذا».

أما الدفاع فكان بديعاً: إذ جعل عبارتها دليل برامتها، مع تعديل بسيط فى النبرات، والإشارات، وفى إخراج العبارات، جدير بالمحامى الذى طالما مثل نفسه بالمثل.

فإذا قالت الفتاة التى ترضع طفلها وتهدهه «كيف يمكن التخلص من طفل كهذا» فلئما هى قالة الحب والإعجاب... وهى على كل حال ليست كلمة القصد المصم على إعداد وليد بين يديها، تسلمه تديبها...

أما قولها «لقد قتلته - إنى لم أعرف كيف أتصرف فيه - لقد وضعته فى صندوق» فإن المعنى الإجرامى فيه يستحيل إلى معنى إخبارى فيه مرارة الندم للإهمال، إذا صح قوله عنه وهو أن ترتبط الجملة الثانية بالثالثة وأن تنفصل عن الأولى.

ولقد أيد ذلك التخريج فهم مفتش البوليس للعبارات عندما دونتها. فلم يتهمها بالقتل العمد، في محضره؛ ولكنه اتهمها بمجرد القتل... أى بمجرد التسبب فيه.

وانطلق يصب على الاتهام نارًا. وتحركت ذكرياته، وارتاع الحضور لذلك الفيضان الدافق من الفصاحة... لكن أحدًا - اللهم إلا مساعده وقاضيه - لم يدرك لماذا يتضافر تياران من المرارة، وقوة العبارة، على الأخذ بجماع القلوب، كقوله «إن قوانين الطبيعة تضع العيب» كله جائرة على عاتق المرأة في هذا الشأن دون الرجل، ومع أن الجريرة جريرة اثنتين فالعقوبة كلها تقع على واحد! لقد فكرت في أن أكتشف لكم عن الرجل الذى اختلس من هذه الفتاة فضيلتها، لكننى آثرت أن أعفيه وزوجه، وأن أدع الفتاة السجين تحمل وحدها كامل العيب وكل النتائج». تأثرت المحكمة بكل كلمة فاه بها الدفاع، فقال القاضى للمحلفين في تلخيصه:

«لاشك أن المتهمه كانت مشغوفة بوليدها. إني لم أشهد في حياتي قضية كان لثيرات الصوت فيها هذا المدى من الأثر. وإن ما روته الشاهدة عن قول المتهمه «كيف يمكن التخلص من طفل كهذا» مع بعض الضغط على كلمة «يمكن» ليزيد الأمر تعقيدًا. أما عن قولها لمفتش البوليس «لقد قتلته. إني لم أعرف كيف أتصرف فيه» فإننا لو وقفنا عنده ثم استأنفنا قولها «لقد وضعته في صندوق» فإنه يكون قولاً عجبًا. مثلها هي الحال إذا قالت «لقد قتلته لأنى لم أعرف كيف أتصرف فيه». فإذا وقفنا قليلاً بعد عبارة «لقد قتلته» ثم استأنفنا قولها «إني لم أعرف كيف أتصرف فيه ووضعته في صندوق» فلا تكون العبارة ذات خطر». ورأى المحلفون البراءة.

وتعالت الهتافات فقال القاضى للجمهور نحن في محكمة لا في مسرح. وفى ختام العام وقعت وقائع قضية يارموث، فترافع فيها إحدى روائع مرافعاته. وسنورد خلاصتها بعد.

## مع السلطة الثانية

في سنة ١٨٩٩ قرأ كلف مارتال هول أحد شهود قضاياه، فتنبأ له نبوءات قال عنها في كتاب بعث به إليه في سنة ١٩٢٤ «لقد حققت الأيام صحة نبوءاتك إلى حد عجيب»... قال قارئ الكف لاشية في كفك تشير إلى نجاح حتى الخامسة والعشرين، لكنك تتبوأ بعد الثلاثين مكانك بين عظماء صناعتك، إن في رأسك بلاغة أكثر من المنطق، وأسوأ ما في كفك الجانب العاطفي. سيغرم بك النساء لكنهن لن يسعدنك، وفي حياتك زواجان أولهما بئيس، يصيب كل حياتك، وستموت وأنت في قمة المجد، وفي كامل أهبتك».

ولمح القارئ بعد قراءة كفه إلى أنه يرى جماهير تحتفل به وإلى جواره سيدة في شرفة تلوح للجماهير بمندبل أبيض ولكنه لم يتبين حقيقة الأمر في هؤلاء.

ولم يكذبصرم العام حتى جاءته تنبؤات الحياة السياسية حيث كان يقضى إجازته بعيداً عن لندن يتأهب لقضاء الصيف في «ماريناد».

وفي صبيحة يوم السفر إلى مصيفه تجمله البرق لمقابلة «اللورد دربي» بلندن، فخف إليها حيث عرض عليه أن يخوض غمار الانتخابات في دائرة «سوث پورت»، لينتزع من يد حزب الأحرار مقعد اللورد «كرزون» وكان الأحرار قد غلبوا عليه المحافظين في الانتخابات السابقة. ومع أنه لم يكن يستحب معارك الانتخابات، فقد خب فيها ووضع... وضع يوماً نداءه الانتخابي ودفعه إلى نادي المحافظين في الدائرة قائلاً «لقد أنفقت ساعات في إعداده بمساعدة زميلي «المستر مور» وهو حجة في النحو».

وهكذا في تلك المناسبة من مناسبات الفرور لم يفارقه من طباع المحامي العظيم الاعتراف بمجهود مساعديه.

كثبت إليه في سنة ١٩٠٠ إحدى المعجبات به عقب قضية «يارموث» تطلب صورة «لأكبر المحامين رشاقة وعبقرية» فبعث إليها بشكره، وبصورة زميله عن المتهم.

تجلت عبقريته في الانتخابات كما تتجلى أرواح الجان: تساءل خصمه قائلاً «من مارشال هول هذا؟ إنه لا عنوان له»؛ فأجاب «مارشال هول»: «إذا انتظر منافسي بضعة أسابيع فسيعلم أن عنواني الدائم: مجلس العموم».

كان التشابه كبيراً بينه وبين «كيرزون» لكن طباعها كانت تتنافر، كان هول رجلاً شعبياً

أما «كيرزون» فلمصر به عهد يذكرنا بصلفه وكبره في مفاوضات عدلى - كيرزون.. ولما مات قال شاعر إنجليزي «إننا نشعبه بالثناء.. لكن أعيننا جافة».

مشى المرشح الجديد في أسواق «سوثبورث» يعرض عروضاً انتخابية تفتنّ فيها طبيعة المحامي الساحر، والصادر الماهر، كأن تضع زوجته الجديدة في فمها سيجارة، أو ورقة لعب، فيصيب الورقة والسيجارة بمقدوف نارى وهى بين شفتيها...!

وقاطعه رجل في اجتماع انتخابى فأهاب به أن يصعد إلى المنصة لجداله وصعد المسكين ولم يسمع الناس صوته فسألوا: ماذا يقول؟ فصاح «مارشال هول»: هو يقول إنه يتخفى لى النجاح...!

وفهم خصومه، بعد الأوان، أن الصعود إلى المنصة بحنة المحن...! لقد سعى إليها أحد المعارضين يوماً فلم يكذب بيلفها حتى تقطعت به الأسباب، وأدرك أنه وقع في حباله. فصاح في فزع المستجير «لقد انسقت كما يساق الكبش إلى الذبح...! أهذه أساليبكم في معاملة الرجال؟ أنا في دهشة.. إن التقاليد المسيحية لا تسمح بهذا الخ.. الخ...»  
وبارح الاجتماع بين صيحات السخرية وضحكات النظارة.

كان يتلو في اجتماع انتخابى لاحق فقرات من نظام وضعه المحافظون لاستخدام العمال وكان خصومهم يصمونونه بأنه نظام استرقاقى فراح يتلوه، مادة مادة. ويتساءل: أهذا نظام استرقاقى وكانت كثرة المجتمعين ضده، فكان الجواب: نعم، فكان يستطرد ثم يسأل ويكون الجواب: نعم!... نعم!... فحانت منه لفظة بارعة من لفئات الاحتمال، قال: «أنا سعيد بهذه الإجابات.. إن النصوص التى أتلوها نصوص النظام الذى وضعه خصومنا»

ظفر مارشال هول بالكبرى، واحتفت به الجماهير وهو في شرفة الدار» إذ أعلنت نتيجة الانتخابات، وكانت زوجته إلى جواره، تلوح للجماهير بئذيل أبيض... تماماً مثلما تنبأ قارئ كنه.

قام يتكلم لأول مرة بمجلس العموم تأييداً لمشروع قانون لمنع الأطفال أن يتعاطوا المسكرات في المحال العامة. وارتفع صوت عضو ساخر يقول «لماذا لا توزع البيرة عليهم في بيوتهم في البكور، كما يوزع اللبن في قوارير»؟ فتابع الخطيب الفكرة قائلاً «لم لا؟» وفيما هو يستطرد ضج المجلس كله بالضحك.

كانوا يضحكون معه، فظنهم يضحكون منه، فلم يفرها لمجلس العموم أبداً.  
ولم يظهر له هذا المجلس بعدئذ أثر في موضوع ذى خطر.

وبقى في المجلس كأنه عضو أشل يقدره زملاؤه حق قدره، لكنهم لا ينظرون إليه كسياسى

وإن تعجب فمعجب أن تجود السماء على البلدين المتفايرين في الدم والطباع، برجلين كأنهما نستختان لأصل واحد، في الدم والطباع، وفي المجلس التشريعي:

كان «لابورى» عضواً في مجلس الشيوخ الفرنسى لكنه - كدأب «مارشال هول» في مجلس العموم البريطانى - لم يكن له أثر، فلقد كان حسبها دنيا حافلة بالمأسى يحملان فيها أفدح الأعباء إلى جوار مواطنيها.

كان «مارشال هول» يقدم نفسه كلها، مع فنه كله، لموكليه، في الوقت الذى كانت ترن فيه أصداء صوت «لابورى» في أرجاء العالم، بدفاعه عن «فايان» إذ ألقى القنبلة في مجلس النواب الفرنسى، ذلك الدفاع الذى لا تستطيع بعد تلاوته إلا أن تتساءل مع النقيب «بايان»: «كيف لم يبرثوا التهم؟» وبكفاحه عن «إميل زولا» و«دريغوس» مضحياً في سبيل عقيدته المال والراحة، والطمأنينة والرفاهة.

ولما نفذ رصاص الحمقى في جسده، لم ينفذ الرعب إلى قلبه، بل أجلت القضية ثلاثة أشهر حتى يبرح المستشفى ليعترف ضد الجيش وحزب الجيش ومنهم مطلق الرصاص! ولما هوت من قم النائب العام وهو إلى جوار المحكمة في أعقاب قضية «إميل زولا» (١٨٩٨) كلمة استهجنها «لابورى» رشقه بأروع كلام يرتجله محام، في وجه الاتهام، ذنباً عن حياض المحاماة. قال «إن سبابك التى سقطت من كرسيك الرفيع لن تستطيع الصعود إلى المنصة الرفيعة التى أترافع منها».

وكأنما كان «شارل شنى» يصف «مارشال هول» وهو يصف «لابورى» «... قامتة العالية المستقيمة وصدرة العريض وكنتفيه اللتين تشبهان أكتاف المصارعين. كل ذلك في تجانسه وانسجامه ينم عن قوة لا يمكن قهرها. وقسمات وجهه الجميلة المنتظمة التى تتفجر حياة في حدة الصراع... وعاطفته المهتاجة تنشر الشحوب على وجهه، وإذا بصوته يرتفع وينتفخ ويدوى كصوت الرعد...»

وفي سنة ١٩٠٦ دعى «لابورى» إلى انجلترا فكرمته جمعية المحاماة المسماة جماعة «هارديوك» وكان في رياستها المحامى الإنجليزى العظيم «ماتيوز».

فلما مات «لابورى» أبته ماتيوز بقوله «... إن لابورى بما فيه من الجرأة المزهوة، والوفاء لعمله كمحام، يمثل مكانة عالية في قائمة أكبر محامى العالم. إن اسمه وشهرته لا يمكن أن تزولا بل سيعيشان طويلاً ما دام نظام المحامين قائماً على وجه الأرض».

وما أصدق هذه الأقوال في جملتها وتفصيلها لو وصف بها مارشال هول، كمحام وكإنسان.

## مع السلطتين الثالثة والرابعة القضاء والصحافة

في سنة ١٩٠٠ سلكت الصحافة في قضية «يارموث» مسلكاً معيباً، إذ انطلق الصحفيون يزيفون الأسانيد، ويهددون الشهود، بل يحققون ويحكمون، فاصطنعوا رأياً عاماً ضد المتهم، وتقدم الدفاع إلى المحكمة بطلب إجراء المحاكمة بعيداً عن «نورفولك» حيث المحكمة ذات الاختصاص المحلي، وكان قبولها ذلك الطلب حكماً قاطعاً بأن الصحافة أفسدت عقيدة الرأي العام.

حاول الدفاع أن يكيح جماع صحيفة «الإيفننج نيوز» واندفع كدأه فقهر «صاحبة الجلالة الصحافة» وعزها في الخطاب، فهي عنده «كالفول يشرب من دماء ضحاياها» بل إنه ليقول للقضاة «إن الصحافة اعتدت عليكم مثلما اعتدت على المتهم».

وبعد قليل وكتله المثلة الأنسة «شاتل» ضد صحيفة «الدبلي ميل» لطلب ١٠٠٠ جنيه تعويضاً عن كلمة جارحة، وكان الدفاع عن «الدبلي ميل» قد اعترف بخطئها وطلب ثلاثة أسابيع لتحضير الدفاع.

فلما ترافع «مارشال هول» قال فيها قال: إن طلب الصحيفة ثلاثة أسابيع لتحضير الدفاع - مع اعترافها بالخطأ - لم يك إلا أجلاً مطلوباً للتنقيب عما يتعلق بالمدعية في سائر أقطار إنجلترا!

ثم قال: قد تكون موكلتي ملزمة بالعمل لكسب رزقها، لكن لها من الحق في احترام سمعتها ما لسائر السيدات في إنجلترا، بما فيهن اللیدی «هارمسورث» (زوجة صاحب الدبلي ميل). وكانت «الدبلي ميل» قد نشرت أن الأنسة بوت بنت الأنسة «شاتل»، وكانت «بوت» زوجة للورد «هدفورت» أما «شاتل»، فلم تكن سلخت من عمرها ثمانية عشر ربيعاً، ولما نُبِئت الجريدة إلى ذلك ذكرت في عدد لاحق أنها أخطأت خطأ ظاهراً... وأن المعجبين بالأنسة «شاتل» يعرفون أنها سيدة لم تتزوج، ولم تذكر السن، والتشر الجديدي، على هذا الوجه الجديدي، قدح جديد.

وظفر مارشال هول ظرفاً فذاً، إذ زادت المحكمة التعويض عما طلبته الطالبة نفسها، فجعلته ألفين وخمسمائة من الجنيهات.

لكن هذا النصر المغايط كلفه كثيراً.

فلئن كان عنده في قضية «پارموت» قائماً، إنه لم يكن ليعفر في العنف في قضية «الديلى ميل»، وكان حقد صاحبها أعظم من أن يذر مارشال هول. لأنه قال فيها قال «... بما فيهن الليدى هار مسورث...».

استأنفت الديلى ميل، وإذا بالمضاعفات تتلاحق، إذ قدمت القضية إلى دائرة كان القاضى «ماتيو» عضو اليسار فيها.

ولقد كان يجمل بهذا القاضى الخصم أن يتحنى، لكن القضية كانت قضية «شائل ضد الديلى ميل» لا قضية «الديلى ميل ضد مارشال هول» فلم يستنكف أن ينظرها.

كان «ماتيو» يعتقد أن أسلوب «مارشال هول» ينير ويكبو بغير داع، وكانت أسباب الاستئناف في الواقع موجّهة ضد المحامى، فبدت البغضاء من أفواه القضاة، وانطلق ماتيو يتحدها، فواجه التحدى بنظائره، وقذف بنفسه من متعبة إلى متعبة، وبلغ المد أقصى مداه، حين نعت «ماتيو» تعليق «مارشال هول» في صدد مهلة الأسابيع الثلاثة. بأنه تعليق مؤذ لا أساس له بالمرّة.

قال مارشال: بل له أساس.

قال القاضى: كلا....

قال هول: هكذا ظن المحلفون...

.....

قال القاضى: لقد كان إسناداً معيباً.

قال هول: هذه إهانة.

.....

ولما ترفع بعده الأستاذ «متناج لش» جرى على غراره، فتولى كبره «ماتيو» وعاد يقول: لقد كان قولاً كاذباً أن يسند إلى دفاع الجريدة أنها استأجلت ثلاثة أسابيع لهذا الغرض.

قال الأستاذ «لش»: لكن هذا الغرض كان محتملاً من جانبهم.

قال «ماتيو»: خير لك أن تكف عن هذا حالاً.

وهكذا تساقطت من فم القاضى كلمات أعنف من كلمات من حكم عليه... حتى ليقول عنها لورد «بيركهيد»، كبير القضاة فيها بعد: «إننى واثق أن محكمة الاستئناف قد ارتكبت في حكمها جريرة عدم الإنصاف لمارشال هول».

ولما أصدر القضاة الحكم لم يتأهوا عن المنكر فنتعوا أسلوب «مارشال هول» نوعاً أصابته في الصميم، في مهنته وفي سمعته، وفي مستقبل حياته.  
وانطلقت شياطين الأقلام من عقالها تسبح في أنهار الصحف، بالخط العريض، والترح المستفيض... وما بالك بقضية صحفية خذل فيها خصم الصحف...!

حقاً إن الصحف القانونية انتقدت القاضي في عنفه لكن «مارشال هول» راح ضحية الحملة فهجرتة الكثرة الغالبة من قضاياه ودارت عليه دائرة السوء بما تحدثه به هذه الدائرة من القضاة. ففكر أن يتحدى - بدوره - «ماتيو» بمنازلته في دائرته الانتخابية بعد أن يستقبل من مجلس العموم...

نسى هؤلاء القضاة أن الحقائق القضائية ليست حقائق حسابية، بل هي أمور نسبية، تتعلق بأطباع الناس وانحرافاتهم، وأن الخطأ القانوني جائم في أصول الوجود الإنساني كله، منذ أزل الشيطان أبويننا عن فهم القانون فذاقاً الشجرة، فأخرجها مما كانا فيه، ودفع بنهما معها إلى هذه الدنيا بعضهم لبعض عدو...؟

فعلام يتشدد القضاة هذا التشدد فيما ظنوه خطأ في التقدير، أو في التعبير، من أعظم الرجال الذين نمازوا في أمتهم بالارتجال، وهم العليمون بمبلغ ما يختلف في الحقائق القضائية المفكرون، والمفسرون، والمعبرون.

لقد ذهب الحكم الابتدائي في تأييد مارشال هول إلى أبعد مما طلب الفيم تلك الثورة من القاضي العجيب في الاستئناف؟

إن ذمة المحامي لن تؤدي ما عليها إلا في جو صالح من الإخلاص والإنصاف والزمالة. المحامي متكافل مع القاضي في أداء «الحقيقة القضائية» ومن أجل ذلك فالمحامي «أول قاض في القضية»، في حين أن القاضي، «آخر محام في القضية» لأنه هو الذي يتولى الدفاع عن حكم هو نفسه «عنوان الحقيقة» لا «الحقيقة».

المحامي يتراعى للقاضي ليصدر الحكم... والقاضي يتراعى للعالم - بكتابة الأسباب - لتصدق الحكم... وهما زميلان متجاوران، يجلس أحدهما إلى منصة عالية في هدوء وأمانة واطمئنان، ليحكم دون أن يتكلم، ويقف الثاني مجلجلاً بصوته، مجاهداً بأسلحته كأنه الجندي في الميدان، فيمثل المحامي «طلاب العدالة» التي تطلب بالقوة والأمانة، ويمثل القاضي «مانع العدالة» التي تمنح بالإنصاف والزرارة، في قاعة يجتمع فيها الإنساني والرباني، تسمى دار القضاء...! وفي هذه القضية كان نصيب المحكمة الابتدائية أعظم من نصيب المحامي، لكن القضاة قست قلوبهم في الاستئناف، فتركوا المحكمة وأمسكوا المحامي!



كانت طباع «مارشال هول» طباع رجل مكافح، مندفع، مخلص وهى طباع لملها لا تصلح لرجل السياسة أو الإدارة أو المجتمعات، لكن فيها من الإخلاص والقوة وإنكار الذات ما يجعله أصلح الناس للمحاماة.

وقف يترافع عن اللورد «رسل» ضد اللادى «سكوت». فقال القاضى «هوكنز» فى صدق واحد من أسئلته: غريب.. فصاح «هول» إن هذه الملاحظة - لصدورها من ذلك المصدر - لا تغتفر!..

فقال القاضى فى هدوء: لا تغفراها.

وأصر «مارشال هول» على توجيه بعض الأسئلة.

فقال «هوكنز»: إن هذا الأسلوب يراد منه المضارة.

قال «هول»: بل العدالة يا حضرة القاضى.

قال «هوكنز»: بل المضارة.

قال «هول» بصوت عال: العدالة لا المضارة.

كانت الحقيقة عنده أجدر بالاهتمام من قواعد النظام، والعدالة أولى من عمالها بالاحترام، ومن أجل ذلك هابه رجال القضاء وشاع عنه أن المحلفين يحبونه وأن القضاة لا يحبونهم، وأنه يحتاج خصومه بما يتجافى مع النصفه، ويسلق القضاة بألسنة حداد، وهو براء من كل ما نسبوا إليه.

إنما المرافعات معارك فيها الكر، والفر، والهجوم فى المواجهة، ومن الجنب، ومن الخلف، فى ميدان لا حدود له سوى الفضيلة، ولقد درج القضاء فى كل مكان، نصب فيه ميزان العدالة، على التجاوز عن فرطات الاحتمال، لأنهم علمون بمخاطر الكلام من كثرة ما رأوا وما سمعوا. ومن قلة ما ترافعوا!..

فإذا حوسب المحامى ذلك الحساب العسير على ما ينطق به لقياس كلماته، قياس من يمشى على الصراط خطواته، وإنز لما استطاع المداره المقاول أن يبينوا، وللبسوا الحق بالباطل، ومردوا على النفاق، تحت هذه السيوف المصلنة على الأعناق، وإنز لبخعت المحاماة نفسها لانتهيار دعامتيتها وهما البيان والحرية.

كان «ففيان» سريع الإلقاء كما رشال هول حتى لينتته «هنرى روبير» بأنه «أسرع الخطباء البرلمانين» بل كانوا يسمونه «البلاغة» فوقف يوماً يترافع أمام محكمة «آلبى» بفرنسا، قبل ذلك بهضعت سنتين فى ١٧ مارس سنة ١٨٩٤، عن رجل قذف عمدة فاستفتح الكلام عن الاتهام

بأنه «غير عادل ومستبد» فوجه وكيل النيابة إليه جنحة الإهانة، وحكم بإيقافه شهراً ليصير بعد قليل وزيراً للعدل فرنيساً للوزراء!...

ولما ترفع النقيب «كارتنيه» في استئناف حكم الإيقاف، ختم مرافعته بما يجب أن يتدبره القضاة قال «... فإذا اطردت نظرية محكمة «ألبى» فستصبح المرافعة مستحيلة، ولئن حتمت على المترافعين أن يقيسوا كلماتهم كما يقيس الساترون خطاهم، وأن يزنوا كل لفظة، ويترددوا أمام التفسيرات التي قد تنسب إلى تفكيرهم، إنكم لتخاطرون بأن تخفقوا أروع وثبات الاتحجال وتحمذوا جذوة الفصاحة...»

ومن قبل «فنياني» وقف «إميل أوليفيه» في صدر الشباب قبل أن يضحى رئيساً للوزارة الفرنسية وصديقاً للخديوي إسماعيل، وقف يتراجع عن الفيلسوف «فاشيرو» صاحب كتاب «الديموقراطية» فرمى الأفوكاتو العمومي بأنه يستعين بالشهوات المثيرة، فطلب إليه أن يعتذر عن هذه البادرة فأصر بل أضاف «إن شخص النائب المترافع محل احترامى. أما مرافعته فملكى أمزقها إرباً إرباً ومن حتى أن أطأها بقدمى» فأوقف ثلاثة أشهر وقررت محكمة الاستئناف أنه إذا كان من حقه الدفاع فليس من حقه المهاجمة!...

لكن محكمة النقض قررت أنه لا دفاع بغير هجوم!...



انصرف الناس عن «مارشال هول» إذ ناصبه القضاء العدا، فعمد إلى لآلئه يبيعهما وإلى ماساته يرهنها، وأخذت أفئدة زملائه، بين محب وكاره، تهوى إلى الرجل الكريم النفس في محنته، حتى أن عميد المحامين ليبحث إليه قضية كبرى عطفاً عليه في مصابه!...

ونزل إيراد مكتبته من أكثر من أربعة آلاف جنيه سنة ١٩٠١ إلى ألفين سنة ١٩٠٢. بل نزل هو إلى أن يرهن دبوساً من الماس لقاء خمسمائة من الجنيهات في أغسطس سنة ١٩٠٢. وحاول زميله «رافس إيزاكس» أن يدخل في العملية على أن يرد الدبوس إليه في خلال عام أو يبيعه لحسابه فشكر له صنيعه وأبى.

وفي سنة ١٩٠٤ لم يبلغ دخله ألفين... وفي سنة ١٩٠٥ لم يصل إلى ألف وثمانمائة. لكن المحاماة لم تكن يوماً ولن تكون تجارة، فالضيق لا ينسخ مزاياها والنعمة لا تضيف إليها فخاراً.. إنما هى رسالة تتعالى مع المسغبة كما تتجلى مع الرفاهة.

هى كفاح مستمر يشرح المقاتلون فيه صدراً بالفمرات. فإذا أصابوا مالا فتنامة عين! وإلا فإن هذا الرداء الأسود هو رمز التضحيات الأعزى الذى لا يساميه عزاء.

والمحامى الحق يهوى المحاماة للمحاماة! ومن عجب أن يثاب المحامون على أفعال يود

الموهوبون منهم لو قدموا أمولهم لمن يتيحون لهم فرصة القيام بها، في سبيل الكرامة، والكفاح، والاستقلال.

من أجل ذلك لا ينجح الرجل في مهنته على قدر كفاياته كما ينجح رجال المحاماة... ذلك النجاح الإنساني لا التجارى، الذى هو السيادة لا الثروة. والتضحية لا الاستغلال.  
لم تكن عزمات مارشال هول، بل أخذ يكافح كوامن البغض وظواهره من القضاة، وتجلبت مواهبه في شدته، والمواهب العظمى لا تبرز مثلها تبرز في المحن.

قال له قاض في قضية اختلاس كبرى، لقد سمعتك يوم الثلاثاء! إلى متى نسع مرافعات! فهم به ليجيبه لولا أن نهبه زميل له بقوله: تذكر أنه يجلس هناك. وأنا نجلس هنا. مع ذلك لم ينجح إلى السلم ورد بقوله: إننى أظن أنك لم تسمعنى لأنك كنت راغباً عن سماعى!

قال القاضى: ليس لك يا مستر «هول» أن تقول ذلك الكلام! - لقد نويت عدواناً وليس لك الحق في العدوان...

وعاد «مارشال» فاعتذر وهذأت الزوبعة. بل توشجت الصداقة بين القاضى وبينه فصارا صديقين حميمين.

وفي يوم من أيام سنة ١٩٠٢ وقف الأسد الجريح يترافع في قضية أحد المسارح خمس ساعات ونصف ساعة، وخرج ظافراً بتحيات القضاة، محفوفاً بستين من رجال المحاماة، جاءوا يسمعون ويحيطونه بهالة من الإجلال هى حسبه لترفع اسمه إلى صفوف زعماء المحاماة في سائر الأجيال!

وأى تحية لمحام في أمة من الأمم أن يستمع إليه وهو يترافع ستون من المحامين! وهم المتنافسون أحياناً، الراسخون في العلم دائماً!!

إنها لبيعة إذا انعقدت لمحام كان أحق الناس بقول ماكساييتو «المحامى ملك».

وفي سنة ١٩٠٣ نهض يترافع ضد سيدة أمريكية عن رجل كانت قد استسخرته ليوافيهها بأسرار زوجها، وكان الزوج قد قضى نحبه فآل إليها تراؤه، ونبه القاضى «مارشال هول» إلى أن يأخذها باللين، لا بالعنف، وأن يتذكر معاركه السابقة مع خصومه، فلم يكده يلقى بنفسه في عرض البحر حتى استرد حريته فأطلق شراعه! ولم يسكت عن اتهامها لموكله بالتشهير والتشنيع فحمل عليها حملة صادقة وكسب الدعوى.

ولم تكف الصحف عن طريدها، فاقتفته حينما تفتته، فإذا خسر القضية عرفته، فسطرت اسمه في كمال أحرف الهجاء، وإذا كسب تكترته وأشارت إلى اسمه بالحرف الأول فقالت

م. هول مع شيوع اسم (هول) بين الإنجليز! بل إنها أحياناً لا تشير إلى اسمه الأول البتة فتقول «مستر هول».

وأخيراً التقى بواحد من رجال «الدليل ميل» فسأله عن أسباب هذه المؤامرة السافرة، فأجابته لأنك لم تتراجع ضد «هارمسورث» وحده يوم ترافعت في قضية الدليل ميل ولكنك ذكرت اسم زوجته! قال معاذ الله إنى لم أقصدها بسوء وكتب إلى «هارمسورث» معتذراً فتلاقيا وتصافيا وكانت نهاية المحنة.

## دورة الحظ

لم تكد تنتهى سنة ١٩٠٥ حتى واجه مارشال هول مصايير في الحياة، مخففاً في المحاماة باعتبارها مصدرًا لرزقه، وفي نفس العام ماتت أخته التي كانت أحب الناس إليه وأحناهم عليه. وفي نفس العام دخل الانتخابات فمضى حزبه بهزيمة نكراء أضاعت منه دائرته الانتخابية! لكن العظائم كفوها العظاء، والعظيم لا يخرج من المحنة منكسراً، فخرج «مارشال هول» من محنته وقد صهرته الأحوال، فأظفرتة بكنز موفور من التجارب، وخبر طبائع الناس، والقضاة، وقوى الصحافة، وازداد لصناعته حياً، لأنها زادتة عزاً.

ومن المحامين العظام طرازان، طراز تبنيه التجربة وآخر تبنيه الكتب، ويبدو أن بنيان التجارب أقوى من بناءة الأسفار والمراجع، فالتجارب وقائع حية فيها من الحياة ومن التطبيق، مالا تحويه الكتب، والعلم المتاح في غمراتها ليس علم الفروض والنظريات والنصيحة، وإنما هو علم يشارك فيه المتعلم بذات نفسه، إذ يصنع العلم ويحصله معاً.

من أجل ذلك كانت تجارب مارشال هول غذاء قوياً لذاته وكفائاته، وكانت تجارب «المهلباوى» كالتيار الحفى يجرى تحت الثرى فيملاً العيون والآبار، وليس شىء كالفن، اعتماداً على المواهب لا على الشروحات، فلقد طالما خلق الفن النظريات واستبق الوقائع، وليس كالمحاماة العظيمة فن، لأنها حرب بالجهد وبالفكر، تعتمد على العلوم والفنون جميعاً. وأخلق بالتجارب العظيمة، أن تبني الرجال العظاء، فكيف إذا اقترنت بالقوى الخالقة التي تسوق الرجل فينساق تبعاً له الرجال... تلك القوى المسماة بالعبقريّة.

أقبلت سنة ١٩٠٦ ودار الحظ دورات مسعدة، وفتح الله عليه بركات من السماء، فتتلاًلاً اسمه في الصحف كما جلجل صوته في المحكمة، وعلا التيار، وفاضت سيول النجاح من كل جانب، وعاد الميزان إلى الاعتدال.

في نهاية سنة ١٩٠٧ وكل في قضية الفنان «وود» إذ اتهم بقتل غانية يفتشى دارها - وكأنما كانت ناقوساً قرعه الحظ في أقطار الجزيرة ليجذب الأنظار والأسماع، إلى أحسن صوت عرفه الإنجليز للدفاع، فبرئ المتهم، وفي خارج المحكمة آلاف من أهل لندن.

وإن حقيقته لتسرق يوماً وهو على سفر، وفيها ما فيها من نفاثه وأعلاقه، فرجع إلى قومه غضبان أسفاً، لكنها أعيدت بعد أيام لا تنقص حبة، ومعها رسالة من السارق، أنه لو عرف صاحبها ما سرقها!!.

وذاع في المجتمع أنه المحامي الأكبر في قضايا القتل، حتى ليوجس رجل من رجال المال خيفة إذ نصح بتوكيله ويقول: لو وكلته لحسبى الناس قاتلاً.

وفي سنة ١٩٠٩ ترافع عن «إدوارد لورنس» مرافعة نعتها بأنها أعظم نصر ظفر به. وفي سنة ١٩١٠ ترافع عن الدكتور «كربين» الذي سمم زوجته فأعدم. ولم يكد العام ينصرم حتى اشتملت التعمينات القضائية على ألمع الأسماء مثل «منتاج لش» الذي لم يعب يوم هدهما القاضى «ماتيو» «ورافس إيزاكس» صاحبه يوم رهن الدبوس. ولم يعين «مارشال هول» في القضاء، فليس ينسى ما كان بينه وبين القضاء. وضاق نطاق الاختيار عند المتقاضين...

ودارت عجلة الحظ من جديد.

وجلس على كراسى القضاء أصدقاء قدماء باسمه ثفورهم. فشاع الابتسام في الأفق. ودخل انتخاباً فرعياً للبرلمان في أول العام - خرج منه بكرسى في مجلس العموم. واستفاض الابتسام، في نهاية العام، ودخل الانتخابات العمومية وظفر بكرسيه من جديد.

ولقد طالما كانت المحفوظ الحسن، وما تزال، كالجوارى الحسن، جوارى في موكب المنتصر، تلاحقه. ولو على رغمه، عوامل الظفر.

فيذا عبست الدنيا تولت عن الرجال فأسلمتهم الجود العوائر إلى جود عوائر، وجروا إلى حتروفهم، كأنما يهرعون إليها عن عمد وهم لا يقفهمون...!

وفي مارس سنة ١٩١٢ ترافع في قضية التسميم عن «سيدون».

وأعلنت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ وهو في السادسة والخمسين، فلم يبرز للقتال وزادت الحلقة ضيقاً على الموكلين، فزاد رزقه سعة، وآلت إليه قضايا زملائه المجندين فكان يبعث إليهم بنصف الأتعاب.

وهي ظاهرة يقدرها رجال المحاماة - كما قدرها «لورد بركنهد» وهو يتحدث عن إرساله نصيبه في قضاياها.

وفي سنة ١٩١٨ قدم إليه موكل قديم «شيك» بأتعاب ليس كالذى قدمه له بأتعاب منذ ثلاثين عاماً، تماماً (سنة ١٨٨٨) فالشيك القديم كان بسبعة جنيهات. والشيك الحديث كان بسبعمائة... وألف من الجنيهات.

وفي إبان الحرب ترفع عن السفاح يوسف سمث. الذى تزوج من ثلاث زوجات. وهو متزوج - وأودى بهن بطريقة لم تكتشف، فلفظن أنفاسهن الأخيرة في (البانيو) في المساكن الذى كان يعدها هن، ولم يبد عليهن آثاراً! ولم تعرف المجراتم إلا بعد ثلاث سنوات. شغلت المحكمة أياماً بالقضية وهي في حيرة. فليس ثمة أدلة مادية، أما القرائن فمهلكة! فاستهل مارشال مرافقته بعبارات تملأ نفوس الإنجليز زهواً، وقلوب القضاة سمواً. قال «في هذه الآونة التى تقضى فيها الملايين من زهرات الشباب الإنجليز نجيبهم في الميادين، أليس مما يرفع هاماتنا فخاراً أن يكرس القضاء هذا المجهود القانوني والقضائي الضخم يوماً بعد يوم لتحقيق وقائع هذه القضية الصامتة، للتحقق مما إذا كانت روح رجل واحد تستحق أن تزهد، إنها لمفخرة رائجة لنظامنا القضائي».

واختتم مرافقته بقوله: «كونوا منصفين لأنفسكم وللمتهم! كونوا عدولاً بالنسبة للعدالة نفسها قبل أن تحكموا في مصير هذا الإنسان فتقولوا إن هذه التهمة الهائلة قد ثبتت». وحتى هذه السن كانت تملكه العاطفة فتنتطق انفعالاته وأحاسيسه في عباراته: قال مرة للقضاة من أجل فتاة «إذا أيدتم هذا الحكم كان ذلك خروجا عن الإنسانية».

ونزل الحكم من ٤ شهور أشغال شاقة إلى غرامة ١٠ جنيهات.

كان يتراجع في سنة ١٩٢٠ عن ضابط قتل خليلته وكان كما قال «لا يجيد شيئاً يقوله في مواجهة محلفين كونوا أفكارهم ضد موكله» وفيها هو يسعى بين غرفات المحكمة اعترض بصره رهط من السيدات جئن يشهدن المحاكمة، ففتحت له أسرار البلاغة، وظل يتراجع ساعتين طويلتين ودموع المحلفين تنهمر، وهو يعرض غرام القاتل بالقتيل بانثياً دفاعه على جنون المتهم - واستفتح المرافعة بالانقضاء المدمر على «اللائى قدمن إلى القاعة متسرבלات بالطرز الغالية، حاليات الجيد بالأعلاق، يتفرجن يوماً بعد يوم على مأساة قلب محطم، يتلمس إنقاذ روحه من يرائن الجلاد»

ثم يقول «إن النفس لترى للأنونة في بلد هذه نساؤه...»

## المحامى الفنان

وكل مارشال هول في بواكير حياته بخمسين جنيتها في قضية قتل فطار فرحاً يباهى زميلاً له بتلك الأتعاب، لكن زميله قال: «إني لا أقبلها بمائة! إني أكره الجنائيات» فأجابه «أريد أن أتخصص في فن الموت والحياة والسجن والحرية. إني أحب أن أتداول الوقائع لا النظريات لست أعرف كثيراً من القانون ولكنني أستطيع أن أدرس طبائع الرجال والنساء».

اختار هذا الفن من المحاماة وهو يعرف أنه أشد فتونها إرهاباً وعتناً فالمحامى المدني أرسقراطى مستجيم، لا يكافح فيسيل دمه أو دم الخصم، أو ترفض دموعه، أو يتفصد عرقاً فيغير ملابسه في غرفة من غرفات المحكمة، مثل «مارشال هول» في إنجلترا أو حسن علام في مصر، ولا يصيح حتى يتوقف صوته عن أن يسمع مثل «لابورى» وهو يرد على النائب العمومى في قضية «زولا»، أو تصف به العواصف فيخسر نصف عمره، من فجاءت الجلسة ككثير من المحامين الجنائين، أو يعمل بالقطعة، جنحة جنحة، وجناية جناية.

إنما يسرد المحامى المدني في هدوء وطمأنينة، ويلبس ملابس منشأة يخلعها كما لبسها، وتصله أتعابه في نهاية العام من الموكل الدائم، أو في أعقاب القضية بما أغنى به موكله.

موكلوه وجهاء أو أغنياء، فإن لم يكونوا ثراة أو سراً كانوا طلاب مال أو جاه.

أما المحامى الجنائى، فلا يطلب سوى الحرية أو الكرامة.

فأما من يجيئون من الوجهاء والأغنياء فيجيتونه يوم يجيئون تساء يؤساء.

هو كلاعب السيف في الحلبة، أما المحامى المدني فكلاعب الورق، على المائدة، الجنائى كالجراح، أما المدني فكالطبيب الباطنى، وهو كالبحر في أحسانه الدر، وفي أمواجه العواصف والنفر، أما المدني فكالبحيرة أو كالجداول أو كالنهر.

قضى مارشال هول حياته كلها فناً.. كانت الحياة على لسانه محور الدفاع وغايته. فكانت ترهقه تبعاته ومن أجل ذلك لم يكن التعبير الانجليزى (He fought a Case) حارب في قضية «أو الفرنسى» (attaquer en justice) «يقاثل في المحكمة» ليجد مصداقه في حياة محام أو أسلوبه مثلما وجد في حياة مارشال هول وفي أسلوبه.

كان يعالج النيابة والمحكمة والمخلفين والشهود جميعاً، وأحدًا إثر واحد، في كل فكرة، وكل خاطرة، وبكل ما ملكت قواه. كأنما ينازل فريقاً من اللاعبين ليجلبهم عن مراكزهم شيئاً شيئاً، بضربة وراء ضربة، مع الجهد المستمر والانتباه المظفر.

والمحامى الإنجليزى يتولى إدارة القضية كلها فترة من الزمن عند الاستجواب. فهو يسأل الشهود ويستجوبهم كيف يشاء، ولا يقنع بمجرد شهادتهم كالنظام الفرنسى أو المصرى... حتى ليستخرج القاتل من القفص ليستجوبه كشاهد لا كمتهم!..

وكانت قوة الذهن وسرعة البديهة وطبيعة الهجوم التى ركبت فى طباعه لا تدع الشاهد إلا إذا لم تدر منه شيئاً... فكان الشهود يرتاعون من ذكر اسمه.. فكيف بهم وهم بين أصابعه. بين مخالب الأسود.

بلغ مارشال هول أوجه فى قضية (سدون) يوم اختتم معاركه المائلة فى تلك القضية بهذه الكلمة العظيمة «لقد حدثنا العلماء الفحول الذين سمعناهم فى هذه القاعة بكثير من عجائب العلم ومن النتائج التى يمكن الوصول إليها به، لكن شيئاً لم يستطع علماء العالم كافة أن يوجدوه، ولن يستطيعوا أن يكتشفوه، مهما بحثوا، ومهما درسوا... وهو: كيف نعوض هذه الشعلة الصغيرة المسماة بالحياة إذا أضعتها!.

إن على عاتقكم مسئولية حياة هذا الإنسان، فإذا قضيتم ضده فإن هذه الشعلة الحية ستخبو، ولم يعرف العالم حتى الآن علماً يستطيع أن يرجعها...».

ولم يكذب مجلس حتى جاءته من كرسى الاتهام الرسالة التالية «عزيزى مارشال هول.. إنها مراعاة عظيمة حقاً - وهى أعظم ما سمعنا من عظامك».

ووقف النائب العمومى - وكان «رافس إيزاكس» ليعقب على مراقبته وختم بقوله: إذا استيقنتم أنه لا مراه فى ارتكاب المتهم للجريمة وساورتكم الرب فى أمر التهمة فواجبكم أن تبرئوها.

وسنرى لماذا قال ذلك... ولماذا برئت.

فلقد كتب إليه فى الغداة يقول: «عزيزى مارشال هول».

بصراحة، وبإخلاص، لا ككتاب عام، ولكن كصديق قديم، دعنى أقل لك كم راعى دفاعك فى قضية «سدون». إن الدقائق الخمس التى وقفتها على التهمة أحدثت أروع الأثر. وفى رأى أنها صنعت كثيراً وإن لم تصنع كل شىء. لبرأتها.

... لقد كان على عاتقك عبء فادح... إنى لا أريد أن أناقش القضية ولكنى أريد أن أقول أملك ما أقوله من ورائك، لقد بذلت مجهوداً جباراً، فى أسلوب عظيم من تقاليد مهنتنا العظيمة... ولقد سطر هذا الكتاب ليكون تقديراً من خصم راعه عمل عظيم قام به العامل فى نبالة وجلال، وتعبيراً من صديق طالما لقي منك تأييداً كريماً بل أكثر من كريم.



لقد قررت عيني لانصرافى قبل صدور الحكم، أتمنى أن تكون صحة زوجتكم في محسن، وأرجو أن تذكرفنى لها...  
صديقك المخلص للأبد.

### «رافس إيزاكس»

تلك كانت آثار مرافعتي في المحكمة، وفي المحلفين، وفي النيابة العمومية، أما في الجمهور فحسبنا شاهداً أن تشريع المحكمة في نظر قضية «جرينود» المتهم بالقتل بالسلم والبوليس يحرس المتهم من سخط الجماهير، لكن المحاكمة لم تكد تصل إلى نهايتها، حتى كانت الحراسة الخاصة بالمتهم لازمة لشهود الإبتات.

وظل في مغرب حياته كما نشأ في مطلع شبابه، هاوياً عظيماً للعلل وفناناً... كان يتدارس مع زميل له قضية طبيب كبير في حضرة الطبيب فترك موضوع القضية وأقبل على زميله يقول له: ما رأيك في هذه الياقوتة؟ وتداولها، ثم تبادلها، والطبيب في دهش مما يرى. ومن المعامى «الجواهرجى».

لقد شهد يوماً في معرض أحد المحال عشرات من فصوص الماس قدر لكل منها ثمن قليل تستوى كلها فيه، فدخل يطلب بعضاً منها بالثمن حسب نسبته إلى المروض جميعاً، فأبى الجوهري لأنها كانت أعلى ماسات المجموعة وهو يبيع للجمهور لا «للجوهريين» العليسين بالحبايا من أمثاله.



كان سريع الإلقاء حتى اعتبروه نكبة لكتاب الاختزال... ألقى ٣٧,٠٠٠ كلمة في أربع ساعات في قضية «سدون» أى أكثر من ١٥٠ كلمة في الدقيقة... لمدة ٢٤٠ دقيقة متصلة! في حين تكلم النائب العمومي ٢٩٠٠٠ كلمة في نفس المدة!

ولم يكن يقيد نفسه بخطة مفررة، بل كان يغير خطته تغييراً تاماً وفقاً لمفاجآت الجلسات. وتلك خطة الهلباوى وهترى روبرى وزعماء الارتجال. بل خطة عبقرى الخطط في التاريخ - مع الفوارق بين معارك الجدال ومعارك القتال - معنى ناهليون إذ يقول: «ويل للقائد الذى ينهب إلى الميدان وقد ربط نفسه بخطة لا يغيرها تبعاً للظروف» أو كما كان النقيب الفرنسى «بتولو» في عهد مارشال هول يقول: «المبحامى كقائد الجيش لا يغير له أن يدخل المعركة دون أن يكون قد رسم خطته. كل ما هنالك أنه يستطيع أن يغير هذه الخطة في كل لحظة - فالمرافعة في الظهر ليست كالمرافعة في المساء... كما أن عليه أن يعرف الفقه والقضاء، على ألا يستعبده الفقه والقضاء، بل هو يقاومها إذا خالفا القانون. ولقد طالما قلت لموكلى إنك ستخسر القضية أمام القاضى لكنى أراها صالحة فسأقبلها. ومع هذا لم أكن دائماً أخسر».

إنما يحكم المحامي العظيم دراسة دعواه، وارتجاله كفيلاً بوضع القوى اللازمة في المنطقة أو في اللحظة الحاسمة.

لقد كتب لا بوري مرافعته عن «إميل زولا» قبل الجلسة وهو يظن أن المحكمة لن تسمع الشهود، ولكنها فاجأته بسماحهم، فظل يسمعهم خمس عشرة جلسة، وهو يستعين بالمحام قبل أن ينتم، ليفسل في الليل متاعب النهار، ثم، كما قال «جاء يوم المرافعة فألفت أمامي ملف القضية ولا فائدة لي فيه ولكن وسائل كانت بين يدي».

قذف «لا بوري» بنفسه في معركة لم يتوقعها، فجاء ارتجاله بالأعاجيب.

كان الارتجال ديدن نظيره الإنجليزي، بل كانت في الإنجليزي صفات جندي العصابات، المرفه الحس، الحديد البصر، الجسور المتكرر، يقاتل بالفريزة لا بقواعد الحرب، ومع ذلك يظفر بالجندي المدرب، يمضي كما يقول بارتو عن زعيم الثورة الفرنسية المحامي دنتون «... غير منتش بحميا الفرور الأدبي. لا هم له إلا أن يقنع. يجتفر الصباح الذي لا معنى وراءه والحماسة المصطنعة والعبارات الخاوية، فيه من الفريزة أكثر مما فيه من الطريقة... رجل عمل يسلك لغايته كل السبل، بما فيها من تنوع وابتكار مفاجيء ملء بالكوتوز...».

فإذا عثرت عينه الفاحصة - عين الصياد القديم - على محلف حليف لوجهة نظره، راح يستميله ليتخذ منه نقطة ارتكاز، ليصب الباقي من قواه على الباقي من المحلفين. وتلك كانت طريقة لاشو مع تعديل بسيط: إذ يكشف لنفسه أقل المحلفين فطانة فيتراجع لهم... ويتراجع لهم... حتى إذا فهم كانوا جميعاً قد فهموا...

كتبت إحدى الصحف عن «مارشال هول» وهو في الثلاثين «لقد أقبل الناس على هذا المحامي الشاب الذي حبه الطبيعة خير عطاياها: روعة تمثيل، ولطف محضر، وجهاة صوت، وبلاغة، توحى جميعاً بأن له مستقبلاً غير عادي من النجاح» أو كما عبر عن أسلوبه في ذلك الحين واحد من زملائه بقوله «هذه المرافعة العنيفة العاطفية الخطابية إلى حد عجيب التي استمعنا لها الآن».

فلما بلغ الأوج وصالح الدليل ميل وصف فيها الكاتب الكبير «هول كين» طريقته في الدفاع والاستجواب وتصوير الوقائع وتمثيل الحقائق بأنها «تناجى العقل والقلب جميعاً مع الاندفاع العاطفي الذي يؤدي في بعض الأحيان لكنه لا ينحدر إلى الشخصيات».

كانت بلاغته وحيويته، وميله إلى (الدراما) تجعل أسمع القضايا قضايا مشهورة، والمرافعة العظيمة تجعل القضية عظيمة.

قال الرئيس أوديبير «... المرافعة القوية هي التي تظهر فيها آثار الروح فتعرض بسمو

وبقوة، وبطريقة غير مألوفة للأسماع، آراء لو عرضت في أسلوب آخر لكانت نافهة...». فإذا عرضت له قضية ذات وجهين، وجه فيه يسر ووجه فيه مأساة، قذف بنفسه في تيار «الدرام» ليقوم بعمل عظيم الحساب موكلية...

اتفق يوماً مع زميل في قضية عادية على حصر الخصومة في حدودها، واستأذنه زميله في أن يذهب ليرافع في قضية أخرى. فلما رجع وجد مارشال هول قد عبر كل الحدود... ولم يعد ممكناً أن يعود! فخلده يحلق في سماوات البلاغة، وفي أوضاع الدرام... وأسعفته المقادير.. وكسب الدعوى.

كانت مرافعاته فناً خالصاً تنسكب فيه روحه، وتتجلى انفعالاته، فيستحيل قطعة من الوقائع التي عاش فيها موكلوه، تسيل الدموع على خديه كما سالت في قضية «ماري هرمان»! ويسقط المسلسل من بين يديه على بلاط المحكمة كما سقط على بلاط فندق «سافوي» في قضية «مرجريت فد...» ويسدد السلاح إلى صدور القضاة في قضية «لورنس» ويحطم الكأس التي يشرب منها في قاعة المحكمة، ليرى المحلفين مبلغ ما في الزجاج المحطم من خطر لانفزع المخاطر، في قضية فتى قتل صديقه بسكين إذ قذفه بزجاجة، فيظفر للقاتل بثلاث سنين بدلا من الإعدام!

بل هو يقول عن نفسه «إنني والممثل صنوان، غير أني لا أستعين بمناظر ولا كلمات محضرة ولا بأستار، وإنما أخلق من الحقائق والأحلام في حياة بعض الناس جوًّا صالحاً - لأن هذه هي المحاماة».



لقد بدأ حياته في المحاماة في العام الذي ختم فيه «لاشو» حياته في الدنيا، وكان يرهف حسه لاستغلال كل بادرة ويمتزج هو بأشخاص قضيته كأفذاذ الممثلين، يندمجون في الدور الذي يمثلونه، فيحيا بهم إذ يجيئون فيه.

وقف يترافع يوماً عن فتى قتل أباه وكان رئيس الجلسة صديقاً شخصياً له. وكان الرئيس قد قال له: هذا متهم سيسبق على رغمتك؟ قال «لاشو»! لست متأكداً!... وتراها.

ترافع «لاشو» ساعات وساعات، دون أن يلمح على وجوه المحلفين إلا الصدود، لكنه سمع فجأة أجراس الكنائس تدعو لصلاة منتصف الليل في ليلة عيد الميلاد فأملئ قليلا، وقد تملكه الانفعال، فواتته العبقرية بكلمات الساعة، وراح يقول: في هذه الليلة السعيدة، في هذه اللحظة المقدسة، ولد لنا إله المغفرة، إله السلام إله الرحمة، إنه عيسى في المهد يصيح بكم أن ترحموا... اذكروا أن الرحمة العالية ليست بذات حدود، ولا تكونوا أشد قسوة من الله نفسه».

وظفر لموكله بالظروف المخففة... فلم يعدم... وظفر بالرهان...

وفي ذات يرم أدلت أم القتيل بشهادتها فأجرت من ذوب نفسها تياراً من الأسى في أنفاس المحلفين ورن الألم على القلوب وسالت العيون بالدموع، وكان «لاشو» يحس مقدار ما يتأرجح من جراء هذه الشهادة مصير رقية المتهم، فمد رأسه ليسمع، وحتى جذعه على المنصة ليملاً أذنه، وهم من مكانه، فهوت إلى الأرض «مجموعة لقانون العقوبات» كانت تحت ذراعها، فتهاشم القضاة وتساءلوا، وطرقت الجلبة أذان المحلفين، فتساءلوا، وتساءل الناس، ونسوا تأثير الشهادة..

كان فرط الإخلاص، خاصة من خصائص «مارشال هرل» فهو يدلى بكل ما يستطيعه لصالح موكله، بل هو قد يقول - إذا دعت الدواعي - إن معلوماته الخصوصية تؤيد وجهة نظر موكله.

فيأذا وكله موكل لم يوكل «الأستاذ» وإنما استولى على «الرجل».

حقاً إن المرافعة لا يقدر لها النجاح مثلما يقدر لها عند الاقتناع، فكيف إذا اعتنق المحامي عقيدة موكله... لكن ثمة فيصلاً بين الاقتناع والاندفاع يجب أن يحسب المحامي حسابه، ليحفظ باتزانه واستقلاله، والقدر القضائي المسلم به له في مقامه.

ولم يكن يكف عن خدمة موكله بعد انتهاء الحكم فكان يبذل قصاره بالسعي لدى شتى الجهات.

ومن قبله كان أستاذ الجليل «لاشو» لا يتخلى عن المتهم بعد صدور الحكم. بل هو يتابع جهوده في كل مكان حتى ليلاحق الإمبراطور في رحلاته، فلما حكم بالإعدام على الدكتور «لابوميريه» إذ دس السم لعشيقته، جرى المحامي العظيم إلى «كومبيني» في إثر صديقه ناپليون الثالث، فقبل رجاءه، ودعا وزير العدل «باروش» لإصدار مرسوم بالعفو، فنبهه على أن الناس قد يقولون «إن العفو منح القاتل لأنه طبيب ولو كان من طبقة العامة لما أخلصه صاحب الجلالة بعفوه» فلم يعف عنه...



وفي يناير سنة ١٩٢٦ كان مارشال هول يترافع في قضية كبرى عن متهمين بإخفاء سيارات فترك الجلسات بعد أن بدأت المحاكمة ليلزم فرائضه فلا يبرحه، وكأنما شاءت العناية أن تربط ماضيه بحاضره، وأن يتشابه العهد في منتهاه بميدته.

كانت أول قضية وكل فيها قضية إخفاء وكانت الأخيرة قضية إخفاء بعد ثلاثة وأربعين عاماً.

وفي ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٦ انطفأت هذه الشعلة، التي سبقت فخاراً للمحاربة في العالم وومضة من ومضات البلاغة الخطابية في تاريخ الإنجليز.  
انطفأ المصباح والدنيا تستنير به، وفاضت روح الجندي وهو في شبته.

## في محكمة الجنايات قضية مرجريت ف...

لعل خصائص مارشال هول كمحام قد اجتمعت في قضية «مرجريت ف...» ومن حقها علينا أن نقدمها على غيرها لذلك، ولما تثيره في المصريين من شئون وشجون. فلقد اندفع مارشال هول في مرافعته إلى عبارات جارحة احتج عليها النقيب المصرى سنة ١٩٢٣، واعتذر مارشال بأنه لا يعنى مصر، ولا الشرق، وإنما يقصد المجنى عليه.

كان المرحوم ع... ف... ابن المرحوم ع... باشا ف... ومعه زوجه الباريسية الحسناء مرجريت ف... وسكرتيره س... ع... أفندى يقيمون بفندق سافوى في لندن ليلة ١٠ يوليو سنة ١٩٢٣ - وكان الفتى في الثانية والعشرين من عمره. يحمل في لندن اسم «البرنس فهمى بك» تعرف على السيدة «مرجريت لوران» بباريس فدعاها إلى مصر حيث بنى بها في ديسمبر سنة ١٩٢٢، ولم يكد يتم القران حتى تنافر الشخصان فتناهد الزوجان.

ولما جلسا يتعشيان في مساء ٩ يوليو سنة ١٩٢٣ قصد رئيس فرقة الموسيقى يسألها أى الأدوار يمزف لها؟ فأجابت:

شكرًا. إن زوجى سيقتلنى في خلال أربع وعشرين ساعة. فليست مشوقة إلى الألمان...! وفي الثانية صباحًا كانت لندن تن تحت عاصفة هوجاء، وكانت تفتح فندق سافوى عاصفة أخرى، حين سمع أحد الجمالين طلقات ثلاثًا متتالية، فراح يتقصى فإذا «البرنس» في مبادله، مضرجا بدمه، ملقى على الترى، يسيل التزيف من فمه، وإلى جواره مسدس ألقت به زوجته، وقالت لمدير الفندق:

ماذا سيصنعون بى؟ يا سيدى لقد تزوجته منذ ٦ شهور وشد ما قاسيت!!!.

وقالت للطبيب «لقد سحبت الزناد ثلاث مرات...».

وكان معلوما أنها تحمل مسدسًا لأنها تحمل حلالها في حقائبها.

لكن لندن ليست كباريس في هتافها للجرائم العاطفية: فكان مصير المتهمة مقررًا... إلى المشنقة.

لم يتغل عنها أصدقاؤها... فبدأت الاستعلامات في شتى بقاع باريس لجميع التحريات عن

سمعة القتل، وجرى باتنين من الشبان بقيا رهن أمر الدفاع ليشهدا بحقيقة أخلاق «الأمير».  
وعهد إلى مارشال هول في الدفاع.

وفي ١٠ سبتمبر نظرت القضية برياسة قاض كان من قبل محامياً يساعد مارشال هول في القضايا.

وحضر الأستاذان عبد الفتاح<sup>(١)</sup> رجائي وعبد الرحمن البيلى<sup>(٢)</sup> من المحامين المصريين يراقبان الدفاع عن سمعة القتل.

وسمع س... ع. في اليوم الأول، وقدم الدفاع للمحكمة صحيفة مصرية تحوى رسماً كاريكاتورياً كتبت تحته: النور، وظل النور وخيال الظل.

The light, the shadow of the light, and the shadow of the shadow of the light.

يراد به ع.. ف.. وسكرتيره س... ع.. وسكرتير س... ع..!

استجوب مارشال هول س... ع.. أربع ساعات كاملة ليستخلص منه الحقيقة عن حياة القتالة في كنف القتل، وإليك مثلاً:

س: هل قلت للبوليس إنك حاولت أن تثنيه عن البناء بها؟

ج: نعم.

س: هل قلت إنه رجل شرقي مضطرم العاطفة.

ج: نعم.

س: هل كان مولماً بها عندئذ؟

ج: نعم كان مشغولاً بها حقاً.

ثم تلا «مارشال هول» خطاباً يتوسل به القتل إليها لتقدم إلى مصر جا فيه: ... إنك تبدين لي محفوفة بهالة من الأحلام يا شعلة حياتي، إننى أراك وعلى مفركك إكليل قد احتفظت به لأقدمه إليك يوم تظأ أقدامك أرض أجدادى الفاتنة...

وإنتقل إلى حياتها الزوجية فتلا كتاباً منه إلى أختها عقب الزواج جاء فيه: «لقد أخذت بسبيل تعليمها.. فلم أتناول معها أسس غذاء، ولا عشاء، وتركتها في المسرح، فلعل ذلك يلزمها أن تخضع لرغباتي. إن على الرجل أن يتصرف مع النساء بحزم وقسوة».

وبين الدفاع كيف كان هذا الزوج المليونير يركب زوجته الترام...

وإنتقل من التعذيب النفساني إلى التعذيب الجنساني فراح يسأل س... ع...

(١) نقيب المحامين في بنى سويف فيما بعد.

(٢) وزير المالية في الأربعينات فيما بعد.

- س: هل وقع في ٢٦ فبراير منظر عاصف؟ أو أقسم على القرآن أن يقتلها؟  
 ج: لا.  
 س: هل تعرف أنها كانت تخاف على حياتها؟  
 ج: لم أعرف مطلقاً.  
 س: هل أخذها معه على ظهر (اليخت الخاص) إلى الأقصر في ٢٣ فبراير، على ميدة عشرة أيام من القاهرة.  
 ج: نعم.  
 س: أكان ستة من العبيد في خدمة اليخت؟  
 ج: نعم.  
 س: أنتظن أنه شرع من تلك اللحظة يعاملها بقسوة؟  
 ج: لا أستطيع أن أقول قسوة - ولقد كان يغلظ بعض الغلظة.  
 س: ألم تك مدام فهمى في سنة ١٩٢٣ تغاير كل المغايرة مدام لوران سنة ١٩٢٢.  
 ج: ربما.  
 س: ألم تتحول من فتاة مرحة، باسمة الثغر، حسنة اللقيا، إلى سيدة كسيرة الفؤاد مهمومة؟  
 ج: كانا دائماً على خلاف.  
 س: هل قالت إنك وف.. كنتا ضدها، كانت سيدة بمفردها ضد رجلين معاً؟  
 ج: نعم.

وحرص الدفاع على ألا يستطرد في البحث في أخلاق المجنى عليه، فلكل هجمة يتصدى لها الاتهام بهجمة مضادة عن أخلاق المتهمة ... ومن الحكمة/السكوت ...

شهد الطبيب الذي أسعف القتيل أنها ذكرت له سبب شجارها، وأنها كانت تنكو آلاماً مبرحة فزمت أن تجرى عملية جراحية في باريس، ولم يك معها مال، فمنعها بل جذبها بقوة وعنفها بقسوة. فكانت في فزع مستمر وأخرجت المسدس لتفرض طلاقته، فأفرغت واحدة أطلقتها من النافذة لكنها وهي تصنع ذلك شهدته مقبلاً نحوها، فسدت إليه المسدس لتضعه أن يهجم عليها، فلم تدر إلا وقدأنفه تنطلق... وقرر الطبيب أنها أنصحت له عما قاسته بقولها: يا سيدى لقد تزوجت منذ ستة شهور وشد ما قاسيت...

وبدأ المحلفون يستشعرون هول ما عانت. فقد كان فيهم ثلاث نسوة... وخلا الجو للامرشال هول وهو يترافع في عاصمة العالم الغربي (لندن) عن متهمة من مدينة النور (باريس) فلم يحسب للشرق حساباً،

وافتح الدفاع، في اليوم الثالث، فتحدث عن زهو خارق للعادة يتملك الشرقي إذ يجد في



حوزته سيده غريبة! وتحدث عن قسوة المتهم - الشرقى - إذ يتطلب من زوجته طاعته كالعبودية، ويعاملها بقسوة مستمرة حطمت أعصابها. وأضاف أنها تلقت في فندق سافوى خطاباً غفلاً من التوقيع ينصحها فيه مرسله «ألا تعود إلى مصر مخافة أن تتجلى الرحلة عن حادتك. كسم في زهرة أو سلاح لا يرى ولا يسمع! استمرى في باريس مع هؤلاء الذين يجنونك وسيحونك».

قال الدفاع «كان يروق ذلك الزوج أن يطلق النار فوق رأسها لترويعها، ويقوم عبيداً لمراقبتها ومنهم عبد ضخم الجثة اسمه.. كوستا Costa».

وفي ليلة الحادثة لوح لها بالمال اللازم للجراحة التي كانت بسبيلها، ثم أباه عليها لتخضع لرغبتها غير الطبيعية - وفي نفس الليلة هددها بالقتل! بل أخذ بخناقها وأمسك برقبتها...! فحسبت أنه سوف يقتلها».

واستجوبت المتهمه فقررت أنه في شهر يناير أقسم على القرآن أنه قاتلها وأنها ستقوم بيده وأنها كتبت إلى محاميها في باريس تقول إن ذراعيها يحملان «أثار ظرف (١) زوجها». وقررت أنها لم تكن أطلقت قذيفه واحدة! حتى ليلة الحادثة. وأن المسدس الذي استعملته قدمه القاتل إليها مشحوناً صالحاً للانطلاق، وأنها شهدت يفرغ مسدساته بفتح الخزانة وإخراج الخرطوش، فحاولت إخراج الخرطوش بعد أن خنقتها، فلم تستطع، فعالجت ذلك بتحريك المسدس في النافذة فانطلقت منه قذيفة في الفضاء، ظنت بعدها أنه لم يعد فيه قذائف قابلة للانطلاق - لكن المسدس كان من المسدسات التي تملأ فيها الماسورة من نفسها عقب انطلاق القذيفة.

وأضافت أنها لا تعرف شيئاً عن الأسلحة النارية.

سألها مارشال هول: ألم تكوني تشعرين أنك ستكونين آمنة السرب في لندن! يريد أن يثير الاعتداد في أنفاس المخلصين بالطمأنينة التي تبسطها مدينتهم للسكان فيها. واستطردت تروي الوقائع حتى خر صريعاً فجئت إلى جواره، تقول يا عزيزي... لا شيء... تكلم... كلمنى...

وتولت المحامية الباريسية الشابة.. «أوديت سيمون» ترجمة أقوالها إلى الإنجليزية... وفاجأ مارشال هول الاتهام بمستندين جليلي الخطر:

الأول: برقية أبرقت بها إلى باريس في ٩ يوليو تنبئها أنها قادمة إليها. والثاني: وصيتها لمحاميتها بمصر: (أنا ماري... أتم بصراحة في حالة موتي بعنف أو بأى سبب... بك بأنه شارك في اختفائي! لقد أقسم على الإنجيل أو القرآن في الساعة الثالثة

من مساء أسس ٢٦ يناير سنة ١٩٢٣... أنه سيثار لنفسه غداً أو بعد ٨ أيام أو شهر أو ثلاثة أشهر وأنتى يجب أن أختفى بفعله - ولم يكن لهذا القسم ميرر من غيرة أو سوء سلوك أو نزاع، إنى ألتمس واستحق العدالة لبتنى وأسرق).

وانطلق «مارشال هول» يقول ويقول... يتطور ويتطور، حتى تدهور، إلى حيث قال «لقد ارتكبت هذه السيدة الخطيئة الكبرى وتزوجت رجلاً شرقياً، إنى أجسر على القول بأن الحضارة المصرية كانت، أو قد تكون، إحدى الحضارات القديمة العظيمة، ولكلك إذا انتزعت الغشاء الخارجى، من حضارة الشرقى، تجد تحته الرجل الشرقى الحقيقى».

وراح يصف كيف دلى القتل قائلته بالفرور فأدخلها في «جنته الشرقى» والعبد الضخم على رأسها. والقلق يسيطر على نفسها، وهو يضيفها إلى مملكته، وإلى الحريرم التركى، وتلك أشياء لا تفهمها، ولا تستطيع أن تتعامل معها».

واستطرد بصوته المسرحى ونبراته التمثيلية يرد على كلمة النائب الموموى قوله إن المتهمه كان عليها أن تستعين ب... ع... ليدفع عنها أذى القتل، فقال بن تستجير !! أليس س... عضو الثالث «النور. وظل النور. وخيال الظل».

وأشار إلى العاصفة التى اجتاحت لندن في تلك الليلة الليلاء وتأثيرها في أعصاب السيدة المريضة النفس، المضطربة الحس، واستمر في فيوض التدفق البلاغى حتى وصل إلى حادث الإطلاق فمثل أروع موقف في تاريخه كمحام. ووصف القتل - كرجل شرقى - كوحش... يهجم على سيدة ليفتك بها، ومثلها وهى تهدده بالمسدس وتصوبه تجاهه، وكيف انطلق ذلك «الشيء» الذى يكمن الفناء في أنحائه... وفيها هو يتحدث عن انطلاق «العيار» أمسك المسدس وظل يسدده إلى صدور المحلفين حيناً، فلما انتهى من وصف القتل عندما سقط... أملى قليلاً... وترك المسدس يسقط من يده على الثرى... فوق بلاط المحكمة كما سقط على الثرى من يد موكلته فوق بلاط فندق سافوى !!

ولم يك باقياً إلا أن يفتح الأبواب للمتهمه فيقول: افتحوا الأبواب لهذه السيدة الغربية لتخرج، لا إلى ظلام الصحراء ولكن إلى بنتها، التى تنتظرها فاتحة ذراعيها، افتحوا الأبواب لترجع إلى الأنوار التى تبتعث من شمس الغرب... وأشار إلى نور السماء حيث الصحو المتدفق في قاعة المحكمة يشيع الدفء والضياء، فتكاملت بهذه الإشارات إلى النور والدفء وبالمركات والرنات المترددة من سقوط المسدس، ومن قوة ذاته وتدفق عباراته، حبكة مسرحية بلغت ذروتها، لو صنعها محام آخر لسفها أقرانه لكنها من «مارشال هول» كانت إحدى الروائع... ثم صاح قائلاً: إننى لا ألتمس البراءة، ولكنى أطلبها من بين أيديكم...

وبرئت مرجريت ف ... بعد ستة أيام... كأنها الأيام الست التى خلقت فيها الدنيا.

## قضية يارموث

في مساء ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٠ كان على ضفاف النهر زوجان يتناجان، فبصرا في ظلمة الليل على مبعده ٣٠ ياردة بزوجين آخرين يتجاذهان، وسمعا السيدة تقول: الرحمة. فخليا لها المكان وانطلقا.

وفي الغداة وجدت في محل الحادث جثة سيدة في نضارة الشباب، فأطلق البوليس ذنابيه في كل ناحية، وظهر أن القاتيل مخنوقة برباط حذاء وأنها «السيدة هود» كانت تقيم من أسبوع في مسكن السيدة «رودروم» ولم تفصح مخلفاتها عن شيء إلا أن أحد ملابسها يحمل نمرة ٥٩٩ من المغسلة.

شهدت صاحبة الدار أن ساعة يدها وسلسلتها ضائعتان وأنها شهدتها يوم الجمعة تحادث رجلا وتناهى إلى سمعها من حديثها صوت قبله...

ومضت أسابيع دون معرفة الفاعل. وقيدت القضية: «ضد مجهول لقتله مجهولة».. ثم تذكرت صاحبة الدار أن خطاباً جاء القنيل من «وولوتش» فضيق البوليس نطاق حدسه، وقصد إلى مغسلة وولوتش وبدأ التوفيق يتخذ سبيله إلى تحرياته، فظهر أن ٥٩٩ نمرة ثوب للسيدة «بنت» وأنها كانت تعيش ثمة في أغسطس وأبرقت إلى زوجها فجاء لزيارتها ثم رحلت في ١٥ سبتمبر.

ومضى البوليس في تحرياته فعثر على الفتى «بنت»، وأنكر «بنت» أنه رأى زوجه منذ شهر يناير منذ تناوشا لعشوره عندها على رسائل رجل آخر.

كان «بنت» بائع صحف في صباه. فصبي بقال. ولما بلغ أسده لقي ماري كلارك في السابعة عشرة من عمره وكانت عازفة بيان تكبره بعامين، وكان يهوى الموسيقى، فبنى بها رغم معارضة أبويه.

وفي سنة ١٩٠٠ افتتح دكان بقال واحترق الدكان وصرفت له مائتا جنيه قيمة التأمين... ١  
وسافر الزوجان إلى جنوبي إفريقيا وقفلا في شهر مايو راجعين، ولكن متنازعين. فافترقا في يونيو، هي إلى وولوتش وهو إلى (يونيون عثريت) حيث عرف فتاة أظهر لها أنه غير متزوج، وظفر منها بوعده بالزواج.

وفي ١٤ سبتمبر زار زوجته وفي اليوم التالي تركت وولوتش ولم يعرف نبؤها بعد وعرف

البوليس أن الفتى زار يارموت مع خطيبته قبل الحادث بنحو أسبوع، ونزلا منزلا آخر. وأن القاتل نزل بنفس المسكن، ولكن لم يتحقق هل كان هو نفس الزائر الأول أم لا. وشهد البعض أن شارب القاتل كان كئيبا لكن شارب المتهم لم يكن كذلك، ولقد طالما أعلن «بنت» في الناس أن زوجته ماتت.

ولما فتش مسكنه عثر فيه على ساعة يد وسلسلة وعلى شارب مستعار. قال المتهم عند القبض عليه إنه كان وقت الحادث مع رجلين فكذبا، وهكذا سقط أول أدلة النفي. وتابعت الأدلة فظهرت صورة للقتيل وفي يدها ساعتها، وتعرف عليه رجال في عمليات المرض قائلين إنهم رأوه يوم الحادث في «يارموت»، وشهد صاحب محل عمومي أنه جاء يومئذ مع القاتل إلى محله.

وقامت الصحافة بحملة هائلة، وشاركها الجمهور، فكان البوليس ينقل بنت في شوارع «يارموت» فتحدق به مظاهرات عاصفة، واسودت وجوه الصحف بالمقالات ضده. والشعر العدائي له، ورسمته بنشاب كث لأن الشهود قالوا إن القاتل كان له شارب كث. وسارت الصحف إلى نهاية الشوط فبينت محققين لاستجواب الشهود؛ فنشروا استجواباتهم ثم قاموا فمهدها لأنفسهم بمهام البوليس السرى.

وكل مارشال هول في القضية لقاء خمسين جنيهها - أما محامي الدعوى العمومية فقد وكل بمائة جنيهها...

وهي أتعاب ندر أن وصل إليها محام قبل ذلك العهد. وشعر الناس أن مارشال هول تولى قضية خاسرة، وازداد مساعده إيمانا بخسراتها كلها قلبوا صحائفها...

حتى هو شاركهم في اليأس منها...

لكنه لم يكذب يلقى موكله حتى امتلأ قلبه باليقين والأمل.

فياها من أنفوس عظيمة حقاً أنفوس المحامين، تجاهد لتخترق بإخلاصها حجب الغيب وسجف الخصومات، لتتهدى إلى الحق، أو إلى ما تظنه الحق، وإنما لأقوى وأزكى وأروع حينما يعتقد صاحبها عقيدة لا يشاطره إياها أحد من الناس فينقلها إليهم ويفرضها عليهم! عندئذ يقف المتهم وحده وضده الدنيا... ولكن معه مجاميه، وهو حسبه، ويقف المحامي وحده، وضده الدنيا... ولكن معه إيمانه، وهو حسبه.

بدأ مارشال هول معركة بالهجوم العنيف الشامل على خصوم المتهم في المحكمة وخارجها بعد أن نقلت القضية من محكمة «نورفولك» إلى محكمة الجنايات الرئيسية مخافة ألا تجرى في نورفولك محاكمة عادلة.

وسلط على الصحافة التي تدخلت في القضية قبل أن يتدخل القضاء لساناً لا يعرف الخور، فروع قومًا غير مستولين يؤوبون الرأي العام ضد المتهم. وأشعر القضاة أنهم مثله ومثل الحقيقة والعدالة مجنى عليهم. فكسب الجولة الأولى.

وانطلق يهاجم الأدلة واحدًا واحدًا في هذا الجيو المواتي من كراهة المتطفلين والمضللين. إن هذه الأدلة لا تدل على ارتكاب موكله للجريمة وإن كانت تشير إلى أنه لا بد أن يكون هو الذي ارتكبها.

فأما الساعة والسلسلة اللتان ضبطتا عنده فليستا الساعة والسلسلة اللتين كانت تلبسهما القاتل، بل هما ساعتان وهما سلسلتان. والدليل على ذلك عين المحامي الفنان. ذى الخبرة القديمة في المجوهرات. فلقد ذهب يناقش جوهرياً قديماً من أصدقائه فظفر عنده بخبير في التصوير يزكى نظريته في أن السلسلة في صورة القاتل سلسلة مجدولة، على حين أن السلسلة التي ضبطت لدى المتهم سلسلة ذات حلق من الطرز المهجورة.

واستجوب المصور فأجاب أن الصورة صورة سلسلة مجدولة، وأن السلسلة ذات الحلق لا ترسم على الوجه الذي رسمت به السلسلة بالصورة. وتلك جولة ثانية كسبها مارشال هول. إلا أن واحدًا من المصورين شهد أن الرسم قد يتشابه من جراء تنفس الشخص المصور، وran الغموض على القضية، ودعا الدفاع الجوهريين والمصورين كما دعا الاتهام جوهريين ومصورين.

لكن الدليل المنتزع من هذه الواقعة أصبح في قبضة مارشال هول بعد أن كان سيقاً مصلاً على عنق المتهم.

قالت صاحبة الدار في البوليس إن الخطاب الذي جاء السيدة «هود» من «وولوتش» كان رمادي اللون أزرق. ولكنها في الجلسة قالت إنه كان أزرق. فلما لاحظ الدفاع عليها ذلك قالت: إنى لم أقل إنه كان أزرق حالكا. فصاح في وجهها «لا تذهبي إلى هذه الصغار ممي ا إن رقية هذا الرجل تحت سيف الجلاد!».

وراحت الشاهدة بعدئذ تؤكد أن الساعة التي في يد القاتل كانت في سلسلة ذات حلق لا سلسلة مجدولة. ١١ وقررت أنها كانت مخطئة فيها ذكرته قبل.

تلك إذن شاهدة الاتهام الأساسية ليست متأكدة، تقرر وتؤكد، تم تنقض ما تقرر، أو على الأقل، تتردد!.

وهذا شاهد يقرر أنه تحقق من المتهم إذ رآه يقتل شاربه، والشارب المستعار. كالشارب المضبوط - لا يقتل، بل إنه لينخلع إذا انفتل!

وهذه شهادات أخرى، صفائر، لا تتطابق.

وهذا عود إلى الصحافة جديدة. فلقد شهدت إحدى الشاهدات أنها سمعت المتهم يتهدد زوجته، فسلقها الدفاع بالسنة حداد إذ أفضت بتصریحاتها إلى الصحف فلم تلبث أن قالت إن المراسل أضاف إلى الحديث كثيرًا لم نقله!!

وتلا «مارشال هول» ما نشر في الصحيفة عنها فوافقته المحكمة على استهجان مسلكها. واستهل في اليوم الخامس دفاعه بقوله: «إن أكبر عقبة صادفت الدفاع في هذه الدعوى هي صحافة المملكة المتحدة فقد كان عمل بعض منها ظلمًا وفضيحة... إن من آثار ذلك أن كل تحقيق لصالح المتهم أمسى خليقًا أن يدور في ظلام التكتّم».

ثم فاجأ المحكمة والاتهام بقوله: «ولسوف أقدم لكم شاهدًا جليلا مبرأ من الغايات يقطع بأنه كان من المستحيل على المتهم أن يقتل في يوم السبت لأنه كان معه في الساعة مساء يوم السبت. وآخر قطار يقوم إلى يارموث يقوم في الخامسة».

وسمعت المحكمة الشاهد.

وفي المساء طفق يترافع ويترافع فحمل على الصحف التي اتصلت بالشهود، لإغرائهم بالشهادة أن المتهم ارتكب الجريمة... وقال «لقد كانت هذه الصحف كالقول يشرب من دماء ضحاياها». واستمر يترافع إلى الغداة، فقال إن الاحتفاظ بالساعة والسلسلة يكون عين الجنون لو كانتا للقتيل! وإن المتهم عندئذ لجدير بمستشفى المجازيب فإذا لم تكونا لها فإن الدليل الخطير ينهار، وأطال في هذه المسألة وجرح الشهود. وبذل في اليوم السادس مجهودًا جبارًا. وانحط في كرسيه عقب المرافعة مهدودًا محطأ...

وحكم على موكله بالإعدام. فلم يكف عن السعي لإلغاء الحكم... لكن الله أبقى...

## روبرت وود

وجدت «إميلي ديموك» صباح يوم قتيلا في فراشها بالمنزل رقم ٢٩ طريق سان بول، وشهد الشهود على فتى كان معها لم يعرف ليلتئذ، كما دلوا على رجال آخرين كانوا يغشون مسكنها ولقى البوليس عندها بطاقة صغيرة عليها بعض كلمات فنشر صورتها الزنكوغرافية مناشدًا الجمهور أن يديه إلى كاتبها.

فلم تكذ الفتاة «روبي بينج» تلقي حبیبها الرسام «روبرت وود» حتى قالت: لقد كشفتك - فهذا الخط خطك!.

وراحا يديران طريقة للنجاة، فديرًا ما سناه لها الهوى والهلع أن يديرًا، غير أن النسر هد أعصاب الفتاة، وكان وود بقول لها: إن كلمتنا سيواجهان كلام الدنيا كلها.  
 لم تقو «روبي» على مشاطرتها في مؤامراته: وبدأ سرها يخرج إلى الدنيا بأسرها، إذ استشارت صديقًا تصحها بتبليغ البوليس فبسطت سر الفتى كله على مائدة مفتش البوليس.  
 ولما ألقى القبض عليه راح لادافع عن نفسه بما دبراه، وهو عند البوليس بتمامه فجعل بنفسه دليل نقيه دليلا للإثبات عليه.

شهد شاهد أنه بصر لى شارع «سان بول» في الخامسة من صباح يوم الحادث بشخص عريض المنكبين ييرح المنزل ٢٩ شارع سان بول وأن نور الكهرباء أضاه وجهه وأنه كان يرتدى معطفًا «غامق» اللون، وماده في العرض من مشيته: فهو كان يمشى ويده اليسرى في معطفه وكتفه اليمنى مدفوعة إلى الأمام.

وأيدت نسبة تلك المشية إليه الفتاة المخلصة روبي ينج، وكان الفنان المهوب يملأ وقته في السجن وفي الجلسة يرسم كل شيء. حتى القاضي.

بل إنه ليرسم محامياً عنه جالس إلى مفتش البوليس بلعبان الورق، وروحه على المائدة لتكون كسباً لمن يكسب، في حيز. آ. الحب أى «روبي» بهمس في أذن مفتش البوليس بأسرار الورق...!

أما الدفاع فكانت له مخارجه وتوقيقاته.

كانت ليلة الحادث مظلمة وكان صباحها معتمًا

أما المصباح الذى أشار إليه الشاهد فقد خبا نوره، بحسب شهادة شركة الإضاءة، قبل الميعاد الذى حدده الشاهد بربع ساعة..

وأما تدبير الدفاع الذى تورط فيه المتهم فعن المحتمل ألا يكون خشية الإذانة ولكن خشية الفضيحة

واستجوب الشهود استجواباً عنيفاً، فهذا شاهد الإثبات الأول يشب إلى خيال «مارشال هول» أنه قد يكون القاتل! وتسيطر الشبهة على الاستجواب، فيضطرب الشاهد أيما اضطراب، وتبلغ حماسة الدفاع قمتهما في كل لفتة وحركة...! فإذا ضحك أحد النظارة صاح «مارشال» «إنى ألتمس منك ألا تضحكوا فحياة إنسان هى الآن فى الميزان».

قرر المحوذى فى الجلسة أنه لقى المتهم قبل الميعاد الذى قرره فى البوليس ثم ذكر أنه لم يرد ما أسنده إليه البوليس عن المشية الخاصة. وأضاف أن الرجل الذى رآه كان عريض المنكبين، فى حين أن المتهم ضامر.

أما استجواب الدفاع للفتاة العاشقة فكان على نقيض ما جرى عليه المحامون في البوليس وما توقعه الحاضرون في الجلسة. إذ كان استجواباً رقيقاً... رقيقاً، وبهذا أدت أكبر الخدمات للمتهم، وكان مارشال يعتبر موقفه في استجوابها من أحسن توقيقاته.

قسا على إحدى الشاهدات ذوات الخلق المجرح. فقالت له: إنك تريد أن «تجعلني» سيئة الخلق! فرشقها المحامي السريع الخاطر بقوله: معاذ الله أن «أصنع» ذلك!!

تساءل «مارشال هول» أولاً عن الباعث، فإذا لم يعرف الباعث اضطرب الفكر في تصوير الجريمة ومعرفة المجرم، ثم انتقل إلى ضامرات المحلفين في عشرين دقيقة عظيمة يحملهم مسئولية الحكم أمام الله وأمام ضمائرهم ويقول فيها يقول «قد تظنون أني قسوت على هؤلاء الشهود في الاستجواب، فمعتزة إذا بدرت القسوة مني. لقد روعني مصير روح هو الآن في الميزان. إن الشهود قد يبخسون القليل على يدي، أما المتهم فمعرض لخسارة الكثير على أيديكم! لقد كانت كفتي تنوء بهذه الأمانة الهائلة لكنني الآن قد ألقيتها على عواتقكم».

وقدم شاهداً خرج يوم الحادث في الخامسة إلا خمس دقائق من ٢٦ شارع سان بول، عريض المنكبين، فشهد أنه رأى يوم الحادث حوذيًا، وأنه يدفع يده وصدرة للأمام كتمرير رياضي إذ يبرح داره إلى عمله.

وشهد شاهد آخر أنه نادى الشاهد السابق يوم الحادث قبل هذا الميعاد، وأيد زملاء المتهم أقواله وأطروا شمائله، وأجمعوا أن ليس له مشية خاصة كما زعم البوليس. ولما استجوبه «مارشال هول» أظهره فنائًا، أرق بنائًا، من أن تسفك الدم يده... ولغير أسباب.

وراح يديءه ويعيد في عدم وجود الباعث، وأن خوفه على سمعته من أن تلوث بمعرفته للمرأة القتيل، هو الذي جره إلى تليفق دفاع يحول دون القذف بذاته في المهالك، وتكلم عن شهادة الحوذي التي ينقضها بيان الشركة، وبيان الطبيعة وشهادات الشهود.

ثم صاح في المحلفين «لو طلب إلى واحد منكم أن يقتل حيوانًا هزيلًا يعالج سكرات الموت، وكانت العمدة للفصل في قتله أو حياته شهادة هذا الحوذي فهل يقبل ١٢... إنني لا أتصور أنكم تقتلون هذا الفتى من أجل هذا... فلا ألتمس البراءة ولكني أطلبها... وإذا هدتكم العناية المساوية فشعرتم بأنه لا يمكن قبول ما يزعمه الاتهام فإن من واجبكم لا من فضلكم، أن تقررنا أنه لم يقتل إملي ديوك».

وانسحب المحلفون ربع ساعة ليبرئوه.

وأطل المتهم على آلاف من الجماهير كانت تنتظر خارج المحكمة لتتهافت بحياة محاميه.

أما «روبي ينج» فخرجت في سراويل رجل، لأن الجمهور كان في انتظارها.



## الفضل الخامس

هنري روبير

٤ سبتمبر ١٨٦٣ - ١٣ مايو ١٩٣٦



«أتعرفين السر الحقيقي للمرتجلين؟...  
...أنهم لا يرتجلون أبداً!»

بريه

## محامى العصر الحديث

وهذا طراز عبقرى، سبق بفته بنى العصر، فقد أسلوه اليوم، وفيها بعد اليوم، هو الأسلوب العصرى.

ولما أبنه النقيب «دى موروجيافرى» قال إن المحاماة فقدت أكبر رجل رفع شأنها منذ عهد «بريه»، وهى أبلغ مقالة عن مكانته فى التاريخ. فلعل «بريه» أكبر رجال المحاماة فى التاريخ الفرنسى، كما كان أعجوبة البلاغة والشجاعة فى مجلس النواب ومجلس الأعيان.

هو الذى حمل لواء الدفاع عن «لنيه» وعن «ساتوبريان» حين هتف للدوق «دى برى» «سيدى إن ابنك هو الملك» وكان لويس فيليب يومئذ هو الملك... وهو الذى ترفع عن «لويس ناهليون» عند ما طُلب إعدامه فأنقذ رأسه ليصير بعد سنين جلاله الأباطور... ولما عقد «روبير كويلار» موازنة بينه وبين عطاء البيان فى التاريخ الفرنسى الحديث قال: «سمعت «ميرابو» فى مجده، وسمعت «دى سر» وسمعت «لنيه» لكن أحدًا لم يعدل «بريه» فى العناصر الأساسية التى يتكون منها الخطيب».

وفىها هو إلى جوار المتهم فى إحدى جنائيات القتل انطلق المدعى المدنى «النقيب كرسون» يحذر القضاة أن تأخذهم روعة الدفاع الذى سيدل به إليهم فخر للتاريخ القضائى فى فرنسا.

فإذا جاء بعده هنرى روبر دون أن يقف أمامه «شيه دستانج» و«ليون ديفال» أو «جول فافر»، أو «روس»، أو «ألو» أو المحامى الذى لم تكذ الإمبراطورة «يوجينى» ترى هنرى روبر فى سنة ١٩١٤ حتى ذكرته له بعد وفاته باتنين وثلاثين عاما... أعنى «لاشو» صديق الأباطور الشخصى ثم «جامبتا» زعيم فرنسا ثم «باربو»، أو «كارتييه» و«مارتينى»، الذى أنقذ شارل دلسبس بدفعه بسقوط الحق فى رفع الدعوى العمومية لسقوط التهمة. ثم «دى بوى» أستاذ بوانكاريه والرئيس «بوانكاريه» نفسه، رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ومحامى «جونكور» المجمع العلمى والرئيس «بارتو» مؤرخ «ميرابو» و«دانتون» و«لامرتين» ثم الرئيس فيفيانى ثم «شنى» «أفضلنا» كما كان يدعو «هنرى روبر» والرئيس «والدك روسو» والنقيب «بيو» حفيد النقيبين أو قل الوزيرين «بيو» نقيب نانت و«باروش» «نقيب باريس» و«لابورى» العظيم... إذا جاء هنرى روبر بعد «بريه» دون هؤلاء وأولاء. ولم ير «جيافرى» أنهم أعلوا شأن المحاماة كما أعلى شأنها «هنرى روبر» فأعظم بمنزلته فى التاريخ.

والحق أن «هنرى روبرير» سها إلى ذلك الأوج لأسباب خاصة، لقد ظل ربع قرن محامى فرنسا الأول، حتى ليكاد المرء يخاله وصف نفسه في عالم المحاماة بما وصف به «فيكتور هيجو» في عالم الأدب. فيما سماه «مرافعة عن العصور الماضية» بأنه «استوى على عرش الأدب نصف قرن كأنه نصف إله» - وفرنسا أمة محامين تحكّمها حكومات محامين.

وكان هنرى روبرير «نقيب الحرب» كما كانوا ينعته، إذ أجلت انتخابات المحامين إلى نهاية الحرب الكبرى الأولى ولم يسمح بالانتخابات السنوية إلا في سنة ١٩١٩ فاقترن اسمه بالنظام القضائى طيلة أيام المحنة.

وكان يلتقى في تأيين الصرعى من الزملاء كلمات مخلّب الألباب، ويمثل المحاماة في كل معترك. ويحمل زدها ولواها عند الجميع، فلما خمد هب جهنم لم تحب تلك الشهرة اللامعة، حتى ليسأل «مارشال هول» الأستاذة الفرنسية «أوديت سيمون» في أعقاب إحدى مراقباته: «ترى هل أجلت كما يجيد هنرى روبرير؟».

وارتلقت هذه الكفائيات من مستوى الذين يموتون إلى مستوى الذين لا يموتون إذ انتخب عضواً في «المجمع العلمى» وأضحى واحداً من «الأربعين الخالدين».



ولد «هنرى روبرير» في ٤ من سبتمبر سنة ١٨٦٣ وشغفته الفصاحة حيا منذ حدانته الباكرة وعشق الإلقاء. وكان في عهد الطلب ينشد الشعر ويأرس التمثيل أمام الأصدقاء والقرناء، وفي ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٥ حلف اليمين لينتظم في سلك المحامين، فلم يكد يقضى مدة التمرين حتى انتخب في يوليو سنة ١٨٨٧ بتأييد النقيب «مارتيني» سكرتيراً لمؤتمر المحامين.

وهذا النجاح الانتخابى أضيف اسمه إلى أمجد أسماء الرجال في فرنسا مثل الرؤساء «بوانكاريه» «وفيفيانى» «وجاميتا» «وبارتو» «وريبو» والسفير «كامبون» أولئك الذين كانت سكرتارية المؤتمر أولى درجات المجد لهم.

وانتخب معه اثنان آخران يكفى أن تعرف اسميها لتدرك مقدار ما يتعاون الماضى مع المستقبل. أولها الأستاذ «واتين» الذى تولى توزيع العدالة وشرح الأحكام من كرسيه في رئاسة دائرة محكمة النقض أما ثانيها فهو مفخرة المحاماة الفرنسية «فرنان لابورى».

لم يكد «روبيرير» يستمرىء حلاوة الظفر، بسكرتارية المؤتمر، حتى راح يضرب في أعالي «الفوج» ليستجم، وفيها هو يركض فوق القمم، جاءه خطابان، يسألانه أيقبل أن يكون سكرتيراً للنقيب «درييه» فأبرق بقبوله، وتولى أعمال المكتب في أكتوبر سنة ١٨٨٧.

قضى السكرتير الجديد عامين في مكتب النقيب، حتى قبض الله إليه النقيب، فلم ترح

ذاكرته ذكراه، إلى أن قضى هو الآخر. فتراه هدى إليه بعد أربعين عامًا كتابه «المحامي» ويختصه بأروع الصفات في مؤلفاته، إذ كان «درييه» أبا يخلص الحب ولم يكن أستاذًا فحسب، وكان يفتح صدره لسكرتيه، ويفتح أمامه أيضًا أبواب داره.

وفي نوفمبر من عام ١٨٨٨ رحل النقيب والسكرتير لمرافعة في قضية «شامبيج» وهو فتى فرنسي سليل أسرة ذات حسب، أتم دراساته في باريس وشارك في الأدب، واتصلت أسبابه «بيول بورجيه» كما يقول «هنرى روبير».

أحب «شامبيج»، في الثالثة والعشرين من عمره، مدام «جريل» زوج المفتش العام الفرنسي للسكك الحديدية في قسطنطينة بالجزائر، وكانت إنجليزية الأصل تكبره بعشر جيج، تحببها بها هالة من التقى والورع، والأوممة المثلى، والزوجية المرتجاة، لكن تياريح الغرام، بعد عام وبعض عام، كانت كافية لتعاهد فتاها على الفرار معًا، إلى العالم الآخر... بالانتحار، فأطلق عليها مسدسه في يناير ١٨٨٨ فأرداها، وأطلقه على نفسه فلم يصب منها مقتلا... وقدم إلى محكمة الجنايات.

ووصلته القضية مرة أخرى، «بيول بورجيه» فأوحت إلى عميد «الأكاديمي» الراحل أروع مؤلفاته كتاب «التلميذ» على قول، وعلى قول آخر شهد به «أناتول فرنس» إن الجريمة وقعت مشابهة لما كان يدور في خيال «بورجيه».

ترافع «درييه»، وترافع في إثره سكرتيه ففتح لنفسه طريق الخلود..

وقضى بسنوات سبع من الأشغال الشاقة، خففها رئيس الجمهورية إلى السجن. وذات مساء مشت هيئة الدفاع كاملة، بخطى متناقلة، وقلوب وجلت، على ضوء الشموع، لا إلى المحكمة، ولكن إلى المقهى. ولا لتطلع على المستندات، ولكن لتطلع على رقص «أولاد نايل».

وهمس «درييه» في أذن سكرتيه «يا صديقي ماذا يقول مجلس النقابة إذا رأنا ههنا!» فأجابها زعيم الارتجال: «هو بلا شك يحسدك يا سيدى النقيب!».

وبعد أن صحبه «درييه» إلى المجد في تلك القضية، صحبه ليستجم في تونس، وكان «درييه» محامياً عن الحكومة التونسية في فرنسا.

وانقضى عامان، ومات «درييه» بالتهاب رئوى أصابه وهو يبرح «قصر التويلرى» إثر دعوة عند رئيس الجمهورية.

مضى «روبير» قدماً في عالم المحاماة، وكانت قد صممت أفواه «بريه» و «لاشو» و «جول فافر» و «دريه» وأمثالهم من قبلهم.

وكانت الحياة رخيصة في أعقاب حرب السبعين، فلم يك يخشى على الكفايات الرفيعة من حمى الجشع والأساليب التي تخلقها عقد الحياة العصبية، وتهيأت للمحامى الناشئ قضايا هائلة كان من مستواها، فلم يكد بلغ الثلاثين حتى ترافع عن «الأمباشى جوماى» في قتل «الام جيروند» سنة ١٨٨٩ وأعدم موكله.

لكن اليأس لم يعرف سبيلاً إلى نفسه لأن المحاماة صناعة الأمل، والمحامى الموهوب لا يئس يومه عن غده، ولا ألمه عن أسله.

وواته الفرصة الكبرى يوم ترافع عن «جبريل بومبار» سنة ١٨٩٠ ضد النائب العمومى العظيم «كزنائى دى بوربير».

في هذه القضية سمع القضاء لأول مرة في تاريخه من المحامى الشاب أن من الجارمين من يقترف الجريمة تحت تأثير التنويم المغناطيسى!

ودعت المحكمة أساتذة الجامعات، وأخلت القاعة لإجراء التجارب وسلط النائب العمومى فيوض بلاغته على هذا الاختراع الخطر، لكن المحامى الناشئ ظفر بالظروف المخففة لموكلته، بل إنه ليظفر من النائب العمومى نفسه بقوله في ختام مرافقته «يا حضرات المحلفين... إننى لم أطلب إلى الجلاذ رأس امرأة إلا مرة واحدة في طول ما حييت لكن المحلفين رفضوا طلبي... ومع ذلك طابت نفسى... فأترك لضائركم تقدير الأمور».

ونجت جابريل من المشنقة بعشرين عاماً من الأشغال الشاقة مع أنها هى التي وضعت بيدها جبل المشنقة في عنق المجنى عليه! أما زميلها (ميشيل إيرو) فحكّم عليه بالإعدام...! وفي عام ١٨٩٨ ترافع عن الأطباء مرافقته الخالدة عن الدكتور «لابورت».

وفي سنة ١٩٠٢ ترافع عن المسيو «هبير» عضو مجلس الشيوخ ومدام «هبير» ضد الصيرى «قطاوى» وستقرأ المرافعتين بعد.

وفي سنة ١٩٠٨ ترافع عن مدير الفندق «رينار» في مقتل التاجر «رعى» فسلمت رأس المتهم.

وفي سنة ١٩١٣ انتخب نقيباً لمحامى باريس فعمل لإطلاق سراح النقيب البلجيكي «تيودور» والنقيب الرومانى «أنطونسكو» إذ قبض عليها لأسباب سياسية في الحرب الكبرى الأولى.

وبعد أن انتهت الحرب ترفع عن المهندس «بيير» في مقتل «كاديو» سنة ١٩١٤ فظفر لمهندسه بالبراعة.

ثم ترفع عن الجنرال «ميشيل» الذى سلم للألمان دون دفاع مدينة موبوج في أوائل الحرب الكبرى الأولى، فنال له في ساعتين ما عجز «لاشو» عن نيله للمارشال «بازان» عن موقفه في الحرب السبعين، بعد مرافقة دامت أياماً ثلاثة!

وفي عام ١٩٢٣ ترفع عن الحسنة البولونية «فالتين أومنيكا» إذ قتلت أختها لتقيها برحاء المرض المزمن، فبرئت، وإن كان القضاء ما يزال يرفض هذا المبدأ إلى الآن. وفي ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ دخل «الأكاديمي» خلقاً «لرييو».

وفي ١٠ من يوليو سنة ١٩٢٤ أنعم عليه بنشان اللهبون دوتير من درجة كومانطور. وفي عام ١٩٢٥ ترفع عن «بوروبوتس» أمام محكمة جنابات السين فبرأه المحلفون وستلواها بعد.

ثم ترفع عن القسيس «هيجي» في قضية «كولمار» أمام محكمة جنابات السين وخطم دفاعه الوطنى الرابع بما ختم به عمله القضائى الخالد أمام تلك المحكمة هاتفاً... أيها الأب، صح معي؛ وبأعلى صوتك: فلتحى فرنسا.

وبنى بنت له محام من نقابة باريس غدا فيها بعد رئيساً لوزارة الحرب في سنة ١٩٤٠ هو «بول رينو».

وكانت آخر كلمة له في المجمع الفرنسى في فبراير سنة ١٩٣٦ في تأبين نصير الملكية العظيم «جاك بانفيل».

ويومئذ بدا للناظرين، شاحباً، بعروه الهزال، كفيفاً، تنذر حالته بأنه سيرتحل الرحلة الأخيرة عن الدنيا.

وكأنما اتخذت النذر لنفسها موعداً من ١٣ مايو سنة ١٩٣٦، لتحرم المحاماة والمجمع من النقيب الخالد، فجلس في كرسيه بالمجمع «شارل موراس» كاتب النظام الملكى ومحرر «الأكسيون فرانسيز» فحل محل الرجل الذى قضى حياته في الكلام والكتابة الرجل الذى قضى حياته في الكتابة لتغيير نظام الجمهورية إلى النظام الملكى!

انقطع «روبير» للتأليف منذ سنة ١٩٢٨ وأخذ عالم الأدباء يقرأ له بعد أن كان يقرأ عنه، وبعد أن كان محامياً عن الأفراد، أصبح محامياً عن المحاماة... وبعد أن كان اسمه يذكر في المناسبات أخذ يدوى في السماع باستمرار، بكتابات في المحاماة، أو في التاريخ، أو بحاضراته التى كانت تنشرها مجلة Conférencía أو في كتبه «قضايا التاريخ الكبرى» أو «المحامى» أو

«بحمى سنة ١٨٣٠» أو «ذكريات عن المحكمة والمدينة» أو كتابه عن «لويس السادس عشر» أو كتابه عن «مالزرب».

وكان طوال أيامه عزوفاً عن السياسة معتزاً بالمحاماة فلم يفب عن المحكمة بالانتقال إلى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ محتذياً حذو أستاذه «دريه».

وكأما كتب عن نفسه ما كتبه عن ذلك الأستاذ «كان في استطاعته أن يكون عضواً في مجلس النواب أو في مجلس الشيوخ، لأن رجال السياسة جميعاً كانوا أصدقاء له، تطوق أعتاقهم أياديهم عليهم، وكان يستطيع أن يصير وزيراً لكن الله رزقه الهداية فأثر المحاماة على ما عداها».

كان كترًا حافلاً بالكفريات، والكفريات في أمة كفرنا، وفي وسط كالمحاماة لا يمكن أن تضع.



فما هي تلك الكفريات التي رفعت صاحبها وصاحبنا إلى الذروة؟

الجواب يتحصل في فكرة واحدة، هي أنه كان يفهم حقائق قضايه كما كان يفهم عقلية القضاة.

وهذا هو الذى جعله بحق أحدث الأقدمين، وأقدم المحدثين. وبعبارة واضحة هذا الذى جعله مترافعا عظيما في أواخر قرن البخار، وفي أوائل قرن اللاسلكى، بل هو الذى يسر تبسيط المرافعات «التقليدية» التي كانت منابر لآيات البيان في أعقاب حرب السبعين إلى ما يستسيغه القضاة بعد الحروب العالمية في القرن العشرين... هؤلاء القضاة الذين يضعون الساعة أمام عيونهم، فإن لم يضعوها أمامهم، تصوروا مركبة في رموسهم... تلق باستمرار...!

نحن الآن في المحكمة. وما هو ذا النائب العمومي يتراقع «وذلك محام هادئ يكاد ينام، لكنه نهض الآن، بادى الرشاقة، رفيع القامة، قوى الصوت، واضح الكلام، ينطلق في سرعة غريبة كأنه يخشى قوات الميخادا إنه يتكلم كأنه يتحدث، وما قد مضت بضع دقائق دون أن يظهر أنه محام عظيم، ولكنه قد أوغل في الصميم، وحميت الوقدة، واندلع لهيب النار، وانسأقت المهبج متدافعة معجلة، فهو يضرب يمينا، ويضرب شمالا كلاعب السيف، ضربات منظمة، وأحيانا كثيرة ضربات غير منظمة، تسحر العيون... أو كما شبهوه بالحماوى، إذ يبهز المحلفين بصيحاته وحر كاته وإشاراته، بينما هو يلتقط على أعينهم أعظم شىء في أيديهم، وهو هنا روح المتهم!

وفي عشرين دقيقة أو ثلاثين يبدو للسامعين أن النائب العام أو غيره كان يسرف في تديد.

وقتهم، بطويل مرافعاته، ضد رجل ما يزال طاهرًا كالطهر، مبرأً للمسيح! وعلى التاريخ إملأة يسيرة ليسمع الناس كلمة القضاء... بل كلمة القدر.

تلك كانت صورته وهو يترافع كما رسمها لنا سامعوه ومؤرخوه بل كما تتراعى لنا في كتاباته ومرافعاته. والأسلوب هو الرجل.

حدثنا «هنرى روبير» عن رجل من أرباب القضايا دخل القاعة فصر بحمام يترافع، فتساءل من الأستاذ...؟ وقيل له إنه الأستاذ «فلان» قال... كيف هذا! إنه يتحدث بنتهى البساطة! لا يمكن أن يكون هذا هو الأستاذ «فلان» البعيد الصيت...!!

فإذا رجعت إلى كتاب «المرافعة»<sup>(١)</sup> رأيت الأستاذ المؤلف يدخل قاعة محكمة جنائيات «ليون» فيتسائل عن محام يترافع ببساطة، ويلقى الجواب في دهشة وإعجاب، إنه الأستاذ «هنرى روبير»!

وفي مقال بعنوان «فتحت الجلسة» بعث به إلى مجلة Candide فقرأه الأحياء في ٢٦ من مايو ١٩٣٦ بعد أن كان قد رفع من سجل الأحياء. محض «هنرى روبير» المحامين النصح أن يقرأوا مرافعات «والدك روسو» ليتعلموا «فن البساطة والسهولة والدقة» وفي كتاب «المحامى» يبيب بالمحامى أن يذكر أنه يقف أمام القضاء «ليقتنع لا ليطلع» وأن القرن السادس عشر قد حمل إلينا رسالة من أجيال الفصاحة القضائية الأولى هي أن (تترافع باختصار ولباقة وإخلاص). من أجل ذلك نجد مؤلفاته كمرافعاته، يبذلها ليخلص منها بسرعة وفي حرارة، وأنت تبدأ قراءة كتبه فلا تستطيع أن تدع الكتاب حتى تصل إلى خاتمته، لا حواسي ولا انفجارات، ولا إطناب ولا محسنات، وإنما أحكام سريعة شاملة على الأشياء والأشخاص.

هذا كتاب (قضايا التاريخ الكبرى) في عشرة أجزاء، يعرض للناس أروع ما اجترحه الضمير الإنسانى من أوزار وحيل وخيائث، وهذه مرافعته الطبية عن الأطباء تروكك بسهولة، وقوة دلالتها، حتى لكأنها دروس تلقى على التلاميذ وسنقرؤها فيها بعد.

ذلك بأنه كما أسلفنا كان يفهم قضاياها فيعرضها من حيث يجب أن تعرض، وما دام يفهمها فهو قمين بأن يفهمها.

والذى لا يفهم لا يستطيع أن يفهم، وتبسيط الأشياء أصعب من تعقيدها، والغموض فى التعبير هو فى غالب الأمر أتر الغموض فى التفكير.

يبسط الواقعة والتعليق معًا ولا يفصل بينهما، ففى المحاماة أسلوبان: الأول يسرد الوقائع ثم يناقشها حتى لا يباغت ضوائر القضية بجدل يجمل تأخيرها وحتى تحتل الحوادث مكانها من

(١) الأستاذ حسن الجداوى.



الأذهان. والثاني: أسلوب الأستاذين في محكمة الجنايات، لا يضعون الوقت في السرد، تم العودة إلى ما سبق من سرد، وهو في الواقع أسلوب الخطيب الذي لا يريد أن يترك الواقعة إلا بعد أن يصبغها بصبغته، فلا يدع للسامع فترة، يعمل فيها فكره، بل يضطره إلى التفكير في الواقعة والرأى في وقت معاً.

امتاز «هنرى روبر» من رجال الدفاع بالسرعة المتناهية في الإلقاء، وله من جراءة السرعة واقعة مشهورة في صدر شبابه.

كان يترافع عن قاتل عشيقته «شامبيج» فقال وهو يطير في أجواء الكلام «... فعقد العزم على أن يقتل نفسه ثم يقتلها...» ولم يظن أحد إلى ما في الكلام من استحالة، لأن الجمهور والمحلفين كانوا يسبحون على يديه كالزورق الذى يحمله التيار.

ولذلك الإسراع تجده ينتزع منهاً يقتل أبيه من برائن النائب العمومى بعد ١٧ دقيقة، كما شهدت الأستاذة «أوديت سيمون» بل كما شهدت أيضاً... ينتزع المتهمه بالقتل في بضع دقائق (١) في قضية فالنتين أومنسكا||

بل إنه ليبرئ المتهم بعد ٢٠ دقيقة لا أكثر ولا أقل، كما تعهد للمحلفين في مستهل دفاعه عن «بوروش» إذ قتل الرجل الذى نبأه أن خليلته تخونه. وستلونها فيها بعد.

وفي سنة ١٩١٣ كتب الأستاذ «فرنان بايان» قبل أن يصبح نقيباً، ومؤرخاً لأستاذه «بونكاريه»، بل قبل أن يضع نفسه في التاريخ فيصبح محامياً عن «بيتان»<sup>(١)</sup> سنة ١٩٤٥ فعلى سرعة «هنرى روبر» بأنه يخشى أن يضع أثر كلامه في المحلفين فينتهى بسرعة ليتركهم تحت أنقال براهينه.

وفي الحق لقد مهد له ذلك صفاء عقله وقدرته على الاحتمال، ذلك الاحتمال الذى قال عنه إنه نتيجة ترديد الكلام قبل المرافعة حتى ليسمى نفسه «آلة كلام».

يبدأ المرء بأفكار واضحة، وعبارات سهلة، لينتهى منها بأسرع ما يستطيع - والنصر الرائع هو غالباً النصر السريع - مشدود الوتاق، ما استطاع، بموضوعه، لا يرسم الصور ولا يلقى الحكم، ولا يتفهبق بالألفاظ، ولا يتطلب الشهرة، لأنها دانت له من زمان، يلقى المحجج واحدة بعد أخرى؛ كالفيلق في آثار الفيلق، وكالانتصار في أعقاب الانتصار. ويستغنى عن أربعين دليلاً بأدلة أربعة، لها قوة أربعين ووضوح واحد... مع القصد في التفاصيل والسخاء على الدلائل، يعرضها كل عرض، ويصلى التهمة ناراً بعد نار، حتى إذا أوفى على التمام قذف بما يشبه المدفعية الثقيلة تمحو كل أثر، إن كان قد بقى أثر.

(١) رئيس جمهورية فرنسا في الحرب العالمية الثانية.

فلنستمع إليه في نهاية قضية الأطباء يقول ما نجمعه في كلمات: إنما هي صحيحة تحذير للهينة الطبية قاطبة... فإذا كان الطبيب منهم يقاد إلى المحكمة ليحبس ويلوت، لأنه واجه حالة خطيرة فأجرى عملية لم تنجح، فالحقير له كل الخير، أن يمتنع، ويدع المريض يموت ذلك الموت الجميل... ذلك نظام وقوف الأطباء مكتوفي الأذرع أمام الأمم. نظام «دعه يموت» ... حذار أن يسيطر عليه هذا التأثير المؤلم في ساعة تستوجب أن تتوافر عنده حرية نفسه في كمالها، واتزانه في تمامه، فيتذكر الطبيب أن شرفه كله، وسمعته كلها في الميزان... إن العدالة نفسها، بذلك البطش الذي ليس من سمات العصر، ستكافل في أن يزيغ بصره وترتعد يدها...



كان يشرح ارتجاله بقوله «أنا لا أفكر في الكلام حين ألقيه» ويقول «أنا لا أحضر مرافعات مكتوبة، وإنما أترافع بيني وبين نفسي على انفراد وبغير صوت، لا أتكلم، وإنما تجرى العبارات في مخيلتي إذ أمشي، أو حين أكون في عربتي، وفي المساء تتوارد لدى خواطر ذات بال» وهي عبارة تشرح للقارئ حالة كان يشهدها سامعوه عندما تفتتح الجلسة فتبدو عليه علامات الانفعال.

ذلك بأنه، إلى جوار هذا النشاط الذهني والكلامي الذي يعتريه في كيانه، يحمل تبعات ينوء بها أقوى الرجال.

وكلها جل قدر المحامي قدحت مسئوليته، والقضايا ليست إلا مخاطرات! فمن ذا الذي يستطيع أن يتأكد من مصائر المخاصمات، أو يتحكم في طرائق التفكير والتقدير...! القضايا معارك كعمارك السلاح. وما أحكم الفائدة الذي يتفادى المعركة ويصل إلى هدفه والذي يقدرها قدرها قبل أن يخوض غمارها، إلى غاياته.

وقديماً كان «تورين» يرتجف إذا دخل المعركة فيعتف جسمه بقوله «ارتعدى أينها الجمة. إنك لا تدريين أين أقذف بك».

وكان «تورين» قائد لويس الرابع عشر أعظم القواد في تاريخ فرنسا قبل «نابليون». وكان أخطب الخطباء «ميرابو» يستهل خطبته كما حدثنا «بارتو» فيبدو عليه الضيق والإرهاق والتردد أمام الكلمات، كأنما يعالج حملاً ثقيلاً ينقض الظهور.

وكان المهم يعتري «لابوري» ليلة الجلسة، وقبل المرافعة، من كثرة ما حضر وقدر. والارتجال دون درس؛ مجازفة بحق الناس واستخفاف بالقضاة. أما ارتجال الألفاظ فشيء آخر.

لا يرتجل الكلام العظيم إلا من حضر مرافعته مرات ومرات، ومرن على مواجهة الأحداث

وبجابهة الفجامة، فدانت له أعتة البلاغة... هو لا يرتجل كما يتوهم الواهون، وإنما يستخرج ما في مواهبه من كتوز ظاهرة أو غائرة تظهرها الحاجة، فهذان تحضيران: مباشر وغير مباشر.

ولعل هذا الدرس السابق للدعوى، والجهد القديم للتفقه، هو الذى عناه النقيب «شارل شنى» في محاضراته لغتيات الجامعة في سنة ١٩١١، إذ حدثن عن خطواته الأولى بقوله: .... وكلنا جميعا نشارك بنصيب ضخم في تلك الأكذوبة البريئة التي لم يندخج بها أحد قط... وهى أننا نرتجل عفو البديهة كلاما سهرا في تحضيره أثناء الليل وأطراف النهار... ۱۱

بل هو الذى عناه إميل أوليفيه رئيس وزارة فرنسا في القرن الماضى حينما قال عن زعماء الارتجال «إنى لم أشهد في حياتى إلا ثلاثة رجال. هم زعماء الارتجال «تير» رئيس الوزارة و«بريه» عميد المحامين وأنا... ولكن الحقيقة أننا لا نرتجل مطلقاً».

بلى... وهو الذى عناه «بريه» في قوله لإحدى صديقاته «تحدثين عن الارتجال؟ أتعرفين السر الحقيقى للمرتجلين؟ إنهم لا يرتجلون أبداً»!

وفى أواخر القرن الماضى أشار محام - كان عضواً في مجلس النواب - إلى أن القضاة سيمسمعون من «باربو» مرافعة أصلها مكتوب فصرخ في وجهه «باربو»: إن احترامى لهذه الساحة يضطرنى إلى تحضير ما أقول، لكن الذين لا يحضرون كلامهم ويمثلونه بالتناقض يلقون صدوراً رحبة في ساحة أخرى...

وكانت الساحة الأخرى كما أراد «باربو» مجلس النواب ۱۱

بل إن جوريس الخطيب الاشتراكى وزعيم مجلس النواب، هو الذى يقول «إن احترامى لسامعى يضطرنى لتحضير خطبى...».

وإذا لم تكن المحكمة ساحة للخطباء فإنها أعظم ساح البلاغة خطراً في العصور الحديثة، ليست البلاغة فيها للفن وحده، أو للجدل وحده، ولا للكسب فحسب، ولكنها لمزاج موفق يدخل في تأليفه هذا كله وكثير غيره.

ولذلك قالوا إن المحامى ممثل، وإنه غير مستقل، لأنه وكيل يقبده الموكل.

هو سفير ومعبر، ولا يستطيع أن يسفر أو يعبر إلا مرتجلاً، فالارتجال هو الذى ينقل الأثر لسامعيه، مستجيباً لتأثيرهم فيه. والمحامى يخلق في حركاته، وسكاته، خلقاً من فكره وفمه. ولن يعيش هذا الخلق إلا إذا استمد الحياة من البيئة التي ولد فيها.

وقديماً قال «أرسطو»: إن غرض الخطيب منذ يشرع في خطبته أن يظفر بالقبول في عقول سامعيه وأن ينسج عروة من التعاطف بين المتحدث والسامع، فإن السامعين لا تفتح عقولهم للاستشارة أو للمتابعة إن لم تجمعهم هذه العروة بالمتكلم...

إنما السر في تأثير الارتجال وسحره أنه تصوير لآخر أثر للطبيعة في أنفس الناس، فنقدم الحجية في الوقت الذي تعمل فيه عملها كاملاً، كالهجمات يقوم بها الجيش في أوانها وفي مكانها. ولا بأس على التحضير إذا كانت المرافعة المحضرة، في خدمة المترافع، ولم يك هو عبداً لها فالمرافعة المحضرة كما قال أحد الفلاسفة عن النقود «خادم نافع وسيد ضار».

إنما يلقي مرثيته ذلك الذي يتلو مرافعة مكتوبة كأنما يتحدث من بعيد فلا يطابق الحال... والبلاغة مطابقة الحال.

روى «أوديبير» أن حمامياً بارزاً في أعقاب الحرب العالمية الأولى قصد إلى الجلسة ليرافع في قضية خاسرة، وإذ به يشهد في القاعة حمامياً ميزته في الحرب جلائل أعماله، فما كاد يشرع في مرافعته حتى عطف عليه يغمره بتحاياه، ثم انتقل إلى مصاعب الحرب، ومتاعب البشر، وعاد إلى مفاخر الزميل يجدها.. وتحسن جو الجلسة... وكأنما صفت السماء... وأرهفت الآذان لسماعه، وفاضت أنهار البلاغة... وبرى المتهم.

سألت إحدى المجلات جماعة من العطاء منهم «دومرج» - رئيس الجمهورية الفرنسية - و«بريان» رئيس الوزارة و«هنرى روبير» عن أروع الأوقات التي صادفوها في حياتهم فقال «روبير» «... إذا كان المقصود بأروع الأوقات أكثرها تأثيراً فقد عرفت منها ثلاثة... الأول عندما أقسمت اليمين، والثاني حين انتخبت نقيباً، والثالث يوم استقبلتني «الأكاديمى»... ولا أستطيع أن أبين أروع لحظة في حياتي العملية لأن الوقت الذي يقضيه المحامي في الدفاع من أروع الأوقات، تستعمل فيه كل فصاحتك وبلاغتك ومقدرتك لإنقاذ رأس سجين، وتحلق له جميع الظروف المخففة التي لا تحمل بها نفسه، لتفنع القضاة وتسيل دموعهم وتثير في نفوسهم الرحمة والإشفاق والصفح.

وأنى لك التوفيق إلى ذلك إن لم تضع نفسك في إهاب المتهم! لقد يكون المحامي ممثلاً، لكنه مترجم يجب أن يتوافر فيه الإخلاص في الترجمة، فإذا لم يكن مع المتهم بفكره وقلبه، فكيف يستطيع أن يدافع عنه».

فإذا شرع في مرافعته أدار فكره في شتى الجهات يبحث عن متهم غير المتهم ليلقى عليه أفدح أنقال الاتهام، كالمجنى عليه أو، كالشاهد...!

وإذا لم يكن ثمة مجرم آخر فلقد يجبد زوجاً لم ينفق خمسة فرنكات لإنقاذ روح زوجته، أو قوماً تسبوا في إحداهن الوفاة!! أو تحريضاً أو استفزازاً أو استسلاماً، أو مرضاً كانت فيه خاتمة الحياة، أو تقيصراً من الهيئة الاجتماعية ممثلة في شتى الهيئات والمصالح، إلى غير ذلك من أساليب الدفاع وإن شئت فمن أساليب الاتهام.

فإذا قضى المحلفون له لم يقضوا لموكليه، وإنما قضوا ضد خصومهم.

وهكذا نقل إلى المحكمة تلك الخطة التي اختطها في الملحمة الرجل الذي كسب ستين معركة، «نابلون»، أو نقلها عن «هانيبال» للأجيال وهي أن «المهجوم خير وسيلة للدفاع» إذا علم بقيام حلف ضده في وسط القارة أو في شرقها أو في غربها لا يلبث في غرفات «التولبرى» بل تلقاه أوروبا مرتين تحت أسوار «فينا» ومرة أخرى في قصر «فردريك» العظيم في «برلين» ليصحب ساعته الدقاقة إلى باريس ثم إلى «سنت هيلين» ومرة رابعة تجده في موسكو... أمام المحرق... بل أمام باب اللاتهاية.

ولكن ما الذى يقوله «هنرى روبير» في تلك القضايا التي سلخ المحقق فيها عامًا كاملاً. والتي سودت فيها آلاف الصحف؟

للجواب عن ذلك نقول إن «هنرى روبير» كان كأنما أقسم أن يترافع في القضية، ولا شيء غير القضية.

كان يجيد عدم الكلام قدر ما يجيد الكلام.. يعتمد من فوره إلى المسألة التي تحكم القضية، فيظهرها على طريقتة في قوة وسرعة وإيجاز، مدركاً أن الخير للمحامى ليس عرض كل ما في الإضارة، بل الفن الحقيقي إهمال ما يجب إهماله منها.

وقديماً علمنا أساتذتنا أن فن الحذف يساوى تمامًا فن الكلام. والتطوير يفعم الأنفس سامة، ويدفع الأعين إلى الغمض، والأفئدة إلى الاستنامة.

لقد باهى الرئيس... «أودبير» بأن كل فخاره أنه لم يكن القاضى الذى ينام في أثناء المرافعات..! وقال «إن القاضى لا ينام إذا كانت المرافعة موجزة واضحة، فيها حياة...».

وبينما يلوم (لك الرئيس الذى قطع على المحامى مرافقته بقوله: انتهت المرافعة... ٥٠ فرنكا غرامة! فلما احتج المحامى قال الرئيس: أنت تعارض! فلتكن ١٠٠٠ بينا بزرى بهذه المقاطعات، يفخر بأنه كان إذا رزى بمرافعة طويلة لا يقطع المحامى وإنما يلجأ إلى الدساتس! فيتجه إلى المحامين الآخرين، القاعدين في انتظار قضاياهم، ويتحدث إليهم في أدب جم: إننى أشير عليكم بتأجيل قضاياكم أسبوعين، لأن المرافعة في القضية الحالية ستطول... فيحتج الزملاء على تطويل الزميل. ليرتافعوا في قضاياهم...! وهذه الوقيعة، البديعة، يختصر المحامى وينجو رئيس المحكمة بنفسه.



كان «روبير» يقول إنه درس «لأشو» دراسة عميقة، لكنك لا تجد فيه مشابه من أستاذه... أستاذ القرن الماضى..

فمرافعات «روبير» كانت مرافعات موضوعية مجردة، لا تتخللها الجملجة، ولا الصوت المدوى، ولا الصور التاريخية، ولا العبارات البيانية الخلاقة التي يتبارى فيها «لاشو» مع شاعر القرن الماضى «فيكتور هيجو».

إنما خلف لاشو من بعده «باربو» تابعة الفن التقليدى فى الدفاع، و«لابورى» المهيب الذى يلمع بقدر ما يقنع.

أما «روبير» فلم تكن تهمة رسوم الخيال المشرقة ولا طلاوة اللفظ ولا طلاقة الأسلوب، ولا تفخيم المعاني، فإذا وردت صورة من الصور أو حكمة من الحكم فى معرض الدفاع ألفتها منتزعة من صميم الواقع لا من آفاق الخيال. مقتطعة من جوهر اللباب، لا بهرجا يستنار به الاعجاب.

كانت روائع «لاشو» طرزاً أدبية تضاهى مزاج العصر، ووقفات تمثيلية تغلب البصر، يقول للمحلفين وهو يترافع فى سنة ١٨٥٥ عن «رودلف» المتهم بدس السم لعشيقته «ميمى» «ها إن السماء تدوى وكأنها تكاد تنفض، إنكم تسمعون عصف العاصفة وهزيم الرعد... إن السماء تزجج سخطاً على ما فى الأرض من إعتات... إنها محتج ممى على تلكم الإجراءات!!!» أو يقول تلك العبارات العظيمة التى أوحى بها إليه دقائق الساعة ليلة الميلاد، فأنقذت رأس المتهم، أو تلك الكلمة التاريخية التى سدها إلى صدور القضاة قبل أن يسدها إلى أسماعهم فى مرافعته ضد الجنرال «تروشى» بعد حرب السبعين، وكان «تروشى» قد تهاون فى قضية الإمبراطور، قبل أن يجمع:

إنكم ستحكمون فى قضية الجنرال «تروشى»... ولكن التاريخ سيصدر حكمه على حكمكم... سيقراً التاريخ ما دار فى هذه الجلسات، فحذار أن تضحوا كل شىء مرة واحدة.. فيقول بنو الأجيال المقبلة إن كل شىء فى هذه الأمة قد ضاع - حتى العدالة نفسها. لم يكن «روبير» ينحو ذلك النحو البلاغى فى الدفاع لأن الدنيا تغيرت، والمحاكم تطورت، وضاعت صدور القضاة كأنما ضاقت بها رحاب الوجود، وكأنما تريد أن تصل بالدنيا إلى آخر الدنيا..

وبعد أن كان لدى المحامى من الوقت ما يأذن له بأن يترافع ما شاء، ساعات أو أياماً، أصبحنا نجد محامياً - كما روى «هنرى روبير» - يسأله الرئيس قبل المرافعة عما يكفيه من وقت فيقول: ستشغلنى المقدمة ربع ساعة، واستعراض الوقائع نصف ساعة، والمناقشة ثلاث أرباع الساعة أما الخاتمة فخمس دقائق، فيرد الرئيس بقوله «اقتصر على الوقت المخصص للخاتمة... تفضل...!».

إنما تلاميذ «لاشو» ولداته هم أولئك الذين يقولون مثل الذى قال «باربو» فى قضية شركة «قناة بناما» عن «دلسيس» وهو يرأس المؤتمر الذى قرر شق قناة العالم الجديد (قنا بناما) على غرار القناة التى شق بها صدر مصر فى العالم القديم، فأعاد إلى الأذهان صورة «كرستوف كولب» وهو يحتفظ حتى قبره بالجديد الذى قيده به ملوك وهب لهم عالماً جديداً... وأعاد ذكرى مؤتمر «الصليبيين» إذ أعلنوا الحرب الصليبية ثم قال: «أما فى ذلك المؤتمر فلم يتقرر استرداد قبر المسيح من أيدي الكفار، ولكن عمل المؤتمرين لم يكن أقل خطراً كانوا يطمحون إلى أن يغيروا تجارة العالم وأن يصلوا شعوباً يفصل بينها ثلاثة آلاف ميل، وأن يعدلوا غشاء الكوكب الأرضى، فيضيفوا بعض «الرتوش» إلى وجه البسيطة كما أبدعته يد الخالق».

أو كما قال عن «١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩» يوم عظيم فى تاريخ فردنان دلسيس كانت تخفق فيه أعلام الدول على ثلاثين باخرة حاملة ثلاثة عواهل.. تمر على أعتاب سرايوم لتلقى مراسيها فى خليج السويس بين صيحات الحماسة ترددها كل أرجاء العالم المعمور... ثم عاد إلى أوروبا بعد أن فتح أرض الله لعباده...».

وفى نهاية مراقبته يقول بين تصفيق الحضور «إنك يا حضرة الأفوكاتو العمومى تنعى على «دلسيس» أنه ملأ نفسه بالخيال! الحملة الصليبية عندك كانت خيالا، والحملة المصرية (حملة نابليون على مصر) عندك كانت خيالا، لأنك تسمى المخاطرات العظمى التى لا تتجعب خيالا، إن الإنسانية لا تستطيع أن تمشى بغير الخيال...».

أو مثل «فيكتور هوجو» وهو يترافع عن ولده «شارل» ضد عقوبة الإعدام فيقول: «... إننى الذى نشأت فى الثورة على عقوبة الإعدام، فإن شتتم متها فأنا وحدى المدير بالالتزام...» ثم يقول: «هذه العقوبة التى إذا وقعت على مجرم جعلته يشك فى وجود الإنسانية، فإذا وقعت على برىء جعلته يشك فى وجود الله...».

أو مثل «فيكتور هوجو» أيضاً وهو يترافع فى هذه القضية وإذا شئت فقل مثل النمر - الأب النصر كما سموه بعد الحرب الكبرى الأولى - أعنى «كلمنصو» عندما ترفع عن «إميل زولا» عقب «لابورى» فنقل عن «هيجو» تلك الإشارة البديعة إلى تمثال المسيح، وكان حتى ذلك الحين يوضع فى قاعات الجلسات خلف هيئة المحكمة ثم قال «... انظروا وراكم، فهذه أكبر ضحية عرفها التاريخ لأخطاء القضاة...».

وكانت قضية «إميل زولا» تدور حول تحفظه حكم سابق فى قضية «دريفوس»... بل مثل الهلباوى فى قضية «نزاهة الحكم» فى تلك الوثبة الذهنية البارعة، بتلك الآفة السماوية الرائعة، عندما رد حفى باشا محمود رئيس محكمة جنابات مصر فرفض الرد، وراح

المخصوم يوقعون بين الرئيس والمتهم، فتحدهام الهلأوى بالموازنة الهائلة بين المتهم وموسى عليه السلام وبين الرئيس وخالق الرئيس...

لا تجد لتلك التصويرات وأشبهها مشابه عند «هنرى روبير» لكلك تجد خواطر ممتعة، هى فى حقيقتها حجج مقننة فى صميم القضية المطروحة.

المرافع العظيم فى العصر الحديث يستفتح مرافعته بصميم الموضوع وصميم الحجج، حتى إذا انتهى من الصميم انتهت مرافعته، أما ما عدا ذلك من الزينة التى تزدان بها المرافعة، فلا ينبغي أن تكون زيادة تزداد من جراتها المرافعة، وبقدر ما يبدو من الأصالة فى المزيج بين الصميم وبين الزخرف، وبقدر ما يسلم من التعمل والاصطناع، ينبجج المرافع العصرى فى مرافعته...

سنرى من بعد أمثالا لمرافعات «روبير» فنرى الهجة فى الدقائق الأولى، ونراه ينتهى من مرافعته إذ تنتهى أدلته، وترى التصويرات البارعة، تستحيل حججاً قاطعة. فلنستمع إليه، يفتح عيون القضاة على الأطباء.

«افتحوا أعينكم على قاعات الدفتريا حيث الأطباء الداخليون والمخرجيون عاكفون على أعمالهم، ينتثر الموت من حولهم فى الشهقات والزفرات، ليس منهم من تردد أو ارتعد... ارجعوا إلى إحصاءات الحمى الصفراء والدفتريا والكوليرا، وأحصوا عدد الأطباء الذين سقطوا صرعى فى ساحات النرف ضحايا واجبههم وتساءلوا بينكم: أهذه هى الطائفة التى تحملون بإبادتها...!! هؤلاء البنون البررة للعلم، الذين يصارعون الموت فى كل مكان، فيصرعونه تارة، وتارة يصرعهم، لكنهم يستحقون الإعجاب فى كل حال...»

حذار تم حذار! أيها الذين تهمون الطبيب عند قيامه بواجبات صناعته دون أن يكون لديكم الصفة أولالعلم... حذار أن تنهوا أنتم أيضاً بعدم التنصر والإدعاء. إنكم ستلجئون إلى مستشاريكم العاديين، وهم الأطباء الخبراء، فستكونون تحت رحمتهم، وسيكونون وحدهم هم الذين يصدرون أحكامكم...

وإذا تأثرت العدالة بذلك فإن ضحاياها الحقيقيين سيكونون هؤلاء الذين يراد منكم أن تحمؤهم وهم المرضى...».

أو قوله فى ختام مرافعته عن بوهوروش «... إثنى أرجو أن تبرتوا بوهوروش حتى إذا أويتم إلى مساكنكم فى هذا المساء استطمتم وأنتم تطعمون عشاءكم أن تلقوا على زوجاتكم وبناتكم نظرات تتراءى فيها راحة الضمير...».

بل قوله فى نهاية قضية البنيكر المصرى (قطاوى) بعد ما تحدث عن استعمال محامى الخصم



لنفوذه كوزير لدى قاضي التحقيق «وستبتون ببراءة مدام هببر أنكم تصدرون أحكاماً ولا تؤدون خدمات...».

إذا واجهته حواجز القانون ولى وجهه شطر المحلفين فسخر من حواجز القانون في لفنات باهرة، يبدو لك مثل منها حيث يتداول بين أنامله مبدأ «عدم قبول المدعى المدني في قضايا الرها الفاحش» وقد استقر عليه قضاء المحكمة العليا، فيجبه خصمه برشاقة وقوة تستفزان لنصرتها دواعى النوق والعدالة، في المحلفين خاصة، كما سترى في قضية مسيو ومدام «هببر» وفي قضية «لاپورت» حيث يواجه مسئولية الأطباء فيفيض في إجلال الأطباء، ويتحدى المخائفين من الموت بالعاملين على الحياة.

وكانت وثبات بديته حديث الجميع، كرده على النقيب «درييه» وقد أسلفناه أو ما رواه «جولندن» في أكبر قطايا سنة ١٩٣٢:

وقف «نوريز» أمام محكمة استئناف الجنج سنة ١٩٣٢ يترافع عن (فرمون) في تهمة نصب. وكان هنرى روبير يدافع عن «تاكوشيا» المجنى عليه، وكانت نظرية «توريز» أن «تاكوشيا» نصب على «فرمون» فأصلح «فرمون» ما أفسده عليه «تاكوشيا»، واختتم دفاعه بكلمة مسرحية قال: لقد كانت رواية... أما الفصل الأول «فتاكوشيا» يضرب «فرمون» والفصل الثاني «فرمون» يضرب «تاكوشيا» وفيها هو يسترسل نادى «هنرى روبير» بالنهاية قائلاً: الفصل الثالث: «المحكمة تضرب فرمون».

\*\*\*

كان «هنرى روبير» يوصى المحامين بالتمرس والتدريب، بأن يكتبوا دائماً ويقروها دائماً، ليتعلموا حسن الأداء فالمحاماة في مجلتها حسن أداء، والتمرين العملي مدرسة المحاماة.

إن كرسى مجلس النواب لم يمنع «بوانكاريه» من أن يظل مساعداً للنقيب «دى بوى» فلم يستقل بمكتب إلا بعد أن صار وزيراً للمعارف، وبعد سبع سنين في مكتب أستاذه.

وكان «روبير» يقول مقالة الأقدمين إن سر النجاح هو: «أولاً: العمل. وثانياً: العمل. وثالثاً: العمل».

ولقد يكون المحامى موهوباً، كله كفايات، فإذا لم يجدد نفسه ويزودها بالمعارف، نضب معينه، وغاض ماؤه.

قضى النقيبان «شنى» و «باربو» نحو العشرين عاماً في زاوية من زوايا المحاماة لا يتسرب إليها النور، فتزودا في أتانتها بزادها من التاريخ والآداب والعلوم، حتى إذا انقضى ثلث قرن كان «باربو» يفتح كراساته ليستخرج منها شواهد هي آية الآيات في المحاماة، بل في الأدب الكلاسيك.

وكان الحياه يكاد يقتل «والدك روسو» فلم يكف عن القراءة والكتابة والتمرين حتى صار فخاراً للمحاماة ورياسة الوزارة.

ولقد فطر «باربو» فطرة هندسية أو حسابية، وخلق ضامراً نحيلاً، في حين يحتاج الخطيب إلى روعه المنظر وفخامة المظهر، وكان في صوته خشونة وجفاف، في حين يحتاج المتحدث إلى صوت ينفذ إلى الأذان دون استئذان، لكنه حوّل فطرته الرياضية إلى عقلية «رجل القانون» وجمل جهازه العصبي بالصبر، وأصلح من صوته وجرسه حتى بلغ غاية الدقة والوضوح وانكب على المعرفة يعب منها عباً حتى إذا وافته الفرصة لم تجد رجلاً عمراً، أو محامياً غراً، وإنما استقبلها بحم كما قال «لابروير». «جدير بالمهام العظمى»... قال في تأبينه «التيقيب بيسون بيو» سنة ١٩١٠: «إن قليلين من المحامين قد رفعوا شأننا مثلها رفع».

لكن هنري روبير، عرف الشهرة في صدر شبابه فلم يكن ينعم - أو يشقى - بما سماه «الفراغ الإجباري للمحامين»، ومع ذلك كان يغير الزمان وصحته على أن يمنحاه الفراغ والعلم، حتى ليكف بصره في أخريات حياته.

وإذا رجعت إلى مؤلفاته وبخاصة «قضايا التاريخ الكبرى»، تلك القضايا التي تناهز الخمسين عدداً والقضية منها قضية دنيا كاملة، لا تقل مراجعها عن الآلاف من الصفحات - إذن لرأيت كيف بدأ بنفسه في العمل بهذه النصيحة.

لقد كادت يده تسطر في هذا المؤلف تاريخاً كاملاً لروائع المجد الفرنسي، ولبعض المجد الإنجليزي. من دفاع «فولتير» عن «كالا» وقضايا «سان مارس» و«كاميل ديولان» و«ماري ستوارت» و«بلاقي جوزفين» من نابليون» و«لويس الثامن عشر» و«ماري لويز» وموت «نابليون»، و«قضايا السم» و«هنري الثامن» و«كارتوش»، و«المارشال ناي» و«الوصاية على عرش فرنسا» و«كونديه» و«الملك «مورا» وفضيحتي «بناما» و«النياشين» و«ماري أنطوانيت» و«عقدها»، و«لانسو»، و«مدام لافارج» إلخ إلخ ...

فلما قدم للجزء الأول منها زميله في المحاماة وفي المجمع رئيس الوزراء «الرئيس بارتو» اعتذر وهو يقدم «اسماً هو أكبر الأسماء رتباً في الأسماع، يتألف من لفظين ييران في الأذهان ذكريات القضايا الخطيرة والمرافعات الكبيرة، وعهد نقابة جليل، وكفايات عظمى وقلب من الذهب...»!

وقال عما عرض له من القضايا: «لقد ألقيت على كل ذلك نوراً يبعث فيه الحياة ويجعله حاضراً بين ظهرانينا حبيباً إلى أفئدتنا.. كانت حياتك تجربة طويلة للطبيعة الإنسانية... ولما أصدر «لامارتين» كتاب «الجيرونديين» قال له «ديماس» الكبير قالته الكبرى، إذ هنأه، إنه «ارتفع بالتاريخ إلى مستوى القصص» - لكنك لم تخطط بين التاريخ والقصص... لقد كان

كلامك القوى، المعجل، المحدد، معبراً عن شعور حر من المؤثرات يحكم منزهاً عن الغايات... والتاريخ كما فهمته هو البعث من جديد مع الموعظة..».

وقال: «... لقد أطربني كتابك فأليك تمنى ككتاب - وإنى لأتفصك قدرك كخطيب، إذا قلت إننا لم نخسر شيئاً بعدم استماعك. فالكلام عمل لا تجزئ عنه القراءة لكن كلامك معها قيده الكلمات يحتفظ بالحياة، وبالنبات، والقوة، والحركة، الملأى بالمتعة وبالحيوية التي لا تقاوم...».

في هذه الكلمات الجامعة تلخيص شامل لفن «هنرى روبير» في الكتابة أو في المرافعة. وهذه المؤلفات علم النقيب العظيم المحامين بالقدرة ما علمهم بالقلم، أن المحاماة كفاح دائم في سبيل المعرفة كما أنها كفاح في سبيل العدالة.



لقد ترامت حدود المعارف القضائية إلى أبعد مما يبلغه الفكر العادي، وأضحى لزماً لنجاح المحاماة، ما يلزم المرزبن للنجاح في الحياة، من التزود بزاد عظيم من العلم، بالعمل اليومي المرهق المتصل.

ولئن قيل إن المحامى يشبه الممثل، إن تبعات المحامى لأجل. فالممثل يحفظ دوره عن ظهر قلب، ليتلو على متفرجين جاءوا ليستمتعوا، أما رجل الدفاع فيواجه خصوصاً وقضاة أشربوا في قلوبهم الشك، تساقط عليه الفجاءات من منصتهم، لا يروعهم الاصطناع ولا الإبداع، وإنما يخضعون للإقناع، بالعلم، والدليل الناهض.

لقد أوشك «مارشال هول» أن ينتزع رأس بنت، وسدون، من المشقة كما انتزع رأس لورنس وغيره لمعلوماته في المجوهرات والسموم والسلاح.

وكان إمام «هنرى روبير» بقضايا التاريخ وبأبطال المحاماة ثروة ذهنية حافلة يسرف في إنفاقها بالكتابة والمخطابة والمحاضرة والمرافعة.

قال «بيكون»: «القراءة تملأ الإنسان، والكتابة تعلمه الدقة، أما الكلام فيجعله مستعداً». وقال «فنلون»: «المخطبة العمومية لا تحضر في ثلاثة شهور، بل يجب أن يكون لدى المخطيب محصول زاخر حصله منذ سنتين».

انتهى عهد المحامى الذى يبكى القضاة، وانتهى عهد القاضى الذى يفرق العدل في غمار الفصاحة، كما ضل «هنرى الرابع» في مجلس القضاء حين راعته فصاحة المحامين، عن الخصمين، فقال لكل منها بعد أن تراءى: الحق معك.

وانتهى عهد هؤلاء القضاة الذين برؤا Phyrne عندما عرضها المدافع عنها.. عارية...  
لعيونهم!...

انتهى ذلك العهد منذ سن اليونان قانوناً يحول دون حضور المتهم بنفسه أو أقاربه في  
الجلسة.. أما في عهدنا الحاضر فلم يعد أحد بحاجة إلى قانون...

وانتهى ذلك العهد في مصر من قبل أن يبدأ ذلك العهد في اليونان، عندما اخترع المصريون  
الكتابة فأبطلوا المرافعات الكلامية مخافة أن يؤثر حسن صوت المترافع في أذان سامعيه..  
ولكن كانت البلاغة وما تزال عدة المحامين النوابغ، إن المحاماة قد لا تعرف النحو. ولكن  
إذا سمت لغة المترافع البارع وضع نفسه في التاريخ، حيث تضع البلاغة خطباء التاريخ... في  
فروة المجد.

والتمثيل الرائع، كالورقة الكاسية في يد اللاعب، تسمى هي الورقة العظمى، فتكسب كل  
شيء، أو كعصا موسى تلتف كل كيد، إذا تقدمت في الوقت المناسب.

فإذا لم يحالفه الحجاج القوى، والعرض الموفق - والمحاماة في جوهرها عرض موفق، وقوة  
منطق - أمسى دفاعه كالفصاحة بهرجاء، وربما أمسى صاحبها مهرجاً.

الفصاحة والتمثيل في الجلسة على ما شبهها الفرنسيون، مطرقة صاعدة هابطة، يراد بها أن  
تصيب شيئاً تطرقه. إلا أن الكثرة الغالبة من الطارقين يقضون أعمارهم دون أن يصيبوا... وإن  
قضوها في أن يصبحوا - فيذهب طرقهم هباءً وصياحهم هراءً..

انتهى عصر القضية التي تنظر وحدها في دور كامل... وعلدنا عصر اللاسلكي إلى عصر  
تخطيم الذرة، وكلها ألم المحامي بموضوعه أوجز، لأنه يكون أنفذ بصراً وأصح تعبيراً وحكماً.  
سئل خطيب كبير كم من الزمن يكفيك لتلقى خطبتك؟ قال: ساعات إذا لم أحضر، وساعة  
إذا حضرت...! إنها لظاهرة غريبة في تطور المحاماة... أن يقل كلام المحامين في المرافعة عن  
كلامهم في الخارج!

وإذا قيل ذلك أيام كانت المرافعات ساعات وأياماً، فكيف وهي تقاس الآن بالدقائق؟!  
والاستحسان ليس غاية ولكنه بداية، والمحامي الجدير باسمه هو الذي يفهم قضاته أن مرافعته  
ليست له، ولكنها لهم، وأنهم لا يخضعون لنظامه وإنما هو الخاضع لنظامهم.

المرافعة «فعل» «ورد فعل» وتوجيه للأذان وللأذهان، وظروف الزمان والمكان.  
لقد ترفع محام عظيم عن المدعى المدنى في إحدى الجنائيات الكبرى بالصعيد طول الصباح،  
وفي الهزيع الأول من الليل، حتى أعطى المستشارون الكلمة للهللأوى، متبرمين بما سمعوا،  
ضجرين بما لبثوا... فاكفنى بأن قال كلمات ختمتها بقوله: ألتنمس البرائة... ورفعت الجلسة...  
وبرئى موكلوه...

والمترافع كالخطيب الذى يعنى بالأشخاص ثم بالموضوع، أو بالأشخاص من أجل الموضوع.

وإذا بدأ المحامى والقاضى معه فلا خوف عليه فى الغالب. قال «دى بوى» وكانوا يفتونه «بالسيطرة»: إذا لم ينل المحامى استحسان القاضى لمركز موكله فى عشر الدقائق الأولى فتعسا له...!

إن افتتاح المرافعة لحظة عصبية فى تاريخ كل قضية، إذ تفتح عين القاضى وأذنه، على القضية الجديدة والمحامى الجديد. فإذا تسلم المحامى قياده فى هذه اللحظة لم يكده يفلته.

إن الناس لا يعرفون مبلغ جذل القاضى إذا التقى فى القضية بحام ثقة. لكنه يهبط إليه من عالم الملائكة، إلى عالم المنازعات الذى يحيط به.

وليمل المحامى بأسلوبه عن الفكاهة ما استطاع، فالمقام جد، وإذا حانت النكتة فحارت فى شفتيه ألقى بها فى غير المواقف الخطيرة، دون أن يضحك، فلو ضحك كان كأنما يضحك من نفسه. وإذا استطرد فى التنكيت حسبه القاضى يسخر قاعته للمجون.

وليس الزمن الطويل هو التطويل، والدقائق قد تكون تطويلا إذا هان شأن ما يقال، ولا تكون كذلك، إذا كان ما يقال، فى أيام طوال، جديراً بالمقال.

المرافعة كما حدثنا الملباوى هى عدسة المنظار التى تكشف كل الدقائق التى تشتمل عليها الصورة... لتكشف للقاضى التعاريج والمنحنيات الدقيقة التى يعتمد عليها الخصوم فى تكييف المنازعة... والقاضى... فى حاجة لذلك المنظار يساعده على ملاحظة تلك الوقائع..

هى هذه الآلة العالية الصناعة، يقدمها المحامون للقضاة، ليروا من خلال المجهر، مهما بلغ من الدقة والصغر، أحجاما وأجراما لم يكن يدركها البصر.

ويقدر ما يتمكن المحامى من صناعته يستطيع فى الزمن القصير أن يعرض خيره ما عنده من أمور رئيسية هى مفاتيح القضية، فلا يلام القضاة على عدم السماع قدر ما قد يلام المحامون. ولا يستطيع المحامى الإقناع بالجدل وحده أو بالقانون معه، بل لابد أن يظهر العدالة فى جانبيه.

إن محكمة النقض نفسها وهى محكمة القانون أولا، تكاد تقضى بالعدالة دائما...



إلى هذه الكفايات النادرة حمل الله «هنرى روبر» بالتواضع، وقدماً قال «لابروبير»: «إن التواضع مع الكفاية كالظلال مع الصورة تظهرها وتوضحها وتجليها».

لقد ترفع قرابة نصف قرن أمام القضاة والنواب، ولم نسلم عنه حادثاً واحداً كحوادث «لابورى» أو «فيغيانى» أو «إميل أوليفيه» أو «مارشال هول» وقد سلف عنها المقال! أو كأسلوب «بريه» عندما ترفع فى قضية الثلاث عشرة، فقال للنائب العام: «لا ... لست حسن النية فى هذا الذى تقول، إن القوانين لا تطبق فى هذه الأيام ولكنها تفسر بما لا تحتمله. إن التصور ترفق كىما يرفق بها الرجال!» أو كأسلوب «فولتير» عندما قال عن قضاة «كالا»: «لا تذكرونى بهؤلاء القضاة الذين نصفهم قروء ونصفهم قضاة!».

وإذا كانت المحاماة والقضاء هما الصوت ورجع الصوت، فإن شخصية القاضى ومعنى القضاء شطران لا ينفصلان.

وسنرى بعد تحياته للقضاة أو لرجال النيابة فى محكمة الجنائيات أو محكمة الجنح بل حتى لهذا المحلف الرابع، الذى يقول له: «لقد وجهت من الأسئلة الدقيقة المنتجة ما طمأننى على متاعب الرجل الذى أدافع عنه!».



فإذا حذر رئيس الجلسة من أن يميل، كاد يفرقه فى سبيل من التحايا والإطراء. أما مع الزملاء والمحامين الحدباء، فكان خير الزملاء، عطفًا وأدبًا وحسن وفاء، يقارب المحامى الشاب ينصحه ويعينه، ويحسى الموق من أقرانه منلما يحسى الأحياء، إليك مؤلفاته جميعاً تنضح أحلى الذكريات عن الزملاء، وأعظم العبارات عن النائب العمومى «كزنى دى يوربير» وهو خصمه فى قضية «جايريل بومبار» يروى للقراء من مفاخره فى قضية «رافاشول» المتهم بوضع قنبلة فى مجلس النواب، أن المحلفين كانوا يرتعدون فرحاً إذ جاءتهم كتب بالتهديد، وكان رئيس الجلسة نفسه يكاد يداعبه وهو يتلو عليه صحيفة سوابقه بقوله: «أنا مضطر (١) لأن أذكرك بالأحكام السابق صدورها عليك. إن القانون يحتم على هذا الواجب!» لكن «كزنى دى يوربير» صاح فى المحلفين «إذا قررتم أن المتهم يستحق الرأفة - ومن المهانة أن نفترض ذلك - فإن هذا لن يكون إلا أترًا لأخس العواطف وأدناها وهو الخوف! من ذا يخاف فى هذه القاعة؟ إننى سأحرسكم بقوى البوليس إذ تعودون إلى دوركم فى هذا المساء، أما أنا فسأسير على قدمى، دون حاجة إلى حراس. ابعثوا رافاشول إلى المقصلة».

مع ذلك بدا للمحلفين أنه يستحق الظروف المخففة، فلم يحكموا بالإعدام. لكن عناية الله تداركت العدل فقضى بإعدامه فى قضايا أخرى من محكمة أخرى.

أما عن البقية الباقية من الزملاء فتلك تحايا عاطرة لأستاذه «درييه»، وهذه أمداح تتابع فى

النقيب «مارتيني»، وتقدير لا حد له للخالدين «بوانكاريه» و«بارتو»، و«دى بوى» و«ملران» و«بريان» ذى الصوت العذب عندما يترافع، وهذا إعجاب لا حد له «بلاورى» وحب «لشارل شنى» وإكبار «لباربو» و«روس» و«ديمانج» إلى آخر هذا الثبت الحافل بالرجال، الذين تتردد أسماءهم في مؤلفاته حتى إذا ساورته المنية استمهلها أياماً ليكتب سطوراً لم تحمل الوفاة بينها وبين الناس، تفيض بالتحايا للقضاة، ولرجال المحاماة... هذه المحاماة التي ملأ الوجود الإنسانى عنها بكلام كأنه الألمان.

## في محكمة الجنج

١ - (قضية الأطباء)

أو

الدكتور لاهورت

أمام محكمة جنح السين (١٨٩٨)

سأدي:

سيق الدكتور «لاهورت» إلى المحاكمة لأنه حاول أن ينقذ سيده من الموت، بدلا من أن يقف مكتوف اليدين يشاهدها تسلم الروح.

لقد قام بكل واجبه. ومن حقه أن تبرئوه.

ليست شخصية المتهم وحدها التي تجعل من هذه القضية قضية كبيرة، فلقد عانى من الأسى، والمعنة والمهانة، ما لا يحويه حكمكم، أيًا كان حكمكم، وأضيف إلى بأسائه وخصائصه، ضياع أمله وانتهيار مستقبله.

ولئن كان ثمة عزاء له، إن عزاءه في إيمانه ببراءته، وفي هذه الصداقات التي تحف به، وهذه العواطف التي تحيط به حتى قاعة الجلسة التي مثل من التكافل بين الزملاء، خليق بالتحية والإطراء، تضربه جماعة الأطباء للمهن المرة كافة.

أتراني بحاجة إلى أن أذكر الجمعية الطبية للمقاطعة الثالثة عشرة... أو الجمعية الطبية لجهات البر... أو اللجنة الإدارية لجمعية أطباء فرنسا... أو الذين شهدوا أمامكم لمصلحة المتهم، بما هو جدير به من العطف والاحترام.

إيهم جميعًا، الذين دعوتهم بأسمائهم والأولى لم أذكر أسماهم، يتوجه دفاع «لاهورت» بالشكر، وبخاصة إلى الأستاذ الذي يجله الجمع الدكتور «بينار»، الذي جاء يجابه تهكم النيابة العمومية، ليدافع عن زميل سيء الحظ، برى....

من أجل بينار، ومن أجل الباقيين، سكن الرأي العام بعد ثورة... وإلى لأرجوكم يا حضرات السادة، الذين تتهمكم ظلماً، نفوس لم تتع لها المعرفة، بأنكم تدعون الصوت القوي للرأي العام على عليكم بعض تشددكم، أرجوكم اليوم أن تستمعوا للرأي العام....



أفسحوا في ضمايركم سبيل الدعوات والصيحات التي تهتف بالبراءة وافتحوا قلوبكم إلى العدالة، والحقيقة، بل والمصلحة الاجتماعية، لا إلى عواطف المواساة والرحمة.

ليست هذه قضية رجل أو طبيب، وإنما هي قضية «الطب» وقضية «الأطباء»، إن مستقبل الهيئة الطبية كافة في الميزان، ومطلوب منكم أن تقرروا إلى أي حد تصل مسؤولية الطبيب الخاصة، وعند أي الحدود يقف حق التحقيق، وأين تبدأ المنطقة المخصصة للعلم، الملجأ المقدس، الحرم، الذي لا يدخله رجل القضاء.

إنما يترقب الأطباء حكمكم في المدائن الكبرى، وفي بقاع الريف النائية، في كل محلة أو دسكرة، ليعدلوا خطتهم وفقه فيلوذوا عند الحاجة «بالامتناع» نفاذياً للمحاكمة. وهكذا تمثل الصحة العامة في هذه القضية، ويقف المرضى والأطباء حيارى، قلقين، ينتظرون كلمتكم.

بل إن الموت نفسه ليخيل إلى، جاثماً أمام جثمان السيدة «فرسكيه» يتسمع امتزجاً، نتيجة هذه الإجراءات.

إنني لا أتكلم عن مسؤولية الطبيب في صورة رجل عادي، كأن يجري جراح مخمور عملية جراحية، أو يصف الطبيب باستخفاف دواء دون آخر. فهذه أو تلك حالة رجل أخطأ، وليست مسألة علمية، وفي هذا نوافق بغير تحفظ على المبدأ الذي أعلنه في بداية الاستجواب حضرة رئيس الجلسة «مبدأ تساوى الجميع أمام القانون الجنائي» فمن المسلم به في مسائل القتل الخطأ أن دبلوم الطب لا يتمتع صاحبها الحصانة فتجعله بمنجاة من يد العدالة.. إنما الذي تنادي به أن الطبيب ليس فوق العدالة لكنه في نفس الوقت... ليس طريد العدالة...

لقد أوضح السبيل لنا أحد أساطين النظام القضائي منذ كان نائباً عمومياً، نعى به «ديبان» وهو رجل ثقة سواء في علوم الفقه أو في صحة الحكم، فانظروا بأي عبارات محددة بين لمحة المنقض المنطقة الطبية المحرمة على أبحاث القضاء حيث قال: «من ذا يفكر في أن يفرض على الأطباء أو أي مهنة علمية أخرى مسؤولية مماثلة؟ إن البحث في الحالات المشابهة لا يدور حول العلاج خطأً كان أم صواباً، أو ضارة نتائجه أم نافعة أو كان غيره خيراً منه، أو أن هذه العملية لازمة أو غير لازمة، أو أن تنفيذها كان بمقدرة أم بغير مقدرة، أو أن استخدام أداة خير من استخدام أداة، أو أن اتخاذ طريقة دون غيرها كان يؤدي إلى النجاح - فتلك جميعاً مسائل علمية يتناقش فيها الأطباء، ولا يجوز أن تكون محل مسؤولية مدنية ولا أن تبحت أمام القضاء».

ولما نهجت المحكمة العليا هذا النهج قررت أن مسؤولية الطبيب لا تقوم إلا عن «الخطأ الإختياري للرجل، والإهمال الفاحش الناسيء عن ترك المريض ورفض الاستمرار في العناية:

به ورفض زيارته مع طلبها منه»، واستبعدت من المناقشة ما يتعلق بالأمور العلمية. تلکم هي النصوص والمبادئ القانونية التي نعتد عليها لا نستعيرها من «القانون الروماني» ولا من «الساعر مولير» كما استعار حضرة الأفوكاتو العمومي في مرافعته. وليست مبادئنا وتصوصنا، مع ذلك، أقل حسا ولا أدنى حجة! فلنطبق هذه المبادئ على قضيتنا لنرى كيف أنه، إذا استثنينا حالة الخطأ الجسيم التي لا يمكن كشفها هنا، يضطر الإتهام إلى أن يحمى بالمنطقة العلمية الحرام، وأن يقيم نظريته على قلة دراية مزعومة في الطب وهو يجرى العملية.

وإذ كانت تهمة الجهل وعدم الحيطة، طالما وجهت إلى الدكتور لا بورت في هذه القضية، فإن من الضروري أن أعرفكم به بأدى الرأي، وبخاصة من الناحية الطبية. هو فرع من عائلة ممتازة، يحتل أخوه في تونكين (في الهند الصينية الفرنسية) مركزًا ذا شأن بين رواد الحضارة، وكثيرون من أقربائه شغلوا مناصب إدارية ذات بال، وإلى لأتجاوز عن ذكرهم، لا لأنهم ينكرونه اليوم، ولكن لأن «لا بورت» ليس من هؤلاء الذين يهتمون بأجداد أقربائهم.

ولما منحته كلية باريس دبلوم الطب بعد عمله بالمستشفيات راح يبنى لنفسه مستقبلها. سافر مخترقًا المحيط الأطلسي ثمانية عشر شهرًا، طبيبًا لإحدى البواخر، وعاد إلى باريس يقيم مع أمه في شارع «وآجرام» ثم شارع «جوفروي»، لكن العملاء، في أحياء الأغنياء، لا يفدون على الطبيب الناشئ المجهول، إلا قليلا، أو لا يقدون أبدًا... وإذن فليصنع كطبيب ما يصنعه المحارب من اختيار ميدان المعركة، وليذهب إلى أحد أحياء الفقراء حيث المنافسة أقل، والحياة أسهل.

واستخدم آخر موارده ليعفى أهله من نفقاته، وسكن مسكنًا متواضعًا أجرته في العام ٣٤٠ فرنكا.

عرف كل الذين عرفوه والذين رأوا عمله، أنه رجل عمل، بحاته، وأنه حمى كما سمعتم أس في هذه القاعة ما أكد لكم أم العمليات القليلة التي أجراها قد استحققت ثناء المرضى والزملاء.

اختار لنفسه لقب «طبيب مولد» وهو اللقب الذي يلومه عليه حضرة الأفوكاتو العمومي! ولكن فيم تلومه؟ أليس يعرف مسائل الولادة؟ لقد أجمع أطباؤك الشرعيون أنه لم يجد عن قواعد الفن إذ كان يولد السيدة «فرسكيه» تلك الولادة العسرة، ولقد بين لنا أمس أستاذ المادة الذي لا قرين له، أن الدكتور «لا بورت» علل ببراعة كل ما عمله من أعمال وأنه في

استعماله الملقط، دون أن يحدث ضرراً بأجزاء الجسم الداخلية، قد أثبتت خبرة جديدة بالإعجاب حقاً.

لقد كان له كل الحق في أن يحمل لقب «طبيب مولد» مها قلت - يا حضرة الأفوكاتو العمومي - من أنه لم يمارس عملية التوليد إلا مرتين، وإلا فكم من العمليات تتطلب، لكي يستحق تلك التسمية.

أفلا يستطيع المحامي أن يحمل لقب المحاماة قبل أن يتراعى أولى مرافعاته أفلا يحمل وكيل النائب العام لقب وكيل النائب العام قبل أن يمثل النائب العام في الجلسة؟ أفلا يسمى قاضي التحقيق قاضي تحقيق قبل أن يجرى تحقيقاً...! أتري يعوز هؤلاء شرف الصناعة إذا استعملوا هذا الحق الذي تنازع فيه الطبيب قبل أن يطول مرانته..

إليك بيان الظروف التي واجهها في تلك الليلة الليلية - ١١ سبتمبر سنة ١٨٩٧ محاولاً توليد السيدة «فرسكيه» باستعمال الملقط.

بدأ الوضع بداية سيئة في نحو الحادية عشر والنصف مساءً.. إذ علم هنالك من المرضة أن السيدة فرسكيه ولدت خمس ولادات من قبل وكانت جميعاً متعسرة، وأن الملقط استعمل في ولادة أربعة منهم، وأنها تعافى آلام المخاض من يوم سابق، وأن المرضة الثابتة التي زارتها في بداية الوضع قررت أن ليس ثمة وجه للاستعجال، فبارحتها.

وهكذا تراكمت الأخطاء التي ارتكبتها غيره قبل أن تطأ قدماء عتبة الدار. وسترون في هذه القضية التي اتهم فيها وحده كيف تقع المسئوليات الكبرى على كواهل غيره ممن جاموا إلى هذه القاعة يشهدون.

رجعت المرضة في صباح ١١ سبتمبر سنة ١٨٩٧ فبدأ لها أن الآلام قد زالت فانصرفت. ولم يدعها أحد بعد ذلك، فعدت من نفسها في الثامنة مساءً، وكان الكيس قد انفجر بعد الظهر وهي علامة من الطبيعة تنبهه باقتراب الخلاص... فلماذا لم يبعث المسيو «فرسكيه» في طلب المرضة؟

ولو كانت المرضة إلى جوار السيدة، وهي تعرف وضع الجنين المعيب، لبعتت من فورها في طلب الطبيب... وإن كان محتملاً أن تتفادى كل تلك المضاعفات.. وأياً كانت الحال، فقد كان في الإمكان التصرف بحرية وفي الوقت سعة، فالمرضة لم تطلب معاونة الطبيب إلا في الثامنة مساءً إذ تراءت لها نذر الخطر. ومع ذلك أفهمها الزوج أنه لا حق له في المعاونة المجانية على يد طبيب الإسعاف (الليلي) إلا بعد العاشرة مساءً. وأن عليهم أن ينتظروا..!

وهكذا يا حضرات السادة، نرى في باريس، وفي نهاية القرن التاسع عشر، أنه يجب على

الإنسان، كى يعالج أو يموت بالمجان، أن ينتظر دقائق الساعة التى تحددها بلدية باريس. تحملت المرضة مسئولية المضاعفات التى نجمت فى الساعتين المذكورتين، ووافقت على انتظار مده كان لها - بل كان عليها - فيها أن تستدعى الطبيب. أما الزوج، وهو العلم من حالات الوضع السابقة بما تتعرض له زوجته من الخطر، فقد آثر أن ينتظر... مردداً فى أن بضحي خمسة الفرنكات التى كانت معه - كما أثبت التحقيق - فبدفع أجر الطبيب، فهو بهذا التأخير الذى لا إصلاح له قد عرض - عن علم - أم العائلة للفتاء، وتلكم هى الخطيئة الثانية والحماقة البالغة.

لم يتمكن الدكتور «لابورت» من فحص السيدة إلا فى الحادية عشرة والنصف، بعد أن استبان المرضة ألا معدى عن وجوده، فوصل مزوداً بملقطه - وهو يؤكد أن الرسول الذى دعاه لم يجبره إلا عن حاجة الحامل إلى (ملقط) وأنه ليطلب إلى المحكمة إذا خالجهما السك فى ذلك، أن تسأل هذا الرسول.

وإلى هذا فقد قالت المرضة أمام «مدام فرسكيه» إن الحالة لا تحتاج إلى استعمال الملقط اهاو ذا الدكتور لابورت إلى جوار مخدع السيدة البائسة تسوه حالتها حيناً فحيناً، يبذل قصاره لفحصها، على ضوء شمعة يتصاعد منها الدخان، بين نظرات كارهة من الجارات التثرارات، اللواتى جئن باسم المجاملات، يملأن أسمعهن، ويشبعن فضولهن، من أهات السيدة وأناتها، فازدادت سوءاً، وكان أول مبادئ الحكمة أن يخرج الطبيب هؤلاء الفضوليات، اللاتى لا عمل لهن إلى جوارها، فكانت حيلة نافعة للمريضة، ونكية بالغة للطبيب ا. لقد تجمع هؤلاء المتفرجات اللواتى أصبن فى أملهن، خلف باب، مسدود كمفتوح، فتحولن إلى جاسوسات، خصيمات، ينتقدن كل حركة تجريها يد الطبيب.

استعمل الملقط ثلاث مرات على غير طائل، وتخرج الوضع، وخارت قوى المريضة، فهى تتوجع من أربع وعشرين ساعة، وانقباضات الرحم تجعل الولادة محالاً، بل كان الجنين ميتاً فلم يكن يساعد بحركاته فى الخروج، وهذه الوقائع المسلمة تظهرنا على مبلغ الخلاف بين المرضة والشهود.

شهد المسيو «فرسكيه» والسيدة «هوبر» أن الجنين كان ما يزال حياً إذ باشر «لابورت» تشريح الجسممة وأن المرضة سمعت دقائق قلبه، أما هى فقررت أنها لم تسمع لقلبه دقا، وأنه كان ميتاً.

لقد كان على الدكتور «لابورت» فى ذلك الوقت أن يسلك واحدة من ثلاث: إما أن ينصرف ويدع الطبيعة تصنع صنعها، وكان هو الوفاة، ولكن بلا لوم على الطبيب... وكان ذلك دناءة... لا جريمة ا.

وإما أن يستمر في استعمال الملقط رغم ما منى به من الخيبة في ثلاثة أرباع ساعة كلها محاولات، فيقضى على كل مقاومة للسيدة، وينزع الجنين، ويمزق جسد الأم، فيرتكب عملاً من أعمال الوحوش إذ يقتل المريضة.. ولا جناح عليه.

وإما أن يلزم مكانه ويؤدى واجبه. فيقوم بإجراء عملية خطيرة أفهمته معلوماته الدراسية ضرورتها، والعجلة اللازمة للقيام بها، رغم ما يحيط به من ظروف غير مواتية، من انعدام المعونة الواجبة، والأدوات الخاصة، ومع ذلك يقوم بها من فوره، وحيداً، في الظلام، وفي أعالي الدار... كان ذلك هو الواجب الذى أملاه العلم وذمة الطبيب، ولقد إختار القيام بواجبه.. فجوذى بالانتهام..

أيها الفتى التمس: ماذا صنعت!.. لقد كان المخرج لك أن تهرح الدار وتدع المريضة تلفظ أنفاسها الأخيرة في هدوء!.. وكنت ستتقاضى العشرين فرنكاً بعينها.. أما الشهرة فأنت العليم بأنها لا تلتصم في العراء، تحت أسقف الفقراء.. لقد كان لك أن تلقى السمع إلى صوت الدنائة فتنبجو. أما شرف المهنة فلا شيء لأن المصلحة كل شيء!!!

أفكان من الحكمة أن ينصح المريضة هذا النصح في ذلك الموقف الميؤس منه؟ لقد كانت «مدام فرسكية» في آخر مراحل انهيارها بعد المحاولات الثلاث الخائبة لاستعمال الملقط، وكانت العقدة تدنو من حلها الرهيب!.. بصرف النظر عن إرادتها التى أعلنتها إلى الممرضة أولاً وإلى «لابورت» ثانياً، أنها ترتاع من الذهاب إلى المستشفى.

أفكان عليه كما تقولون أن يعرضها إلى مخاطر المحفة والانتظار الطويل، وقد يكون على غير طائل، لمجيء النقالة - وفي كلمة واحدة يعرضها للموت المحقق وفي الطريق العام. ولقد كانت نائمة ومن المحتمل أن تصحو.

ثم ما الذى كان يفيدته سوء استعمال هذا الحق؟ حق الإستعانة في المستشفى بكبار الأطباء لقد كانت الساعة الواحدة والنصف صباحاً، وليس في المستشفى أساتذة كبار إذ لا بيت فيه إلا الطبيب المقيم وممرضة، هما أقل خبرة من «لابورت»! وكانا سيلتزمان - في إنتظار الرؤساء الإداريين - إعطاءها العلاجات المؤقتة، وهى هى العلاجات التى عولجتها. حتى جاء الدكتور «بالوا» في الغداة ورأى أن تنتقل إلى المستشفى - فلم يكن يترتب على إجراء النقل إلا أن تستيقظ المريضة لتبقى دون تصرف، في ذلك المكان الذى تكرهه.

وإذن فهل يكتفى الدكتور «لابورت» بأن ينتظر قدوم طبيب آخر أكثر اختبارة؟ ومن يستدعى؟ وبأى صفة! وكم من الزمن ينتظر؟ ومن ذا الطبيب الذى يعلم أن طبيب الإسعاف - «لابورت» - إلى جوار مريضة. فيذهب لينضم إليه، أو ليحل محله؟

الواجب إذن أمام «لابورت» وإن عليه أن يقوم بواجبه...

ولقد تكون نجاة المريضة في إجراء تلك العملية النادرة التي لم يجربها من قبل إلا على «النماذج» وهو تلميذ، وهو يعرفها، ويقدر عليها، فليقم بها، وهو القاضى الوحيد ذو القول الفصل في إجرائها من عدمه، لأنه يعمل في أخص اختصاصاته كطبيب.

إنه وحده رأى المريضة، بذاتها، في تلك الساعة بذاتها، وهو وحده يستطيع أن يدرك الخطر على حياتها.

وفي هذه اللحظة، الفاصلة، التي لم تك فيها قوة إنسانية أخرى تساعده، استطاع أن يقدر وحده أين، ومتى، وكيف، يتصرف.

والرجل الذى يدرك الواجب إدراكه لا يتردد، بل يعمل العملية من فوره وليعب ذلك عليه من يعيبه، وليعب عليه أنه لم يستعمل الآلة التقليدية، أو استعمل أدوات أولية، فلقد كان من حقه أن يصنع ذلك كما أكد الخبيراء وكما تقرره مؤلفات العلماء. لقد صاح البروفسير «تارنييه» بأعلى صوته في أحد المؤتمرات قائلا: «هل بي حاجة إلى أن أقول: إنه يجب تعقيم الأتسياء وتطهيرها، ومع ذلك عرضت لى حالة مستعجلة فتمت فيها بنصف دستة من المناديل أخرجتها من دولاب المريضة ووضعتها - مطبقة كما هي - في الرحم».

أذكر لكم أخيراً «تروسو العظيم» الذى أجرى عملية فتح قناة التنفس لأول مرة دون أن تكون لديه آلة واحدة من أدوات الطب، إذ أحس بتوقف التنفس في حلق المريض الصغير، فأمسك بسكين مطبخ دون أن يفكر حتى في مسحها، ليفتح فيدخل خلالها أنبوبة ماسورة من الرصاص تأذن للهواء بالدخول انتزعها من جهاز الغازا.

ها هو ذا الابتكار الطبي في منتهى بساطته العبقريّة! فإذا نجحت العملية صار الطبيب عظيمًا.. وإذا أخفقت صار أتيًا. وسقناه إلى السجن..

أفلا نسائل بهذه المناسبة هيئة الإسعاف العامة، التي توفد أطباء حديثين في هذه الخدمات الشاقة، وهي مدركة أن أحدًا منهم لا يملك الأدوات الثمينة اللازمة. لماذا لا تضعها تحت تصرفهم، ولو في نقط الجوليس؟

لقد اضطر الدكتور لابورت إلى أن يطلب من السيدة «فرسكيه» (صندوق أدواتها) فإن إترانه لم يفارقه لحظة - وإختار أدنى الآلات منها إلى طلبه، بينما يتحدث به جو من السخيمة، تفت فيه السخط أنفاس النسوة الثلاث الصاخبات المشتركات (الأبونيهات) في كل ولادات الحى، اللواتى خاصته لأنه أدى واجبه بإخلاء العرقة منهن، فكن سعيدات بإخفافه، سعيدات بأن يأذن لهن إلى الدخول باسم المساعدة، فتقاسمن أعضاء المريضة مشغوفات بما في أيديهن من

غنيمة! تحفزهن مناظر الألم، يتحسن حركات الطبيب، وهن لا يعرفن شيئاً ولا يستطعن تقدير نسيء، لكنهن بما فيهن من حقد وتطلع خائب، يلمنه طوراً لجراءته وطوراً لجبنه! وباليتهن - وباليتهن المسيو «فرسكيه» مثلهن - فتع بالتعليق والنقد! لقد استجوبت إحداهن «لابورت» وعابت عليه جفونه، أما فرسكيه فنزع الآله من بن يديه، واعترض على إدخال الإبرة ثانية، وجاءت أخرى تنزع المقص، وفي هذه الظروف المؤلمة، في وسط هذا المجمع، وهذه الشتائم، بل وهذا القسوة، أصر الطبيب على أن يجرى العملية... الطبيب الذي لم يشبع جوعه، ولم يتم كفايته.. الذي أصر في الثانية صباحاً، في ضوء سيء، ومساعدتين سيئتين، وأدوات سبته على أن يجرى بسرعة، عملية من أخطر العمليات وأدقها. ومع ذلك تلومونه لأنه لم ينجح!

إن الاتهام ليس إلا لهذا - لأن الطبيب جاء لإنقاذها فماتت... فهو مستول.. تليل إنساني حقاً. إنساني مع الأسف! فإن فرائصنا ترتعد فرعاً من الموت، إذ نحس أننا دائماً تحت رحمته، فتأخذ المنوط بهم أن يدفعوه لإخفاقهم في أن يردوه... يحدونا الغرور الزائف إلى أن نكابر في الهزيمة أمام هذا القادر الذي لا راد لقضائه! فتتحول نقمتنا التي لا تنال منه، إلى الطبيب، في ولولة حاكمة، ليست إلا تعبيراً موجعاً عن الضعة والغرور الإنساني!

ذلك هو الباعث الخفي، الحقيقي، القضية القائمة..!!

ولما قبض على «لابورت» بعد ثمانية أيام من إجراء العملية كان يحسب أن العملية نجحت!.. وأن محاولاته توجت بتاج العبقرية... فيا لسخرية الأقدار..

تقول النياية إنها أول مرة يجرى فيها عملية تشريح جمجمة، وبها من قالة عجب؟ أليس واجباً أن يعمل عمل للمرة الأولى؟. إنما المهم: أواجبة كانت العملية أم لا واجبة! لقد اتفق الدكتوران «بنيار وميجريه» على ضرورتها وكرره أنه كان مستيقناً نجاحها ويبدو أن المرضة كانت تشاركه إعتقاده.

تم التوليد بلا نزيف ولا اضطرابات أو مضاعفات ظاهرة. فهم «لابورت» بأن يفصل، فسألته المرضة أن يكمل للخلاص، فصنع، وزودها بالتصح اللازم ومضى... ولم يستدع بعد ذلك، ولم يكن عليه - كطبيب ليلى - أن يعود.

تلکم هي الملابس جميعاً ليس فيها حادث واحد يشير إلى أنه ارتكب خطأ جسيماً كرجل. أما العملية نفسها وطريقة إجرائها فليس على أن أتكلّم فيها، وليس لكم أن تحقّقوها.

ومع ذلك فيجب الكلام في درس التوليد الذي ألقاه حضرة الأفوكاتو العمومي للجمهورية..  
«وأخذ يناقش تقارير الخبراء والأفوكاتو العمومي» ثم قال: وهكذا تنهار على التعاقب أسباب  
الإتهام ولا يبقى منه إلا حاصله وهو يتلخص فيما يأتي:

لم يكن «لابورت» حادًا إذا خاطر بالعملية. ولم يكن حازمًا إذ لم ينجح فيها.  
لكنك لا ترى، ولا تريد أن ترى، أن هذين النقصين في الحكمة وفي الحزم، وهما غير ثابتين،  
لا يقعان تحت طائلة العقاب.

في هذه الساعات الفاصلة في حياة الطبيب، حيث يفضله الزمن، ويتهدده الخطر، وحيث  
الموت فاغر فاه، يشجع الطبيب الهياج، ويتخذ من فوره قراره، ولا معقب عليه فيه إلا العلم  
الذي يوحى إليه، والضمير الذي يحكم عليه.

إنك تريد يا حضرة الأفوكاتو العمومي كما تقول أن تضرب في الدكتور «لابورت» مثلاً  
للهيئة الطبية كافة؟ ولكن لماذا تعملون لإصلاح الخطايا إلى انتخاب الضحايا من الضعفاء  
والمتواضعين؟

كم من المرضى لفظوا أنفاسهم الأخيرة في أثناء العمليات بين أيدي كبار الأطباء، فهل  
جرؤت على أن توجه إليهم الإتهام؟ لو كان ثمة فساد في الهيئة الطبية - وهو ما لا أود  
تصديقه - فاضربوا على أيدي المفسدين ولكن اهدوا بالروسا اضرَبوا كبار الأطباء، كبار  
الأسماء، وسيستطيع هؤلاء أن يجيبوكم، وعندما يجيء المثل من عل، تكون له رنة في الأذن!  
ولكن أين تبصرون فسادًا في الطب الحديث؟ ألا تبصرون إلا عدم النجاح، ألا تسمعون  
إلا صيحات الشكاة؟

أفما رأيتم ما يحيط بكم من ضروب الجسارة وإنكار الذات والتضحيات التي تقدمها لنا الهيئة  
الطبية الفرنسية الجليلة، المخصصة في إنتاج الأبطال والضحايا.

افتحوا أعينكم على قاعات الدفترية حيث الأطباء الداخلون والخارجيون عاكفون على  
أعمالهم، ينتثر الموت من حولهم في الشهقات والزفرات، ليس منهم من تردد أو ارتعد... ارجعوا  
إلى إحصاءات الحمى اصفرءاء والدفترية والكوليرا، وأحصوا أعداد الأطباء الذين سقطوا  
صرعى الواجب في ساحات الشرف، وتساءلوا بينكم أهذه هي الطائفة النائرة التي تحملون  
بإهادتها.

هؤلاء البنون البررة للعلم، الذين يصارعون الموت في كل مكان فيصرعونه تارة، وتارة  
بصرعهم، لكنهم يستحقون الإعجاب في كل حال الذين يتوارثون أعلى الفضائل وأعظم  
الشجاعات: الشجاعة المدنية.



والآن يا حضرات السادة: أتريدون أن تعرفوا إلى أى مكان تقودكم نظرية القسر التي لم يسمع بمثلها في البلاد، والتي يراد منكم أن تفتتحوا عهدها؟  
هل تجدون نظرية (ديبان) أكثر سماحة وملاءمة للأطباء؟  
هل ترون تعديلها بالتغافل بالتحقيقات والتنقيب عن المسئوليات؟



حذارا ثم حذارا أيها الذين تتهمون الطبيب عند قيامه بواجبات مهنته دون أن يكون لديكم القلب أو العلم... حذار أن تنهوا - أنتم أيضاً - بعدم التبصر والادعاء! إنكم ستلجئون إلى مستشاريكم العاديين وهم الأطباء الخبراء، فستكونون تحت رحمتهم، وسيكونون وحدهم هم الذين يصدرون أحكامكم، فسيكون قضاؤكم تحكما ونتيجة للنزاعات المذهبية، وإذا تأثرت العدالة بذلك فإن ضحاياها الحقيقيين سيكونون هؤلاء الذين يراد منكم أن تحموهم، وهم المرضى.

أجل كل أولئك الذين لا يبدلون إيمانهم من معجزة، الذين لا ينجيهم إلا عملية ذات خطر، يقبلون إجرائها مع علمهم بخطرها، كل هؤلاء تتراءى لهم في هذا اللحظة الحالية صور أطبائهم وهم يترددون؟

إنما هي صيحة تحذير للهيئة الطبية قاطبة... لهذه الكوكبة من أطباء الريف، الذين ليسوا جميعاً من المشاهير ولكنهم ليسوا أقل اقتداراً على تخفيف الألم وبره المريض، فإذا كان الطبيب منهم يقاد إلى المحكمة ليحبس ويلوث، لأنه واجه حالة خطيرة فأجرى عملية لم تنجح، فإن الخير له كل الخير أن يمتنع فيدع المريض يموت ذلك الموت الجميل... ذلك هو مقالهم اليوم يردده الأطباء كافة. أجمعوا رأيهم على أن يجيبوا عن نظرية التفتيش (محكمة التفتيش) بعملية «الامتناع»!

ذلك نظام وقوف الأطباء مكتوف الأذرع أمام الألم. نظام «دعه يموت».

وإذا كان منهم من يسمو بواجبات المهنة فوق كل شيء أو كان منهم من يخاطر بعمل المستحيل في مخدع المريض المشرف فحذار أن يتذكر ذلك في الساعة الفاصلة، في اللحظة النهائية، وفي يده مبضع الجراح، أداة الفناء، يريد أن يجعل منها أداة بقاء، محاولاً أن يحدث بها الجراحة المنقذة.

حذار أن تطوف بمخيلته عندئذ ذكريات «لابورت» الطبيب الشاحب السجين.. حذار أن تطوف الرؤيا المروعة لهذا الطبيب وهو يجر إلى السجن،

حذار أن يسيطر عليه هذا التأثير المؤلم في ساعة تستوجب أن تتوافر عنده حرية نفسه في

كمالها» واتزانها في تمامه، فيتذكر الطبيب أن شرفه كله، وسمعته كلها، وحرية كلها، في الميزان.

إن العدالة نفسها بذلك البطش الذي ليس من سمات العصر ستكافل جميعاً في أن يزيغ

بصره وترتعد يدها !!

إن الدكتور لا يورت أمامكم وستصدرون فيه حكمكم».



لو أدنى لم أكن أعرف الرئيس الذي يدير هذه الجلسات، أو كنت أجهل المواهب النادرة التي يزدان بها قلبه ونفسه، وتذكرت الكلمات التي قيلت في أثناء الاستجواب - فقوانيننا بنص يوسف له، تجعل القاضي الذي يستجوب هو القاضي الذي يحكم - إذت لأخذتني الرعدة مخافة أن يكون ثمة رأى سابق يعكر الصفو في ضمير القضاء لكنني أدرك أيضاً أن الرجال أصحاب العاطفة المتدفقة، هم أدنى الرجال إلى التسليم بالحقيقة وأكثرهم استجابة إلى الإنسانية والسماحة.

وإلى هذا تطمئن نفسي.

إنني أطرح بين أيديكم شرف هذا الرجل وحرية، وديعة مقدسة أودعكموها وستردونها إليه سائلة.

## ٢ - قضية المسيو ومدام (هيبير)

ضد

المصري قطاوى

أمام محكمة جنح السين سنة ١٩٠٨

اتهم المسيو «هيبير» وزوجته المسيو قطاوى بتهمة الإقراض بربا فاحش وبالتزوير وحفظت الشكوى - فرغ قطاوى دعوى البلاغ الكاذب ضد «هيبير» وزوجته فترافع عنها «هنرى روير»

قال: عندما اعترض الأستاذ «رودلف روسو» - بحق - منذ لحظات على اعتراضات الجمهور الذى تزدهم به هذه القاعة بدت منه كلمة تحكم على المرافعة الطويلة الشاقة التى بذل فيها مجهودًا اجتماعيًا وفكريًا ظاهرًا قال: إن أحدًا لن ينعنى أن أقدم «الدفاع» عن المسيو قطاوى.

فلنسجل عليه هذه الكلمة، لأنها تقضى فى كل القضية.

لقد لاحظ فى بداية ملاحظاته - مدفوعا بقوى الأشياء - أن عليه أن يدافع عن الوزير الذى تفرغ ظلالة على هذه الإجراءات، وغفل عن أمر الحفظ الذى ظفر به المسيو قطاوى ظنا منه أنه مايزال منها فعمل جاهدًا لتبرئته لالاتهام المتهمين الحاليين.

ولقد خيل لى فى إبان مرافعته أننا لا نترافع فى قضية البلاغ الكاذب المرفوعة من البنكير المصرى إيلى قطاوى ضد «مسو ومدام هيبير» بل خيل لى أننا نترافع فى قضية الربا الفاحش التى يحتل فيها المسيو قطاوى محله الحقيقى فى قفص الاتهام. لقد نجح قطاوى بأعجوبة من محكمة الجنح.. وسأدلى لكم بالأسباب السرية لأمر الحفظ غير الموفق الذى صدر فى الدعوى.

لن أشق عليكم بالتفاصيل ولا بالأرقام، وبحسبى أن أتلو عليكم نتيجة تقرير المنبر، وأن أضع تحت أعينكم تقارير قاضى التحقيق نفسه، وأدع بين أيديكم السؤال الوحيد لتنجبوا بأنفسكم عنه وهو: هل كان «المسيو ومدام هيبير» حسنى النية عندما قدما الشكوى ضد قطاوى بالربا الفاحش وهل له الحق فى مقاضاتها بتهمة البلاغ الكاذب؟

عندما ظهرت فى الصحف الأنباء الأولى لهذه القضية - فلقد أشارت إليها الصحف إشارة أهل العلم قبل أن تصل إلينا عريضة افتتاحها! - ظن رجال حسنو النية أن ثمة أضحوكة يراد

بها الدعاية باختراع أكتوبة خطيرة.. فلقد كان عملا جهنميا ومع ذلك كان صحيحا.

بل تسامل صحبه وحاشيته المقربون: هل أصابته لومة ۱۱

فإن هذا الرجل لا يطمع إلا إلى شيء واحد. هو الظلام، هو الصمت، اللانزاع له ليجمع الملايين ... وأخيرا فإنى أشكر زميلي ما في مرافعتي من صراحة أفهمتني أن هذه القضية لم ترفع إلا فرغاً من المحلفين، ذلك بأنهم يخشون البصيرة النافذة لمحلفى السين. (باريس).

يخافون أن نذهب إلى محكمة الجنائيات فنظهر كيف ذابت رهوس الأموال الفرنسية عند هذا الهنكير المصرى، فلا يمالئ المحلفون ذلك المراهى الأشهر، ويريدون أن ينفخوا «مدمام هبيري» بالهواء ليجيروها على الإفشاء، فى القضية الحالية، حيث قلدت بالصمت فى التحقيق، نفس قاضى التحقيق، لكنه شرك واسع الخروق، لن نقع فيه - فلن نقول اليوم «مدمام هبيري» ما لم ترض قبل أن نقول - وسنقوله للقضاة الطبيعيين للقضية، محلفى محكمة «جنائيات السين».

ولنقصر المرافعة الآن على القضية الحالية:

فى ٢٩ مايو سنة ١٩٠٢ صدر أمر الحفظ فى الشكوى المقدمة ضد قطاوى قبل أن تشكل بأيام الوزارة التى أصبح عضوا فيها المسيو.. «فلان». وكان يوم ذلك محامياً عن قطاوى. وإليك نص قرار الحفظ:

حيث إن شهر إفلاس «فردريك هبيري» بحكم من المحكمة التجارية يطبع المعاملات بينه وبين قطاوى بالطابع التجارى.

«وحيث إن التهمة فضلا عن ذلك ليست ثابتة ثبوتاً كافياً».

والهيئة الأخرى حثيثة دارجة مبتذلة، لم تكتب بخط القاضى ولكنها مطبوعة.

قلت من قبل إن أمر الحفظ لم يكن عملاً موقفاً. فهل احتوى الدليل على براءة قطاوى؟

كلا على الإطلاق!

أو هل تضمن أن التهمة غير صحيحة؟ كلا. كلا..

إنما نجا المسيو قطاوى لأن المسيو «هبيري» كان تاجراً..!

ولو كان موكلانى يريدان تأخيراً للقضاء فى هذه القضية لقالا: إن «مدمام هبيري» و«الآنسة «دورنياك» - أختها - غير تاجرتين فلا حجة عليها لأمر الحفظ، ويومئذ كانت المعارضة فى الأمر كافية للتأخير.. وكان يكفى أن نطلب التأجيل..

ولو صنعنا ذلك لهُز الخصم عطفية جذلاً، لأنه لا يريد من هذه الاجراءات إلا أن يتراجع

«المسيو ومدمام هبيري».

لكنها جاءا يطلبان أن تحاكبا.

وأيا كان السلطان الذى يمكن أن يستغله المحامى السابق الأستاذ «فلان» فنحن ندرک أننا نتراجع أمام قضاة نزهاء لن يستجيبوا لتغير داعى العدالة.

لقد قرأت من قبل أمر الحفظ، ويبدو لى أنه قد أسىء تحريره وأن المحيئين اللتين قام عليهما يميز تغيرهما بالآتى:

«من حيث إن محامى قطاوى السابق على وشك أن يتولى الوزارة»

«ومن حيث إن من الضرورى إصدار أمر حفظ من أجله..»

وإذا كان هذا قولاً غير قانونى؛ فإنه يكاد يكون القول الحقيقى.

وعندما ذاع نبأ القبض على مسيو هبیر وزوجته أديرت كنوس الشمباتيا فى وزارة... وأظن أنها أديرت فى دار المسيو.. صهر قطاوى أو فى دار قطاوى نفسه..

فلندرس الموقف بالنسبة لقطاوى و«المسيو هبیر» وزوجته دون تعرض لتحقيق يفرض بوجوده من البطلان لا تقبل التصحيح، سنتقدم بها فى الوقت المناسب.

ليس من الضرورى أن نتناحر كما صنع زميلى عن قطاوى فى همة وفصاحة ليستا فى مقدورى.. فهو لم يرحم أحدًا فى مرافعته، حتى المسيو «جوستاف هبیر».. وأنا أقف عند هذا الاسم، فلقد زارتنى سيدة فى الدار والسيبىين. عظيمة النشاط، عظيمة الأسى، هى أرملة وتزير العدل السابق فأفتمت قلبى بهجتها.

لقد احتجت بكل قواها، مستمسكة بثقتها المطلقة فى شرف زوجها ولا أستطيع مع هذا إلا أن أعلن الدهشة لما ورد من أقوال على لسان زميلى عن الخضم.

وكما لم يرحم الموقى. لم يرحم الزملاء.. ولو عن لى أن أستعمل فى هذه المذبحة نفسى الأسلحة؛ فما كان أهون الأمر، لكن المحامى لا يملك الكلام ضد المحامين الآخرين. فلن نسمعوا منى أسأ زميل.



إذا بحثنا تفاصيل العمليات الأولى بين قطاوى و«مدام هبیر» برز لنا فى بداية السليطات دليل الربا.

لقد أوضح لكم الأستاذ «روسو» نفسه بين تأثرنا العميق، أن أولى العمليات كانت عن بيع «عقد الإمبراطورة القديم» ولا أعرف كيف تهاهى المقد فى سنة ١٨٧٧ إلى عائلة قطاوى!!

لم يرق مدام قطاوى أن تحمل هذا العقد فتخلصت منه، وبينها يقدر موكلى أن ثمنه نحو ١٥ ألفاً من الفرنكات إذا بقطاوى يبيعهم إياه بمائة وعشرين ألفاً.

ها هو ذا البنكبر الذى لاترقى إليه الريب، كالمرابي التقليدى، يبدأ بأن يبيع لأبناء العائلات نقاسيح من القش.. «يبيع لدمام هبير» عقداً بثمانية أضعاف ثمنه.  
هذه الواقعة البسيطة تمكننا من الحكم على استهلاك هذه العمليات.. ثم تناهت العمليات.

وفى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٠١ أى بعد ١٤ عاماً قُدمت الشكوى بالربا الفاحش. وفتح التحقيق مع قطاوى فأبدى بحاميه استنكاره بقوله: «إن العدالة الفرنسية تجنّب تحت أقدام «مسيو ومدام هبير» وإن اتخذ الإجراءات ضد هذا الرجل الشريف (قطاوى!) يتجانى مع اللقصد والنصفه.. وكان يجب إجراء تحقيقات أولية (تحريرات) قبل أن يشرع قاضى التحقيق فى إجراءاته!»

إننى أفهم هذه المسرات. فلو أُجريت هذه التحريات قبل أن يشرع قاضى التحقيق فى عمله، لاتيحت لقطاوى فترة كافية لإخفاء حساباته واتخاذ احتياطاته!

لقد جرت العدالة مسرعة، مرة! ففيم التأذى من ذلك الفضل النادر المحدث! سوف أغفل ما قيل ضد النائب العمومى والأفوكاتو العمومى اللذين يعرف لهما وزير العدل قدرهما من السمو والحصانة، وإذا كان الزميل الجليل قد أحس بحاجة إلى أن يدافع عن قطاوى وعن صديقه الشخصى المسيو «فلان».. فإنى لن أترافع إلا عن موكل.  
افتتح التحقيق قاضى التحقيق، وسأحدثكم عما أسميه «الرحلة إلى مصر» وبعبارة أخرى «تهريب دفاتر الحسابات إلى الأسكندرية».

علم البنكبر أن الشكوى تقدمت ضده. ودعى للتحقيق. وتحدث معه قاضى التحقيق كما يأتى «الست أريد أن اتخذ ضدك إجراءات قاسية، وأنت صاحب مصرف يعكس التفتيش صفو عمله، فعندى بأن تقدم دفاترك».

فافتترض الفرص، وأعطى كلمة الشرف، قائلاً إنه سيقدم إلى الخبير المعين فى مساء ٢٨ من سبتمبر دفاتر حساباته ابتداء من سنة ١٨٨٧. لكن كلمة الشرف ليست كلمة شرف إذا صدرت من الرجل الذى يخاضع اليوم مدام هبير.. وسترون كيف أوفى بعهده.

أحس «رومان دورنياك» أخو مدام هبير والآنسة دورنياك» أن قطاوى، قد يفكر فى إخفاء أوراقه، فراقبه فى داره، فوقع بصره يوماً على عربة «المساجرى مارتيم» أمام منزل قطاوى تنتقل إليها ستة صناديق ضخمة، وعلم من السائق أنها تحتوي دفاتر حسابات..! من محل قطاوى ظلم يضع لحظة، وقصد مع «مدام هبير» إلى قاضى التحقيق فى أول أكتوبر سنة ١٩٠١، يبلغانه «أن جميع حسابات قطاوى ستهرب إلى مصر ويحسن اتخاذ الاحتياطات».

قال القاضى «لا يمكن أن يرتكب قطاوى هذه الحماقة التى تحسره كل شىء ولقد اعطانى كلمة الشرف»

لكن دوريناك، العليم بكلمات الشرف عند أصحاب المصارف، قال له لاقيمة لهذه الكلمة. قال القاضى: فلنتخذ الاحتياطات.

وفى أول أكتوبر انتدب المسيو «روى» مأمور الضبطية القضائية للتفتيش، فاسمعوا إذن لتقرروا حسن نية قطاوى فسأقدمه لكم متلبسا بجريرة عدم الصلح. ولتقرأ محضر المسيو «روى» فى مكتب شركة المساجرى ميدان الجمهورية:

قابلنا مدير المساجرى مريتم ورنيس قسم التبعئة وانطلقا معنا إلى حيث أظهرانا على الصناديق الستة التى هى موضوع الشكوى.. فوجدناها.. تحمل أرقاما مسلسلة من ١-٦.. فتعنا الثالث منها فوجدنا فيه دفاتر حسابات قطاوى فضبطناها.

وسألنا رئيس التبعئة عن صاحب هذه الرسالة فقرر لنا، والأوراق بيده، أن المرسل هو «إخوان سوارس بمصر» بشارح لافايت رقم ١٤ وأن الميناء المرسله إليها هى «أسكندرية». وقدم إلينا ورقة العربية المرافقة، تتضمن بياناً عن محتويات الطرود «أوراق عمليات تجارية» وزنها ٢١١ كيلو جرام.

ولما قدم هذه الورقة قرر أنه لا ريب لديه فى أن مصدر الرسالة، ليس محل سوارس، وإن كانت الرسالة جاءت منه! لأن المسيو قطاوى قد تحدث أمس تليفونياً لأخذ الطرود، حالا، وتوصيلها، حالا، بأقصى سرعة.. ولقد كانت مرحلة، لو أمكن تحقيق تلك الرغبة عندما تحدث قطاوى كانت راحلة غداً، صباحا ولقد سألنا رئيس التبعئة عن المعادمة التليفونية التى جاءت من محل قطاوى أو أنه نفسه هو المتحدث، فأجاب غير متردد، وهو يؤكد، أن المسيو قطاوى معروف لديه وأنه تكلم بنفسه.

هذه الدفاتر إذن مصدره تحت اسم مزور. لأن أصحاب بنك قطاوى ثلاثة: إيل، ويوسف، وموسى. الأنبياء الثلاثة! لكن التصدير كان باسم سوارس، لحساب سوارس، إلى «الأسكندرية».

وإن أستطيع أن أقول لقطاوى: لقد أعطيت كلمة الشرف باعتبارك رجلا مرابياً، لا رجلا شريفاً، تقدم أوراقك للخبير، لكلك كنت تبيت الغدر فى نفس اللحظة، وبعد أن أقسمت للقاضى ألا تخفى دفترنا من دفاترك، حاولت تلك المحاولات الجارمة، لتحول دون تحقيق العدالة فى مستندات تحمل أدلة جريمتك.

إنك أنت الذى أمرت بالتصدير، إنك أنت الذى تحدثت بالتليفون، فى الوقت الذى كان ينتظر فيه قاضى التحقيق وفاءك بوعدك.

لكن هذا ليس كل شيء. فلقد ذهب المسيو روى إلى المسيو قطاوى ليتكلم معه شخصياً، وإذا بهذا الدليل الذى قدمته من قبل، يؤكد ويؤكد، بدليل أقوى وأقطع.

فمن المتهم اليوم إن لم يكن إياك يا قطاوى!

انتقل «روى» في الغداة إلى مكاتب قطاوى وكان يبجل عملية الضبط التى حدثت من قبل في «المساجرى مريتيم» فحاول أن ينكر لكنه لم يلبث أن تدهور.

وستتكلم عن ذلك كلمة في محكمة الجنايات فلينتظر..

أثبت المسيو «روى» في محضره ماأتى،

«انتقلنا إلى بنك قطاوى وجردنا دفاتر الحسابات..

وسألناه عن الدفاتر الناقصة وبخاصة عن المدة السابقة على سنة ١٨٩٠ فأجابنا بأنها غير موجودة الآن.. (متسربة)..

وأنه سيتمكن من أن يضع الدفاتر بين يدي العدالة، إلا دفاتر الحسابات السابقة على سنة ١٨٩٠، فقد قرر لنا عنها وهو يعانى حيرة بادية «الظاهر أنها في القاهرة - لأن حسابات فرع باريس ترسل إلى القاهرة كل عشرة أعوام» فسألناه متى كانت آخر رسالة من هذا النوع، فأجاب بعد قليل من التردد: من أيام - ولما أخبرناه بما تم من إجراءات أمس في مكتب «المساجرى مريتيم»، قال حرفياً: «هذا صحيح» فسألناه: علام تحتوى هذه الصناديق، بدا له أن يعدل عن الإقرار الذى كان بسبيله، وقرر أنه يبجل محتوياتها، بل ويبجل - أيضا - واقعة الرسالة التى نحن في صدها.

وقرأ هذه الأقوال - وأمضاها معنا.

«روى»

إننى أدرك الاضطراب الذى يعانىه قطاوى.. فالكذب ببيض. لكن التعمية لامناص منها

وهى على كل حال ديدنه.

أم تلاحظوا عليه في جلسة أمس أنه لم يُسأل سؤالا، إلا حاول بقدرة خاصة، أن يراوغ كيلا

يقول لا، ولا يقول بلى!

ولكن أفى لك أن تزوغ! إنك أنت الذى تحدثت في التليفون.. إنك أنت! وإن لك لنطقاً مصرحاً للفرنسية لا يدع مجالاً للشك، يعرفه رئيس قسم التعينة شخصياً، إنك أنت الذى تحدثت في التليفون في اليوم السابق ومع ذلك تنكر في الغداة أنك تعرف شيئا عن مسألة التصديرا إن هذا ليقضى على قضيتك.

عندما يحاول مصرفي منهم بالربا الفاحش أن يخفى حساباته فهو لا يصنع ذلك إلا واثقا بما تحويه من أدلة جريمته.



لقد أعجبت أس بالهدوء المتعالي الذى خالط عبارات زميلى عندما قال « ليس لهذا أهمية، نستقدم هذه الدفاتر للدفاع عن قطاوى. فلماذا إذن حاول قطاوى أن يقول إنه ليس الأمر بترحيلها، وإنما أصدو الأمر واحد من موظفى مصرفنا

ألا ما أعجبه مصرفاً مع صاحبه، وما أقل اطمئنان صاحبه عليه. ذلك المصرف الذى يستطيع المستخدمون المتواضعون فيه أن يرحلوا إلى الخارج كل حساباته، دون أن يعلم صاحبه شيئاً عما صنعوا!

وسنسمع بعد لحظة بالعجب العجيب.. حيث نرى مستخدماً بسيطاً فى المصرف يجيء، من تلقاء نفسه أيضاً، ليستقذ صاحب المصرف فيعرض على مدام هيبير إنقاذه من السجن لقاء أن يعطيها هو - المستخدم - مليون فرتك!..

فياله من مستخدم ذكى الفؤاد جسور؟ ففى اللحظة التى يهاجم فيها صاحب المصرف ذلك الهجوم، نرى موظفين مخلصين عند رجال أمناء، بل أقول: رجالاً أمناء عند أرباب مصارف. ولنتنقل الآن إلى حجة أخرى، إننا لم ننس أن مأمور الضبطية القضائية انتقل إلى قطاوى وأن هذا قال له: «إن من غير الملائم أن يلقى المرء مأمور الضبطية القضائية زائراً» وإن موظفاً فى بنك قطاوى قال للمأمور «هذه أول زيارة من هذا القبيل لمصرفنا»:  
ألا فليصبروا قليلاً، فلن تكون تلك الزيارة هى الأخيرة، إذا كانوا صنعوا مع آخرين مثلى الذى صنعوا معنا.

ارتاح قطاوى. فانعقد مجلس عسكري، وتصدر لإدارة الجلسة واستنهاض الهمم الحائرة، رجل كان اتزانته، وذكاءه وهمته على قدر ماتتطلبه مخاطر الحالة، إنه زميلنا القديم، الذى لم تقاروق ذاكرتنا مرافعاته، إنه فردريك... وهو من عنصر أجنبي، صاهر قطاوى فانعقد حلف عاتق بين مصر وهاوايا.. وبعد ضبط الدفاتر، وزيارة مأمور الضبطية أراد قطاوى أن يستسلم، فقال له «.. «كلا يا عمى Papa يجب ألا نستسلم يا عمى Papa المقاومة واجبة يا عمى Papa.  
ولا تسوا أن زوج البنت أكبر سناً بكثير جداً، من والد الزوجة!، فله ولواهبه كل الاحترام.

ولقد وجد رجل يسدى المشورة بالتبصر، سمعتموه وأعجبتم بقوة نفسه ومرورها هو «قرنظان كريميه» عضو مجلس النواب السابق وعضو مجلس الشيوخ الحالى، ونصح بزيارة «مدام هيبير» فانتقل قطاوى إلى منزل تلك التى بلغت ضده بأنه ارتكب جريمة الربا.

لقد سبقت زيارته إياها زيارة مستخدمه، «المسيو بلانشارديه» وقطاوى يؤكد لنا أنه يجيها لزيارة مستخدمة هذا، وأنه لم يزرها إلا من تلقاء نفسه، لكن... أكثر صراحة، فلقد سئل فى وقت

غير الذى سئل فيه صهره، فلم يتطابقا.. وقرر أن «بلا نشارديه» زار دار «مدام هيبير» ليعرف من «رومان دورنيك» ما تبغى أخته.

اعترف قطاوى.. ولم يك له معدى عن الاعتراف - بأنه قصد إلى دار «مدام هيبير» للتفاوض معها. ففهم كانت المفاوضات.. وإذا كنت تريد من المحكمة أن تقتنع بشرفك فكيف تستطيع أن تسوغ لها أنك كنت ثمة تضع نفسك تحت رحمة السيدة التى اتهمتك بالجريمة المخزية. نياها من زيارة مثبتة للجريمة، وعجزية معاً... لقد قبلت أن تدخل فى مفاوضات مع «مدام هيبير»... وأن تعطىها مليوناً... أو أن تعيد لها أوراقا تجارية وقعتها بهذا القدر، حررت - سوريا - للغير، وهى لك... وتوسلت إليها أن تسحب شكواها. ووضعت نفسك تحت رحمتها عندما أحسست فى تلك الليلة أنك ستبيت فى السجن.

وفى نفس اليوم، فى الخامسة، ذهبت مدام هيبير مع أخيها إلى قاضى التحقيق تقول: «لقد كان قطاوى عندى، وركع تحت قدمى لأسحب الشكوى ويدفع لى مليوناً... فماذا أصنع؟»  
«إلى أرجو حضرة القاضى أن يكذب أى كلمة غير صحيحة من هذا البيان...  
تأجابه القاضى:

«لا تقبل هذه العروض - ففى بضعة أيام ستالين - لا مليوناً واحد - لكن كل حقوقك، إنه أصبح فى قبضة العدالة، وليس لك الحق فى إجراء التسويات معه، وأدلى المحضر يداه» فى الدلاء فقال «سبعين خبير يقرر لك كل ما تستحقينه».

تلك حوادث لا تنسى حدثت فى أول أكتوبر سنة ١٩٠٦... وهى تأذن لنا بتقدير قيمة شكوى قطاوى ضد «مدام هيبير» أنها بلغت فيه بلاغاً كاذباً.



تعين خبير، وتقدم تقرير، لكن زميل عن قطاوى يقول «إن عمل الخبير لا قيمة له لأنه وإن كان رجلاً ذكياً أميناً إلا أنه كان «مسحوراً» «بمدمام هيبير».

لقد نسى الزميل تلك الملحوظة الدقيقة التى صدرها الخبير تقريره: وهى أنه جعل الأساس الوحيد لعمله حسابات قطاوى التى حاول إخفاءها عن العدالة... وإليك بعض ما جاء بهذا التقرير (وتلا بعضاً مما جاء فيه) ثم قال:

أترانى بحاجة إلى أن أذكركم بما أكدته لنا مدام هيبير من أنها فى سنة ١٨٨٨ دفعت إلى قطاوى خمسمائة ألف فرنك عمولة لاقتراض ٨٠٠ ألفاً.

لقد قرأت تقرير الخبير وهو رجل مؤدب، مهذب، رفيع الخلال، لا يميل إلى العبارات

القاسية، فهو لا يقول عن قطاوى إنه مراب ولكنه يقول عنه: إنه «صاحب مصرف يضيف إلى عملياته إضافات».

والإضافات باللفة التى أعرفها هى الربا.

ولست وحدى أرى هذا الرأى ولكن رأى يشاطرنه قاضى التحقيق.

أريد قطاوى بعد ذلك أن تقول عنه المحكمة إنه رجل شريف... يريد لهذا الرأس الذى نساوره هموم الملايين، وعمليات الاستغلال التى استنزفت الذهب من جيوب الفرنسيين، يريد له أن يكفل بهالة من الطهر والبراءة والغذاء، كأنه من رهوس الشهداء...

أخذ الخصوم على مدام هبير أنها لم تتكلم أمام قاضى التحقيق...

إن لدينا فى فرنسا فكرة غريبة عن الحرية تجعلنا نتأذى من استعمال المتهم أبسط الحقوق، حق عدم الإجابة فى التحقيق.. إن قاضى التحقيق مسلح بأخطر السلطات حتى ليصبح المتهم أعزل أمامه... مع حضور محاميه، ذلك الحضور النظرى، منذ قانون سنة ١٨٩٠، ومن واجبى أن أقول إن قاضى التحقيق قلد المتهمه محتماً بسر المهنة «سرية التحقيق» فلم يتكلم القاضى أمام «مدام هبير» أكثر مما تكلمت «مدام هبير» أمام القاضى.

وكما جاء المثل من عل جاء من أسفل.

فى ٢٧ مارس سنة ١٩٠٢ دعى قطاوى أمام قاضى التحقيق: الذى يستجوبه كمراب، فأجاب، وإليك نص ذلك الجواب:

«قطاوى (مجبياً): إننى أحتفظ بالجواب... وسأطلب نسخة من الشكوى وتقرير الخبر وملحقاته».

هكذا - هكذا: لا كلمة اعتراض، ولا إشارة احتجاج لقد كنت أنتظر منك أن أسمع صيحة الضمير الطاهر، الطمئن، فلم أسمع إلا الإجابة التاعسة طلب التأجيل.

بل إنك لتصطنع فى سبيل الدفاع عن نفسك أغرب الوسائل وأشدها بؤساً، فعندما تلقت النيابة طلب «المسيو ومدام هبير» للدعاء مدنيا اعتراض قطاوى بلسان محاميه الذى أضاف إلى مركز المحامى نفوذ صاحب لقب «وزير فى المستقبل» فقدم مذكرة يقول فيها:

«كان التحقيق سرىاً حتى سنة ١٨٩٧ ولم يبق سرىاً اليوم، بالنسبة للمتهم ومحاميه، أما المدعى المدنى فيجب أن يظل بعيداً عن الإجراءات».

وقدم دفعاً بعدم قبول التدخل من «مسيو ومدام هبير»، فيها لا يستطيعان التدخل، ولا توكيل محام للحضور عنهما فى التحقيق، ولا حق لها فى الاطلاع على الأوراق.. وهكذا: بدلا

من أن تشر النور وتلمس الحقيقة رحت تستعين بمحاميك لفتح إجراءات هي لا شك دائرة عليك.

ونقول إنك قدمت شكوى ضد مسيو ومدام هبير بأنها «نصبا» عليك.. لكن شكاوك لم تقدم إلا بعد التحقيق معك، فأنت تبحث عن مصلحتك وحماية ذاتك، وعندما شعرت أنك فقدت كل شيء، وأن أبواب السجن قد تفتحت على مصارعها لاستقبالك، وأن الإجراءات الجنائية لا محص عنها، عندئذ فقط قدمت شكاوك.

لقد كان فزعك من السجن السبب الوحيد لالتجائك للنائب العام لم تكن شكاوك احتجاج رجل شريف ولكنها كانت دفاع قلب هلوع.

إنك لا ترد دون أي مناورة، أتذكرون يا حضرات السادة شهادة حسن السير والسلوك التي طلبها فأعطيها من «المسيو ومدام هبير» في ٢٠ من أكتوبر ١٨٩٣.

إن جميع الذين ترافعوا في قضايا الربا الفاحش يعرفون أن المرابين عند ارتكاب جرائمهم يطلبون من أبناء العائلات أو السيدات المسرفات الذين يستنزفونهم شهادات ماثلة.

ألا ما أجل أن نلتقى مرة أخرى بقطاوى أمام محكمة الجنايات!

- المسبور.. انتظر إذن حتى نكون ثمة، فستنتهي بأن تهيج غيظي.

- هنرى روبر: حقيقة؟.. إني أكون قد نجحت. فلا هم لي غير ذلك. أجل أيها السادة، فلسوف أهنيء المسبور. وسوف أقول له «لقد كنت صريحاً في قضية الأمس، وإن تلك الصراحة لم تكن غريبة لدينا. لأن لنا بك عهداً. وعندما اعتزلت المحاماة في باريس لتنف خدماتك على تنمية ثرائك جزعت نفوسنا لاعتزالك».

لقد أكد لنا قطاوى في بداية القضية أن هذه الشهادة لم تجيء عن طريقه. والرجل الشريف هو الذى يقول إنه يبجلها جهلاً تاماً.. أما ر. فقد نظر إليها بعين لم تخدعه، فقدم لنا الإيضاح الطريف وهو أن الصورة المرافقة للدوسيه محررة بخط أحد عماله القدماء.



والآن لم يبق لدى إلا كلمة واحدة لأنتهى.

يريد قطاوى منكم أن تقولوا إنه كان مجنباً على سمعته في جريمة بلاغ كاذب فمن الرجل؟

أهو الفنان ذو العبقرية الخالقة، الرسام ذو البراعة الطائرة الصيت؟

أهو رجل من رجالات الأدب الذين يهزون بآثارهم أحاسيس الجماهير؟

أم خطيب عظيم يسحر الجموع ويدوى صوته في الجامع؟.

كلا. إنه ليس إلا جماعاً للمال، منقّباً عن الأعمال!!  
بلى لقد صنعت ثراءك، وجمعت ملايينك! أفتريد معها الشرف وتريد الاحترام؟!  
ألا عزم ما تبغى!  
أيها السادة احتفظوا لآخرين غير قطاوى بشهادات التكريم والشرف. وستبتون ببراعة  
«مسيرو ومدام هبير» أنكم تصدرون أحكاماً ولا تؤدون خدمات.

## في محكمة الجنايات

### ٣ - قضية بوبروش أمام محكمة جنايات السين

حضرات القضاة:

حضرات المحلفين:

ساعتان طويلتان، واتهامان، أحدهما لا سبيل إلى تسكينه من المدعى المدني وثانيهما أكثر اعتدالا، من الاتهام.

ومع ذلك ولأنى أعرف القلب الكبير والنفس العادلة، عند الأنوكاتو العمومي، فقد ظلمت أنتظر حتى اللحظة الأخيرة، أن يتنازل الرجل القضائي العظيم عن اتهام الرجل الذي أشرف بالدفاع عنه «بوبروش»، لكن يمثل الهيئة الاجتماعية، على نقيض ما توقعت قد طلب إليكم الحكم بإعدامه، إذ يراه مجرمًا، في حين أراه بريئًا... بل فريسة: وإليكم البيان.

ولكن هل أنتم بحاجة إلى ذلك البيان بعد المناقشات التي أدارها بين أيديكم حضرة الرئيس بجلال واستقلال ومقدرة جديرة بالاحترام! إنى لم أتوقع غير ذلك ممن بلغ مؤلفه (الجرميّة الأدبية) من النجاح ما تعرفونه، حتى ليبرز في مكتبة كل قانوني جدير بهذا الوصف. لقد تبعت هذه الجلسات باهتمام عظيم، وأنت خاصة يا حضرة «المحلف الرابع» لقد وجهت من الأسئلة الدقيقة المنتجة ما طمأننى على متاعب الرجل الذى أذاع عنه... عشرون دقيقة لا أكثر ولا أقل. ستأذن لى بإثبات براءة «بوبروش» فهل أنتم بحاجة إلى سرد الوقائع؟

قضى «بوبروش» كأشرف رجل في الدنيا، ليلة السبت ٢٦ يناير، في المقهى مع أصدقائه الذين لا يفارقهم، والذين سمعتموهم في هذه الجلسات شربوا، ولعبوا، وكان مزاجه في أحسن حالته. وهو يترنم بأغنيته التي يبدو أنه لا يتذكر سواها «للسلام تعمل مطرقتى».

وقصد إلى وكر غرامه حيث تنتظره السيدة التي شففته حبا والتي أعتبرها اليوم مثال الفضيلة المفترى عليها، السيدة «آديل»، على رغم ما فوجئت به من اللوم من فم رجل قضائي

نافذ البصرة - من أهل باريس ١ - كالأفوكاتو العمومي، لأنها تلبس جوارب حريرية، وتطلى أظافرها كل صباح.

إن على أن أنهكم يا حضرات المحلفين إلى الشهادة المخلصة المؤثرة التي أداها في هذه القاعة خير أصدقاء موكل، المسيو «بوتاس» لقد شهد أن «بوبروش» قرر له «إن لدى صديقة كلها رقة، مدبرة، أحبها، ولن يخالفني الشك في إخلاصها لحظة» وأضاف: «إنني سعيد كل السعادة التي يستطيع رجل أن يظفر بها».

أنشودة بديعة، بليغة، من التقدير لكمال السيدة التي منحتة النعيم.

بل إن من حقى، وواجبى، أن أعلن في هذه القاعة أن هذا الإيمان بالحب كان يبقى خالدًا، لو لم يتقدم في الظلام، بعد إغلاق المقهى، «رجل يلطخ هذا النعيم ويتنزع من هذا الإيمان بهاء فيدفع إلى ارتكاب الجريمة.

هذا الرجل، المجنى عليه عندك يا حضرة الأفوكاتو العمومي. هو المجرم الحقيقي عندي، الذى لو قدرت له الحياة لكان عليه أن يؤدى الحساب للمدالة عما سكب من الأسى في قلب الرجل الذى يذرف الآن الدموع.

شهد أمامكم الرجل العظيم «جورج كورتين»، الذى ستضمه إلى أعضائها قريباً أكاديمي «جونكور» ولم يحضر إلا ليشهد بما لبوبروش من فضل، ذكر لكم عن هذه الشخصية الغريبة للرجل العجوز المتوفى، مسيو سوب، إنه كان مستخدمًا متقاعدًا لا عمل له، يعانى آلام المعدة.

أراد الحظ ألا يكون في مخدعه الآن حيث كان مقدورًا عليه أن يبقى لينضع صحته من زمان، فذلك أول طيش كبير تورط فيه إنه لا يعرف بوبروش»، ومع ذلك ينقض عليه من غير مقدمات، بين اثنين من «خلصائه» ليقول له الكلام الذى تذكرونه..

إنكم لتذكرونها هذه الكلمات، وهى في نظرى تشتمل على تحريض على القتل: رجل سعيد، لعله السعيد وحده، في الوجود، يملأ كيانه حب غامر، يؤمن بإخلاص الشخصية الممتازة التي تخبرها بين نساء العالم، يجيء إليه رجل ليقول له في وحشية لا تغتفر: يا سيدى، إننى لا أعرفك لكنك مخدوع، بل هو يذهب إلى أبعد من ذلك، كأنما اعتورته شياطين الشر، فإن المتهم لا يصدقه فيندفع الرجل إلى التحديد، ويزيد: في كل مرة طيلة سنوات ثمان لا تكاد تترك باب دارك، التي تنفق عليها من مالك، والتي تحتوى أعز آمالك، حتى يخفى فيها رجل.

لكن «بوبروش» المسكين يستمر في عدم تصديقه فيتمادى الرجل إلى التهكم ويقول: هذا يقطع عليك سيجارك؟!

وبدأ «بوبروش» يسائل نفسه: «أتحوننى أ هكذا لم يعد لديها إحساس».

ويستطرد الرجل فيجيبه: «إنها إذا لم يكن لديها عاطفه بالنسبة له فإن لديها الإحساس بالنسبة لسواه» ويستطرد، ويستطرد، حتى ليستشهد الجدران التي لا تحفظ أسرار الهوى المختق.

إن من يستمع إلى هذا الطعن الشنيع فلا يخفق الطاعن، لا يكون إلا قديسًا وأبنا لا يفر له ذلك؟.

غلق المقهى أبواه ومشى «بوبروش» يترنح كأنما سبه خمار الكحول، وما هي إلا غيبوبة الأسى والكدر، في طريقه إلى وكر غرامه، فريسة لأعنف الأحاسيس.. ها هو ذا على الطوار المقابل لداره. ها هو ذا: يترامى له بين شقى الثائفة ظلان.. عمل من أعمال الخيال المهتاج، قد حركة الإفشاء الشنيع الكاذب الذى أدلى به المسيو «سوب»! فارتقى درج السلم، فصار في الشرفقة. يعالن محبوبته بشكوكه التي قتلت كرامتها وقتلت حبهام معًا، فأعلنت له برامتها، وأخذ يبحث في الدار عن الرجل الذى يظن أنه رآه.. فمدت يدها إليه بمصباح مضى لينير كرامتها وظلام الدار.. لكن النسائم أطفأته فعاد الظلام.. إلا شعاعًا من النور ينساب من باب الدولاب الداخلى فى الجدار.. ففتحه.. وإذا فيه المسيو «أندريه». الفقى الذى سمعتموه فى هذه القاعة يدلى بشهادته، فى اتزان واعتدال، ويترك فى نفس المحكمة الأثر الذى تركه فى نفسى.. فماذا كان يصنع فى ذلك الدولاب؟.

تلك هى المسألة التى تساءل عنها يا حضرة الأفوكاتو العمومى.. ولقد تساءل من قبلك المتهم.

وهنا أرجو أن تأذنوا لى باحترام رغبة بوبروش، فى هذا الشأن وهى ألا أجيب.. لقد فهمتمونى من ثنايا الكلام.. إن هناك أسرارًا للعائلات ليس لأحد حق فى اقتحامها، بل إن العدالة نفسها لتنحني أمامها، فلا تسأل عنها.

أجل: سر عائلى فليصلح بالك «يا بوبروش». إفى لن أهتك ستر هذا السر الذى تغار على حفظه من أجل شرفك، ومن أجل شرف السيدة «أدىل» والمسيو «أندريه» فهما متضامنان معك فى الاحتفاظ به، وفى إيداعه.

سر عائلى يسوغ وجود «المسيو أندريه» فى ذلك المكان الشاذ لو أبيع لى أن أذيعه لأعجبتم من فوركم بالرجل الذى أدافع عنه، إعجابًا يعدله ازدرأؤكم للمجرم الوحيد فى هذه القضية مسيو «سوب».

وسيلدرك حضرات المخلفين ممي ثورة نفسك «يا بوبروش» عندما تنهى إليك وقع أقدام الرجل العائد فى اطمئنان إلى مسكنه، بعد أن حطم سعادتك بغير داع، عند ذلك كانت وثبة



«بوبروش» نحو الباب، والكلمات العتيقة العادلة التي قذف بها في وجه القاذف. فحاول الرجل أن يفتح فمه. ترى أريد أن يلوك لسانه وقاحة أخرى إن من حق «بوبروش» أن يخاف، ومن واجب «سوب» أن يتلع لسانه.. لكنه يهم بالكلام وإن سبة أخرى ستهبط من بين شفتيه، ويجب ألا تهبط.. فليمنع «بوبروش» الشر وهو في سبيل تكوينه، فيمسك بيديه عنق الرجل..

وفي الغداة، أسلم الرجل العجوز روحه.. ومن أجل ذلك جرى ببوبروش كالمجرمين إلى محكمة الجنايات.



قرر «الدكتور بول» في شهادته العلمية الجديرة بالإعجاب أنه إذا كان «سوب» مات نتيجة اختناق، فلا شيء يعين على التأكد بأن صلة السببية قائمة بين الوفاة والضغط على العنق الذي وقع، وتلك واقعة قد سجلت لحسابنا في الجلسة.



إنى أضيف أن هذا الحادث المؤلم - أيًا كان - يبدو لي كأنه قصاص جاءت به السماء، للتهوين على الرجل الذي أذاع عنه، والذي يطلب العدالة منكم.

إننى أرجوكم أن تبرتوا «بوبروش» حتى إذا أويتم إلى مساكنكم في هذا المساء استطعتم وأنتم تتناولون العشاء - أن تلقوا على زوجاتكم وبناتكم نظرات تراءى فيها راحة الضمير.

وفي هذه الأثناء، في هذه الغرفة الصغيرة التي تعرفونها، حيث يبقى مقفلاً ذلك الدولار، الذي أثار كل الصعاب سيجلس إلى المائدة، «بوبروش» مبرأ من «مخلفى السين» محاطاً بشريكه وصديقه اللذين أسىء إليهما ظلاً، واللذين أقاما على الإخلاص له في بلاتيه.



«وبرى» «بوبروش» وقضى على المدعى المدنى بالمصاريف وصافح «بوبروش» بتأثر «أندرية».

الفهارس

## ١ - فهرست الأعلام

- (أ)
- أبي داود ٢٦٠ - ٢٦٤  
 الأسكندر ١٦٧  
 إبراهيم راتب ٦٠٠  
 إبراهيم شكرى ٢١٩  
 إبراهيم عبد الهادى ١٤٢ - ١٤٧  
 إبراهيم مذكور ١٩٤  
 إبراهيم أفندى ٩٢  
 أحمد أبو الفتوح ١٧٤  
 أحمد إبراهيم ١٧٤  
 أحمد أمين (المستشار) ١١٤ - ١٧٤  
 أحمد أمين (صاحب ضحى الإسلام) ١٧٤  
 أحمد حسنى ١١٥  
 أحمد حشمت ٢٦  
 أحمد حشمت أبوستيت ١٨٨  
 أحمد حلمى ٣٥  
 أحمد حمروش ٢٤٠  
 أحمد زكى باشا ٥٩ - ٢٤٠  
 أحمد زيد ١٩٠  
 أحمد عبود باشا ١٤٠  
 أحمد زكى باشا ٥٩ - ٢٤٠  
 أحمد عيده خير الدين ١٧٤  
 أحمد عصمت ١٢٦ - ١٢٧ - ٢١٠  
 أحمد فوزى ٢٤٠  
 أحمد سيف الدين ٢٧، ٧٠  
 أحمد شفيق باشا (الطبيب) ١٢٩  
 أحمد الصاوى محمد ٥٩  
 أحمد عرابى ١٨٢  
 أحمد مرتضى المراغى ٢٢٨ - ٢٣٠  
 أحمد ماهر ٥٣
- أحمد شفيق باشا (الطبيب) ١٢٩  
 أحمد عمار (الطبيب) ١٢٩  
 أحمد مرسى بدر ٢٠٠  
 أحمد نجيب الهلالى ١٢٠ - ١٩٢ - ٢٢٧  
 أحمد حسين ٢١٩  
 أحمد رفيق ٦٥  
 إسماعيل أباطة ٤٥ - ١٦٥ - ١٧٣  
 إسماعيل صدقى ١١٥  
 إسماعيل صالح ٢٨  
 أكرم بن صيفى ١٧٢  
 إميل دوس ٩٨  
 أمين أنيس باشا ١١٣  
 أمين الرافعى ١٧٣  
 أمين هويدى ٢٣٩ - ٢٤٣  
 أنجى أفلاطون ٢٠٣  
 أنور السادات (الرئيس) ٢٤٠  
 أوديت سيمون ٣٠٠ - ٣٠٦
- (ب)
- بابكر عوض الله ٢٣٩  
 بارزو ٣١٥  
 بريده ٣٩ - ٤٧  
 بطرس غالى ٣٦ - ٤٢  
 بوانكاريه ١٠٥  
 بوند ٣٠ - ٣١  
 بيكون ٣١٦
- (ت)
- توفيق (المخديوى) ١٨  
 توفيق الشاوى ١٧٦  
 توفيق رفعت باشا ٩٨

- حسين رشدي ٢٦  
حسين فخرى ٢٠١  
المسيحي - أحمد بك المسيحي ٢٤  
حفي ناصيف ١٧٢  
حفي محمود باشا ٦٦-٧٦  
حلمي هيجت بدوي ١١٤-١٩٠  
حمزة فتح اده ١٧٢

## (خ)

- الخازندار ٢٤  
الخدوي (إسماعيل) ٩٣-٢٧٣  
الخدوي (عباس) ٢٧، ٢٩

## (د)

- داجوسو ٤٠-١٠٢  
دار المعارف ١٦٥-١٨٦  
دراز ٦٣  
دلسيس ٣١٢  
دنشواي ٣١-٤٤  
دنلوب ١٩٠

## (ر)

- رياض باشا ١٨-١٩

## (ز)

- زكي بدوي ١٣٩  
زكي عبد المتعال ٢١٢  
زكي المهندس ١٣١  
زكي عريبي ٨٤-٢١٧  
الزنگلوي (الشيخ) ٦٣

## (س)

- سامي مازن (محمد سامي مازن) ١٦١-١٩  
٢١٠-٢٢٧

## (ث)

- ثروت (عبدالمخالق) ٢٦-٤٧-٥٨  
ثروت أهاظة ١٣١  
ثروت عكاشة ٢٤٣  
الثعالبي (الزعيم التونسي) ٦٦

## (ج)

- جامبنا ٤٢-٨١  
الجامع الأزهر ١٨٢  
جامعة الإسكندرية ١٨٤  
جامعة القاهرة ١٨٤  
جامعة عين شمس ١٨٤  
جامعة الدول العربية ٢٤٥  
جمال الدين الأفغاني ١٣  
جمال عبد الناصر (الرئيس) ٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤  
٢٣٦-٢٣٧-٢٤١  
الجمعية الخيرية الإسلامية ٢٦  
جيني ١٩١

## (ح)

- حافظ رمضان باشا ١٩٢  
حافظ إبراهيم ٣٣-٥٩-١٧٢  
حامد زكي ٢١٢  
حسن الجداوي ٨٨-٣٠٥  
حسن بغدادي ١٨٢  
حسن صبري ٤٧  
حسن علام ٢٧٨  
حسن عاصم ٢٤  
حسن النحاس ٦٥  
حسن فريد ٧  
حسن الهضيبي ٢٢٢  
حسين (السلطان) ٢٠-٢١-٢٦  
حسين سري ١٣٩...

## (ع)

- عادل، يونس ٣٣٩  
 عاطف بركات ١٧٤  
 عبد العظيم الجندی ١٢٤  
 عبد الحمید (السلطان) ٩٣  
 عبد الحمید أبو هیف ١٨٦  
 عبد الحمید الشاشی ١٢٤  
 عبد الحمید بدوی ٢٨ - ١٦١ - ١١٧  
 عبد الحمید عبدالحق ٨٢  
 عبد الحمید عبدالحق ٢٢٥  
 عبد الرحیم غنیم ١٢٤ - ٢٢٢  
 عبد الرحمن الرافعی ١٤٤ - ١٩٢ - ١٩٤  
 عبد الرحمن سید أحمد ٧ - ٨٦  
 عبد الحقائق حسونة ٢٢٩  
 عبد السلام عبد الفتار ٨٢  
 عبد الفتاح حسن ٢٢٨  
 عبد الفتاح السید ١٦٨  
 عبد العزیز آل سعود (الملك) ١٨٩  
 عبد العزیز البشیری ٧٩  
 عبد العزیز جاویش ٣٣  
 عبد العزیز قهسی ٥ - ٧ - ٢٨ - ١١٥  
 عبد العزیز فهم ٧٨  
 عبد العزیز محمد ١١٣ - ١١٥ - ١٢٤ - ١٣١ -  
 ١١٥ - ١١٠  
 عبد العظيم رمضان ٢٤٠  
 عبد المجید عبد الحق ٢٢٥  
 عبد الله للموم ٥٨  
 عبد المنعم ریاض ٢١٠  
 عبد الوهاب خلاف ١٧٤  
 عبد الهادی الجندی پاشا ٨٦  
 عبد الوهاب عزام ١٧٤  
 عبده حسن الزیات ٦٧  
 عثمان حسین، عبد الله ١٨٩ - ٢٣٨  
 عثمان عبد الفتار ٦٧  
 عدلی یکن ١٦٦

سامی شرف ٢٣٩  
 ساتیز ٧٩

- سعد زغلول ٥ - ٧ - ١٦٩ - ١٧٣ - ١٧٧  
 سعید حلمی (اللوام) ٢٢٥  
 سلیمان حافظ ١١٥ - ١٦٨ - ٢٠١ - ٢٢٢  
 سلیمان مرتضی ١٩٠  
 سولاج موکلیر ٩٧  
 سید دویش ١٦٨ - ١٩٥  
 السید علی السید ١٢١ - ٢٣٦ - ٢٣٨  
 سید المرصفی ١٧٢  
 سیف الله یسری ٢٠٢

## (ش)

- الشافعی (الإمام محمد بن إدريس) ٢٤٦ - ٢٤٨  
 شعراوی جمعة ٢٣٩  
 شفیق شحاته ١٩٠  
 شفیق منصور (محمد) ٥٣... ١٧٣  
 شوقی (أحمد) ٢٣٤  
 شاول شالوم ١٢٩  
 شوقو لاجارد ٣٩  
 شیشرون ٧١

## (ص)

- صلاح سالم ٢٤٠  
 صبری أبو علم (محمد) ٢٣٦

## (ض)

- ضیاء الدین شیت خطاب ١٨٨

## (ط)

- طاهر محمد ٢١٠  
 طاهر نور ٥٨  
 طلعت حرب ٢٤٧

كبير ٥٨  
كبير ٦٥

## (ل)

لاهورت (قضية) ٣٢١  
لاهورى ١٠٢-٣٠٧  
لاشيو ٨١-٩١  
لامبير ١٧٥-١٧٩  
لامرتين ٥٥-١٣٤  
اللقاني ٢٣  
لبنان'دى بلقون ١٨٩  
لطفى السيد - أحمد ٢٦  
لطيف سليم باشا ٥٩  
لوجريل ٢٢  
اللواء الحديدي ١٢٦  
لى ستاك (حاكم السودان) ٥٣

## (م)

مجلس الشيوخ ٨٨  
مجلة مجلس الدولة ٢١٦  
محمود يونس ٢٤٣  
محمد زكى على ٢١٦  
محمد زكى عبد الصعال (انظر زكى عبدالصعال)  
محمد زغلول باشا ٩٨  
محمد سامى مازن (انظر سامى مازن)  
محمد محمود جلال ٩٢  
محمد صبرى أبو علم (انظر صبرى أبو علم)  
محمد عفت ٢١٠  
منصور باشا فهمى ٦٧  
مصطفى الشوربجى ١٧٣-٢٠٢  
موسى عليه السلام ٧٦  
مى زيادة ١١٥  
محمد عبده ١٣-١٧  
محمد عبد العزيز ملوخية ٢٣٧  
محمد فريد ٧  
محمد فريد أبو حديد ١١٥

عزیز المصرى (الفریق) ٢١٠

عزیز خانكى ٨٢

عزیز صبرم ٦١

عزیز أبانقة (محمد) ١١٠

علی أیوب ٩٧

علی شعراوى باشا ٥٢

علی بدوى ١٧٥

علی الخلوانى ٦٢

علی المشخافى ٢١٩

علی قخرى ٢٦

علی عبد الرزاق باشا (الشیخ) ٦٤

علی ماهر ٢٣-٥٢

علی یوسف ٤٦

عمر حافظ شریف ٢١٧

## (ف)

فاروق (الملك) ٢٧

فاضل (الأمیر) ١٩

فان دن بوش ٢٣١

فتحی رضوان ١١٩-٢٦٠-٢٣٠

فتحی زغلول ٢٦-٣٦

فتح الله بركات ٥٥

فتحیة عبد الرزاق أحمد السهوى ١٦٤

فؤاد (الملك) ٩٣

## (ق)

قاسم أمين ٧-١٧٢

قطاوى ٣٢٢

## (ك)

كامل شهاب الدين ٩٨

كيتنج ٦١

كشتر (لورد) ٤٦

كرومر (لورد) ٤٥-٤٧

كريان خالص ٦٦

- محمد فريد زعلوك ٢٢٩  
 محمد كامل مرسي ١١٥ - ١٦١  
 محمد كامل النحاس ٢٠٢  
 محمد فؤاد سراج الدين ٢٢٥ - ٢٢٨  
 محمد محمد سلامة ٢٤٠  
 محمد عبد السلام ١٦٨  
 محمد المشماوي ١٨٦  
 محمد أحمد غنيم ١٢٤  
 محمد علي (الأمير ولي العهد) ٦٣ - ٦٤  
 محمد صدقي سليمان ٢٤٤  
 محمد محمود باشا ٢٧  
 محمد عزسي ١٩٠  
 محمد عزيز أباطة ١١٠  
 محمد محمد الركيل ٢١٦  
 محمد مصطفى المراغي ٢٠٩  
 محمد مروان بك ٥٣  
 محمد نجيب (الواء - رئيس الجمهورية) ٢٣٢ -  
 ٢٣٤ - ٢٣٨  
 محمد شكري كيرشاه ١١٨ - ٢١٦  
 محمد نجيب صدقي ١٢٠  
 مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية ١٦٦  
 مدرسة محرم بك - ١٧٠ - ١٧١  
 مدرسة الحقوق ١٧٣  
 محمود الأترقي باشا ٦١  
 محمود عبد النبي بك ٦١  
 محمود زكي ١٣٩  
 محمود محمد محمود ١٦١ - ١٩٧  
 محمود شلتوت ٦٣ - ٦٤ - ١٩٤  
 محمود سامي البارودي باشا ١٩  
 محمود المرجوشي ٩٨  
 محمود فوزي ٢٣٢  
 محمود غالب باشا ٨٦  
 محمود سليمان غنام ٢٢٨  
 محمود بسيوني ٨٣  
 مراد سيد أحمد باشا ١٨٩  
 مرجريت فهمي ٢٨٥
- مرقص فهمي ٦٢  
 المرجوشي باشا ٩٨  
 مرسي محمود ١١٠  
 مصطفى كامل ٧ - ٢٣ - ٣٢ - ١٦٩  
 مصر الفتاة (صحيفة) ٢١١  
 مصطفى محمد البرادعي ١٨٥  
 مكرم عبيد ٦٢  
 مطران ١٠٥  
 المنشاوي باشا ٢٩ - ٢٤ وما بعدها  
 من (الآنسة من زيادة) ١١٥  
 المفق الجزائري ٢٢٢  
 ميراو ٢٨ - ٩٩
- (ن)
- نابليون ٧١ - ٢٢٠ - ٣٠٧ - ٣١٠  
 نابليون الثالث ٢٩٩  
 د. نادية عبد الرزاق السنهوري ١٦٤ - ١٦٥ -  
 ١٨٢  
 نازلي فاضل (الأميرة) ١٩  
 النقراشي (محمود فهمي) ٥٣ - ٩٢ - ١٨٧  
 نجيب محفوظ (الطبيب) ١٢٩  
 النحاس (مصطفى) ٥٩  
 نهاد القاسم ٢٤٤  
 نوبار ٢٤٤
- (هـ)
- هدى شراروي ٦٦  
 هبيلر (قضية) ٣٣٢  
 هنري روبر ٢٩٧  
 هنري سكاكيني - ٥٣  
 هوريو ١٨٠  
 هيئة قضايا الدولة ١٢٠ وما بعدها  
 هيچور (فكتور) ١٠٨  
 هيكل (د محمد حسين) ٥٩

(ى)

- يوسف حلمى ٢١٠  
 يوسف وهبة ٢٦  
 يوجينى (الإمبراطورة) ٢٩٩  
 يونس صالح ٩٨

(و)

- والدك روستو ٢٩٩ - ٣٦٥  
 وحيد رأفت ٢١٠  
 وحيد يسرى ٢٠٢  
 ولیم بت ١١٨  
 الوردانى ٣٧  
 وهيب دوس ٨٧



## ٢ - فهرست المراجع العربية

- ١ - مذكرات هلباوى بك - مخطوط.
- ٢ - الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية.
- ٣ - على هامش الدستور - للأستاذ محمد الشريف.
- ٤ - أشهر القضايا المصرية - للأستاذ محمود كامل.
- ٥ - من يوميات محام - للأستاذ عبده حسن الزيات.
- ٦ - المحاماة قديماً وحديثاً - للأستاذين عزيز خانكى بك - وجميل خانكى.
- ٧ - المرافعة - للأستاذ حسن الجداوى.
- ٨ - مرافعات - للأستاذ حسن الجداوى.
- ٩ - تراجم - للدكتور محمد حسن هيكى باشا.
- ١٠ - عيد الرزاق أحمد السنهورى من أوراقه الشخصية. د نادية عبد الرزاق السنهورى ود توفيق الشاوى.
- ١١ - مذكرات قضائية (جزءان) عيد الحلیم الجندى.
- ١٢ - مذكرات سعد زغلول (جزءان).
- ١٣ - سعد زغلول (مولد ثورة) محسن محمد.
- ١٤ - مذكرات إسماعيل صدقى.
- ١٥ - عيد الخالق ثروت مشرقة أحمد الملىجى.
- ١٦ - مقال د عثمان حسين عيد الله مجلة الحملة يونيو ١٩٨٨.
- ١٧ - مجلة هيئة قضايا الدولة يونيو ١٩٨٩ الإمام السنهورى.
- ١٨ - مجلة مجمع اللغة العربية.
- ١٩ - من أجل مصر - الیطل أحمد عصمت عيد الحلیم الجندى.
- ٢٠ - الإمام محمد عبده عيد الحلیم الجندى دار المعارف
- ٢١ - فى أعقاب ثورة ١٩١٩ عيد الرحمن الرافعى
- ٢٢ - مقدمات ثورة ١٩٥٢ عيد الرحمن الرافعى
- ٢٣ - مجلة مجلس الدولة ١٩٥٠
- ٢٤ - المحامون وسيانة القانون عيد الحلیم الجندى
- ٢٥ - الأعمال التحضيرية للقانون المدنى الجزء الأول.

- ٢٦ - مجلة القانون والاقتصاد ١٩٣٦.
- ٢٧ - مجلة القانون والاقتصاد ١٩٣٦.
- ٢٨ - نحو تقنين للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامي عبد الحلیم الجندي طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- ٢٩ - تقرير مجلس الدولة ١٩٤٧ - ١٩٤٨
- ٣٠ - تقرير مجلس الدولة ١٩٤٩ - ١٩٥٠
- ٣١ - تقرير مجلس الدولة المؤرخ أول أبريل ١٩٥١
- ٣٢ - تقرير مجلس الدولة ١٩٥٣ - ١٩٥٤
- ٣٣ - القضية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٤) - وزارة الثقافة - مصر. المطبعة الأميرية.

### ٣ - فهرست المراجع الأجنبية

1. The Life OF Sir Edward Marchall Hall- Marabanks. - ٣٤
2. La Profession d'Avocat. Appelton. - ٣٥
3. Menus. Propos Sur Les Avocats. Marcel Andébert. - ٣٦
4. Le Bateau. Fernand Payen - ٣٧
5. Les Anthologies Des Avocats Francais Contemporains. Fernand Payen. - ٣٨
6. L'Avocat' Henri Robert. - ٣٩
7. Un Avocat De L'Année 1832. Henri Robert. - ٤٠
8. Le Palais et La Ville.. Souvenirs Henri Robert. - ٤١
9. Les Grands Procés De I Histoire Henri Robert - ٤٢
10. Models Francais Edmond Proces. - ٤٣
11. Journal de L'universite des Annales 1911-1912. - ٤٤
12. Les Grands Proces de l'année 1932. Geo. London. - ٤٥
13. Leur Manière-Hesse et Nastrong Garsnet. - ٤٦
14. L'Egyptienn' Revue Measnelle. Fonda trice Hoda Charaowi. Mei 1936 12chAn. N. 122 - ٤٧

## ٤ - فهرست الكتاب

٣	.....	مقدمة
١١	.....	الفصل الأول : إبراهيم الهلباوى بك
١٢	.....	مدرسة جمال الدين
٢١	.....	بواكير المجد
٣٦	.....	جلاد دنشواى
٣٥	.....	محامى القضايا الوطنية
٥٤	.....	الحريف العاصف
٦٩	.....	فتحت الجلسة
٩٢	.....	رفضت الجلسة
١٠٧	.....	الفصل الثانى : الأستاذ مصطفى مرعى
١٠٩	.....	مهمة الحياة
١٢٠	.....	فى هيئة قضايا الدولة
١٢٦	.....	إلى المحاماة
١٣١	.....	فى مجمع اللغة
١٣٤	.....	الرجل والمحامى
١٣٩	.....	قضية محمود زكى
١٣٩	.....	المذكرة النموذج ١٣٩
١٥٩	.....	الفصل الثالث : عبد الرزاق أحمد السنهورى
١٦٠	.....	تقديم
١٦٣	.....	عروس البحر الأبيض
١٦٩	.....	بين سعد زغلول ومصطفى كامل
١٧٤	.....	مدرسة القضاء الشرعى
١٧٦	.....	السنهورى من أوراقه الشخصية
١٧٩	.....	رسالتان للدكتوراه ودبلوم
١٨٤	.....	جامعة القاهرة والقانونى المدنى :

١٨٧	إلى المحاماة .....
١٨٩	مع الملوك .....
١٨٩	مشروع مصر والعالم العربي .....
١٩٤	مجمع اللغة العربية .....
١٩٦	مجلس الدولة: .....
١٩٩	مجلس الدولة من ١٩٤٦ - ١٩٤٩ .....
٢٠١	قضايا الأفراد .....
٢٠٤	قضايا الموظفين .....
٢٠٥	قضية مجلس الدولة .....
٢٠٨	السنهورى في مجلس الدولة .....
٢١٧	في الجلسة .....
٢١٩	قضية مصر الفتاة .....
	أو الاشتراكية .....
٢٢١	قضية بورصة القطن .....
٢٢٣	قضية الاجتماعات والمظاهرات .....
٢٢٤	إلغاء المعاهدة .....
٢٢٧	مصر تحت الأحكام العرفية: .....
٢٢٨	قضايا الأساتذة: فؤاد سراج الدين - عبدالفتاح حسن - فتحى رضوان .....
٢٣٢	مع الثورة: .....
٢٣٢	اليوم الأول .....
٢٣٤	اليوم الثانى .....
٢٤٥	العربى الكبير .....
٢٥١	الفصل الرابع: مارشال هول .....
٢٥٢	المحامى الموهوب .....
٢٦٦	مع السلطة الثانية .....
٢٦٩	مع السلطين الثالثة والرابهة .....
٢٧٨	المحامى الفنان .....
٢٨٥	في محكمة الجنائيات .....

## صفحة

٢٨٥	.....	قضية مرجريت فهمى
٢٩٠	.....	قضية يارموث
٢٩٣	.....	قضية روبرت وود
٢٩٧	.....	الفصل الخامس: هنرى روير
٢٩٧	.....	محامى المصر الحديث
٣٢١	.....	في محكمة الجنح
٣٣٢	.....	قضية هبير
٢٤٣	.....	في محكمة الجنائيات
٢٤٣	.....	قضية يوروش

## للمؤلف

- ١ - أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح طبعة دار المعارف
- ٢ - الإمام الشافعي ناصر السنة وواضع الأصول طبعة دار المعارف
- ٣ - مالك بن أنس إمام دار الهجرة طبعة دار المعارف
- ٤ - أحمد بن حنبل إمام أهل السنة طبعة دار المعارف
- ٥ - الإمام محمد بن عبد الوهاب أو انتصار المنهج طبعة دار المعارف  
السلفي
- ٦ - الإمام محمد عبده طبعة دار المعارف
- ٧ - الإمام جعفر الصادق طبعة دار المعارف
- ٨ - الشريعة الإسلامية طبعة دار المعارف
- ٩ - نحو تقنين جديد للمعاملات والمقوبات من طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية  
الفقه الإسلامي
- ١٠ - أئمة الفقه الإسلامي طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
- ١١ - نجوم المحاماة في مصر وأوروبا طبعة دار الاتحاد العربي
- ١٢ - مجموعة مذكرات قضائية (جزأين) طبعة هيئة قضايا الدولة بمصر
- ١٣ - توحيد الأمة العربية طبعة وزارة الثقافة - مصر
- ١٤ - تطوير التشريعات طبعة وزارة الثقافة - مصر
- ١٥ - من أجل مصر (البطل أحمد عصمت) المطبعة التجارية - مصر
- ١٦ - القرآن والمنهج العلمي المعاصر طبعة دار المعارف
- ١٧ - في السيرة النبوية طبعة دار المعارف
- ١٨ - نحو تقنين للمعاملات والمقوبات من الفقه الإسلامية طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية  
الإسلامي

## أبحاث منشورة

- ١٩ - الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع بحث مقدم لمجلس الأمة المصري عند إعداد الدستور سنة ١٩٧٦.

- ٢٠ - الشبهات التي تثار حول تطبيق الشريعة - في مجلة هيئة قضايا الدولة سنة ١٩٧٨  
المصر الحديث - بحث مقدم لمؤتمر الفقه  
الإسلامي بالرياض سنة ٧٦
- ٢١ - نحو تقنين جديد للمقوبات من الفقه الإسلامي بحث مقدم للمؤتمر الثامن لمجمع البحوث  
بالأزهر
- ٢٢ - نحو قانون للمعاملات من الفقه الإسلامي  
بحث بالانجليزية ألقى في احتفالات مهرجان العالم الإسلامي لندن سنة ١٩٧٦  
Towards a contemporary civil law based on Islamic Legislation.
- ٢٣ - نحو مشروع للدستور الإسلامي  
بحث ألقى في المؤتمر العالمي للعيد الألفي للأزهر (مارس ١٩٨٣). مطبوعات المؤتمر
- ٢٤ - أثمر دعوة محمد بن عبد الوهاب على الدعوات الأخرى  
جامعة محمد بن سعود الرياض ١٩٧٩
- ٢٥ - بطلان التفتيش بغير إذن  
مجلة المحاماة ١٩٣٣
- ٢٦ - تصرفات السفهاء قبل الهجرة  
مجلة المحاماة ١٩٣٧
- ٢٧ - التشريع العربي  
كتاب الوطن العربي دار المعارف
- ٢٨ - الملكية الفنية  
مجلة مجمع الفقه الإسلامي بجدة
- ٢٩ - بيع المتجر  
مجلة مجمع الفقه الإسلامي بجدة

رقم الإيداع	١٩٩١ / ٨٧٦٩
التراقيم الدول	ISBN 977-02-3562-0

١/٩٠/٧٦

طبع بمطبع دار المعارف (ج.م.ع.)

## هذا الكتاب

يقدم دراسات في العظمة لمصريين وأجانب من أئمة المحاماة والقانون في مصر وأوروبا .. وهي دراسات مقارنة تشهد أن نجوم العدالة يجمعها فلكٌ واحد .  
ويقدم هذا الكتاب شخصيات ضحت بنفسها في شجاعة وصدق من أجل العدالة والحريّة .. وخاضت معارك السياسة والقانون بلا هوادة .. ومن خلال خبرة المؤلف وممارسة زمالته .. جاءت هذه الدراسات جامعة بين السيرة والتأثير الاجتماعي في إقامة المجتمع على أسس من العلم والعدل والرحمة .